

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية  
عمادة البحث العلمي  
سلسلة نشر الرسائل الجامعية  
-١٥-



# شرح الرضة لكافية المحجرات

القسم الثاني - المجلد الأول

دراسة وتحقيق  
الدكتور يحيى بشير مصري

الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

أشرفت على طباعته ونشره الإدارة العامة للثقافة والنشر بالجامعة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ح) جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٧هـ -  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر.  
مصري، يحيى بشير

شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. القسم الثاني - المجلد الأول  
٧٩٦ ص؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

١ - اللغة العربية      ٢ - الصرف      أ - العنوان  
ديوي ٤١٥،١      ١٦ / ١٠٨٠

رقم الإيداع : ١٦ / ١٠٨٠

٣ - ٢١٠ - ٠٤ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

ردمك : ٤ - ١٤٨ - ٠٤ - ٩٩٦٠

حقوق الطبع والنشر محفوظة للجامعة

شرح الفقه الكافي في الفقه



## مقدمة :

باسمك اللهم نفتح كُلَّ عَمَلٍ كريم، وبنورك نَسْتَقْبِلُ كُلَّ سَبِيلٍ قويم،  
وبفضلك نُنْجِزُ كُلَّ خَيْرٍ عَمِيم، فَلَكَ الْحَمْدُ يَا رَبَّنَا كَمَا يَنْبَغِي لِجَلَالِ وَجْهِكَ، وَعَظِيمِ  
سُلْطَانِكَ وَمَجْدِكَ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ  
الْأَمِينِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَآلِ بَيْتِهِ أَجْمَعِينَ، وبعد :

فإنَّ المكتبة العربية تزخر بكنوز ثمينة من هذا التراث الفكري في مُتَخِلِّفِ العلوم،  
وعلى تعاقب العصور...

وفي مكتبة النحو، من هذا التراث، كتابٌ جليلُ القَدْرِ، عَظِيمُ الفائدة، يعرف  
قيمتَه كُلُّ مُشْتَغِلٍ بهذا العِلْمِ، بما اشتمل عليه من تحقيقٍ لمسائله، واستيعابٍ لأهمِّ  
قواعده، حتى أصبح في مقدمة المراجع لهذا العلم .

ذلك هو كتاب : «شرح الرضي على كافية ابن الحاجب» .

والحق أنَّ الكتاب جاء مَرْجِعاً عِلْمِيًّا، جليلُ القَدْرِ، عَظِيمُ الفائدة في هذا العِلْمِ .  
وعلى كثرة ما كتبه العلماء على رسالة الكافية من شروحٍ وتعليقات، فقد نقل كثيرون  
مِنْ جَاؤُوا بعد الرضي عن شرحه هذا، وأخذوا منه .

لقد امتاز الرضي في شرحه هذا باستقلال الرأي، وَحُرِّيَّةِ الْفِكْرِ، فلا يُقْلَدُ غيره،  
ولا يذهب إلى مذهب دون حُجَّةٍ أَوْ بُرْهَانٍ، وهو، إلى ذلك، قد ينفرد بالرأي في  
بعض المسائل، بعد أن يَعْرِضَ لآقوال السابقين وَيُقَنِّدُهَا .

ولقيمة هذا الكتاب العِلْمِيَّةِ اخترت أن يكون موضوع رسالتي تحقيقه ودراسته،  
فإني أرى أني أسدي بذلك خِدمة للباحثين، إذ أُيسِّرُ لَهُمْ سَبِيلَ الْبَحْثِ فِيهِ بعد أن  
حققت نصوصه ووثقتها، ووضحت شواهده .

لقد ضم البحث قِسْمَيْنِ :  
القِسْم الأول : الدراسة .  
القِسْم الآخر : النص المحقق .

### \* في الدراسة :

تحدثت عن أحوال العصر، فتكلمت على غارة التتار، وأسبابها الحقيقية، وأوضاع مركز الخلافة والعالم العربي، وزحف التتار نحو العالم الإسلامي، وتدمير بغداد بقيادة «هولاكو» .

- ثم عرّفت بابن الحاجب : نسبه، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وآثاره، وثناء العلماء عليه .

- ثم تكلمت على كافية ابن الحاجب وأهميتها، وأنها أشهر مقدمة في القرن السابع الهجري، ثم تناولت شروحها، منتهاً إلى أن الرضي هو خير مَنْ شرحها، وفصّل القول فيها تفصيلاً لا يدع سبيلاً لمُستزید .

- ثم عرّفت بالشارح المحقق تعريفاً ليس شافياً؛ ذلك بأن كتب التراجم قد أغفلت ذكره، أو قدّمت عنه إشارة سريعة، ومن هنا عَسُرَ عليَّ الإحاطة بالرّضي، ومعرفة الكثير عنه

لقد تحدثت عن بيئة الرجل، وحياته، وآثاره، ومنزلته العلمية<sup>(١)</sup> .

- ثم تحدثت عن منهج الرضي في شرحه على الكافية، وعما امتاز به أسلوبه من سعة الاطلاع، ودقة العبارة، والتعابير الشائعة في ذلك الأسلوب .

- ثم بينت مذهبه النّحوي، فإنَّ الرجل يسلك سبيل المحققين من العلماء، «وهو

---

(١) نظراً لاشتغال دراسة القسم الأول على الحديث عن ابن الحاجب وكافيته والرضي وشرحه، فقد حذف ما يتعلق بذلك من هذا القسم، وسيأتي تنبيه إلى ذلك بعد التمهيد إن شاء الله .

المنهج الذي يقوم على اتخاذ سبيلٍ تسلك بين طريقي البصرة والكوفة، معتمدةً على الاختيار المدعوم بالدليل<sup>(١)</sup>.

- ثم أظهرت المآخذ العلمية على الرضي، مدعومة بالحجة والشاهد .
- ثم تكلمت على مصادر الرضي في شرحه، فتبين لي أن كتاب سيبويه، ومُفَصَّل الزَّمَخْشَرِي، وإيضاح الفارسي هي المصادر الرئيسة الثلاثة المباشرة لشرحه متن الكافية .
- ثم تحدثت عن أثر شرح الرضي على الكافية فيمن جاء بعده من الشُّرَّاح، فَبَيَّنْتُ أَنَّ شرح الجَّامِي يُعَدُّ سَبِيلاً وسطاً بين إيجاز ابن الحاجب في شرحه للكافية وإسهاب الرضي، وأنَّ الجَّامِي كان متأثراً بالرضي .
- ثم تكلمت على موقف الرضي من شواهد النحو، ومن المذاهب النحوية، مُظْهِراً بعض المسائل التي تابع فيها البصريين، والتي تابع فيها الكوفيين، والآراء التي انفرد بها .

وبعد ، فلا يسعني في هذا المقام من وقفة إجلال واحترام، أتوجّه فيها بعميق الشكر، وعظيم الامتنان، ووافر العرفان إلى فضيلة أستاذي الجليل الدكتور أحمد حسن كحيل، الذي أشرف على رسالتي هذه .

كما أشكر جامعة الإمام ، وأساتذتها الكرام ، والعاملين فيها، وكُلَّ مَنْ مَدَّ يَدَ العَوْنِ والنصيحة، ، وأسأله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يحقق لي الأمل، ويغنيني الزلل، إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين .

**يحيى بشير مصري**

---

(١) الاقتراح ص ٨٦ .





## لمحة عن أحوال العصر السياسية والعلمية

واجه العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري كارثةً يندُرُ نظيرُها في تاريخ العالم ، وكادت تقضي هذه الكارثة على شخصية العالم الإسلامي ، وهو زحفُ التتار الذين تقدّموا نحو الشرق كجرادٍ مُنتشر ، وسيطروا على كثيرٍ من بلاد العالم الإسلامي .

والمعروفُ أنَّ السببَ في هذه الكارثة ، هو خطأ ارتكبه السلطان علاء الدين محمد خوارزم ، ذلك بأنه قد أمرَ بقتل التجّارِ التتار الذين دخلوا بلاده لممارسة التجارة ، ولما أرسل إليه جنكيزخان سفيراً يسأله عن سبب قتل التجّار ، قتله أيضاً ، فاشتعل جنكيزخان غضباً ، وقام بحملةٍ هوجاء على مملكة خوارزم شاه ، ثم على كثيرٍ من بلاد الإسلام .

لقد امتاز هذا العصرُ بكثرة المصادرات ، وتَفشي الرّشوة ، وعزل كبار الموظفين ، وإلقاء القبض عليهم ، وبيع ممتلكاتهم ، واشتداد النزاع الطائفي ، والتفكك الخلقي ، والانصراف إلى الملاهي والقيان ، والتكاثر في الأموال .

في هذه الأيام كان التتار يعبثون بكرامة فارس وتركستان ويقتدونهم من كل جانب ، وكانت أبصارهم شاخصةً إلى بغداد . لقد ابتدأ التتار ببخارى وأتوا عليها من كل جانب فدمروها ، ثم توجهوا إلى سمرقند وأحرقوها وأبادوا أهلها ، ولقيت المصير نفسه المدن الشهيرة للعالم الإسلامي ، من مثل : همدان ، وزنجان ، وقزوین ، ومرو ، ونيسابور ، وخوارزم .

أمّا خوارزم شاه الذي كان يُعدُّ الملك الوحيد للعالم الإسلامي ، فإنه كان يعيش في خوفٍ وهلع ، يبحث عنه التتار ويتعقبونه ؛ لأنه أمر بقتل التجار التتار ، ورئيس

السفراء، ورسول المغول<sup>(١)</sup> . . . . غير أنه توفي في جزيرة مجهولة .

وأول حملة على حكومة خوارزم شاه كانت في سنة ستِّ عشرة وستِّ مئة للهجرة، وقد مات جنكيزخان سنة أربعٍ وعشرين وستِّ مئة، فقام أبنائه وأحفاده بتحقيق غاياته التي أرادها، فلما واجهت بغداد الغارة التتارية سنة ستِّ وخمسين وستِّ مئة للهجرة، كان هولاكو حفيده جنكيزخان قائد القوات التتارية وأميرها .

وأخيراً دخل هؤلاء التتار، بقيادة هولاكو، بغداد دار الخلافة الإسلامية، فأعملوا فيها يد الهدم والسلب، وأصبحت مياه دجلة تزبد بدم أهلها، وقد أُلقيت فيه الكتب، فتدهورت الحياة العلمية، وأخذ كثير من العلماء والأدباء والشعراء يرحل عن بغداد إلى مصر والشام؛ طلباً للأمان، بعد أن ضاعت كتبهم ومؤلفاتهم، وساد الخوف، وعمَّ الجهل، وأغلقت كثير من المدارس، وانفرد عقد كثير من الحلقات في المساجد، حيث كانت تُدرس العلوم والفنون .

وما حَدَثَ في بغداد دفع كثيراً من العلماء إلى اختصار الموسوعات في ورقات؛ خوفاً على العلم من الضياع، ومن هنا ظهرت المتون . . .

هذا ما حَدَثَ في بغداد عاصمة الخلافة، أمّا في سائر الأقاليم كمصر والشام، فقد كانت الحياة هادئة، وكان حكم المماليك في مصر - رغم ما عرِفَ عنهم من كثرة الشغب - يسوده كثير من الأمن والطمأنينة للعلماء والأدباء، ولذلك كانت الشام والقاهرة مَثْوًى للعلماء والأدباء الذين طاردتهم الخوف من فتك المغول، وكان لذلك أثره في الحياة العلمية في هذين الإقليمين، وكان ذلك سبباً في بقاء الحياة العلمية نشطة مزدهرة في هذين البلدَين .

وفي هذا العصر وُلد ابنُ الحاجب ونشأ .

---

(١) انظر تفصيل هذا في الكامل لابن الأثير ١٢/١٧٩ وما بعدها، ودائرة المعارف للبستاني ج ٦ مادة «تتر» .

## تنبیه

نظراً لقيام جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - مشكورة - بطباعة شرح الرضي لكافية ابن الحاجب بقسميه : الأول الذي قام بتحقيقه الدكتور حسن بن محمد الحفظي ، والثاني الذي قمت بتحقيقه فقد اكتفي بترجمة ابن الحاجب والرضي الواردة في القسم الأول خوفاً من التكرار .

وللسبب نفسه حُذف من الهوامش - سواء التراجم أو الشواهد النثرية والشعرية أو غيرها - كل ما خرج في القسم الأول اكتفاء به ، وأشير إلى مكان تخريجه هناك . ولقد اشترك المحققان في جعل المخطوطة التركية أصلاً ، واختلفا في المخطوطات الأخر .

لذا لم نتحدث عن الأصل هنا اكتفاء بما ذكر هناك . أما دراسة القسم الأول فقد وردت في أوله ، وفيما يلي دراسة متن القسم الثاني .



## دراسة القسم الثاني

### الفصل الأول

- منهج الرضي في شرح الكافية .
- أسلوبه .
- مذهبهُ النُّحوي .



## منهج الرضي في شرح الكافية

كان الرضي يذكر فقراتٍ من الكافية، ثم يعقبُ على ذلك بشرح الموضوع، ولا يتقيد بما ذكر ابن الحاجب في المتن، بل كثيراً ما يعقبُ عليه، ويستدرك عليه ما فاتهُ، ومن الأمثلة على ذلك :

- أَخَذَهُ عليه قوله: «بصلة» في تعريفه الموصول، بأنه: «ما لا يتم جزءاً إلاً بصلة وعائد».

ويتهى الرضي مُصَوِّباً قائلًا: «ولو جعل موضع (بصلة): (بجُملة)، لارتفع الإشكال»<sup>(١)</sup>.

- اعتراضه على تعريفه للمركبات، بأنها «كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة»، بقوله: «لا يطلب في الحد العموم، فلا حاجة إلى قوله (كل)، وإنما يطلب فيه بيان ماهية الشيء»<sup>(٢)</sup>.

- تعليقه عليه في تعريفه لاسم التفضيل «بأنه ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره، وهو أفعَل».

فهو يرى أن هذا التعريف ينتقض بقولنا: فاضل وزائد وغالب، وأن ابن الحاجب لو تجنب ذلك، فقال إنه: «ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أي في الفعل المشتق هو منه»، فإنَّ هذا التعريف ينتقض بمثل (طائل) أي زائد في الطول على غيره<sup>(٣)</sup>.

- اعتراضه على ابن الحاجب في تعريفه للفعل المبني للمجهول بأنه «ما حذف فاعله». يقول: إنَّ ذلك أمرٌ مُطَرَّدٌ عند سيبويه<sup>(٤)</sup>، لكنه غيرُ مُطَرَّدٍ عند

(١) انظر ص ١٠٠ .

(٢) انظر ص ٢٦٣ .

(٣) انظر ص ٧٠٨ .

(٤) الكتاب ١٤/١ بولاق .

الكسائي<sup>(١)</sup>؛ لأنه يذهب إلى حذف الفاعل الأول في باب التنازع، نحو: «ضربني وضربت زيداً»، وكذلك عند الأخفش، فإنه يحذف الفاعل، مستشهداً بالآية الكريمة: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٢)</sup>، ويبنى على هذا الأساس قوله: «إِنَّ الحَدَّ الذي ذكره ابن الحاجب لا يكون حداً تاماً إلا إذا قيل: «هو ما غير عن صيغته لأجل حذف فاعله»<sup>(٣)</sup>.

وكان الرضي يفيض في الشرح ويبسط الموضوع، فهو بعد أن ذكر تعريف ابن الحاجب للمعرفة بأنها: «ما وضع لشيء بعينه»، وعقب عليه بقوله: «ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح»<sup>(٤)</sup>.

وقَفَ الرضي عند قول ابن الحاجب: «وما عُرِفَ باللام» عند حصره المعارف، فقال مُفِيضاً مُسْهِباً<sup>(٥)</sup>:

«قوله: «وما عُرِفَ باللام»، هذا مذهب سيويه، أعني حَرَفَ التعريف هو اللام وحدها، الهمزة للوصل، فتحت مع أن أصل همزات الوصل: الكسر؛ لكثرة استعمال لام التعريف، والدليل على أن اللام هي المعرفة فقط: تَحْطِي العامل إياها، نحو: بالرجل، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة، وصيرورتها كجزء منها، ولو كانت على حَرَفَيْنِ لكان لها نَوْعُ استقلالٍ، فلم يَتَخَطَّهَا العامل الضعيف... وقال الخليل: أل بكملها: آلة التعريف، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «ألى»، إذا تذكرت ما فيه

(١) المؤوف في النُحو الكوفي ص ٢٣.

(٢) مريم / من الآية ٣٨.

(٣) انظر ص ٩٢٤ - ٩٢٥. وانظر ص: ٤١٠، ٨٢٧، ١٠٤٩.

(٤) انظر ص ٤١٠.

(٥) انظر ص ٤١٨ وما بعدها.



اللام ، كالكتاب وغيره ، ويفصلها من الكلمة ، والوقف عليها عند الاضطرار ، كالوقف على (قد) في نحو قوله :

أَرْفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا \* لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ  
وذلك قوله :

يا خليلي اربعاً واستخبر ال \* منزل الدارس عن أهل الحلال  
وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال .

وذكر المبرد في كتابه (الشافى) أَنَّ حرف التعريف : الهمزة المفتوحة وحدها ، وإنما ضم إليها اللام ؛ لثلاثي اشتباه التعريف بالاستفهام .

وفي لغة حمير ، ونَقَر من طييء : إبدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وسلم : «ليس من امبر امصيام في امسفر . . .» .

وكان الرضي يبسط الموضوع ، ويذكر ما ثار حوله من خلاف ، ويكون له رأي ؛ لأنه ذو عقلية مُستوعبة ، قال :<sup>(١)</sup>

قوله : «ومنها حَبْذَا» وفاعله «ذا» : أصل : حَبَّ : حَبَّبَ ، كظُرْفَ ، أي صار حبباً ، فأدغم كغيره ، وألزم منع التصرف . . .

وعند المبرد ، وابن السراج ، أن تركيب حَبَّ مع ذا ، أزال فعلية «حب» ؛ لأنَّ الاسم أقوى ، فحبذا مبتدأ والمخصوص خبره ، أي : المحبوبُ زيدٌ .

وقال بعضهم : بل التركيبُ أزال اسمية «ذا» ؛ لأنَّ الفعل هو المقدم ، فالغلبة له ، وصار الفاعل كـبعض حروف الفعل ، فحبذا فعل والمخصوص فاعله .

وإذا دخل «لا» على حبذا ، وافق «بئس» معنى . والأولى أن يقال في إعراب

---

(١) انظر ص ١١٢٤ وما بعدها .

مخصوص حبذا : إنه كإعراب مخصوص نَعَمْ : إمّا مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر، كما قاله قومٌ هناك، لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص، ولا يقدم على حبذا .

وقال بعضهم : المخصوص بعد حبذا : عطْفُ بيانٍ لـ (ذا)، وكان ينبغي أن يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص نَعَمْ وبُشَسَ، إلّا أن دخول النواسخ يمنع ذلك .

وقال الرَّبِيعِيُّ : « ذا » زائدة، كما في : ماذا صنعت، والمخصوص فاعل « حَبَّ » .

وقد اشتق منه فعل، نحو : لا تحبذه، كحَوَّلَقَ، وَسَمَّلَ ونحوهما .

وكان في شرحه إماماً مُحَقِّقاً، فلا يُقَلَّدُ غَيْرُهُ، ولا يتعصب لمذهب من المذاهب دونها حُجَّةٍ قاطعة، أو بُرْهَانٍ ساطع، فقد أجاز الكوفيون حَذْفَ المَوْصُولِ الاسمي<sup>(١)</sup>، ومنعه البصريون .

لكن الرُّضِيَّ رجَّح مذهب أهل الكُوفَةِ؛ فقال<sup>(٢)</sup> : «ولا وَجَهَ لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياسُ؛ إذ قد يُحذف بعضُ حروفِ الكلمة، وإن كانت فاءً، أو عَيْنًا، كَشَيْتَةٍ، وَسَهٍ، وليس الموصولُ بِالزَّقِ منها» .

وكان يستعين في شرحه بأقوال الفقهاء كالشافعيّ وأبي حنيفة<sup>(٣)</sup> وَيَقُولُ الْأَصُولِيُّينَ<sup>(٤)</sup> .

وقد ذَكَرَ أموراً لم يَذْكُرْها ابنُ الحاجبِ في مَتَنِ الكافية<sup>(٥)</sup>؛ من مثل الظروف : أَمَسَ ، سَحَرُ ، الآنَ ، لما ، مع .

---

(١) انظر مجالس ثعلب ٣٩٧/٢، والخزانة ٤٩٠/٢، ٥٦٢ بولاق .

(٢) انظر ص ١٨٧ .

(٣) انظر ص ٣١٣ .

(٤) انظر ص ٥٨٤، ١٠٠٧ .

(٥) انظر ص ٣٩٩ وما بعدها .

وَذَكَرَ شَيْئاً مِنْ أَحْكَامِ الْمَجْمُوعِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ<sup>(١)</sup>، عَلَى حِينِ أَنَّ ابْنَ الْحَاجِبِ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي مَتْنِ الْكَافِيَةِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَهَا فِي قِسْمِ التَّصْرِيفِ .

لَقَدْ أَكْثَرَ الرِّضِيُّ فِي شَرْحِهِ مِنَ الْاسْتِشْهَادِ بِآيَاتِ الْقُرْآنِ، وَبِقِرَاءَاتِهِ الْمَخْتَلِفَةِ: الْمُتَوَاتِرَةِ، وَالشَّاذَّةِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالْحَدِيثِ الشَّرِيفِ مُطْلَقاً دُونَ تَمْيِيزِ فِي نَوْعِيَّتِهِ .

وَقَدْ نَهَجَ نَهَجَ السَّلَفِ مِنَ النُّحَاةِ فِي الْاسْتِشْهَادِ بِكَلَامِ الْبُلَغَاءِ مِنَ الْعَرَبِ، بِمَا فِيهِمْ آلُ الْبَيْتِ، وَالصَّحَابَةُ، وَالتَّابِعِينَ، وَكَذَلِكَ الْخُلَفَاءُ أَمْثَالُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ<sup>(٢)</sup>، وَعُمَرَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ<sup>(٣)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ .

وَشَوَاهِدُ الرِّضِيِّ الشُّعْرِيَّةُ تُكُونُ الْجَانِبَ الْأَعْظَمَ مِنْ شَوَاهِدِهِ، فَهُوَ يَنْسَبُ بَعْضُهَا، وَالكَثِيرَ مِنْهَا لَا يَنْسَبُهُ، وَيُرْوِيهَا فِي أَكْثَرِ الْأَحْيَانِ أَبْيَاتاً كَامِلَةً، وَبَيْنَهَا أَبْيَاتٌ قَلِيلَةٌ مِنْ شُعْرِ الْمُؤَلِّدِينَ، وَأَعْتَقَدُ أَنَّهُ جَاءَ بِهَا لِلْاسْتِثْنَاءِ وَالتَّمْثِيلِ .

إِنَّ شَوَاهِدَ الرِّضِيِّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ عَالِمٌ ذُو ثِقَافَةٍ عَمِيقَةٍ، وَافِرُ الْمَحْفُوظِ، وَاسِعُ الْأَطْلَاعِ، غَزِيرُ الْمَادَّةِ .

هَذَا، وَسَوْفَ أَتَمَدِّثُ عَنْ مَوْقِفِ الرِّضِيِّ مِنْ شَوَاهِدِ النُّحُوِّ بَعْدَ قَلِيلٍ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى .

---

(١) انظر ص ٦٢٩، وانظر ص ١٥٣٦ فقد ذكر أحكام هاء السكت، في حين أن ابن الحاجب ذكر بعضها في التصريف.

(٢) انظر ص ١٣٢٦، ١٤٦٠ .

(٣) انظر ص ١٣٢٦

## ما يمتاز به أسلوب الرضي :

لقد اصطبغ أسلوب الرضي بصبغة بيته وعصره، مما يدفع القارئ إلى أن يكّد ذهنه حتى يفهم المراد .

لقد كان واسع الاطلاع ، ملياً بآراء العلماء ، دقيق العبارة .

### ١ - سعة اطلاعه :

قال في ضمير الفصل :

«جَوَزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَجِيءَ ضَمِيرِ الْفَصْلِ بَعْدَ النُّكْرَةِ فِي نَحْوِ : مَا أَظُنُّ أَحَدًا هُوَ خَيْرُ مَنْكَ...»<sup>(١)</sup> .

### فَمَنْ هُمْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ ؟

إنّ ما ذكره أصحاب الطبقات من بدايات علم النحوي، لا يُعدُّ وثيقة تاريخية معتمدة، فإنّ هنالك نَحْوِيّين قد وصلت إلينا أخبار بعضهم، على حين ضاعت أخبار بعضهم الآخر .

من هؤلاء النحاة الحرّ النحوي، نقل عنه ابنُ جنيّ قراءتَيْنِ قرآنيتين<sup>(٢)</sup>، ولم يترجم له من أصحاب الطبقات غير السيوطي<sup>(٣)</sup>، وترجمته لم تزد على سطرين، نعرف منها أنه كان تلميذاً لأبي الأسود الدؤلي، وأنه أخذ عنه إعراب القرآن .

وذكر أبو بكر بن مجاهدٍ نحويّاً كوفياً، لم يأت أحدٌ من أصحاب الطبقات على ذكره، هو تَوْبَةُ الملائي، كان معاصراً لعاصم المقرئ (ت ١٢٧هـ)، وهذا يعني أنه كان في

(١) انظر ص ٦٦ .

(٢) انظر المحسّب ١/١٧٧، ٩٤/٢ .

(٣) بُغْيَةُ الوعاة ١/٤٩٣ .

طبقة أبي عمرو، والحَضْرَمي، وقد قال عنه ابنُ مُجاهد: «كان من أعلم أهل الكوفة بالنحو»<sup>(١)</sup>.

والحق أنَّ النُّحُو قد انتشر في الأمصار غير العراقية، كمكة والمدينة، فقد ذكروا نَحْوياً مَكِّيًّا يقال له: ابن قُسْطَنْطِين، وذكروا أنه وضع شيئاً في النحو «ثم قَدِمَ البصرة، فسمع النحو، فطرح جميع ما كان عمل، ووضع شيئاً آخر لا يساوي شيئاً أيضاً»<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر ابنُ عَسَاكر رجلاً، يُلقَّب بِـ (شَكْسَب) النُّحوي، واسمه عبدالعزیز القاري، وقال عنه: «كان نَحْوياً أخذ عنه أهل المدينة»<sup>(٣)</sup>.

لقد انتشر النحو في المدينة بفضل عبدالرحمن بن هرمز (ت ١١٧هـ)، يقول القِفْطِي<sup>(٤)</sup>: «إنه أول مَنْ وَضَعَ علم العربية، والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي، وأظهر هذا العلم بالمدينة، فكان أول مَنْ أظهره وتكلم فيه بها، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش، وما أخذ أهل المدينة النُّحُو إلاَّ منه، ولا نقلوه إلاَّ عنه».

ويؤيد هذا قول ابن بَرّهان في أول شرحه لكتاب اللُّمَع لابن جَنِّي وذلك حين يقول: النحاة جنسٌ تحت ثلاثة أنواعٍ: مَدَنِيُّون، بَصْرِيُّون، كُوفِيُّون.

وقد نَجَمَ من تلامذته عليُّ الملقَّب بالجمَل «وكان وضع في النحو كتاباً لم يكن شيئاً... ولكنهم ذكروا أنَّ أبا الحسن الأَخْفَش اقتبس منه، واستعان بأمثلته»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) السبعة في القراءات ٧٠ ط ١.

(٢) مراتب النُّحويين ١٠٠ - ١٠١.

(٣) ابن عساكر ١٤٢/١٠.

(٤) إنباه الرواة ١٧٢/٢، وانظر النجوم الزاهرة ٢٧٦/١، وجهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري للدكتور

يوسف المطوع ص ٨٧. ٤٣٣.

(٥) مَرَاتِبُ النُّحويين ٩٨ - ١٠٠، وجهود علماء النحو ص ٢٠٧.

وأما عيسى بن مينا، الملقَّب بـ «قالون» فقد كان «قارئ المدينة ونحويها»<sup>(١)</sup>.

وهكذا فإن مكة والمدينة لم تكونا خاليتين من علم النحو.

والآن : هل كان لأهل المدينة رأي في النحو ؟

نعم. سأل سيبويه الخليل : «أرأيت قول العرب : يا أخانا زيدا أقبل؟

قال : عطفوه على هذا المنصوب، فصار نصباً مثله؛ لأنه منصوب في موضع نصب. وقال قوم : يا أخانا زيد.

وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال : هذا بمنزلة قولنا : يا زيد...»<sup>(٢)</sup>. وليس في الباب قراءة قرآنية حتى يُظن أن سيبويه يُشير إلى قراءة لنافع أو غيره من قراء المدينة.

وقال أبو حيان - في ضمير الفصل - : «فإن كانا نكرتين قريبتين من المعرفة، نحو ما أظن أحداً هو خيراً منك، فقد أجازاه أهل المدينة، ووافقهم أبو موسى الجزولي، وحكى ابن الباذش أن قوماً من الكوفيين أجازوا الفصل في النكرات...»<sup>(٣)</sup>.

وفي الكلام على الفصل بين المضاف والمضاف إليه نجد القراء ينسب إلى نحويي المدينة رأياً نحوياً، ويذكر أنهم احتجوا له ببيت من الشعر، قال : «وليس قول من قال : «مُخلف وعده رسلي»، ولا : «زُين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم»، بشيء، وقد فسّر ذلك، ونحوئوا أهل المدينة ينشدون قوله :

فَزَجَّجْتُهَا مَتَمَكْنَا رَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَه»<sup>(٤)</sup>

(١) طبقات القراء ٦١٥/١.

(٢) الكتاب ٣٠٤/١ بولاق = ١٨٤/٢ - ١٨٥ هارون. وانظر نصاً آخر في ٣٩٧/١ بولاق.

(٣) ارتشاف الضرب ٢١٤/١. وانظر نصاً آخر لأبي حيان في التذييل والتكميل ١٨٧/١ أ.

(٤) معاني القرآن ٨١/٢.

وقال في موضع آخر :

«وليس قولٌ مَنْ قال : إنها أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتها متمكناً زجَّ القلوص أبي مزاده

بشيء... وهذا مما كان يقوله نحوياً أهل الحجاز، ولم نجد مثله في العربية»<sup>(١)</sup>.

ونفهم من هذين النصين توسع أهل المدينة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، وهو مما رَفَضَهُ الفراء - كما رأينا - لأنه كالتحاة المتأخرين لا يُجيز الفصل بغير شبه الجملة والقسم<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - دَقَّةُ عِبَارَتِهِ :

قلنا من قبل : إن الرضي عالمٌ مُحَقِّقٌ، فهو لا يزال يُقارن بين آراء النحاة من أهل البصرة والكوفيين مُختاراً لنفسه منها ما تتضح عللُهُ، وكثيراً ما يضم إلى مختاره عللاً جديدةً، فإنَّ المؤلف في اصطلاح النحاة هو واو المعية، لكنَّ الرضي يستعمل واو الجمعية<sup>(٣)</sup>.

وتعبيرُ الرضي «أدقُّ»، وذلك للفصل بين واو المعية الخاصة بالمفعول معه، والواو التي تضمّر بعدها أن<sup>(٤)</sup>.

## ٣ - دَقَّةُ حِسِّهِ اللُّغَوِيِّ :

لقد كان الرضي دقيقَ الحسِّ اللُّغَوِيِّ، ذا بصيرةٍ في معرفة المواطن المختلفة لاستعمال العبارات والألفاظ المتقاربة، على ما بينها من فروقٍ دقيقةٍ .

(١) المصدر نفسه ٣٥٨/١ .

(٢) انظر سيبويه ١٧٦/١ وما بعدها .

(٣) انظر ص ٨٤٣ .

(٤) الخزانة ٥٦٤/٨ هامش ٤ .

ومن الأمثلة على ذلك قوله عند حديثه عن (مع)<sup>(١)</sup> : «ثم نقول : يلزم إضافة (مع) إن ذكر معه أحد المصطححين، نحو : كنت مع زيد ، وإن ذكر قبله المصطحبان ، لم يبق ما يضاف إليه ، فَيُنْصَبُ منوناً على الظرفية، نحو: جئنا معاً؛ أي : في زمان، و كُنَّا معاً؛ أي : في مكان. وقيل : انتصابه على الحالية؛ أي : مجتمعين .  
والفرق بين : فَعَلْنَا مَعًا، وفَعَلْنَا جَمِيعًا، أَنَّ (مَعًا) يُفيد الاجتماع في حال الفعل ، و (جميعاً) بمعنى : كلنا، سواء اجتمعوا، أو لا .

#### ٤ - عِبَارَتُهُ الْأَدَبِيَّةُ :

إِنَّ الرُّضِيَّ ذُو ذَوْقٍ فَنِيٌّ رَفِيعٌ ، قَالَ فِي مَعْرِضٍ كَلَامِهِ عَلَى (هَل)<sup>(٢)</sup> :  
«فلما كان أصلها (قد) ، وهي من لوازم الأفعال ، ثم تطفّلت على الهمزة، فإن رأت فعلاً في حيزها، تذكرت عهداً بالحمى ، وَحَنَّتْ إِلَى الْإِلْفِ الْمَالُوفِ وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسَلَّتْ عنه ذاهلة» .  
ويبدو أن هذه العبارة قد استعذ بها الجامي ، فَرَدَّدَهَا ذاتها في شرحه على الكافية<sup>(٣)</sup> .

#### ٥ - تعبيرات شائعة في أسلوب الرضي :

\* يُدْخِلُ اللام على كل<sup>(٤)</sup> : قال : «... الخامسة : هَأْ ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل»<sup>(٥)</sup> ، قال هذا في مَعْرِضٍ حديثه عن (ها) المتعدية اسماً بمعنى (خُذْ) . فإذا كان الأصمعيُّ يَمْنَعُ دُخُولَ (أَل) على (كل) ، و(بعض) فإن سيبويه قد أدخل (أَل) على

(١) انظر ص ٤٠٨ .

(٢) انظر ص ١٤٥١ .

(٣) انظر الفوائد الضيائية ٣٧٨/٢ .

(٤) انظر ص ٢١ ، ٥٩ ، ٩٦ ، ١٩١ ، ١٩٦ ، ٥٥٤ .

(٥) انظر ص ٢١٢ .



(بعض) في كتابه<sup>(١)</sup>، كما أدخل المبرد (أل) على (كل) في المقتضب<sup>(٢)</sup>.

\* نَصُّ الرضي كغيره من النحاة، على أن (كُلُّ) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظية، فلا يقع إلا مبتدأ، أو توكيداً معنوياً.

والرضي - مع ذلك - يستعمل هذا الأسلوب.

قال: «... والإخبار عن تاء (أكرمت) كالإخبار عن تاء (ضربت) سواء عند كلهم»<sup>(٣)</sup>.

\* لا يَرِبُّ جواب (أَمَّا) بالفاء: قال: «وأما إذا تصدر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد العاطف... كقولك: تأتيني فإذاً أكرمك، جاز لك نَصُّ الفعل وترك نصبه...»<sup>(٤)</sup>.

وقال<sup>(٥)</sup>: «وأما إن كان خبرها مفرداً [كان] متضمناً لمعنى الاستفهام، جاز؛ لأن ذلك المفرد يجب تقدمه عليها، نحو: أين كان زيد؟...».

إنَّ جواب (أَمَّا) في القولين: (جاز)، وحقُّ الاقتراء بالفاء، قال تعالى: «... فأما اليتيم فلا تقهر» \* وأما السائل فلا تنهر \* وأما بنعمة ربك فحدث»، وهو القائل<sup>(٦)</sup>: «ولا يحذف الفاء في جواب (أَمَّا) إلا لضرورة الشعر...».

على أنه يشفع للرضي ما جاء في حذف الفاء في جواب (أَمَّا) من أحاديث شريفة؛ ومنها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أَمَّا بَعْدُ. ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله».

(١) انظر ٢٧٧/١.

(٢) انظر جـ ٢١٤/٣.

(٣) انظر ص ١٥٠، وانظر ص ٢٠٨.

(٤) انظر ص ٨٠٠.

(٥) انظر ص ١٠٣٦.

(٦) انظر ص ١٤٩١.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «أما موسى كآني أنظر إليه إذا انحدر في الوادي .  
والحديثان صحيحان، أخرجهما البخاري - رحمه الله - في صحيحه . الأول في كتاب  
البيوع / ٣٤ ، والآخر في كتاب الحج / ٢٥<sup>(١)</sup> .

\* يُعرَّف العدد :

قال الحريري في دُرّة العَوَاصِ<sup>(٢)</sup> :

«وقد ذهب بعضُ الكتاب إلى تعريف الاسمين المركَّبين، والمعدود والمميّز . . . وهو  
مما لا يُلْتَفَتُ إليه، ولا يُعرَّجُ عليه؛ لأنَّ المميّز لا يكون معرفاً بالألف واللام، ولا نُقِلَ  
إلينا في شُجُونِ الكلامِ» .

ويقول الرضي في مَعْرِضِ كلامه على تعريف العدد: « . . . وقد يدخل حَرْفُ  
التعريف على المضاف والمضاف إليه معاً شذوذاً، نحو الثلاثة الأثواب، وعند  
الكوفيين هو قياس . . . »<sup>(٣)</sup> .

«فلا منع أن يقال: تجويز الكوفية، نحو: الثلاثة الأثواب، بتعريف المضاف؛  
لأن الإضافة عندهم في مثله لفظية . . . »<sup>(٤)</sup> .

أمَّا الرضي فقد عرف العدد، قال: « . . . ولا يقدر للجمل إعراب إلا إذا صح  
وقوع الاسم المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع، المذكورة فقط . . . »<sup>(٥)</sup> . ولعله  
رَجَحَ لديه مذهب الكوفيين .

---

(١) انظر شواهد التوضيح ص ١٣٦ وما بعدها . ط . عالم الكتب، بيروت .

(٢) انظر ص ١٢٦ ط . دار نهضة مصر .

(٣) انظر ص ٥٠٧ .

(٤) انظر ص ٤٧٧ .

(٥) انظر ص ١١٤ .

## \* استعماله لا غير<sup>(١)</sup> :

قال ابن الحاجب في حديثه عن الظروف، وبيان المقطوع منها عن الإضافة :  
«الظروف ، منها ما قُطِعَ عن الإضافة ، كَقَبْلُ ، وَبَعْدُ ، وَأُجْرِي مُجْرَاهُ : لا غَيْرُ ، وليس  
غَيْرُ ، وَحَسْبُ»<sup>(٢)</sup>.

شَرَحَ الرضوي هذه العبارة ، فقال : قَوْلُهُ : وَأُجْرِي مُجْرَاهُ : لا غير ، وليس غير ،  
وحسب .

شَبَّه «غير» بالظروف والغايات لشدة الإبهام الذي فيها ، كما في الغايات لِكَوْنِهَا  
جِهَاتٍ غَيْرَ مَحْصُورَةٍ ، ولإبهام «غير» ، لا تتعرف بالإضافة ، وهي أَشَدُّ إبهاماً من  
«مثل» ، فلذا لم يُبَيَّن «مثل» على الضم .

ولا يحذف منها المضاف إليه ، إِلَّا مع « لا » التبرئة ، و« ليس » ، نحو : افعَلْ هذا  
لا غير ، وجاءني زيد ليس غير ، لِكثْرَةِ استعمال «غير» بعد « لا » ، و« ليس »<sup>(٣)</sup>.

وإذا كان بعضهم يُبالغ في الإنكار على مَنْ يقول : «لا غير» ويَعِدُّه لَحْناً كابن هشامٍ  
الذي قال في الْمُغْنِي<sup>(٤)</sup> : «وقولهم : (لا غير) لَحْنٌ» .

فإنَّ ابنَ هشامٍ نفسه يقول : (لا غير) في كتابه أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ<sup>(٥)</sup> . أَضِيفَ إلى هذا  
ما حكاه ابنُ الحاجب ، وأَقْرَأَهُ على صِحَّتِهِ الرُّضِيُّ ، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه

(١) انظر ص ١٩٤ ، ١٩٥ ، ١٩٧ ، ٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ٥٠٢ .

(٢) انظر ص ٣١٤ .

(٣) انظر ص ٢٦٧ ، ٣٢٠ .

(٤) انظر ص ٢٠٩ ط . المبارك .

(٥) انظر ٢/٢٩٣ ، ٤/٣٦ .

«القاموس المحيط» (مادة غ / ي / ر)، ومن شواهد قول الشاعر، وأنشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جواباً به تنجو اعتمد فورينا لعن عمل أسلفت، لا غير، تُسأل<sup>(١)</sup>

\* استعماله المصدر الصناعي «نصوصية»<sup>(٢)</sup>، ومعناها: كون اللفظ دالاً على معنى مُعَيَّن لا يحتمل غيره، والرضي يستعملها كثيراً، والمصدر الصناعي «يكون بزيادة ياء مشددة، وتاء في آخر الاسم، نحو: إنسانية، ... وفروسيّة ... والغرض من المصادر الصناعية الدلالة على الخصائص والصفات والأحوال المختلفة للاسم الذي لحقته الياء والتاء ... وقد ورد المصدر الصناعي في كلام العرب قليلاً جداً، مثل: جاهليّة، ورهبانية، وإنما كثر في كلام العلماء بعد القرن الثاني الهجري، حين تشعبت العلوم، وتعمق العلماء في البحث، واضطروا إلى وضع صيغ تدل على ما يحيط باسم الجنس من أحوال، وقد توسّعوا في ذلك، فكُونُوا هذه المصادر التي كان بعض المتقدمين يسميها: نظائر.

وإذا كان المجمع اللغوي يرى قياسية المصدر الصناعي، وقرّر أنه: «إذا أريد صنّع مصدر من كلمة يُزاد عليها ياء النسب والتاء»، فإنه لا غبار على الرضي في استعماله المصدر الصناعي «نصوصية»<sup>(٣)</sup>.

### \* تذكير الألفاظ وتأنيتها :

إن تذكير الألفاظ وتأنيتها جائز في ذاته باعتبارها ألفاظاً أو كلمات .

(١) انظر جمهرة اللغة لابن درّيد ٢٤/١، والمذكر والمؤنث للفراء ص ١١٦، ١٢٣، والتكملة ص ٥٩، والمقتضب

١٣/٢، ٤٢٧/٤، وشرح شافية ابن الحاجب ١٦٤/٤، والتسهيل ص ١٩، واللّمع ص ٩٨ ط. شرف،

والمُرْتَجَل ص ١٨٨، والتّبيان للعكبري ١٢٧٤/٢.

(٢) انظر ص ١٥، ٥٠٦، ٨٣٣، ١٠٩٢.

(٣) انظر تبيان الكحيل ص ٥٦ - ٥٨.

والرّضي في حديثه عن كان<sup>(١)</sup> تكلم عليها بأسلوب التّأنيث، ثم قال: (فبقي) أي لفظ (كان) فجمع بين الحالتين في عبارة واحدة .

### \* رُدودُهُ على غيره :

كثيراً ما يردّ الرضي على بعض ما يذكره من آراء النحاة بقوله :

- هذا عُذْرٌ بَارِدٌ<sup>(٢)</sup> .
- هذا قَرِيبٌ مِنْ دَعْوَى عِلْمِ الْغَيْبِ<sup>(٣)</sup> .
- وهو هَوَسٌ<sup>(٤)</sup> .

## ما مذهب الرّضي النّحوي ؟

لم يترسّم الرضي خطأ أهل البصرة ، كما أنه لم يلتزم آراء أهل الكوفة، فهو يُناقش، ويرجّح، ويختار من آراء الفريقين، وتراه - أحياناً - ينفرد بالرأي .

ويمكن القول : إنه يسلك مذهبَ المُحَقِّقِينَ من العلماء : «وهو المنهج الذي يقوم على اتّخاذ سبيلٍ تسلك بين طريقي البصرة والكوفة، معتمدةً على الاختيار المدعوم بالدليل»<sup>(٥)</sup>.

على أنّ بعضَ الباحثين<sup>(٦)</sup> عدّ الرجلَ من علماء المدرسة البغدادية المتأخرين .

---

(١) انظر ص ١٠١٧ .

(٢) انظر ص ١١٣٣ ، ١٣٧٢ .

(٣) انظر ص ١١٦ ، ١١٠٢ .

(٤) انظر ص ١٠١٨ .

(٥) الاقتراح ص ٨٦ .

(٦) الدكتورة أميرة علي توفيق . انظر الرضي الاسترأبادي ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

ونحن لا نرى مُوجِباً للتكثير من هذه المذاهب ، ولا سيما إذا عَرَفْنَا أَنَّ أصحابَ  
المدرسةِ البغدادية لا يؤلِّفون وحدةً في التفكيرِ والمنهج . أضف إلى ذلك أَنَّ «وجودَ  
مدرسةٍ متميزة عن المدرستين لا يتفق مع ما كان يراه أصحابُ الطَّبَقَاتِ والتراجم»<sup>(١)</sup> .

---

(١) أبو علي الفارسي للدكتور شلبي ص ٤٤٦ .

## الفصل الثاني

### المآخذ

- الضمائر .
- تمييز كم الاستفهامية .
- مميّز كم نكرة ؟ ! .
- المذكر والمؤنث « علامة التأنيث » .
- اسم الجنس الجمعي .
- عمل المصدر وما يتعلق به من أحكام .
- فعل التعجب .
- كيفية التاريخ .
- دخول المؤصّل على الموصول .
- الاسم المنصوب بعد «كأَيِّن» .
- عطف «ثُمَّتَ» المفرد على المفرد .





لا نَسْتَطِيعُ أَنْ نُنْكِرَ أَنَّ اضْطِرَاباً كَثِيراً وَقَعَ فِي تَصْوِيرِ بَعْضِ الْمَذَاهِبِ فِي الْكِتَابِ الْوَاحِدِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ مَا وَقَعَ فِي شَرْحِ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ :

## ١ - الضمائر :

قال الرضي<sup>(١)</sup> : «وما أجازته المبرد والأخفش من نحو ضرب غلامه زيداً، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية» .

كلام المبرد في المقتضب<sup>(٢)</sup> صريح لا يحتمل تأويلاً في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول .

قال : «ولو قلت : ضرب غلامه زيداً - لم يجوز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يقدر لغيره» . وقد أعاد الحديث<sup>(٣)</sup>، وجعله محالاً، قال : « ولو قلت : ضرب غلامه زيداً، كان محالاً؛ لأن الغلام في موضعه، لا يجوز أن يُنَوَّى به غير ذلك الموضع » .

## ٢ - تمييز كم الاستفهامية :

قال الرضي : «وأما مميّز كم الاستفهامية فلم أعثر عليه مجروراً بـ (مِنْ) في نظم ولا نثر، ولا دَلٌّ على جوازه كتابٌ من كتب النحو، ولا أدري ما صحَّته<sup>(٤)</sup>» .

ويُرَدُّ على ما قاله الرضي قوله تعالى : ﴿سَلِّ بْنِ إِسْرَائِيلَ كَمَ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ .

(١) انظر ص ١٢ .

(٢) انظر ٦٧/٢ .

(٣) انظر ١٠٢/٤ .

(٤) انظر ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

قال أبو حَيَّان : « مِنْ آيَةٍ : تَمَيِّز لـ (كَمْ) وَيَجُوزُ دُخُولُ (مِنْ) عَلَى تَمَيِّزِ (كَمْ) الاستفهامية والخبرية سواء وَلِيَهَا أَمْ فَصَلَ عَنْهَا ، وَالْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِجُمْلَةٍ وَيُظَرَفُ وبمَجْرُورٍ جَائِزٌ عَلَى مَا قَرَّرَ فِي النَحْوِ »<sup>(١)</sup> .

أَمَّا سَبُوبُهُ فَقَدْ ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ أَنَّ (مِنْ) تَدْخُلُ فِي تَمَيِّزِ (كَمْ) ، فَأُطْلِقَ ، وَلَمْ يُخَصَّصْ ذَلِكَ بِالْخَبَرِيَّةِ قَالَ<sup>(٢)</sup> : « . . . وَلِلَّهِ دَرَّةٌ مِنْ رَجُلٍ ، فَتَدْخُلُ (مِنْ) هَاهُنَا لِدُخُولِهَا فِي (كَمْ) تَوْكِيداً » .

أَمَّا الْمَبْرَدُ فَكَلَامُهُ فِي الْمَقْتَضَبِ أَوْضَحُ وَأَصْرَحُ ، فَقَدْ جَعَلَ دُخُولُ (مِنْ) فِي تَمَيِّزِ (كَمْ) ، الاستفهامية هُوَ الْأَصْلُ ، قَالَ<sup>(٣)</sup> : « فَلَمَّا اجْتَمَعَ فِي (كَمْ) الاستفهام ، وَأَنَّهَا تَقَعُ سَوْألاً عَنْ وَاحِدٍ ، كَمَا تَقَعُ سَوْألاً عَنْ جَمْعٍ ، وَلَا تَخَصُّ عِدداً دُونَ عِدَدٍ لِإِبْهَامِهَا ، وَلِأَنَّهَا لَوْ خَصَّتْ لَمْ تَكُنْ اسْتِفْهَاماً ؛ لِأَنَّهَا كَانَتْ تَكُونُ مَعْلُومَةً عِنْدَ السَّائِلِ - دَخَلَتْ (مِنْ) عَلَى الْأَصْلِ ، وَدَخَلَتْ فِي الَّتِي هِيَ خَبَرٌ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْعِدَدِ وَالْإِبْهَامِ كَهَذِهِ » .

وإِذْنُ فِعَالَةٍ الرُّضِيِّ مَرْدُودَةٌ ، وَلَيْسَتْ بِصَحِيحَةٍ<sup>(٤)</sup> .

### ٣ - تَمَيِّزُ كَمْ نَكْرَةً ! ؟ :

قال الرضي : « وَاَعْلَمُ أَنَّ مَمِيزَ كَمْ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً اسْتِفْهَاماً كَانَ أَوَّلًا . أَمَّا الاستفهامية فَلَوْجُوبِ تَنْكِيرِ الْمَمِيزِ الْمَنْصُوبِ . وَأَمَّا الْخَبَرِيَّةُ فَلِأَنَّهَا كُنْيَةٌ عَنْ عِدَدٍ مُبْهَمٍ وَمَعْدُودٍ كَذَلِكَ . وَالْغَرَضُ مِنْ إِتْيَانِ الْمَمِيزِ بَيَانُ جَنْسِ ذَلِكَ الْمَعْدُودِ الْمُبْهَمِ فَقَطْ ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِالنَّكْرَةِ ، فَلَوْ عَرَّفَ وَقَعَ التَّعْرِيفُ ضَائِعاً »<sup>(٥)</sup> .

(١) انظر البحر ١٢٧/٢ .

(٢) انظر الكتاب ٢٩٩/١ .

(٣) انظر ٦٦/٣ .

(٤) انظر الكشاف ٣٥٤/١ ، وانظر دراسات ق ١ ج ٢ ص ٣٩٩ .

(٥) انظر ص ٣٠٩ .

وَيَرُدُّ عَلَى مَا قَالَه الرضِي قوله تعالى :

١ - ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ ﴾<sup>(١)</sup> .

فقوله : مِنَ الْقُرُونِ : بيان لـ (كَمْ) وتمييز له ؛ كما يُبين العَدَدُ بالجنس<sup>(٢)</sup> .

#### ٤ - المذكر والمؤنث « علامة التأنيث » اسم الجنس الجمعي :

قال الرضي : « ... والجنس المميز، واحده بالتاء، يَذْكُرُهُ الحجازيون، ويؤنثه غيرهم... »<sup>(٣)</sup> .

والصحيح أَنَّ التأنيثَ لغةَ الحجاز، والتذكير هو لغة تميم . قال الفراء في كتابه المذكر والمؤنث<sup>(٤)</sup> : « فَإِنَّ أَهْلَ الْحِجَازِ يُؤنَّثُونَهُ، وَرَبِّمَا ذَكَرُوا، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهِمُ التَّأْنِيثُ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يُذَكِّرُونَ ذَلِكَ وَرَبِّمَا أَنْثَوْا وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهِمُ التَّذْكِيرُ »<sup>(٥)</sup> .

#### ٥ - عَمَلُ الْمَصْدَرِ وما يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ أَحْكَامٍ :

نسب ابن الحاجب والرضي إلى المبرد مَنَعَ عَمَلِ الْمَصْدَرِ المحلَّى بِأَلْ، فقال : « ... والمبرد منعه، قال : لاستفحال الاسمية »<sup>(٦)</sup> .

مع أَنَّ كَلامَ المبرِّدِ في المقتَضَبِ<sup>(٧)</sup> صريحٌ في أَنَّ المَصْدَرَ يعمل منكرًا ومعرفًا .

قال المبرد : « وتقول : أعجبنى ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا... »

(١) الإسرائيل : ١٧ .

(٢) انظر الكشف ٣٥٥/٢ ، والبحر ٢٠/٦ ، والمشكل ٧٨/٢ ، ١٨٩ ، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٠٥ .

(٣) انظر ص ٥٢٨ .

(٤) ص ١٠١ .

(٥) انظر المقتضب ٣٤٦/٣ هامش ٤ ، وتبيان الكحيل ص ٩٩ هامش ٢ .

(٦) انظر ص ٦٥٦ .

(٧) انظر ١٥٢/١ ، ١٥٣ .

وقال الشاعر فيما كان بالألف واللام :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي لَحِقْتُ فَلَمْ أَتُكَلِّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

أراد : عن ضَرْبِ مِسْمَعٍ ، فلما أدخل الألف واللام امتنعت الإضافة . . . »<sup>(١)</sup> .

## ٦ - فَعْلُ التَّعَجُّبِ :

نسب الرضي إلى المبرد مَنْعَهُ الفصل بين الفعل والفضلة بالظرف<sup>(٢)</sup> . والحق أن المبرد لم يمنعه ! بل أجازه . قال في المقتضب<sup>(٣)</sup> : « وتقول : ما أحسن إنساناً قام إليه زيدٌ ، وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا . . . » .

وجاء في هامش (١) من المقتضب<sup>(٤)</sup> : « وقد جاء ذلك في قول عمرو بن معديكرب : ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وقول محمد بن بشير :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُذْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلْجَأَ  
وانظر ما قاله أبو حَيَّانٍ في الهمع<sup>(٥)</sup> .

## ٧ - كَيْفِيَّةُ التَّارِيخِ :

قال الرضي<sup>(٦)</sup> : « واعلم أنَّ الليلَ في تاريخ العرب مقدَّمٌ على اليومِ ؛ لأنَّ السنينَ عندهم مَبْنِيَّةٌ على الشهور القمرية ، وذلك لِكَوْنِ أَكْثَرِهِمْ أَهْلَ الْبَرَارِي الَّذِينَ يَتَعَسَّرُ عَلَيْهِمْ مَعْرِفَةُ دُخُولِ الشَّهْرِ إِلَّا بِالْإِسْتِهْلَالِ ، فَإِذَا أَبْصَرُوا الْهِلَالَ عَرَفُوا دُخُولَ الشَّهْرِ .

(١) انظر سيبويه ٩٩/١ بولاق ، والخزانة ٤٣٩/٣ بولاق ؛ فَإِنَّ الْبَغْدَادِيَّ مِثْلَ الرُّضِيِّ .

(٢) انظر ص ١٠٨٣ .

(٣) انظر ١٨٧/٤ .

(٤) انظر ١٨٧/٤ .

(٥) ج ٩١/٢ .

(٦) انظر ص ٥١٠ - ٥١١ .

فَأَوَّلُ الشَّهْرِ عِنْدَهُم اللَّيْلُ ؛ لِأَنَّ الاسْتِهْلَالَ يَكُونُ فِي أَوَّلِ اللَّيْلِ ، فَيَقَالُ فِي أَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنَ الشَّهْرِ ، كُتِبَ لِأَوَّلِ لَيْلَةٍ مِنْهُ أَوْ لِعُرَّتِهِ . . .

وَفِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ : لِلَّيْلَةِ خَلَتْ ، وَاللَّامُ هِيَ الْمَفِيدَةُ لِلَاخْتِصَاصِ الَّذِي هُوَ أَصْلُهَا .  
وَالَاخْتِصَاصُ هَهُنَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ :

إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ الْفِعْلُ بِالزَّمَانِ لَوُقُوعِهِ فِيهِ ، نَحْوُ كُتِبَتْ لِعُرَّةٍ كَذَا .

أَوْ يَخْتَصَّ بِهِ لَوُقُوعِهِ بَعْدَهُ ، نَحْوُ : لِلَّيْلَةِ خَلَتْ .

أَوْ يَخْتَصَّ بِهِ لَوُقُوعِهِ قَبْلَهُ ، نَحْوُ : لِلَّيْلَةِ بَقِيَتْ وَذَلِكَ بِحَسَبِ الْقَرِينَةِ . . . . .

إِنَّ قَوْلَ الرُّضِيِّ : لِلَّيْلَةِ بَقِيَتْ ، وَهَمْ ، يَقُولُ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ<sup>(١)</sup> : «وَإِذَا بَقِيَتْ مِنَ الشَّهْرِ لَيْلَةٌ ، قَالُوا : كَتَبْنَا سَلَخَ شَهْرٍ كَذَا ، وَلَمْ يَكْتُبُوا لِلَّيْلَةِ بَقِيَتْ ، كَمَا لَمْ يَكْتُبُوا لِلَّيْلَةِ خَلَتْ وَلَا مَضَتْ . . . » .

وَيَقُولُ ابْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِي كِتَابِ الْكُتَّابِ<sup>(٢)</sup> : «فَإِذَا لَمْ يَبْقَ مِنَ الشَّهْرِ إِلَّا يَوْمٌ وَاحِدٌ أَوْ لَيْلَةٌ ، كُتِبَتْ إِنْ شِئْتَ : آخِرَ يَوْمٍ مِنْ كَذَا ، وَإِنْ شِئْتَ كُتِبَتْ : سَلَخَ كَذَا أَوْ سَلُوخَ كَذَا ، أَوْ انْسِلَاخَ كَذَا ، أَوْ مَنْسَلَخَ كَذَا . . . » .

## ٨ - دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ :

لَمْ يُعَقِّبْ الرُّضِيُّ عَلَى ابْنِ السَّرَّاجِ حِينَ قَالَ : «دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، لَمْ يَجِيءْ فِي كَلَامِهِمْ . . . »<sup>(٣)</sup> .

وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ :

(أ) قَالَ الْأَحْوَصُ<sup>(٤)</sup> :

إِنَّ الشَّبَابَ وَعِيشَنَا اللَّذِي \* كُنَّا بِهِ زَمَنًا نُسَرُّ وَنُجَدِّلُ

(١) انظر ص ١٣٦ .

(٢) انظر ص ٦٩ .

(٣) مُهَذَّبُ الْأَغَانِي ١٨٧/٣ .

(٤) انظر ص ١٣٧ .

(ب) قال أبو علي الفارسي :

« قد جاء في التنزيل وَضَلُ الموصول بالموصول... زعموا أَنَّ بعضَ القُرَّاءِ قرأَ :  
« فاستغاثه الذي مَنَّ شيعته » بفتح ميم (مِنْ) »<sup>(١)</sup>.

٩ - الاسمُ المنصوبُ بعد « كَأَيِّن » :

رَعَمَ الرُّضِي أَنَّهُ لَمْ يَعْثُرْ عَلَى مَنْصُوبٍ بَعْدَ « كَأَيِّن »! <sup>(٢)</sup> وفي المَغْنِي لابن هشام <sup>(٣)</sup> :  
« ومن النصب قوله :

١ - أَطْرِدِ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّن \* آلَا حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِ  
وقولُهُ :

٢ - وَكَائِنَ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةٌ \* قَدِيماً ، وَلَا تَدْرُونَ مَا مَنَّ مُنْعِمٌ

١٠ - عَطَفُ « ثُمَّتَ » المفرد على المفرد :

نفى الرضي جوازَ عطفِ « ثُمَّتَ » المفرد على المفرد؛ لأنها إذا « كانت مع التاء  
اختصت بعطف الجمل »<sup>(٤)</sup>.

ثم قال : « وقد جَوَّزَهُ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ ، وَلَا أَدْرِي مَا صِحَّتُهُ ؟ »

والحقُّ أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ فِي شَعَرِ رُؤْيَى عَطَفُ الْمَفْرَدِ بِهَا عَلَى الرَّغْمِ مِنْ لَصُوقِ التَّاءِ بِهَا ،

قال <sup>(٥)</sup> :

فَإِنْ تَكُنْ سَوَائِقُ الْحِمَامِ \* سَاقَتَهُمْ لِلْبَلَدِ الشَّامِ  
فَبِالسَّلَامِ ثُمَّتَ السَّلَامِ

وبذلك تكون صِحَّتُهُ واضحةً .

(١) البحر ٩٥/١ ، وانظر الخزانة ٧٦/٦ هارون .

(٤) الأصمعيات ١٢٦ حاشية .

(٢) انظر ص ٣١١ .

(٥) ملحقات ديوان رؤية ١٨٣ .

(٣) انظر ص ٢٤٧ ط . المبارك .

## الفصل الثالث

- مصادُرُ الرضي في شرحه .
- أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشُّرَّاحِ .





## مصادر الرضي في شرحه :

يمكن القول : إنَّ كتابَ سيبويه ، ومفصَّل الزمخشريِّ ، وإيضاح الفارسيِّ ، هي المصادر الثلاثةُ الرئيسةُ المباشرةُ لشرح الرضي لمتن كافيةِ ابنِ الحاجب .  
لقد كان الرضيُّ عالماً ذا ثقافةٍ عميقةٍ ، وافرَ المحفوظِ ، واسعَ الاطلاعِ ، غزيرَ المادةِ .

إنَّ العلماءَ الذين رجع إليهم الرضي في أثناء مناقشته للمسائل المختلفة ؛ منهم النحاةُ واللُّغويُّون ، ومنهم الأصوليون والرواةُ .

كان على رأس نُحاة البصرة سيبويه<sup>(١)</sup> والخليل<sup>(٢)</sup> ، فقد حرص على ذكرهما عند مناقشة كل مسألة من مسائل شرحه تقريباً .

ومن علماء البصرة الذين تردَّدتْ أسماؤهم :

عيسى بن عُمَرَ الثقفي<sup>(٣)</sup> ، وأبو عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup> ، والمازني<sup>(٥)</sup> ، والأخفش الكبير<sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر على سبيل المثال الصفحات التالية : ٢٦ ، ٣٢ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦٣ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ١٥٦ ، ١٦٢ ، ٢١٥ ، ٢٣٤ ، ٢٦٦ ، ٢٧٧ ، ٣٢٥ ، ٣٤٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٢ ، ٣٩٤ ، ٤٠٠ ، ٤٣١ ، ٤٤٩ ، ٤٨١ ، ٥٠٩ ، ٥٣٥ ، ٥٥٣ ، ٥٧٨ ، ٦٠٦ ، ٦٢٠ ، ٦٦١ ، ٦٩٧ ، ٧٠٩ ، ٧٨٧ ، ٨٠٣ ، ٨٦٥ ، ٨٨٥ ، ٩٢٤ ، ٩٦٤ ، ٩٨٦ ، ١٠٤٤ ، ١٠٧٤ ، ١١٤٥ ، ١١٩٧ ، ١٢٠٣ ، ١٣٢٠ ، ١٤٣٤ ...

(٢) انظر ص : ٣٢ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ١٧٣ ، ٢٥٤ ، ٢٩٧ ، ٣٧٤ ، ٤٣١ ، ٥٣٦ ، ٧٩١ ، ٨٠٢ ، ٩٦٩ ، ١٢٠٣ ، ١٤٠١ ...

(٣) انظر ص ٨٠٣ ، ١٥٤٠ .

(٤) انظر ص : ٧٢ ، ١٢٢ ، ١٧٦ ، ٥٣٤ ، ٨٢٨ ، ١٠٢١ ، ١١٨٠ ...

(٥) انظر ص : ٢٠ ، ٧١ ، ١٣١ ، ١٥٣ ، ٤٣٤ ، ٤٧٣ ، ٥٧٤ ، ٦٧١ ، ٨٧٠ ...

(٦) انظر ص : ٢٢١ ، ٢٣٣ ، ١٠٠٨ ، ١٤٠٤ ...

(أبو الخطاب)، ويونس بن حبيب<sup>(١)</sup>، وقطرب<sup>(٢)</sup>، والأخفش الأوسط<sup>(٣)</sup> سعيد بن مسعدة، وأبوزيد الأنصاري<sup>(٤)</sup>، والأصمعي<sup>(٥)</sup>، والجرمي<sup>(٦)</sup>، وأبو حاتم السجستاني<sup>(٧)</sup>، والمبرد<sup>(٨)</sup>.

ومن علماء الكوفة: الكسائي<sup>(٩)</sup>، والفراء<sup>(١٠)</sup>، وخلف الأحمر<sup>(١١)</sup>، وهشام بن معاوية الضرير<sup>(١٢)</sup>، وابن السكيت<sup>(١٣)</sup>، وثعلب<sup>(١٤)</sup>.

ومن علماء بغداد: ابن كيسان<sup>(١٥)</sup>، والزجاج<sup>(١٦)</sup>، وابن السراج<sup>(١٧)</sup>، والزجاجي<sup>(١٨)</sup>، وابن درستويه<sup>(١٩)</sup>، ومبرمان<sup>(٢٠)</sup>.

(١) انظر ص: ١٧، ٤١، ١٧٣، ٢٩٥، ٤٠٨، ٥٨٦، ٨٤١، ١٠٤٧، ١٤٠٠، ١٤٠٥ ...

(٢) انظر ص: ٦٣٠، ١١٠٥، ١٢٤٩، ١٣٧٠.

(٣) انظر على سبيل المثال هذه الصفحات: ١٢، ٢٠، ٣٢، ٤٢، ٥٦، ٨٦، ١٠٠، ١٢٦، ١٤٨، ١٦٣

١٩٩، ٢١٤، ٣٤٠، ٤٤٦، ٥٠٤، ٦٦٦، ٨٢٠، ١٠٧٨، ...

(٤) انظر ص: ١٦٦، ٣٧٠، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩ ...

(٥) انظر ص: ٢١٧، ٢٢٧، ٢٢٩، ٤٤٢، ١٠٦٣ ...

(٦) انظر ص: ١٧٣، ٦٥٨، ٨١٥، ٨١٦، ١٠٨٣، ١٢٨٤ ...

(٧) انظر ص: ١٣٨٣.

(٨) انظر ص: ١٢، ٤٧، ٩٦، ١٦٣، ٢٩١، ٣٢٢، ٤٩٥، ٥٥٣، ٦٢٩، ٧١٣، ٨٤٥، ٩٤١،

١٠٤٤، ١١٣٨، ١٢١٣، ١٣٠٣، ١٣٩٨ ...

(٩) انظر ص: ١١، ٥٧، ١٢٩، ٢٣٣، ٣٥٥، ٥٧٥، ٦٦٩، ٧٧٤، ٩٠٨، ١٢٦٢ ...

(١٠) انظر ص: ٢٤، ٦٥، ٢٥٧، ٣٧٦، ٤٥١، ٥٤٨، ٦٢٤، ٧٩٠، ٩٧٤، ١٢٠٢ ...

(١١) انظر ص: ١٣٢٠.

(١٢) انظر ص: ١٣٤٠.

(١٣) انظر ص: ٢١٠، ٢٦١.

(١٤) انظر ص: ٣٥٦، ٥١٨، ٥٤٦، ١٣٣٣.

(١٥) انظر ص: ٢٤، ٣٣، ٦٠٠، ٦٠٥، ٦٢٤، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٨٣، ١١٢٠، ١٣٢٤ ...

(١٦) انظر ص: ٣٣، ٦١، ٢٠٥، ٣٧٥، ٤٦٠، ٥٦٩، ٨٦٤، ١٠٥٤، ١١١٧، ١٣٩٤ ...

(١٧) انظر ص: ١٢٦، ١٣٧، ٤٤١، ٧٢٤، ٩٤٨، ١٠٢٨، ١١٣٧، ١٤١٧ ...

(١٨) انظر ص: ٣٥٦، ٣٧٨، ٤٠٣ ...

(١٩) انظر ص: ٢٧٤، ٩٥٧، ٩٩٠، ١٠٨٥، ١٢٥٩، ١٣٣٣ ...

(٢٠) انظر ص: ١٩٩.

ونجد في الكتاب من أسماء علماء مصر والشام : ابن بابشاذ<sup>(١)</sup> ، وابن بَرِّي<sup>(٢)</sup> ،  
وابن مُعْطٍ<sup>(٣)</sup> ، وابن يعيش<sup>(٤)</sup> .

وقد كان حَظُّ علماء الأندلس في شرح الرضي أوفرَ من حَظِّ علماء مِصرَ والشامِ ،  
ذلك بأنه ناقش آراءَ عددٍ كبيرٍ من نُحَاتِهِمْ ؛ من أمثال :

الجزولي<sup>(٥)</sup> ، وابن خروف<sup>(٦)</sup> ، والشلّوين<sup>(٧)</sup> ، والأندلسي<sup>(٨)</sup> ، وابن مالك<sup>(٩)</sup> .

وقد كانت مؤلفاتُ عددٍ كبيرٍ من علماء المشرق من المصادر التي لجأ إليها الرضي ،  
واستقى منها ، من أمثال :

السَّيرافي<sup>(١٠)</sup> ، والفارسي<sup>(١١)</sup> ، والرُّماني<sup>(١٢)</sup> ، وابن جني<sup>(١٣)</sup> ، والرَّيعي<sup>(١٤)</sup> ، والتَّبْرِيزي<sup>(١٥)</sup> ،

---

(١) انظر ص : ١٠٦ ، ٢٠٩ ، ٦٧٧ ، ٦٩٥ ، ... .

(٢) انظر ص : ٣٦٢ .

(٣) انظر ص : ١٠٣٠ .

(٤) انظر ص : ٨٧ ، ٤٣٩ ، ٧٢٤ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ... .

(٥) انظر ص : ٥٩ ، ٦١ ، ١١٦ ، ١٧٤ ، ٥٦٢ ، ٨٢٢ ، ٩٢٧ ، ١٠٤٩ ، ١٤٠٠ .

(٦) انظر ص : ١٠٦ ، ٤٠٥ ، ٦٣٩ ، ١٠٨٧ ، ١١٢١ .

(٧) انظر ص : ١٠٣٧ .

(٨) انظر ص : ٩٦ ، ١١٧ ، ٢٣٥ ، ٣٧٢ ، ٤٢٤ ، ٥٦٢ ، ٨٠٤ ، ٩٥٩ ، ١١١٢ ، ١٣٩٦ ، ... .

(٩) انظر ص : ٩٥ ، ٥٦٢ ، ٦٦٥ ، ٩٨٢ ، ١٠٢٢ ، ١١٥٥ ، ١٣٩٦ ، ١٤١٨ .

(١٠) انظر ص : ٣٣ ، ٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٩٧ ، ٣٨٧ ، ٤٦٠ ، ٥١٩ ، ٦٣٥ ، ٨٦٩ ، ١٠١٨ ، ١٢٨١ ، ... .

(١١) انظر ص : ٢٣ ، ٢٦ ، ٣٠ ، ١٦٥ ، ٢٢٥ ، ٣٣٠ ، ٤٠٤ ، ٦٢٨ ، ٩٢٥ ، ١١٨١ ، ١٢٧٠ ، ١٣٨٥ .

... ،

(١٢) انظر ص : ١٤٦ ، ١٤٧ ، ١٦٣ ، ٦٧٠ ، ٧٤٠ ، ١١٥٤ .

(١٣) انظر ص : ٣٧١ ، ٤٣٥ ، ٨٢٨ ، ١١٦٥ ، ١٤٣٩ .

(١٤) انظر ص : ١١٢٥ ، ١١٨٧ ، ١٣٣٣ .

(١٥) انظر ص : ٦٣٧ .

والزَمَخْشَرِي<sup>(١)</sup>، وابن الخَشَّاب<sup>(٢)</sup>، وابن الدَّهَّان<sup>(٣)</sup>، وابن الأَنْبَارِي<sup>(٤)</sup> والعُكْبَرِي<sup>(٥)</sup>.

وقد كان الرضوي يَقْرُنُ اسْمَ العالم باسم كتابه أحياناً، كالأحاجي النُّحْوِيَّة<sup>(٦)</sup> للزَمَخْشَرِي، والصَّحاح<sup>(٧)</sup> للجَوْهَرِي، وَعِلَلُ النُّحُو<sup>(٨)</sup> للمازني، والإيضاح في شرح المفصل<sup>(٩)</sup> لابن الحاجب، وشرح الكافية<sup>(١٠)</sup> لابن الحاجب، والمُعْنِي<sup>(١١)</sup> في النُّحُو لابن فَلَاح اليميني، والشافِي<sup>(١٢)</sup> للمبرد، وسِرِّ الصَّنَاعَةِ<sup>(١٣)</sup> لابن جني، وإيضاح الشعر<sup>(١٤)</sup> للفارسي، وشرح كتاب سيبويه<sup>(١٥)</sup> للسَّيرافي، ومقدمة التصريف<sup>(١٦)</sup> / رسالة الشافِي في الصرف / لابن الحاجب، والحُجَّة<sup>(١٧)</sup> للفارسي، والكَشَّاف<sup>(١٨)</sup> للزَمَخْشَرِي .

أَضِفْ إلى ذلك أَنَّ الرضويَّ قد استعان بآراءِ بعضِ العُلَمَاءِ الذين غلبت عليهم الروايةُ، أو اللغة، أو البلاغةُ من أمثال:

- 
- (١) انظر ص: ٣٩ ، ٩٥ ، ١٦٢ ، ٢٢٦ ، ٤٠٢ ، ٥٣٤ ، ٦٦٩ ، ٧٧٩ ، ٨٨٣ ، ١٠٤١ ، ١٢٠٤ ...
  - (٢) انظر ص: ٤٧١ ، ٩٦٣ .
  - (٣) انظر ص: ١٢٤ ، ٧٢٤ .
  - (٤) انظر ص: ١٣٩٦ .
  - (٥) انظر ص: ١٠١٩ .
  - (٦) انظر ص: ٣٩ .
  - (٧) انظر ص: ٩٥ ، ٤٥٥ .
  - (٨) انظر ص: ١٤٧ .
  - (٩) انظر ص: ٣٥٠ ، ٥٦٢ .
  - (١٠) انظر ص: ١٠١ ، ٥٦٢ .
  - (١١) انظر ص: ١٤٣ .
  - (١٢) انظر ص: ٤٢٠ .
  - (١٣) انظر ص: ٤٣٥ .
  - (١٤) انظر ص: ٤٥٥ ، ٦٧٠ .
  - (١٥) انظر ص: ٤٥٥ .
  - (١٦) انظر ص: ٦٤٣ ، ٦٨٩ .
  - (١٧) انظر ص: ١٣٨٤ .
  - (١٨) انظر ص: ١٣٥٢ .

أبي عُبيدة مَعْمَر بن المثنى<sup>(١)</sup>، والأصمعي<sup>(٢)</sup>، والجوهري<sup>(٣)</sup>، والجرجاني<sup>(٤)</sup>،  
والميداني<sup>(٥)</sup>.

وقد كان الرضيُّ يعتمد اعتماداً كبيراً على الرواية، وأشبه الكوفيين في فتح أبوابها  
على مصاريعها، وقد امتلأ شرحه بالعبارات التي تدلُّ عليها، مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ :

« وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قومٍ من العرب<sup>(٦)</sup> ».

« وهو منتقض بما روى الأصمعيُّ عن مَرَّار العبسيِّ<sup>(٧)</sup> ».

« على ما حكى الأخفش<sup>(٨)</sup> ».

« وَحَكَيْ ثَعْلَب<sup>(٩)</sup> ».

« وَحَكَيْ عن أبي عُبيدة وأبي زَيْد<sup>(١٠)</sup> ».

« وقد حكى قطرب<sup>(١١)</sup> ».

« وقد حَكَيْ سيبويه وأبو الخطَّاب<sup>(١٢)</sup> ».

« وحكى الجوهريُّ عن الأخفش<sup>(١٣)</sup> ».

---

(١) انظر ص : ٢٩٥ ، ٣٦٢ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٦١٧ ، ١٠٥٣ ، ١٢٢٧ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ .

(٢) انظر ص : ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٤٤٢ ، ١٠٦٣ .

(٣) انظر ص : ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٣٦٢ ، ٤٩٢ ، ٥٤٨ ، ٥٧٧ ، ٦١٠ ، ٧٠٩ ، ١٠٥٢ ، ١٤١٩ .

(٤) انظر ص : ٢٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٥٤ ، ١٢٢٣ ، ١٣٧٢ .

(٥) انظر ص : ٣٥٤ .

(٦) انظر ص : ٣٩٤ .

(٧) انظر ص : ٤٤٢ .

(٨) انظر ص : ٤٤٦ ، ٤٩٠ .

(٩) انظر ص : ٥٤٦ .

(١٠) انظر ص : ٦١٧ .

(١١) انظر ص : ١١٠٥ .

(١٢) انظر ص : ١٠٠٨ .

(١٣) انظر ص : ١٤١٩ .

وكان يُعنى بتحديد المصدر الأصلي للرأي عنايةً عظيمةً، ولذلك كثرت سلاسلُ  
الإِسْنَادِ في شرحه، كقوله : « ونقل الأخفش عن ثعلب »<sup>(١)</sup>، « ونقل ابنُ الدَّهَّانِ  
ذلك أيضاً عن سيبويه »<sup>(٢)</sup>.

وكان يُعنى بلُغَاتِ القبائلِ ، وقد ورد في شرحه ذِكْرُ اللُّغَاتِ التالية :

لغة أَسَد<sup>(٣)</sup>، ولغة قَيْس<sup>(٤)</sup>، ولغة الطائيين<sup>(٥)</sup>، ولغة تميم<sup>(٦)</sup>، ولغة هُذَيْل<sup>(٧)</sup>.

كما أنه ورد ذكر لغات :

همدان<sup>(٨)</sup>، ويكر بن وائل<sup>(٩)</sup>، وبني عُقَيْل<sup>(١٠)</sup>، وبني كِلَاب<sup>(١١)</sup>، والحجازيين<sup>(١٢)</sup>،  
وسُلَيْم<sup>(١٣)</sup>، وجمَيْر<sup>(١٤)</sup>.

وقد استدلَّ الرُّضِيُّ ببعض اللُّهْجَاتِ ؛ مِنْ مِثْلِ الكَسْكَسَةِ<sup>(١٥)</sup>، والكَشْكَشَةِ<sup>(١٦)</sup>.

---

(١) انظر ص : ٥١٨ .

(٢) انظر ص : ٦٧٠ .

(٣) انظر ص : ٢٦ ، ٢٣٥ ، ١٤٤٠ .

(٤) انظر ص : ٢٦ ، ٣٩٢ .

(٥) انظر ص : ٤٢٠ .

(٦) انظر ص : ٤٠٠ ، ١٤٤٠ .

(٧) انظر ص : ٦٣٢ .

(٨) انظر ص : ٢٦ .

(٩) انظر ص : ٢٨ ، ١٥٤١ .

(١٠) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ١٣١٩ .

(١١) انظر ص : ٢٨ .

(١٢) انظر ص : ٢٨ ، ٣١ ، ٣٧٦ .

(١٣) انظر ص : ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٩٩٩ .

(١٤) انظر ص : ٤٢٠ .

(١٥) انظر ص : ١٥٤١ .

(١٦) انظر ص : ١٥٤٢ .

\* وقد رجع الرضيُّ مرَّاتٍ متعدِّدةً إلى مَنْ أسماه : « صاحب المُغني »<sup>(١)</sup> : وهو تقيُّ الدِّين منصورُ بنُ فلاحِ اليميني النُّحوي ( ت / ٦٨٠ هـ )<sup>(٢)</sup> .

وربما يبدو للدارسٍ من أول الأمر أنه ابنُ هشامِ الأنصاريِّ ، صاحب كتاب (مُغني اللَّيِّب) ، وهذا خطأ ؛ لأنَّ ابنَ هشامٍ قد ولد سنة ٧٠٨ هـ ، أي بعد أن توفي الرضي .

على حين أنَّ ابنَ فلاحٍ كان من معاصري الرضي .

\* أما اسم (المالكي) فإنِّي أُنَّجِه إلى أنَّ المرادَ منه هو ابنُ مالكٍ للأسبابِ التالية :

أولاً : إنَّ بعضَ النُّسخِ كانت تنصُّ على ذلك<sup>(٣)</sup> .  
ثانياً : إنَّ الجامي في الفوائد الضيائية<sup>(٤)</sup> قال : « وأما ( ذَيْك ) فقد أورده الزخشيُّ والمالكيُّ » .

وفي شرح الرضي : « وأما ( ذَيْك ) فقد أورده الزخشيُّ وابنُ مالك »<sup>(٥)</sup> . وابن مالك نصَّ على هذا في التسهيل<sup>(٦)</sup> .

ثالثاً : إنَّ ما نسبته الرضي إلى (المالكي) هو من الآراء المعروفة لابن مالك<sup>(٧)</sup> .

أمَّا ما اعتقدته الدكتورُ أميرة توفيق بأنه أبو بكر يحيى الجُدَّامي المالقي (ت/٦٥٧) ، وأنه محرف عن (المالكي)<sup>(٨)</sup> ، فإنَّ التحريفَ وارِدٌ ، ذلك بأنَّ صاحبَ

(١) انظر ص : ١٤٣ ، ٢٢٨ ، ٣٢٨ ، ٣٧٥ ، ٧٣٦ ، ١٣٩٦ .

(٢) انظر كشف الظنون ١٣٧٠/٢ ، هدية العارفين ٤٧٤/٦ .

(٣) انظر ص : ٧٧٦ ، ٩٨٢ ، ١٤١٨ .

(٤) انظر ٩٨/٢ .

(٥) انظر ص ٩٥ .

(٦) انظر ص : ٣٩ .

(٧) انجِه في تحديد المراد من المالكي إلى أنه ابن مالك المرحوم الدكتور يوسف عمر : انظر ٢١١/٣ هامش (١) ،

٤٣٠/٤ هامش (١) .

(٨) الرضي الاسترأبادي ص ٦٣ .

طبقات القراء<sup>(١)</sup> قد ترجم للمالقي صاحب كتاب رصف المباني بأنه المالكي، غير أن اعتقاد الدكتورة أميرة لم يَصِحَّ بعد أن ذكرنا الأسباب الثلاثة السابقة التي جعلتنا نرجح ما ذهبنا إليه .

---

(١) انظر ١/٧٧ .



أثر شرح الرضي للكافية فيمن جاء بعده من الشراح :

يُعدُّ شرحُ الجامي<sup>(١)</sup> للكافية سبيلاً وسطاً بين إيجاز ابن الحاجب، وإسهاب الرضي .

« فلم يكن شرحه مقتضباً يكتفي بالتعليق الوجيز والملاحظة العابرة دون التوسع والتفريع كما فعل ابن الحاجب في شرح كافيته، ولا مُسهباً مستفيضاً في إيراده الآراء والأقوال والمناقشات كما فعل الرضي<sup>(٢)</sup> . والجامي في شرحه على الكافية ذو شخصية علمية تظهر من خلال إبداء موقفه من بعض الآراء دون تقييد بعالم من العلماء، أو تعصّب لمذهب من المذاهب .

ومن أهم شروح الكافية التي اعتمدها الجامي في شرحه :

#### ١ - شرح ابن الحاجب .

لقد صرَّح الجامي بذكر شرح ابن الحاجب للكافية في غير موضع ،  
- ففي « اسم الفاعل » بعد أن ذكر حدّه، وهو: « اسم الفاعل : ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث »<sup>(٣)</sup> .

قال الجامي<sup>(٤)</sup> :

« قال المُصنّف في شرحه : « قوله : (ما اشتق من فعل) يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك . وقوله : (لمن قام به) يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة ؛ لأن الجميع ليس لمن قام به . وقوله : (بمعنى الحدث) يخرج الصفة المشبهة ؛ لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت » .

(١) هو عبدالرحمن بن أحمد بن محمد الجامي (ت ٨٩٨هـ) .

(٢) الفوائد الضيائية - شرح كافية ابن الحاجب للجامي ٩٦/١ .

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٩٣ .

(٤) الفوائد الضيائية ١٩٥/٢ .

- وفي « كَلِمَ المجازاة » قال الجامي<sup>(١)</sup>: « وفي شرح المُصَنَّف<sup>(٢)</sup> : « وكلم المجازاة ما يدخل على شيئين لتجعل الأول سبباً للثاني » .
- وفي « الأمر » قال الجامي<sup>(٣)</sup> فيه : « وهو في اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوص بالأمر بالصيغة . كذا ذكره المُصَنَّف<sup>(٤)</sup> في شرحه » .
- هذا، وقد تابع الجامي ابن الحاجب في مسائل نَحْوِيَّةٍ ؛ منها :

- ١ - قصر زيادة (مِنْ) على شرط واحد ، وهو أن تكون في كلام غير موجب<sup>(٥)</sup> .  
وقد ذكر النحاة لزيادتها شرطاً ثانياً ، وهو كَوْنُ مجرورها نكرة<sup>(٦)</sup> ، وأضاف ابن هشام شرطاً ثالثاً ، وهو كَوْنُ مجرورها فاعلاً ، أو مفعولاً به ، أو مبتدأ<sup>(٧)</sup> .
- ٢ - حروف النداء : فقد تابع الجامي ابن الحاجب في الاختصار على ذكر أحرف النداء الخمسة : « يا ، أيا ، هيا ، أي ، الهزمة<sup>(٨)</sup> . على حين أن الرضي قال :<sup>(٩)</sup> « وقد تنوب (وا) مقامَ (يا) في النداء ، والمشهورُ استعمالُها في النَّدْبَةِ ، وقد جاء (آ) بهمزة بعدها أَلِفٌ ، و (آي) بهمزة بعدها أَلِفٌ بَعْدَها ياءٌ ساكنةٌ .

(١) الفوائد الضيائية ٣٨٠/٢ .

(٢) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٩ .

(٣) الفوائد الضيائية ٢٦٦/٢ .

(٤) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٠٧ .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١١٩ ، والفوائد الضيائية ٣٢١/٢ .

(٦) ابن يعيش ١٢/٨ ، الجنى ٣١٨ .

(٧) المغني ٣٢٣/١ .

(٨) شرح الكافية لابن الحاجب ص ١٢٨ ، والفوائد الضيائية ٣٦٥/٢ .

(٩) انظر ص ١٤٠٩ .

## ٢ - شرح الرّضي :

لقد أفاد الجامي في شرحه للكافية من شرح الرّضي إفادةً كبيرةً، وله من الرضي موقفانِ اثنانِ :

- عَدَمُ التصريحِ بِذِكْرِ الرضي .
- التصريحُ بذكره، ونسبةُ الكلامِ إليه .

### (أ) عدم التصريح بذكر الرضي :

- ما جاء في باب المبني من الأسماء : قال الجامي : «وهذا الحدُّ لا يَصِحُّ إِلَّا لِمَنْ يعرف ماهية المبني على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبني، إذ لو لم يعرفها لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني»<sup>(١)</sup>.

- ما جاء في حرف الردع : (كَلًّا) عند كلامه على مجيئه بمعنى (حَقًّا) حيث قال : «وإذا كان بمعنى حَقًّا جاز أن يقال : إنه اسم بني لكون لفظه كلفظ (كَلًّا) الذي هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده، لكنَّ النُّحَاةَ حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى (حَقًّا) أيضاً لما فهموا من أنَّ المقصودَ به تحقيقُ مضمونِ الجملةِ كالمقصودِ بـ (أن) فلم يخرجْه ذلك عن الحرفية»<sup>(٢)</sup>.

### (ب) التصريح بذكر الرضي ونسبة الكلام إليه :

- ما جاء في (أسماء الأفعال) عند كلام الجامي عن « صه » حيث قال<sup>(٣)</sup> : «قال الشارح الرضي : وليس ما قال بعضهم إنَّ (صه) مثلاً اسمٌ لِلْفِظِ (أُسْكُت) الذي هو دالٌّ على معنى الفعل...»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر الفوائد الضيائية ٧٢/٢ ، وشرح الرضي ص ١ .

(٢) انظر الفوائد الضيائية ٣٩١/٢ ، وشرح الرضي ص ١٥٠٥ .

(٣) الفوائد الضيائية ١١٢/٢ .

(٤) شرح الرضي ص ٢١٧ .

- قال الجامي<sup>(١)</sup> بعد ذكر خروج (إذا) عن الظرفية : «وقال الشارح الرضي : وأنا لم أَعَثُرْ لهذا على شاهدٍ من كلامِ العرب»<sup>(٢)</sup> .

وأنا أقول : زَعَمَ ابنُ جنيٍّ في قوله تعالى :

﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ۖ لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ ۖ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ۖ إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا ۖ ﴾<sup>(٣)</sup>  
فيمُنْ نَصَبَ (خافضة رافعة) أَنَّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان، وكذا (ليس لوقعتها كاذبة)، والمعنى : وقت وقوع الواقعة وقت رَجَّ الأرض<sup>(٤)</sup> .

الجامي يوافق الرضي :

- جعل الرضي « لن » لنفي المستقبل نفيًا مؤكدًا<sup>(٥)</sup> . والجامي موافق للرضي، ومتابع له<sup>(٦)</sup> .

- في بيت الحارث بن حِلْزَة :

لا تخلنا على غرائك إِنَّا \* طالما قد وشى بنا الأعداء<sup>(٧)</sup>

قَدَّرَ الرضي المفعولَ الثاني المحذوفَ بقوله : (لا تخلنا أَذِلَّةً)<sup>(٨)</sup> .

وقَدَّرَ الجاميُّ بقوله : (لا تخلنا جازعين)<sup>(٩)</sup> .

---

(١) الفوائد الضيائية ١٢٩/٢ .

(٢) شرح الرضي ص ٣٥٥ .

(٣) الواقعة / من ١ إلى ٤ .

(٤) المحتسب ٣٠٧/٢ - ٣٠٨ .

(٥) انظر ص ٧٩١ .

(٦) الفوائد الضيائية ٢٤٢/٢ .

(٧) شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣٨١ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ص ٤٥٤ ط ٤ .

(٨) انظر ص ٩٦٢ .

(٩) الفوائد الضيائية ٢٧٨/٢ .

وتقدير الجامي أولى على رأي البغدادى ، فإنه قال بعد ذكر قول الرضى : «والأولى (هالكين) أو (جازعين)»<sup>(١)</sup>.

- عند الكوفيين والمبرد أن واو (رُب) كانت حرف عطف ، ثم صارت قائمة مقام (رُب) جارة بنفسها ؛ لصيرورتها بمعنى (رُب) ، فلا يقدرّون له معطوفاً عليه ؛ لأن ذلك تعسف .

قال العبارة : ابن الحاجب والرضي والجامي<sup>(٢)</sup>.

### الجامي يرُدُّ على الرضى ويُخالفه :

- زعم الرضى أنه لم يعثر على ميم (كم) الاستفهامية مجروراً بـ (من) في نظم ولا نثر. وقال : « ولا دَلٌّ على جوازه كتابٌ من كُتُبِ هذا الفن »<sup>(٣)</sup>.

غير أن الجامي اعترض على الرضى قائلاً :

« لكنَّ جَوَزَ الزمخشريُّ أن يكون ( كم ) في قوله تعالى :

﴿ سَلَبَتْ إِسْرَءِيلَ يَلَكَمَ أَتَيْنَهُمْ مِنْ عَائِيَةٍ يَدِيْنَةٍ ﴾<sup>(٤)</sup> استفهامية وخبرية<sup>(٥)</sup>.

هذا ، وعبارة الزمخشري هكذا : « فإن قلت : ( كم ) استفهامية أم خبرية ؟ قلت : تحتل الأمرين ، ومعنى الاستفهام فيها التقرير<sup>(٦)</sup> .

- وقد عدَّ الرضى (الواحد والاثنين) خارجين عن التعريف<sup>(٧)</sup> . على حين عدَّهما

(١) الحزانة ١/٣٢٤ هارون . وانظر شرح القصائد السبع الطوال ص ٤٥٤ .

(٢) شرح ابن الحاجب ص ١٢٠ - ١٢١ ، الرضى ص ١١٩٢ ، الفوائد الضيائية ٢/٣٢٩ .

(٣) انظر ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٤) البقرة / ٢١١ .

(٥) الفوائد الضيائية ٢/١٢٥ .

(٦) الكشف ١/٣٥٤ ، وانظر المُشْكِل ١/٩٢ ، والبحر ٢/١٢٧ ، وسيبويه ١/٢٩٩ بولاق ، والمقتضب ٣/٦٦ .

(٧) انظر ص ٤٧٢ وما بعدها .

الجامي داخلين في التعريف ؛ « لأنها من أسماء العدد في عُرفِ النُّحاة ، وإن لم يكونا عند بعض الحُساب من العدَد »<sup>(١)</sup>.

- وإذا حذفت الياء من (ثماني) في العدد المركب : (ثماني عشرة) ، فإنَّ فتح النون عند الرضي هو الأولى<sup>(٢)</sup>.

غير أنَّ الجامي خالفه قائلاً : « الوجهُ بقاءُ الكسرة »<sup>(٣)</sup>.

والحقُّ أنَّ فتح النون أفصحُ مِنْ كسرها ؛ لأنَّ (الثماني) مركبةٌ مع العشرة ؛ وإنما جاز كسرُ النونِ لِتَدُلَّ هذه الكسرةُ على الياء المحذوفة . قال ابنُ مالك :

وافتح أو اسكن ( يا ) ثماني عشرة \* أو احذف إثرَ فتحةٍ أو كسرةٍ

---

(١) الفوائد الضيائية ١٥٦/٢ .

(٢) انظر ص ٤٩١ .

(٣) الفوائد الضيائية ١٥٩/٢ .

## الفصل الرابع

موقف الرّاضي

من

شواهد النحو

- القرآن الكريم والقراءات .
- الحديث النبوي الشريف .
- كلام أهل البيت .
- الشُّعر .
- الضرورة .





## ١ - القرآن الكريم والقراءات :

القرآن الكريم والقراءات حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد صَلَّى الله عليه وسلَّم للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيتها من تخفيفٍ وتشديدٍ وغيرهما<sup>(١)</sup> .

لقد ظهر في مجال القراءات نوعان مختلفان من القراءة :

الأول : القراءة الصحيحة ، والآخر : القراءة الشاذة . وقد وضع العلماء لكل من هذين النوعين شروطاً وضوابط وتعريفات .

ويبدو أنهم عدّوا القراءة الشاذة هي ما عدا القراءات السبع أو العشر مما لم يتواتر أو ينقل عن الصحابة الأجلاء<sup>(٢)</sup> .

ولكن من اعتمد على الضوابط لم يرضَ بالتعريف السابق ، كابن الجزري ، اعتقاداً منه أنه لا يجوز حصر الصحة في نطاق السبعة أو العشرة ، وإخراج غيرها منها ، فقد تتوفر الشروط في قراءة يُقال عنها إنها شاذة ، بينما لا تتوافر كلها في ما عداها ، فالضابط هو الميزان الذي ينتظم كل قراءة صحيحة سواء أكانت من العشر أم من غيرها<sup>(٣)</sup> .

وأما الضوابط التي وضعها العلماء لذلك فهي ثلاثة :

١ - موافقتها لرسم المصحف الإمام .

٢ - نقلها بالتواتر : وهذا مذهب الأصوليين ، وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين .

وبناءً على ذلك فلا تثبت القراءة بالسند الصحيح غير المتواتر ، ولو وافقت رسم

---

(١) البُرهان ٣١٨/١ ، وانظر الإتيان ٨٠/١ .

(٢) الإتيان ٧٥/١ .

(٣) الإتيان ٧٥/١ .

المصحف، ووافقت وجهاً من وجوه العربية<sup>(١)</sup>.

٣ - موافقتها لوجه من وجوه العربية .

ومتى اختلَّ رُكنٌ من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها شاذة كما قال الكواشي<sup>(٢)</sup> .  
ولا تُذكر - كما يقول - إلا لتكون « دليلاً على حَسَبِ المدلول عليه أو مرجحاً »<sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف في حكم القراءات الشواذ الخارجة عن رسم المصحف العثماني : هل  
تُجوزُ القراءةُ بها ؟

١ - نَقَلَ ابنُ عبد البر إجماعَ المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشواذ، ولا يُصَلَّى  
خلف مَنْ يُصَلِّي بها<sup>(٤)</sup> .

٢ - وعند ابن الصَّلَاح شيخ الشافعية في الشام : « أن ما خلا القراءات العشر  
المتواترة والمستفيضة يقيناً وقطعاً - على ما تَقَرَّرَ وتَمَهَّدَ في الأصول - ممنوعٌ على  
العالم ، وغير العالم القراءة به مَنَعٌ تحريمٍ ، لا مَنَعٌ كراهيةٍ ، في الصلاة ، وخارج  
الصلاة . . . »<sup>(٥)</sup> .

٣ - وَذَهَبَ مَكِّي بنُ أبي طالب وابنُ الجَزْري - وهما من كبار علماء القراءات - إلى  
قبول هذه القراءات ، وصِحَّة القراءة بها بشرط اشتهاها واستفاضتها<sup>(٦)</sup> .

---

(١) انظر «غيث النفع» للصفارقي ص ١٧ المطبوع مع «شرح الشاطبية» لابن القاصح، المسمى : «سراج القارئ  
المبتدئ» وتذكر القارئ المتهني ، وانظر تعليق الأستاذ سعيد الأفغاني في كتابه : «أصول النحو» ص ٥٩ ،  
وانظر البرهان ٣١٩/١ .

(٢) هو أحمد بن يوسف، الإمام موفق الدين الكواشي المؤصلي، المفسر الفقيه الشافعي، برع في العربية والقراءات  
والتفسير وقرأ على والده والسخاوي . مات بالمؤصل في جمادى الآخرة سنة ثمانين وست مئة .  
[البُغية ص ١٧٥ بيروت ، دار المعرفة] .

(٣) البرهان ٣٣٩/١ ، والإتقان ١٠٩/١ .

(٤) الإتقان ١٠٩/١ ، والبرهان ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٥) البرهان ٣٣٢/١ ، ٣٣٣ .

(٦) النُّشْر ١٤/١ .

ونجد ابن جني مِّن دافعٍ عن القراءات الشاذة، فقد كشف عن ذلك في مقدمة كتابه «المحتسب»، إذ أورد ما يُفيد بأنه لم يَقُمْ بتأليف كتابه المذكور إلا لإثبات قوة هذه القراءات وفصاحتها، لا كما يدَّعي عليها الآخرون<sup>(١)</sup>.

أمَّا الرضي في شرحه على كافية ابن الحاجب فقد استشهد بالقراءات الصحيحة المتواترة، وبالقراءات الشاذة.

ومن القراءات المتواترة نذكر ما يلي :

- ١ - قرأ قوله تعالى : ﴿ أَتُحَاجُّونِي ﴾<sup>(٢)</sup> على الثلاثة وهذه قراءة سَبْعِيَّة<sup>(٣)</sup>.  
والحقُّ أَنَّ قولَ الرضي : « على الثلاثة » مِنْ قَبيل التجوُّز؛ لأنَّ في الآية قراءَتَيْنِ التشديد، والتخفيف .  
وأمَّا الفلَّكُ مع تَرْكِ النونين فهي لُغَةٌ<sup>(٤)</sup>.
- ٢ - قراءة وَرَّش ﴿ وَاللَّاءِ يَنْسَن ﴾<sup>(٥)</sup>، وقراءة أَبِي عمرو والبَزِّي « اللَّاي ». وهذه قراءة سَبْعِيَّة<sup>(٦)</sup>.
- ٣ - ﴿ إِنْ هَذَا لَسَجَرَانِ ﴾<sup>(٧)</sup> : قراءة السبعة عدا أَبِي عمرو<sup>(٨)</sup>.

(١) مقدمة كتاب المحتسب لابن جني ص ٣٢ ، ٣٣ .

(٢) الأنعام / ٨٠ ، والآية بتامها :

﴿ وَحَاجَّةٌ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْتُ وَلَا أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ .

(٣) حُجَّة القراءات ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، حجة ابن خالويه ١٤٣ .

(٤) انظر الإتحاف ص ٢١٢ .

(٥) الطلاق / ٤ ؛ ونصها :

﴿ وَالَّتِي يَبَيِّنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَرِيحٍ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا ﴾ .

(٦) الإتحاف ص ٤١٨ .

(٧) طه / ٦٣ ، والآية بتامها :

﴿ قَالُوا إِنْ هَذَا لَسَجَرَانِ تْرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسَعْرِ هِمَا وَبِذَهَابِ طَرِيقَتِكُمُ النَّارِ ﴾ .

(٨) حُجَّة القراءات ٤٥٤ ، وحجة ابن خالويه ٢٤٢ .

٤ - ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾<sup>(١)</sup> : وهذه قراءة نافعٍ مِنَ الْقُرْآنِ السَّبْعَةِ<sup>(٢)</sup>.

٥ - قراءة قالون - أحدُ الراويين عن نافع - ﴿ عَادَا لَوْ لِي ﴾<sup>(٣)</sup> : قراءة سَبْعِيَّة<sup>(٤)</sup> .  
على أَنَّ الرضي قد نسبَ قراءةً متواترةً سَبْعِيَّةً إلى غير صاحبها، قال : «وأما النصب في قراءة أبي عمرو : ﴿ ... وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
هذه القراءة لابن عامرٍ، وليست لأبي عمرو<sup>(٦)</sup> !» .

هذا، ومن القراءاتِ الشاذَّةِ التي استشهد بها الرضي :

١ - ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾<sup>(٧)</sup> .

وهذه قراءة الحسنِ وزيدِ بنِ عليٍّ، وعيسى بنِ عمرٍ، وسعيد بنِ جبْرِ، ومحمد ابن مروان السُّدِّي . . . ورويت هذه القراءة عن مروان بن الحكم، وخرَّجت على أن نصب (أطهر) على الحال<sup>(٨)</sup> .

(١) المائدة / ١١٩ ؛ ونصُّها :

﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَمْ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْقَوْمُ الْعَظِيمُ ﴾ .

(٢) حجة القراءات ٢٤٢ ، حجة ابن خالويه ١٣٦ ، الكشف ٤٢٣/١ ، التيسير ص ١٠١ .

(٣) والنجم / ٥٠ ؛ والآية بنماها :

﴿ وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى ﴾ .

(٤) الإنحاف ٤٠٣ ، التيسير ص ٢٠٤ .

(٥) البقرة / ١١٧ ؛ ونصُّها :

﴿ يَدْبِعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَيْتَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ .

(٦) الكشف ٢٦٠/١ ، حجة القراءات ١١١ ، السبعة في القراءات ص ١٦٩ ط ٢ .

(٧) هود/ ٧٨ ، والآية بنماها :

﴿ وَجَاءَهُ قَوْمُهُ مُهْرَعُونَ إِلَيْهِ مِنْ قَبْلِ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَنْفِقُمْ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَخْزَوْا فِي صَافِيٍّ أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ ﴾ .

(٨) المحتسب ٣٢٥/١ ، البحر ٢٤٧/٥ .

٢ - ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> .

مَنْ قَرَأَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ وَأَبُو زَيْدٍ النَّحْوِيُّانَ <sup>(٢)</sup> .

٣ - ﴿ عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وهذه قراءة شاذة لـ يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق <sup>(٤)</sup> .

٤ - ﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ يَعْنِي ﴾ <sup>(٥)</sup> : هي قراءة الجحدري، وأبي السَّمَال، وعون العقيلي <sup>(٦)</sup> .

٥ - ﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾ <sup>(٧)</sup> بنصب ( العذاب ) .

وهذه قراءة أبي السَّمَال <sup>(٨)</sup> ، وقراءة أبان بن ثعلبة عن عاصم <sup>(٩)</sup> .

٦ - ﴿ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ ﴾ <sup>(١٠)</sup> - بفتح الواو - : هي قراءة الأعمش <sup>(١١)</sup> ، وهي لغة هذيل

(١) الزُّخْرَفُ / ٧٦ ؛ ونصها :

﴿ وَمَا ظَنَنْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴾ .

(٢) شواذ ابن خالويه ١٣٦ ، البحر ٢٧/٨ .

(٣) الأنعام / ١٥٤ ؛ والآية بتمامها :

﴿ ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّعَلَّاهُمْ يَلْقَآءُ رَبَّهُمْ يُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٤) المحتسب ٢٣٤/١ ، البحر ٢٥٥/٤ .

(٥) الروم / ٤ ، ونصها :

﴿ فِي يَضِجُ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَذِي يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ .

(٦) البحر ١٦٢/٧ . ولم ترد هذه القراءة في المحتسب، وشواذ ابن خالويه، والإتحاف .

(٧) الصافات / ٣٨ ؛ والآية بتمامها :

﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾ .

(٨) كما في شواذ ابن خالويه ١٢٧ .

(٩) كما في البحر المحيط ٣٥٨/٧ .

(١٠) النور / ٥٨ ؛ ونصها :

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَفِيزَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَلْعَنُوا الْحَلْمُ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَوةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَوةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَ هُنَّ طَوَّفُورٌ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ .

(١١) كما في شواذ ابن خالويه ١٠٣ .

ابن مُدْرَكَة ، وبني تميم<sup>(١)</sup> .

٧ - ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنً ﴾<sup>(٢)</sup> بالألف المقصورة : قرأ بها الحسن<sup>(٣)</sup> ، وهي منسوبة لَطَلْحَةَ بْنِ مُصْرِفٍ<sup>(٤)</sup> .

٨ - ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبُثُوا خِلَافَكَ ﴾<sup>(٥)</sup> - بحذف النون - .

وقد نُسِبَتْ هذه القراءةُ إلى أَبِي<sup>(٦)</sup> ، وكذا هي في مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ<sup>(٧)</sup> .

٩ - ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا ﴾<sup>(٨)</sup> : « قراءة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وعثمان بن عفان ، وأبي بن كعب ، والحسن وأبي رجاء ، ومحمد بن سيرين ، والأعرج ، وأبي جعفر ، والسلمي ، وقتادة ، والجحدري ، وهلال بن يساف ، والأعمش ، وعباس بن الفضل ، وعمر بن فائد ... »<sup>(٩)</sup> .

وتُنَسَّبُ - أيضاً - إلى ابن القعقاع ، والحسن ، وفي مُصْحَفِ أَبِي :

﴿ فَبِذَلِكَ فَافْرَحُوا ﴾<sup>(١٠)</sup> .

---

(١) كما في البحر ٤٧٢/٦ .

(٢) البقرة / ٨٣ ونصها :

﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ ﴾  
﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ .

(٣) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧ ، والإتحاف ١٤٠ .

(٤) كما في النهر الماد ٢٨٤/١ .

(٥) الإسراء / ٧٦ ؛ والآية بتامها

﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ .

(٦) كما في شواذ ابن خالويه ص ٧٧ .

(٧) البحر المحيط ٦٦/٦ .

(٨) يونس / ٥٨ ؛ ونصها :

﴿ قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ .

(٩) المحتسب ٣١٣/١ .

(١٠) البحر ١٧٢/٥ .

١٠ - ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(١)</sup> - بالرفع - : هي قراءة طلحة بن سليمان<sup>(٢)</sup> .  
وفي البحر<sup>(٣)</sup> : «وخرجه أبو الفتح على حذف فاء الجواب ، أي فيدرككم الموت» ، قال أبو حيان : «وهي قراءة ضعيفة» .

على أن الرضي لا يتخرج من نقد القراءات المتواترة ، ويرميها بالشذوذ ، قال : «وأما يونس والكوفيون فجوزوا إلحاق النون الخفيفة بالمشى وجمع المؤنث ، فبعد ذلك إما أن تبقى النون عندهم ساكنة ، وهو المروي عن يونس ؛ لأن الألف قبلها كالحركة لما فيها من المدة ، كقراءة نافع «محيي» ، وقراءة أبي عمرو «واللاي» ، وقولهم : التقت حلقتا البطان .

ولا شك أن كل واحد في مقام الشذوذ ، فلا يجوز القياس عليه . . . »<sup>(٤)</sup> .

لقد تابع الرضي طريقة الأقدمين في موقفهم من القراءات والطعن فيها ؛ أمثال :  
سيبويه<sup>(٥)</sup> ، والمبرد<sup>(٦)</sup> ، وابن جني<sup>(٧)</sup> . . . . ويبدو أن المازني هو الذي افتتح حملة الطعن على القراء والقراءات ، وتبعه تلميذه المبرد<sup>(٨)</sup> .

ولا يحق لهؤلاء أن يردوا القراءات التي تخالف أصولهم ومقاييسهم ، بل يجب عليهم أن يخضعوا أسسهم ومقاييسهم لها ؛ لأن المنطق أن تسير القواعد وراء النصوص الفصيحة ، لا أمامها ! .

(١) النساء / ٧٨ ؛ ونصها :

﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَٰذَا مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ فَمَالِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَقْهَوْنَ حَدِيثًا﴾ .

(٢) كما في المحتسب ١٩٣/١ .

(٣) انظر ٢٩٩/٣ .

(٤) انظر ص ١٥٢٨ ، وانظر الإتحاف ٤١٨ ، وسيبويه ٥٢٧/٣ هارون ، والخصائص ٩٢/١ .

(٥) الكتاب ٤١٢/٢ بولاق .

(٦) المختضب ٢١٢/١ ، ١٣٤/٢ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٥ .

(٧) المحتسب ١٠٣/١ ، وسر صناعة الإعراب ٢٠٦/١ .

(٨) مقدمة المختضب ١١١/١ .

## ٢ - الحديث النبوي الشريف :

إذا أُطلق «الحديث» أُريد به ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ، أو صفةٍ خَلْقِيَّةٍ أو خُلُقِيَّةٍ<sup>(١)</sup> .

فالحديث النبوي هو المصدر الثاني للتشريع واللغة بلا مُنازع، وعليه المعول، قال الشُّوكاني - رحمه الله - : «إِنَّ ثُبُوتَ السُّنَّةِ الْمُطَهَّرَةِ، وَاسْتِقْلَالُهَا بِتَشْرِيعِ الْأَحْكَامِ ضَرُورَةٌ دِينِيَّةٌ لَا يَخَالِفُ فِي ذَلِكَ إِلَّا مَنْ لَا حَظَّ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ»<sup>(٢)</sup> .

أما في مجال النحو فقد ظهرت ثلاثة اتجاهاتٍ حول قضية الاحتجاج بالحديث .

\* اتجاه يرى صِحَّةَ الاحتجاج بالحديث، وقد مثَّله ثلَّةٌ من النحاة؛ منهم :

ابنُ خروف [ ت ٢٠٩ هـ ] ، وابنُ مالِك [ ت ٦٧٢ هـ ] ، «والرضي»<sup>(٣)</sup> [ ت ٦٨٦ هـ ] ، وابنُ هشام [ ت ٧٦١ هـ ] .

\* واتجاه ثانٍ لا يرى الاستشهاد بالحديث والاحتجاج به صراحة، وقد مثَّله هذا

الجانب طائفةٌ من النحاة؛ من مثَّل : أبي حَيَّان [ ت ٦٨٠ هـ ] . . .

وقد تعلَّقَ مَنْ قال بهذا الاتجاه بعِلَّتَيْنِ اثنتين :

- جواز الرواية بالمعنى .

- ووقوع اللَّحْنِ كثيراً في الأحاديث، مُدَّعِينَ بأن كثيراً من الرواة كانوا غيرَ

عَرَبٍ ! .

---

(١) أصول الحديث (علومه ومصطلحه) ص ٢٨ د. محمد عجاج الخطيب، ط ٣ ، طبع دار الفكر

١٣٩٥هـ/١٩٧٥م .

(٢) إرشاد الفُحُول ص ٣٣ .

(٣) إتحاف الأبحاد ص ٧٧ .



\* وأما الاتجاه الثالث والأخير، فهو التوسط بين المنع والجواز، ومن أبرز من نهج هذا النهج أبو إسحاق الشاطبي [ ت ٧٩٠ هـ ]، «ونقل عنه أنه قال في شرح الألفية [ألفية ابن مالك]<sup>(١)</sup> :

«لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهاهم الذين يؤولون على أعقابهم... ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها، بخلاف كلام العرب وشعرهم...»<sup>(٢)</sup>.

وأما الحديث فعلى قسمين :

- قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، وهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان .
- وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه المقصود خاصة، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته، صلى الله عليه وسلم، ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن جحر، والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية<sup>(٣)</sup> .

أما الرضي، وهو بمن يرى صحة الاحتجاج بالحديث مطلقاً<sup>(٤)</sup>، فإنه استشهد بواحدٍ وثلاثين<sup>(٥)</sup> حديثاً نبوياً شريفاً، كلها صحيحة، إلا حديثين اتفق المحدثون على تضعيفهما، أحدهما قوله صلى الله عليه وسلم: « كما تكونون يؤولي عليكم »، فإنه حديث ضعيف مُرْسَل<sup>(٦)</sup>.

(١) منه نسخة في جامع القرويين بفاس، تحت رقم ١٢١٤ - ١٢١٥ . وقد حقق الدكتور طاهر مسعود القسم الأول منه، في كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر. وتقوم جامعة أم القرى بتحقيق الكتاب كله.

(٢) إتحاف الأجداد ص ٨٨ .

(٣) إتحاف الأجداد ، ص ٩٩ .

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف د. الحديثي ص ٣٩٩ .

(٥) قالت الدكتورة أميرة توفيق إن الرضي استشهد بستة وعشرين حديثاً. وهذا وهم [ الرضي الاسترأبادي ٩٧ ] .

(٦) الحديث في كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، للعجلوني ١٢٦/٢ [نشر مكتبة القدسي سنة ١٣٥٢ هـ]، وفي المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على ألسنة السخاوي ص ٣٢٦ [نشر الحانجي سنة ١٩٥٦ م].

وثانيهما: قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس في الخَضراوات صدقة» فإنَّ هذا الحديث اتفق المُحدِّثون على تضعيفه؛ لأنَّ مِنْ رُواته الحارث بن نَبْهان... وأما نصُّ الحديثِ الصحيح فهو: «ليس في الخَضراوات زكاة»<sup>(١)</sup>.

أما قوله - عليه الصلاة والسلام - «يتعاقبون عليهم الملائكة» فكان ابن مالك يُسمي هذه اللغة بقوله: لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، وهو مردود<sup>(٢)</sup>، فإنَّ ابن مالك أخذ التسمية من حديث البخاري، إرشاد الساري شرح صحيح البخاري<sup>(٣)</sup>، والموطأ في جامع الصلاة.

وأصل الحديث رواه البزار، وهو: «إنَّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة في الليل، وملائكة في النهار»، وحديث البزار جاء على اللغة العامة، ولا حُجَّة فيه لابن مالك؛ لأنَّ واو الجماعة في (يتعاقبون) عائد إلى لفظة (ملائكة) المتقدمة على [يتعاقبون]، فالواو ههنا ضمير الفاعل، وليست علامة تدل على عدد الفاعلين، وأن كلمة (ملائكة) المتأخرة عن [يتعاقبون] إمَّا بدَل من واو الجماعة، وإمَّا خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقديره: هم، ولا يجوز أن تعرب فاعلاً للفعل [يتعاقبون]<sup>(٤)</sup>.

ذلك هو الرضي يحتج بأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، والذي لا شك فيه، أنه - عليه السلام - أفصحُ العرب من غير منازع.

(١) رواه الترمذي في صحيحه، كتاب الزكاة، والحديث برقم ٦٣٨.

(٢) المجمع ١٦٠/١.

(٣) ٤٩٦/١.

(٤) انظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ٢٤٣.

### ٣ - كلام أهل البيت :

يُلْحَقُ بجواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في الضبط للألفاظ، ما وَرَدَ عن الصحابة، وأهل البيت رضي الله تعالى عنهم<sup>(١)</sup>.

والرضي أُلْحَقَ بالاحتجاج بالحديث الشريف مطلقاً ما وَرَدَ عن علي رضي الله عنه : قال<sup>(٢)</sup>: «... وأما (الذي) المصدرية فلا خلاف في اسميتها للام فيها، وذلك نحو قول علي - رضي الله عنه - في النهج<sup>(٣)</sup>:

«نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرُخاء» أي نُزولاً كالنُزول الذي نزلته في الرخاء .

وقال الرضي في إسناد (نعم) و(بئس) إلى الذي الجنسية، وكذا مَنْ ، وما<sup>(٤)</sup> : «ولا يمتنع عند أبي علي والمبرد<sup>(٥)</sup> - وهو الحق - خلافاً لغيرهما إسنادُ نعم وبئس إلى (الذي) الجنسية، وكذا مَنْ ، وما وأعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة، وفي نهج البلاغة: «وَلِنَعْمَ دَارٌ مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهَا دَاراً»<sup>(٦)</sup> .

وفي صلة (ما) المصدرية بالجملة الاسمية أجاز ذلك الرضي<sup>(٧)</sup>، واحتج بكلام علي رضي الله عنه : «بقواما الدنيا باقية» .

---

(١) إتخاف الأجداد ص ٧٨ .

(٢) ص ١٦٣ .

(٣) نهج البلاغة ص ٢٤١ ، طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج البنا ، ومحمد عاشور .

(٤) ص ١١١٨ .

(٥) ذكر الاثنان في التسهيل ص ١٢٧ .

(٦) من إحدى خطبه - رضي الله عنه - والمقصود من الكلام وصف الدنيا . نهج البلاغة ص ٢٧٣ . وانظر ص ١١١٨ من هذه الرسالة .

(٧) انظر ص ١٤٣٨ . هذا ، وبين النحاة خلاف في هذه المسألة . انظر دراسات لأسلوب القرآن، القسم الأول ٤٠/٣ .

هل كان استشهاد الرضي بكلام علي رضي الله عنه دليلاً على تشيعه؟<sup>(١)</sup>

أجابت الدكتورة أميرة علي توفيق عن السؤال، فقالت: « ولئن كان الاستشهاد بكلام علي - كَرَّمَ اللهُ وجهه - دليلاً على تشيع الرضي، فإنَّ الأسلوب الذي اتَّبعه في الإشارة إليه يدلُّ دلالةً واضحةً على اعتداله في تشيعه، فهو يسوي بينه وبين غيره من الصحابة، فلا يُخصِّصه بالصيغة المتعارفة عند الشيعة، وهي (عليه السلام)»<sup>(٢)</sup>.

وأقول: ليس الاستشهاد بكلام علي - رضي الله عنه - دليلاً على تشيعه، فربما يكون ذلك لفصاحته والثقة به .

#### ٤ - الشَّعر :

لقد كان شعر العرب وكلامهم المعين الذي اغترف منه النحاة واللغويون ووضعوا عليه أصولهم وقواعدهم، ولا فَرَّقَ في ذلك بين الكوفيين والبصريين، فخرج عدد من النحاة إلى البوادي ليستمعوا إلى العرب الخُلُص، ويَضْبِطُوا على أساسه اللغة وقواعدها، فقد رُوي عن الخليل أنه خرج إلى البادية وأخذ عن فصحاءها<sup>(٣)</sup>، وقيل إنَّ الكِسائي لما حضر مجلس الخليل وعرف مصادر علمه كان ذلك حافزاً له ليجول في البادية، ويسجِّل عن الأعراب<sup>(٤)</sup>.

ونقل عن يونس بن حبيب<sup>(٥)</sup>، والنضر بن شَمِيل أنها سَمِعَا من العرب<sup>(٦)</sup>.

(١) نهج البلاغة ص ١٧٦ ط. دار الشعب .

(٢) الرضي الاسترأبادي ص ١٠٣ وما بعدها. الكتاب مطبوع بإشراف كليات البنات بالرياض .

(٣) إنباه الرواة ٢/ ٢٥٨ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) أخبار النحويين البصريين ص ٢٧ .

(٦) بُغية الوعاة ٢/ ٢١٦ .

وظلت البادية مقصد العلماء يشدون إليها الرِّحالَ حتى أواخر القرن الرابع الهجري .

لقد جَهِدَ العلماء أنفسهم وأوَّلُوا عنايتَهُم إلى بناء قواعدهم وأصولهم على شعر العرب وكلامها، لذلك جعل العلماء الشعراء على طبقات أربع<sup>(١)</sup> :

الطبقة الأولى : الشعراء الجاهليون، وهم الذين لم يُدرِكوا الإسلامَ كامرئٍ القيس، والأعشى .

الثانية : المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلامَ، مِنْ مِثْلِ : لبید، وحسان .

الثالثة : المتقدمون، ويقال لهم : الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير، والفرزدق .

الرابعة : المولَّدون، ويقال لهم : المُحدِّثون، وهم من بعدهم، كبشار، وأبي نؤاس .

فالتبقيتان الأوليان يُستشهد بشعرهما في جميع عِلْمِ الأدب، أعني اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع وغير ذلك بالإجماع .

واختلف في الطبقة الثالثة، وذكر البغدادي<sup>(٢)</sup> والألوسي<sup>(٣)</sup> أن الصحيح صحة الاستشهاد بكلامهما .

أما الرابعة فقد منَعَا الاستشهاد بها<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الخزائن ٣/١ بولاق .

(٢) الخزائن ٣/١ بولاق .

(٣) إتحاف الأجداد ص ٦٦ .

(٤) الخزائن ٣/١ بولاق ، وإتحاف الأجداد ص ٦٩ .

وقيل<sup>(١)</sup>: «يُستشهد بشعر العرب المولّدين في المعاني، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ»<sup>(٢)</sup>.

وكذلك الرضي، فإنه استأنس بشعر المتنبي، من مثل قوله:

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاكِبُهَا \* دِيَارَ بَكْرِ وَلَمْ تَحْلَعْ وَلَمْ تَهَبِ<sup>(٣)</sup>  
والحقيقة التي يجب أن يلتزم بها عند النحاة، هي عدم الاستشهاد بشعر المحدثين، ومن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، وقد سبق أن حدد القدماء تاريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السيوطي<sup>(٤)</sup>، إذ حَدَّدَ آخر مَنْ يُحْتَجُّ به من الأشخاص هو إبراهيم بن هرمة الذي ولد سنة تسعين هجرية، وعُمِّرَ طويلاً حتى اجتاز منتصف القرن الثاني. وذهب المَجْمَعُ اللُّغَوِيُّ في القاهرة<sup>(٥)</sup> إلى رأيٍ مُغَايِرٍ لرأي السيوطي، إذ حدد آخر من يحتج به من عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، ومن أهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع<sup>(٦)</sup>.

والشعر في شرح الرضي على الكافية - الشرح الذي حققته - يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث كثرة الاستشهاد به.

ففي هذا الشرح سِتُّ مِثَّةٍ وأربعة أبياتٍ، لم ينسب الرضي منها إلى قائله إلا سِتَّةً وعشرين بيتاً، نَسَبَ بيتاً إلى الأخطل خطأً وهو لذي الرمة، وذكر بيتاً واحداً للمتنبي - كما قلنا -، وهذه الأبيات هي:

---

(١) القائل ابنُ جني. انظر المزهَر ٥٩/١.

(٢) المزهَر ٥٩/١.

(٣) ديوان المتنبي بشرح العُكْبَرِي ٨٨/١ [توزيع دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٣٩٧هـ]، الخزانة ٤٤٧/٦.

(٤) الاقتراح ص ٢٧.

(٥) مج ١ ص ٢٠٢.

(٦) انظر ظاهرة الشذوذ في النحو العربي للدكتور فتحي الدجني ص ٩١.

- قول عُمر بن أبي ربيعة :
- ١ - لئن كان إياه لقد حال بيننا عن العهد والإنسان قد يتغير<sup>(١)</sup>  
وقول الأخطل :
  - ٢ - ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا حرج ولا محروم<sup>(٢)</sup>  
وقول عنترة :
  - ٣ - كذب العتيق وماء شن بارد إن كنت سائلي غبوقاً فاذهبي<sup>(٣)</sup>  
وقول ذي الرمة :
  - ٤ - وقفنا فقلنا إيه عن أم سالم وما بال تكليم الديار البلاقع<sup>(٤)</sup>  
وقول ربيعة الرقي :
  - ٥ - لشتان ما بين اليزيديين في الندى يزيد سليم والأعر بن حاتم<sup>(٥)</sup>  
وقول المتلمس الضبعي « خال الشاعر طرفة » :
  - ٦ - جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت : جماد<sup>(٦)</sup>  
وقول جهم بن العباس :
  - ٧ - تُردُّ بحيهلٍ وعاجٍ وإنما من العاج والحيهل جنُّ جنونها<sup>(٧)</sup>

---

(١) ديوانه ٨٦ مصر ، ط ١ سنة ١٩٥٢ م تحيي الدين .  
(٢) ديوانه ٨٤ [أنطوان صالحاني، المطبعة الكاثوليكية ، والرواية فيه : ولقد أكون] .  
(٣) ديوانه ٤٨ [طبعة سعيد مولي، دمشق، نشر المكتب الإسلامي، وينسب أيضاً للمرقم الذهلي كما في المؤلف والمختلف للآمدي ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة سنة ١٩٦١ م .  
(٤) ديوانه ٣٥٦ ط . كمبرج .  
(٥) الخزنة ٦/ ٢٧٥ ، ٢٨٧ .  
(٦) الخزنة ٦/ ٣٣٩ .  
(٧) الخزنة ٦/ ٣٨٨ .

وقول أعشى باهلة :

٨ - إني أَتَنِي لِسَانٌ لَا أُسْرُ بِهَا      من عَلُوا لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ<sup>(١)</sup>

وقول عمرو بن حسان من بني الحارث بن هَمَّام ، وهو شاعرٌ صحابي . ذكره  
ابن حَجَر<sup>(٢)</sup> :

٩ - فَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا      وَلَمْ أَقْتِرْ لَدُنْ أَنِي غَلَامُ<sup>(٣)</sup>

وقال المَرَّارُ الفقْعسي :

١٠ - سَكَنُوا شَيْثًا وَالْأَحْصَى وَأَصْبَحَتْ      نَزَلَتْ مَنَازِلَهُمْ بَنُو ذَبْيَانٍ

وَإِذَا فَلَانٌ مَاتَ عَنْ أَكْرَوْمَةٍ      رَقَعُوا مَعَاوِزَ فَقْدِهِ بِفَلَانٍ<sup>(٤)</sup>

وقول معن بن أوس المَزَنِي :

١١ - أَخَذْتُ بَعِينَ الْمَالِ حَتَّى نَهَكْتُهُ      وَبِالَّذِينَ حَتَّى مَا أَكَادُ أَدَانُ

وَحَتَّى سَأَلْتُ الْقَرْضَ عِنْدَ ذَوِي الْغِنَى      وَرَدَّ فَلَانٌ حَاجَتِي وَفَلَانُ<sup>(٥)</sup>

وقول ابن هَرَمَةَ يَخَاطِبُ حَسَنَ بْنَ زَيْدٍ :

١٢ - اللَّهُ أَعْطَاكَ فَضْلًا مِنْ عَطِيَّتِهِ      عَلَى هَنِ وَهِنٍ فِيمَا مَضَى وَهِنٍ<sup>(٦)</sup>

وقول طَرْفَةَ بْنِ الْعَبْدِ :

١٣ - مُؤَلَّلَتَانِ تَعْرِفُ الْعِثْقَ فِيهِمَا      كَسَامِعَتَيَّ شَاةٍ بِحَوْمَلٍ مُفْرَدٍ<sup>(٧)</sup>

(١) الخزنة ١/١٨٥ ، ٥١١/٦ ، الذَّرَرُ المَبْنُتَةُ ص ١٥٠ .

(٢) الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ [ ط . السعادة سنة ١٣٢٣هـ ] .

(٣) الخزنة ٧/١١٢ .

(٤) الخزنة ٢/٣٨٧ - ٣٨٩ .

(٥) الخزنة ٧/٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٦) الخزنة ٧/٢٦٣ .

(٧) مُخْتَارُ الشُّعْرِ الجَاهِلِي ١/٣١٤ حاشية ٣٥ .



وقول ذي الرُّمَّة :

١٤ - أَتِ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقاً وَرَفَضَاتُ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ<sup>(١)</sup>

وقول طَفِيلِ الْغَنَوِيِّ :

١٥ - وَلِلخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرُ لَهَا وَيَعْرِفُ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبُ<sup>(٢)</sup>

وقول لَيْبِدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ :

١٦ - فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَازِلُ<sup>(٣)</sup>

وقول حَسَّانِ بْنِ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيِّ :

١٧ - كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٤)</sup>

وقول ذي الرُّمَّة :

١٨ - حَرَّاجِجٍ مَا تَنْفَكُ إِلَّا مُنَاحَةً عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا<sup>(٥)</sup>

وقوله - أيضاً - :

١٩ - أَوْ حُرَّةٌ غَيَظَلُ ثُبَجَاءَ مُجْفَرَةٍ دَعَائِمُ الزُّورِ نِعْمَتْ زُورُقُ الْبَلَدِ<sup>(٦)</sup>

وقول لَيْبِدِ بْنِ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ :

٢٠ - تَمَنَّى ابْتِسَائِي أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مُضَرٍّ<sup>(٧)</sup>

وقول ابْنِ سِينَا :

٢١ - سَيِّانٌ عِنْدِي إِنْ بَرُّوا وَإِنْ فَجَرُوا إِذْ لَيْسَ يَجْرِي عَلَى أَمْثَالِهِمْ قَلَمٌ<sup>(٨)</sup>

(١) ديوانه ٤٩٤ [طبعة كمبردج سنة ١٩١٩م]؛ وفيه أبت بدل أتت .

(٢) ديوانه ٣٥ [تحقيق محمد عبدالقادر أحمد، دار الكتاب الجديد، ط ١ الكويت].

(٣) ديوانه ١٣١ [ط. دار صادر، بيروت].

(٤) ديوانه ص ٣ [نشر عبدالرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م].

(٥) ديوانه ١٧٣ [ط. كمبردج].

(٦) ديوانه ١٧٤/١ تحقيق د. عبدالقدوس أبو صالح، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق سنة ١٩٧٢م.

(٧) ديوانه ص ٧٩ .

(٨) الخزائن ٤٦٤/٤ بولاق .

وقول امرئ القيس :

٢٢ - كَأَنَّ دِثَارًا حَلَقْتُ بِلَبُونِهِ      عُقَابُ تُنْفَى، لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ<sup>(١)</sup>

وقول عُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات :

٢٣ - وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا      كُ وَقد كَبُرَتْ فَقُلْتُ : إِنَّهُ<sup>(٢)</sup>

وقول الأعشى :

٢٤ - لَشَنْ مُنِيَتْ بَنَا عَنْ غِبِّ مَعْرَكَةٍ      لَا تَلْفَنَّا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ<sup>(٣)</sup>

وقد نَسَبَ الرُّضِيُّ هذا البيت :

٢٥ - أَبُو مُوسَى فَجَدُّكَ نِعَمَ جَدًّا      وَشَيْخُ الْحَيِّ خَالُكَ نِعَمَ خَالًا

إِلَى الْأَخْطَلِ خَطًّا، وَهُوَ لِذِي الرُّمَّةِ<sup>(٤)</sup> فِي مَدْحِ بِلَالِ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ  
بِقَوْلِهِ : نِعَمَ جَدًّا .

(١) ديوانه ١٧٤ [ط. السندوبي، مصر، المكتبة التجارية سنة ١٩٥٣م].

(٢) ديوانه ٦٦ [تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت، سنة ١٩٥٨م].

(٣) شعر الأعشى ص ٨٢، بيروت.

(٤) ديوانه ١٥٣٨/٣ [تحقيق د. عبد القدوس]، ورواية البيت في الديوان هكذا :

أَبُو مُوسَى فَحَسْبُكَ نِعَمَ جَدًّا \* وَشَيْخُ الرُّحْبِ خَالُكَ نِعَمَ خَالًا

## الضرورة عند الرضي

الضرورة في اللغة : الحاجة<sup>(١)</sup>.

وأما في اصطلاح العلماء ففيها آراء :

الأول : رأي سيبويه :

وهو أنه ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وتبعه عليه ابن مالك، والأعلم، وابن خلف، وغيرهم<sup>(٢)</sup>.

وكأن أصحاب هذا الرأي يستشفون أن لها نصيباً من معناها اللغوي، وأنها لا تكون إلا لحاجة ظاهرة، وأنها ما لا يجد الشاعر بدءاً من إثباته، أو حذفه، أو غير ذلك؛ لئلاً ينكسر الوزن، أو تختل القافية .

إلا أن هذا الرأي مردود بالأمور الآتية :

أولاً : إجماع النحاة على عدم الاعتداد بهذا المنزع، وعلى إهماله، إذ لو كان معتدّاً به لنبهوا عليه، يقول أبو حيان : « لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا يوجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام »<sup>(٣)</sup>.

---

(١) القاموس المحيط ٧٥/٢ .

(٢) الخزانة ١٥/١، ٣٥٥/٣، بولاق، والأعلم ٢٣٩/١، وضرائر الألويسي ص ٦ .

(٣) الجمع ٥٦/٢ ، ضرائر الألويسي ص ٨ .

ثانياً : إنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر، واحدة يلزم فيها ضرورة، إلا أنها مطابقة لمقتضى الحال .

ولا شك أنهم في هذه الحالة يرجعون إلى الضرورة؛ لأنّ اعتناءهم بالمعاني أشدّ من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا ظهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أين يعلم أنه مطابق لمقتضى الحال<sup>(١)</sup> .

ثالثاً : إنّ العرب قد تأبى الكلام القياسيَّ لإعارض زحاف، فتستطيب غير المزاحف مثلاً، فترتكب الضرورة لذلك<sup>(٢)</sup> . ومثال ما استطابت فيه غير المزاحف قول رؤيئة :

إذا العجوز غضبت فطلق \* ولا ترضّاها ولا تملّق<sup>(٣)</sup>  
فأثبت الألف في (ترضّاها) في موضع الجزم . ولو قال: ولا ترضّها، ولا تملّق لم ينكسر البيت؛ لأنه كان يصير موضع [ مستفعلن ] : [ مفاعلن ]، وهو جائز ولكنه كره الزحاف<sup>(٤)</sup> .

## الثاني : رأي الجمهور:

وهو أنّ الضرورة : ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا .

---

(١) الخزانة ١٥/١ نقلاً عن الشاطبي .

(٢) المرجع نفسه .

(٣) ملحقات ديوان رؤيئة ص ١٧٩ [تصحیح وليم بن الورد بيروت، دار الآفاق]، وانظر المصنف ١١٥/٢، والمسائل العسكرية ص ١٣٢، وضرائر الشعر ٤٦ .

(٤) الزحاف هو تغيير يلحق بثواني أسباب الأجزاء للبيت، ولا تراه يتناول من التفعيلة إلا الحرف الثاني، أو الرابع، أو الخامس، أو السابع . .

[میزان الذهب للهاشمي ص ٨ مكة، دار الباز] .

أو وقع في النثر للتناسب، أو السجع على خلاف ذلك<sup>(١)</sup>. ونحن نجنح لهذا الرأي، ذلك بأنه أحقُّ بالاتباع؛ لأنه هو الأنسب بالشعر الذي هو ديوانٌ مآثر العرب، وسجل مفاخرهم، وأنه يمتاز بالوزن والقافية اللذين يجعلان له مميزات خاصة، لا يشاركه فيها النثر، حتى إنَّ البغداديَّ يقول: «إنَّ الشعر محلُّ الضرورة»<sup>(٢)</sup>. ولا ينكر أحد ما للوزن والقافية من الميزة في الشعر، وبسببهما تسهَّل الضرورات، وترتكب عن طيب خاطر محافظة عليهما من الخلل أو الضياع؛ لأنها نظام موسيقا<sup>(٣)</sup>.

وابن جني يقول: «القوافي حوافر الشعر»<sup>(٤)</sup>.

إنَّ الرضي اعترض على المبرد لما تمسَّك في جواز جرٍّ (حتى) الضمير<sup>(٥)</sup> بقول الشاعر<sup>(٦)</sup>:

أقول اعترض عليه بأنه شاذُّ، فقال البغدادي: «الأحسن أن يقول ضرورة، فإنه لم يرد في كلام منشور»<sup>(٧)</sup>.

أما حديث الرضي عن الضرورة القليلة، فقد تمثَّل في قول الأعشى<sup>(٨)</sup>:

لئن مُنيت بنا عن غبِّ معركةٍ \* لا تلفنا من دماء القوم ننتفلُّ

(١) انظر المجمع ١٥٨/٢، والشذوذ والضرورة في لغة العرب ص ١٥٠.

[رسالة دكتوراه - محمد عبد الحميد سعد - مكتبة كلية اللغة بجامعة الأزهر].

(٢) خزانة الأدب ٥٣٣/١ بولاق.

(٣) من أسرار اللغة ص ٢٤٥ للدكتور إبراهيم أنيس [مطبعة لجنة البيان سنة ١٣٧٠هـ/١٩٥٠م الناشر الأنجلو].

(٤) المحتسب ١٩/١.

(٥) انظر ص ١١٥٧.

(٦) لم أهتم إليه. انظر الخزانة ١٤٠/٤ بولاق.

(٧) الخزانة ١٤١/٤ بولاق.

(٨) شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٤٤٢ [تحقيق د. قباوة، بيروت، دار الآفاق سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م ط ٤].

وانظر ص ١٤٧١.

وفيه اللام موطئة للقسم، وإن للشرط، فالقسم متقدم على الشرط، والجواب للمتقدم منها منعاً للبس، فكان القياس رفع (تلفنا) جواباً للقسم، ولكنه جزمه جواباً للشرط. قال الرضي<sup>(١)</sup>: « ويجوز قليلاً في الشعر اعتبار الشرط، وإلغاء القسم مع تصديره، كقول الأعشى : لئن مُنيت بنا [البيت]، وقال :

لئن كان ما حَدَّثته اليوم صادقاً \* أصم في نهار القيظ للشمس بادياً<sup>(٢)</sup>  
وقال :

حلفت له إن تدلج الليل لا يزل \* أمامك بيت من بيوت سائر<sup>(٣)</sup>  
هذا، وقد ارتضى البغدادي<sup>(٤)</sup> - بعد أن فصل الخلاف في مسألة القسم والشرط - أن يكون من باب الضرورة، كما هو رأي الرضي .

ومن أمثلة هذه الضرورة تسكين عين [فَعْلَة] في الجمع فإن كل ما هو على وزن [فَعْل]، بسكون العين، وهو مؤنث بقاء مقدر أو ظاهر كدَعْدَ وجَفَنَة، فإن كان صفة كصَعْبَة، أو مضاعفاً كمَدَّة، أو معتل العين كَيَيْضَة وجَوْزَة وَجَبَ إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء، وإن خلا من هذه الأشياء، وجب فتح عينه فيه ككَمَرَات، ودَعَدَات. قال الرضي : « ويجوز إسكان ما استحقَّ الفتح من عين [فَعْلَات] للضرورة، قال ذو الرمة :

أَبَتْ ذِكْرُ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ \* حُفُوقاً وَرَفَضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ<sup>(٥)</sup>

(١) ص ١٤٧٠ .

(٢) الشاهد لامرأة من بني عقيل . انظر الخزانة ٥٣٨/٤ بولاق .

(٣) الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٥٤٠ / ٤ بولاق ، ومعاني الفراء ٦٩/١ ، ٢٣٦ .

(٤) الخزانة ٥٣٤/٤ ، ٥٣٨ ، ٥٤٠ بولاق .

(٥) انظر ص ٦٣٠ .

فَرَقْضَةٌ - التي هي مفرد رَفَضَات : اسمٌ ؛ لأنه مصدر محض . ونحن نعلم أنَّ الاسم إذا كان على وزن [فَعْلَةٌ] ، وكان صحيح العين ، فإنه إذا جمع بالآلف والتاء لم يكن بُدُّ من تحريك عينه إبتاعاً لحركة فائه ، يوضَّح ذلك قول الألويسي : « وأسهل الضرورات تسكين عين [فَعْلَةٌ] في الجَمْع بالآلف والتاء »<sup>(١)</sup> .

ولقد حمل الرضي<sup>(٢)</sup> على أسهل الضرورتين وأخفهما قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

محمَّدُ تَقْدِ نَفْسِكَ كُلَّ نَفْسٍ \* إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَلا

فإنه تابع سيبويه<sup>(٤)</sup> في أَنَّ (تَقْدِ) مجزوم بلام أمر محذوفة ، والتقدير : يا محمدُ لَتَقْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ .

ويمكننا القولُ : إِنَّ الضرورة عند النحاة تُعَدُّ شاذَّةً عند الرضي غالباً ، فقد عُدَّ زيادة اللام على خبر المبتدأ المؤخر شاذّاً في قول الشاعر :

أُمُّ الحُلَيْسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ \* تَرَضَى من اللحمِ بِعَظْمِ الرُّقَبَةِ<sup>(٥)</sup>

وجعل زيادة اللام في خبر أَنَّ شاذّاً في بيت أبي حُزام العُكْلِي :

واعلم أَنَّ تسليماً وتركاً \* للآ متشابهان ولا سواء<sup>(٦)</sup>

وذلك لدخولها على حرف النفي .

(١) الضرائر ص ٢١ .

(٢) انظر ص : ٨٥٧ ، ٩١٩ .

(٣) قيل لأبي طالب والحسان وللأعشى . انظر ص : ٨٥٧ .

(٤) الكتاب ١/٤٠٨ ، ٤٠٩ بولاق .

(٥) انظر ص ١٢٩٣ ، وضرائر الشعر ص ٥٩ ، ورسالة الملائكة ص ١٩٣ .

(٦) انظر ص ١٢٩٥ ، وضرائر الشعر ٥٧ - ٥٨ ، وضرائر الألويسي ٢٩٧ .

وأما دخول اللام على (كأنّ) و (لولا)، وعلى خبر (زال) فقد عَدَّها الرضيُّ من  
الشواذِّ أيضاً<sup>(١)</sup>.

على حين يراه النُّحاة؛ ومنهم ابنُ عُصفور<sup>(٢)</sup>، من الضرائر.

---

(١) انظر ص ١٢٩٥ .

(٢) ضرائر الشعر ص ٥٨ .



## الفصل الخامس

موقف الرضوي

من

المذاهب النُحوية

- المسائل التي تابعَ فيها البصريين .
- المسائل التي تابعَ فيها الكوفيين .
- ما انفردَ به من آراء .



## موقف الرضي من المذاهب النحوية

تَبَيَّنَ لَنَا بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّ الرضي كان إماماً في النحو محققاً، له رأيه، فلا يُقْلَدُ غيره، ولا يذهب إلى مذهبٍ دون حُجَّةٍ أو بُرْهَانٍ، ولذلك فإننا نَعُدُّه مجتهداً في النحو، يَعْزِضُ للآراءِ كُلِّها، ويختار ما يَرْجَحُ لديه، سواء أكان بصرياً أم كوفياً .

فناه يقدم سيبويه ، ويُحِبُّدُ رأيه، وأحياناً نراه يُفَنِّدُ رأيه، ويميل إلى الكوفيين، أو يختار رأياً آخر. فهو ليس بصرياً، ولا كوفياً، وإن كان في أكثر آرائه يميل إلى رأي سيبويه والبصريين .

وهنا لا بُدَّ مِنْ عَرْضِ بعضِ المسائل التي تابع الرضي فيها البصريين، والمسائل التي تابع فيها الكوفيين، وما انفرد به من آراء؛ لِنُؤَكِّدَ على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه :

### ١ - المسائل التي تابع الرضي فيها البصريين :

\* تابع الرضي سيبويه<sup>(١)</sup> فيما ذهب إليه من أَنَّ (أي) الموصولة، هل تكون مبنية على الضم أحياناً ؟

فهو يرى مثله علة بناء (أي)، وهي حذف صدر صلتها؛ لأنها في هذه الحالة تفقد بعض ما يوضحها ويبينها، وما أكسبه إياها عارض الإضافة الطارئ من قوة، فترجع إلى حالتها الأولى من البناء .

ولذلك فإنه يُعَدُّ قراءة (أي) بالنصب<sup>(٢)</sup> في قوله عَزَّ وَجَلَّ : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾<sup>(٣)</sup> « قراءة شاذة؛ لأن (أي) في هذا الموضع حَقُّها أن تكون مبنية؛ لأنَّ صَدْرَ صلتها محذوف، وتقديره: هو أشد<sup>(٤)</sup> .

(١) الكتاب ٣٩٧/١ بولاق .

(٢) قراءة طَلْحَةَ بْنِ مُصْرِفٍ وَمُعَاذِ بْنِ مَسْلَمٍ الْهَرَاءِ . [شواذ ابن خالَوَيْه ص ٨٦] .

(٣) مريم / ٦٩ .

(٤) انظر ص ١٧٣ ، ١٧٦ ، والإنصاف ، المسألة ١٠٢ .

\* وهو مع سيبويه في رفض تجويز النصب بعد (إذا) الفجائية، وأوجب أن يقال في المسألة الزُّبُورِيَّة: «... فإذا هو هي»؛ ذلك بأنه يرى أنَّ (إذا) المفاجأة يجب الابتداء بعدها، على حين أنَّ أهل الكوفة يرون أنها ظرفٌ مكانٌ...<sup>(١)</sup>

\* والرضي مع البصرية في عدم المجازاة بـ (كيف)<sup>(٢)</sup>، مقررًا أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعة، فلا يقال: كيف تكن أكن، وأنَّ ما ورد منها في الشَّعر ضرورة، والضرورة لا يقاس عليها: وهو يعلِّقها ظرفاً بمعنى (على أي حال)<sup>(٣)</sup>.

\* وهو يتفق رأيه في جوهره مع رأيهم في المؤنث بغير علامة تأنيث، بما هو على زنة الفاعل، إذ ينتهي إلى أن الفرق بين المذكر والمؤنث يلزم ما كان جارياً على الفعل؛ لأن الفعل لا بُدَّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير مؤنث، حقيقياً كان أو غير حقيقي<sup>(٤)</sup>.

\* وهو يسير على دربهم في أنَّ المصدر، لا الفعل هو أصل الاشتقاق<sup>(٥)</sup>.

\* وهو معهم في أن فعل الأمر مبني على السكون، لا معرب مجزوم كما يقول الكوفيون<sup>(٦)</sup>.

ويتلخَّص رأيه في أنَّ الأصل في آخر كل كلمة سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً أن تكون ساكنة، وعلى ذلك فالفعل المضارع ساكنٌ الآخر جاء على الأصل، وهو مبني تماماً - كفعل الأمر - على السكون. أما حذف آخر الفعل في نحو

(١) انظر ص ٣٥٨، والإنصاف، المسألة ٩٩، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم - القسم الأول ١١١/١ وما بعدها

(٢) في سيبويه ٤٣٣/١ بولاق: «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنع أصنع، فقال: هي مستكرهة، وليست من حروف الجزاء. ونحجها على الجزاء؛ لأن معناها: على أي حال تكن أكن».

(٣) انظر ص: ٣٧٤، والإنصاف المسألة ٩١، ودراسات ق ٢١/٤٢٨.

(٤) انظر ص: ٥٣٤، والإنصاف المسألة ١١١.

(٥) انظر ص: ٦٤٠، ٦٤١، والإنصاف المسألة ٢٨، ومسائل خلافية، المسألة السادسة ص ٦٨.

(٦) انظر مسائل خلافية للعكبري، المسألة ١٥ ص ١١٤ [تحقيق د. حلواني، دمشق دار المأمون، ط ٢]، والإنصاف، المسألة ٧٢.

(اغز ، وارب ، واخش) - وهو الحرف الذي تظهر عليه حركات الإعراب - فإنها حدث رغبةً في التفريق بين الكلمة المبنية، والكلمة التي يترك فيها الحرف الأخير؛ ليقدر عليه الإعراب، حتى لا يحدث التباس بين الحالتين<sup>(١)</sup>.

\* ومال إليهم في أنَّ عِلَّةَ إعراب الفعل المضارع في الحالتين اللتين يعرب فيهما، أي في حالتي الرفع والنصب، هي وقوعه موقعَ الاسم، فهو يقع موقعه بنفسه وبدون واسطة في حالة الرفع<sup>(٢)</sup>، ويقع موقعه مع غيره (أنَّ) في حالة النصب.

ويرى الرضي أن الفعل لا يقع موقع الاسم في الحالة الثالثة التي يكون فيها ساكن الآخر.

وهو يتفق معهم في أن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو (أن) مقدرة بعدها، فالتقدير في: جئت لتكرمني = جئت لأنَّ تكرمني، ذلك بأن لام التعليل عندهم حرف جر، ولكونها من عوامل الأسماء، ولا يعمل شيء منها في الأفعال، فإنها لا تعمل النصب بنفسها في الفعل الذي بعدها، وإنما ينصب بتقدير (أنَّ)<sup>(٣)</sup>.

\* ويُرجَّح رأيهم في قولهم إنَّ (كَي) يجوز أن تكون حرف جرٍّ، فهو يعترض على رأي الأخفش في أنها في جميع استعمالاتها تكون حرف جر، والفعل ينتصب بعدها بـ (أنَّ) المضمرة<sup>(٤)</sup>.

\* كما أنه يذهب مذهبهم في أن انتصاب خبر (كان) وأخواتها، وثاني مفعولي (ظَنَ) نصب المفعول به، وإن كان يختلف معهم في الاستدلال على رأيه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر ص: ٩٢٠.

(٢) انظر ص: ٧٧٣، والإنصاف، المسألة ٧٣.

(٣) انظر ص: ٨٤٩، والإنصاف، المسألة ٧٩.

(٤) انظر ص: ٨٠٦، والإنصاف، المسألة ٧٨.

(٥) انظر ص: ٩٥٢، والإنصاف، المسألة ١١٩.

\* ويتفق معهم في القول بجواز إعمال (إن) المخففة من الثقلية النصب في الاسم، كما في الآية الكريمة: ﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقَنَّهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، على العكس من الكوفيين الذين يذهبون إلى أن تخفيفها يبطل عملها جملة<sup>(٢)</sup>.

وكذلك اتفق معهم في مَنع العطف بـ (لكن) بعد الإيجاب .  
ويرتكز رأيه في هذا الموضوع على احترامه للسماع، ورفضه لما لم ترد فيه نصوص عن العرب الموثقة كلامهم<sup>(٣)</sup>.

---

(١) هود / ١١١، والآية بتأنيدها:

﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَا لِيَؤْفِقَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ إِنَّهٗ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

في هذه الآية أربع قراءات مَبْعِيَّة. تشديد (إن) والميم من (لما) وتخفيفها. وتشديد (إن) وتخفيف الميم من (لما) والعكس. قراءة تشديد (إن) والميم من (لما) تكون (لما) هي الجازمة حذف مجزومها، أي لما يوفوا. وقراءة تخفيفها تكون (إن) المخففة عملت النصب، واللام هي الفارقة، و(ما) اسم موصول، أوزائدة.

وقراءة تخفيف (إن) وتشديد (لما) تكون (إن) نافية، و(لما) بمعنى (إلا). [الإتحاف ٢٦٠، النشر ٢٩١/٢، المُشكّل ٤١٥/١، البحر ٢٦٦/٥ - ٢٦٨].

(٢) انظر ص: ١٢٩١، والإنصاف المسألة ٢٤.

(٣) انظر ص: ١٣٩٩، والإنصاف المسألة ٦٨.

## ٢ - المسائل التي تابع الرضي فيها الكوفيين :

\* اتفق الرضي مع الكوفيين الذين يَرَوْنَ أَنَّ الكافَ المتصرفَ في (إياك) كانت متصلة، فأراد العرب استقلالها لفظاً لتصيرَ منفصلةً، فجعلوا (إيّا) عماداً لها.

وهذا الرأي ينسجم مع اختياره لرأي بعض الكوفيين أيضاً في ضمائر الرفع المنفصلة، حيث يتفق معهم في أن (أنت) وأخواتها، الأصلُ فيها: الضميرُ المرفوع المنفصل، أي التاء المتصرفَ، إذ كانت مرفوعة متصلةً، فلما أرادوا انفصالها دعموها بالألف والنون لِتَسْتَقِلَّ لفظاً<sup>(١)</sup>.

\* ورَجَّح رأيهم في تجويز أن يقال: (لولاي) و(لولاك) وفي موضع الضمير بعد (لولا) في هاتين الحالتين، ورفض رأي المبرد<sup>(٢)</sup> الذي يمنع مجيء الضمير المشترك في النصب والجر [ياء المتكلم، وكاف الخطاب، وهاء الغيبة] بعد (لولا): [لولاي، ولولاك، ولولاه] وجعل ذلك خطأ إن وقع في كلام؛ لأنه ورد في كلام العرب المحتج بكلامهم، كما في قول عُمَرُ بنِ أَبِي رَبِيعَةَ<sup>(٣)</sup>:

أومت بعينيهما من الهودج \* لولاك هذا العام لم أحجج  
\* واتفق معهم في أَنَّ (أُو) تجيء بمعنى الواو، وبمعنى (بَلْ)<sup>(٤)</sup>.

\* ويرى رأيهم في أَنَّ (كم) تتركب من حرف الجر الذي هو (كاف التشبيه) أضيف إلى (ما)، فصار: (كما)، ثم حذفت الألف للتركيب، وسكن الميم إجراءً للوصل مجرى الوقف (أي للتخفيف)، فصار (كم)<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص ٢٤، والإنصاف المسألة ٩٨، والخلاف النحوي ٢٦٦.

(٢) انظر ص ٥٢، والإنصاف المسألة ٩٧، والمقتضب ٧٣/٣.

(٣) ديوانه ص ٨٠، وانظر الخزانة ٣٣٣/٥.

(٤) انظر ص ١٣٦٠، والإنصاف، المسألة ٦٧.

(٥) انظر ص ٢٩٣، والإنصاف، المسألة ٤٠، والصاحبي ٢٤٢.

\* واتفق معهم في عمل اسم المصدر عمل فعله ، كما في قول القُطامي<sup>(١)</sup> :

أَكْفَرًا بعد رَدِّ الموتِ عني \* وبعد عطائك المِثَّةَ الرتاعا

فقد ورد اسم المصدر (عطاء) بمعنى الإعطاء ، ولهذا أعمل عمله ، والمفعول الثاني محذوف ، تقديره : (إياي)<sup>(٢)</sup> .

\* وهو معهم في أَنَّ السين مأخوذةٌ من (سوف) ، وليست أصلاً بنفسها ، كما يرى البصريون<sup>(٣)</sup> .

\* واتفق مع جمهورهم في منع تقديم خبر (ليس) عليها ، مخالفاً البصريين ، الذين يُجيزون تقديم خبرها عليها ، ذلك بأنه يرى أَنَّ (ليس) موغلةٌ في شبه الحرف ، وهي لا تتصرف ، والفعل إذا كان غير متصرف لا يَصِحُّ أن يجري مجرى ما كان فعلاً متصرفاً ، فوجب منع تقديم خبره عليه<sup>(٤)</sup> .

\* وذهب مذهبهم في أَنَّ المصدر المؤول من (أَنْ) والفعل في نحو : (عسى زيد أن يقوم) بدلُ اشتغالٍ من الاسم الظاهر ، قال : «والذي أرى أَنَّ هذا وَجْهٌ قريب»<sup>(٥)</sup> .

\* واتفق مع الكوفيين - كذلك - في جواز استعمال (مِنْ) لابتداء الغاية في الزمان والمكان معاً ، على العكس من البصريين الذين يقصرونها على ابتداء الغاية في المكان فقط<sup>(٦)</sup> .

وهو يَجنح لِرأي الكِسائي في الخلاف الذي قام حول معنى (إِنْ) ومعنى (اللام) بعدها .

(١) ديونه ص ٤١ [تحقيق د. السامرائي ، وأحمد مطلوب ، بيروت سنة ١٩٦٠م] .

(٢) انظر ص ٦٥٩ - ٦٦٠ .

(٣) انظر ص ٧٤٥ ، والإنصاف ، المسألة ٩٢ .

(٤) انظر ص ١٠٣٢ ، والإنصاف ، المسألة ١٨ .

(٥) انظر ص ١٠٥٦ .

(٦) انظر ص ١١٣٤ ، والإنصاف ، المسألة ٥٤ .



ويتلخص في أنَّ (إن) مع اللام في الأسماء هي (إن) المخففة من الثقيلة؛ لأنها أولى بالأسماء، أما مع الأفعال فهي (إن) النافية؛ لأن النفي راجع إلى الفعل، واللام بمعنى (إلا)<sup>(١)</sup>.

\* واتفق معهم في مجيء واو العطف زائدة<sup>(٢)</sup>.

\* كما أنه اتفق معهم في تجويز إلحاق نون التوكيد الخفيفة بالفعل المضارع للثنتين، ولجماعة النسوة، وهما الموضعان اللذان لا يُجيزهما سيبويه، وإن كان ظاهر كلامه يدلُّ على أنه لا يعترض<sup>(٣)</sup>.

### ٣ - الآراء التي انفردَ بها :

\* جعل الرضي علامات الإعراب ثلاثاً: الضمة، والفتحة، والكسرة، وبهذا صارت الحالات الإعرابية ثلاثاً: الرفع، والنصب، والجر.

أما السكون فأخرجه من علامات الإعراب، وقال: «فإنَّ أصلَ البناءِ السُّكون»<sup>(٤)</sup>.

\* اعترض على قول النحاة في باب أسماء الأفعال بعدل جميع الأنواع الأربعة المبنية لصيغة (فَعَالٍ) قائلاً: «والذي أرى أنَّ كون أسماء الأفعال معدولةً عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه، والأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذاً من استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟!»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر ص ١٣٠٨ ، والإنصاف ، المسألة ٩٠ .

(٢) انظر ص ١٣٣٦ ، والإنصاف ، المسألة ٦٤ .

(٣) انظر ص ١٥١٥ ، ١٥٢٧ ، ... ، والإنصاف ، المسألة ٩٤ ، والكتاب ١٤٩/٢ بولاق .

(٤) انظر ص ٣ .

(٥) انظر ص ٢٣٨ .

وقد حددها باسم الفعل، والمصدر، والصفة المؤنثة، والأعلام الشخصية<sup>(١)</sup>.

\* عنده أن (كَذَبَ) في الأصل فَعَلٌ، ثم صار اسمَ فِعْلٍ أمرٌ بمعنى إلْزَمَ<sup>(٢)</sup>،  
واستشهد ببيت عَنَتَرَةَ<sup>(٣)</sup> :

كذب العتيق وماء شنُّ باردٍ \* إن كنتِ سائلتي غُبوقاً فاذهبي  
قال البغدادي<sup>(٤)</sup> : «لم أرَ مَنْ قال من النَّحْوِيِّينَ وغيرهم أن (كذب) اسم فعل.  
وهذا شيءٌ انفرد به الشارح المُحَقِّق».

\* أَخْرَجَ (عسى)، و (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، فقال: «الذي أرى  
أنَّ (عسى) ليس من أفعال المقاربة، إذ هو طَمَعٌ في حَقِّ غيره تعالى، وإنما يكون  
الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله، فكيف يحكم بدنو الخبر، كما هو  
مفهوم كلام الجزولي والمُصَنِّف، أي أن الطامع يطمع في دُنُو مضمون خبره...

وكذا في عَدَّهم (طَفِقَ) ومرادفاته من أفعال المقاربة، بمعنى كونها لدنو الخبر:  
نَظَرٌ؛ لأن معنى: طفق زيد يخرج : أنه شرع في الخروج، وتلبس بأول أجزائه، ولا  
يقال إن الخروج قرب ودنا من زَيْدٍ، إلَّا قبل شروعه فيه؛ لأنَّ معنى القرب: قلة  
المسافة، بلى، يَصِحُّ أن يقال فيمن شرع في الشيء: قرب تمام ذلك الشيء على يده  
وفراغه منه .

فعلى هذا ، ليس من أفعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر، إلَّا : كاذ  
ومرادفاته<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر الصفحات : ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤٣ .

(٢) انظر ص ٢٠٥ .

(٣) ديوانه ص ٤٨ .

(٤) الخزانة ١٨٥/٦ - ١٨٦ هارون .

(٥) انظر ص ١٠٤٩ - ١٠٥٠ .

\* (مند) عند الرضي ظرف منصوب ارتفع ما بعده أو انجرّ، والمرفوع بعده أحد رُكْنَيْ جملة مضاف إليه، فهو إما فاعل لفعل محذوف، وإما مبتدأ خبره محذوف .

وربما يضاف إلى المفرد قليلاً، أي : الظرف والمصدر<sup>(١)</sup> .

\* رفض تجويز جمع العلم المؤنث بالتاء، نحو (طلحة) جمع مذكر سالم، مقرأً أن ذلك مخالف للاستعمال<sup>(٢)</sup> .

\* قال إن المصدر يجوز أن يتقدم معموله عليه، إذا كان شبهةً جملةً، وضرب لذلك مثلاً، وهو قولُ عليٍّ - رضي الله عنه - : «اللهم ارزقني من عدوك البراءة وإليك الفراق»<sup>(٣)</sup> .

\* أجاز الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي<sup>(٤)</sup>، فلا يقدر الفعل (صوموا) لقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١٨٣) آيَاتُ مَا مَعْدُودَاتٍ<sup>(٥)</sup> .

\* أجاز إعمال المصدر مضمراً مع قيام الدليل عليه، على العكس مما يقوله أهل البصرة خاصة؛ لأنهم يمنعون<sup>(٦)</sup> .

\* يرى أن الصفة المشبهة كما أنها ليست موضوعةً للحدوث في زمان، فهي ليست - أيضاً - موضوعةً للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة، إذ لا دليل فيها عليها<sup>(٧)</sup> .

(١) انظر ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٢) انظر ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، والأحاجي النخوية ص ٨٩ .

(٣) انظر ص ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ونهج البلاغة ص ١٨٢ .

(٤) انظر ص ٦٥١ .

(٥) البقرة / ١٨٣ وجزء ١٨٤ .

(٦) انظر ص ٦٥٢ .

(٧) انظر ص ٦٨٨ .

\* عنده (إِذَنْ) اسمٌ، وأصلُّها: (إِذْ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعَوَّضَ منها التنوين، وفتح آخره ليكون في صورة ظرف منصوب<sup>(١)</sup>، على حين يرى جمهور النُّحاة أنَّ (إِذَنْ) حرف بسيط غير مركب<sup>(٢)</sup>.

\* ذَكَرَ شرطاً غريباً في مجرور (حتى)، فقال: «وينبغي أن يكون المجرور بها مؤقتاً؛ لأنه حَدٌّ، والتحديد بالمجهول لا يفيد»<sup>(٣)</sup>.

\* أدوات الجزم عنده لا تعمل جزماً، ولكنها تفيد معنى الأداة، فـ (لم)، و (لَمَّا): لقلب المضارع ماضياً ونفيه، غير أنَّ (لَمَّا) تختص بالاستغراق. ولام الأمر، المطلوب بها الفعل، و (لا) الناهية، المطلوب بها التَّرك<sup>(٤)</sup>.

\* وكذلك فإنَّ أدوات الشرط عند الرضي لا تعمل جزماً، ففِعْلاً الشرط والجزاء مَبْنِيَّان، والأدوات إنما تفيد معنى الشرط<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر ص ٧٩٢.

(٢) انظر ابن الناصم ٢٧٩، والصَّبَّان على الأشموني ١٨٩/٣.

(٣) انظر ص ١١٥١.

(٤) انظر ص ٧٧٦.

(٥) انظر ص ٨٧٠.

# القسم الثاني

# التحقيق



## وصف النسخ :

### أ - المخطوطة

١ - النسخة التركية «الأصل» : ورقمها ٩٢٨.

أ - تقع في ١٢٤ ورقة من المقاس المتوسط ، متوسط أسطر كل ورقة ٣١ سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر ٢١ كلمة .

ب - كتبت النسخة بخط جميل واضح ، وكتبها الكاتب وفرغ من كتابتها في يوم الأربعاء ، في أوائل ذي القعدة سنة ست وسبعين وثمانمئة .

ج - تمتاز هذه النسخة باحتوائها على متن الكافية كاملاً ، وبوضوح كتابتها ، وعدم الطمس فيها ، وقلة السقط منها ، ومن أجل ذلك كانت هي الأصل .

وقد رمزت لها في الهامش ب : ك .

٢ - النسخة المصرية :

أ - تقع في ١١٩ ورقة من القطع المتوسط ، متوسط أسطرها ٣٣ سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٩ كلمة .

ب - كتبت هذه النسخة بخط نسخي جميل واضح ، وكتبها الكاتب وفرغ من كتابتها في آخر يوم من شهر رمضان سنة أربع وسبعين وثمانمئة .

ج - صورت هذه النسخة من دار الكتب القومية بالقاهرة ، عن ميكروفيلم ، يحمل رقم ٦٥١ نحو تيمور .

د - هذه النسخة فيها سقط أكثر من سابقتها ، ولا يذكر فيها جميع المتن ، بل يكتفى بجزء منه .

وقد رمزت لها في الهامش ب : م .

٣ - النسخة السورية «نسخة دمشق» ؛ ورقمها ٦١٨ .

أ - تقع في ١٣٦ ورقة من المقاس المتوسط ، متوسط أسطرها ٣٢ سطراً ، ومتوسط كلمات كل سطر ١٨ كلمة .

ب - كتبت النسخة بخط نسخي جميل واضح ، وكتبها الكاتب على بن عبد العظيم ، وفرغ من كتابتها وقت السحر من شهور سنة أربع ومئة وألف .

ج - في النسخة سقط أكثر من نسخة مصر ، وفيها أمر آخر وهو أن الكاتب يكتفي بجزء يسير من المتن ، ثم يقول : . . إلخ .  
وقد رمزت لها في الهامش ب : د .

ب - النسخ المطبوعة

طبع الكتاب طبعات متعددة في أماكن مختلفة :

١ - طبع في إستانبول ، في مطبعة «محمد ليب» بالأسطانة سنة ١٢٧٥هـ ، مع حاشية السيد الشريف الجرجاني على الهامش . وتقع هذه الطبعة في جزأين كبيرين ، مجموع صفحاتها سبعمائة صفحة .

٢ - ثم ظهرت بعدها طبعتان في شكل واحد ، وحجم واحد ، وينقص عدد السطور من صفحاتها عن الطبعة السابقة ، فوصلت بذلك صفحات كل منها إلى مايزيد على خمسين وثمانمئة صفحة .

وإحدى الطبعتين طبعت في مطبعة «الحاج محرم أفندي البستوي» سنة ١٣٠٥هـ ، وطبعت الأخرى بمطبعة شركة الصحافة العثمانية سنة ١٣١٠هـ .

٣ - وطبع في طهران بإيران طبعتين :

الأولى سنة ١٢٧١هـ ، والأخرى سنة ١٢٧٥هـ .

٤ - وطبع بلكناو بالهند مرتين :

- مرة سنة ١٢٨٠هـ في جزأين .



- والثانية سنة ١٨٨٢م .

والأخطاء هي الأخطاء، وازدحام الصفحات بالكلمات والسطور، والتعليقات المطبوعة على الهوامش والقصاصات الملصقة بين الصفحات لاستيعاب هذه التعليقات وعدم العنوانات، وغير ذلك .

٥ - وطبع الكتاب في أربعة أجزاء طبعة جديدة مصححة ومُذَيِّلَة بتعليقات مفيدة في

جامعة بنغازي، قام بعمله المرحوم الدكتور يوسف حسن عمر سنة ١٩٧٥م .  
لقد أظهر الكتاب - رحمه الله - في صورة قشبية، وصفاه من الأخطاء، وذَيَّلَه بالتعليقات المفيدة، وقال: «أما إخراجُ الكتاب إخراجاً عِلْمِيّاً مُحَقَّقاً يجمع شتات نسخه المخطوطة المتعددة، ويحقق ما امتلأ به من نصوص منقولة عن السابقين من العلماء والتي أكثر منها الرضي معزوة إلى أصحابها، فذلك أَمَلُ نرجو أن يتحقق على يد مَنْ يوفقه الله إليه، ويكون قادراً على النهوض به»<sup>(١)</sup>.

رحم الله الدكتور يوسف عمر، لقد أفدت من كتابه إفادةً كبيرةً، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله .

وقد حرصت على إدخال المطبوعة عند المقابلة رغبةً مني في التعرف إلى ما نقص منها، وما زاد فيها، وتبيان صوابها وخطئها .

والله الهادي إلى سواء السبيل، وهو حسبي ونعم الوكيل . . والحمد لله رب العالمين . .

ج - صور من أنموذجات المخطوطات

1050



مقامه كاحذف المسمى منه ويقام المسمى مقامه في نحو مجاء في الازيد وهذا الختم العربيات من الاسماء والاختلاف  
 تحت العالمين **قولهم** البني ما ناب سبني الاصل او وقع بغير مركب وحكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العواطف  
 البني كما مر في حد العرب غريبان اما سبني لغتان موجب الاعراب الذي هو التركيب كالاسماء المعقدة نحو افساد  
 نفسه والف باهنا وزيد عرو بكر واما سبني لوجود النافع من الاعراب مع حصول موجب وذلك النافع مشابه الحرف  
 قال ولا يشد لشد بلسنه او لا هنا يجر واحد النسبين ههنا لا للشك الذي هنا في سبني التامية قال ولم اقل في حد ما لا  
 غنك آخر كسائر النما لان معرفة استثناء الاختلاف فرع على سقل ما هيته الغني فلا يـ ... نعم ان يجعل لسقل ما هيته  
 البني فرعاً على معرف استثناء الاختلاف فوذي الى الدور كما ذكرنا في اعراب هذا الكلام من مزايا الكلام عليه في حد  
 العرب فلا يفتن وهذا الحد لا يصح الا من يعرف ما هيته البني على الاطلاق ولا عرف الامم البني ولولم يعرفها لكانت  
 غرضاً للبني البني لانه ذكر في حد البني لغتان البني في **قولهم** والتابع فم رفع وكسر وقت الى القاب حركات واخرى وكذا  
 النعم والفتح والكسر القاب مطلق للحركات وحدها سواء كانت حركات البني كقولك حيث سبني على النعم او حركات العرب  
 كقولك في زيد انه يحرك بالنعم في حال الرفع او لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل نه يحرك بالنعم ولا تنع على حروف  
 البناء فلا يقال ان بازيد ان سبني على النعم واما القاب الاعراب فاختلاف الحركات يطلق على الحروف ايضاً  
 فتارة في الناعل نحو جاءك زيد والريديان والزيدون انها سر فروع هذا على مذهب المعتز والذين يذهب في طي  
 ان المستعمين لم يضمنوا القاب الاعراب ايضاً حتى الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينه فالرفع كالنعم والنصب  
 كالنعم والجر كالنعم انهم يحذفون علم الحروف لغيرها مقام حركات الاعراب اسماً للحركات بما لا فعلهم في نحو رايت  
 ازيد ان الازيد منسوب بجاذا وكذلك اذا قام بعض الحركات مقام بعض ما ملقوا اسم المنوب على القاب بجاذا فاضلا  
 في السموات واعد في خلق الله السموات واعد ان الاصل مشعوب والثاني مجرور فابشرا نافع على هذا ان يطلق على الحروف  
 القاب مقام حركات البناء ذلك للحركات بجاذا فتشال في لا وجعلت انه مشعوب وكذا في اسلمات عندهم بكسر اللام  
 في ازيدان ويازيدون انها مبنيان على النعم بجاذا فلا يكون اذن لرفع المنصبت على النماة الاطلاعه ان بازيدان سبني  
 على النعم ولا يجرط على النعم وجه هذا والتمييز بين القاب حركات الاعراب وحركات البناء وسكونها في اصطلاح المعتز  
 متقدمهم ومتأخرهم بقوله على السامع واما الكونين فذكر ان القاب الاعراب في البني وعلى العكس ولا يفرقون بينها  
**قولهم** وهي المضمرات واسماء الاشارة والموصولات وامريكيات والكنائيات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف  
 حصر جميع البنيات جملة فليطلب لكل واحد منها علة البناء لان الاصل لاسماء الاعراب كما مر في اول الكتاب وان كان مبنيها  
 على الحركة فليطلب مع ذلك علان اخرمان احدهما للبناء على الحركة فان اصل البناء السكون لانه ضد الاعراب واصل الحركة  
 واخرى للحركة المعينه لم اخيرت دون الباقين **قولهم** انهم ما وضع فلتكلم او تخاطب او غايب تقدم ذكر لفظا وتبيين  
 او حكما اعلم ان المقصود من وضع المضمرات رفع الالباس فان انا وانت لا يصلحان ان المعنيتين وكذا ضمير القاب تعرف  
 ان المراد هو المذكور منه في نحو جاءك زيد زيد ويا زيدا فترتب وفي متصل يحصل مع رفع الالباس لاحتسابه في الالباس  
 الطائفة فانه لو لم يسمي المشكك والمخاطب بغيرها فربما التمس ولو كرر لفظ المذكور مكان ضمير القاب فربما توهم انه غير الاول وانما  
 بنت المضمرات اما لشيها بما يحرف لاحتسابها الى المنسرا عن المصوب في المشكك والمخاطب وتقدم الذكر في القاب كاحتساب  
 الحرف في اللفظ منهم به مستأهالا فرادى واما لعدم موجب الاعراب فيها وذلك ان المقصود على اعراب الاسماء او اعراب المعاني  
 المختلفة على صيغته واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغتها لا اختلاف المعاني عن الاعراب **قولهم** ما وضع المشكك

وقد اختلفت زياده الاكثار حكاية ذلك المذكور بلفظ وحركته اعرابه كانت او سانيه نحو اذ حسن لمن قال ذهبت  
 وانا نيت لمن قال انا فاعل ورتا زدت مفعلا لا كارد من دون حكاية اللفظ المذكور بل بمنى العلامة بما يصح المعنى  
 لما نيت من حله كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه وقت حكاية سبويه معناه من قبل له اخرج ان احصا ابدا  
 فقال انا ايه مسكر الراي نفسه ان يكون على خلاف ما ذكر السائل ولو حكى لقان لمخرج لم يقال آخر الكلمة انه  
 ان يكون ساكنا او متحركا والسكان اما حرف على او صحيح فالاول نحو جالي القاضى وزيد مزور رايته المعلى وحكم  
 ان مراد على آخره مثل آخره فيجب ساكنا فيقول ما القاضيه المعلق والنزوع وان كان الساكن صحيحا موسا كان  
 او غير فلا بد من تحركه بالكسر الساكنين فلا يكون زياده الاكثار اذن الا ان شاء نحو ازيدت والم تفرقت وان كان  
 متحركا كان الاكثار على وقت تلك الحركه بنايها كانت او اعرابه فتكون بعد الضمة واو وبعد الكسر يا وبعد الفتحه  
 الف نحو ازيدت يا و اريدت والاميرت فتكون بعد الضمة واو وبعد الكسر يا وبعد الفتحه الف نحو ازيدت يا و اريدت  
 الاكثار اذن بم علامه التندبر لان تلك تحسب كونهما التا الاعند اللبس ويجوز ذلك لا محاق هذه الاكثار بان مراد  
 بعد المذكور مدحلا في اوله معنى الاستفهام فلا يكون المده اذن الا ان شاء لانك كسر نون الساكنين وزياده ان زيدا  
 السان والاسماع لان حرف المد والها حقيقا في زيدا ان فعل قال المسنف العامر انهم لم يردوا ان لا  
 فيها اخر ساكن محاطه لذلك الساكن لانه ان لم يرد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مع و رد  
 قول بجبها بعد المعز ان نحو انا نيت لان نون انا متحركه واجاب بان ازياده انما يكون في حال الوقت والوقف على  
 انا بالانفتاض وان لم يكن فيه الف ليجن ان بعد في حكم الموقوف عليه بالانفتاض ولم يرد ان لسان الحذف احد  
 الانفتاض وقاسط قاله ان قال المعلى ايه والقاضيه ايردانه ان اريد وهذا الذي قاله من يحسب بالساكن  
 انه قياسه لم يات في كلام النعمه ثم اعلم انه يجوز الاكثار والكلام مع روك مده الاكثار وان كان الكلام وقتا ولا اودت  
 الوصول فافزع روك الزيادة نحو ازيد انا فتى كذا تلك العلامات في من حيث يقول كذا فتى واما يجوز انشاء التثنيه  
 في حال الوقت فتعقد الحكاية زياده الاكثار متوسط التثنيه وسئل الهاء موقوف فاعليه فلا يترك نشاء التثنيه وقاسط  
 الاكثار في سبيل الحكم بعد الضمة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيد او غرب فيمن قال لبيت زيد او غرا و اريد الطويل  
 واذا قال غربت غرا قلت اضربت غرا قد دخل معنى الاكثار على الجملة واغرد على اسم ثلث من اشياء الكلام بخلاف الف  
 التندبر كما مر في المضاف ولا بد في حال الوقت من جاز انك منها واما حرف التذكير فليس في كلام صحيح وانما يكون ذلك اذا دخل  
 من تذكر بكلمه ولا يرد ان وقت وسقط كلامه فيصل اخر تلك الكلمة بن حاشا حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال وتقول  
 ومن العام فلا ينفذ في كلام الا ان مذكور ما فسي وصل به وكذا تقول ومن انما وصل به بيا ساكنه ان كان الآخر  
 ساكنا صحيحا سويتا فان وعجز نحو هذا سبيل اذا اردت سيف من جنت كمت وكنت وتقول في قد فعلت في  
 الالف واللام من نحو لاهث سلاحي والى وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضى والمصاوع  
 مدوت ذلك الحرف الى ان تذكر ولا يجلب مع اخرى ويجوز ان يقال انك تجلبها وكلمه  
 الاولى كما قيل في من الاكثار ولا تقل عن الزيادة هاء اسكت بخلاف زياده الاكثار ان  
 عن انما زاده اذ ان ستمد الوقت الله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب  
 ثم انكساب سرون الخلف الورد في يوم الاربعاء في اول ذي القعدة  
 سنة ست وسمي ونامانه



والعصا وعزود مددت ذلك للعرف الي ان ننذكر ولا يختلف مدة اخرى ويجوز ان يقال  
انها مختلفة او يحدف الاولى كما قيل في مدة الانكسار والابلى هذه الزيادة لها والكثرة  
في زيادة الانكسار لان هذه انما تزداد انما لم يقصده الوقف والله  
كانت الكتاب بعون الله اعلم بالصواب المالك الرهاف وافق الفراغ من نسخة  
في اليوم المبارك الحنيفة عشر من شهر رمضان من شهر ربيع اربع ومائة والف  
في نسخة النسخة المباركة بحمد الفقير الى عفوريته الغني على بن عبد العليم <sup>في نسخة</sup> ~~في نسخة~~  
في بطلون بنود غفر الله له ووالديه ولين ماله في هذا الكتاب ولين قراءه والاله والجميع  
المسلمين

اغفر لصاحبه نعم والكاتب  
وقابل ما في من السهو بالعفو  
واصلح ما اخطيت فيه بفضل  
اغفلات



2011

- 104 -



## د - عملي في التحقيق

- ١ - أثبت نص نسخة الأصل، إلا إذا وجدت سهواً واضحاً أثبتت صوابه النسخ الأخرى، فعندئذ أثبت الصواب، وأنبه على ذلك في الحاشية.
- ٢ - نبّهت على نقص النسخ الأخرى وتكملاتها.
- ٣ - أبرزت الأبحاث والموضوعات بعنوانات، وحصرتها بين قوسين: [ ]، وبينت بدء كلام كل من ابن الحاجب والرضي.
- ٤ - كتبت النص بالقواعد الإملائية المعروفة الآن.
- ٥ - ضبطت النص بالشكل ما دعت الحاجة إلى ضبطه، واستعنت بالمعجمات، والمصادر اللغوية لضبط بعض الكلمات.
- ٦ - أشرت إلى رقم الآيات القرآنية، ومواضعها في السور، وخرّجت القراءات من مصادرها، وكذلك الأحاديث الشريفة، وكلام علي رضي الله عنه.
- ٧ - خرّجت الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء إذا كان لهم دواوين، وشرحت مفرداتها الغريبة، ثم بينت موطن الشاهد في كل بيت منها.
- ٨ - خرّجت الأمثال من كتب الأمثال، وذكرت الخلافات في روايتها.
- ٩ - ترجمت للأعلام الذين ورد ذكرهم في النص ترجمة موجزة.
- ١٠ - خرّجت أقوال النحاة في المخطوطات، والرسائل العالية التي لم تطبع بعد، وفي كتب المتقدمين ما وجدت إلى ذلك سبيلاً.
- ١١ - وضّحت كثيراً من العبارات بالتعليقات المستقاة من كتب النحو، كما وضحت المقصود من بعض عبارات الرضي، ونبّهت على بعض الأمور التي رأيت أنها جديرة بالذكر.
- ١٢ - ألحقت بالكتاب الفهارس الفنية.



النَّصُّ الْمُحَقَّقُ



## [المبنيات : المبني وتعريفه]

قوله : «المبني»<sup>(١)</sup> ما ناسب مبني الأصل أو وقع غير مركب .  
المبني كما مرَّ في حدِّ المعرب<sup>(٢)</sup> ضربان : إمَّا مبنيٌّ ؛ لفقدان موجب الإعراب ، الذي هو التركيبُ كالأسماء<sup>(٣)</sup> المعدودة ، نحو<sup>(٤)</sup> أحد ، اثنان ، ثلاثة وألف ، باء ، تاء ، ثاء ، وزيد وعمر وبكر ، وإمَّا مبنيٌّ ؛ لوجود المانع من الإعراب ، (١٢٥/أ) مع حصول موجبهِ ، وذلك المانع مشابهة الحرف ، أو الماضي ، أو الأمر ، وهي التي سماها مبنيُّ الأصل أو كونه اسمَ فعل كما يجيء ، قال : ولا يفسد الحد بلفظة «أو» لأنها لمجرد أحد الشئين ههنا ، لا للشك الذي ينافي تبين الماهية . ولم أقل في حده ما لا يختلف آخره كسائر النحاة<sup>(٥)</sup> : لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرَعٌ على تعقل ما هيّة المبني ، فلا يستقيم أن يجعل تعلق ما هيّة المبني فرَعاً على معرفة انتفاء الاختلاف ، فيؤدي إلى الدور كما ذكر في الإعراب ، هذا كلامه ، وقد مر الكلام عليه في حدِّ المعرب ؛ فلا نُعيّده وهذا الحد لا يصحُّ إلّا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق . ولا يعرف الاسم المبني ولو لم يعرفها ، لكان تعريفاً للمبني بالمبني ؛ لأنه ذكر في حدِّ المبني لفظ المبني .

قوله : وألقابه ضَمٌّ وفتحٌ وكسْرٌ ووقفٌ .  
أي ألقاب حركات أو آخره وسكونها ، والضمُّ والفتحُ والكسْرُ ألقابٌ مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركاتِ المبني ، كقولك : «حيثُ مبني على الضم ، أو

(١) انظر في حدِّ الاسم المبني : شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٣٠ ، والمُتَمِّع ١/٤٧ ، ٤٨ ، والأنموذج ص ٨٩ .

(٢) انظر شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٣٩ ، والأنموذج ص ٨٣ .

(٣) انظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٤٢ ، ط ٦ .

(٤) ط : كواحد .

(٥) انظر شرح الحدود النحوية ص ٨٤ وما بعدها .

حركاتِ العربِ، كقولك في زيد: إنه متحركٌ بالضم في حال الرفع أو لا هذا ولا ذاك كقولك في جيم رجل: إنه متحرك بالضم.

ولا تقع على حروف البناء، فلا يقال: إنَّ يازيدان مَبْنِيٌّ على الضم،  
وأما ألقابُ الإعرابِ فإنها كما تطلق على الحركات تطلق على الحروف أيضاً، فيقال في نحو: جاءني زيدٌ، والزيدان، والزيدون إنها مرفوعةٌ. هذا على مذهب المصنف.  
والذي يَغْلِبُ في ظني أنَّ المتقدمين لم يضعوا ألقابَ الإعرابِ أيضاً، أعني الرفع والنصب والجرَّ إلاَّ للحركات المعينة، فالرفعُ كالضم، والنصبُ كالفتح والجرُّ كالكسر،

ثم إنهم يُطلقون على الحروف لقيامها مقامَ / حركاتِ الإعرابِ أسماءَ الحركات مجازاً، فقومُهم في نحو: رأيت الزيدَين، إنَّ الزيدَين منصوبٌ، مجازٌ وكذلك، إذا قام بعضُ الحركات مقامَ / بعضٍ، أطلقوا اسمَ المنوبِ على النائب مجازاً، فقالوا في السموات وأحمد في:

«خلق الله السمواتِ وبأحمد» إنَّ الأول منصوب والثاني مجرور، فأيش<sup>(١)</sup> المانع على

---

(١) أيش: أصلها أي شيء: وهذا الأسلوب صحيحٌ من أساليب العرب فخفت بحذف الياء الثانية من أي الاستفهامية، وحذف همزة شيء بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها، ثم أعلَّ إعلال قاص، والرضي - رحمه الله - يستعمل هذا اللفظ كثيراً، وقد وقع مثله لكثير من أفاضل العلماء، قال الشهاب الخفاجي في شفاء العليل: أيش بمعنى أي شيء، خفف منه، نص عليه ابن السَّيد في شرح أدب الكاتب، وصرحوا بأنه سمع من العرب، وقال بعض الأئمة: جنبونا أيش، فذهب إلى أنها مولدة، وقول الشريف في حواشي الرضي: «إنها كلمة مستعملة بمعنى أي شيء، وليست مخففة منها «ليس بشيء»، ووقع في شعر قديم أنشدوه في السير: مِنْ آلِ قِحْطَانَ وَآلِ أَيْشٍ

قال السُّهيلي في شرحه: الأيش: يحتمل أنه قبيلة من الجن ينسبون إلى أيش، ومعناه مدح، يقولون: فلان أيش وابن أيش، ومعناه شيء عظيم، وأيش في معنى أي شيء، كما يقال: ويلمَّه، في معنى: وبله لأمه، على الحذف لكثرة الاستعمال. شافية ٧٤/١ - هـ ٤.

لكن قال الفراء: «لا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام». انظر معاني القرآن ٢٨١/١ بيروت - عالم الكتب ط ٢ سنة ١٩٨٠م.

هذا، أن يُطْلَقَ على الحروف القائمة مَقَامَ حركاتِ البناءِ أسماء تلك الحركات مجازاً، فيقال في: «لا رجلين» إنه مفتوح، وكذا في «لا مسلمات» عند مَنْ يَكْسِر، ويقال في: يازيدان، ويازيدون، إنهما مبنيان على الضم مجازاً، فلا يكون إذن لرد المصنف على النحاة إطلاقهم إن يازيدان مبنيٌّ على الضم ولا رجلين على الفتح وجهٌ.

هذا، والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب، وحركات البناء، وسكونها في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريباً على السامع، وأما الكوفيون<sup>(١)</sup> فيذكرون ألقابَ الإعراب في المبني، وعلى العكس ولا يَفْرُقُون بينهما.

قوله: «وهي المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمركبات، والكنائيات، وأسماء الأفعال والأصوات وبعض الظروف».

حصر جميع المبنيات جملةً، فليُطلب لكل واحد منها عِلَّةُ البناء؛ لأنَّ الأصلَ في الأسماءِ الإعرابُ، كما مرَّ في أول الكتاب، وإنَّ كان مبنيّاً على الحركة، فليُطلب مع ذلك عِلَّتَانِ أُخْرَيَانِ: إحداهما للبناء على الحركة، فإنَّ أصلَ البناءِ السُّكُونُ؛ لأنه ضدُّ الإعراب، وأصلُهُ الحركة، وأخرى للحركة المعينة لمُأَخْتِرتِ دون الباقيتين.

### [الضمائر: علة بنائها، أنواعها]

قوله<sup>(٢)</sup>: المضمرُ ما وضع لتكلم، أو مخاطب، أو غائب، تقدَّم ذكرُهُ لفظاً، أو معنىً، أو حُكْماً.

اعلم أنَّ المقصودَ من وَضْعِ المضمراتِ رَفْعُ الالتباسِ، فإنَّ أنا وأنت لا يصلحان

---

(١) «المبرد قد يطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء، وأما سيبويه فقد وقع منه ذلك كثيراً». انظر المقتضب ١/١٤٢ (الطبعة الأخيرة) حاشية ٢.

(٢) ط: ساقطة.

انظر حد المضمر في: شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣١١.

إِلَّا لِمَعِينِينَ، وكذا ضمير الغائب نَصٌّ في أَنَّ المرادَ هو المذكورُ بعينه، في نحو: جاعني زيدٌ وإياه ضربت، وفي المتصل يَحْصُلُ مع رَفْعِ الالتباس الاختصارُ، وليس كذا الأسماء الظاهرة، فإنه لو سمي المتكلم أو المخاطب بَعَلْمِيهَما<sup>(١)</sup> فربما التبس، ولو كرر لفظ المذكور<sup>(٢)</sup> مكان ضمير الغائب فربما توهم أنه غيرُ الأول.

وإنما بُنِيَتِ المضمراتُ إمَّا لشبهها بالحروف وَضْعاً على ما قيل، كالتاء في «ضربت» والكاف في «ضربك» ثم أُجريت بقية المضمرات، نحو أنا، ونحن، وأنتما وهما مُجْراها<sup>(٣)</sup> طرداً للباب.

وإمَّا لشبهها<sup>(٤)</sup> بالحروف؛ لاحتياجها إلى المفسر، أعني الحضور في المتكلم والمخاطب وتقدم الذكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي.

وإمَّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء توارُدُ المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها؛ لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أَنَّ كُلَّ واحدٍ من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضميرٌ خاصٌّ.

قوله: «ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ».

(١٢٥/ب) يخرج قول مَنْ اسْمُهُ «زيد» زيد ضرب، وقولك لزيد: يا زيد افْعَلْ كذا وقولك لزيد الغائب: زيدٌ فَعَلَ كذا، فَإِنَّ لَفْظَ زَيْدٍ، وَإِنْ أُطْلِقَ على المتكلم، والمخاطب، والغائب، إِلَّا أَنَّهُ ليس موضوعاً للمتكلم، ولا للمخاطب، ولا للغائب

(١) ط: بعينها، والصواب ما ذكر في الأصل.

(٢) المراد به مفسر الضمير.

(٣) يعني مجرى التاء والكاف ونحوهما.

(٤) يعني لشبهها بالحروف في الافتقار إلى الضمير، فهو غير الوجه الأول.



المتقدّم الذّكر، بل الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغية مطلقاً، لا باعتبار تقدّم الذّكر، فمن ثمة قلت: ياتيم كلهم، نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمى يزيد زيد ضرب، ولا يقول زيد ضربت، وكذا لا تقول للمسمى / يزيد: زيد ضربت، لكنها ليست لغائب تقدّم ذكره، كهو، وهي، ونحوهما، وإنما جاز ياتيم كلكم؛ لأن «يا» دليل الخطاب، وليس في: زيد ضرب دليل المتكلم. ويدخل في حدّه لفظ المتكلم، والمخاطب، إلا أن يُقال ما وضع لتكلم به، أو المخاطب به؛ أي: للمتكلّم بهذا اللفظ الموضوع والمخاطب به، وكذا في حدّ أسماء الإشارة، ينبغي أن يقيد، فيقال: ما وضع لمشار إليه به حتى لا يدخل لفظ المشار إليه.

قوله: «لفظاً أو معنى أو حكماً».

قسّم التقدّم اللفظي قسَمين: أحدهما متقدّم لفظاً تحقيقاً، نحو ضرب زيد غلامه، والآخر، متقدّم لفظاً تقديرًا، نحو ضرب غلامه زيد؛ إذ زيد متقدّم في اللفظ تقديرًا؛ لكونه فاعلاً، وقسّم أيضاً التقدّم المعنوي قسَمين: أحدهما أن يكون قبل الضمير لفظ متضمّن للمفسر بأن يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ، كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾<sup>(١)</sup>

أي العدل أقرب؛ لأن الفعل يدل على المصدر والزمان، والثاني: أن يدل سياق الكلام على المفسر التزاماً لا تضمناً، كقوله تعالى: ﴿وَلَا بُؤْيُوهَ لِكُلِّ وَجِدٍ وَنَهْمَا﴾<sup>(٢)</sup>

(١) من الآية ٨ في سورة المائدة، وقامها: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء، وقامها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرِهَ لِلْأُنثَىٰ فَإِنْ كَانَ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا بُؤْيُوهَ لِكُلِّ وَجِدٍ وَنَهْمَا الشُّدُسُ وَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ الشُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَنْدُرُونَ أَيْهِمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾.

لأنه لما ساق الكلام، قَبْلُ، في ذِكْرِ المِراث، لَزِمَ من ذلك السياق أن يكون ثُمَّ مورث فجرى الضمير عليه من حيث المعنى .

هذا تقرير كلامه رَحِمَهُ اللهُ تعالى، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة؛ لأن عادته جعل التقدير قسيم اللفظ، لا قسمه، كما قال في أول الكتاب «في<sup>(١)</sup> المغرب»، لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديرًا، وقال بعيد: التقدير فيما تعذر، ثم قال: واللفظي فيما عداه، فَجَعَلُ نحو ضرب غلامه زيد، مما تقدم معنى أولى؛ إذ هو متقدم معنى، وتقديرًا، لا لفظاً.

فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال ليس لَفْظُ المفسر مذكورًا قبل الضمير، فكيف يكون التقدم لفظيًا؟ فإن قال: أردت، كأنه متقدم لفظاً من حيث التقدير.

قيل فَعَدُّ نحو: «اعدلوا هو أقرب» أيضاً من هذا القسم؛ لأن المفسر فيه كأنه متقدم اللفظ أيضاً في التقدير، ولا فَرْقَ بينهما، إِلَّا أَنَّ المفسر في نحو: ضرب غلامه زيد، ملفوظ به بخلاف المفسر في نحو «اعدلوا هو أقرب للتقوى».

والتقدم في كليهما ليس لفظياً، بل هو تقديري، وكلامنا في التقدم اللفظي، لا في المفسر الملفوظ به، أو المقدر.

وقد قرر على الصواب في باب الفاعل وهو قوله في ضرب غلامه زيد :

لا بد من متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدماً لفظياً، أو معنوياً، وهو راجع إلى زيد، وهو متأخر لفظاً، فلولا أنه متقدم من حيث المعنى لم يُجْزَ، فجعله من باب المتقدم معنى، لا لفظاً، وهو الحق.

وعلى هذا فالحق أن يقول: التقدم اللفظي أن يذكر المفسر قبل الضمير ذكراً صريحاً سواء كان من حيث المعنى أيضاً متقدماً نحو ضرب زيد غلامه، لأن الفاعل من حيث

(١) د: ساقطة.

المعنى مُقَدَّمٌ على المفعول، أو كان من حيث المعنى متأخراً كقوله تعالى:

﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(١)</sup> لأن المفعول من حيث المعنى متأخرٌ عَنِ الفاعل.

واعلم أنه إذا تقدم مما يصلح للتفسير شيان فصاعداً، فالمفسر هو الأقرب، لا غَيْرُ، نحو جاءني زيدٌ وبُكِّرَ فضربته، أي: ضربتُ بُكْرًا، ويجوز مع القرينة أن يكون للأبعد، نحو: جاءني عالمٌ وجاهلٌ فأكرمتُهُ. والتقدُّم المعنوي ألا يكون المفسر مصرحاً بتقديمه، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل موضع الضمير، وذلك ضروب: كمعنى الفاعلية المقتضى كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد، ومعنى الابتداء المقتضى، لكون المبتدأ / قبل الخبر، نحو في داره زيد، ومعنى المفعول الأول المقتضى تقدمه على الثاني، نحو أعطيت درهمه زيداً، وكذا نحو ضربت في داره زيداً وكلفظ الفعل المتضمن للمصدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل، نحو هذا سراقه للقرآن يدرسه<sup>(٢)</sup>.

أو منفصل عنه نحو قوله «اعدلوا هو أقرب للتقوى» وقوله تعالى:

﴿بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>

وكذا الصفة كقوله<sup>(٤)</sup>:

٣٧٤- إِذَا زُجِرَ السَّفِيهُ جَرَى<sup>(٥)</sup> إِلَيْهِ أَيِ إِلَى السَّفَه.

(١) من الآية ١٢٤ من سورة البقرة، وتتمتها: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) من الآية ١٨٠ من آل عمران، وتغامها: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ لَدَىٰ اللَّهِ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ مَظْطَرُّونَ مَا يَحْمِلُوا يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا تَصِفُونَ خَيْرٌ﴾.

(٤) صدر بيت، وعجزه: وخالف السفيه إلى خلاف. لم أهد إلى قائله. وهو في: الخزانة ٢٢٦/٥ (هارون)، والخصائص ٤٩/٣، والمحاسب ١٧٠/١، والأمالى الشجرية ٦٨/١، ١١٣، والجمع ٦٥/١، ومعاني الفراء ١٠٤/١، والبيان ١٢٩/١، وفيها: «إذا نهي السفيه»، والقطع والإتشاف ص ٢٠٢. والضمير في (إليه) راجع على المصدر المدلول عليه بالوصف، أي إلى السفه. [الخزانة ٢٢٦/٥ هارون].

(٥) م: «جرى إليه» ساقط منها.

وكسياق الكلام المستلزم للمفسر استلزماً قريباً، كقوله تعالى: «وَلَا بُيُوتَهُ»<sup>(١)</sup>؛ لأن سياق ذكر الميراث دالٌّ على المورث دلالة التزامية، أو بعيداً، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾<sup>(٢)</sup>؛

إذ العشي يدل على توارى الشمس، وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٣)</sup>

إذ النزول في ليلة القدر، التي هي في شهر رمضان دليلٌ على أن المنزل هو القرآن مع قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وكذا قوله تعالى:

﴿مَاتَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ﴾<sup>(٥)</sup>،

فإن ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دالٌّ على أن المراد ظهر الأرض.

(١) النساء / ١١، والآية بتامها: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرَّمْتُ حَظَّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلَا يُورِثُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الشُّدُّسُ وَمَاتَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتْهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّهِ الشُّدُّسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أُولَئِئِهِ أَبَاؤُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعاً فَرِيضَةٌ مِنْ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيماً حَكِيماً﴾.

(٢) ص / ٣٢، والآية بتامها: ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رِي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾.

(٣) القدر / ١.

(٤) البقرة / ١٨٥، والآية بتامها: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(٥) فاطر / ٤٥، والآية بتامها: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّةٍ وَلَكِنْ يُخَذِّرُكُمْ إِنْ أَجَلَ شَيْءٍ فَأَذْجَاءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِ بَصِيرًا﴾.

وكذا الفناء مع لفظة «على» في قوله تعالى

﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾<sup>(١)</sup>.

وكذا قوله تعالى

﴿وَإِنْ<sup>(٢)</sup> كَانَتْ وَاحِدَةً<sup>(٣)</sup>﴾،

أي : إن كانت الوارثة واحدة؛ إذ هو في بيان الوارث.

والتقدم الحكمي أن (١٢٦ أ) يكون المفسر مؤخراً لفظاً، وليس هناك ما يقتضي تقدّمه على محل الضمير إلا ذلك الضمير، فنقول : إنه وإن لم يكن متقدماً على الضمير، لا لفظاً، ولا معنى، إلا أنه في حكم المتقدم؛ نظراً إلى وضع ضمير الغائب، وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدّم المفسر عليه؛ لأنه وَضَعَهُ الواضع معرفة، لا بنفسه، بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته، ولم يتقدّمه مفسره، بقي مُبْهَمًا منكراً، لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه، فإن قلت : فَأَيُّ الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه؟، قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أولاً شيئاً مبهماً حتى تشوق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسروه، فيكون أوقع في النفس وأيضاً يكون ذلك المفسر مذكوراً مرتين بالإجمال أولاً، والتفصيل ثانياً، فيكون أكد، فإن قلت : فهذا الضمير الذي هذا حاله يبقى على وضعه معروفاً، أم يصير نكرة؟ لعدم شرط التعريف أعني تقدّم المفسر؟ قلت : الذي أرى أنه نكرة كما يجيء في باب المعرفة.

وعند النحاة يبقى معروفاً، لكن تعريفه أنقص مما كان في الأول، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مُبْهَمًا، فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، ولهذا جاز دخول «رَبٍّ» عليه مع اختصاصها بالنكرات، وإنما حكموا ببقائه على وضعه

(١) الرحمن / ٢٦.

(٢) في الأصل، ط : فَإِنْ، وهو تحريف، والتصويب من المصحف الشريف.

(٣) النساء / ١١.

مع التعريف؛ لأنه حصل جُبراً ما فاتته بذكر المفسر بعده، بلا فَصْل، فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف إليه، أما الجُبرانُ في: رَبَّةٌ رَجُلًا وَيُسَرَّ رَجُلًا، وَنِعَمَ رَجُلًا، و«سَاءٌ»<sup>(١)</sup> مثلاً، فظاهر؛ لأنَّ الاسمَ المميزَ المنصوب لم يُوْتِ به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز، مع عدم انفصاله عن الضمير، قائم مقام المفسر المتقدم، فالجُبرانُ في مثله في غاية الظهور، وقريب منه ضمير يبدل منه مفسره نحو مررت به زيد إذ لم يُوْتِ بالبدل إلا للتفسير.

وأما في ضمير الشأن والقصة فالجملَةُ بعده، وإن لم تأتِ، كالتمييز المذكور لمجرد التفسير، إلا أنَّ قَصْدَهُم لتفخيم الشأن / بذكره مُجْمَلًا، ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسر بالمبتدأ، سَهَّلَ الإتيانَ به مُبْهَمًا فهذا التفسير دون الأول. وأما تأخرُ المفسر في باب التنازع، نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيدٌ لأنَّ مجوِّز تأخيرِ المفسر لفظاً ومعنى، قَصْدُ تفخيمِ المفسر مع الإتيان به<sup>(٢)</sup>، لمجرد التفسير بلا فصل، كما في نِعَمَ رَجُلًا زيدا، وقصد التفخيم مع اتصالِ المفسر، كما في ضمير الشأن، والثلاثة في ضمير التنازع معدومة، أعني قصد التفخيم والمجيء<sup>(٣)</sup> بالمفسر لمجرد التفسير واتصاله بالمضمر، فضعف<sup>(٤)</sup> فمن ثم<sup>(٥)</sup> حذف الكسائي الفاعل في مثله، مع أن فيه محذورا أيضاً.

وما أجازَه المبردُ والأخفشُ من نحو: ضرب غلامه زيدا؛ أعني اتصال ضمير

(١) من الآية ١٧٧ من سورة الأعراف، وقامها: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِنَائِنَا وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾.

(٢) ط: بالمفسر.

(٣) في ط: والإتيان.

(٤) ط، وفي الأصل: وضعف.

(٥) ط: ثمة.

(٦) قال المبرد في المقتضب ٢/٦٧: «ولو قلت ضرب غلامه زيدا لم يجز؛ لأن الفاعل في موضعه، فلا يجوز أن يُقدَّر لغيره».

وقال في ٤/١٠٢: «ولو قلت ضرب غلامه زيدا كان محالاً؛ لأن الغلام في موضعه لا يجوز أن ينوي به غير ذلك الموضع».

المفعول المؤخر بالفاعل المقدم، ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية؛ لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا عاملياً<sup>(١)</sup>، أكثر من الاتصال بين الضمير ومفسره، على ما ذكره البصرية في باب التنازع.

قال المصنف<sup>(٢)</sup>: أردت بالتقدم الحكمي أنك قصدت الإيهام للتفخيم، فتعقلت المفسر في ذهنك، ولم تصرح به؛ للإيهام على المخاطب، وأعدت الضمير إلى ذلك المتعقل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقل في حكم المفسر المقدم، ولا يستمر<sup>(٣)</sup> ما ذكر في باب التنازع؛ إذ لا يقصد هناك التفخيم.

### [المتصل والمنفصل من الضمائر]

قوله: «وهو متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل». يعني بالمستقل بنفسه أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله، يكون كاللتمة لها، بل هو كالظاهر سواء انفصل عن عامله نحو: «أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا<sup>(٤)</sup> إِيَّاهُ»، وما ضربت إلا إياك، أو اتصل، نحو: ما أنت قائماً عند الحجازية، وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله، نحو: ما اليوم أنت قائماً، فليس كالجُزء مما قبله، وإلا لم يجوز انفصاله عما قبله. والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كاللتمة لذلك العامل، وكبعض

إذْن «كلام المبرد هنا صريح لا يحتمل تأويلًا في أنه لا يجوز عنده تقديم الفاعل المتصل به ضمير المفعول على المفعول» ونسبة الرضي إلى المبرد هذا الجواز من قبيل الوهم.

(١) في ط: إذا كانا عاملياً واحداً...

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٤٦١/١.

(٣) ط: ولا يتم.

(٤) من الآية ٤٠ من سورة يوسف، وقامها:

﴿ مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِي إِلَّا أَشْجَاءٌ سَخِيطُوها أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَّا أَنزَلَ اللَّهُ مِن سُلْطَانٍ إِنَّ الْحُكْمَ لِلَّهِ آمُرَ الْأَتَّعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفَئِمْ وَلَكِن أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾.

حروفه، فالضمائر المستترة في نحو: زيد ضربَ، ويضرب، وهندُ تَضْرِبُ<sup>(١)</sup> وضربت واضربُ أمراً، وأضرب ونضرب وتضرب في خطاب المذكر، وفي الصفات، نحو زيد ضارب، والزيدان ضاربان، إلى آخر تصاريدها، كُلُّها متصلةٌ كما يجيء تحقيقها.

وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو: زيد ضرب هو وعمرو، و «اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup> وهند زيد ضاربتة هي، بل البارز في الجميع تأكيد (١٢٦ب) للفاعل، لا فاعل، كما يجيء شرحه<sup>(٣)</sup>، وهو منفصلٌ، بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن اليوم أنت وزوجك، وهند زيد ضاربتة اليوم هي :

### [تقسيم الضمائر من حيث الإعراب]

قوله: «هو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالرفوع والمنصوب متصل، ومنفصل، والمجرور متصل، فذلك خمسة أنواع، الأول ضربت وضربت إلى ضربين وضربين<sup>(٤)</sup>، والثاني أنا إلى هن، والثالث ضربني إلى ضربهن، والرابع إياي إلى إياهن، والخامس غلامي ولي إلى غلامهن ولهن».

اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأن الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده أوله وللاختصار، فيكون كالظاهر مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وإنما لم يكن المجرور إلا متصلاً؛ لأن المتصل كما ذكرنا هو الذي كالجزء الأخير لعامله<sup>(٥)</sup>، بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك.

(١) في ط: ضربت وتضرب.

(٢) البقرة / ٣٥، والآية بتمامها:

﴿وَلَقَدْ يَكَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾

(٣) قوله: «كما يجيء شرحه» هكذا في ط. وفي د كما يجيء في شرحه.

(٤) هكذا في الأصل وط، ويبدو أنها محرفة عن اضربين.

(٥) في ط بعد قوله «للعامل» يعني يجيء العامل أولاً ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن . . .



فإن قيل: أليس الفصلُ جائزاً بين المضاف / والمضاف إليه في الشعر؟ قلت: ذلك مع الظاهر<sup>(١)</sup> قبيح<sup>(٢)</sup>، فلم يلتفت إليه الواضع في الضمير، وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ منها إمَّا أن يكون متكلمٍ أو مخاطبٍ أو غائبٍ، وكل واحد من هذه الثلاثة إمَّا أن يكون لمفردٍ، أو مثنيٍّ، أو مجموعٍ، صارت تسعةً، وكل واحد من التسعة إمَّا أن يكون لمذكرٍ، أو مؤنثٍ، فصار للمتكلم ستة، وللمخاطب ستة، وللغائب ستة، وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان على ستة المعاني المذكورة، كضربت وضربنا، فضربت مشترك بين الواحد المذكور والمؤنث، وضربنا بين الأربعة، المثني المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر، والمجموع المؤنث، وإنما شَرَكُوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث، مفرداً كان أو غيره؛ لِقَلَّةِ الالتباس<sup>(٣)</sup> في المتكلم وإنما ارتجل لثنى المتكلم وجمعه صيغة، وهي نا، وكذا قولك: نحن، ولم يزيّدوا للمثنى ألفاً، وللجمع واواً، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه، والغائب وجمعه؛ لأنَّ مثناهما اسمٌ انضم إليه لفظٌ آخر مثله؛ بدليل أنَّك إذا قيل لك فَصَّلْ أنتما قلت أنت يازيد، وأنت ياعمر، [وهذه حقيقة المثنى<sup>(٤)</sup> كما يجيء]، وكذا في الجمع إذا قيل فَصَّلْ أنتم، قلت: أنت يازيد وأنت ياعمر، وأنت ياخالد. وأمَّا إذا قلت نحن، وأردت المثنى، فقول لك فَصَّلْ قلت: أنا وزيد، أو أنا وأنت، أو أنا وهو، وتقول في الجمع: أنا وزيد وعمر وليس كل أفراده أنا.

فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الأسمين والأسماء في اللفظ حاصلاً، لم يمكنهم إجراء تشنيته وجمعه على وَفْقِ ما أجرى عليه سائر الثاني والجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشَرَكُوا معه الجمع فيها لِلأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ بسبب القرائن.

(١) للرضي رأي في الفصل بين المتضامين، أدّى إلى إنكاره لتواتر القراءات، كما في باب الإضافة من الجزء الأول المطبوع ٢٩٣/١، ٣٢٠.

(٢) في ط: بعد قوله «قبيح»: «فامتنع في المضمير، الذي هو أشد اتصالاً بعامله من الظاهر».

(٣) ط: لأن المشاهدة تكفي في الفرق.

(٤) زيادة من د، ط.

وكثيراً ما يجيء في غير هذا الباب أيضاً المثنى بصيغة الجمع ، نحو قوله تعالى<sup>(١)</sup> :  
﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(٢)</sup>

وقد يقول المعظم فعلنا<sup>(٣)</sup> ونحن وإيانا ، عدّاً لنفسه كالجماعة .

ووضعوا منها للمخاطب خمسة ألفاظ ، أربعة منها<sup>(٤)</sup> نصوص ، وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى والمذكر والمثنى المؤنث وهو ضربتما . وحكم الغائب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك ، نحو : ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن ، والضمير هو الألف المشترك بين المثنين والتاء حرف تأنيث ويجب أن يكون المقدّران في ضرب وضربت مُتغَايِرَيْن<sup>(٥)</sup> ، كما في البارز ، نحو : هو وهي . هذا وبقية الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى ، أعني أن للمتكلم لفظين ، وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى .

### [ التدرُّجُ في وَضْعِ الضَّمَائِرِ ] :

واعلم أن أول ما ابتدئ بوضعه من الأنواع الخمسة ضميرُ المرفوع المتصل ؛ لأن المرفوع مقدّم على غيره ، والمتصل مقدّم على المنفصل ؛ لكونه أخصر ، فنقول : إنها ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة ، لحركة الفاعل ، وخصّوا المتكلم بها ؛ لأن القياس وضع المتكلم أولاً ، ثم المخاطب ، ثم الغائب ، وفتحوا للمخاطب فرقاً بين المتكلم وبينه ، وتخفيفاً ، وكسروا للمخاطبة فرقاً ، ولم يعكسوا الأمر بكسرها

(١) تعالى ، فقد : ساقطتان من ط .

(٢) التحريم / ٤ ، والآية بتامها :

﴿إِنْ تَوَلَّيْنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَبِزِينَةٍ وَصَلَّحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾

(٣) هكذا «ونحن» في جميع النسخ ، والصواب : بحذف الواو .

(٤) ساقطة من الأصل ، وهي من ط .

(٥) ط : متغايرين .

للمخاطب، وفتحها للمخاطبة؛ لأنَّ خطابَ المذكر أكثر، فالتخفيف به<sup>(١)</sup> أولى، وأيضاً وهو مقدم على المؤنث، فخصَّ للفرق بالتخفيف فلم يبقَ للمؤنث إلا الكسر.

وزادوا الميم قبل ألف المثني في «تَمَّا»، وقبل واو الجمع في «تَمَّوا»؛ لئلا يلتبس المثني بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع بالمتكلم المشبع ضمته كان أولى الحروف بالزيادة الميم؛ لأنَّ حروفَ العلة / مستقلة<sup>(٢)</sup> قبل الألف والواو، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حروف العلة؛ لغنتها؛ ولكونها من مخرَجِ الواو؛ أي شفوية، ولذلك ضم ما قبلها، كما يضم ما قبل الواو.

وحذف واو الجمع مع إسكان الميم، إن لم يلها ضميرٌ أشهر من إثبات الواو مضموماً ما قبلها، وذلك؛ لأنهم لما ثَنَوْا الضمائر وجمعوها - والقصد بوضع متصلها التخفيف (١٢٧أ) كما قلنا - لم يأتوا بنوني المثني، والمجموع بعد الألف والواو، كما أتوا بهما في: هذان، واللذان، والذين<sup>(٣)</sup>، فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموماً ما قبلها، وهو مستقل حِسّاً - كما مرَّ - في الترخيم<sup>(٤)</sup>، فحذفوا الواو وسكَّنوا الميم التي ضمُّوها لأجله؛ لِلأَمْنِ مِنَ الالتباسِ بالمثني بثبوت الألف فيه دون الجمع، وَمَنْ أثبت الواو مضموماً ما قبلها، فَلأنَّ ذلك مُستقلٌّ<sup>(٥)</sup> في الاسمِ المعربِ كما يجيء في التصريف - . «وأما في المثني فقد جاء<sup>(٦)</sup> وإن كان نادراً» .

وَأَمَّا إِنْ وَلِيَ مِيمَ الجمعِ ضميرٌ، نحو: ضربتموه، وَجَبَ<sup>(٧)</sup> في الأعرف رُجوعُ

(١) د: لأن رعاية المصلحتين في المذكر المقدم على المؤنث أولى.

(٢) ط: مستقلة.

(٣) في ط: اللذين.

(٤) المراد عدم وقوع الواو طرفاً مضموماً ما قبلها ضمّاً لازماً في الأسماء المعربة، وأما في المبني فقد يجيء، وهو ما سيأتي في التصريف.

(٥) ط: مستقل.

(٦) هذه العبارة ساقطة من ط، ولم نجد لها ما يؤيدها من المراجع.

(٧) جواب «أما»، وحَقُّه الاقترانُ بالفاء.

الضمِّ والواو؛ لأنَّ الضمير لاتصاله صار كبعض حروفِ الكلمة، فكأنَّ الواو لم يقع طرفاً.

وَجَوَّزَ يونسُ حَذَفَ الواو وتسكين الميم مع الضمير<sup>(١)</sup> أيضاً، ولم يثبت ما ذهب إليه.

وإذا لقي ميم الجمع ساكنٌ بعدها ضمت الميم ردّاً لها إلى أصلها، وقد تكسر - كما يجيء - .

وَزِيدَتْ للمؤنث<sup>(٢)</sup> نونٌ مشددة<sup>(٣)</sup>؛ لتكون بإزاء الميم والواو في المذكر، وإنما اختاروا النونَ لمشايعته؛ بسبب الغنة للميم والواو معاً، مع كون الثلاثة من حروف الزيادة.

واستتر ضميرُ الغائب والغائبة، لأنه لما كان مفسرُ الغائب لفظاً متقدماً في الأصل بخلاف المتكلم والمخاطب، أرادوا أن تكون ضمائرُ الغيب أحصرَ من ضميريهما، فابتدؤوا في المفردين بغاية التخفيف، وهي التقدير، من دون أن يتلفظ بشيء منه، واقتصروا في المثني مذكّره ومؤنثه على الألف الذي هو علامةُ التثنية في كل مثني، وعلى الواو في جمع المذكر، وقد يُستغنى بالضمّة عن الواو في الضرورة، قال<sup>(٤)</sup> :

٣٧٥- فلو أن الأطباء<sup>(٥)</sup> كان حولي وكان مع الأطباء الأساء.

(١) انظر سيبويه ٢/٢٩٢ بلاق، والمساعد على تسهيل القوائد ١/٨٤.

(٢) يعني جمع المؤنث.

(٣) ط: مشددة.

(٤) لم أهدئ إلى قائله، وهو في: الخزنة ٥/٢٢٩ (هارون)، ومعاني الفراء ١/٩١، ومجالس ثعلب ١/٨٨، والإفصاح ١٤٧، وابن يعيش ٥/٧، ٨/٩، وضرائر الألوحي ١٠٨، وأسرار العربية ٣١٧، والألفات لابن خالويه ٦٧، والإنصاف مسألة ٥٦ ط ٢، ١/٢٣٥؛ وفيه: الشفاة بدل الأساء.

والأساء جمع آس، وهو هنا يعالج الجرح، الشاهد فيه أنه قد يستغنى بالضمّة عن واو الضمير في ضرورة الشعر كما هنا، فإن الأصل: فلو أن الأطباء كانوا حولي فحذفت الواو ضرورة، وبقيت الضمة دليلاً عليها. (الخزنة ٥/٢٢٩ هارون).

(٥) ط: الأطباء.

استقلالاً<sup>(١)</sup> للواو المضموم ما قبلها في الأخير، واقتصروا على نونٍ واحدةٍ في مقابلة الواو إذا كانت واحدة.

وَقَوْلُ النُّحَاةِ [إِنَّ الْفَاعِلَ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَ<sup>(٢)</sup>]، وَهَذَا ضَرَبَتْ هُوَ وَهِيَ، تَدْرِيسُ [لِضَيْقِ الْعِبَارَةِ عَلَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَضَعْ هَٰذَيْنِ الضَّمِيرَيْنِ لَفْظًا؛ فَعَبَّرَا عَنْهَا بِلَفْظِ الْمَرْفُوعِ الْمُنْفَصِلِ؛ لِكُونِهِ مَرْفُوعًا، مِثْلَ ذَلِكَ الْمَقْدَرِ، لَا أَنَّ الْمَقْدَرَ هُوَ ذَلِكَ الْمَصْرَحُ بِهِ، وَكَيْفَ ذَا، وَيَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَهَذَا الْمَصْرَحِ بِهِ، نَحْوُ: مَا ضَرَبَ إِلَّا هُوَ.

فَإِنْ قُلْتَ: بَلِ «الْمَفْصُولُ الْمَصْرَحُ بِهِ غَيْرُ<sup>(٤)</sup> الْمُتَّصِلِ»، فَهُوَ تَحْكَمٌ، وَإِلَى هَذَا نَظَرُ مَنْ قَالَ مِنَ النُّحَاةِ إِنَّ الْمَقْدَرَ فِي ضَرْبٍ وَضَرَبَتْ، يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَقْلَ مِنَ الْأَلْفِ نِصْفَهُ، أَوْ ثُلَاثَهُ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْرُودِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ أَقْلَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَّصِلِ.

وَأَمَّا التَّاءُ فِي ضَرَبَتْ وَضَرَبْتَا، فَهِيَ حَرْفٌ لِلتَّائِيثِ، لَا ضَمِيرٌ بِدَلِيلِ ضَرَبَتْ هَنْدٌ. وَقَلَّ جَعَلَ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ حُرُوفًا كِتَاءَ التَّائِيثِ، كَمَا يَجِيءُ فِي آخِرِ الْكِتَابِ، نَحْوُ قَامَا أَخَوَاكَ وَأَكَلُونِي الْبَرَاغِيثُ، وَ:  
٣٧٦ «يَعَصِرْنَ السَّلِيطَ<sup>(٥)</sup> أَقَارِيئَهُ».

(١) ط، وفي الأصل: استقلالاً، وهو تحريف.

(٢) العبارة من ط، وهي ليست في الأصل.

(٣) د: «وقول النُّحَاةِ إِنَّ الْفَاعِلَ فِي نَحْوِ: زَيْدٌ ضَرَبَ، الْفَاعِلُ فِيهِ مَضْمَرٌ، أَي: ضَرَبَ هُوَ، وَكَذَا فِي هَنْدٌ ضَرَبَتْ، أَي: هِيَ، إِنَّمَا اضْطَرُّوا إِلَى هَٰذَيْنِ الضَّمِيرَيْنِ عِنْدَ التَّصْرِيحِ بِالْمَقْدَرِ فِيهِمَا لِضَيْقِ الْعِبَارَةِ».

(٤) في الأصل: «بَلِ الْمَفْصُولُ غَيْرُ الْمَصْرَحِ بِهِ الْمُتَّصِلِ» وَالتَّصْوِيبُ مِنْ سَائِرِ النُّسخ.

(٥) مِنْ بَيْتٍ لِلْفَرَزْدَقِ، وَهُوَ:

وَلَكِنْ دِيَا فِيْ أَسْوَهْ وَأَمَهْ  
بَحْوَرَانْ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أَقَارِيئَهُ

وَقَبْلَهُ فِي هَجْوِ عَمْرِو بْنِ عَفْرَاءَ الضَّبِّي:

فَلَوْ كُنْتُ ضَمِيحًا صَفَحْتُ وَلَوْ سَرْتُ  
عَلَى قَدَمِي حَيَاتِهِ وَعَقَارِيئَهُ

ديوان الفرزدق ص ٥٠، والأُمَامِي الشَّجَرِيَّة ١٣٣/١، والخصائص ١٩٤/٢، والمعجم ١٦٠/١، ومعجم الشواهد

٤٢/١، والخزانة ٥٥٤/٤ بولاق. و«ديا في» منسوب إلى دِيَّافٍ، وهي من قُرَى الشَّامِ، يَسْكُنُهَا النَّبَطُ. يَذْكُرُ أَنَّهُ

نَبَطِيٌّ غَيْرُ خَالِصٍ الْعَرَبِيَّةِ. وَ«حوران» مِنْطَقَةٌ مِنْ أَعْمَالِ دِمَشْقَ، تَضُمُّ عِدَّةَ قُرَى. وَ«السَّلِيطُ»: الزَّيْتُ. =

هذا كُلُّه في الماضي .

وأما في المضارع والأمر فلم يبرز الضميرُ في أفعل ونفعل<sup>(١)</sup> لإشعار حَرَفِيّ المضارعة بالفاعل ؛ لأنَّ أفعل مُشْعِرٌ بأن فاعله أنا، ونفعل مُشْعِرٌ بنحن، الهمزة بالهمزة والنون بالنون، وكذا يفعل نصٌّ في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا له إلى ضمير بارز.

وأما «تفعل» فإنه وإن كان محتملاً للمخاطب، والغائبة؛ لكونهم لم يبرزوا ضميره إجراءً لمفردات المضارع مجرئاً واحداً<sup>(٢)</sup> في عدم إبراز ضميرها، / ولعل هذا هو الذي حمل الأخفش<sup>(٣)</sup> على أن قال: الياء في تَضْرِبِينَ ليس بضمير، بل حرفٌ تأنيث، كما قيل في هذي، والضميرُ لازمُ الاستتارِ أو أنه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أثقلَ من ضمير المثني، مع أنَّ القياسَ يَقْتَضِي أن يكون أخفَّ.

وأما أَفْعَلُ أمراً، ولا تفعل نهياً، فحكمُهما حُكْمُ «تفعل» للمخاطب، لأنَّ الأمر والنهي مأخوذان من المضارع - كما يجيء في قِسْمِ الأفعال -.

ومذهبُ المازني<sup>(٤)</sup> أنَّ الحروفَ الأربعةَ في المضارع والأمر، أعني الألفَ في المثنيات<sup>(٥)</sup>، والواوَ في جَمْعِي المذكر، والياءَ في المخاطبة والنونَ في جَمْعِي المؤنث، علامات، كالألفِ الصفاتِ وواوها في نجو: ضاربان، وحسنون، وهي كُلُّها حروفٌ

---

الشاهد فيه قوله: يعصرن، حيث أتى بالنون - وهي ضمير جماعة المؤنث - ليدل على أن الفاعل جمع، ويحتمل وجهين غير هذا:

الوجه الأول وهو أن يكون (يعصرن) خبراً مقدماً، كأنه قال: أقاربه يعصرن السليط، فقدم للضرورة. والثاني أن يكون (أقاربه) بدلاً من الضمير في (يعصرن) . . . .

التكملة ٨٧ هامش (٣)

(١) ط: وتفعّل .

(٢) في ط: واحد .

(٣) الخصائص ١٨٩/٢ .

(٤) رأيه في: الجنى ص ١٧٣، والمُعْنَى ص ٤٧٨، ٤٨٥، ٤٤٩، ط. المبارك .

(٥) في الأصل: المبنيات، وهو تحريف، والتصويب من ط، م، د.

والفاعل مستكنٌ عنده<sup>(١)</sup>، ولعل ذلك حملاً للمضارع على اسمِ الفاعلِ ، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها ؛ أي النون .

وأما الضمائرُ المرفوعةُ في الصفات أعني اسمَ الفاعلِ واسمَ المفعولِ والصفة المشبهة فلم يبرزوها ؛ لأنها غيرُ عريقةٍ في اقتضاءِ الفاعلِ ، بل اقتضاؤها له ؛ لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضميرُ الفاعلِ ، وكذا أسماءُ الأفعالِ ، والظروفُ على ما يجيءُ بعدُ .

وأيضاً الألفُ والواوُ في مثنيت<sup>(٢)</sup> الأسماءِ وجموعها الجامدة ، كالزيدان والزيدون ، حروف زيدت علامةً للمثنى والمجموع بلا رتبٍ ؛ فجعلت مثنيت الصفات وجموعها على نهجِ مثنيت الجامدة وجموعها ؛ لأن الصفاتِ فروعُ الجامدة ؛ لتقدمِ الذوات على صفاتها ، فصارت الألفُ علامةً للمثنى ، والواوُ علامةً للجمع ، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير (١٢٧ ب) وواوه بالمثنى والمجموع ؛ لثلاثي جمعِ ألفان وواوان فاستكن الضميران ؛ الألفُ في المثنى ، والواوُ في المجموع .

والدليلُ على أن الألفَ والواوَ الظاهريَّين ليسا بضميرين انقلاهما بالعوامل ، نحو : لقيت ضاربين وضاربين ، والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله ، نحو قولك : جاءني زيد راكباً غلامه ، فلم يعمل جاءني في «غلامه» .

وكذا استكنَّ النون في ضاربات ومضروبات ، تبعاً لاستتار الضمير في جمع المذكر ، إذ هو الأصلُ ، وإذا استتر في المثنى والمجموع فلاستتارُ في مفرداتها أجدرُ ، فلزم الاستتارُ في الكلِّ فلا ترى الفاعلَ ضميراً بارزاً في الصفات إلّا في نحو : أقائم هما ، وما قائم أنتما . وأما في نحو : زيدٌ عمروٌ ضاربُهُ هو فالمنفصل ليس بفاعلٍ ، بل هو تأكيدٌ له لما سيَجِيءُ .

(١) الجنى ص ١٧٣ ، والمغني ط . المبارك ص ٤٧٨ ، ٤٨٥ ، ٤٤٩ .

(٢) هكذا في الأصل ، وفي ط : مثنيت ، دون في .

ثم لما فَرَعُوا مِنْ وَضْعِ المرفوع المتصل في الأفعال والصفات، أخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا: أنا للمتكلم المذكر والمؤنث، وقد تُبدِّلُ همزتها هاءً، نحو هَنا، وقد تُمدُّ همزته، نحو أنا فعلت، وقد تسكن نونه في الوصل.

وهو<sup>(١)</sup> عند البصريين همزة ونون مفتوحة، والألف يُؤتى بها بعد النون في حالة الوقف؛ لبيان الفتح؛ لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بأن الحرفية؛ لسكون النون، فلذا يكتب بالألف؛ لأن الخط مبني على الوقف والابتداء، وقد يوقف على نونها<sup>(٢)</sup> ساكنة، وقد يبين فتحها وقفاً بهاء السكت قال حاتم: «هكذا فَرَدِي<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ»، وقال<sup>(٤)</sup>:

٣٧٧- إِنْ كُنْتَ أَدرِي فَعَلَيْ بَدَنَهُ مِنْ كَثَرَةِ التَّخْلِيضِ أَنِّي مَنْ أَنَّهُ.  
وبنو تميم يُثَبِّتُونَ الألفَ في الوصل أيضاً في السَّعَةِ، وغيرهم لا يُثَبِّتُونَهَا في الوصل، إلا<sup>(٥)</sup> ضرورة، كقوله: <sup>(٦)</sup>

(١) «هو» سقط من ط.

(٢) في الأصل: «وقد يوقف على ألف الساكنة...»، وما أثبت من د، ط وهو الأصح.

(٣) انظر الفاضل ص ٤١، ٤٢، «وذلك أن حاتمًا لما أقام في عَنَزَةٍ بأن قد فدى أسيراً لهم بنفسه، غاب الرجال، وبقي هو والنساء، فقلن له: قم فأفصد هذه الناقة، وأخذ الشفرة فنحراها. فقال: هكذا فُصِدِي أَنَّهُ».

(٤) لم أهدت إلى قائله، وقال البغدادي في الخزانة ٢٤٢/٥ (هارون): «وهذا البيت لم أقف له على أثر. والله أعلم».

وهو في: شرح شواهد الشافعية ٢٢٢، وابن يعيش ٩٤/٣.

والهاء في (أنه) بدل من الألف في (أنا)، ويجوز أن تكون قد ألحقت لبيان الحركة، كما ألحقت الألف، ولا تكون بدلاً منها، بل قائمة بنفسها كالتي في قوله تعالى: كتابته. وانظر التبيان في تصريف الأسماء ص ٣٦٧.

(٥) في الأصل: في، وهو تحريف والتصويب من سائر النسخ. ط: إلا في ضرورة.

(٦) حميد بن ثور (ديوانه ١٣٣، صنعة عبدالعزيز الميمني، دار الكتب ١٩٥١م)، ونسبه البغدادي إلى حميد بن بحدل ابن حريث الكلبي، والبيت في: الخزانة ٣٤٣/٥ (هارون)، والنصف ١/١٠، والمقرب ٢٤٦/١، وابن يعيش

٩٣/٣، والتخميم ١٧٥/١، وشرح شواهد الشافعية ٢٢٣/٤.

والبیان في غريب إعراب القرآن ١٠٨/٢؛ وفيه حميد بدل (حميداً)، وضائر الألوحي ص ١٥٧، وشرح جمل الزجاجي ٢٢/٢.

و(حميداً) يروى مصغراً ومكبراً، وإعرابه بدل من ياء (اعرفوني) لبيان الاسم، أو هو منصوب على المدح.



٣٧٨- أنا سَيْفُ العشيرة فاعرفوني مُهِدًا قد تَذَرِيتُ السَّنَامَا  
وجاء في قراءة<sup>(١)</sup> نافع إثباتُ الألفِ إذا كان قبل همزة مفتوحة أو مضمومة دون  
المكسورة.

قال أبو علي: لا أعرف فَرْقًا بين الهمزة وغيرها، / فالأولى ألا يثبت الألف وصلًا  
في موضع. ومذهب الكوفيين أن الألف بعد النون من نفس الكلمة.

وسقوطه<sup>(٢)</sup> في الوصل في الأغلب مع فتح النون أو سكونه ومعاقبة هاء السكت له  
وقفًا، دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفًا.

ونحن للمتكلم مع غيره، مثل «نا» في المرفوع المتصل، في صلاحيته للمثنى  
والمجموع، والعلة كالعلة وتحريكه للساكنين، وضمه إما لكونه ضميرًا مرفوعًا، وإما  
للدلالة<sup>(٣)</sup> على المجموع الذي حَقَّهُ الواو.

وأما أنت إلى أنتن، فالضمير عند البصريين أن وأصله أنا، وكأن أنا عندهم ضميرُ  
صالحٍ لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدؤوا بالمتكلم وكان القياس أن يُبينوه بالتاء  
المضمومة، نحو أنت، إلا أن المتكلم لما كان أصلًا جعلوا تَرَكَّ العلامة له علامةً ويَبَيَّنوا  
المخاطبين بتاء حرفية، بعد أن كالاسمية في اللفظ وفي التصرف.

و(تَذَرِيتُ): عَلَوْتُ. و(السَّنَام) للبعير معروف، أي علوت ذروة السنام، وذروة كل شيء أعلاه، ويريد هنا:  
على المجد والرَّفعة. الشاهد فيه أن ثبوت ألف (أنا) في الوصل عند غير بنى نعيم لا يكون إلا في الضرورة.  
الخزائن ٢٤٢/٥ هارون.

- (١) «قرأ نافع»: «أنا أحيي» البقرة ٢٥٨/ و«أنا أتيك» النمل ٣٩/ بإثبات الألف من (أنا) في الوصل. وحجته  
إجماعهم على الوقف بالألف في (أنا)، فأجرى الوصل مجرى الوقف. [حجة القراءات: ١٤٢].  
ونافع: هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة. توفي سنة ١٦٩ هـ. غاية النهاية ٣٣٠/٢.  
(٢) هذا ردُّ على مذهب الكوفيين.  
(٣) في ط: لدلالته.

ومذهبُ الفراء أنَّ أنت بكماله اسمٌ، والتاء من نفس الكلمة<sup>(١)</sup>، وقال بعضهم إنَّ الضميرَ المرفوعَ هو التاء المتصرفة فكانت مرفوعةً متصلةً، فلما أرادوا انفصالها دعموها بأنَّ؛ لتستقلَّ لفظاً كما هو مذهبُ بعض الكوفيين وابن كيسان<sup>(٢)</sup> في إياك وأخواته وهو أنَّ الكاف المتصرفة كانت متصلة، فأرادوا استقلالها لفظاً لتَصيرَ منفصلةً، فجعلوا إِيَا عماداً لها، فالضماير هي التي تلي إِيَا وإِيَا عمادٌ لها، وما أرى هذا القولَ بعيداً من الصواب في الموضعين.

وقالوا في الغالب: هو، وهما، وهم، وهي، وهما، وهن، فالواو والياء في هو، وهي عند البصريين<sup>(٣)</sup> من أصل الكلمة، وعند الكوفيين<sup>(٤)</sup> للإشباع، والضمير هو الهاء وحدها، بدليل التنبيه والجمع، فإنك تَحذفُهما فيهما، والأول هو الوجْه؛ لأنَّ حَرْفَ الإشباع لا يتحرك، وأيضاً حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورةً، وإنها حُرِّكت الواو والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلةً حتى يصحَّ كونها ضميراً منفصلاً؛ إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظن الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردتَ عَدَمَ استقلالهما سَكَنْتَ الواو والياء نحو إِنْهُوَ، وبهي وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهما وهوم وهين فحذف الواو والياء.

والكلامُ في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل سواء، وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والأمر والصفات، وليست كالمرفوعة المتصلة، فإنه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها، إلا في الألف والواو والنون كما ذكرنا، تقول ما ضرب إلا هو، وما يضرب إلا أنا، وأضارب هما.

(١) ابن يعيش ٩٥/٢، وانظر التطور النحوي لبرجستراسر ص ٤١ طبعة سنة ١٩٨٢م، وسيبويه ٦٧/٢ بولاق.  
(٢) ارتشاف الضرب ورقة ٣٠٩/أ: ... (إِيَا) دعامة، واللاحق هي الضمائر. قاله الكوفيون وابن كيسان، وانظر حاشية الصبان ٢٧١/١، والمجم ٦٠/١.  
(٣)، (٤) انظر الإنصاف مسألة ٩٦، ومدرسة الكوفة د. مخزومي ص ١٩٤، ١٩٥.

وتسكن هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز كما يجيء في (١) التصريف وقد يسكن بعد كاف الجر أيضا شاذًا.

وقد تحذف الواو والياء اضطراراً كقوله (٢) : (١٢٨ أ)  
٣٨٠ - فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ لِمَنْ جَعَلَ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبٌ  
وقوله (٣) :

دَارٌ لِسَعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ (٨٣)  
ويسكنها قيس وأسد ويشددهما همدان .

قال (٤) :

٣٨١ وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلَى مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقَمٌ  
ثُمَّ لَمَّا فَرَعُوا مِنْ وَضْعِ الْمَرْفُوعِ، وَشَرَعُوا فِي وَضْعِ الْمَنْصُوبِ؛ لَأَنَّ النَّصَبَ عِلَامَةُ  
الْفَضَلَاتِ، بِلَا وَاسِطَةٍ، وَالْجَرَّ عِلَامَتُهَا بِوَاسِطَةٍ، فَابْتَدَؤُوا بِمُتَصِلِ الْمَنْصُوبِ؛ لِتَقَدُّمِهِ

---

(١) انظر سيبويه ٢٧٤/٢ بلاق، والنشر ٢٠٩/٢، والإتحاف ١٣٢.

(٢) الْمُخَلَّبُ الْهَلَالِي، والبيت من قصيدة لامية؛ وفيه: ذَلُولٌ بَدَلَ نَجِيبٌ صَوَّبَ هَذَا الْأَسْوَدُ الْغُنْدَجَانِي فِي فُرْجَةِ الْأَدِيبِ ص ٧٩، والمشهور في نسبة البيت عند النحاة لِلْعَجَّارِ السَّلُولِيِّ. والبيت في: الخصائص ٦٩/١، والمسائل العسكرية ٨٨، وشرح جمل الزجاجي ٢٣/٢، والإنصاف، مسألة ٩٦، والخزانة ٢٥٧/٥ (هـ)، والأمل الشجرية ٢٠٨/٢، وابن يعيش ٩٦/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ١٢٦، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٦، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرا في ٣٣١/١.

أراد: بينا هو، فسكن الواو، ثم حذفها ضرورة، فأدخل ضرورة على ضرورة، تشبيهاً للواو الأصلية بواو الصلة في نحو منه وعنه. ويشري: يبيع، وِرْخُو المِلاط: سهله، والمِلاط: الجنب. وَصَفَ بَعِيراً ضَلَّ عَنْ صَاحِبِهِ، فَيُتَسَّ مِنْهُ، وَجَعَلَ يَبِيعُ رَحْلَهُ، فَبَيْنَاهُ هُوَ كَذَلِكَ سَمِعَ مُنَادِيًا يَشِيرُ بِهِ.

(٣) سبق تخريجه ص ٤٣٥ من القسم الأول.

(٤) لم أعتد إلى قائله، وفي الجامع الصغير، والمغني لابن هشام أنه لرجل من همدان.

وهو في: الخزانة ٢٦٦/٥ (هارون)، والجامع الصغير ص ٣٥، والمغني ص ٥٦٧ ط. المبارك، والعيني ٤٥١/١، والأشمونى ١٧٤/١، والهمع ٦١/١، ١٥٧/٢، والتصريح ٤٨/١، الشاهد فيه أن همدان تُشَدُّدُ واو (هو) كما في البيت، وباء (هي)، ولم يمثل له. الخزانة ٢٦٦/٥ هارون.

على منفصله، وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بعيد، فوضعوا لتكلمهما ياء إما ساكنة، أو مفتوحة، كما ذكرنا في باب الإضافة، ونا للمتكلم مع غيره كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحوك كما كم ك كما كن . /

وبعضُ العرب يلحق بكاف المذكر، إذا اتصلت بهاء الضمير ألفاً وبكاف المؤنث ياء، حكى سيويه<sup>(١)</sup> : أعطيتكاه، وأعطيتكيه تشبيهاً للكاف بالهاء، نحو أعطيتها، وأعطيتهاوه، قال أبو علي<sup>(٢)</sup> : وقد تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء قال<sup>(٣)</sup> :

٣٨٢ - رَمَيْتِهِ فَأَقْصَدْتُ وَمَا أَخْطَأَتِ الرَّمِيَّةُ

وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة، أو كسرة، تشبيهاً لها

(١) الكتاب ٣٨٤/١ بولاق.

(٢) في كتابه نقض الهانور. الخزنة ٢٦٨/٥ (هارون).

(٣) لم أهد إلى قائله، والبيت في الخزنة ٢٦٨/٥، قال الأستاذ هارون: «لم أجد له مرجعاً آخر».

لكني وجدته في عبث الوليد ص ٥٠٦، وفي مُشكل إعراب القرآن ٤٤٩/١؛ وفيها: (فأصميت) بدل (فأقصدت)، وفي المسائل السُفَرِيَّة لابن هشام ص ٨٨ بتحقيق د. علي البواب. وأقصدت بمعنى قتلت. والرَّمِيَّة: فاعل أخطأت وسُكِّنَ آخره للقفافية.

الشاهد فيه أن أبا علي قال: تلحق الياء تاء المؤنث مع الهاء. قال: والأكثر أن يقال: رميته، بكسر التاء دون ياء، كما قال: أقصدت بدون ياء.

الخزنة ٢٦٨/٥ هارون.

هذا، ومن زيادة الياء بعد تاء المخاطبة قولُ النبي - صلى الله عليه وسلم - للعقارية: «بئس ما جزيتيها»، وذلك لما هاجرت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - من مكة على ناقه، فقالت: إني نذرت: إن بُلِّغْتَنِي إليك - أن أنحرها، فكان جواب النبي - صلى الله عليه وسلم - لها ما قاله. والحديث في مسند أحمد ٤/٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢، ٤٣٤، وفي سنن أبي داود ٤/٣٨١.

وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - في قصة (بُرَيْرَة) وزوجها: «لوراجعتي! فقالت: يا رسول الله، تأمرني؟ قال: إنها أشفع، قالت: لا حاجة لي فيه؟». والحديث في سنن ابن ماجه ١/٦٧١، وسنن النسائي ٨/٢٤٥. وقال المعري في عبث الوليد ص ٥٠٦: «وإن روي رأيته - بياء قبل الهاء - فهي لغة يقال إنها لعدي الرباب، يقولون ضربته، وأكرمتيه...».

وانظر مجالس ثعلب ١/١١٧، ٢/٣٦١، وذيل أمالي القاضي ص ١٢٤ ط. دار الكتب مصر سنة ١٩٢٦م، وبحر العوام في ما أصاب فيه العوام لابن الحنبلي ط. عز الدين التنوخي، دمشق ١٩٧٣ م ص ٤٨.

بالهاء، نحو بكما، وبكم، وبكن، وعليكما وعليكم، وعليكن،  
والكلام في حذف واو عليكمو، وإسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم .

ولما أرادوا وَضَعَ المنصوب المتصل الغائب من هذا القسم اختصروا مفردَيْهِ من  
المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي، وقلبوا ياء هي ألفاً  
فصار (ها)؛ لأن ضمير المذكر إذا وَلِيَ الكسر قلب واؤه ياءً، نحو بهي<sup>(١)</sup>، لما نَذَرُهُ،  
فخافوا التباس المؤنث بالمذكر .

وحركة هاء المذكر ضمة، إلا أن يكون قبلها ياءً أو كسرةً، فإن كان قبلها أحدُهُما،  
فأهل الحجاز يُيقِنون ضمَّتْها، ويقولون بهو ولدَيْهُو، وغيرهم يكسرونها، وعِلَّتْهُ أَنَّ الهاءَ  
حَرْفٌ خَفِيفٌ، فهو إِذَنْ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فكأنَّ الواو الساكنة وليتِ الكسرة أو  
الياءَ، فَقَلِبَتْ ياءً، وكُسِرَتِ الهاءُ؛ لِأَجْلِ الياءِ بَعْدَهَا .

وإن كان الساكن غير الياءِ فَضُمَّ الهاءُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ إلا ما حكى أبو عليُّ أَنَّ ناساً من  
بكر بن وائلٍ يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعَيْنِ، نحو: منه، ومنهما، ومنهم  
ومنهن، إِتِّبَاعاً للكسر، وهذا هو الكلام في حركة الهاءِ .

وأما الكلامُ في إشباعِ حركتها وتركه، فنقول: ننظر في هاءِ، المذكر، فإن وليتِ  
المتحرك أشبعتْ حركتها نحو بهي وبهولو، وضربهو، وغلामهو، فيتولدُ من الضمِّ واوٌ  
ومن الكسرِ<sup>(٢)</sup> ياءٌ .

وبنو عقيلٍ وكلابٍ يُجَوِّزُونَ حَذْفَ الوصلِ؛ أي الواو والياءَ بعد المتحرك اختياراً  
مع إبقاء ضمةِ الهاءِ وكسرتها، نحو به وغلामه، وَجَوِّزُونَ تَسْكِينَ الهاءِ<sup>(٣)</sup> أيضاً

(١) انظر المسائل السُفَرِيَّة ص ٨٧، ٨٨ .

(٢) انظر سيبويه ٢/٢٩١، والمقتضب ١/٢٦٦، ٢٦٧ .

(٣) «جعل سيبويه والمبرد اختلاس حركة هاء الغائب، وتسكين الهاء من الضرائر الشعرية». دراسات القسم الثالث، =

كقوله<sup>(١)</sup>:

٣٨٣- فَبِتْ لَدَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ أُرِغُهُ وَمِطَوَايَ مُشْتَاقَانِ لَهُ أَرْقَانِ  
وغيرهم يُجَوِّزُونَهَا؛ أي: اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر، لا اختياراً. وإن  
وليت هاء الضمير ساكناً - حرف لين، كان الساكن - كعليه أو غيره، كمنه فالمختار،  
اختلاس الحركة؛ أي: ترك الوصل؛ لأنَّ الهاء حرفٌ خفيٌّ كما قلنا، فكأنَّه التقى  
ساكنان.

وابنٌ كثيرٌ<sup>(٢)</sup> يَصِلُ<sup>(٣)</sup> مطلقاً، نحو عليهي، ومنه، ونحوهما، فعلى هذا نَجِيءٌ في هاء  
المذكر الذي بعد الكسرة أو الياء باعتبار ضمِّها وكسرها واختلاسها ووصلها أُرِغَ  
لُغَاتٍ، والكسرُ أكثرُ وأشهرُ، الأولى: كَسَرُ الهاءِ من غيرِ وَصْلٍ بياء، وهو بعد الياء  
أكثرُ منه بعد الكسر؛ لأن في الأول شبه التقاء الساكنين، والثانية: كَسَرُها مع وصلها  
بياء، نحو بهي، وعليهي، وهو بعد الكسر أشهرُ منه بعد الياء لما ذكرنا، الثالثة: ضَمُّ

ج ١ ص ١٠٦.

«زعم أبو الحسن الأخفش أن حذف صلة الضمير، وتسكينه لغة لأزد السراة». ضرائر الشعر ص ١٢٤.

وانظر الخصائص ١٢٨/١، والمحتسب ٢٤٤/١.

(١) يَعْلَى الأحوال الأزدي، وهو في: الخزانة ٢٦٩/٥ (هارون)، وضرائر الشعر ص ١٢٤؛ وفيه: (فظلّت) بدل  
(فبت)، والخصائص ١٢٨/١، ٣٧٠، والمحتسب ٢٤٤/١، والمنصف ٨٤/٣، والمقتضب ٣٩/١، ٢٦٧، وما  
يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧، وعَبَثَ الوليد ١٤٥، وإصلاح الخلل الواقع في الجُمْل ٤٠٩، ومعاني القرآن  
للأخفش ٢٧/١، والمسائل العسكرية ص ٨٧.

والبيت العتيق: مكة المكرمة، والعتيق: الشريف والأصيل، أو لأنه عَتِقَ من الطوفان. و(أريغهُ): أطلبه.  
و(لدى) بمعنى عند.

الشاهد فيه أنَّ بني عقيل وبني كلاب يُجَوِّزون تسكينَ الهاءِ، كما في قوله (لَهُ) يسكون الهاء. الخزانة ٢٦٩/٥  
هارون.

(٢) أبو مَعْبُد عبد الله المكي الداري. إمام أهل مكة في القراءات، وأحد السبعة. توفي سنة ١٢٠ هـ (غاية النهاية  
٤٤٣/١، سزكين ١/١٤٩).

(٣) الحجة ٤٢/١.

الهَاءِ بِلاَ وَاوٍ، نحو عَلَيْهِ وَبِهِ، الرابعة: ضَمُّ الهاءِ مع الواوِ نحو عَلَيْهِ وَبِهِ وَنَحْيِيءَ فِيهَا إِذَا كَانَتْ بَعْدَ الْكسرةِ لَعْنَةً خَامِسَةً، وَهِيَ إِشْمَامٌ كَسْرُ الهاءِ شَيْئاً مِنَ الضمةِ بِلاَ وَضَلِّ .

وَإِنْ حَذَفَ قَبْلَ هَاءِ الْمَذْكُورِ حَرْفٌ لَيْنٌ جَزْماً، نَحْوُ يَرْضَهُ، وَنَصْلُهُ، أَوْ وَقَفَاً<sup>(١)</sup>، نَحْوُ فَأَلْقَهُ، وَاغْزَهُ جَازَ إِشْبَاعُ حَرَكَةِ الهاءِ اعْتِبَاراً بِالْمُتَحَرِّكِ قَبْلَهَا فِي اللفظِ، وَجَازَ اخْتِلَاسُهَا اعْتِبَاراً بِالسَّاكِنِ الْمَحذُوفِ قَبْلَهَا حَذْفاً عَارِضاً، وَجَازَ إِسْكَانُ الهاءِ إِجْرَاءً لِلْوَصْلِ مُجَرِّى الْوَقْفِ، وَقَدْ قُرِئَ بِهَا كُلُّهَا فِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ.

وَأَمَّا الهَاءُ فِي الْمُثْنِ وَالْجَمْعَيْنِ، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا فَتْحَةً، أَوْ ضَمَّةً، فَهِيَ مَضْمُومَةٌ لَا غَيْرُ، نَحْوُ: لَهَا، وَغَلَامُهُمْ، وَإِنْ كَانَ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ سَاكِنٌ صَحِيحٌ فَكَذَلِكَ / إِلَّا مَا حَكَى أَبُو عَلِيٍّ<sup>(٢)</sup> مِنْ نَحْوِ: مِنْهُمَا، وَاضْرِبْهُمَا، وَاضْرِبْهُمْ عَلَى مَا مَضَى لِلِاتِّبَاعِ وَعُدَّ الْحَاجِزُ غَيْرَ حَصِينٍ؛ لِسُكُونِهِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا كسرةً، أَوْ يَاءً، فَمَنْ قَالَ فِي الْوَاحِدِ بِهِوَ وَعَلَيْهِوَ، وَهُمْ أَهْلُ الْحِجَازِ قَالَ فِي الْمُثْنِ وَالْجَمْعَيْنِ أَيْضاً بَضَمِّ الهاءِ، نَحْوِ إِنْ غَلَامِيهِمَا وَغَلَامِيَهُمْ وَغَلَامِيَهُنَّ، وَبَغَلَامِيَهُمَا، وَبَغَلَامِيَهُمْ وَبَغَلَامِيَهُنَّ، وَحَمْزَةٌ يُخَصُّ بِالضَمِّ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ ثَلَاثَ كَلِمَاتٍ: عَلَيْهِمْ، وَإِلَيْهِمْ، وَلَدَيْهِمْ<sup>(٣)</sup>، قِيلَ ذَلِكَ؛ لَكُونِ الْيَاءِ فِيهَا بَدَلاً مِنْ أَلِفٍ، فَأَعْطَى الْيَاءَ حُكْمَ أَصْلِهَا، وَقَدْ جَاءَ عِلَالَهُ، وَإِلَالَهُ، وَلَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَكَانَ يَجِبُ عَلَى هَذَا (١٢٨ ب) التَّعْلِيلُ أَنْ يَقْرَأَ فِي الْوَاحِدِ، وَالْمُثْنِ، وَجَمْعِ الْمُؤنَّثِ،

(١) الإِشْمَامُ فِي عَرَفِ الْقِرَاءَةِ مِمَّا لَا يَدْرِكُ إِلَّا بِالْبَصَرِ، لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فَيَرَى إِشَارَتَهُ إِلَى الضَّمِّ بِشَفْتَيْهِ. انْظُرْ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ الْمُنْسُوبَ لِلزَّجَاجِ، وَالتَّبْيَانِ ٢١٨/١ وَمَا بَعْدَهَا. وَشَرَحَ الشَّافِعِيُّ ٢٧٥/٢، وَالتَّبْيَانُ فِي تَصْرِيفِ الْأَسْمَاءِ ص ٣٢٠.

(٢) يَرِيدُ بِالْوَقْفِ: الْبِنَاءَ الْمُقَابِلَ لِلْإِعْرَابِ.

(٣) الْحِجَّةُ ٥١/١ وَفِيهِ: «وَمِمَّا يُقَوِّي شَبَهَهَا (أَيَ الهاءِ) أَنَّ نَاساً كَسَرُوهَا مَعَ حِجْزِ الْحَرْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْكسرةِ، فَقَالُوا: مِنْهُمْ».

وَفِي الْحِجَّةِ ٥٢/١: «وَيُقَوِّيهِ أَيْضاً مَا حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ مِنْ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي بَكْرِ بْنِ وَاثِلٍ قَالَ: أَخَذْتُ هَذَا مِنْهُ وَمِنْهَا وَمِنْهِيَ. قَالَ أَبُو زَيْدٍ: فَكَسَرَ الْأِسْمَ الْمُضْمَرَّ فِي الْإِدْرَاجِ وَالْوَقْفِ». وَانْظُرْ الْحِجَّةَ ٤٨/١ - ٤٩.

(٤) وَكَذَا يَعْقُوبُ. الْإِتْمَاعُ ١٢٣. وَحَمْزَةُ بَنِي حَبِيبِ الزِّيَّاتِ: أَحَدُ الْقِرَاءَةِ السَّبْعَةِ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَعْمَشِ، وَطَلْحَةَ بْنِ مَصْرُوفٍ. مَاتَ سَنَةَ ١٥٦ هـ وَقِيلَ ١٥٤ هـ. (غَايَةُ النِّهَايَةِ ٢٦١/١).

عليه، عليهما، عليهن ولم يقرأ، ولعل ذلك لإتباع الأثر، وغير أهل الحجاز يكسرون الهاء في المثني والجمعين مُطلقاً، كما في الواحد، وهو الأشهر، هذا كُلُّه في حركة الهاء.

وأما ميم<sup>(١)</sup> الجَمْع التي بعد الهاء المكسورة فلا يَخْلُو مِنْ أَنْ تَقَفَ عَلَيْهَا أُولَا، فَإِنْ وَقَفَتْ عَلَيْهَا، فَلابُدَّ مِنْ تَسْكِينِ الميمِ بعد حذف صلتها، وكذلك جميع الضمائر، تُحذف صِلَاتُهَا فِي<sup>(٢)</sup> الوقف، نحو: ضربه، وبه، وبكم إلا الألف في ضربتها، وبها. وَإِنْ لَمْ تَقَفْ عَلَيْهَا، فَلَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بَعْدَهَا متحركٌ أو ساكنٌ، فَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ فَكَسَرُ الميمِ لإِتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أَقْبَسُ، نحو «من دونهم امرأتين»<sup>(٣)</sup> و«عليهم الذلة»<sup>(٤)</sup> على قراءة<sup>(٥)</sup> أبي عمرو، وباقي القراء على ضمِّ الميم، نظراً إلى الأصل. وَإِنْ كَانَ بَعْدَهَا متحركٌ فالإسكانُ أَشْهَرُ، نحو «عليهم غير المغضوب عليهم»<sup>(٦)</sup>، وبعضهم يُشْبِعُ ضَمَّ الميم، نحو: عليهمو غير المغضوب، كقراءة<sup>(٧)</sup> ابن كثير، وإشباع الكسر في مثله أَقْبَسُ للإِتباع، فصار للميم بعد الهاء المكسورة خَمْسَةُ أَحْوَالٍ<sup>(٨)</sup>: حالتان قَبْلَ الساكن؛ الكسر؛ والضمُّ، كلاهما مع

(١) انظر دراسات القسم الثالث ج١ ص ١١٧.

(٢) انظر التبصرة للصيمري ٥١٠/١.

(٣) الفصص ٢٣، والآية بتمامها:

﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا شَيْءَ حَتَّى يُصْدِرَ الرِّجَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾.

(٤) آل عمران ١١٢، والآية بتمامها:

﴿ضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الدَّلِيلَ أَنْ مَانِعُوا إِلَّا يَجْعَلِ مِنَ اللَّهِ وَجْهًا لِلنَّاسِ وَيَأْتِ وَيَقْضِي مِنَ اللَّهِ وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الْمَسَكَنَةَ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾.

(٥) انظر المحاسب ٤٤/١، والإتحاف ١٢٤، ١٨٠، ١٩٩، ٣٩٩، ودراسات ق ٣ ج١ ص ١١٧ وما بعدها.

(٦) الفاتحة ٧، والآية بتمامها:

﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾.

(٧) ذكر الفارسي في الحجة ٤٢/١: «كان عبد الله بن كثير يصل الميم بواو انضمت الهاء قبلها، أو انكسرت، فيقول:

«عليهمو غير المغضوب عليهم ولا الضالين».

(٨) انظر التبصرة والتذكرة ٥١٠/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٢٤/١، ١٢٥، ١٤١.



اختلاس أي ترك الوصل، وثلاث قَبْلَ المتحرك: السكون، وإشباع الضم، وإشباع الكسر، وكذا إن كان الميم بعد الهاء المضمومة<sup>(١)</sup> في نحو بهم وعليهم في لغة أهل الحجاز، وفي نحو غلامهم، ولهم، وقفاهم على ما هو متفق عليه، وفي نحو: منهم على الأشهر، وكذا في أنتم، وضربتم، وغلامكم فلها أيضاً خمسة أحوال: حالتان قَبْلَ الساكن: الضم، وهو الأقيس والأشهر للإتباع والنظر إلى الأصل، والكسر، نظراً إلى الساكنين، وهو في غاية القلة وَمَنَعَهُ أبوعلي. وثلاث قَبْلَ المتحرك: الأولى الإسكان - وهو الأشهر - الثانية: ضَمُّهَا وَوَصْلُهَا بواو، الثالثة - وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة أو ياء كسر الميم، ووصلها بياء، نحو: عليهم<sup>(٢)</sup>، وبهمي فكسر الميم لمجانسة الباء، أو الكسرة قَبْلَ الهاء، وقلب الواو ياء؛ لأجل كسر<sup>(٣)</sup> الميم ومنعها أيضاً أبوعلي<sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ لَمَّا فَرَّغُوا مِنْ وَضْعِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ، أَخَذُوا فِي وَضْعِ الْمَنْصُوبِ الْمُنْفَصِلِ، فَجَاوَزُوا بَيَّاناً<sup>(٥)</sup> مَتَلَوّاً بِصِيغَةِ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ.

وَاخْتَلَفَ النَّحَاةُ فِيهِ، فَقَالَ سِيبَوَيْهٍ<sup>(٦)</sup> وَالْخَلِيلُ<sup>(٧)</sup> وَالْأَخْفَشُ<sup>(٨)</sup> وَالْمَازِنِيُّ<sup>(٩)</sup> وَأَبُو عَلِيٍّ<sup>(١٠)</sup> إِنَّ

(١) د: «على ما هو مذهب أهل الحجاز في «بهم»، و«عليهم»، وعلى ما هو المتفق عليه في نحو: «لهم»، و«غلامهم»،

و«قفاهم»، وكذا منهم.

(٢) انظر المحتسب ٤٤/١.

(٣) انظر التبصرة والتذكرة ١/٥١٠ سطر ٨، فالتعليل أوضح.

(٤) الحجة ١/٥٦ - ٦١.

(٥) في ط: بامتلاوا، هكذا بدون «يا».

(٦) الكتاب ١/١٤١ (بولاق).

(٧) الكتاب ١/١٤١ (بولاق)، ومدرسة الكوفة د. المخزومي ص ١٩٦، ١٩٧.

(٨) لم يتحدث الأخفش في معاني القرآن عن (إيأ): هل هي اسم أو وصله؟ وإنما اكتفى بإعراب (إياك) كلها مفعولاً. انظر معاني القرآن ١/١٦.

(٩) انظر التسهيل ص ٢٦، والجنى الداني ص ٥٣٦، والمغني ص ٧٤٥ ط. المبارك.

(١٠) انظر الجنى الداني ص ٥٣٦، والخصائص ٢/١٨٩، والتسهيل ص ٢٦.

الاسم المضمر هو إِيَا، إِلَّا أَنْ سَيَبِيهِ قَالَ مَا يَتَّصِلُ بِهِ بَعْدَهُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَى أَحْوَالِ الْمَرْجُوعِ إِلَيْهِ مِنَ التَّكْلِمِ وَالْخُطَابِ وَالْغَيْبَةِ لَمَّا كَانَ إِيَا مُشْتَرَكًا، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْبَصَرِيِّينَ فِي التَّاءِ الَّتِي بَعْدَ أَنْ فِي أَنْتَ وَأَنْتِ وَأَنْتَمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتَن، وَقَدْ مَضَى، وَقَالَ الْخَلِيلُ وَالْأَخْفَشُ وَالْمَازِنِيُّ مَا يَتَّصِلُ بِهِ أَسْمَاءُ أَضْيَفَ إِيَا إِلَيْهَا، لِقَوْلِهِمْ «فِيَا هَ وَإِيَا الشَّوَابَ»<sup>(١)</sup> وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ الضَّمَائِرَ لَا تُضَافُ<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الزَّجَّاجُ<sup>(٣)</sup> وَالسَّيرَافِيُّ<sup>(٤)</sup>: إِيَا اسْمٌ ظَاهِرٌ مُضَافٌ إِلَى الْمَضْمَرَاتِ كَانَ / إِيَاكَ بِمَعْنَى<sup>(٥)</sup> نَفْسِكَ، وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الْكُوفِيِّينَ إِيَاكَ وَإِيَاهُ وَإِيَايَ أَسْمَاءٌ بِكَمَالِهَا، وَهُوَ ضَعِيفٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ وَلَا الْمَضْمَرَةِ مَا يَخْتَلِفُ آخِرُهُ كَافًا وَهَاءً وَيَاءً.

وَقَالَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ<sup>(٦)</sup> وَابْنُ كَيْسَانَ<sup>(٧)</sup> مِنَ الْبَصَرِيِّينَ: إِنَّ الضَّمَائِرَ هِيَ الْلَا حَقَّةُ بِإِيَا، وَإِيَا دَعَامَةٌ لَهَا؛ لِتَصِيرَ بِسَبَبِهَا مَنْفَصِلَةً، وَلَيْسَ هَذَا الْقَوْلُ بِبَعِيدٍ مِنَ الصَّوَابِ، كَمَا قَدَّمْنَا، فِي أَنْتَ، وَقَدْ تُفْتَحُ هَمْزَةُ إِيَا، وَقَدْ تَبَدَّلَ الْهَمْزَةُ مَفْتُوحَةً أَوْ مَكْسُورَةً هَاءً<sup>(٨)</sup>، ثُمَّ حَمَلُوا ضَمِيرَ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمَنْصُوبِ؛ لِأَنَّ الْمَجْرُورَ مَفْعُولٌ، لَكِنْ بِوَاسِطَةٍ، وَحَمَلُوهُ عَلَى لَفْظِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ؛ لِوَجُوبِ كَوْنِ الْمَجْرُورِ مُتَّصِلًا، عَلَى مَا مَضَى، فَضَمِيرُ الْمَجْرُورِ مِثْلُ ضَمِيرِ الْمَنْصُوبِ الْمُتَّصِلِ سِوَاءً.

(١) تمامه: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّنِينَ فِيَا هَ، وَإِيَا الشَّوَابَ». انظر: سيبويه ٢٧٩/١ بولاق، والمرئجل ص ٣٣٥.

(٢) انظر التبصرة والتذكرة ٥٠٣/١.

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١١/١، والجنى ص ٥٣٧، وابن يعيش ١٠٠/٣، وإيضاح الفصل ٤٦٢/١.

(٤) التبصرة ٥٠٤/١، ٥٠٥.

(٥) في سيبويه ٢٧٩/١ (هارون): «وَقَالَ الْخَلِيلُ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: إِيَاكَ نَفْسِكَ لَمْ أَعْنَفْهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْكَافَ مَجْرُورَةٌ.

وَانظُرْ رَأْيِي الْمَبْرَدُ فِي الْمُقْتَضَبِ ٢١٢/٣، وَاَنْظُرِ التَّبَصْرَةَ ٥٠٣/١.

(٦) انظر الإنصاف مسألة ٩٨.

(٧) انظر مشكل إعراب القرآن ١٠/١، ١١/٢، والجنى ٥٣٧، وارتشاف الضرب ورقة ٣٠٩/أ.

(٨) انظر الإبدال لابن السكيت ص ٨٩.

قوله: «المرفوع» المتصل خاصة يستتر في الماضي للغائب، والغائبة، وفي المضارع للمتكلم مطلقاً، والمخاطب، والغائب وفي الصفة مطلقاً.

اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع؛ لأن المنصوب والمجرور فضلة؛ لأنها مفعولان، والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر المتصلة - التي وضعها للاختصار - استتار الفاعل؛ لأن الفاعل وخاصة الضمير المتصل كجزء الفعل، فاكثفوا بلفظ الفعل عنه كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما أبقي دليل على ما ألقى، كما مضى، في الترخيم، وعلة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت ولا يظهر أصلاً الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبه، وفي المضارع في أفعال، ونفعل، ويفعل، وتفعل مخاطباً، وغائبه، وأفعل وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف، وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل، لا ظاهراً، ولا مضمراً، وهي أفعَل، ونفعل، وتفعل، مخاطباً، وأفعل أمراً واسم فعل الأمر مطلقاً، أي في الواحد، والمثنى، والمجموع وما يظهر في نحو

﴿ أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾

تأكيد للمستتر، لا فاعل؛ بدليل أنك لا تقول: لا أفعَل إلا أنا، ولا تفعل إلا أنت، وفي فعل وفعلت ويفعل وتفعل للغائبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل، نحو ضرب زيد، وما ضربت إلا هي، وتضرب (١٢٩ أ) هند وما يضرب إلا هي. وكذا في الصفة المفردة، نحو أقائم الزيدان، وما قائمهما، وكذا في الظرف عند أبي (٣) علي إذا اعتمد، نحو: في الدار زيد، وما في الدار هو، وكذا في اسم الفعل إذا كان خبراً يظهر الفاعل الظاهر، نحو: هيهات زيد، والمضمر نحو هيهات هما.

(١) م، د: فالرفوع.

(٢) البقرة / ٣٥، والآية بتامها:

﴿ وَقَالَتَا إِنَّا آمَنَّا بِرَبِّنَا فَأَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾

(٣) انظر الإيضاح العُصدي ج ١ ص ١١٦.

## [ لا فَضْلَ مع إِمكانِ الوَصْلِ ] :

قوله: «ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل»<sup>(١)</sup> وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنويًا، أو حرفًا، والضمير مرفوع، أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير من هي له، نحو إياك ضربت، وما ضربك إلا أنا، وإياك والشر، وأنا وزيد، وما أنت قائمًا، وهند زيد ضاربتة هي.»

إعلم أن أصل الضمائر المتصل المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار؛ لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل، عند تعذر الاتصال، فلا يقال ضرب أنا؛ لأن ضربت مثله معنى، وأخصر منه لفظًا.

أقول: الضمير المرفوع، والضمير المنصوب يصلحان كما مر؛ لأن يكونا<sup>(٢)</sup> متصلين منفصلين دون الضمير المجرور فلنذكر مواقعهما،

فنقول: إن الأصل في الضمير المرفوع والمنصوب، أن يتصلا بالفعل؛ لأن المتصل كما مر كالجزء الأخير من الكلمة التي يليها، وكون الشيء كجزء كلمة إنما يتم إذا كانت مقتضية لها بالأصالة ومن حيث الطبع والذات، والفعل مقتض للمرفوع كذلك، ومن /<sup>(٣)</sup> ثمة لا يخلو فعل منه، فصَحَّ أن يجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه، وأما سائر ما يرفع فهو إما ابتداء عند البصريين، ولا يصح اتصال المرفوع به؛ لأن المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة، والابتداء معنى وليس بكلمة، وإما مبتدأ وخبر، كما اخترناه في أول الكتاب، والمبتدأ اسم وليس الاسم في اقتضاء المرفوع، كالفعل؛ إذ ليس كل اسم رافعًا، والخبر إما اسم؛ وإما جملة، وليس المرفوع أيضًا من لوازم أحدهما.

(١) في ط: لتعذرا.

(٢) في ط: يكون.

(٣) ط : ائمه.

وأما (ما) الحجازية فليست أيضاً كالفعل في طلب المرفوع إذ هو حرف نفى ، ودخوله على الفعل أولى ، ومن ثمة كان النصب في نحو ما زيدا ضربته أولى من الرفع<sup>(١)</sup> ، وأيضاً عملها للرفع بالمشابهة ، لا بالأصالة .

وأما إن وأخواتها ، فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها ، نحو إن زيدا أنت لما عرفت ، فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الأشياء إذن إلا منفصلاً ، وأما اسم الفاعل ، أو اسم المفعول ، أو الصفة المشبهة ، أو المصدر أو اسم الفعل ، أو الظرف ، أو الجار والمجرور ، فهي أيضاً لا ترفع بالذات ، بل بالحمل على الفعل ، ويتصل المرفوع من هذه الأشياء بغير المصدر ، لكن بشرط الاستتار ، كما يجيء .

وكذا تقول الفعل هو المقتضى للمنصوب بالأصالة ، وسائر ما ينصب الضمائر وهو إن وأخواتها ، وما الحجازية ، نحو : ما زيد إياك ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر واسم الفعل ، إنما تنصب بمشابهة الفعل ، والحمل عليه ، وكان حق المنصوب أيضاً ألا يتصل إلا بالفعل ، أو الأسماء المشبهة له ، كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات ، والبواقي بالحمل عليه لكنه لما جاز في الأصل ؛ أي الفعل أن يتصل به مع استغنائه عنه ؛ لكونه فضلةً ، جاز اتصاله بغير الفعل أيضاً إذا شابهه كما يجيء .

فإذا تقرر هذا ، قلنا الضمير المرفوع والمنصوب إما أن يعمل فيهما الفعل ، أو غيره ، وفي الأول يجب اتصاله بعامله ، إلا في ثلاثة مواضع .

الأول : إذا تقدم على عامله ، ولا يكون إلا منصوباً ، نحو

﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾<sup>(٢)</sup> .

الثاني : إذا كان العامل محذوفاً ، نحو قولك إن إياه ضربته ، وإن أنت ضربت ، ونحو إياه لمن قال من أضرب وقد مر في باب التحذير أن إياك والأسد ، من باب تقدم

(١) م : عبارة زائدة : «ولضعفها في العمل ؛ لأنه لم يعملها غير أهل الحجاز» .

(٢) الفاتحة ٥/ ، والآية بتأنيدها : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ .

المفعول على ناصبه، وإنما لَزِمَ الانفصالُ في الموضعين؛ لِأَنَّ الضميرَ المتصلَ ما يكون كالجزء الأخير من عامله، فإذا لم يكن قبله عاملٌ، بل كان مؤخرًا، أو محذوفًا، فكيف يكون كالجزء الأخير من عامله؟.

الثالثُ : إذا فصل عن عامله لغرض لا يَتِمُّ إلَّا بالفصل وذلك في مواضع منها، أن يكون تابعًا؛ إمَّا تأكيدًا، نحو

﴿أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ﴾<sup>(١)</sup>

ولقيتك إياك، أو بدلًا كقولك بعد ذكر لفظة أخيك، لقيت زيداً إياه، أو عطفَ نَسَقٍ، نحو جاءني زيد وأنت، ولا يقع الضمير وصفاً كما تقدم، ومنها أن يقع بعد إلَّا، نحو ما ضربت إلَّا إياك وما ضرب إلَّا أنا، وأمَّا قوله<sup>(٢)</sup> :

٣٨٤- وما نبالي إذا ما كنتِ جارتنا إلَّا يُجاورنا إلَّا كِ ديارُ

فَشَاذٌ، لا يُقَاسُ عليه، وكذا إذا وقع بعد معنى إلَّا، كقوله<sup>(٣)</sup> :

٣٨٥- كَأَنَّا يومَ قُرَى إنما نقتلُ إِيَّانا

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٢) لم أتمد إلى قائله، وهو في: الخزانة ٢٧٨/٥ (هـ)، العيني ٢٥٣/١، الخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، ابن يعيش ١٠١/٣، الجامع الصغير في النحو ص ٢١، الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١، شرح جل الزجاجي ١٨/٢.

الشاهد فيه أن وقوع الضمير المتصل بعد (إلَّا) شاذٌ، والقياسُ وقوعه بعدها منفصلاً، نحو: إلَّا يُجاورنا إلَّا إِيَّاكَ ديارُ.

(٣) البيت لذي الإصبع العدواني، كما في الخزانة ٢٨٠/٥، ٢٨٢ (هارون).

وهو في: سيبويه ٢٧١/١، ٣٧٣ (بولاق)، الخصائص ١٩٤/٢، الإيضاح في شرح المفصل ٤٦٤/١، الأمل في الشجرية ٣٩/١، ابن يعيش ١٠١/٣، المفصل ١٢٨، شرح جل الزجاجي ١٨/٢، ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٦١؛ وفيه (البيت لذي الإصبع العدواني، أو أبي بجيلة)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٧٤. و(قُرَى) بضم القاف، وتشديد الراء المهملة بعدها ألف مقصورة... موضع في بلاد بني الحارث بن كعب (معجم ما استعجم ١٠٦٢).

الشاهد فيه أن (إِيَّانا) فصل من عامله لوقوعه بعد معنى إلَّا، وهو شاذ.

الخزانة ٢٨٠/٥ هارون.

ومنها، أن يلي إمّا، نحو جاعني إمّا أنت أو زيد، ورأيت إمّا إياك أو عمراً. والغرض منها إفادة الشك من أول الأمر، ومنها أن يكون ثاني مفعولي علمت أو أعطيت، ويورث اتصال الضمير التباسه بالمفعول الأول، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في علمت زيداً إياك، وأعطيت زيداً عمراً، قلت الذي علمت زيداً إياه أبوك، والذي أعطيت زيداً إياه عمرو، ولا يجوز أن تقول: الذي علمته زيداً، ولا الذي أعطيته زيداً؛ / (١٢٩ ب) لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول.

فأما إن لم يلتبس، فالاتصال في باب أعطيت أولى، والانفصال في باب علمت، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: أعطيت زيداً درهماً، فقولك الذي أعطيته زيداً درهم أولى من قولك الذي أعطيت زيداً إياه درهم<sup>(١)</sup>؛ لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى.

ومن جَوَزَ المنفصل، فتوطئة لإزالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال، نحو أعطيت زيداً عمراً، وإذا أخبرت عن الثاني في: علمت زيداً قائماً، فقولك: الذي علمت زيداً إياه قائم، أولى من قولك: الذي علمته زيداً قائم؛ وذلك للتوطئة المذكورة أو لرعاية أصل المفعول الثاني؛ إذ العامل فيه في الأصل ما يجب انفصاله عنه، كما في كنت إياه، على ما يجيء.

وإن كان الضمير مع غير الفعل، فأما أن يكون مرفوعاً، أو منصوباً، فالمرفوع لا يكون إلا منفصلاً إذا كان مبتدأ، أو خبراً، أو خبر إن وأخواتها، أو اسم (ما) لما مر.

وأما إذا ارتفع باسم الفاعل، أو المفعول، أو الصفة المشبهة، أو اسم الفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور، فإن فصل عن عامله لغرض لا يتم إلا بالفصل كما ذكرنا في الفعل، وجب انفصاله، نحو زيد قائم أخوه، وأنت وضارب إما هو، أو أخوك، وهيهات زيد وأنت، ومررت برجل في الدار أخوه وأنت، ومثله الضمير البارز

(١) انظر المقتضب ٩٤/٣.

بعد الصفة إذا جرت على غير ما هي له ، فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها ، لا فاعلها كما في :

« أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ <sup>(١)</sup> » ، وذلك ؛ لأنك تقول مطرداً ، نحو الزيدون ضاربوهم نحن ، والزيدان الهندان ضارباهما هما ، وقد عرفت ضَعْفَ نحو جاءني رجل قاعدون غلماناً ، وقال الزمخشري <sup>(٢)</sup> في أحاجيه : بل نقول ضاربهم نحن وضارباهما ، فإن ثبت ذلك ، فهو فاعل ، كما قيل .

وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف ، إذا كانا مع المرفوعين جملتين ، وذلك إذا اعتمدا على همزة الاستفهام ، أو حرف النفي ، نحو ما قائم أنما وأقدامك هما ، وأفي الدار أنما عند أبي علي ، وذلك لأنه يعرض لهما إذن كونها مع مرفوعهما جملتين فاعتنى بالمرفوع ؛ لكونه أحد جزأي الجملة فظهر إذن إلى اللفظ فرقاً بينه كائناً أحد جزأي الجملة وبينه إذا لم يكن كذلك ، بخلاف اسم الفعل ، فإن الضمير المرفوع به أحد جزأي الجملة أبداً ، فلم يحتج إلى الفرق فاطرّد استكنان الضمير فيه على ما هو حق ما شابه الفعل ، كما يجيء .

فإن لم يفصل الضمير عن عامله ، ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على ما مر ، وجب اتصال المرفوع بها ؛ ليكون اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم الفعل ، والظرف وأخيه ، سادة مسدّ الأفعال من غير حاجة إلى ضميمة ، كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل إلى أن ، لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الأشياء إلا مستكناً ؛ لكونها أضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع إذ هي فروع عليه في ذلك . فلم يجعل المرفوع بها كجزء من أجزائها في الظاهر ، كما جعل في الأصل الذي هو

(١) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾

(٢) الأحاجي النحوية ص ٧٢ (تحقيق مصطفى الحدري ، حماد ، سوربة) .

(٣) في جميع النسخ : « أحد جزئي الجملة » والصواب ما أثبت .



الفعل كذلك، وأمّا المضمّر المرفوع بالمصدر، فلا يكون إلا منفصلاً، وإنّ وَلِيَهُ بلا فصل؛ لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة أن تقول أعجبتني ضرب أنت زيداً، إذا لم تضاف، والإضافة أكثر؛ لأنّ الكلام بها أخفّ، وأعجبتني الضرب أنت زيداً، هذا كُله في الضمير المرفوع مع غير الفعل، وأمّا الضمير المنصوب فكان حقه أيضاً ألا<sup>(١)</sup> يتصل إلا بالفعل، كالمرفوع لطلب / الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه، لكنه لما جاز في الأصل، أي الفعل أن يتصل به مع استغنائه عنه؛ لكونه فضلةً جاز اتصاله بغير الفعل أيضاً إذا شابهه.

فإذا كان مع غير الفعل، فإنّ كان العامل ممّا وجب انفصاله عن المنصوب وضعاً كما الحجازية، نحو ما زيد إياك، أو فصل بينهما، لغرض لا يتم إلا بالفصل وجب انفصاله كما ذكرنا في ضمير الفعل، نحو ما أنا ضاربٌ إلا إياك، وأنا ضاربٌ إمّا إياك وإمّا زيداً وأنا ضاربك إياك.

وإن لم يكن كذلك فلا يخلو من أن يكون الناصب حرفاً، أو اسم فعل، أو مصدرأ، أو صفة، فالحرف يجب اتصال الضمير به، نحو إنك قائم، وإنك في الدار وليتك قاعد، ولا تقول إنّ في الدار إياك؛ وذلك لأن الحروف غير مستقل، فالاتصال به واجب مع الإمكان، وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله<sup>(٢)</sup> : «تراكها من إبلٍ تراكها».

(١) النسخ الثلاث: أن لا، والصواب ما أثبت.

(٢) طفيل بن يزيد الحارثي، شاعر، فارس، جاهلي، وقام البيت:

ألا ترى الموت لدى أوراكها

ويروى تمامه: ألا ترى الموت لدى أرباعها.

والشاهد في: سيبويه ١/١٢٣، ٢/١٣٧ (بولاق)، الكامل ٤/٢٠٧، المقتضب ٣/٣٦٩، والخزانة ٥/١٦٠

(هارون)، والمختصص ١٧/٦٣، ٦٦، الأمالي الشجرية ٢/١١١.

كانوا في الجاهلية إذا غنموا الغنيمة، فلحقها أربابها قالوا للسابقين: تراكها من إبل تراكها، أي: خلوا عنها، فيقول السابقون: أما ترى الموت على أوراكها، أي مآخيرها؛ أي إنا نحملها إن الضمير في (تراكها) مفسر بالتمييز المجرور بمن بعده.

وتقول: رويده وحيهله، وحكى يونس عليكني، وإنما وجب الاتصال في القسمين لما ذكرنا من أن المنفصل لا يجيء إلا عند تعدد المتصل، وجاز أيضاً الانفصال فيما اتصل به الكاف من أسماء الأفعال، نحو رويده، ورويذك إياه، وعليكه، وعليك إياه؛ تشبيهاً بنحو أعطاك إياه كما يجيء وإن لم يكن الكاف ذلك الكاف.

وأما المصدر، فإن كان منوناً لم يتصل المنصوب مع التنوين؛ للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة، والضمير المتصل الدال على عدم تمامها، مع ضعف مشابهة المصدر للفعل، فيجب أن تقول: أعجبنى ضرب إياك إن لم تُضِفْ، والإضافة أكثر.

ولا يمتنع على ما هو مذهب الأخفش في نحو ضاربك وضاربك وضاربوك أن يكون حذف التنوين في ضاربك أيضاً للمعاقبة، لا للإضافة، فيكون الضمير منصوباً، كما مر في باب الإضافة، وإن كان المصدر ذا لام فالأشهر انفصال الضمير بعده، (١٣٠ أ) نحو أعجبنى الضرب إياك؛ لمعاقبة الألف واللام، للتنوين في تمام الكلمة به.

وجوز الأخفش الضربك، والضمير منصوب. وأما اسم الفاعل والمفعول، ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا أولاً، خلاف كما مضى في باب الإضافة، واتصاله بهما أولى من اتصاله بالمصدر؛ لكون مشابتهما للفعل، أكثر من مشابهة المصدر له، تقول ضاربك، وضارب إياك والضاربك، والضارب إياك، والمعطى إياك، والمعطاك ومعطى إياك، ومعطاك.

وأما الظرف، والجار والمجرور؛ فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما. ولتعد إلى شرح ما يحتاج إلى الشرح من كلام المصنف.

قوله: «أو بالفصل لغرض».

احترار عن نحو ضرب زيد إياك، فإنه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه؛ إذ قولك ضربك زيد بمعناه، فإن قلت: أليس ذكر الفاعل

قبل المفعول مُفيداً؟ إِنَّ ذَكَرَ المفعولِ ليس بِأهمَّ، ولو ذكرتَ المفعولَ قبلَ الفاعلِ أفادَ أَنَّ ذَكَرَ المفعولِ أهمُّ، قلت: تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ لا يُفيدُ ذلكَ، بل قد يكونُ ذلكَ لِاتِّساعِ الكلامِ، بلى قيل: إِنَّ تقديمَ المفعولِ على الفعلِ يُفيدُ كونه على الفاعلِ أهمَّ.

والأولى أَنْ يُقالَ إنه يُفيدُ القَصْرَ، كقوله تعالى:  
﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾<sup>(١)</sup>.

أي: لا تعبد إلا الله، وكذا تقول في المفعولِ المطلق، ضربته زيداً، أي: ضربت زيداً ضرباً، ولا تقول: ضربت زيداً إياه<sup>(٢)</sup>.

وأما نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

٣٨٦ - ضَمِنْتَ إِيَاهُمْ الْأَرْضَ . . . . .  
فَضْرُورَةً.

قَوْلُهُ: «أَوْ بكونه مسنداً إليه صفة جَرَتْ على / غير مَنْ هي له»<sup>(٤)</sup>.

(١) الزُّمَرُ / ٦٦، والآية بتيامها: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾.

(٢) في ط: زيادة «وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيداً، ولا تقول لقيت زيداً إياه».

(٣) الفرزدق، من قصيدة «يمدح بها يزيد بن عبد الملك، وسجوز يزيد بن المهلب. ديوانه ٢٦٤ ط. الصاوي، القاهرة ١٩٣٦». وتمام البيت:

بالباعثِ الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنْتَ \* إِيَاهُمُ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ

وهو في: الخزائن ٢٨٨/٥ (هارون)، والخصائص ٣٠٧/١، ١٩٥/٢، والأمالى الشجرية ٤٠/١، والعيني ٢٧٤/١، وضرائر الشعر ٢٦١، وقد نسب ابن عصفور البيت لأمية خطأ. و(الوارث)، و(الباعث): اسمان من أسماء الله الحسنى، أُنسم بهما. والأموات إمّا منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعا، وأعمل الثاني، والأول لا ضمير فيه، وإمّا مخفوض بإضافة الأول أو الثاني، على حدّ قوله: \* بين ذراعي وجهه الأسد \* وأما قوله: قد ضَمِنْتَ \* إِيَاهُمُ الْأَرْضُ، فهو إمّا حال من الأموات، أو وصف لها؛ لأن أَل فيها للجنس.

الشاهد فيه أن فصل الضمير ضرورة، والقياس: ضَمِنْتَهُمُ الْأَرْضُ.

(٤) «وإنما قال: «من هي له» لا «ما هي له» كما هو الظاهر ليكون أشمل، اقتصاراً على ما هو الأصل، مثل (إياك ضربت) مثال لتقديم الضمير على العامل.

و (ما ضَرَبْتَكَ إِلَّا أَنَا) مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا.

قد ذكرنا أنه ليس بمسندٍ إليه الصفةُ، بل هو تأكيدٌ للمسند إليه، ثم نقول إنها أبرز هذا الضمير تأكيداً، إذا جرتِ الصفةُ على غير ما هي له، ونعني بالصفة اسمَ الفاعلِ، واسمَ المفعولِ، والصفةُ المُشَبَّهةُ، ونعني بالجرِّي أن تكون نعتاً، نحو مرّت هندُ برجلٍ ضارِبته هي، أو حالاً، نحو جئتُني وجاءني زيد ضارِبه أنتما، وصلةً، نحو، الضاربةُ أنتَ زيداً، وخبراً، نحو زيد هندُ ضارِبهَا هو، فنقول إذا اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الأفراد أو فرعيه؛ أعني التثنية والجمع في التذكير أو فرعه أي التانيث، فلا لبس، سواء كان المتحمّل للضمير صفةً أو فعلاً، نحو زيدُ هندُ ضارِبهَا هو، أو يَضْرِبُهَا هو، فلو لم يأتِ بالضمير في ضارِبهَا أيضاً لَعَلِمَ أَنَّ الضاربَ لزيدٍ، لا لِهِنْدٍ، وإن اتفقا في الأفراد، أو فرعيه، وفي التذكير أو فرعه، فَإِنْ اتَّفَقَا في الغَيَّةِ أيضاً فاللبسُ حاصِلٌ فعلاً كان المتحمّلُ أو صفةً، ولا يرتفع ذاك اللبسُ بالإتيان بالمنفصل، نحو زيدُ عَمَرُو ضارِبهُ هو، أو ضربه هو، والزيدان العَمْران ضارِباهما هما، أو يَضْرِبَانِهَا هما، وكذا في المؤنث والجمعين.

وإن اختلفا في الغَيَّةِ والخطابِ والتكلمِ، فاللبسُ مُتَنَفِّ في جميع الأفعالِ، نحو أنا زيد ضاربته أو أَضْرَبْتُهُ، والزيدان نحن ضَرَبَانَا، أو يَضْرِبَانِنَا، وهندُ أنا ضاربتي، أو تَضْرِبُنِي، إلّا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبيته مع المخاطبين، نحو أنتَ هندُ تَضْرِبُهَا، وهندُ أنتَ تَضْرِبُكِ، وأنتما الهندان تَضْرِبَانِهَا، والهندان أنتما تَضْرِبَانِكُمَا، فَإِنْ اللبسُ حاصِلٌ ههنا، ويرتفع بإبراز الضميرِ.

و (إياك والشئ) مثال لحذف العامل أي: اتق نفسك والشر.

و (أنا زيد) مثال كون العامل معنوياً.

و (ما أنت قائم) مثال كون العامل حرفاً، والضمير مرفوعاً.

و (هند زيد ضاربته هي) مثال الضمير الذي أسند إليه صفة جرت على غير مَنْ هي له، فإنه أسند إليه (الضاربة)

الجارية على (زيد) حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لهند، حيث قام الضرب بها.

وإنما يَصِحُّ ذلك إذا كان (هي) فاعلاً لا تأكيداً، وإلا لكان داخلًا في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد

لازم لا فاعل بدليل: (نحن الزيدون ضاربوهم نحن)».

الفوائد الضيائية ٨٣/٢ - ٨٤.

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَاللَّبْسُ حَاصِلٌ فِي جَمِيعِهَا مَعَ الْاِخْتِلَافِ الْمَذْكُورِ، وَيَرْتَفِعُ بِالتَّأْكِيدِ بِالضَّمِيرِ، نَحْوُ أَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ أَنَا، وَنَحْنُ الزَّيْدَانِ ضَارِبَاهُمَا نَحْنُ، وَالزَّيْدُونَ نَحْنُ ضَارِبُونَاهُمْ، وَكَقَوْلِ الْمُؤَنَّثِ أَنَا هِنْدٌ ضَارِبَتُهَا أَنَا، فَلَمَّا رَفَعَ الْإِثْيَانُ بِالْمَنْفَصْلِ اللَّبْسَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ طَرَدَ الْإِثْيَانُ بِهِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، فِي صُورَةِ الصِّفَةِ الثَّلَاثِ، أَعْنَى إِذَا كَانَ لَبْسٌ؛ وَيَرْتَفِعُ بِالضَّمِيرِ، وَإِذَا كَانَ وَلَمْ يَرْتَفِعْ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ.

وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا تَرَكَ التَّأْكِيدِ بِالْمَنْفَصْلِ فِي الصِّفَةِ إِنَّ أَمِنَ اللَّبْسُ، نَحْوِ هِنْدٍ ضَارِبَتِهِ قَالَ: <sup>(١)</sup>

- ١ - وَإِنْ امْرَأً أُسْرِى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مِوَاةً وَيِدَاءً سَمَلُقُ (٢٠٤)
- ٢ - لِمَحْقُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي لَصَوْتِهِ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مَوْفُوقٌ

وَكَذَا إِذَا لَمْ يَرْتَفِعِ اللَّبْسُ بِالضَّمِيرِ وَلَا بَعْدُ فِي مَذْهَبِهِمْ.

وَأَمَّا الْفِعْلُ فَقَدْ اتَّفَقُوا كُلُّهُمْ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ تَأْكِيدُ ضَمِيرِهِ، أَلْبَسَ أَوْ لَمْ يُلْبَسْ؛ <sup>(٢)</sup> لِأَنَّ التَّأْكِيدَ فِيهِ لَا يَرْفَعُ اللَّبْسَ إِلَّا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ فَقَطْ، كَمَا مَرَّ، وَهِيَ أَنْتَ هِنْدٌ تَضْرِبُهَا، وَأَنْتُمَا الْهِنْدَانِ تَضْرِبَانِيهَا، وَهِنْدٌ أَنْتَ تَضْرِبُكَ، وَالْهِنْدَانِ أَنْتُمَا تَضْرِبَانِيكُمَا، بِخِلَافِ الصِّفَةِ، فَإِنَّ رَفَعَ اللَّبْسُ بِالتَّأْكِيدِ حَاصِلٌ فِيهَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ اخْتَلَفَ فِيهِ مِنْ جَرَتْ عَلَيْهِ، وَمَنْ هِيَ لَهُ غَيْبَةٌ وَخَطَابًا وَتَكَلُّمًا.

فَإِنْ قُلْتَ: ضَمِيرُ الْمَفْعُولِ مَعَ هَذَا الْاِخْتِلَافِ رَافِعٌ لِلَّبْسِ، فَفِي نَحْوِ قَوْلِكَ: أَنَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ بِالْهَاءِ يَعْرِفُ أَنَّ ضَارِبَ مَسْنَدٌ إِلَى أَنَا؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَسْنَدًا إِلَى زَيْدٍ، لَقُلْتَ أَنَا زَيْدٌ ضَارِبِي فَلَمْ يَكْتَفُوا بِهِ [فِي رَفَعِ اللَّبْسِ بِهَذَا الضَّمِيرِ] <sup>(٣)</sup>؟، قُلْتَ:

(١) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٢) انظر المقتضب ٢٦٢/٣.

(٣) د: العبارة ساقطة.

(١٣٠ / ب) لَمَّا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ لَمْ يُوْتْ بِهِ لِمُجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْسِ ، وَكَانَ مِمَّا يَجُوزُ حَذْفُهُ خِيفَ الِالتِبَاسِ عَلَى تَقْدِيرِ حَذْفِهِ ، فَاتَى بِضَمِيرٍ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ لِمُجَرَّدِ رَفْعِ اللَّبْسِ .

قَوْلُهُ: «وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ وَقَدَمْتَهُ ، فَلَكَ الْخِيَارُ فِي الثَّانِي ، نَحْوُ أُعْطَيْتَكَ وَضَرَبْتُكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ مُنْفَصِلٌ ، مِثْلُ أُعْطَيْتَهُ إِيَّاكَ وَإِيَّاهُ» .

إِذَا وَلِيَ ضَمِيرَانِ عَامِلًا ؛ / فَإِنْ كَانَ الثَّانِي تَابِعًا ، فَلَا بُدَّ مِنْ اتِّصَالِ الْأَوَّلِ وَانْفِصَالِ الثَّانِي نَحْوُ :

﴿ أَشْكُنْ أَنْتَ <sup>(١)</sup> ﴾

وَرَأَيْتَكَ إِيَّاكَ ؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَيْسَ مِنْ مَطْلُوبَاتِ الْفِعْلِ حَتَّى يَتَّصَلَ بِهِ وَيَكُونَ كَأَحَدِ أَجْزَائِهِ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا ، فَالْوَاجِبُ تَقْدُمُهُ عَلَى الْمَنْصُوبِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ كَوْنِ الْمُتَّصِلِ الْمَرْفُوعِ مُتَوَعِّلًا فِي الْإِتِّصَالِ ، وَكَائِنًا كَجُزْءِ الْفِعْلِ ، حَتَّى سَكَنَ لَهُ لَامُ الْكَلِمَةِ ، وَكُلُّ ضَمِيرٍ وَلِيَ ذَلِكَ الْمَرْفُوعِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ كَوْنِهِ مُتَّصِلًا سِوَاءَ كَانَ أَعْرَفَ مِنْ ذَلِكَ الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ ضَرَبْتَنِي أَوَّلًا ، نَحْوُ ضَرَبْتُكَ ، وَقَدْ عَرَفْتَ أَنَّ الْأَعْرَفَ هُوَ الْمُتَكَلِّمُ ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ ، ثُمَّ الْغَائِبُ ، وَإِنَّمَا وَجَبَ اتِّصَالُ الثَّانِي ؛ لَكَوْنِهِ كَالْمُتَّصِلِ بِنَفْسِ الْعَامِلِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَ الْمُتَّصِلَ كَالْجُزْءِ مِنْ رَافِعِهِ عَلَى مَا مَرَّ .

وَإِنْ وَلِيَ الْعَامِلَ الْمَذْكُورَ مَنْصُوبٌ مُتَّصِلٌ بِلَا مَرْفُوعٍ قَبْلَهُ نَحْوُ أُعْطَاكَ زَيْدَ ، أَوْ جَاءَ الْمَنْصُوبُ الْمُتَّصِلُ بَعْدَ ضَمِيرٍ مَرْفُوعٍ ، نَحْوُ أُعْطَيْتَكَ ، فَالضَّمِيرُ الَّذِي يَلِي ذَلِكَ الْمَنْصُوبَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ أَنْقَصَ مَرْتَبَةً مِنْهُ فِي التَّعْرِيفِ ، أَوْ أَعْرَفَ ، أَوْ مُسَاوِيًا ، فَلِأَوَّلِهِ يَجِبُ اتِّصَالُهُ عِنْدَ سَيِّبِيهِ <sup>(٢)</sup> ، وَغَيْرُ سَيِّبِيهِ جَوَزَ الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ نَحْوَ أُعْطَاكَ زَيْدَ ،

(١) البقرة / ٣٥ ، والآية بتامها :

﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾

(٢) الكتاب ١ / ٣٨٤ (بولاق) .

وأعطاك إياه زيد وأعطيتكه، وأعطيتك إياه وكذا، خلتكه، وخلتك إياه. وَجْهٌ اتصاله أَنَّ المتصل الأول أَشْرَفُ منه؛ بسبب كونه أَعْرَفَ، فلا غَضاضَةً على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه، وصيرورته من جملته، بالاتصال، وَوَجْهٌ انفصاله أَنَّ المتصل الأول فضلة، ليس اتصاله كاتصال المرفوع، والانفصال في باب خِلْتُ أولى منه في باب أعطيت؛ لأنَّ المفعول الأول في باب أعطيت فاعل من حيث المعنى، كما مَضَى في باب ما لم يُسَمَّ فاعله، كأنَّ الثاني اتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خِلْتُ بعد رائحة المبتدأ والخبر، اللذين حَقَّهما الانفصال وَجَبَ اتصال أولهما؛ لِقُرْبِهِ من الفعل، فالأولى في الثاني الانفصال، رعاية للأصل، والثاني أعني الأعراف يجب انفصاله عند سيويه.

وَحَكَى سيويه<sup>(١)</sup> عن النحاة تجويز الاتصال أيضاً، نحو أعطاهوك، وأعطاهاني قال، إنما هو شيء قَاسُوهُ، ولم يتكلم به العرب، فوضعوا الحروف غير موضعها، واستجاد المبرّد<sup>(٢)</sup> مذهب النحاة، وإنما لم يَجِء في الثاني الاتصال ههنا سماعاً؛ لأنَّ الثاني أَشْرَفُ من الأول، بِكَوْنِهِ أَعْرَفَ، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى منه. والذي جَوَّزَ ذلك قياساً، لا سماعاً نَظَرَ إلى مُجَرَّدِ كَوْنِ الأول مُتَّصِلاً.

وأما الثالث، أعني المُساوِي للمتصل المنصوب، فنقول: إنَّ كانا غَائِبَيْنِ، نحو أعطاهما، وأعطاهوهما، قال سيويه جَازَ الاتصال، وهو عربي، لكنه ليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر انفصال الثاني، وإنَّ لم يكونا غَائِبَيْنِ فالمبرّد يُجِيزُ اتصال الثاني وَيَسْتَحْسِنُهُ قياساً على الغائبين، وَمَنَعَهُ سيويه وَالزَّمَّ النحاة القائلين بجواز أعطاهوك، وأعطاهاني - تجويز منحتنني؛ أي: منحتني نفسي<sup>(٣)</sup>، وهذا دليل على أنهم لا يقولون به، وإنما كان الانفصال ههنا أيضاً، المشهور؛ لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو

(١) الكتاب ٣٨٤/١ وما بعدها (بولاق).

(٢) انظر الكامل بشرح رغبة الأمل ١١/٨.

(٣) م: «إذا منحته نفسه».

مثله، ويصير من تتمته وذيلوله، وإنما جاز ذلك في الغائبين؛ لِعَوْدِ كُلِّ واحدٍ منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر، بخلاف المخاطبين والمتكلمين؛ إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظاً ومعنى وإنما لم يَجِءْ في التابع، نحو ضربته، كما جاء أعطاوه؛ لِأَنَّ طَلَبَ الفعل المتعدي للمفعول ضروريٌّ من حيث المعنى، بخلاف طَلَبِهِ للتأكيد، فلما كان جَذْبُهُ للمفعول أَشَدَّ، كان اتصاله أَلْيَقَ من اتصال التأكيد.

هذا كُلُّهُ في الضميرين بَعْدَ الفعل، وَأَمَّا إِذَا كَانَا بَعْدَ الاسم، والأول / منها مرفوع متصل، ولا يكون إلا مستتراً، كما مرَّ، نحو زيد ضاربك، فقد ذكرنا قَبْلُ جَوَازَ اتصال الثاني وانفصاله أيضاً، نحو زيد ضارب إياك.

وَأِنْ كَانَ الأولُ مجروراً، فَإِنْ كَانَ الثاني منصوباً، فكما إِذَا كَانَا بَعْدَ الفعل وكلاهما منصوب، أي يُنْظَرُ إلى الثاني، هل هو أَتَقْصُّ تعريفاً أَوْ أَزِيدُ أَوْ مُسَاوٍ؟ وتقول في الأَنْقَاصِ : ضربكها وضربك إياها قال<sup>(١)</sup>:

٣٨٨ - فلا تطمع أبيت اللعن فيها ومنعكها بشيء يستطيع

وكذا اسم الفاعل، نحو معطيكها، ومعطيك إياها، فهو مثل أعطيتكه، وأعطيتك إياه، إِلَّا أَنَّ الانفصالَ فيما وَلِيَ الضميرَ المجرورَ أَوَّلَى من الانفصالِ فيما وَلِيَ الضميرَ المنصوبَ؛ لِأَنَّ الفعلَ أَقْعَدُ في اتصال الضمير به من المصدر، واسم الفاعل؛ لأنه يطلب الفاعلَ والمفعولَ لذاته، وهما لمشابهته، وكذا يَشُدُّ الاتصالُ في الثاني فيهما، إِذَا كَانَ أَزِيدُ أَوْ مُسَاوِيًا، نحو ضربهوك وضربهوه، قال<sup>(٢)</sup>:

(١) أبو عبيدة بن ربيعة بن قحطان، كما في خَيْلِ ابن الأعرابي ٦٢، أو الفَحْيفِ العُجْلِي، كما في الحماسة البصرية. والشاهد في: الخزانة ٢٩٨/٥ (هارون)، والعَيْنِي ٣٠٢/١، وشرح المَرْزُوقِي للحماسة ٢١١، وأورد البيت ابن النازم والمُرَادِي في شرح الألفية ١٤٦/١ على أَنَّ وَصَلَ ثَانيَ ضميرين عاملهما اسم واحدٌ ضعيفٌ، والقياس: وَمَنْعُكَ إِيَّاهَا...

(٢) مُفْلَسُ بن لقيط الأسدي، أو مُفْلَسُ بن لقيط السَّعْدِي، كما في الخزانة ٣١١/٥، ٣١٢ (هارون). والبيت في: سيبويه ٣٨٤/١ (بولاقي)، والعَيْنِي ٣٣٣/١، والأَمَالِي الشَّجَرِيَّة ٨٩/١، ٢٠١/٢، وابن يعيش =



٣٨٩ - وقد جَعَلْتُ نفسي تَطِيب لضغمةٍ لضغمةٍها يقرع العظم ناهياً

وإن كان بعد الضمير المجرور مرفوعاً، فلا بُدَّ من كونه منفصلاً، سواءً كان أعرفَ من المجرور، (١٣١ أ) أو أنقص، أو مُساوياً؛ إذ البارزُ المرفوعُ المتصلُ، لا يتصلُ إلا بالفعل كما ذكرنا، نحو ضربك هو، وضربك أنا، وضربه هو، ولا يكون الأول منهما منصوباً إلا عند هشام والأخفش كما مرَّ في باب الإضافة في نحو ضاربك، فحُكْمُ الضمير الذي يليه عندهما حُكْمُ الضمير الذي يلي المجرور كما مرَّ.

قَوْلُهُ: «وليس أحدهما مرفوعاً».

لأنه إن كان مرفوعاً وَجَبَ تقديمه واتصالُ الثاني كما تقدَّم سواءً كان الأولُ أعرفَ أو لا.

قَوْلُهُ: «فإن كان أحدهما أعرف».

إنما كان ذلك؛ لأنه إن لم يكن أحدهما أعرفَ، ولم يكن أحدهما مرفوعاً، وَجَبَ انفصالُ الثاني، نحو: أعطاك إياك، وضربي إياي.

قَوْلُهُ: «وقدمته» أي قدمت الأعراف؛ لأنه إذا كان أحدهما أعرفَ، وأخرته، وليس أحدهما مرفوعاً، وَجَبَ أيضاً انفصالُ الثاني، نحو أعطاه إياك، فإذا اجتمعتِ الشروطُ الثلاثة، أحدها ألا يكون أحدهما مرفوعاً، والثاني أن يكون أحدهما أعرفَ، والثالث أن يكون الأعرافُ مُقدِّماً، كان لك الخيارُ في الثاني.

وَعِلَّلَ جميع ذلك مفهومةً مما قدَّمنا.

قَوْلُهُ: «والأ فهو مُنفصل».

---

١٠٥/٣، والجامع الصغير ٢١، والإيضاح المعصدي ٣٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٤٦٥/١. والضغمة:

العضة (القاموس: ضغم).

والشاهد قوله: لضغمةها، حيث جاء بالضمير الثاني، وهو «ها» متصلاً، ولو جاء به منفصلاً لقال: لضغمةها

إياها، وجواز الأمرين هو ما اختاره ابن مالك تبعاً لسيبويه.

أَيُّ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَعْرَفَ، كَأَعْطَاكَ إِيَّاكَ، أَوْ إِنْ كَانَ أَعْرَفَ، لَكِنْ لَيْسَ  
بِمَقْدَمٍ، كَأَعْطَاكَ إِيَّايَ، وَأَعْطَاهُ إِيَّاكَ فَالثَّانِي مُنْفَصِلٌ كَمَا رَأَيْتَ.

قَوْلُهُ: «وَالْمَخْتَارُ»<sup>(١)</sup> فِي خَبَرِ كَانَ الْإِنْفَصَالُ، وَالْأَكْثَرُ لَوْلَا أَنْتَ إِلَى آخِرِهَا، وَعَسَيْتَ  
إِلَى آخِرِهَا وَجَاءَ لَوْلَاكَ، وَعَسَاكَ إِلَى آخِرِهَا.

إِنَّمَا كَانَ الْمَخْتَارُ فِي خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا الْإِنْفَصَالُ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَ  
فَاعِلًا، حَتَّى يَكُونَ كَالْجُزْءِ مِنْ عَامِلِهِ، بَلْ الْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ مَضمُونُ الْجُمْلَةِ؛ لِأَنَّ  
الْكَائِنَ فِي قَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا قِيَامَ زَيْدٍ، كَمَا يَجِيءُ، فِي الْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ، قَالَ عُمَرُ  
ابْنُ أَبِي رَيْبَعَةَ<sup>(٢)</sup>:

٣٩٠- لَثِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدُنَا عَنْ الْعَهْدِ، وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ  
وَقَالَ<sup>(٣)</sup>:

٣٩١- لَيْتَ هَذَا اللَّيْلَ شَهْرٌ لَا نَرَى فِيهِ عَرِيًّا  
لَيْسَ إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَلَا نَخْشَى رَقِيًّا

---

(١) الإيضاح في شرح الفصل ٤٦٦/١. وهو اختيار الأكثرين ومنهم سيبويه. والمختار عند الرُّمَّانِي وابنِ الطَّرَاوَةِ وابنِ  
مَالِكٍ الْإِنْفَصَالُ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ. انظر المُرَادِي عَلَى الْأَلْفِيَةِ ١٤٤/١ - ١٤٥.

(٢) (ديوانه ص ٨٦، مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٢ ط. محي الدين)، وهو في: الخزانة ٣١٢/٥ (هارون)،  
والمقرب ٩٥/١ (مطبعة العاني بغداد سنة ١٩٧١م) والعيني ٣١٤/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، والأشُمُونِي  
١١٩/١، والتصريح ١٠٨/١، شرح جل الزجاجي ٤٠٦/١، و ١٩/٢.

الشاهد فيه أَنَّ الْمَخْتَارَ فِي خَبَرِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا الْإِنْفَصَالُ كَمَا هُنَا؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ، وَالْأَصْلُ فِي الْخَبَرِ  
الْإِنْفَصَالُ.

(٣) ذَكَرَ الْبَيْتَانِ فِي قَصِيدَةِ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي رَيْبَعَةَ (ديوانه ٤٣٠ - ٤٣٢)، كَمَا ذَكَرَتِ الْقَصِيدَةُ فِي دِيوَانِ الْعَرَجِيِّ ٦١ - ٦٣  
مَعَ خِلَافٍ فِي التَّرْتِيبِ، وَفِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ، وَرَوَايَةُ الْبَيْتِ الثَّانِي فِي دِيوَانِ الْعَرَجِيِّ هَكَذَا:

غَيْرَ أَسْمَاءَ وَجُمْلٍ \* ثُمَّ لَا نَخْشَى رَقِيًّا

الخزانة ٣٢٤/٥ (هارون)، سيبويه ٣٨١/١ (بولاقي)، النصف ٦٢/٣، المقضب ٩٨/٣، ابن يعيش ٧٥/٣،  
١٠٧، شرح جل الزجاجي ٤٠٦/١. و (ليس) فِي الْبَيْتِ الثَّانِي تَحْتَمِلُ تَقْدِيرَيْنِ: أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ  
الْوَصْفِ لِلْأَسْمِ قَبْلُهَا، كَأَنَّهُ قَالَ: لَا نَرَى فِيهِ عَرِيًّا غَيْرِي وَغَيْرِكَ، وَالتَّقْدِيرُ الْآخَرُ: أَنْ تَكُونَ اسْتِثْنَاءً بِمَعْنَى إِلَّا. =

وقد جاء على ما حكى سيبويه<sup>(١)</sup> ليسني وكأنني، قال<sup>(٢)</sup>:

٣٩٢- عددتُ قومي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إذ ذهب القومُ الكرامُ لَيْسِي  
وقيل لبعض العرب: إِنَّ فلانا يريدك فقال: عليه رجلا ليسني<sup>(٣)</sup>، وقال أبو  
الأسود<sup>(٤)</sup>:

٣٩٣- فَإِلَّا يَكُنْهَا، أو تكنه فإنه أخوها غَذَتْه أمه بلبانها  
وَوَجْهَ الاتصالِ كَوْنُ الاسمِ كالفاعِلِ، والخبر، كالمفعول، فكنته، كضربته.

= (عريب) بمعنى أحد، وهو بمعنى مُعَرَّب، أي لا تَرى فيه متكلماً عَنَّا ويعربُ عن حالتنا.  
الشاهد فيه لما تقدم قَبْلَهُ مِنْ أَنَّ الفصلَ هو المختارُ في خبر كان وأخواتها كما قال (ليس إِيَّاي)، ولو وصل لقال:  
ليسني.

الحزنة ٣٢٢/٥ هارون.

(١) الكتاب ٣٧/١ (بولاق). ٣٨١

(٢) رُوِيَة (ديوانه ١٧٥)، وهو في: الحزنة ٣٢٤/٥ (هارون)، وفيه: «هذا الشعر أنشده السَّيرافي، وفيه شذوذٌ من وجهين: الأول أنه أتى بخبر ليس متصلاً، والثاني: أنه أسقط نون الوقاية وحَقَّه أن يقال ليسني. وأنشده شُرَاحُ الألفية على أن حذف نون الوقاية منه ضرورة...»، وفي المَغْنِي ٢٢٧ (ط. المبارك) حكم ابن هشام بأنه ضرورة في قد، وفي النون، وانظر ابن يعيش ١٠٨/٣، والتصريح ١١٠/١، واللسان (طَيْس). وأراد رُوِيَة بالطَّيْس هاهنا الرُّمْل.

«الشاهد في: (ليسني) حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم مع وجوبها في الفعل قبل ياء المتكلم وذلك ضرورة...».

شرح الألفية للمُرَادِي ١٥٣/١.

(٣) الكتاب ٣٨١/١ (بولاق). «جاء في (شرح الجمل لابن بَاشَّاذ - مخطوطة) مايلي: «فأما ما يحكى عن العرب من قولهم: «عليه رجلاً ليسني» ففيه شذوذٌ من وجهين: أحدهما: الإغراء بالغائب. والآخر: جَعْلُهُ خبر (ليس) متصلاً، فكان حقه أن يقول: (ليس إِيَّاي). [الجَمَلُ للزجاجي ص ٢٤٤ هامش. تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، سنة ١٤٠٤ هـ - ٣ ط ١].

(٤) (ديوانه ١٢٨ تحقيق محمد حسن آل ياسين، لبنان)، والبيت فيه هكذا:

فإن لا يَكُنْهَا أو تَكُنْه فإنه \* أخ أرضعته أمه بلبانها

والضمير في (يكنها) يعود إلى الخمر في البيت السابق، وهو:

دع الخمر يشرها الغواة فإني \* رأيت أنحاها مجزياً لمكانها

والشاهد في: الحزنة ٣٢٧/٥ (هـ)، وسيبويه ٢١/١ (بولاق)، والمقتضب ٩٨/٣، والعَيْنِي ٣١٠/١، والمُقَرَّب ٩٦/١، وابن يعيش ١٠٧/٣، والبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، والانتصاب ٣٩٢.

الشاهد فيه لما تقدم قبله من وصل الضمير المنصوب بـ (كان)؛ والقياس: فإن لا يكن إياها، أو تكن إياه.

الحزنة ٣٢٧/٥ هارون.

قَوْلُهُ: «والأكثر لولا أنت / إلى آخرها».

يعني أَنَّ الأولَى أَنْ يَحْيَى بَعْدَ لَوْلَا غَيْرِ التَّحْضِيصِيَّةِ ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ مُنْفَصِلٌ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُبْتَدَأٌ أَوْ فَاعِلٌ فِعْلٌ مَحْذُوفٌ ، أَوْ مَرْتَفَعٌ بِلَوْلَا عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِ الْمُبْتَدَأِ ، فَيَجِبُ عَلَى الْأَوَجْهِ الثَّلَاثَةِ الْإِنْفِصَالُ ، وَقَدْ يَحْيَى بَعْدَهَا الضَّمِيرُ الْمَشْتَرَكُ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ إِلَّا عِنْدَ الْمَبْرَدِ ، فَإِنَّهُ مَنَعَهُ وَقَالَ : هُوَ خَطَأٌ . وَالصَّحِيحُ وَرُودُهُ وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً كَقَوْلِهِ<sup>(١)</sup> :  
٣٩٤ - «لولاك هذا العام لم أحجج»

وقوله :<sup>(٢)</sup>

٣٩٥ - وكَمَ موطنٍ لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قَلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوِي  
والضَّمِيرُ عِنْدَ سَيَبُوهِ<sup>(٣)</sup> مَجْرُورٌ ، وَلَوْلَا عِنْدَهُ حَرْفُ جَرٍّ هَهُنَا خَاصَّةً ، قَالَ :<sup>(٤)</sup> « وَلَا يَتَعَدُّ أَنْ يَكُونَ لِبَعْضِ الْكَلِمَاتِ مَعَ بَعْضِهَا حَالٌ ، فَيَكُونُ لَوْلَا الدَّاخِلَةُ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ حَرْفُ جَرٍّ مَعَ أَنَّهَا مَعَ غَيْرِهِ غَيْرُ عَامِلَةٍ بَلْ هِيَ حَرْفٌ يُبْتَدَأُ بِهَا ، نَحْوُ لَوْلَا زَيْدٌ وَلَوْلَا أَنْتَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَلَدُنْ ، فَإِنَّهَا تَجَرُّ مَا بَعْدَهَا بِالإِضَافَةِ ؛ إِلَّا إِذَا وَلِيَتْهَا غُدُوَّةٌ ،

(١) هذا عجز بيت ، وصدره : أَوَمْتُ بَعِينِيهَا مِنَ الْهُودَجِ \* ...

وَالْبَيْتُ لِمُعَمَّرِ بْنِ أَبِي رَبِيعَةَ (مُلْحَقَاتُ دِيوَانِهِ ص ٤٧٩) ، وَهُوَ فِي : الْخَزَانَةِ ٣٣٣/٥ (هَارُونَ) ، وَالْغَنِيِّ ٣/٢٦٤ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣/١١٨ ، ١٢٠ وَالْمُعَمَّرُ ٣٣/٢ .

الشَّاهِدُ : فِيهِ أَنَّهُ يَجُوزُ وَرُودُ الضَّمِيرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ النَّصْبِ وَالْجَرِّ عَلَى قَلَّةٍ بَعْدَ (لَوْلَا) .

(٢) مِنْ قَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ لِإِزِيدَ بْنِ الْحَكَمِ الثَّقَفِيِّ ، يُعَاتِبُ بِهَا ابْنَ عَمِّهِ ، كَمَا فِي الْخَزَانَةِ ٣٣٦/٥ ، ٣٤٤ ، وَفِي الْأَغَانِي ص ٤٤٦ طَبَعَ دَارُ الشَّعْبِ ، نَسَبَتِ الْقَصِيدَةَ إِلَى طَرْفَةٍ .

وَالشَّاهِدُ فِي : الْمَسَائِلِ الْعَسْكَرِيَّاتِ ص ٦٠ ، وَالْمُقْتَضَبِ ٣/٧٣ ، وَسَيَبُوهِ ١/٣٨٨ (بُولَاق) ، وَالْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةِ ١/١٧٧ ، ٢/٢١٢ ، وَبِدَائِعُ الْفَوَائِدِ ٣/٥٥ ، وَابْنُ يَعِيشَ ٣/١١٨ ، وَالْجَنَى الدَّانِي ٦٠٣ ، وَالْمَنْصَفُ ١/٧٢ وَشَرَحَ جَمَلَ الزَّجَاجِيِّ ١/٤٧٣ .

«و (كَمَ مَوْطِنٌ) : كَمْ هَا هُنَا لِإِنْشَاءِ التَّكْثِيرِ ، وَهُوَ مُبْتَدَأُ خَبَرٍ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : لَكَ ، وَجَمَلَةٌ (طَحَتْ) فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِمَوْطِنٍ ، وَالرَّابِطُ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ : فِيهِ » . الْخَزَانَةِ ٥/٣٤٣ هـ .

وَالْأَجْرَامُ : جَمْعُ جَرْمٍ ، وَهُوَ الْجَسْمُ ، وَالنَّيْقُ : أَعْلَى الْجَبَلِ ، وَقُلْتُ : مَا اسْتَدَقُّ مِنْ رَأْسِهِ .

(٣) الْكِتَابُ ١/٣٨٨ (بُولَاق) ، وَانْظُرْ بِدَائِعِ الْفَوَائِدِ ٣/٥٥ .

(٤) أَي : سَيَبُوهِ ١/٣٨٨ ، وَهُوَ - فِي الْغَالِبِ - مَقُولٌ بِالْمَعْنَى .

فإنها تنصبها كما يحییء، وفي قوله نظرٌ وذلك أن الجار إذا لم يكن زائداً، كما في بحسبك، فلا بُدَّ له من متعلق، ولا متعلق في نحو لولاك لم أفعل ظاهراً ولا يصحُّ تقديره، وقال أبو سعيد السِّيرافي: الجارُ والمجرورُ، أي لولاك في موضع الرفع بالابتداء، كما في: بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ<sup>(١)</sup>، وفيه نظرٌ؛ لأنَّ ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار، وإذا لم يكن زائداً، فلا بُدَّ له من متعلق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق، لا مبتدأ، وعند الأخفش والقرّاء أن الضمير بعدها ضميرٌ مجرورٌ نابٍ عن المرفوع كما ناب المرفوعُ عن المجرور في نحو، ما أنا كَأَنْتَ، وإن رَجَّحَ مذهبَ سيبويه بأن التغير عنده تغيّرٌ واحدٌ، وهو تغيّرُ «لولا»، وجعلها حرفَ جرٍّ، بخلاف مذهب الأخفش، فإنه يلزمه تغيّر اثنَيْ عَشَرَ ضميراً، يرجح مذهب الأخفش، بأنَّ تغيّر الضمائر بقيام بعضها مقام بعض ثابتٌ في غير هذا الباب، بخلاف تغيّر لولا بجعلها حرفَ جرٍّ، وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلَّ، وكذلك الأولى أن يحییء بعد «عسى» ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ، نحو عسيت وعسينا إلى عسين؛ لأنه فعلٌ وما بعده فاعله، وقد جاء بعد «عسى» الضمير المنصوب المتصلٌ نحو عساك، وفيه ثلاثة مذاهب.

قال سيبويه<sup>(٢)</sup>: «عسى» محمولٌ على «لعلَّ»؛ لتقاربهما معنى؛ لأن معنهما الطمَع والإشفاق، تقول عساك أن تفعل كذا، تحمله على لعلَّ في اسمه فتنبه به، وتبقى<sup>(٣)</sup> خبرةً مقترناً بأن، كما كان مقتضاه في الأصل، أعنى في نحو: عسى زيد أن يخرج، فيكون الخبر من وجهٍ محمولاً على خبر لعلَّ، وهو كونه في محل الرفع، ومن وجهٍ مَبْقَى

(١) سيبويه ٣٧٤/٢ (هارون) حاشية (١)، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٥٠/٢، وجاء في كتاب ابن الأنباري في كتابه الإنصاف للدكتور محي الدين توفيق، بغداد سنة ١٩٧٩ ص ٢٥٧ ما يلي: «وقد نقل ابن الأنباري عن السِّيرافي الخلاف في هذه المسألة، وهي إحدى المسائل السبع التي أيد فيها أبواب البركات مذهب الكوفيين، ولذلك بسط القول في ذكر احتجاجهم. وأخذ احتجاج البصريين من السِّيرافي».

(٢) الكتاب ٣٨٨/١ منقول بمعناه.

(٣) د، ط: ويبقى.

على أصله، وهو اقترانه بأن؛ لأنَّ خبرَ لَعَلَّ في الأصل خبرُ المبتدأ<sup>(١)</sup>، ولا يقال أنت أن تفعل، واقتران (١٣١ ب) المضارع بأن في نحو عساك أن تفعل لا يناسب خبر لعل. وقد يُقال عساك تفعل من غير أن، واستعماله أكثر من استعمال عسى زيد يخرج؛ وذلك لحملهم عسى «على» «لعل» في اسمه، فأَجَرُوا خبرَهُ أيضاً في طَرَح أن تُجَرَى خبره، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال عساك خارج، كما يقال لعلك خارج، وربما يبيح خبرُ لَعَلَّ مضارعاً بأن؛ حملاً لها على عسى في الخبر وحده، كما حمل «عسى» في عساك أن تفعل على لَعَلَّ في اسمه وحده، قال<sup>(٢)</sup>:

٣٩٦ - لعلك يوماً أن تِلْمَ مُلِمَّةٌ\* .....

وقال بعضهم<sup>(٣)</sup>: الخبر محذوف؛ أي لعلك تهلك أن تلم ملمة، أي؛ لأن تلم، وهذا الاستعمال في «لعل» كثير في الشعر، قليل في النثر، فعلى مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup> عسى مغير عن أصله، والضمائر جارية على / القياس تبعاً لتغير عسى كما قال في لولاك، وحمل عسى على لعل في نصب الاسم. وَرَفَعَ الخبرَ مخصوصُ بكون اسمه ضميراً، كما كان جرُّ لولا عنده مختصاً بالضمير، فلا يقال: عسى زيدا أن يخرج اتفاقاً منهم، واستدل على كون الضمير منصوباً بلحق نون الوقاية في عساني، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) د: «لأن حق خبر لعل أن يكون اسماً صريحاً أو فعلاً بغير أن».

(٢) مُتَمِّم بن نُوَيْرَة من قصيدة رثى بها أخاه، وهي المُفَضِّلَةُ السابعة والستون، البيت التاسع والأربعون ص ٢٧٠، وهذا صدر بيت، وعجزه:

عليك من اللاني يَدْعُنْكَ أَجْدَعَا

والشاهد في: الخزانة ٣٤٥/٥ (هارون)، والمقتضب ٧٤/٣، والكامل ١٦٨/١، ٣٨٥، والمفصل ص ٣٠٣.

وابن يعيش ٨٦/٨، والمغني ٣٧٩ (ط. المبارك).

والأجدع: مقطوع الأنف، أو الأذن.

الشاهد: فيه أنه قد يبيح خبر (لعل) مضارعاً مَقْرُوناً بـ (أن)، حملاً لها على (عسى).

(٣) انظر شرح شواهد المغني للبغدادي ١٧٥/٥.

(٤) الكتاب ٣٨٨/١ (بولاق).

(٥) عمران بن حِطَّانٍ الخارجي، كما في الخزانة ٣٤٩/٥، ٣٥٠ (هارون)، والبيت في: سيبويه ٣٨٨/١ (بولاق).

٣٩٧- ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازَعُني<sup>(١)</sup>، لعلّي، أو عساني ؛ لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد، الفعل إلّا إذا كانت منصوبةً، وقال الأخفش «عسى» باقيةً على أصلها، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوع اسماً لعسى، وقولك أن تفعل منصوب المحل خبراً لها، كما كان في عسيت أن تفعل، وعسيت تفعل، ونُقِلَ عن المبرد وجهان<sup>(٢)</sup> في نحو:

٣٩٨- \* يا أبتا علّك أو عساكا<sup>(٣)</sup> \*  
أحدهما أن الضمير البارز منصوب بعسى خبرها، والاسم المضمّر فيها مرفوع،

والمقتضب ٧٢/٣؛ وفيه: (تخالفني) بدل (تنازعني)، والخصائص ٢٥/٣، وابن يعيش ١٠/٣، ١١٨، ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣/٧، والعيني ٢٢٩/٢. الشاهد فيه أن سيبويه استدلّ على كَوْن الضمير، وهو الياء، منصوباً بلحق نون الوقاية في (عساني).

(١) م: تخالفني.

(٢) للمبرد رأي واحد في نحو عساك، وعساني، فالضمير خبرها، والاسم مستتر بدليل قوله: فأما تقديره عندنا أن المفعول مقدم والفاعل مضمّر. وأما قوله بعد ذلك: ولكنه حذف لعلم المخاطب به، فلا يريد منه إلا معنى الإضرار؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل، ومنع من حذفه في مواضع من المقتضب. انظر المقتضب ٧٢/٣، حاشية (٣).

(٣) عجز بيت، وصدرة: تقول بنتي قد أتى أناكا \* . . . .

وقائله رؤيّة (ديوانه ص ١٨١)، والبيت في: الخزانة ٣٦٢/٥، ٣٦٦، ٣٦٧ (هارون)، وسيبويه ٣٨٨/١، ٢٩٩/٢، ٧١/٣ (بولاق)، والمقتضب ٧١/٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السّيرافي ١٦٤/٢، وفُرحة الأديب ص ١١٩؛ قال الأسود الفندجاني: «خلط ابن السيرافي، وصحّف في كلمة من البيت، وهو قوله: (ياأبتا)، وإنما هو (تأنيا)».

والشاهد في إيضاح الشعر للفارسي ورقة ١٧، ١٨.

والشاهد فيه أنه جعل (عسى) مثل (لعل)، ونصب بها الاسم، وهو الكاف. وقوله:

(قد أتى أناكا)، أي: قد حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه مალًا تنفقه. وقولها: (ياأبتاعلّك)، أي: لعلك إن سافرت أصبت ما تحتاج إليه . . . (ابن السيرافي ١٦٥/٢، ١٦٦).

والإني، بكسر الهمزة والقصر: الوقت، قال تعالى: ﴿غَيْرِ نَاطِرِينَ إِيَّاهُ﴾ الأحزاب ٥٣، وزعم الغني، وتبعه السيوطي أن (أناك) بفتح الهمزة، قال: أصله أناةك. والأناة على فعال اسم من الفعل المذكور (الخزانة ٣٦٦/٥ ط. هـ).

فيكون كقولهم<sup>(١)</sup>: عسى الغوير أبوساً.

وهو ضعيفٌ من وجوه: أحدها أن مجيء خبر عسى اسماً صريحاً شاذٌ، والثاني أن ذلك لا يستمرُّ إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع أن، أو مجرداً، نحو عساك أن تفعل، أو تفعل، إلا أن تجعل أن تفعل بدلاً من الكاف بدل الاشتمال، أي عسى الأمر إياك ففعلك، ويكون تفعل في عساك تفعل حالاً من الكاف، ويضمّر اسمُ عسى على حسب مدلول الكلام، كما تقول في قولك، عساك تظفر بالمراد: عسى الواصل إياك ظافراً، أو يكون المضارع بتقدير أن، كما في قولهم: «تسمع بالمعيدي»، فيكون «تفعل» بدلاً من الكاف، كما في عساك أن تفعل، وكل هذا تكلفٌ، وأيضاً ليس لذلك المضمّر مفسرٌ ظاهرٌ، وثاني الوجهين المنقولين عنه أن الضمير المنصوب خبرٌ قدّم إلى جانب الفعل، فاتصل به كما في ضربك زيد، والاسم إمّا محذوف كما في قوله: يا ابتاعلك أو عساكا، على حسب دلالة الكلام عليه، كما حذف في قولهم جاعني زيد ليس إلا، أي ليس الجائي إلا زيداً، وإمّا مذكورٌ، كما في قولك عساك أن تفعل، وكذا في عساك تفعل بتقدير (أن).

أقول: إن أراد بحذف الفاعل إضماره، كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الأول، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح، فيكون ذهب مذهب الكسائي<sup>(٢)</sup> في جواز حذف الفاعل، كما مر في باب التنازع، ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير

---

(١) ترد هذه العبارة في معظم كتب النحو على أنها قول للعرب، وأن الزباء قد تمثلت به، قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، ويات بالغوير على طريقه. ولم يُصرّح أحد بأنها من لفظ عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلا أبوحيان في نقله عن أحمد بن يحيى ثعلب، وجاءت كذلك في اللسان (غور): «وقال ثعلب: أتى عمرُ بمنبوذ، فقال: «عسى الغوير أبوساً».

انظر منهج السالك على ألفية ابن مالك لأبي حيان ص ٦٨، تحقيق سدي جليزر، نيوهافن سنة ١٩٤٧م، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص ٣٢٣ ط. بغداد سنة ١٩٨٢م، والمرنجل هامش ٢ ص ١٢٩، وظاهرة الشذوذ ص ١٧٨، ٢١٩ للدكتور فتحي الدجني. وانظر مجمع الأمثال ١٧/٢، والمسائل العسكرية ص ٥١، والبغداديات ص ٣٠١. والغوير: تصغير غار، والأبوس: جمع بؤس وهو الشدة.



المنصوب، ويكون عساك أن تفعل عنده بمنزلة قاربك الفعل، كما كان عسيت أن تخرج عند النحاة بمنزلة قاربت الخروج، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبراً؛ لأنَّ أحدهما جُثَّةٌ، والآخر حَدَثٌ، إِلَّا أَنْ يُقَدَّرَ فِي أَحَدِهِمَا مُضَافٌ، أَي عسى حاله أَنْ تفعل، أو عساك صاحب أن تفعل، كما يجيء، في أفعال المقاربة.

### [ نون الوقاية: الغرض منها، ومواضع دخولها ] :

قَوْلُهُ: «نون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عربياً عن نون الإعراب، وأنت مع النون ولدن وإنَّ وأخواتها مُخَيَّرٌ ومُخْتَارٌ في ليت وَمِنْ وَعَنْ وقد وَقَطَّ وعكسها لعل».

إِعْلَمَ أَنَّ نونَ الوقاية إنما تدخل الفعل لِتَقْيَهُ مِنَ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّ ما قبل ياء المتكلم يَجِبُ كَسْرُهُ كما مرَّ في باب الإضافة، وَلَمَّا مَنَعُوا الفعلَ الجَرَّ، كانتِ الكسرةُ هي أَصْلُ علاماتِ الجَرِّ، والفتح، والياء فرعاه، كما تبين في أول الكتاب كَرِهُوا أَنْ يوجدَ فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر مبالغة في تبعيده من الجر، ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني إمَّا طَرْدُاً للباب، أَوْ لِكَوْنِ الكسرِ مقدَّراً على الألفِ والياء، لولا النونُ كما في عصاي وقاضي، ودخولها مع نون الإعراب نحو يَضْرِبُونِي، ونون التأكيد نحو اضربني، ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني، ويضربني، إنما جاز لكون نوني الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل، ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو

﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَا مَنَادُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾

(١) الإسراء/ ١١٠، والآية بتأنيها:

﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَا مَنَادُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾

في نحو قُلْ ادْعُوا؛ إذ الياء لكونها ضميراً متصلاً كجزء الكلمة، وثانية الكلمتين في نحو: قُلْ ادْعُوا مُسْتَقِلَّةً<sup>(١)</sup>.

فنقول: تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع الأمثلة الخمسة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فيلزم النون غير هذه الأمثلة، سواء كان (١٣٢ أ) فيه نون الضمير الأولى، نحو يَضْرِبُنِي، أو نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة أولاً، وقوله<sup>(٢)</sup>:

٣٩٩- هل تُبْلِغُنِي دَارَهَا شَدْنِيَّةً لُعِنْتَ بِمَحْرُومِ الشَّرَابِ مُصَرِّمِ

الأولى فيه خفيفة، والثانية نون الوقاية، وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد، وإن كان اجتماع المثليين في الكل حاصلاً؛ لأن نون الإعراب لا معنى له، كنون الوقاية؛ إذ إعراب الفعل ليس لمعنى، كما هو مذهب البصريين، على ما يأتي في قسم الأفعال، فكلاهما لأمر لفظي، بخلاف نون الضمير، ونوني التأكيد، هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي، لأن الثقل جاء منها، لا من نون الإعراب.

أمّا على قول سيبويه<sup>(٣)</sup> وهو أن المحذوف نون الإعراب؛ لأنها المعرضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعلة في عدم حذف نون الضمير، ونوني التأكيد

(١) في النسخ الثلاث: مستقلة، والصواب ما أثبت.

(٢) عَنَتْرَةُ بْنُ شَدَّادِ الْعَبْسِيِّ (ديوانه ص ١٩٩ ط. محمد سعيد المولوي، دمشق) «وشَدْنِيَّة»: هي ناقة منسوبة إلى فحل يقال له شَدْن، ويقال إلى موضع باليمن. وقوله: لُعِنْتَ بِمَحْرُومِ (أي سُبْتُ بضرعها، كما يقال: لعنه الله ما أدهاه، وما أشعره، وإنما يريد أن ضرعها قد حرم اللبن فذاك أوفر لقوتها، وأصلب لها فتلعن ويدعى عليها على طريق التعجب من قوتها» الديوان ص ١٩٩.

«على أن النون الأولى في (تُبْلِغُنِي) نون التوكيد الخفيفة، والنون الثانية نون الوقاية». الخزاعة ٣٦٩/٥ ط. هارون.

(٣) الكتاب ٣٨٦/١، ٣٨٧ (بولاق)، وانظر الإتحاف ٣٧٦، ٣٧٧.

ظاهرة؛ لأنها ليست مُعَرَّضةً للحذف، ولها معنى .

وقد جاء حَذَفُ نونِ الوقايةِ مع نونِ الضميرِ لِضُرورةٍ، قال<sup>(١)</sup> :  
٤٠٠ - تراه كالثغام يُعلُّ مِسْكَاً يسوء الفالياتِ إذا فلنني  
ولا يجوزُ أَنْ يكونَ المحذوفُ نونَ الضميرِ؛ إذِ الفاعلُ لا يُحذفُ .

وقد يدغم نون الإعراب في نون الوقاية، فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجهٍ: حَذَفُ إحداهما، وإدغامُ نونِ الإعرابِ في نونِ الوقاية، وإثباتها بلا إدغامٍ، وقرئ قوله تعالى: «أتحاجوني»<sup>(٢)</sup> على الثلاثة<sup>(٣)</sup> .

(١) عمرو بن معد يكرب (ديوانه ١٧٣ تحقيق هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية ببغداد سنة ١٩٧٠م). والبيت من أبيات ثمانية، قالها في امرأةٍ لأبيه تزوجها بعده في الجاهلية الخزانة ٣٧١/٥، ٣٧٣ (هارون). والبيت في: سيبويه ١٥٤/٢ (بلاق)، ومعاني الفراء ٩٠/٢؛ وفيه: (رَأَتْهُ) بدل (تراه)، والبيان في غريب إعراب القرآن ٣٢٦/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٦٠/١، وعَبَتِ الوليد ص ٢٢٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٣٠٤/٢، وشرح أبيات المغني للبغدادى ٢٩٧/٧، وابن عيمش ١٩/٣، والهَمْع ٩٥/١، والأشباه والنظائر ٣٥/١، واللسان (فلا). و (الثغام): نبت له نُورٌ أبيضُ يُشَبَّه به الشَّيْبُ .  
«ومعنى يُعلُّ: يطيب شيئاً بعد شيء. وأصل العِلل الشُّرب بعد الشرب. وهذا غيرُ مناسب، فإنه هنا مُتَعَدٍّ إلى مفعولين: أحدهما نائب الفاعل، وهو الضمير المستترُ العائدُ إلى ما عاد إليه الهاء من (تراه)، والثاني: (مِسْكَاً). وقوله: (يسوء الفاليات) فاعله ضمير الشعر، والفاليات مفعوله، وهو استئناف، وهو دليل جواب إذا.  
والفالية هي التي تَقْلِي الشعر، أي تُخرِج القَمْلَ منه». الخزانة ٣٧٤/٥.  
«على أنه قد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة، كما هنا، والأصل: إذا فلنني، بنونين». الخزانة ٣٧٢/٥.

(٢) الأنعام / ٨٠، والآية بتمامها:

﴿ وَكَانَ قَوْمُهُ قَالَ اتَّخَذْتُمُ يُحْيَىٰ فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنَا وَلَا خَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ ۚ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ۝﴾

(٣) «قوله تعالى: ﴿أتحاجوني﴾ قرأ نافع وابن ذكوان وهشام من طريق ابن عبد الله عن الحلواني والداجوني من جميع طرقه إلا المفسر عن زيد عنه وأبوجعفر بنون خفيفة، والباقون بنون ثقيلة على الأصل؛ لأن الأولى نون الرفع، والثانية نون الوقاية، وفيها لغات ثلاث: الفك مع تركبها، والإدغام، والحذف لإحداهما. والمحذوفة هي الأولى عند سيبويه ومن تبعه، والثانية عند الأخفش ومن تبعه، وبذلك قرأ الجمال عن الحلواني والمفسر وحده عن الداغوني». الإتحاف ص ٢١٢، وانظر النشر ٢٥٩/٢، دراسات ق ٣ ج ١ ص ١٣ .  
وإذن فهناك قراءتان: التخفيف، والتشديد. وأما ما ذكر الرضي من أنها قراءة فإنها لغة وليست بقراءة، وقوله: «قرئ: من قبيل التجوز».

قوله: «وَلَدُنْ».

حَذَفُ نُونِ الْوَقَايَةِ مِنْ «لَدُنْ» لَا يَجُوزُ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ<sup>(١)</sup> وَالزَّجَّاجِ<sup>(٢)</sup> إِلَّا لِلضَّرُورَةِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِمَا الثَّبُوتُ رَاجِحٌ، وَلَيْسَ الْمَحْذُوفُ لِلضَّرُورَةِ؛ لِثَبُوتِهِ فِي السَّبْعِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ، كَانَ حَقُّ «لَدُنْ» أَنْ يَذْكُرَهُ الْمُصَنِّفُ إِمَّا مَعَ الْمَاضِي أَوْ مَعَ لَيْتَ وَمَنْ وَعَنْ؛ لَكِنَّهُ تَبَعَ الْجُزْوِي؛ فَإِنَّهُ قَالَ<sup>(٣)</sup> فِي لَدُنْ: أَنْتَ مُخَيَّرٌ وَالْقِرَاءَةُ حَمَلْتُهُمَا<sup>(٤)</sup> عَلَى مَا قَالَا، وَالْحَاقُّ نُونِ الْوَقَايَةِ فِي لَدُنْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِعْلاً؛ لِلْمَحَافَظَةِ عَلَى سُكُونِ النُّونِ الْإِلَازِمِ.

وَإِنَّمَا لَمْ يَأْتُوا بِهَا فِي عَلِيٍّ، وَإِلَيَّ، وَلَدَيَّ وَإِنْ كَانَ آخِرُهَا أَيْضاً سَاكِناً سُكُوناً لَازِماً لِأَمْنِهِمْ مِنْ انْكَسَارِ ذَلِكَ السَّاكِنِ؛ لَكُونِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا كَانَ أَلِفًا، أَوْ وَاوًا، أَوْ يَاءً، تَحَرَّكَ الْيَاءُ بِالْفَتْحِ، وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا عَلَى سُكُونِهِ كَمَا تَبَيَّنَ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْلُبُوا نُونَ الْوَقَايَةِ فِي نَحْوِ فَتَايَ، وَرَحَايَ، وَعَصَايَ، وَقَاضِي فِي قَاضِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ فِي مُسْلِمِينَ، وَعَشْرِيٍّ وَمُسْلِمِيٍّ فِي «عَشْرُونَ» وَ«مُسْلِمُونَ» أَوْ «عَشْرِينَ» وَ«مُسْلِمِينَ»، فَإِنْ قُلْتَ: فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا تَجْلُبَ أَيْضاً فِي نَحْوِ يَدْعُونِي، وَضَرْبُونِي، وَاضْرِبُونِي، وَرَمَايَ، وَضَرْبَايَ، وَاضْرِبَايَ، وَاضْرِبِينِي، وَأَنْ يَقُولُوا: يَدْعَى، وَاضْرِبِي، وَاضْرِبِي، وَرَمَايَ، وَضَرْبَايَ، وَاضْرِبَايَ، قُلْتَ ذَلِكَ إِجْرَاءً لِبَابِ الْفِعْلِ مُجَرَّئاً وَاحِداً وَحَمَلاً لِلْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْفِعْلُ هُوَ الصَّحِيحُ اللَّامِ الْخَالِي مِنَ الضَّمَائِرِ الْمَرْفُوعَةِ الْمُتَّصِلَةِ، وَلَوْ لَمْ تَجْلُبْ لَهُ نُونُ الْوَقَايَةِ، لَدَخَلَهُ الْكُسْرُ، فَحَمَلَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَكُنْ لِيَدْخُلَهُ الْكُسْرُ، مَعَ عَدَمِ النُّونِ أَيْضاً وَهُوَ الْمَعْتَلُ اللَّامِ، وَالْمُتَّصِلُ بِهِ الضَّمَائِرُ الْمَذْكُورَةُ.

(١) الكتاب ١/٣٨٦، ٣٨٧ و ٤٥/٢.

(٢) ومعه المبرد . الجمع ٢/٧٨

(٣) شرح المقدمة الجزولية: «رسالة ما جستير للشيخ ناصر الطريم، ص ١٢٨؛ وفيه: ... وأنت في إلحاقها معه متصلاً بـ (لَدُنْ) مُخَيَّرٌ... وقد جاء الوجهان في السبع».

(٤) أي المصنف والجزولي.

قَوْلُهُ «وَأَنَّ وَأَخَوَاتَهَا» يعنى بِأَخَوَاتِهَا أَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَأَمَّا لَيْتَ، وَلَعَلَّ، فَسَيَجِيءُ حُكْمُهُمَا بَعْدُ، وَإِنَّمَا جَازَ إِحْلَاقُ نَوْنِ الْوَقَايَةِ بِإَنَّ وَأَخَوَاتِهَا؛ لِمُشَابَهَتِهَا الْفِعْلَ، عَلَى مَا يَجِيءُ فِي الْحُرُوفِ، وَأَمَّا جَوَازُ حَذْفِهَا، فَلِأَنَّ الْإِحْلَاقَ لِلْمُشَابَهَةِ، لَا بِالْأَصَالَةِ، وَلَا جَمْعِ الْأَمْثَالِ فِي إِنْ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ إِنْ أَلْحَقْتَ مَعَ كَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا.

قَوْلُهُ: «وَيُخْتَارُ فِي لَيْتَ».

المشهور في لَيْتَ أَنَّ حَذْفَ نَوْنِ الْوَقَايَةِ لَا يَجُوزُ فِيهِ إِلَّا لِضَرُورَةِ الشَّعْرِ، لَا فِي السَّعَةِ، كَذَا قَالَ سَيَبَوِيه<sup>(١)</sup> وَغَيْرُهُ، قَالَ<sup>(٢)</sup>:

٤٠١ - كَمْنِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقَدَ نِصْفَ<sup>(٣)</sup> مَالِي

قوله: «مِنْ، وَعَنْ، وَقَدْ، وَقَطْ».

كذا قال الجُزُولِيُّ<sup>(٤)</sup>: إِنْ الْإِثْبَاتَ فِيهَا هُوَ الْأَشْهُرُ، وَعِنْدَ سَيَبَوِيه<sup>(٥)</sup> الْحَذْفُ فِي هَذِهِ

(١) الكتاب ٣٨٦/١؛ وفيه: «قد قال الشعراء: «لَيْتِي» إِذَا اضْطَرُّوا، كَأَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِالْأَسْمِ حَيْثُ قَالُوا: الضَّارِبِي، وَالْمُضْمَرُ مَنْصُوبٌ».

(٢) زَيْدُ الْخَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَاسْمُهُ زَيْدُ الْخَيْلِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَسَمَّاهُ الْخَيْرَ سَيِّدُنَا مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الشعر والشعراء ٥٥، والإقتضاب ٤٣٧).

والبيت في: الخزانة ٣٧٥/٥ (هارون)، وسَيَبَوِيه ٣٨٦/١، عَلَى أَنَّ حَذْفَ نَوْنِ الْوَقَايَةِ مِنْ (لَيْتِي) ضَرُورَةٌ عِنْدَ سَيَبَوِيه، وَالْمُقْتَضَبُ ٣٨٥/١ الطبعة الجديدة سنة ١٣٩٩هـ؛ وفيه: وَبِهَلْكَ بَدَلٍ وَأَفْقَدَ، وَبِجَالَسِ ثَعْلَبَ ١٠٦/١، وَالْمُقَرَّبَ ١٠٨/١، وَابْنُ يَعِيشَ ٩٠/٣، ١٢٣، وَضَرَائِرُ الشَّعْرِ لِابْنِ عُصْفُورٍ ص ١١٣، وَمَا يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ فِي الْضَرُورَةِ ص ١٤٢.

«وقوله: (كَمْنِيَّةٌ جَابِرٌ)، هُوَ فِي مَوْضِعِ نَائِبِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ، أَيْ: تَمَتَّى مَزِيدٌ كَمْنِيَّةً جَابِرٌ...». الخزانة ٣٧٦/٥، ٣٧٧ ط. هـ. «و(إِذْ): ظَرْفٌ عَامِلُهُ «مَنِةٌ»، وَهِيَ اسْمُ مَصْدَرٍ لَتَمَتَّى. وَأَفْقَدَ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِأَنَّ مِضْمَرَهُ بَعْدَ وَائِ الْمَعْيَةِ الْوَاقِعَةِ فِي جَوَابِ التَّمْنَى». حَاشِيَةُ الْمُقْتَضَبِ ٣٨٥/١.

الشاهد: فِيهِ حَذْفُ نَوْنِ الْوَقَايَةِ مَعَ مِضْمَرِ الْمَنْصُوبِ فِي «لَيْتِي» وَكَانَ الْوَجْهَ لَيْتِي، كَمَا تَقُولُ: ضَرَبَنِي، فَشَبَّهَ لَيْتَ فِي الْحَذْفِ ضَرُورَةَ بِإَنَّ، وَلَعَلَّ، إِذَا قُلْتَ: إِنِّي وَلَعَلِّي.

(٣) م، ط، بعض.

(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجُزُولِيَّة ص ١٢٧.

(٥) الكتاب ٣٨٧/١ (بولاق)، وَانْظُرِ التَّبَصُّرَةَ ٥٠٩/١.

الكلم ضرورة لا تجوز إلا في الشعر، قال<sup>(١)</sup>:

٤٠٢ - أيها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني

وقال<sup>(٢)</sup>:

٤٠٣ - قدني من نصر الحبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح المُلحد

وإنما ألحق النون في هذه الكلمة لما قلنا في «لَدُنْ» أي للمحافظة على السكون اللازم، وإنما حُوِّفَظَ على السكون اللازم، ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين، قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: يقال في «لد» لدي، ولو أضفت الكاف الجارة إلى الياء لقلت ما أنت كي؛ لأنَّ الاسم والحرف المبنيَّين على السكون يُشابهان الفعل، نحو خُذْ، وَزِنْ ويُعدان من الأسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها فأجرباً مجرى الفعل في إلحاق النون.

قوله: «وعكسها لعل»، أي: حذفها معه أولى لاجتماع اللامات فيه، وهي مشابهة للنون، قريبة منهما في المخرج وليس بين الأولى والأخيرتين إلا حرف واحد، أعني العين، ولأنَّ من لغاتها لَعَنَّ.

وكذا الحذف في بَجَلْ أولى من الإثبات، وإن كان ساكن الآخر، مثل قَدْ، وَقَطْ؛

(١) لم أهد إلى قائله، وهو في: الخزنة ٣٨١/٥ (هارون)، والعيني ٣٥٢/١، والتخميم ٩٦/٢.

و«قيس»: يجوز فيها الصرف وعدم الصرف.

الشاهد: فيه أنَّ حذف النون ضرورة عند سيبويه، والقياس: عَنَى، ومُنَى بتشديد النون فيها.

(٢) مُحْمِد الأرقط، والبيت من أرجوزة له الخزنة ٣٨٢/٥، ٣٩٣ (هـ)، وهو في: سيبويه ٣٨٧/١ (بولاق)، نوادر أبي زيد ٢٠٥، إصلاح المنطق ٣٤٢، ٤٠١، الأمالي الشجرية ١٤٢/٢، الفصل ١٣٩، الروض الأنف ٢١٠/٢، ضرائر الشعر ١١٣، ابن يعيش ١٢٤/٣ ونُسِبَ إلى أبي بحدله، تحصيل عين الذهب ٣٨٧/١ ونُسِبَ إلى أبي نخيلة، والزاهر ٣٣٥/٢، وقوله: (قدي) تأكيد للأول. وأراد بالإمام: الخليفة، وعرض بعبدالله بن الزبير، فإنه كان بخيلاً، و(الملحد) من ألحد في الحرم بالآلف إذا استحلَّ حرمةً وانتهكها. وألحد إلحاداً: جادل ومازى. ولحد - بلا ألف - جارٍ وظلم.

(٣) الكتاب ٣٧٢/٢ (ط). هارون). = ٣٨٧/١ بولاق.

لِكْرَاهَةِ لَامٍ سَاكِنَةٍ قَبْلَ النُّونِ، وَتَعَسَّرِ النُّطْقِ بِهَا.

ولفظ ليس كليت، أَيَّ أَنَّ الْإِثْبَاتَ (١٣٢ ب) مَعَهَا أَوَّلَى كَمَا قَالَ: عَلَيْهِ رَجُلًا  
لَيْسَنِي<sup>(١)</sup>، وَجَاءَ لَيْسِي.

قَالَ<sup>(٢)</sup>: إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي.

حَمَلًا عَلَى غَيْرِي، وَجَاءَ عَسَايَ حَمَلًا عَلَى لَعَلِي، وَالْأَكْثَرُ عَسَانِي، وَيَجُوزُ إِحْقَاقُهَا فِي  
أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ؛ لِأَدَائِهَا مَعْنَى الْفِعْلِ، وَيَجُوزُ تَرْكُهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ أَفْعَالًا فِي  
الْأَصْلِ، حَكَى يُونُسُ عَلَيَّكُنِي، وَحَكَى الْفَرَاءُ<sup>(٣)</sup> مَكَانَكُنِي، وَقَوْلُهُ<sup>(٤)</sup>:

... \* وَلَيْسَ حَامِلُنِي إِلَّا ابْنُ حَمَالٍ (٢٩٥)

شَاذٌ، سَوَاءٌ جَعَلْتَ النُّونَ لِلْوَقَايَةِ أَوْ تَنْوِينًا، كَمَا ذَكَرْنَا فِي بَابِ الْإِضَافَةِ.

وَقَدْ ذَكَرَ الْكُوفِيُّونَ<sup>(٥)</sup> فِي فِعْلِ التَّعَجُّبِ إِسْقَاطَ النُّونِ، نَحْوَمَا أَقْرَبِي مِنْكَ، وَمَا  
أَحْسَنِي، وَمَا أَجْمَلِي، قَالَ السِّيرَافِيُّ<sup>(٦)</sup>: لَسْتُ أَدْرِي عَنِ الْعَرَبِ حَكَوْا هَذَا أَمْ قَاسُوهُ عَلَى  
مَذْهَبِهِمْ فِي أَفْعَلٍ زَيْدًا؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ عِنْدَهُمْ فِي الْأَصْلِ.

(١) تقدم أنه منقول عن سيبويه ٣٨١/١ (بولاق).

(٢) تقدم تخريجه، وهو رجز لرؤية.

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرَادِي ١٦٤/١، ومعنى: مكانكي. أي انتظرنِي،  
و«مكانكي» سمعها الفراء من بعض بني سُليم.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٥)، (٦) سيبويه ٣٦٩/٢ (ط. هارون) هامش ٤.

## [ضميرُ الفصل : مواضعه وإعرابه]

قوله : «ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل وبعدها، صيغةٌ مرفوعةٌ منفصل مطابِق للمبتدأ يسمَّى فَضْلاً، لِيَفْصَلَ بين كونه نعتاً، وخبراً، وشرطه أن يكونَ الخبرُ معرفةً أو أفعل من كذا، نحو كان زيد هو أفضل من عمرو، ولا مَوْضِع له عند الخليل<sup>(١)</sup>، وبعضُ<sup>(٢)</sup> العرب يجعلُه مبتدأً ما بعده خبره.

قوله : «قبل العوامل»، نحو: زيد هو المنطلق.

قوله : «وبعدها».

أي : بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر، وهو باب ظن، نحو ظننته هو الكريم، وباب إن، نحو: ﴿إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٣)</sup> وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم، وباب كان نحو: «كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبُ»<sup>(٤)</sup>.

قوله : «صيغة مرفوعة».

لم يقل ضمير مرفوع ؛ لأنه اختلف فيه، كما يجيء، هل هو ضميرٌ أو لا؟ ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغةٌ ضميرٍ مرفوعةٌ.

قوله : «مطابق للمبتدأ».

أي في الأفراد، وفَرَعِيهِ، والتذكير وفَرَعِيهِ، والغيبة، والتكلم، والخطاب نحو

(١) مغني اللبيب ص ٦٤٥ (ط . المبارك).

(٢) الكوفيون، ولا سيما الفراء . ص ٦٤٥ (ط . المبارك).

(٣) القصص ١٦، والآية بتامها:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرَ لَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾

(٤) المائدة / ١١٧، والآية بتامها:

﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾



﴿إِنِّي أَنَا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> و﴿إِنَّكَ هُوَ الْغَفُورُ﴾ و﴿فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾<sup>(٢)</sup>  
ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مقام مُضافٍ غائب، كقوله<sup>(٣)</sup>:

٤٠٤ - وكائنٍ بالأباطح من صديقٍ يراني لو أُصِبتُ هو المصابا  
أي: يرى مُصابي هو المصاب.  
قوله: «يسمى فصلاً»<sup>(٤)</sup>.

هذا في اصطلاح البصريين<sup>(٥)</sup>، قال المتأخرون<sup>(٦)</sup>: إنها سُمي فصلاً؛ لأنه فصل به  
بين كون ما بعده نعتاً، وكونه خبراً؛ لأنك إذا قلت: زيد القائم، جاز أن يتوهم  
السامع كَوْن القائم صفةً، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل ليعين كونه خبراً، لا صفةً،

(١) القصص / ٣٠، والآية بتمامها:

﴿فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَاطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ أَنْ يَسْمُوعِيَ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾

(٢) المائدة / ١١٨، ونصها:

﴿إِنْ تَعُدُّهُمْ قَوْمًا يَتَّبِعُهُمْ كَافَّةً وَإِنْ تُقَرِّبْ لَهُمْ فَأَنْتَ أَلَمْرِزُ الْكَلِمِ﴾

(٣) جرير بن عطية الخطقي، والبيت من قصيدة له، مدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي، وبعده:

ومسرور بأوبتنا إليه \* وآخر لا يُحِبُّ لنا إيابا

(ديوان جرير ٢٤٣/١)، الخزنة ٣٩٧/٥، ٤٠١ (هارون)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٧٧/٧، الأمالي

الشجرية ١٠٦/١، ابن يعيش ١١/٣، ١٣٥/٤، إيضاح الشعر ورقة ٥٥ ب، البغداديات ص ٤٠٢.

وكائنٌ، بكسر الهمزة، وسكون النون: لغة في كائنٍ، بمعنى كم الخبرية لإنشاء التكرير، والأباطح جمع أبطح،

وهو: كل مسيل فيه دقاق الحصا. وكائن: مبتدأ، ومن صديق: تمييز كائن، وبالأباطح: كان في الأصل مؤخرأ

عن صديق: صفة له، فلما تقدّم عليه، صار حالاً منه، وجملة (يراني...) : خبر المبتدأ، والياء مفعول أول،

و(المصابا): مفعول ثانٍ، وجملة (لو أُصِبت) بالبناء للمفعول: معترضة، ولو: للشرط، ويراني: دليل جواب.

الشاهد فيه أنه ربّما وقع ضميرُ الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر؛ لقيامه مقام مُضافٍ غائب، أي يرى مُصابي هو

المصاب. الخزنة ٣٩٧/٥.

(٤) انظر الحديث عن ضمير الفصل، والخلاف فيه وشروطه في:

الإنصاف، مسألة ١٠٠، وابن يعيش ١٠٩/٣، والأمالي الشجرية ١٠٧/١، ١٠٨، والمقتضب ١٠٣/٤،

١٠٤، والتبصرة ٥١٣/١، والمغني ص ٦٤١ (ط. المبارك).

(٥) انظر سيبويه (بولاقي) ٣٨١/١، ٣٨٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦.

(٦) انظر ابن يعيش ١٠٩/٣، والتسهيل ص ٢٩.

وقال الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> سُمِّيَ فَضْلاً؛ لفصله الاسم الذي قبله عمّا بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره ومآل المعنيين إلى شيء واحدٍ إلا أن تقديرهما أحسن من تقديرهم.

والكوفيون يُسمّونه عماداً<sup>(٢)</sup>؛ لكونه حافظاً لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط، فالغرض من الفصل في الأصل، فصل الخبر عن النعت، فكان القياس ألا يجيء إلا بعد مبتدأ بلا ناسخ، أو منصوب بفعل قلب، بشرط كونه معرفة غير ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف، صالحاً لوصف المبتدأ به، وذلك لأنه إذا دخل على المبتدأ ناسخٌ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تحالفٍ إعرابيّهما، نحو كان، أو، إن، أو ما الحجازية لم يحتج إلى الفصل، وإذا كان المبتدأ نكرة لم يؤت بالفصل؛ لأنه يُفيد التأكيد، ولا تؤكد النكرة إلا بما سبق استثاؤه في باب التأكيد، وإنما قلنا إن الفصل يُفيد التأكيد؛ لأن معنى زيد هو القائم زيد نفسه القائم، لكنه ليس تأكيداً؛ لأنه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر<sup>(٣)</sup>، فلا يقال مررت بزيد هو نفسه، وأيضاً يدخل عليه اللام نحو ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ﴾<sup>(٤)</sup> ولا يقال إن زيدا لنفسه قائماً، وقد يجمع بين النفس والتأكيد بالضمير؛ لاختلاف لفظيهما، فيقال ضربته هو نفسه، وضربته إياه نفسه فيكون مثل قوله تعالى

﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الكتاب ٣٩٤/١ (بولاق)، والمقتضب ١٠٣/٤، والمقدمة المحسّية ١٥٩/١.

(٢) مجالس ثعلب ٤٣/١ والتسهيل ص ٢٩، هذا ويطلق الكوفيون مصطلح عماد أيضاً على ضمير الشأن. انظر معاني القرآن للفرّاء ٢١٢/٢، ٢٢٨، ١٨٥/٣، ٢٩٩، وجمل الزجاجي ص ١٤٢ الطبعة الجديدة.

(٣) د: والضمير، ولا يؤكد الظاهر بالضمير.

(٤) هود ٨٧ ونصّها:

﴿قَالُوا يَنْشُعِبُ أَصْلُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْْبُدُ آبَاؤُنَا وَأَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾

(٥) الحجر/ ٣٠، وهي أيضاً في صاد/ ٧٣، ونصّها نفسه.

ولا يقال عند سيبويه<sup>(١)</sup> ضربته هو هو، ولا ضربته هو إياه ووافق سيبويه في منع المتفقين، ولم يجوز سيبويه، بناءً على ذلك، ظننته هو إياه القائم، وإن جعلت أولهما فصلاً والثاني تأكيداً؛ لأنَّ الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مرَّ، قال فإنَّ فصلت بين الفصل والتأكيد، نحو أظنه هو لقائم إياه، جاز؛ لِعَدَمِ الاجتماع، وإنما قلنا كان حقَّ المبتدأ الذي يليه الفصل ألا يكون ضميراً؛ لأنه إنَّ كان ضميراً أَمِنَ مِنَ التباسِ الخبر بالصفة؛ لأنَّ الضمير لا يوصف، وقلنا كان حَقُّ الخبر الذي بعد الفصل أنَّ يكونَ معرِّفاً باللام؛ لأنه إذا كان كذا أفاد الحصرَ المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل، فالمبتدأ المخبر عنه بذِي اللام، إنَّ كان مُعرِّفاً بلام الجنس، فهو مقصودٌ على الخبر كقوله عليه السلام: «الكرمُ التقوى، والحسبُ المالُ، والدينُ النصيحة».

أي لا كرم إلا التقوى، ولا حَسَبٌ إلا المالُ ولا دينٌ إلا النصيحة؛ لأنَّ المعنى، كُلُّ الكرمِ التقوى. وإنَّ لم يكن في المبتدأ لامُ الجنس، فالخبرُ المعرِّفُ باللام مقصودٌ على المبتدأ سواء كان اللام في الخبر للجنس (١٣٣ أ) نحو ﴿أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾<sup>(٢)</sup> أي لا عزيز إلا أنت، فهو للمبالغة، كقولك أنت الرجل كل الرجل، أو للعهد، نحو رأيت الكريم وأنت الكريم؛ أي أنت ذلك الكريم لا غيرك، وسواء كان اللام موصولاً، نحو أنت القائم، أو زائداً داخلاً في الموصول، نحو أنت الذي قال كذا. ثم إنه اتسع في الفصل، فأدخل حيث لا لَبَسَ بدونه أيضاً، وذلك عند تخالف

(١) في الكتاب ٣٨٢/١ (بولاقي): «قد جُرِّبتك فوجدتك أنت أنت، ويجوز فوجدتك أنت إياه إذا جعلت أنت توكيداً».

(٢) هذه أحاديث ثلاثة، الأول: «الكرم التقوى»: أخرجه ابنُ أبي الدنيا عن يحيى بن أبي كثير (مُرسلاً) في كتاب اليقين. والثاني: «الحسبُ المالُ»، أخرجه أحمد، والترمذي، وابنُ ماجه، والحاكم عن سمرة. والثالث: «الدينُ النصيحة»: أخرجه البخاري في تاريخه عن ثوبان، واليزار عن ابنِ عُمر. مخطوط البغدادي ٥٩٣، ٥٩٤ رقم ٦.

(٣) المائدة ١١٨، ونصها: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَلَا تَمْتَدَّ عِبَادَتُكُمْ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾

المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو كان زيد هو القائم، وما زيد هو القائم، وإنَّ زيداً هو القائم، وعند كون المبتدأ ضميراً نحو «إِنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ»<sup>(١)</sup> وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح؛ لوصفية المبتدأ، كقولك الدَّيْنُ هو النصيحة، وعند كون الخبر أفعل التفضيل؛ لمشابهته ذا اللام، وَوَجْهُ المشابهة له كون مخصصه حرفاً يقتضيها أفعل التفضيل معنى، أعني مِنْ فُهِي ملتبسةً به ومتحدةً معه، كما أَنَّ مخصص ذي اللام حرف متحدة معه، أي اللام، ومن ثمة جاز وما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا؛ ولكون مِنْ التفضيلية كاللام معنى لا يجتمعان، فلا تقول الأفضل من زيد، كما نَحْيِي في بابه، وَجَوَزَ أَهْلُ<sup>(٢)</sup> المدينة مجيء الفصل بعد النكرة في نحو ما أظن أحداً هو خير منك، قال الخليل<sup>(٣)</sup> والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إياه لغواً، يعني إذا كان مستبعداً في المعرفة مع أنه قياسه، كما مرَّ، فما ظنك بالنكرة، وأجازَ الجُزُولِي<sup>(٤)</sup> وقوعه بين أَفْعَلِي تفضيل، نحو خيرٌ من زيد هو أفضلٌ من عمرو، ولست أعرف به شاهداً قاطعاً<sup>(٥)</sup>، وَجَوَزَ بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رأيت زيداً هو مثلك، وهو غير، وكذا جَوَزَ نحو رأيت مثلك هو مثل زيد؛ لكون نحو مثلك وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما، وكذا<sup>(٦)</sup> جَوَزَ بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة؛ كقوله تعالى ﴿إِنِّي أَنَا أَخُوكَ﴾<sup>(٧)</sup>

- 
- (١) الحجر / ٤٩، ونصها: ﴿لَا يَمَسُّهُمْ فِيهَا نَصَبٌ وَمَا هُمْ مِنْهَا بِمُخْرَجِينَ نَتَّبِعُ عِبَادِي إِنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ﴾  
(٢) انظر سيبويه ٣٩٦/٢، ١٨٥، ١٥٢/٣، هارون، والتذيل والتكميل ١٨٧/١، وارتشاف الضرب ٢١٤/١.  
(٣) سيبويه ٣٩٧/١ هذا الذي نسب الشارح للخليل، نقله عنه سيبويه، والرضي نقله بشيء من التصرف.  
(٤) الشرح الصغير للمقدمة الجزولية ص ٨٩.  
(٥) في د. زيادة: «نحو رأيت خيراً من زيد هو أفضل من عمرو».  
(٦) م، د زيادة: «ولا شاهد عليه، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هين فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلا بين معرفتين، ثانيتهما ذات اللام، أو معرفة أو نكرة هي أفعل التفضيل، وكذا...»  
(٧) يوسف / ٦٩، والآية بنهماها:

﴿وَلَمَّا دَخَلُوا عَلَى يُوسُفَ أَوْفَتْ إِلَيْهِ أَخَاهُ قَالَ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ فَلَا تَبْتَئِينَ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾

وَجُوزَ بَعْضُهُمْ وَقَوْعَهُ قَبْلَ الْعَلَمِ ، نحو إني أنا زيد ، والحقُّ أنَّ كلَّ هذا ادِّعاء ، ولم يثبت صِحَّتُهَا بَيِّنَةٌ مِنْ قَرَأَن ، أو كلامٍ مَوْثُوقٍ بِهِ ، ونحو قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَنَا أَخُوكَ ﴾ ليس بنصٍّ ؛ إذ يحتمل أن يكون أنا مبتدأ ما بعده خبره ، والجملة خبر إن ، بلى لو ثبت في كلامٍ يَصِحُّ الاستدلالُ بِهِ ، نحو ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك ، وكان خير من زيد هو أفضل من عمرو ، ورأيت زيدا هو مثلك ، أو غير وكان مثلك هو مثل زيد ، وكنت أنا أخاك ، وظننتك أنت زيدا ، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك ، لِحَكْمِنَا بِكُونِهَا فَضْلاً ، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس . وإلغاء الضمير ليس بأمرٍ هينٍ ، فينبغي أن يقتصر على موضع السَّماع ، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام ، أو بين معرفة ونكرة هي أفعال التفضيل كما ذكر سيبويه <sup>(١)</sup> .

وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع ؛ لمشابهته للاسم ؛ وامتناع دخول اللام عليه فَشَابَهُ الاسمُ المعرفة ، قال تعالى

﴿ وَمَكَرُوا لَيْكَ هُوبُورٌ <sup>(٢)</sup> ﴾

قال : ولا يجوز زيد هو قال ؛ لأنَّ الماضي لا يُشَابَهُ الأسماء ، حتى يُقال فيه كأنه اسمٌ امتنع دخولُ اللام عليه . وهذا الذي قاله دعوى أيضاً بلا حُجَّة . وقوله تعالى «ومكر أولئك هو يبور» ليس بنصٍّ في كونه فَضْلاً ؛ لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره . وقوله : لا يجوز زيد هو قال ، ليس بشيء ، كقوله تعالى : «وأنه هو أضحكك وأبكى \* وأنه هو أمات وأحى» <sup>(٣)</sup> ورؤي عن محمد بن مروان <sup>(٤)</sup> ، وهو أحد قُرَاءِ المدينة «هؤلاء بناتي هن

(١) الكتاب ٣٩٧/١ (بولاق) .

(٢) فاطر : ١٠ ، والآية بتامها :

﴿ مَنْ كَانَ يَرْيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ وَالَّذِينَ يَمْكُرُونَ السَّيِّئَاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَكَرُوا لَيْكَ هُوبُورٌ ﴾ انظر البحر المحيط ٣٠٤/٧ .

(٣) والنجم ٤٣ ، ٤٤ .

(٤) وردت عنه الرواية في حروف القرآن . (غاية النهاية ٢٦١/٢) .

أَطْهَرَ لَكُمْ»<sup>(١)</sup> بالنصب<sup>(٢)</sup>، وكذا رُوِيَ عن سعيد بن جبير<sup>(٣)</sup>، قَالَ أَبُو عَمْرِو بْنُ الْعَلَاءِ: احتبى ابن مروان في لحنه<sup>(٤)</sup>؛ يعني بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبها. وقد أجازوا الفصل بين الخبرين، إذا كان للمبتدأ خبران معرّفان باللام، نحو هذا الخُلُّ هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف به شاهداً قطعياً، ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم، نحو هو القائم زيداً لأنهم من التباس الخبر بالصفة؛ إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف، وجوّزه الكسائي<sup>(٥)</sup> كما جاز، نحو قوله تعالى «كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup> مع الأَمْنِ مِنَ اللَّبْسِ. هذا، وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع مُنفصلٍ مطابقٍ للمبتدأ؛ لِيَكُونَ في صورة مبتدأ ثانٍ ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيتميز بهذا السبب ذو اللام عن النعت؛ لأنّ الضمير لا يُوصَفُ، وليس بمبتدأ حقيقة؛ إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: ظننت زيداً هو القائم، وكنت أنت القائم. ثم لما كان الغرضُ المُهِمُّ مِنَ الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي دَفَعَ التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف؛ أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفاً وانخلع عنه لباس الاسمية، فَلَزِمَ صِيغَةً مُعَيَّنَةً، أي صيغة الضمير

(١) هود/٧٨ ونصّها:

﴿وَجَاءَهُمْ نَذِيرٌ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ بِمَنْعُونٍ إِلَيْهِمْ قِيلَ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَفْقَهُوا هَؤُلَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَحْزَنُوا فِي صَنِيعِكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾  
انظر مجالس ثعلب ٤٣/١.

(٢) يعني بنصب (أطهر)، وهي قراءة عيسى بن عمر. انظر المحتسب ٣٢٥/١، وإعراب القرآن للنحاس ١٠٤/٢، والبحر ٢٤٧/٥، وشواذ ابن خالويه ص ٦٠.

(٣) تابعي، عرض على عبد الله بن عباس، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء، قُتِلَ سنة ٩٥هـ، وقيل ٩٤هـ. (غاية النهاية، طبقات الحفاظ ٣١).

(٤) انظر تكملة القصة في طبقات الشعراء ٢٠/١ القاهرة سنة ١٩٧٤م، وانظر مجالس ثعلب ٣٥٩/٢، وسيبويه ٣٩٧/١ (بولاق)، والمغني ص ٦٤١ (ط. المبارك). وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٤٤/١، ٥٤٥.

(٥) المجمع ٦٨/١.

(٦) المائدة ١١٧، والآية بتمامها:

﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا إِلَهًا رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مِمَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.

المرفوع ، وإن تَعَيَّرَ ما بعده عن الرفع إلى النصب كما ذكرنا؛ لأنَّ الحَرْفَ عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرُّفٌ واحدٌ، كان فيه حالة الاسمية، أعني كَوْنُهُ مفرداً، ومثنىً، ومجموعاً، ومذكراً، ومؤنثاً، ومتكلماً، ومخاطباً، وغائباً؛ لِعَدَمِ عراقته في الحرفية، ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما تجرد عن من الاسمية، ودخله معنى الحرفية، أي إفادته في غيره، وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطباً به واحداً، أو مثنى، أو مجموع مذكر، (١٣٣ ب) أو مؤنث، فإنه صار حرفاً، مع بقاء التصرف المذكور فيه.

فإن قلت قلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها كالأسماء الاستفهامية والشرط مع بقائها على الاسمية، فهل كان الفصل وكاف الخطاب كذلك؟ قلت بينهما فرقٌ، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالَّةٌ على معنى في أنفسها، ودالَّةٌ على معنى في غيرها، والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلَّان إلا على معنى في غيرهما، وقد تقدم في حدِّ الاسم أن الحدَّ الصحيح للحرف أن يُقال هو الذي لا يدل إلا على معنى في غيره، ولا يقال هو ما دلَّ على معنى في غيره.

اعلم أنه إنما يتعين فصلية الصيغة المذكورة، إذا كانت بعد اسمٍ ظاهرٍ، وكان ما بعدها منصوباً، نحو كان زيد هو المنطلق، أو إذا دخلها لام الابتداء، وانتصب ما بعدها، وإن كانت أيضاً بعد مُضْمَرٍ، نحو إن كنت لأنت الكريم<sup>(١)</sup>، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمر بلا لام ابتداءً، جاز كَوْنُهُ تأكيداً لذلك الضمير، نحو «إنه هو الغفور»<sup>(٢)</sup>، فإنه قد يؤكَّد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مرَّ في باب الابتداء، وأمَّا إذا كانت بعد ظاهر، وانتصب ما بعدها، فإنها لا تكون تأكيداً؛ لأن المظهر لا يؤكَّد بالمضمر، ولا تكون مبتدأة؛ لانتصاب ما بعدها، وكذا إذا دخلها لام الابتداء، مع

(١) انظر الجمع ٦٩/١، ودراسات ق ٣ ج ١ ص ١٣٤ وما بعدها.

(٢) القصص / ١٦، ونصُّها:

﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَغَفَرْتَهُ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾

انتصاب ما بعدها، فإنه لا يدخل لام الابتداء على التأكيد، ولا يكون مبتدأ، مع نصب ما بعدها. وقوله «إِنَّكَ أَنْتَ الْخَلِيلُ»<sup>(١)</sup> يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً، وَفَصْلًا، وَلَا يَجُوزُ كَوْنُهُ تَأْكِيدًا؛ لِأَجْلِ اللَّامِ كَمَا ذَكَرْنَا.

قوله: «وَلَا مَوْضِعٌ لَهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ»<sup>(٢)</sup>.

الْأَظْهَرُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٣)</sup> أَنَّهُ اسْمٌ مُلْغًى، لَا مَحَلَّ لَهُ، بِمَنْزِلَةِ مَا إِذَا أُلْغِيَ فِي نَحْوِ إِنَّمَا، وَلِهَذَا قَالَ الْخَلِيلُ<sup>(٤)</sup>: وَاللَّهِ إِنَّهُ لَعَظِيمٌ؛ لِأَنَّ الْإِغَاءَ الْاسْمِ لَيْسَ بِسَهْلٍ، كَالْإِغَاءِ الْحَرْفِ.

وَقَالَ بَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ إِنَّهُ حَرْفٌ<sup>(٥)</sup> اسْتِنكَارًا؛ لِحُلُولِ الْاسْمِ عَنِ الْإِعْرَابِ لَفْظًا وَمَحَلًّا وَلَمَّا ذَكَرْنَا قَبْلُ مِنْ طَرَأَنِ مَعْنَى الْحَرْفِيَةِ عَلَيْهِ.

وَالْكُوفِيُّونَ يَجْعَلُونَ<sup>(٦)</sup> لَهُ مَحَلًّا مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَقُولُونَ هُوَ<sup>(٧)</sup> تَأْكِيدٌ لِمَا قَبْلَهُ، فَإِنَّ ضَمِيرَ الْمَرْفُوعِ قَدْ يُوَكَّدُ بِهِ الْمَنْصُوبُ وَالْمَجْرُورُ كَمَا مَرَّ فِي بَابِ التَّأْكِيدِ، نَحْوُ ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، وَمَرَرْتُ بِكَ أَنْتَ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ أَنَّ الْمَضْمَرَ لَا يُوَكَّدُ بِهِ الْمَظْهَرُ، فَلَا يَقَالُ جَاءَنِي زَيْدٌ هُوَ، عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لَزِيدٍ، وَنَحْنُ نَقُولُ إِنَّ زَيْدًا هُوَ الْقَائِمُ.

وَيُرَدُّ عَلَيْهِمْ أَيْضًا أَنَّ اللَّامَ الدَّاخِلَةَ فِي خَبَرٍ إِنَّ لَا تَدْخُلُ فِي تَأْكِيدِ الْاسْمِ، فَلَا يُقَالُ إِنَّ زَيْدًا لِنَفْسِهِ كَرِيمٌ.

(١) هود / ٨٧، ونصّها:

﴿ قَالُوا يَسْعَيْتُ أَصْلُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ تَفْعَلَ فِي أَمْرِنَا مَا نَسْتَوْا إِلَٰهَكَ لِأَنْتَ

الْخَلِيلُ الرَّشِيدُ ﴾

(٢) المغني ص ٦٤٥ (ط. المبارك).

(٣) المغني ص ٦٤٥.

(٤) سيبويه ٣٩٧/١ (بولاق) «وقد مرّ قول الخليل قبل قليل».

(٥) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٦) مغني اللبيب ص ٦٤٥.

(٧) الكسائي، المغني ص ٦٤٥.



وبعض<sup>(١)</sup> النحاة يقول حُكْمُهُ في الإعراب حُكْمُ ما بعده؛ لأنه يقع مع ما بعده كالشيء الواحد، ولذا يدخل عليه لأم الابتداء في نحو «إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ»<sup>(٢)</sup> وهو أضعف من قول الكوفية؛ لأننا لم نر اسماً يتبع ما بعده في الإعراب.

قوله: «وبعض العرب»<sup>(٣)</sup> يجعله مبتدأ ما بعده خبره.

فلا ينصب ما بعده في باب كان، وباب علمت، وما الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة<sup>(٤)</sup> «ولكن كانوا هم الظالمون»<sup>(٥)</sup>، و«إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ»<sup>(٦)</sup>، بالرفع<sup>(٧)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام «كُلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه»<sup>(٨)</sup> فيه ثلاثة أوجه: أحدها أن في يكون ضمير الشأن، والثاني أن فيه ضمير

(١) الكسائي. المغني ص ٦٤٥.

(٢) من الآية ٨٧ من سورة هود.

(٣) الفراء. المغني ص ٦٤٥؛ وفيه: «... ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إن بالعكس».

(٤) ممن قرأها عبد الله بن أبي إسحاق، وأبو زيد النخعيان. (شواذ ابن خالويه ص ١٣٦، والبحر ٢٧/٨).

(٥) الزحرف / ٧٦، ونصها: «وَمَا كُنْتُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ».

(٦) الكهف / ٣٩، والآية بتمامها:

﴿وَلَوْلَا إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ إِنَّ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَا لَوْ وُلِدَا﴾.

(٧) قراءة عيسى بن عمر، على أن تكون (أنا) مبتدأ، و (أقل) خبره، والجملة في موضع مفعول (ترني) الثاني إن كانت علمية، وفي موضع الحال إن كانت بصرية، وقرأ الجمهور (أقل) بالنصب مفعولاً ثانياً لترني، وهي علمية لا بصرية لوقوع (أنا) فصلاً، ويجوز أن يكون توكيداً للضمير المنصوب في ترني، ويجوز أن تكون بصرية، وأنا توكيد للضمير في ترني المنصوب، فيكون (أقل) حالاً، انظر البحر ١٢٩/٦.

(٨) أخرجه من حديث أبي هريرة بالفاظٍ متقاربة تختلف عن لفظ الرضي: البخاري في الصحيح (كتاب الجنائز - باب إذا أسلم الصبي فمات، هل يصل عليه ٩٥/٢ ط. بولاق).

ومسلم في صحيحه (كتاب القدر ٥٢/٨ - ٥٤ ط. دار الخلافة، وليس في رواية البخاري ومسلم «حتى يكون أبواه» وإنما هي: فأبواه، وأبو داود في سننه (كتاب السنة - باب القدر ٣٦٦/٤ من عون المعبود)، والترمذي في جامعه (كتاب القدر ١٩٧/٣ من تحفة الأحوزي)، ومالك في الموطأ، (كتاب الجنائز ص ٢٤١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي)، وأحمد في المسند ٢/٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٣، ٤١٠، ٤٨١، وأخرجه أحمد من حديث جابر بن عبد الله أيضاً ٣/٣٥٣.

المولود، وقوله «أبواه هما اللذان» جملة خبر كان في الوجهين، والثالث أن يكون أبواه اسم كان وقوله «هما اللذان» جملة خبر كان، وروى هما اللذين، فأبواه اسم كان واللذين خبره، وهما، فصل<sup>(١)</sup>.

### [ضمير الشأن والقصة]

قوله: «ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن، يفسر بالجملة بعده، ويكون منفصلاً، ومتصلاً مستتراً، وبارزاً، على حسب العوامل، نحو هو زيد قائم، وكان زيد قائم، وإنه زيد قائم وحذفه منصوباً ضعيفاً، إلا مع إن إذا خففت، فإنه لازم.

قوله: «ضمير غائب» إنما لزم كونه غائباً دون الفصل، فإنه يكون غائباً وحاضراً، كما تقدّم؛ لأن المراد بالفصل هو المبتدأ، فيتبعه في الغيبة والحضور، والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة، فيلزمه الأفراد، والغيبة، كالمعود إليه، إما مذكراً، وهو الأغلب، أو مؤنثاً، كما يجيء، وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلاً هو الأمير مقبل، كأنه سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر فيسأل: ما الشأن والقصة؟ فقلت هو الأمير مقبل؛ أي الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل اكتفى في التفسير بخبر هذا الضمير الذي يتعقبه، بلا فصل؛ لأنه معين للمسؤول عنه، ومبين له، فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤت بها مجرد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكن سُميت تفسيراً؛ لما بيته. والقصد بهذا الإبهام، ثم التفسير، تعظيم الأمر، وتفخيم

== وانظر فيض القدير ٣٣/٥، وإعراب الحديث النبوي للعكبري ص ٧٨ (تحقيق د. حسن الشاعر. وزارة الثقافة،

الأردن سنة ١٩٨١م)، وموقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف للدكتورة خديجة الحديثي ص ١٤٧،

وإعراب القرآن للنحاس ١/٤٦٠، ٤٦١.

(١) انظر مغني اللبيب ص ٦٤٦، ٦٨٨ (ط. المبارك).

الشان، فعلى هذا لابد أن يكون مضمون الجملة المفسرة شيئاً عظيماً يعتنى به، فلا يُقال مثلاً هو الذباب يطير. وقد يُخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرًا بالفرد، تقول هو الدهر حتى لا يبقى على صرفه باقية، قال أبو الطيب: <sup>(١)</sup>  
 ٤٠٥ هو البين حتى ما تأنى الحزائق <sup>(٢)</sup> . . . . .

كأنه قيل أي شيء وقع من المصائب، فقال هو البين، وقوله حتى ما تأنى، مبني على ما يفهم من استعظام أمر (١٣٤ أ) البين، المستفاد من إبهام الضمير، أي ارتقى أمر البين في الصعوبة حتى لا يتأنى جماعات الإبل أيضاً.

وأجاز الفراء <sup>(٣)</sup> أن يفسر ضمير الشأن مفرد مؤول بالجملة، نحو كان قائماً زيد، وكان قائماً الزيدان، أو الزيدون، على أن قائماً في جميعها خبر عن ذلك الضمير وما بعده مرتفع به، وكذا أجاز نحو، ظننته قائماً زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، وكذا ليس بقائم أخواك، وما هو بذهاب الزيدان. والبصريون يمنعون جميع ذلك ولا

---

(١) الحقيقة التي يجب أن يلتزم بها عند الرضي، وغيره من النحاة، هي عدم الاستشهاد بشعر المحدثين ومن جاؤوا بعد عصر الاستشهاد، إذ ينبغي عدم الاستشهاد بشعر أبي الطيب المتنبى، وقد اتخذ المجمع اللغوي في القاهرة - بشأن المحاكاة والنقل عن العرب - قراراً جاء فيه «إن العرب الذين يوثق بعريتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع». وقد سبق أن حدد القدماء تاريخاً للنقل عن العرب، إذ ذكر ذلك السيوطي، إذ حُدّد آخر من يحتاج به من الأشخاص هو إبراهيم بن هرمة الذي ولد سنة ٩٠٥ هـ وعمر طويلاً، حتى اجتاز منتصف القرن الثاني. انظر مجلة المجمع اللغوي، القاهرة مج ١/ص ٢٠٢، والاقتراح ص ٢٧ بتصرف.

(٢) صدر بيت، وعجزه: ويا قلب حتى أنت بمن أفارق.  
 وهذا البيت مطلع قصيدة، مدح بها الحسين بن إسحاق التتويحي، بلغت سبعة وعشرين بيتاً، كما في ديوان المتنبى بشرح المُكبري ٣٤١/٢ (توزيع دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٩٧٨ م).  
 (وتأنى): تمهل وترقق، والحزائق: الجماعات، واحداً: حزقة. والمعنى أن الأحبة فارقوني، فذهب قلبي معهم، ففارقني وفارقت. والبين: عطف بيان، أو مبتدأ ثانٍ، وخبره مضمّر، تقديره: الذي فرّق كل شيء، وهو كناية عن البين. و (حتى) في الموضعين: ابتدائية. وأشار إليه ابن جني بقوله: معناه يفارقني كل أحد، حتى أنت مفارقني.  
 (٣) انظر ابن عيش ١١٤/٣، والبحر ٣١٥/١ والخزانة ٦١٦/٣ (بولاق)، والذّر المصون (مخطوطة الأهدية بحلب) الورقة ١١٣.

يُجَوِّزُونَ إِلَّا نَحْوَ لَيْسَ بِقَائِمِينَ أَخَوَاكَ، وما هو بذاهيين الزيدان، على أن يكون أخواكَ اسمٌ ليس ويقائمين خبره مقدماً، أو يكون اسمٌ ليس ضمير الشأن والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها.

وذكر السيرافي لتجويز ما أجازاه الفراء<sup>(١)</sup> من نحو، ما هو بذهاب الزيدان وجهها وذلك أن الصفة مع فاعلها في نحو ما ضارب الزيدان جملة؛ لأنها مبتدأ مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشأن مفسراً بجملة، وفيها ذكر نظر على مذهب البصريين، لأن الصفة عندهم إنما تكون مع فاعلها جملة إذا اعتمدت على نفس (ما)، لا على المبتدأ بعدها فخبراً ما في نحو ما زيد بضارب أخوه مفرداً.

وبعض البصريين يمنع من نحو، ليس بذاهيين أخواكَ، وما هو بذهاب زيد، على أن في ليس ضمير الشأن، قال لأن الشأن تفسيره جملة، ولا يكون الباء في خبرها ما وليس إلا إذا كان مفرداً، وأما قوله تعالى

﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزٍ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(٢)</sup>

فيجوز أن يكون «هو» ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل لو يعمر، وأن يُعَمَّرَ بدل من هو، أو يكون «هو» راجعاً إلى أحدهما وأن يُعَمَّرَ فاعلٌ بمزحزحه، نحو ما زيد بنافعه فضله.

والبصريون يوجبون التصريح بجزأي الجملة المفسرة لضمير الشأن؛ لأنها مفسرة فالأولى استغناء جزأها عن مفسر، وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزأها؛ نحو إنه ضربت، وإنه قامت، وليس لهم به شاهد، وهذا الضمير يسميه الكوفيون

(١) معاني القرآن ٥١/١.

(٢) البقرة ٩٦، والآية بتامها:

﴿وَلَنَجْذِبَهُمْ إِلَىٰ خُرُوجِهِمْ عَلَىٰ حَيَوتِهِمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يُوَدُّ أَحَدُهُمْ أَنْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحِّزٍ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.

ضمير المجهول<sup>(١)</sup>؛ لأن ذلك الشأن مجهول؛ لكونه مقدراً إلى أن يفسر، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مرَّ في باب المبتدأ، ولا يُبدل منه، ولا يُقدَّم الخبر عليه لثلاثاً يزول الإبهام المقصود منه، ولا يؤكد؛ لأنه أشدُّ إبهاماً من المنكر، ولا تؤكد النكرات<sup>(٢)</sup>، ويختار تانيث الضمير؛ لرجوعه إلى المؤنث، أي القصة إذا كان في الجملة المفسرة مؤنث لقصد المطابقة، لا لأن مفسره ذلك المؤنث، كقوله تعالى:

﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ﴾<sup>(٣)</sup>

وقوله: <sup>(٤)</sup>

٤٠٦ - على أنها تعفو الكلام وإنما نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي والشرط ألا يكون المؤنث في الجملة فضلة، فلا يختار أنها بنيت غرفة، وألا يكون

(١) انظر معاني الفراء ٢/٢٧٥، ومجالس ثعلب ١/٢٣٠، ومُشْكِلُ إعراب القرآن ٢/١٣٨، وابن يعيش ٣/١١٤، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٢) د: «ولا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لثلاث يزول الإبهام المقصود منه، ويختار...».

(٣) الحج / ٤٦، ونصها:

﴿أَفَلَا تَنبَهُوْنَ فِي الْأَرْضِ فَتَكُونُ كَقُلُوبٍ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ أَدَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾.

(٤) هو أبو خراش الهذلي، والبيت من أبيات أوردتها الشُّكْرِيُّ في أشعار الهذليين ٣/١٢٣٠، والمبرد في الكامل ٢/٥٢٩، وأبو تمام في أول باب المراثي من (الحماسة) بشرح التبريزي ٢/١٤٣، والأصبهاني في الأغاني ٢١/٢٤٣، والقيالي في أماليه ١/٢٦٧، وهي:

جَدْتُ إِلَهِي بَعْدَ عُرْوَةٍ إِذْ نَجَا \* خِرَاشٌ وَبَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ  
فَوَاللهِ لَا أُنْسَ قَتِيلاً رَزَتْهُ \* بِجَانِبِ قَوْسِي مَا مَشَيْتُ عَلَى الْأَرْضِ  
عَلَى أَنَّهَا.....

ورواية ابن جني في المحتسب ٢/٢٠٩: «بلى إنها تعفو الكلام...» «على أن (على) في قوله: على أنها... للاستدراك والإضراب، وقوله: على أنها، قال شُرَّاحُ الحماسة: الضمير للقصة، ولو قال: على أنه، لجاز وكان الضمير للشأن...» شرح أبيات المغني للبغدادي ٣/٢٥٦.

«قال التبريزي: مَوْضِعُ (على أنها) نَصَبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ: لَا أُنْسِي». الخزانة ٥/٤٠٥، ٤١٢ ط. هارون، والتقدير: لا أُنْسِي قَتِيلاً رَزَتْهُ عَلَى عَفَاءِ الْكَلَامِ، أَي أَذْكَرُهُ عَافِيًا جُرْحِي كَسَائِرِ الْجِرَاحِ.

كالفضلة أيضاً، فلا يختار أنها كانت القرآن معجزة؛ لأن المؤنث منصوبٌ نصب الفضلات، وذلك لأن الضمير مقصودٌ مُهمٌ، فلا يُراعى مطابقتها للفضلات، وتأتيه وإن لم يتضمّن الجملة المفسرة مؤنثاً قياساً؛ لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يُسمع.

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ، فلا بُدَّ أن يكون مفسره جملة اسمية وإذا دخلته جاز كونها فعلية أيضاً، كما في قوله تعالى:

﴿فَإِنَّمَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَرُ<sup>(١)</sup>﴾

وتقول ما هو قائم زيد.

قوله: «ويكون منفصلاً».

وذلك إذا كان مبتدأ أو اسم ما، ويكون متصلاً منصوباً بارزاً في بابي إن، وظن، ومتصلاً مرفوعاً، مستتراً في بابي كان وكاد<sup>(٢)</sup>.

قوله: «وحذفه منصوباً ضعيفاً».

ولا يجوز حذف هذا الضمير؛ لعدم الدليل عليه؛ إذ الخبر مُستقل ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ ولا غيره إلا مع القرينة الدالة عليه، ويجوز حذفه منصوباً مع ضَعْفِهِ صيرورته بالنصب في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه، نحو قوله: <sup>(٣)</sup>

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَادراً وَطِبَاءً (٧٨)  
وقوله: <sup>(٤)</sup>

---

(١) من الآية ٤٦ في سورة الحج.

(٢) انظر المقتضب ٩٩/٤، ١٠٠، ١١٠، والتسهيل ص ٢٨، ٢٩.

(٣) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٤) الأعشى (ديوانه ص ٢٧، بيروت)؛ وفيه: مَنْ يَلْمِني على بني ابنة، بدل، إِنَّ مَنْ لَامَ في بني بنت... وعليها لا شاهد فيه.

والبيت في: سيبويه ٤٣٩/١ (بولاقي)، ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، الأمالي الشجرية ٢٩٥/١، الخزانة ٤٦٣/٢، و ٦٥٤/٣، و ٣٨٠/٤ (ط. بولاقي)، المغني ص ٧٨٩ (ط. المبارك). و(حَسَن): أحد

٤٠٧ - إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَا نَ اللَّهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ

وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كليم المجازاة كما مر في باب المبتدأ.  
قوله: «إلا مع إن إذا خُففت فإنه لازم».

إذا خُففت المفتوحة جازاً إعمالها في الاسم الظاهر وإعمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي<sup>(١)</sup> قال ابن جعفر: لكن ترك إعمالها في الظاهر أكثر.

وقال المصنف كما يجيء في باب الحروف إعمالها في البارز شاذ كقوله<sup>(٢)</sup>:

٤٠٨ - فلو أنك في يوم الرِّخاء سألْتَنِي . . . . .

والأكثر مع الإلغاء ظاهراً؛ لأنها تعمل<sup>(٣)</sup> في ضمير شأنٍ مقدّرٍ، بخلاف المكسورة الملغاة، فإنها إذا ألغيت ظاهراً ألغيت مطلقاً، ولم تعمل تقديرًا، وإنما أعملت المفتوحة الملغاة ظاهراً في ضمير شأنٍ مقدّرٍ؛ ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها ربطٌ مقدّرٌ من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم؛ لأنه يكون لها باسمها ارتباطٌ ولاسمها بالخبر ارتباطٌ، فيحصل بينها وبين الجملة (١٣٤ ب) التي هي خبر اسمها ارتباطٌ.

---

تابعة اليمن القدماء، وبيته يتصل نسب ممدوح الأعشى في هذا البيت، وهو قيس بن معديكرب.  
الشاهد: فيه أن اسم إن ضمير شأنٍ محذوف.

(١) شرح المقدمة الجزولية ص ٧٩.

(٢) لم أهتم إلى قائله. وهذا صدر بيت، وعجزه: فراقك لم أبخل وأنت صديق، وفي الخزانة ٤٢٦/٥ (هارون)، وشرح الألفية للمرادي ٣٥٤/١: طلاقك، بدل فراقك، وقد أنشده الفراء في معاني القرآن ٩٠/٢، ولم يعزه إلى قائله. والبيت في: ابن عقيل ٢١٩/١، والأشموني ٢٤٦/١. ويوم الرخاء متعلق بسألتنى، وفراقك مفعوله الثاني، والجملة خبر أن المخففة، ولم أبخل جواب لو، وجملة أنت صديق حال من ضمير أبخل.  
فإن قلت: كان الواجب أن يقول: وأنت صديقة. والجواب أنه قد يقال للواحد والجمع والمؤنث. (انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق د. الجنابي ص ٢٣٤ والمخصص ٢٩/١٧ - ٣٠). أو تقول: قد جاء شيء من فعل بمعنى فاعل، مستوياً فيه المذكر والمؤنث، حملاً على فعل بمعنى مفعول... الشاهد في: (أنك) حيث خففت (أن) المفتوحة، وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبره جملة.

(٣) م: «ومع الإلغاء ظاهراً، فالأكثر على أنها تعمل».

وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما؛ لارتباط بينهما<sup>(١)</sup> معنوي تام، وذلك أنها حَرْفٌ موصولٌ، وهي مع جملتها في تقدير المفرد، أي المصدر؛ إذ هي حرفٌ مصدرِيٌّ، فكأنَّ وحدها بعضُ حروف ذلك المفرد، بخلاف إنَّ المكسورة، فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد، هذا هو المشهور من مذهب القوم، أعني إعمال المفتوحة تقديرًا في حال إلغائها لفظًا وقد أجاز سيويه<sup>(٢)</sup> إلغائها لفظًا وتقديرًا كالمكسورة فتكون. كما المصدرية هي مع جملتها في تقدير المفرد، مع أنه لا رِبطٌ بينهما لفظًا ولا يَضُرُّ ذلك وهذا المذهب ليس ببعيد.

واعلم أنَّ أعلى المضمرات اختصاصاً ضمير المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، ويغلب الأخص في الاجتماع، نحو أنا وأنت أو هو قلنا وأنت وهو قلتما.

### [اسم الإشارة: الفأظهُ المُستعملة]

قولُهُ: اسمُ الإشارة<sup>(٣)</sup> ما وُضِعَ لمشار إليه وهي خمسةٌ ذا<sup>(٤)</sup> للمذكر، ولثناه ذان وذَيْن ولل مؤنث تا<sup>(٥)</sup> وتي وته وذه<sup>(٦)</sup>، وذِي<sup>(٧)</sup> ولثناه تان وتَيْن، ولجمعهما أولاء<sup>(٨)</sup> مدأ<sup>(٩)</sup> وقصرأ<sup>(١٠)</sup>، ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها حرف الخطاب<sup>(١١)</sup> وهي خمسةٌ في خمسةٍ

(١) ط: بينها.

(٢) الكتاب ٤٧٢/١ بولاق.

(٣) انظر حد اسم الإشارة في كتاب شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٢١.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٥) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٦) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٧) انظر التكملة ص ٢١٠.

(٨) انظر حد المقصور في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٢٩٥.

(٩) عند الحجازيين. قاله ابن هشام في أوضح المسالك ١٣٤/١.

(١٠) عند بني تميم. المصدر نفسه.

(١١) انظر التكملة ص ٢١٠.



فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك إلى ذاك إلى ذانكن وكذلك البواقي ، ويقال ذا للقريب ، وذلك للبعيد ، وذاك للمتوسط ، وتلك وذانك وتانك مُشَدَّدَتَيْن ، وأولاً لك مثل ذلك ، وأما ثَمَّ وهُنَا وهُنَا فللمكان خاصة .

اعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ بُنِيَتْ عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ ؛ لِتَضَمُّنِهَا مَعْنَى الْحَرْفِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ الْإِشَارَةُ لِأَنَّهَا مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي ، كَالِاسْتِفْهَامِ فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ يُوَضَعَ لَهَا حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهَا ، وَذَلِكَ أَنَّ عَادَتَهُمْ جَارِيَةٌ فِي الْأَغْلَبِ فِي كُلِّ مَعْنَى يَدْخُلُ الْكَلَامُ أَوِ الْكَلِمَةُ أَنْ يُوَضَعَ لَهُ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ ، كَالِاسْتِفْهَامِ فِي أَزِيدَ ضَارِبَ ، وَالنَّفْيِ فِي : مَا ضَرَبَ عَمَرُو ، وَالتَّمْنَى وَالتَّرَجِّي وَالْإِبْتِدَاءَ ، وَالْإِنْتِهَاءَ ، وَالتَّنْبِيهَ ، وَالتَّشْبِيهَ ، وَغَيْرَهَا الْمَوْضُوعَ لَهَا حُرُوفُ النَّفْيِ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ وَمَنْ وَإِلَى وَهَا وَكَافَ الْجَرِّ أَوْ يُوَضَّعُ لَهَا مَا يَجْرَى مَجْرَى الْحَرْفِ فِي عَدَمِ الْإِسْتِقْلَالِ ، كَالِإِعْرَابِ الدَّالِّ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ ، وَكَتَغْيِيرِ الصِّيغَةِ فِي الْجَمْعِ وَالْمَصْغَرِ وَالْمَنْسُوبِ وَفِي الْكَلِمَاتِ الْمَشْتَقَّةِ مِنْ أَصْلٍ ، كَضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَضَارِبَ ، وَمَضْرُوبٍ مِنَ الضَّرْبِ ، وَكَذَا الْمَعْنَى الْعَارِضُ فِي الْمُضَافِ إِنَّهَا هُوَ بِسَبَبِ حَرْفِ الْجَرِّ الْمَقْدَّرِ بَعْدَهُ . وَقَوْلُنَا غَيْرُ الْمَشْتَقَّةِ احْتِرَازٌ عَنْ نَحْوِ ضَرَبَ وَضَارِبَ وَنَحْوِهَا ، وَفِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مَعْنَى وَلَمْ يُوَضَّعْ لِهَذَا الْمَعْنَى حَرْفٌ ، فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تَكُونَ كَأَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا فِي حَدِّ الْأَسْمِ حُذْفَ حَرْفِ الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ قَبْلَهَا ، وَضُمْنَتُ مَعْنَاهُمَا ، فَتَكُونُ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ كَالْمُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى الْحَرْفِ .

وقيل إنما بُنِيَتْ لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها ، وهي إما الإشارة الحسية أو الوصف ، نحو هذا الرجل كاحتياج الحرف إلى غيره .

فَإِنْ قُلْتَ الْمَضْمَرَاتُ وَجَمِيعُ الْمَظْهَرَاتُ وَخَاصَّةً مَا فِيهِ لَأَمِ الْعَهْدُ دَاخِلَةٌ فِي هَذَا الْحَدِّ لِأَنَّ الْمَضْمَرَ يُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَعْنَى إِلَيْهِ ، وَالْمَظْهَرَاتُ إِنْ كَانَتْ نَكْرَةً يُشَارُ بِهَا إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْجِنْسِ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَإِنْ كَانَتْ مَعْرِفَةً فإِلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ .

(١) انظر شرح الحدود النحوية ص ٣٣٤ ، والتصريح ٥٠/١ .

فالجواب أَنَّ المراد بقولنا: مُشارٌ إليه، ما أُشير إليه إشارةً حسية، أي بالجوارح والأعضاء لا عقلية. والأسماء المذكورة ليست كذلك فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية فلم يحتاج في الحد إلى أن يقول لمشار إليه إشارة حسية؛ لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية، دون الذهنية، فالأصل على هذا ألا يُشار بأسماء الإشارة إلا إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد، فإن أُشير بها إلى محسوس غير مشاهد، نحو «تِلْكَ الْجَنَّةُ»<sup>(١)</sup> فلتصيره كالمشاهد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته نحو ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup> و﴿ذَلِكُمَا مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾<sup>(٣)</sup>

قال المصنف ما معناه: إنه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله ما وُضِعَ لمُشار إليه مما يلزم منه الدور، كما لزم من قولهم العلم ما أوجب لمحلّه كونه عالماً؛ لأن المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة أسماء الإشارة. وقوله لمُشار إليه، أراد به الإشارة اللغوية، لا الاصطلاحية، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب، ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود، أي أسماء الإشارة الاصطلاحية، كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم الدور وهنا كما لزم هناك.

قلت: هذا السؤال غير وارد، والإشارة في قوله أسماء الإشارة لغوية، إذ معناه الأسماء التي تكون بها الإشارة اللغوية كما أن قوله مُشار إليه لغوي، وإنما لم يرد السؤال؛ لأن الإشارة جزء المحدود، ولا يلزم من توقف المحدود على الحد، وعلى كل جزء منه توقف جزء المحدود أيضاً عليهما؛ إذ ربما كان معرفة ذلك الجزء ضرورية، أو مكتسبة بغير ذلك الحد.

(١) مريم / ٦٣، ونصها: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾.

(٢) يونس / ٣، ونصها:

﴿إِنَّ رَبَّكَمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا أَمِنْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾

(٣) يوسف / ٣٧، والآية بتأنيدها:

﴿قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ مِنْ رَبِّكَ إِلَّا تَنَائُفًا يَأْتِيكُمَا بِتَابِيلٍ وَقِيلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكُمَا مَعَا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾

قوله : «ذا للمذكر» .

قال الأخفش هو من مضاعف الياء ؛ لأنّ سيويوه حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم تركيبٌ ، نحو نحيوت<sup>(١)</sup> ، فلامه أيضاً ياء ، وأصله ذبي بلا تنوين ؛ لبنائه محرك العين ، بدليل قلبها ألفاً ، (١٣٥ أ) وإنما حُذفت اللامُ اعتباراً أولاً ، كما في يدودم ، ثم قلبت العين ألفاً ؛ لأن المحذوف اعتباراً كالعَدَم ، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين ، ألا ترى إلى نحو مرتو؟

فإن قيل : فلعله ساكنُ العين ، وهي المحذوفة ؛ لِسُكُونِها ، والمقلوب هو اللام المتحركة ، قلت قيل ذلك ، لكن الأولى حَذُفُ اللام ؛ لكونها في موضع التغير ، ومن ثمَّ قُلَّ المحذوفُ العينِ اعتباراً ؛ كَسَهُ ، وكثر المحذوفُ اللام كَدَم ، ويد ، وغد ، ونحوها وقيل أصله ذوي ؛ لأن باب طويت أكثر من باب حييت ، ثم إمّا أن نقول : حُذفت اللام ، فقلبت العين ألفاً ، والإمالة تمنعه ، وإمّا أن نقول حُذفت العين ، وحذفها قليل «كما مرَّ»<sup>(٢)</sup> فلا جرم ، كان جعله من باب حَيِّتُ أولى .

وقال الكوفيون :<sup>(٣)</sup> الاسمُ الذَّالُ وحدها ، والألف زائدة ؛ لأن تثنيته ذان بحذفها ، والذي حمل البصريين<sup>(٤)</sup> على جعله من الثلاثية لا من الثنائية غَلَبَةُ أَحكامِ الْأَسْمَاءِ الممكنة عليه ، كوصفه ، والوصف به ، وتثنيته ، وجمعه ، وتحقيره<sup>(٥)</sup> ، وَيُضَعَّفُ بذلك قولُ الكوفيين<sup>(٦)</sup> ، والجواب عن حَذْفِ الْأَلِفِ في التثنية أنه لاجتماع الْأَلْفَيْنِ ، ولم يُرَدَّ

(١) في الأصل : زيت ، وما أثبت من ط ، د ، م هو الأصح . انظر ص ٨٧ .

(٢) د ، م : ساقطة .

(٣) انظر سيويوه ٣٠٩/٢ (بولاق) ، والمقتضب ٢٧٥/٣ ، و ٢٧٧/٤ ، والمشكل ١٥/١ ، وإعراب القرآن للنحاس

٢٨/١ ، وابن عبيش ١٢٦/٣ ، والإنصاف مسألة ٩٥ ، والصبان في حاشيته على الأشموني ١٣٧/١ .

(٤) انظر الجنى الداني ص ٢٣٨ .

(٥) أي تصغيره .

(٦) د : «...» وجمعه وتحقيره ، فحكم عليه بأنه ثلاثي ، كالأسماء الممكنة ، وبه يدفع قول الكوفيين .

إلى أصله؛ فَرَقاً بين المتمكن وغيره، نحو فتیان وغيره، كما حذف الياء في اللذان، قال ابنُ يعيش<sup>(١)</sup> لا بأس بأن نقول هو ثنائي، كما وذلك أنك إذا سميت به قلت ذاء، فتزید ألفاً أخرى، ثم تَقْلِبُهَا هَمْزَةً، كما تقول لاء إذا سميت بلا، وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعاً، إذا كان ثانيها حرفَ لينٍ، وَسُمِّيَ بها، ولو كان أصله ثلاثة، قلت ذاي ردأ له إلى أصله، ومثناه ذان، بحذف الألفِ للساكنين، كما ذَكَّرْنَا.

قال الأكثرون إن المثنى مبني؛ لقيام عِلَّةِ البناءِ فيه، كما في المفرد والجمع، وذان صيغةٌ مرتجِلةٌ غير مبنيةٍ على واحده، ولو بنيت عليه لقليل ذيان، فذان صيغةٌ للرفع، وذَيْن صيغةٌ أخرى للنصب والجر.

وقال بعضهم: بل هو مُعَرَّبٌ؛ لاختلاف آخره، باختلاف العوامل، وادّعاء أنَّ كلَّ واحدةٍ منها صيغةٌ مستأنفةٌ خلاف الظاهر، فقال الزَّجَّاجُ: لم يَبَيَّنْ شيءٌ من المثنى؛ لأنهم قَصَدُوا أنَّ يجري أصناف المثنى على نهجٍ واحد، إذا كانت الثنية لا يختلف فيها مذكر، ولا مؤنث<sup>(٢)</sup>، ولا عاقل، ولا غيره، فوجب ألاَّ يختلف المثنيات إعراباً وبناءً، بخلاف الجمع، فإنه يخالف بعضه بعضاً، والبحث في اللذان واللذين كما في ذان وذين، وقد جاء ذان، وتان، واللذان، واللتان في الأحوال الثلاث، وعليه حمل بعضهم قوله تعالى «إِنَّ هَذَانِ»<sup>(٣)</sup>، وللمؤنث تا<sup>(٤)</sup>، وذی بقلب ذال ذا تاء، حتى صارتا أو قلب ألفه ياء حتى صار ذي وذلك؛ لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث كضاربة وتضربين فتا من ذا كالتی من الذی، وذی من ذا كهی من هو وتی بالجمع بين التاء والياء، ولا تقول إن التاء والياء ههنا علامة التأنيث، بل نقول تخصيص إبدالهما

(١) شرح المفصل ١٢٧/٣

(٢) انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري ج ١ ص ٢٠٤ تحقيق الشيخ عزيمة.

(٣) طه/٦٣، ونصها:

﴿قَالُوا إِنَّ هَذَانِ لَسَجِرَتَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسَعْرِ هِمَاؤِذِهِمَا بِطَرِيقِكُمْ أَلَمْ تَكُنْ﴾

وفي تخریج هذه الآية أوجهٌ كثيرة. انظر الكشف ٩٩/٢، وحجة القراءات ٤٥٤، وابن يعيش ١٢٩/٣.

(٤) انظر التكملة ص ٢١٠.

بالمؤنث دون المذكر؛ لأنها يكونان في بعض المواضع علامتي التأنيث، كما في أخت و بنت، وكلتا، فإن تاءها ليست علامة التأنيث، وهذه<sup>(١)</sup> بقلب ياء ذي هاء وأصل ذلك أن يقلب هاء في الوقف؛ لبيان الياء كما يجيء في باب الوقف ثم يجري الوصل مجرى الوقف، فيقال ذه في الأصل أيضاً، وته بقلب الذال تاء، وقد يُكسرُ الهاء إن باختلاس، أي من غير صلة، نحو ذه وته في الوصل خاصة، وهو قليل، والأكثرُ ذهي وتيبي بياء ساكنة، وفي الوقف تسكن الهاء وتحذف الياء كما يجيء في بابه.

وقد يقال في المؤنث ذات<sup>(٢)</sup>، ولثناة تان<sup>(٣)</sup>، وتين، على الخلاف المذكور في ذان وذين ولجمعها أولاء عاقلاً كان أو غيره، قال<sup>(٤)</sup>:

٤٠٩ - دُمُ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام  
وقد ينون مكسوراً، ويكون التنوين للتذكير، كما في صه، وإن كان أولاء معرفة،

(١) انظر المذكر والمؤنث ٢٠٤/١، والمقتضب ٢٧٧/٤، والتصريح ١٢٦/١، ١٢٧.

(٢) في ط، د: ذاه، والتصويب من الأصل، م.

(٣) التكملة ص ٢١٠.

(٤) جرير (ديوانه ٩٩٠/٢ ط. نعمان محمد طه، مصر ١٩٦٩ - ١٩٧١م)، والبيت من قصيدة هجاها الفرزدق، وعدتها ستة وعشرون بيتاً. ومطلعها:

سَرَّتِ الهمومُ فَبِتْنَ غيرَ نيام \* وأخو الهموم يرومُ كُلَّ مَرامٍ

والبيت في: النقائص ٢٦٩/٢ [معمربن المثنى، ط. أنطوني أشلى بيفان، ليدن]، وثمرات الأوراق ص ٨١ [ابن حجة الحموي، ط. محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر سنة ١٩٧١م]، ومصارع العشاق ٨٠/٢ [القاري، بيروت سنة ١٩٥٨م]، والمختصص ١٠١/١٤، والمقتضب ١٨٥/١، وشرح الشافية ١٦٧/٤، وابن يعيش ١٢٦/٣، ١٣٣، ٣٦/٤، ٣٧، ١٢٧/٩، ١٥٩، وشرح أبيات المغني للبغدادي ٧٨/٥، ٧٩. وعلى أن (أولاء) يُشارِبُه إلى جمع، عاقلاً كان أو غيره، كما في البيت.

الخزانة ٤٣٠/٥ هارون.

«وقوله: (دُمُ المنازل) ... الأرجح فيه كسر الميم الذي هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز، ودونه الفتح للتخفيف، وهو لغة بني أسد، والضم ضعيف ووجهه إرادة الإتيان ... و (يَعُدُّ) إمّا حالاً، من المنازل، أو ظرف. و (العيش) عطف على (المنازل). و (الأيام) صفة لاسم الإشارة، أو عطف بيان.

الخزانة ٤٣٢/٥ هارون.

فيكون فائدتها البعد حتى يصير المشار إليهم كالمذكورين، فيكون أولاء كأولائك، وقد يقصر فيكتب بالياء؛ لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقلين للكلمة، وهما الضمة في الأول، والواو في الأخير، ولهذا يكتب أهل الكوفة أَلِفَ نحو القوى والضحي بالياء، مع أَنَّ أصلها<sup>(١)</sup> واو، ومن ثَمَّ يُثْنِي بعض العرب مضموم الأول من هذا الجنس كُلَّهُ بالياء، وإن كان ألفه عن واو أيضاً وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاء هاء فيقال هلاء، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو ألاء، وربما يشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء على وزن طومار، وأَمَّا قولهم هولاء على وزن توراب، قال: <sup>(٢)</sup>

٤١٠- تَجَلَّدُ لَا يَقُلُّ هَوْلًا هَذَا بَكَى لَمَّا بَكَى أَسْفًا وَغَيْظًا ،  
فليس بلغة، بل هو تخفيف هؤلأ بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واوًا.  
قوله: «ويلحق بها حرف التنبيه».

يعني «ها» إنما يلحق من جملة المفردات أسماء الإشارة كثيراً؛ لأنَّ تعريف أسماء الإشارة في أصل الوُضْع بما يقترب إليها من إشارة المتكلم الحسية، فَجِيءَ في أوائلها بحروف يُنبِّه بها المتكلم (١٣٥ ب) المخاطب حتى يلتفت إليه، وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة، فلا جرم، لم يُوْتَّ بها إلَّا فيما يمكن مشاهدته، وإبصاره

(١) قال ابنُ ولاد: «وزعم قوم من أهل الكوفة أنَّ ما كان من المقصور على ثلاثة أحرف، وكان الحرف الأول مكسوراً أو مضموماً، فجاء أن يكتب بالياء وإن كان أصله الواو، فتكتب: ضَحَى بالياء، وأنت تقول: ضحو؛ لضمة أوله، وتكتب: رَضَى بالياء، وأنت تقول: الرضوان؛ لكسرة أوله. وزعموا أن العرب تُثْنِي هذا النحو بالياء والواو جميعاً، فلذلك أجازوا أن يكتب بالياء وبالألف على اللفظ. وأما أهل البصرة فيكتبون هذا بالألف، إذا كان أصله الواو». (المقصور والممدود ص ٦، تحقيق برونله، لندن، ليدن سنة ١٩٠٠ م).

(٢) لم أهتم إلى قائله. انظر ابن عيش ١٣٦/٣، ومعجم شواهد العربية ٢٠٧/١، وفي الخزانة ٤٣٨/٥ (هارون)، نقلاً عن ابن جني في (الخطاير): «أبدل الهمزة من هؤلأ واوًا على غير قياس، ثم استقلت الضمة على الواو فأسكنت، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وتجلَّد: فعل أمر من الجلادة، من التحفظ من الجزع. (وَيَقُلُّ): مجزوم بلا الناهية».

الشاهد: فيه أن (هولاء) بفتح الهاء، وسكون الواو مخفف هؤلأ بحذف ألف ها، وقلب همزة أولاء واوًا.

من الحاضر، والمتوسط، لا في البعيد الغائب، وكان مجيئها في الحاضر أكثر منه في المتوسط، فهذا أكثر استعمالاً من هذا؛ لأن تنبيه المخاطب، لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أولى من تنبيهه لإبصار المتوسط، الذي ربما يحول بينه وبينه حائل، ولم يدخل في البعيد الذي لا يمكن إبصاره؛ إذ لا يُنبه العاقل أحداً؛ ليرى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا لا يجتمع ها مع اللام.

قوله: «ويتصل بها حرف الخطاب».

قد دللنا عند ذكر الفصل على كون هذه الكاف حرفاً، لا اسماً، ويؤيد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كان اسماً، لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك، ولنذكر هنا علّة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها دون القريب؛ فإنّ فائدتها قد ذكرناها عند ذكر الفصل.

فنقول: إنَّ وُضِعَ أسماء الإشارة للحضور والقرب على ما قلنا إنه للمشار إليه حساً، ولا يُشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلّا إلى الحاضر القريب، الذي يصلح أن يقع مخاطباً، فلمّا اتصلت كاف الخطاب به وكان متمخضاً بالوضع للحضور بحيث يصلح لكونه مخاطباً، أخرجته من هذه الصلاحية؛ إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلّا أن يجمعا في كلمة الخطاب نحو، يازيدان فعلتما، أو أنتما فعلتما، أو يعطف أحدهما على الآخر، نحو أنت وأنت فعلتما، مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلّا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه، فصار ذاك مثل غلامك، أعني أخرجته الكاف عن أن يقع مخاطباً، كما أخرجت نحو غلامك، فلا تقول ياهذاك، كما لا تقول ياغلامك ولا غلامك قلت كذا، فالكاف توجب كون ما وليته غائباً في التعبير عنه، نحو غلامك قال كذا، وإن لم يمتنع حضوره؛ إذ ربما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب، فلمّا أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعاً للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد جئت بعلامته،

وهي اللام، فقلت ذلك، ثم نقول لفظ ذلك يَصِحُّ أن يُشارَ به إلى كل غائب، عيناً كان أو معنى يحكى عنه أولاً، ثم يؤتى باسم الإشارة، تقول في العين جاءني رجلٌ، فقلت لذلك الرجل، وفي المعنى تضاربوا ضرباً بليغاً، فهالني ذلك الضربُ.

وإنما يورد اسمُ الإشارة بلفظ البعيد<sup>(١)</sup>؛ لأن المحكي عنه غائبٌ، ويجوز في هذه الصورة على قلة أن يُذكر اسمُ الإشارة بلفظ الحاضر القريب، نحو قلت لهذا الرجل، وهالني هذا الضرب؛ أي هذا المذكور عن قريب لأن المحكي عنه، وإن كان غائباً، إلا أن ذكره جرى عن قريب، فكأنه حاضرٌ، وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكر اسم إشارته بلفظ الغيبة والبعد، كما تقول بالله الطالب الغالب، وذلك قَسَمٌ عظيمٌ لأفعلن، قال تعالى:

﴿كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

، مُشيراً بذلك إلى ضرب المثل الحاضر المتقدم، وهو قوله:

﴿ذَلِكَ يَأْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ﴾

الآية.

وإنما جاز ذلك؛ لأن<sup>(٣)</sup> ذلك اللفظ زال سماعه، فصار في حكم الغائب البعيد، والأغلب في مثله الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور، فنقول وهذا قَسَمٌ عظيمٌ، وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد، مع أن المشار إليه شخص قريب؛ نظراً إلى عظمة المُشير، أو المُشار إليه، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة، كقول السلطان لبعض الحاضرين: ذلك قال كذا، وكقول بعضهم: ذلك السلطان يتقدم بكذا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٥)</sup>

(١) د: «ولما يجيء باسم الإشارة بلفظ الغيبة».

(٢) القتال / ٣، والآية بتمامها:

﴿ذَلِكَ يَأْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا اتَّبَعُوا الْبَاطِلَ وَأَنَّ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبَعُوا الْحَقَّ مِنْ رَبِّهِمْ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ لِلنَّاسِ أَمْثَلَهُمْ﴾

(٣) د، م: «لأن المعنى لا يدركه الحس حتى يشار إليه إشارة حسية فهو في حكم الغائب».

(٤) يوسف / ٣٢، ونصها:

﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رُودَتْهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَاءَ امْرَأَتِهِ لَيَفْسُدَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّافِرِينَ﴾

(٥) البقرة / ٢، ونصها: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾.



من باب عَظْمَةِ المُشارِ إليه أو المشير، وقوله: <sup>(١)</sup>.

٤١١ - وقلتُ <sup>(٢)</sup> له والرَّمْحُ يَاطِرُ مَتْنَهُ تأمل خُفَافاً إِنِّي أنا ذلكا من باب عظمة المُشارِ إليه، ويجوزُ ذِكْرُ البعيدِ بلفظ القريب تقريباً لحصوله، وحضوره، نحو هذه القيامةُ قد قامت، ونحو ذلك، فنقول: اسمُ الإشارةِ لَمَّا كان موضوعاً للمُشارِ إليه إشارةً حسيَّةً، فاستعمالُهُ فيما لا يدركه الإشارةُ كالشخص البعيد والمعاني مجازاً، وذلك بِجَعْلِ الإشارةِ العقلية كالحسية مجازاً، لَمَّا بينهما من المناسبة، فلفظُ اسمِ الإشارةِ الموضوع للبعيد إذن، أعني ذلك ونحوه، كضمير الغائب، يحتاج إلى المذكور قَبْلُ، أو محسوس قَبْلُ، حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجعٍ إلى ما قبله، وقد يلحق كاف الخطاب <sup>(٣)</sup> الحرفية، بلى، وأبصر وانظر، وكلا، وليس، ونعم، وبئس، وحسبت، وكذا ورويد، والنجاء، وحيهل وأرايت بمعنى أخبرني <sup>(٤)</sup>، كما يجيء قولُهُ: «ويقال ذا للقريب إلى آخره».

لَمَّا رأى المصنّف كثرة استعمالِ ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعيد <sup>(٥)</sup> منها وبالعكس، لضرب من التأويل، كما ذَكرنا، خالَجَهُ الشكُّ في اختصاص

(١) خُفَاف بن نُدْبَةَ. (شعره ص ٦٤، جمعه وحققه نوري حمودي القيسي، بغداد سنة ١٩٦٨م؛ وفيه: أقول له بدل وقلت له). والبيت من شواهد مجاز القرآن ٢٨/١، ونُدْبَةُ بفتح النون كذا ضبطه سزكين، ومعاني القرآن للأخفش ١٣١/١.

«وقوله: (إني أنا ذلك) استئناف بياني، كأنه قال له: هل أنت بما يتأمل إنها أنت ابن ندبة، فقال له: إني أنا ذلك الشجاع الذي سمعت به. و(أنا) إما تأكيدٌ للياء... وإما مبتدأ، خبره (لك)، والجملة خبر (إني)، والألف في ذلك للإطلاق...».

الخرزانة ٤٤٢/٥ هارون.

ويَاطِرُ مَتْنَهُ يعطفه ويشبهه.

والبيت شاهد على أن الإشارة فيه من باب عظمة المُشارِ إليه، أي أنا ذلك الفارس الذي سمعت به، نَزَلَ بُعْدُ درجته ورفعةُ محلّه منزلةً بُعْدُ المسافة.

(٢) م: فقلت.

(٣)، (٤) انظر المقتضب ٢/٢٠٩، ٢١٠ وسيبويه ١/١٢٤ بولاق، وابن يعيش ٣/٩٢، ١٣٤، و٨/١٢٦، والبحر ١٢٣/٤ - ١٢٧، ١٣١ - ١٣٢، و٦/٥٧، ومجالس ثعلب ٢/٢١٥، ٢١٦.

(٥) د: البعد.

(١٣٦ أ) بعضها بالقرب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهباً، ولم يقطع به، بل أحاله على غيره، فقال: ويقال ذا للقریب، يعني لم يتحقق ذلك عندي.

وأقول أنا: لا أرى بينهم خلافاً في اختصاص بعضها بالقریب، وبعضها بالبعيد، فإذا أردت معرفة ذلك فاعلم أن لهم مذهبتين، فمذهب بعضهم أنه لا واسطة بين البعيد والقریب، كما في حروف النداء، على ما يجيء، فيقولون أسماء الإشارة المجردة عن اللام، والكاف للقریب والمقتربة بهما، أو الكاف وحدها للبعيد.

وجهورهم على أن بين البعيد والقریب واسطة، فقالوا ذا، ثم ذاك، ثم ذلك، وبعضهم يقول ذالك، وللمؤنث تي وتا وذي وته وذه، بسكون الهاءين، وبكسرهما أيضاً. إما مع اختلاس، أو مع إشباع، كما تقدّم، وذات، ثم تيك وهي كثيرة الاستعمال، وتاك وهي دونها. وأما ذيك فقد أوردها الزنجشري<sup>(١)</sup> وابن مالك<sup>(٢)</sup>، وفي الصّحاح<sup>(٣)</sup> لا تقل ذيك؛ فإنه خطأ، ثم تلك وهي كثيرة، وتلك بفتح التاء وتلك وتلك ثلاثتها قليلة. وإنما حرّكت اللام بالكسر في ذلك وسكّنت في تلك؛ لأنّ الألف خفيفة، فلم يقصّدا حذفها، فحرّكت اللام بالكسر؛ للسّاكنين، وكذا في تيلك؛ لأنّ الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة، وأما تلك، فأدخلت اللام التي فيها على تي، ولم تحرك اللام بالكسر؛ لاجتماع الكسرين والياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء للسّاكنين، وأما تلك بحذف ألف تا فلغة قليلة، وللمثنى ذان، وذّين، وتان، وتين، وأما تشديد النون، فقال المبرد<sup>(٤)</sup>: هو في المثنى بدل من اللام في ذلك تالك، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية؛ لأن اللام تدخل

(١) المفضّل ص ١٤١.

(٢) التسهيل ص ٣٩.

(٣) ص ٢٥٥٠ ج ٦.

(٤) في المقتضب ٣/ ٢٧٥: «ومن قال في الرجل: ذلك، قال في الاثنين (ذالك) بتشديد النون، تبدل من اللام نوناً، وتدغم إحدى النونين في الأخرى، كما قال عز وجل: «فذاّنك برّهانان من ربك» القصص ٣٢. قراءة تشديد النون من «فذاّنك» سبعة. النشر ٢/ ٣٤١، غيث النفع ص ١٩٥.

بعد تمام الكلمة في ذلك وأولالك، فاجتمع المثلان<sup>(١)</sup>، فَقَلِبَتِ اللامُ نُوناً، والقياسُ في الإدغام قَلْبُ أولِ المِثْلَيْنِ إلى الثاني لأنه المراد تغييرُهُ عن حالهِ بالإدغام في الثاني، فتغييرُهُ بالقلبِ أَوَّلِي، وإنما قلبت ههنا الثانية إلى الأولى؛ لتبقى النون الدالة على التثنية. ويجوز أن يدخل اللام قبل النون، فيصير ذاللك، فتقلب اللام نوناً، وتدغمه فيه كما هو القياس، والأول أَوَّلِي؛ ليكون اللام بعد تمام الكلمة، وأيضاً إدغام اللام في النون ليس بقوي، كإدغام النون في اللام، كما يَجِيءُ في التصريف إن شاء الله تعالى.

وقال غيرُ المبرِّد إنَّ التشديدَ عَوَضٌ مِنَ الألفِ المحذوفةِ في الواحد، وهذا أَوَّلِي؛ لأنهم قالوا أيضاً في تثنية الذي والتي، اللذان، واللتان مشددي النون، عَوَضاً عن الياء المحذوفة، وأيضاً لو كان التشديد عَوَضاً مِنَ اللام، لم يقل هذان بالتشديد مع ها، كما لا يقال ها ذلك.

وقال الأندلسيُّ لا فَرَقَ عند اللغويين بين المشدَّد والمخفَّف، في القُرْب والبُعْد، والنُّحاةُ فَرَّقُوا بينهما، وذلك بناءً على مذهب المبرِّد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرِّد وأتباعه في المثنيين بلفظ واحد، وفي جمعهما أولاء وأولى، ثم أولئك وأولاك، ثم أولالك، وأولاء، بالتسوين، كما ذَكَرْنَا، أَنَّ التسوينَ كاللام في إفادة البُعْد وعلى رأي آخر أو لا ثم أولاك، ثم أولئك، وأولالك.

وزعم الفراء<sup>(٢)</sup> أَنَّ تَرْكَ اللامِ في الكُلِّ لغةٌ تَمِيمٌ، فيكونون قد اكتَفَوْا<sup>(٣)</sup> للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها.

(١) يقوى في نفسي أن يقول الرضي: فاجتمع المتقاربان؛ لأنها لم يصيرا مثلين إلا بعد القلب.

(٢) التسهيل ص ٣٩.

(٣) ط: اکتَفَوْا.

وقد يستعمل ذلك موضع ذلك<sup>(١)</sup> كقوله تعالى ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ، وقوله ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾<sup>(٣)</sup> .

كما قد يشار بها للواحد إلى الاثنين، كقوله تعالى: ﴿عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(٤)</sup> وإلى الجمع، كقوله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ .

بتأويل المثني والمجموع بالمذكور، وربما استغنى عن الميم في ذلكم بإشباع ضمة الكاف، ويفصل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف؛ تعويلاً على العلم باتصالها به لكثرة استعمالها معه، وذلك بأننا وأخواته كثيراً، نحوها أناذا، ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ﴾<sup>(٥)</sup> ، وها هو ذا، كما يحییء في حروف التنبيه، وبغيرها قليل وذلك إما

(١) في المقتضب ٢٧٦/٣ : «وقد يجوز أن تجعل مخاطبة الجماعة على لفظ الجنس؛ إذ كان يجوز أن مخاطب واحداً عن الجماعة، فيكون الكلام له، والمعنى يرجع إليهم؛ كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾ النساء/٣، ولم يقل (ذلكم)؛ لأن المخاطب النبي صلى الله عليه وسلم... وانظر ابن يعيش ١٣٥/٣ .

(٢) النساء ٢٥/، والآية بتامها:

﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ فَإِذَا أَحْصَيْتُمْ أَنْ تَتْرَكَنَّ بِمَنْجَسَةٍ فَمَلِّكْنَ يَصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَايِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تَصِدُّوا خَيْرٌ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ .

(٣) النساء ٣/ ونصها:

وَأِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاذْكُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَرَبِعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعُولُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذَىٰ لَا تَعُولُوا﴾

(٤) البقرة ٦٨/، ونصها:

﴿قَالُوا أَدْعُ لِنَارِكَ يَبْنَ لِنَامِهِ قَالِ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِشَ وَلَا يَكْرُ عَوَانُ بَيْنَ ذَلِكَ فَافْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ .

(٥) الاسراء ٣٨/، وتامها:

﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ .

(٦) إشارة إلى الآية ١١٩ من سورة آل عمران، ونصها:

﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَآءُ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا الْقَوْمُ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَصَوْا عَٰلَيْكُمْ الْآيَاتِ مِنَ النَّعِيطِ قُلْ مَوْتُوا يَغِطُّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ .

قَسَمَ كَقَوْلِهِ: <sup>(١)</sup>:

٤١٢ - تَعْلَمُنْ، ها - لَعَمْرُ اللَّهِ ذَا قَسَمًا . . . .

وقولهم: «لا ها الله ذا ما فعلت» كما يجيء في باب القَسَم، أو غير قَسَمٍ كَقَوْلِهِ: <sup>(٢)</sup>

٤١٣ - ها إِنْ تا عِذْرَةٌ إِنْ لم تكن نَفَعَتْ

وقولهِ: <sup>(٣)</sup>:

٤١٤ - ونحن اقتسمنا المالَ نِصْفَيْنِ بيننا فقلت لهم هذا لهاها وذا ليا

(١) زهير بن أبي سُلمى . وهذا صدر بيت، وعجزه:

... \* فاقْدِرْ بِذَرْعِكَ، وانظُرْ: أين تَسْلِكُ؟

والبيت من قصيدة، هدد بها الحارث بن ورقاء الصيداوي .

(شعر زهير، برواية الأعلام ص ٨٨ تحقيق د. فخر الدين قباوة ط ٣ دار الآفاق، بيروت. «أراد: تعلمن لعمر الله هذا قسما، فقدم (ها)». المقتضب ٣٢٢/٢.

والبيت في سيبويه ١٤٥/٢، وقد استشهد به على الفصل بين (ها) للتنبيه، و(ذا) بالقسم، واستشهد به في ١٥٠/٢ على التوكيد بالنون الخفيفة، وانظر المجمع ٧٦/٢.

وذرع الإنسان: طاقته، و(اقْدِرْ بِذَرْعِكَ) مثْلُ أوردته المِبدائي، وقال عنه: «يضرب لمن يتوعد، أي كلف نفسك ما تطيق». مجمع الأمثال ٩٢/٢.

«والانسلاك: الدخول في الأمر، وأصله من سلوك الطريق. والمعنى: لا تَدْخُلْ نفسك فيها لا يعينك، ولا يُجدي عليك»، من شعر زهير ص ٨٩.

(٢) النابغة الذبياني، والبيت في الديوان هكذا:

ها إِنْ ذي عِذْرَةٌ إِلَّا تكن نَفَعَتْ \* فَإِنْ صاحبها مُشارك النكد

(ديوان النابغة ص ٢٨ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر)، والبيت من قصيدة يمدح بها النعمان ابن المنذر، ويعتذر إليه بما بلغه عنه فيها وشى به بنو قُرَيْبٍ في أمر المتجرّدة. والبيت في الخزنة ٤٥٩/٥ ط. هارون، وابن يعيش ١١٣/٨، وشرح شواهد الشافعية ٨٠/٤ رقم الشاهد ٣٥. وقوله: ها إِنْ تا عِذْرَةٌ، أي: هذه معذرة إليك، وَتَبَرُّؤُماً وَشَيْتُ به عندك، والنكد: العسر وقلة الجَدِّ.

الشاهد فيه أن الفصل بين (ها) وبين (تا) بغير إِنْ وأخواتها قليل سواء أكان الفاصل قَسَمًا كما تقدم أم غيره، كما هنا، فَإِنَّ الفاصل ههنا إِنْ.

(٣) ليبد بن ربيعة العامري (ذيل ديوانه ص ٢٦٠، دار صادر، بيروت)، وهو في: سيبويه ٣٧٩/١ بولاق، وابن

يعيش ١١٤/٨، والمجمع ٧٦/١. الشاهد في فصله بين ها وذا بالواو. «إنها جاز تقديم (ها) على الواو لأن (ها) تنبيه، والتنبيه قد يدخل على الواو إذا عطفت جملة على أخرى، كقولك: ألا إِنْ زيدا خارج، وألا إِنْ عمرا مقيم»

الخزنة ٤٦١/٥ ط. هارون.

أي هذا لها وهذا ليا، ففصل بين ها، وذا بحرف العطف.  
قوله «تلك وذاتك وتأتك مشددتين، وأولالك مثل ذلك».

تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذي للبعيد؛ لأن الذي للقريب واضح؛ لأنه المجرد  
عن الكاف واللام، وكذا الذي للمتوسط؛ إذ هو المقترن بالكاف وحدها، وأما هذه  
الكلمات ففيها بعض الإشكال؛ لسقوط الياء في تلك، وانقلابها نوناً في ذاتك،  
وتأتك، وعدم اتصالها بأولاء الممدود، مع أنه أشهر من أولى المقصورة.

قوله: «وتم وهنا وهنا للمكان خاصة». يعني أن ههنا ألفاظاً مختصة بالإشارة إلى  
المكان فقط، والمذكورة قبل صالحة لكل مشار إليه مكاناً كان، أو غيره، وهنا لازم  
الظرفية إما منصوباً، أو مجروراً بمن، وإلى فقط، فهنا للقريب، وهناك للمتوسط،  
وهناك للبعيد.

وأما تَمْ وَهنا بفتح الهاء (١٣٦ ب) وتشديد النون، وهو الأفصح، وهنا بكسر الهاء  
فكهناك وقد تنجر الثلاثة بمن، وقد تصحب «هنا» المشددة الكاف، ولا تصحب  
تَمْ، وقولهم ثمك خطأ، وقد يراد بهناك وهناك الزمان، قال الله تعالى:  
﴿هَٰذَا لَكِ الْوَلِيُّ لِلَّهِ الْحَقُّ﴾<sup>(١)</sup>

أي حينئذ، قال: (٢) حَتَّ نَوَارُ وَلَات هَنَّا حَتَّ \* ... (٢٨٣)

(١) الكهف / ٤٤، ونصها: ﴿هَٰذَا لَكِ الْوَلِيُّ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرُ نَوَارٍ وَخَيْرُ عَقَبٍ﴾.

(٢) حَجَل بن نُضْلَة، شاعر جاهلي. وهذا صدر بيت، وعجزه: \* وبدا الذي كانت نَوَارُ أَجَنَّتْ، وبعد هذا  
البيت بيت ثانٍ لا ثالث له، وهو:

لما رأت ماء السَّلَى مشرباً \* والفرث يُعَصَّرُ في الإِنَاءِ أُرُنَّتْ

وهذان البيتان قالمها حَجَلٌ في نَوَارِ بنت عمرو بن كُلثوم لما أسرها يوم طَلَح، فركب بها الفلاة خوفاً من أن يلحق.  
الخزاعة ٤٦٣/٥ هارون، وابن يعيش ١٥/٣، ١٧، والعيني ٤١٨/١، والهمع ٧٨/١، ١٢٦، الإيضاح في  
شرح المفصل ٤١٨/١.

«والحينين: نزاع النفس إلى شيء». ونَوَار: اسم امرأة مبني على الكسر في لغة الجمهور، وعند تميم معرب لا  
ينصرف. وأَجَنَّتْ، بالجيم بمعنى أَخْفَتْ وسترَتْ، وتاؤه وتاء حَتَّ مكسورتان للوزن». الخزاعة ٤٦٣/٥ ط.  
هارون. الشاهد فيه أن (هنا) بمعنى الزمان، أي: لاحت حين حَتَّ، فهي ظرف زمان؛ لإضافتها إلى الجملة.

؛ أي لات حين حنت، فهي ظرفُ زمانٍ؛ لإضافتها إلى الجملة، كما تُجيء في بعض الظروفِ المبنية إن شاء الله تعالى.

## [ الصَّلَةُ وشروطها والعائدُ وحُكْمُهُ ]

قوله: «الموصول: ما لا يَتِمُّ جزءاً إلا بصلة وعائد»، انتصاب «جزءاً» على أنه خبر «يَتِمُّ» لتضمنه معنى «يَصِيرُ»؛ وذلك أنَّ الأفعال الناقصة لا حَصَرَ لها، على ما يَتَبَيَّنُ في بابها، فمعنى يتم جزءاً: «يصير جزءاً<sup>(١)</sup> تاماً» وكذا تقول: كان تسعةً، فأكملتها عشرةً، أي: صيرتها عشرةً كاملةً، قال المصنّف: ليس قولنا: الموصول ما لا يَتِمُّ جزءاً إلا بصلة، من قبيل: العالمُ مَنْ قام به العلم، أي من باب تعريف الشيء بنفسه وذلك مُحالٌ، وذلك، أنَّ المجهول في قولك «العالم»: ماهية العلم لا كونه ذا علم؛ إذ كل أحد يعلم أن الفاعل: ذو الفعل، فلو يَتَبَيَّنُ العلم في الحدِّ وقال: العالم من قام به الماهية الفلانية، لَتَمَّ الحدُّ، وكذلك ههنا، كل أحد يعرف أن الموصول: الذي يلحق به صلة، وإنما الإشكال في ماهية الصلة، أي شيء هي؟، فتعريف الموصول بالصلة، تعريف الشيء بما لا يشكل «من ذلك<sup>(٢)</sup> الشيء» إلا هو، فقال المصنّف: إنما قلت «بِصِلَةٍ»، ولم أقل بجملة، جَرِيّاً على اصطلاحهم.

فعلى هذا، وقع فيما فَرَّ منه؛ لأن معنى كلامه، إذن أنَّ الموصول في الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يسمى صلةً في الاصطلاح، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة شيء واحد، ثم قال: وفَسَّرَت الصلة بقولي: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال، فقد أَقْرَبَ بآن في نفس الحدِّ إشكالاً من دون التفسير، قال: ولو جُعِلَ موضع «بِصِلَةٍ»: بجملة، لارتفع الإشكال، «وهذا<sup>(٣)</sup> حق».

(١) ط: ساقطة.

(٢) م: في المرف.

(٣) د: ساقطة.

قوله: «يتم<sup>(١)</sup> جزءاً» أي يصيرُ جزءَ الجملة، ونعني بجزء الجملة: المبتدأ، والخبر، والفاعل، - وجميع الموصولات لا يُلزَمُ أن تكونَ أجزاءَ الجمل، بل قد تكونَ فضلةً، لكنه أراد أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزءَ الجملة لم يمكن إلا بصلةٍ وعائِد، قوله: وعائد، أي ضمير يعود إليه.

قال: هو احترازٌ عما يجب إضافته إلى الجملة، كحيث، وإذا؛ فإنه لا يتم إلا بالجملة أيضاً، وليس موصولاً في الاصطلاح،

وَحَذَّ الموصول الحرفي: ما أوَّل مع ما يليه من الجمل بمصدر، كما يجيء في حروف المصدر، ولا يحتاج إلى عائِد، ولا أن تكون صلته خبريةً على قول الأكثر، نحو: أمرتك أن قم، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبريةً، أي أمرتك بأن قلت لك قم، ويجيء البحث فيه، في نواصب المضارع.

وإنما بُنيتِ الموصولات؛ لأن منها ما وضع وضع الحروف<sup>(٢)</sup> نحو «ما» و«من» و«اللام» على ما قيل، ثم حملت البواقي عليها طرداً للباب، أو لاحتياجها في تمامها جزءاً، إلى صلةٍ وعائِد، كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية.

قوله: «وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له»<sup>(٣)</sup>.

إنما وجب كون الصلة جملة؛ لأن وضع الموصول على أن يُطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له، إما مستمراً، نحو: باسم الله الذي يبقى ويُفنى كل شيء، أو: الذي هو باقٍ، أو في أحد الأزمنة، نحو: الذي ضربني، أو أضربه، أو الذي هو ضارب، أو يكون متعلقه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له مستمراً، أو في أحد الأزمنة، نحو: الله الذي

(١) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.

(٢) ط: الحرف.

(٣) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٢.



يبقى مُلْكُهُ، أو مُلْكُهُ باقٍ، وزيدٌ الذي ضرب غلامه، أو غلامه ضاربٌ، أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كَوْنٍ سببه حكماً على شيء: دائماً أو في بعض الأزمته، نحو الذي أخوك هو، أو الذي أخوك غلامه، أو الذي مضروبك هو أو غلامه،

فهذا يَصْلُحُ دليلاً على أشياء: أحدها: أنَّ الموصولات معارف وضعاً، وذلك لما قلنا إنَّ وضعها على أن يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب، وهذه خاصة المعارف، ويسقط به اعتراض مَنْ اعترض بأنَّ تعريف الموصول إذا كان بصلته، وهي جملة، فهلاً تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو، جاءني رجل ضربته؛ لأنَّ المعرف حاصل، فكان ينبغي ألاَّ<sup>(١)</sup> يكون في قولك: لقيت مَنْ ضربته، فرق بين كون «مَنْ» موصولة، وموصوفة؛

وذلك لأننا نقول، كما سبق، إنَّ تعريف الموصول بوضعه معرفةً مشاراً به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك لقيت من ضربته، إذا كانت «مَنْ» موصولة: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروباً لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها، وأمّا إذا جعلتها موصوفةً، فكأنك قلت: لقيت إنساناً مضروباً لك، فإنه وإن حصل لقولك: إنساناً (١٣٧ أ)، تخصيص بمضروبيه المخاطب، لكنه ليس تخصيصاً وضعياً؛ لأنَّ «إنساناً» موضوع<sup>(٢)</sup> لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف: الذي، ومَنْ، الموصولة؛ فإن وضعها على أن يتخصصا بمضمون صلتها،

والفرق بين المعرفة والنكرة المخصصة، أنَّ تخصيص المعرفة وَضْعِيٌّ، وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مُطْلَقُ التخصيص؛ ألا ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر، مع أنها لا تسمى بذلك معرفة؛ لِكَوْنِهِ غير

(١) ط: أن لا.

(٢) ط: موضع.

وضعي<sup>(١)</sup>، كما تقول: رأيت رجلاً سلّم عليك اليوم وحده قبل كل أحد، وكذا قولك: إني أعبدُ إلهاً خلقَ السموات والأرض، ونحو ذلك.

فإن قيل: إنَّ الجُمْلَ نَكَرَاتٌ، فكيف تُعرَّفُ الموصولات وتُخصَّصُها؟ قلت: لا نسلم تنكير الجملة، كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا أيضاً فالمخصص في الحقيقة تقييدُ الموصولِ بالصِّلة، كما أنَّ «رجل»، و«طويل»، لا تخصِّصُ في كل واحد منهما على الانفراد، وقد حصَلَ التخصيصُ بتقييدِ الموصوفِ بهذا الوصفِ، فالمقصود: أنَّ تقييدَ الشيء بالشيء تخصيصٌ<sup>(٢)</sup> وإن كان المقيدُ به غيرَ خاصٍّ وحده.

وقال بعضهم: إنما كانت الصِّلةُ معرفةً؛ لأجلِ ضميرها الذي هو معرفة، وفيه نظرٌ، فإنَّ قَصْدُوا بذلك أنها صارت معرفةً بسببِ الضميرِ فعرفتِ الموصول، لم يُجزَ؛ لأنَّ الجملة التي فيها ضميرٌ عندهم، نكرةٌ أيضاً، وإنَّ قَصْدُوا أنه لولا الضميرُ لم تكن الصِّلةُ مَخْصُصةً للموصول؛ لأنها لم يكن لها به، إذن، تعلقٌ بوجه، نحو: بالذي ضرب عمرو، فصحيح،

وثانيها: أنَّ الصِّلةَ ينبغي أن تكون معلومةً للسامع في اعتقاد المتكلم قبلَ ذِكْرِ الموصول، على ما تقدم: أنَّ الحكم الذي تضمنته<sup>(٣)</sup> الصِّلة، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: أنا الذي دَوَّخَ البلادَ، إلَّا لمن يعلم أنَّ شَخْصاً دَوَّخَهَا،

وقال بعضهم: لا يجب أن يكون الموصول معلومَ الصِّلة، إلَّا إذا كان مخبراً عنه فقط، قال: لأن المخبر عنه يجب تعريفه،

(١) د: «لأن ذلك ليس وضعياً كما نقول: رأيت رجلاً ويسلم عليك اليوم».

(٢) م، د، ط: تخصص.

(٣) ط: تضمنه.

وليس بشيء، أما أولاً، فلأن وضع الموصول، كما ذكرنا، أن<sup>(١)</sup> يكون مضموناً صلتُهُ معلوماً للمخاطب في اعتقاد المتكلم، وهذا مطرّد في المخبر عنه وغيره، وأما ثانياً فلأن المخبر عنه قد لا يكون معرفةً، ولا مختصاً بوجه، كما مرّ في باب المبتدأ.

وثالثها: أن الصلة ينبغي أن تكون جملة؛ لأن الحكم على شيءٍ بشيءٍ: من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله، ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعياً<sup>(٢)</sup> لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصلاً، لا بالشبه، وهو الجملة، ويُغني عنها: ظرفٌ أو جارٌ ومجرورٌ منويٌّ معه فعلٌ وفاعلٌ هو العائدُ،

ورابعها: أنه يجب أن تكون الصلة جملةً خبريةً، لما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكماً معلوماً الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية، كما ذكرنا في باب الوصف، لا يُعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها، وأما قول الشاعر:<sup>(٣)</sup>

٤١٥ - وإني لرامٍ نظرةً قبلَ التي لعلّي، وإن شطّ نواها أزورها

(١) د، ط: زيادة (على) قبل أن: على أن يكون...

(٢) ط: وضعياً أصلياً.

(٣) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١، برواية: «وإن شقت عليّ أناها ط. الصاوي). وهو في: مغني اللبيب ص ٥٠٧،

٥١١، ٧٦١ (ط. المبارك)، وشرح شواهد المغني للبغدادى ١٩١/٦، والخزانة ١٥١/٦ (ط. هارون)،

و ٤٦٤/٤، والجمع ٨٥/١، والأشموني ٦٣/١، وإيضاح الشعر ٩٨ أ.

«وشطّ من بابي ضرب، وقتل. يقال: شطّ الدار أي بُعِثت. و(نواها) فاعل شطّ، والنوى مؤنثة لا

غير... ويجوز أن يكون فاعل شطّ ضمير التى، ونواها: منصوب بتقدير: في». الخزانة ٤٦٤/٥، ٤٦٧،

٤٦٨.

«وتخرجه على إضمار القول، أي قبلَ التي أقول لعلّي، أو على أن الصلة أزورها، وخبر لعل محذوف، والجملة

معترضة، أي: لعلّي أفعل ذلك». المغني ص ٧٦١ ط. المبارك.

(٤) د، ط: لراج.

فَمِثْلُ قَوْلِهِ: <sup>(١)</sup>.

جاؤوا بِمَذْقٍ هل رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطْ

أَيُّ: التي أقول: لعلِّي أزورها <sup>(٢)</sup>،

وقد تقع الْقَسْمِيَّةُ صَلَةً، قال الله تعالى: « وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ » <sup>(٣)</sup> أي لَمَنْ وَاللهِ لَيُبَطِّئَنَّ، وَمَنْعَهُ بَعْضُهُمْ <sup>(٤)</sup>، ولا أرى منه مانعاً،

وقد أجازَ ابنُ خَرُوفٍ وَقُوعَ التعجبية صَلَةً مِنْ دُونِ إِضْهَارِ الْقَوْلِ، نحو: جاءني الذي ما أحسنه، وَمَنْعَهُ ابنُ <sup>(٥)</sup> بِأَشَادَ، وسائر المتأخرين، وهو الْوَجْهُ، لكونه <sup>(٦)</sup> إنشائية،

وخامسها: أنه لا بُدَّ في الصلّة من ضميرٍ عائدٍ، وذلك لما قلنا: أن ما تضمنته <sup>(٧)</sup> الصلّة من الحكم متعلّق بالموصول؛ لأنه إمّا محكومٌ عليه هو أو سببه، أو محكومٌ به هو أو سببه، فلا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ نائِبِ الموصولِ في الصلّة ليتعلّق الحكم بالموصول بسبب تعلّقه بنائبه، وذلك النائب هو الضميرُ العائدُ إليه، ولولم يذكر الموصول في الصلّة، لبقى الحكم أجنبياً عنه؛ لأنَّ الجَمَلَ مستقلةٌ بأنفسها لولا الرابطُ الذي فيها،

وقد يُغني الظاهرُ عَنِ العائدِ، على قِلَّةٍ، نحو: ما جاءني زيدٌ الذي ضرب زيد،

(١) سبق تحريمه في القسم الأول.

(٢) هذا قولُ أبي عليٍّ الفارسي في (التذكرة القصريّة). انظر شرح شواهد المغني للبغداديّ ١٩١/٦، والخزانة ٤٦٤/٥ ط. هارون.

(٣) النساء ٧٢، والآية بتمامها:

﴿ وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مُنْصِبَةٌ قَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا ﴾

(٤) في البحر المحیط ٢٩١/٣: ... واللام في (ليبطئن) لام قَسَمٍ محذوف، التقدير: للذي والله ليبطئن، والجملةتان من القسم وجوابه صلة لَمَنْ، والعائد الضمير المستكن في ليبطئن. قالوا وفي هذه الآية ردٌّ على من زعم من قدماء النحاة أنه لا يجوز وصل الموصول بالقَسَمِ وجوابه إذا كانت جملة القسم قد عريت من ضمير، فلا يجوز جاءني الذي أقسم بالله لقد قام أبوه... .

(٥) المُقَدِّمَةُ الْحُسْبِيَّةُ ٢١٨/١.

(٦) م: لكونها.

(٧) د، ط: تضمنه.

## [ صلة الألف واللام ]

قوله: وصلة الألف واللام: اسم فاعل أو مفعول،  
لما ذكر أن الصلة يجب أن تكون جملة، استدرك ذلك، فكأنه قال: لكن صلة  
الألف واللام اسم فاعل أو مفعول.

اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول، فقال  
المازني<sup>(١)</sup>: هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة، نحو الرجل والفرس، وقال غيره:  
إنها اسم موصول، وذهب الزمخشري<sup>(٢)</sup> إلى أنها منقوصة من الذي، وأخواته، وذلك  
لأن الموصول مع صلته التي هي جملة: بتقدير اسم مفرد، فتثاقل ما هو كالكلمة  
الواحدة بكون أحد جزأها<sup>(٣)</sup> جملة، فخفف الموصول، تارة بحذف بعض حروفه،  
قالوا في الذي: اللذ واللذ، بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألف واللام، وتارة  
بحذف بعض الصلة: إما الضمير أو نون المثني والمجموع، نحو<sup>(٤)</sup>:  
الحافظو عورة العشيرة... \*... (٢٩٨)

كما يجيء، والأولى أن نقول: اللام الموصولة غير لام الذي؛ لأن لام الذي (١٣٧ب)  
زائدة بخلاف اللام الموصولة.

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٢٧/١؛ وفيه: «واستدل المازني ومن وافقه على  
حرفيتها بأن العامل يتخطاها، نحو: «مرت بالضارب» فالجورور هو «ضارب» ولا موضع لأل، ولو كانت اسماً  
لكان لها موضع من الإعراب». وانظر التسهيل ص ٣٤.

(٢) ابن يعيش ١٥٤/٣.

(٣) م، د، ط: جزئها، والصواب ما أثبت.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول والشاهد فيه أنه حذف بعض الصلة تخفيفاً، وهو النون، والأصل:  
الحافظون عورة العشيرة. فال موصول اسمي بمعنى الذين، والوصف المجموع صلته، وقد حذف بعضها، وهو  
النون. وهذا على رواية نصب (عورة)، وأما على رواية جرّها فحذف النون للإضافة.

قالوا: الدليل على أن هذه اللام موصولة: رجوع الضمير إليها في السعة، نحو: الممرور به: زيد، أجاب المازني<sup>(١)</sup> بأن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر، فمعنى، الضارب غلامه: زيد، الرجل الضارب غلامه: زيد، وفيما ارتكبه يلزمه محذوران: أحدهما إعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهراً على أحد الأمور الخمسة، أي: الموصوف، وذي الحال، والمبتدأ، وحروف النفي، وحروف الاستفهام، وعملهما من غير اعتماد على شيء: مذهب الأخفش والكوفيين، ومذهبه<sup>(٢)</sup> في هذا غير مذهبهم، والثاني: رجوع الضمير على موصوفٍ مُقَدَّرٍ،

فإن قال: الاعتماد على الموصوف المقدر، والضمير راجع إليه، كما في قوله تعالى: «فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ»<sup>(٣)</sup>، فإن «ظالم» عمل في الجار والمجرور؛ لاعتماده على الموصوف المقدر، والضمير في «لنفسه»<sup>(٤)</sup> راجع إليه،

قلت: الموصوف المقدر بعد نحو: منهم، وفيهم، كالظاهر، لقوة الدلالة عليه، كما ذكرنا في باب الوصف، نحو قوله تعالى: «<sup>(٥)</sup> وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ <sup>(٦)</sup>» .  
وقوله<sup>(٧)</sup>:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقِيشٍ يَقْعَقُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بَشَنٌ - ٣٤٦

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ٢٢٦/١.

(٢) أي المازني.

(٣) فاطر ٣٢، ونصها:

﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ، وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ لِلَّذِينَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾ .

(٤) ط: نفسه.

(٥) د، ط: ومنهم، وهو تحريف بالآية.

(٦) الجن ١١، ونصها:

﴿ وَأَنَّا مَتَّاعُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كَمَا طَرِيقٌ قَدَدًا ﴾ .

(٧) سبق تحريجه في القسم الأول.

وأيضاً: الجارُ والمجرورُ يكفيه رائحةُ<sup>(١)</sup> الفعلِ ، وأماً قولُ النحاةِ: يا ضارباً غلامه ويا حسناً وجهه بالاعمالِ ورجوع الضميرِ إلى مقدر، فمثالهم<sup>(٢)</sup> غيرُ مستندٍ إلى شاهدٍ من كلامٍ مؤثوقٍ به، ولا يُقالُ في السَّعةِ: جاءني الحسن وجهه، على رجوع الضميرِ إلى الموصوفِ المقدَّرِ، ولا فَرْقٌ عنده بين اللامين، كما لا يقال: جاءني حسن وجهه في الاختيارِ، بلى، قد يجيء مثله في الشعر، نحو قوله: <sup>(٣)</sup>

٤١٦ - بسودِ نواصيها وجرِ أكفها <sup>(٤)</sup> وصفرِ تراقيها وبيضِ خدودها

ولو<sup>(٥)</sup> جازَ عَمَلُ اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ ذو اللامِ، لاعتماده على الموصوفِ كما ذهب إليه، لم يعمل بمعنى الماضي، كما لا يعمل المجرد منها، بل كان هو الأولى بتركِ العملِ الفعلي؛ لأنه دَخَلَهُ، على مذهبه، ما هو من خواصِّ الأسماءِ، أعني لامِ التعريفِ فتَبَاعَدَ به عن شِبهِ الفعلِ، وأيضاً، لو كانت لامِ التعريفِ الحرفية، لم تُحذفِ النونُ قياساً في نحو:

الحافظو عورة العشيرة . . . \* . . . ٢٩٨

كما لا تحذف مع المجرد منها.

(١) ط: يكفيه رائحة معنى الفعل.

(٢) ط: فمثال لهم غير مستند.

(٣) الحسين بن مطير بن مكمّل مولى لبني أسد . . وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، والبيت من أبيات

أوردها أبو تمام في باب النسب من (الحجاسة). الحجاسة بشرح المرزوقي ١٢٣٠. وقبل البيت:

فقد جعلت في حبة القلب والحشا \* عهداً تولى بشوق يعيدها

الشاهد فيه أن رجوع الضمير من (نواصيها) على الموصوف بسود المقدّر، خاص بالضرورة، والقياس بنساء سود

نواصيها». الخزائن ٥/٤٧٠هـ.

وتتعلق الباء في «بسود» بقوله: يعيدها، وهو الأنسب من جهة المعنى. وإنما جاز أن يجمع حر وسود وغيرهما وإن

ارتفع ما بعدها بها؛ لأن هذه الجموع لها نظائر في الأسماء المفردة، ولو كانت ما لا نظير له في الواحد لما جاز جمعه،

تقول: مررت ببرجالٍ ظرافٍ أبأؤهم، ولو قلت: برجالٍ ظريفين أبأؤهم لم يَجُز. انظر حاشية الخزائن ٥/٤٧٠

هارون.

(٤) ط: وجرء كفها.

(٥) د: «ولو كان ذو اللام اسم فاعل أو مفعول عاملاً».

فَنَقُولُ ، بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ : إِنَّ أَصْلَ : الضَّارِبِ وَالْمَضْرُوبِ : الضَّرْبُ وَالضَّرْبُ ، فَكَرِهُوا دُخُولَ اللّامِ الْاِسْمِيَّةِ الْمِشَابِهَةَ لِلْحَرْفِيَّةِ لِفِظًا وَمَعْنَى ، عَلَى صُورَةِ الْفِعْلِ ، أَمَّا لِفِظًا ، فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا مَعْنَى ، فَلِصَّرُورَةِ اللّامِ مَعَ مَا دَخَلَ عَلَيْهِ ، مَعْرِفَةً ، كَالْحَرْفِيَّةِ مَعَ مَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ ، فَصَيَّرُوا الْفِعْلَ فِي صُورَةِ الْاِسْمِ : الْفِعْلُ الْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ فِي صُورَةِ اِسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَجْهُولِ فِي صُورَةِ اِسْمِ الْمَفْعُولِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَيْنِ مُتَقَارِبَانِ ؛ إِذْ مَعْنَى زَيْدٍ ضَارِبٍ ، زَيْدٌ ضَرَبَ أَوْ يَضْرِبُ ، وَزَيْدٌ مَضْرُوبٌ : زَيْدٌ ضُرِبَ أَوْ يُضْرَبُ ، وَلَكُونِ هَذِهِ الصِّلَةُ فِعْلًا فِي صُورَةِ الْاِسْمِ ، عَمِلَتْ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، وَلَوْ كَانَتْ اِسْمَ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ حَقِيقَةً لَمْ تَعْمَلْ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، كَالْمَجْرَدِ مِنَ اللّامِ ، وَكَانَ حَقُّ الْاِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ عَلَى الْمَوْصُولِ ، كَمَا نَذَكِرُهُ ، فَلَمَّا كَانَتْ اللّامُ الْاِسْمِيَّةُ فِي صُورَةِ اللّامِ الْحَرْفِيَّةِ ، نُقِلَ اِعْرَابُهَا إِلَى صِلَتِهَا عَارِيَةً ، كَمَا فِي «إِلَّا» الْكَائِنَةِ بِمَعْنَى «غَيْرِ» عَلَى مَا مَرَّ فِي بَابِ الْاِسْتِثْنَاءِ ، فَقُلْتُ : جَاءَ فِي الضَّارِبِ وَرَأَيْتِ الضَّارِبَ وَمَرَرْتُ بِالضَّارِبِ .

فَإِنْ قِيلَ : مَا حَمَلَكُمُ عَلَى هَذَا التَّطْوِيلِ ، وَهَلَّا قُلْتُمْ إِنَّ صِلَةَ اللّامِ لَيْسَتْ بِجُمْلَةٍ ، بَلْ جُعِلَتْ صِلَتُهَا : مَا تَضْمَنُ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ : الْحُكْمَ الْمَطْلُوبَ فِي الصَّلَاتِ بِمِشَابِهَةِ الْفِعْلِ ، لَا عَلَى وَجْهِ الْأَصَالَةِ ، وَهُوَ اِسْمُ الْفَاعِلِ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ ، قَضَاءً لِحَقِّ الْأَلْفِ وَاللّامِ ، وَقُلْتُمْ : إِنَّمَا عَمِلَ اِسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مَعَ اللّامِ لِعِتِمَادِهِمَا عَلَى الْمَوْصُولِ ، كَمَا يَعْمَلَانِ إِذَا اعْتَمَدَا عَلَى الْمَوْصُوفِ ، حَتَّى لَا تَحْتَاجُوا إِلَى أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا عَمِلَا بِلَا اعْتِمَادٍ ؛ لِكُونِهِمَا فِي الْحَقِيقَةِ فِعْلَيْنِ ؟

فَالْجَوَابُ : إِنَّ عَمَلَهُمَا بِمَعْنَى الْمَاضِي مَعَ اللّامِ ، ذَلَّهْمُ عَلَى أَنَّهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ فِعْلَانِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ اِسْمَيَّ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ إِذَا وَقَعَا عَقِيبَ حَرْفِ الْاِسْتِفْهَامِ وَحَرْفِ النِّفْيِ ، مَعَ أَنَّ طَلِبَهُمَا لِلْفِعْلِ أَقْوَى مِنْ طَلَبِ الْمَوْصُولِ لَهُ ، لَا يَعْمَلَانِ بِمَعْنَى الْمَاضِي .

وَأَمَّا لَمْ تَوْصِلِ اللّامَ بِالصِّفَةِ الْمِشَابِهَةِ مَعَ تَضْمَنِهَا لِلْحُكْمِ ، لِتَقْصَانِ مِشَابِهَتِهَا لِلْفِعْلِ ، وَكَذَا لَمْ تَوْصِلِ بِالْمَصْدَرِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدَرُ بِالْفِعْلِ إِلَّا مَعَ ضَمِيمَةٍ «أَنَّ» كَمَا مَرَّ فِي

(١) م ، د : إِذَا صَارَتْ بِمَعْنَى غَيْرِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا .



باب الإضافة، وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلا جملة.

قيل: وقد توصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية<sup>(١)</sup>، وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفراء في غير الشعر، قال: إِنَّ رجلاً أقبل، فقال له آخر: ها هو ذا، فقال السامع: نَعَمْ لها هو ذا، وقد وُصِلَتْ في الشعر بالمضارع في قوله: <sup>(٢)</sup>

٤١٧ - فيستخرج اليربوع من نافقائه ومن جُحره بالشيخة اليَتَقَصُّعُ  
يقول الخنئ وأبغض العُجْمِ ناطقاً إلى رَبِّنا صوت الحمار اليُجَدُّعُ

وقد ذهب أهل<sup>(٣)</sup> الكوفة إلى أنه يجوز أن يكون الاسم الجامد المعروف باللام موصولاً، قالوا في قوله<sup>(٤)</sup>:

٤١٨ - لَعَمري لَنِعَمَ البيتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ في أَفْيائِهِ<sup>(٥)</sup> بِالْأَصَائِلِ

(١) ط: زيادة «أيضاً».

(٢) ذو الحَرْقِ الطُّهَوِي، شاعرٌ جاهليٌّ. وهو أحد ثلاثة من بني طهية، وكلهم ذو الحَرْقِ، أحدهم: خليفة بن حمل، الثاني: قرط، والثالث: شمير بن عبدالله بن هلال (المؤتلف والمختلف ١١٩). والشاهد في: نواذر أبي زيد ص ٢٧٥، والخزانة ٤٨٢/٥ هارون؛ وفيه: وقد يُخْرِجُ اليربوعُ، وابن يعيش ٢٥/١، و١٤٤/٣، وضرائر الشعر ٢٨٩، والمسائل العسكرية ص ٥٥، ٥٦؛ وفيه: «ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم: «اليُجَدُّعُ» وإدخال لام التعريف فيه على الفعل، فهذا شاذٌ عن القياس؛ لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص، وشاذٌ في الاستعمال أيضاً، ولم يوجد ذلك إلا في شعر...». وانظر الخزانة ٣٢/١ هارون.

واليربوع: دُوَيْبَةُ تحفر الأرض، وله جحران: أحدهما القاصعاء، وهو الذي يدخل فيه، والآخر: النافقاء، وهو الذي يكتمه ويظهر غيره، وهو موضع يرققه، فإذا أتى من قِبَلِ القاصعاء، ضرب النافقاء برأسه فانفق أي خرج. وتَقَصَّعَ اليربوع: دخل في قاصعائه.

الشاهد فيه أن (أل) الموصولة قد وصلت بالمضارع في ضرورة الشعر، كما في (اليَتَقَصُّعُ) و(اليُجَدُّعُ)، بينهما للمفعول.

(٣) الجمع ٨٥/١.

(٤) أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ١٤١/١) والبيت من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتاً.  
إيضاح الشعر ورقة ٩٩ ب، والخزانة ٤٨٤/٥ هارون، مجاز القرآن ٢٣٩/١، الجمع ٨٥/١؛ وفيه: «ف (البيت): خبر أنت، و (أكرم) صلة للبيت، كأنه قال: لأنت الذي أكرم أهله، وزعم الكوفيون أن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة توصل، وخرجوا عليه: يادارمية بالعلباء فالسند \*... وتقول: هذه دار زيد بالبصرة، فبالعلباء وبالبصرة صلة دار. والبصريون منعوا ذلك وجعلوا (أكرم) خبراً ثانياً، وبالعلباء: حالاً.

(٥) د، ط: أفئائه.

إنَّ التقديرَ: لأنت الذي أكرم أهله، لكنه (١٣٨ أ) موصولٌ غيرُ مُبْهَمٍ كسائرِ  
الْأَسْمَاءِ الموصولةِ، وعند البصريين<sup>(١)</sup>: اللام غير مقصودٍ قصده، والمضارع صفة له،  
كما في قوله: <sup>(٢)</sup>

ولقد أُمِرُّ على اللئيمِ يَسْبِي فَمَضِيَتْ ثَمَتْ قَلْتُ لَا يَغْنِيْنِي<sup>(٣)</sup> (٥٥)

وإنما جاز: مررت بالرجل القائم أبواه، لا القاعدين، ولم يَجْزُ: بالرجل القائم  
أبواه، لا اللذَيْنِ<sup>(٤)</sup> قَعْدًا؛ لاستتارِ ضميرِ المثنى في: القاعدين، وظهوره في: قعدا،  
وخفاء الموصول في القاعدين، وظهوره في: اللذين قعدا، فكأنك قلت: برجل قائم  
أبواه لا قاعدين.

واعلم أن أحقَّ الإعراب أن يدورَ على الموصول؛ لأنه هو المقصودُ بالكلام، وإنما  
جاءَ بالصلة لتوضيحه، والدليل: ظهورُ الإعراب في «أي» الموصولة، نحو: جاءني  
أَيُّهم ضربته ورأيت أَيُّهم ضربته ومررت بأَيُّهم ضربته، وكذا في: اللذان واللتان،  
فَيَمِّنُ قال بإعرابهما، وأما الصلةُ، فقال بعضهم: إنها معربة بإعراب الموصول،  
اعتقاداً منه أنها صفةُ الموصول لتبينها له، كما في الجمل الواقعة صفةً للنكرات.

وليس بشيء؛ لأنَّ الموصولاتِ معارف اتِّفَاقاً منهم، والجمل لا تقع صفةً  
للمعارف، كما مرَّ في الوَصْفِ.

والجُمُهورُ على أنه لا محل للصلة من الإعراب؛ إذ لم يَصِحَّ وقوعُ الاسمِ المفردِ  
مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يُقَدَّرُ للجملِ إعرابٌ إلَّا إذا

(١) انظر المجمع ٨٥/١.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول.

(٣) ليس في الأصل، وهو من د.

(٤) ط: الذي، وهذا خطأ.

صَحَّ وقوعُ الاسمِ المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع<sup>(١)</sup>، المذكورة فقط، وذلك لأنَّ الإعرابَ للاسم في الأصل أو للاسم والفعل على قولٍ، وكلُّ واحد منها مفردٌ، والصلةُ جملةٌ لا غَيْرُ.

### [ الأسماءُ الموصولةُ : لغاتها ] :

قوله<sup>(٢)</sup> : «وهي الذي والتي، واللذان واللتان، بالآلفِ والياء، والألى،<sup>(٣)</sup> والذين. واللاتي<sup>(٤)</sup> واللاتي واللواتي، وما، ومَنْ، وأي، وأية وذو: الطائية، وذا، بعد ما الاستفهامية، والآلف واللام».

هذا حَصَرُ جميع الأسماءِ الموصولةِ، و«الذي» عند البصريين على وزن عمٍ، وشجٍ، أرادوا الوصفَ بها من بين الأسماءِ الموصولةِ، لكونها على وزن الصفات، بخلاف «ما» و«مَنْ»، فأدخلوا عليه اللامَ الزائدة<sup>(٥)</sup> تحسیناً للفظ حتى لا يكون موصوفُها، كمعرفة ووصفت بالنكرة، وإنما قلنا بزيادة اللام، لما مرَّ مِنْ أَنَّ الموصولاتِ معارف وضعاً بدليل كونِ «مَنْ» و«ما» معرفتين بلا لامٍ، وإنما ألزموها اللامَ الزائدة؛ لأنها لو نَزَعَتْ تارةً، وأُدْخِلَتْ أُخرى، لأَوْهَمَ كونها للتعريف، كما في: الرجل، ورجل، وإنما وصف بذو الطائية، وإن لم تكن على وزن الصفات، إذ هي، على لفظ «ذو» الذي يُتَوَصَّلُ به إلى الوصفِ بأسماءِ الأجناسِ.

(١) استعمال العدد هكذا مذهب الكوفيين، والرضي يستعمله مع اعتراضه عليه، وتارة يستعمل مذهب البصريين أيضاً. وجاء في دُرَّةِ الغَوَاصِ ص ١٢٦ ط. دار نهضة مصر ما يلي: «... وقد ذهب بعضُ الكتَّابِ إلى تعريفِ الاسمينِ المُركَّبَيْنِ، والمعدود والمميز... وهو مما لا يلتفت إليه، ولا يُعْرَجُ عليه؛ لأن المميز لا يكون معرفاً بالآلف واللام، ولا يُقَالُ إلينا في شجون الكلام».

(٢) د: ساقطة.

(٣) ط: والأولى.

(٤) ط: واللاتي.

(٥) م: ساقطة.

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup>: أَصْلُ الَّذِي، الذالُّ الساكنة، ثُمَّ لَمَّا أَرَادُوا إِدْخَالَ اللَّامِ عَلَيْهَا زَادُوا قَبْلَهَا لَامًا مَتَحَرِّكَةً؛ لِثَلَاثٍ يَجْمَعُونَهَا بَيْنَ الذالِّ السَّاكِنَةِ وَالْأَمِ التَّعْرِيفِ السَّاكِنَةِ، ثُمَّ حَرَّكُوا الذالَّ بِالْكَسْرِ، وَأَشْبَعُوا الْكسْرَةَ فَتَوَلَدَتْ يَاءٌ، كَمَا حَرَكْتَ ذال «ذَا» بِالْفَتْحِ وَأَشْبَعِ، فَتَوَلَدَتْ «أَلِفٌ».

وَكُلُّ ذَا قَرِيبٌ مِنْ دَعْوَى عِلْمِ الْغَيْبِ.

وتقول في الواحد المؤنث: الَّتِي، بِقَلْبِ الذالِ تَاءٌ، كَمَا قُلْنَا فِي: ذَا، وَتَا، وَقَدْ تُشَدُّ يَاءُهُمَا، نَحْوُ: الَّذِي وَالَّتِي، فَإِذَا شُدَّتَا، أُعْرِبَتِ الْكَلِمَتَانِ عِنْدَ<sup>(٢)</sup> الْجُزُولِيِّ<sup>(٣)</sup> بِأَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ، كَمَا فِي «أَي»، وَلَا وَجْهَ لِإِعْرَابِ الْمُشَدَّدِ؛ إِذْ لَيْسَ التَّشْدِيدُ يُوجِبُ الْإِعْرَابَ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ يُبْنَى الْمُشَدَّدُ عَلَى الْكَسْرِ؛ إِذْ هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، قَالَ<sup>(٤)</sup>:

٤١٩ - وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعِلُهُ بِهَالٍ وَإِنْ أَغْنَاكَ إِلَّا لِلَّذِي  
يَنَالُ بِهِ الْعَلَاءُ وَيَصْطَفِيهِ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِهِ وَلِلْقَصِيِّ

وَحَكَى الزَّخْمَشَرِيُّ: أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الضَّمِّ كَقَبِيلٍ وَبَعْدَ، قَالَ الْأَنْدَلُسِيُّ: لَعَلَّ

(١) انظر الإنصاف، المسألة ٩٥.

(٢) م: فعند.

(٣) شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٥، والهمع ٨٢/١.

(٤) لم أهتم إلى القائل. ومعنى البيتين: ليس المال في الحقيقة مالا لأحد، إلا للذي يريد بسببه علو الدرجة في المجد، ويختاره للقريب والبعيد.

«وقوله: (بهال) خبر ليس، والباء زائدة، وجملة (فاعلمه) معترضة، وكذلك جملة (وإن أغناك) معترضة، و(إن) وصلية، ونقل شارح شواهد الموشع عن بعضهم أنها نافية، والمستثنى منه محذوف، تقديره: لأحد. وجملة (ينال) بفاعله المستتر صلة الذي... و(يصطفيه) معطوف على (ينال)، و(العلاء) يفتح العين والمد: مفعول يريد...». الخزنة ٥٠٤/٥ هارون.

والبيتان في: الخزنة ٥٠٤/٥؛ وفيه: يريد به، بدل ينال به، والإنصاف ٦٧٥: يريد به العلاء ويمتتهن بدل: ينال به العلاء ويصطفيه، والهمع ٨٢/١.

الشاهد فيه أن كسرة الياء المشددة من (الذي) كسرة بناء.

الجزولي<sup>(١)</sup> سَمِعَهُ بضم الياء كما هو المنقول عن الزمخشري، ثم رآه في الشعر المذكور مكسوراً، فَحَكَمَ بِإِعْرَابِهِ.

وقد تُحذفُ الياءان في الذي والتي، مكسوراً ما قبلهما أو ساكناً، قال الشاعر<sup>(٢)</sup> في الكسر:

٤٢٠ - واللَّذ لو شاء لكنت صخراً أو جبلاً أَشَمَّ<sup>(٣)</sup> مُشْمَخِراً

وقال آخر<sup>(٤)</sup> في التسكين:

٤٢١ - كاللَّذ تَزَيَّ زُيَّةً فاصطيدا

وقال: <sup>(٥)</sup>

٤٤٢ - فقل لَلَّتْ تلومك إنَّ نفسي أراها لا تُعوذُ بالتميم

قال<sup>(٦)</sup> الأندلسي: الوجوه الثلاثة فيهما، أي تشديد الياء وحذفها ساكناً ما قبلها أو

---

(١) انظر شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٥.

(٢) لم أهد إلى قائله ومعنى البيت: هو الذي لو شاء أن يكون برّاً لكان برّاً، ولو شاء أن يكون جبلاً لكان جبلاً.

والبيت شاهد على أن حذف الياء من (الذي) والاكتفاء بكسر الذال لغة. و(الأشَمُّ) من الشَّمَم، وهو الارتفاع.

و(المُشْمَخِر) العالي المتطاوّل، وقيل الراسخ. الخزّانة ٥٠٥/٥ هارون.

والبيت في: الإنصاف ٦٧٦؛ وفيه:

واللَّذ لو شاء لكانت برّاً \* أو جبلاً أصمَّ مُشْمَخِراً

والأمالي الشجرية ٣٠٥/٢، والهمع ٨٢/١.

(٣) ط: أصم.

(٤) رَجَزٌ لرجل من هذيل، وقبله: فكنت والأمر الذي قد كُيِّدَا. أشعار الهذليين ٦٥١/٢، الخزّانة ٣/٦، هارون،

الأمالي الشجرية ٣٠٥/٢، الإنصاف ٦٧٢، معجم شواهد العربية ٤٦٤/٢ (ط. الأولى سنة ١٩٧٢م)، مكتبة

الخانجي (مصر). و(تَزَيَّ): حفر زُيَّةً، وجمعها زُيٌّ على وزن فُعَل.

الشاهد فيه أن حذف الياء من (الذي) وتسكين الذال لغة.

(٥) لم أهد إلى قائله. قال البغدادي: «هذا البيت أنشده ابن الشجري في (أماليه) عن الفراء، وقال: التميم جمع

تميمة، وهي التعويذة». الخزّانة ٦/٦ هارون.

والبيت بلا نسبة في: الأمالي الشجرية ٣٠٨/٢، والذّرر ٥٦/١، والهمع ٨٢/١. الشاهد فيه أن الياء حذفت

من (التي)، وسُكِّنَ تاؤها.

(٦) د، م: وقال.

مكسوراً، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات؛ إذ<sup>(١)</sup> المخفف يُشدُّ للضرورة، وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلا أن ينقلوها في حال السَّعة، لا في الشُّعر، فسَمْعاً، إذْن، وطاعة.

وتثنية: الذي، والتي، واللذان، واللتان، بحذف الياءين،<sup>(٢)</sup> وجاز تشديد النونين إبدالاً من الياء المحذوفة، وهل<sup>(٣)</sup> هما معربان أو مبنيان، على الخلاف الذي مرَّ في: دان: وتان، وقد جاء: اللذان واللتان في الأحوال الثلاثة في غير الأفصح، والأوّل: القول بإعرابهما عند الاختلاف، كما مرَّ، وأما مثني الضمير نحو: هما، وكما، وقتلها، فلما غيّر عن وضع واحده، ولم يزد فيه النون بعد الألف، لم يُعرب؛ (١٣٨ ب) لأنه صار صيغةً مستأنفةً، وخرج عن نسق المثنيات.

وقد تُحذف النونان في: اللذان واللتان<sup>(٤)</sup>؛ لاستطالة الموصول بصِلته، قال<sup>(٥)</sup>:

٤٢٣ - أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ الَّذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَا

(١) ط: إذا .

(٢) في جميع النسخ اليائين.

(٣) ط: وهلهما.

(٤) إن حذفت هذه النون لغةً بلحارث بن كعب، وبعض ربيعة. شرح الألفية للمرادي ٢٠٩/١، وأوضح المسالك ١٤٠/١، والأشمونى ١٤٧/١.

(٥) الأخطل التغلبي (ديوانه ص ٤٤، بيروت، سنة ١٨٩١)، يفخر بقومه، وصهو جريراً.

وهو في: المقتضب ١٤٦/٤، والمنصف ٦٧/١، والأمالى الشجرية ٣٠٦/٢، والحزاة ٧/٦ هارون، والمسائل العسكرية ص ١٤٢، وسيبويه ٩٥/١ بولاق. وقوله: أبني: الهمة للنداء، وبنو كليب بن يربوع هم رهط جرير.

و (الأغلال): جمع غُل، وهو طوق من حديد يُجعل في عنق الأسير.

ومعنى البيت: إن عميه يُفكّان الغلّ من عنق الأسراء، ويُجنّونهم من أسر أعدائهم قسراً عليهم. . . وقد أراد بِعَمِّي: عمرو بن كلثوم الذي قتل عمرو بن هند، ومرة بن كلثوم الذي قتل المنذر بن النعمان وأخاه، وهما تغلبيان. الشاهد في قوله (اللذا) حيث حذفت النون لاستطالة الموصول بالصلة.

وقال<sup>(١)</sup>:

٤٢٤- هما اللتا لو وَلَدَتْ تميم لقليل فخرٌ لهم صميم

وجمع الذي في ذوي العلم: الذين في الأحوال الثلاثة على الأكثر، واللذون في الرفع: لُغَةُ هَذِلِيَّةٌ.

قال جَارُ اللهِ: إعرابُ الجمع لغة من شَدَّدَ الياء في الواحد، وهذا كما قال الجزولي<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الذي، مشدد الياء، معرب، فكأن أصله: الَّذِيون، فحذفت إحدى الياءَيْنِ، ثم عَمِلَ به ما عَمِلَ بِقاضون.

وحكى بعضهم<sup>(٣)</sup> الَّذِيون رَفَعًا، وَاللَّذِيين نَصَبًا وَجَرًّا، وهي لغة مَنْ شَدَّدَ الياء، فَجَمَعَهُ بلا حَذَفِ شيءٍ منه.

وقد تَحَذَفُ النون من: الذّون، تَخْفِيفًا، قال<sup>(٤)</sup>:

---

(١) الأخطل (ديوانه ٤٤ ط. بيروت أنطون صالحاني) وهو من الرَّجَز. وهو في: الخزانة ١٤/٦، شرح الألفية للمُرادي ٢٠٨/١، ٢٠٩، الجمع ٤٩/١، أوضح المسالك ١٤١/١.

وتميم: قبيلة، وهو تميم بن مر بن أد، ويروى (فخر لهم عميم)، أي: فخر شامل لهم. والمعنى: هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم، لكان لهم الفخر الخالص. هذا، وقد أنث الفعل في (ولدت)؛ لأن تمياً قبيلة.

الشاهد: في (اللتا) حيث حذف النون، والأصل اللتان، وهذه لغة بلحارث، وبعض بني ربيعة.

(٢) شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٥، وانظر الجمع ٨٢/١.

(٣) وهم هذيل أو عقيل. حاشية الصبان ١٤٩/١.

(٤) نسبة البغدادي لامية بن الأسكر الكتاني. وهو شاعر فارسي مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان من سادات قومه وفُرسَانِهِمْ، وله أيام ماثورةٌ مذكورة. (الخزانة ١٧/٦، ١٨ هارون).

وقوله: (من روس قومك) هو بحذف الهمزة من رؤوس. وقوله: (ضرباً) إما منصوب بنزع الخافض، أي بضرب، وإما منصوب بعامل محذوف حال من الواو في (طُيِّرُوا)، أي: يضربون ضرباً، أو ضاربين ضرباً. و(المصاقيل): جمع مصقول، من الصَّقْل، وهو جلاء الحديد وتحديده، أي جعله قاطعاً. أراد كل آلة حديد من السلاح، مثل السيف والسَّنان. قال الأستاذ هارون في معجم الشواهد ٣١٤/١، والخزانة ١٤/٦ حاشية (٣) إنه لم يجد للبيت مرجعاً آخره. وأنا لم أجده له ذكراً في كتاب في مارجعت إليه.

٤٢٥ - قومي الذُّو بعكاظ طَيَّرُوا شرراً من رُوس قومك ضرباً بالمصاقل<sup>(١)</sup> ومن الذين، أيضاً.  
قال: <sup>(٢)</sup>

٤٢٦ - وَإِنَّ الذي حانت بِفُلجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يَأْمُ خالِدٍ

ويجوز في هذا، أن يكون مفرداً وُصِفَ به مقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى، أي: وإن الجمع الذي، أو: إن الجيش الذي، كقوله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا ﴾ <sup>(٣)</sup>.

فَحَمَلَ على اللفظ، أي الجمع الذي استوقد، ثم قال: «بُنُورِهِمْ»، فَحَمَلَ على المعنى، ولو كان في الآية مخففاً من الذين، لم يُجْزِ أفراد الضمير العائد إليه، وكذا قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ <sup>(٤)</sup> وهذا كثير، أعني ذَكَرَ «الذي» مفرداً موصوفاً به مقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى، أمَّا حَذَفُ النونِ من الذين، نحو: جاءني الرجالُ الذي قالوا كذا، فهو قليل كَقِلَّةٍ: للذا، في المثني.

(١) م، ط: بالمصاقل.

(٢) نسبة المبرد في المقتضب ١٤٦/٤ إلى الأشهب بن رُمَيْلة، وقال مُحَقِّقُ المقتضب: «ونسبه أبوتمام في كتاب مختار القبائل إلى حديث ابن محفض».

الخزاعة ٢٥/٦ هارون، سيبويه ٩٦/١ بولاق، الأمازي الشجرية ٣٠٧/٢، الفصل ص ١٤٤. قوله: (وإن الذي)، أصله وإن الذين، فحذفت النون منه تخفيفاً. الخزاعة ٢٥/٦ «ويجوز أن يكون (الذي واحداً يؤدى معنى الجمع» حاشية «٣» من المقتضب ١٤٦/٤. والحين: الهلاك، ومعنى حانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بديهة ولا قصاص... و(كل القوم): صفة لقوم؛ دلالة على كياهم. وفُلج: يغلب عليه التذكير منصرف، قال سيبويه ٢٤/٢ هارون: «ومنها ما لا يكون إلا على التذكير، نحو فُلج».

«وفلج، بفتح أوله: وسكون ثانيه، وآخره جيم اسم بلد، وقيل واد». معجم البلدان ٢٧٢/٤.

(٣) البقرة ١٧، ونصها:

﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾

(٤) الزمر ٣٣.



وقد يقال: لَدِي وَلَدَانِ، وَلَتَانِ وَلَاتِي، بِلا لامٍ.

وَجَمْعُ الَّذِي مِنْ غَيْرِ لَفْظِهِ: الْأَلَى بوزن: الْعُلَا، واللّاتين، رَفْعاً، وَنَصْباً وَجَرّاً، ويحذف النون فيقال: اللّاتني بهمزةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ، نحو: القاضي، وهو قليلٌ في المذكر، قرأ الأخفش<sup>(١)</sup>: «لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ»،<sup>(٢)</sup> ويقال: اللّاء يحذف الياء، وقد جاء: اللّاوون رَفْعاً، واللّاتين نَصْباً وَجَرّاً.

وَجَمْعُ التّي: اللّاتي على وزن فاعِلٍ من التّي، وهو اسمُ جَمْعٍ، كالجامل والباقر<sup>(٣)</sup>، واللّاتني بالهمزة مكان التاء، وهو كثيرٌ في جمع التّي، دون جمع الذي، واللّواتي، واللّواتي، كأنها جمعاً للجمع، وقد تُحذفُ الياءاتُ من الأربعة فيقال: اللّات واللّاء واللّوات واللّواء، وقد تُسهّلُ الهمزةُ من اللّاءِ بَيْنَ الهمزةِ والياءِ؛ لِكُونِها مكسورةً، على ما هو قراءةُ وَرْشٍ، «وَالَّتَيْنِ<sup>(٤)</sup> بَلِسْنَ<sup>(٥)</sup>»، وقد يُقالُ: اللّائي<sup>(٦)</sup> بياءٍ ساكنةٍ بَعْدَ الْأَلِفِ من غير همزةٍ، كقراءة أبي عمرو<sup>(٧)</sup>، والبزّي<sup>(٨)</sup>، قال أبو عمرو: هي لغةُ قريشٍ، كأنهم حذفوا الياءَ بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزةَ ياءً من غير قياسٍ ثم أسكنوا الياءَ إجراءً

(١) لم أجد هذه القراءة في معاني القرآن ١٧٤/١.

(٢) البقرة ٢٢٦، والآية بتامها: وهي قراءة حفص -

﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ رَيْصٌ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُ فَإِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

(٣) اسماً جمعاً للجمل والبقرة. «واسم الجمع ما دُلَّ على جماعة، ولا واحد له من لفظه غالباً، كقوم، ورهط، وإبل،

وقد يكون له واحدٌ من لفظه، كصحب، وركب...». التبيان في تصريف الأسماء ص ١٦٥.

(٤) ط: اللّاء، الواو ساقطة، وهذا تحريف.

(٥) الطلاق ٤، والآية بتامها:

﴿وَالَّتَيْنِ بَلِسْنَ مِنَ الْمَجْهُورِ مِنْ نِسَائِكُنَّ إِِنْ رَزَقْنَهُنَّ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي تَمْحَضُنَّ وَأُولَتْ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ

حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهُ مِثْرًا﴾

(٦) قراءة ورش: «واللّاء»، وقراءة أبي عمرو والبزّي: «اللّائي» قراءة سبعة. الإتحاف ص ٤١٨.

(٧) المراد: أبو عمرو بن العلاء، أحد القراء السبعة، ومن متقدمي النحاة. وقد سبق التعريف به.

(٨) هو أبو الحسن، أحمد بن محمد بن عبد الله الأهوازي، مؤذن المسجد الحرام، ولد سنة ١٧٠هـ، وتوفي بمكة سنة

٢٥٠هـ. روى عنه قُتَيْبٌ. (غاية النهاية ١١٩/١، والتيسير للداني ٥).

للولصل مُجْرَى الْوَقْفِ، وقد يقال اللَّوَا، بِحَذْفِ التَّاءِ وَالْيَاءِ مَعًا، وقد يقال: اللّاءات، كاللّاءات، مكسورة التّاء، أو مُعْرَبَةٌ إِعْرَابَ الْمُسْلِمَاتِ.

والألى، جَمْعُ التّي أيضاً، لا من لفظه فالذي والتي، يشتركان في «الألى» و«اللائي» إلا أنَّ الألى<sup>(١)</sup> في جمع المذكر أكثر، واللائي بالعكس<sup>(٢)</sup>.

وبمعنى الذي وفروعه من المثني والمجموع والمؤنث: مَنْ، وما وأَيّ، مضافاً إلى معرفة لتكون موصولة معرفة، والإضافة إمّا ظاهرة نحو: اضْرِبْ أَيُّهُمْ فِي الدَّارِ، أو مقدّرة نحو: لقيت أياً ضربت.

قال الكِسَائِيُّ: يجب أن يكون عاملها مستقبلاً، وقد، نُوزِعَ فيه، فلم يكن له مستندٌ إلا أنه قال: كَذَا خُلِقْتُ، أَي كَذَا وَضَعَهَا الْوَاضِعُ، فقال له السائل: استحييت لك يا شيخ، يعني أنَّ هذا أيضاً متنازع فيه.

وقد علّل له «ابنُ بادش»<sup>(٣)</sup> بِأَن قال<sup>(٤)</sup>: أَيّ موضوعة على الإبهام، والإيهام لا يتحقّق إلا في المستقبل الذي لا يُدْرَى مقطّعه، ولا مبدؤه، بخلاف الماضي والحال، فإنهما محصوران، فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره، استعملت معه «أَيّ» الموضوعة على الإيهام.

وليس بشيء، لاختلاف الإيهامين، ولا تعلق لأحدهما بالآخر، وعند الكوفيين يلزم، أيضاً تقدّم عامله، عليه، وخالفهم البصريون في الموضعين؛ لِعَدَمِ الدليل على الدعويين.

(١) ط: الأولى.

(٢) انظر شرح الألفية للمرادي ٢١١/١، وأوضح المسالك ١٤٣/١.

(٣) على بن أحمد بن خلف، الغرناطي، الأندلسي، له: شرح أصول ابن السراج، شرح إيضاح الفارسي، شرح كتاب سيبويه... توفي سنة ٥٢٨ هـ. (البغية ٣٢٦، ٣٢٧ دار المعرفة، بيروت، هدية العارفين ٦٩٦/٥).

(٤) شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٧.

وإذا أُريد به المؤنث جازَ إلحاقُ التاءِ به، موصولاً كان أو استفهاماً، أو غيرهما،  
نحو:

لَقِيتُ<sup>(١)</sup> أَيْتَهُنَّ، وَأَيْتَهُن لَقِيتُ؟، قال الأندلسيُّ: التاء فيه<sup>(٢)</sup> شاذٌّ، كما شَذَّ في:  
كَلَّتَهُنَّ، وخَيْرَةُ الناسِ وَشَرُّهُ الناسِ.

وبعضُ العربِ يُثْنِيها وَيَجْمَعُها،<sup>(٣)</sup> أيضاً، في الاستفهامِ وغيره، نحو أَيَّاهُم  
أَخْوَكَ، وَأَيُّوهُم إِخْوَكَ، وهما أَشَدُّ من التَّأْنِيثِ، وَجُوزُهُما تَصَرُّفُهُما في باب الإعرابِ.  
قوله: «وذو الطائية»<sup>(٤)</sup> الْأَكْثَرُ أَنَّ «ذو» الطائية لا تتصرف<sup>(٥)</sup>، نحو: جاءني ذو فَعَلْ،  
وذو فَعَلًا، وذو فَعَلُوا، وذو فَعَلْتُ وذو فَعَلْتَا، وذو فَعَلْنِ، قال<sup>(٦)</sup>:

٤٢٧- فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي وَبِثْرِي ذُو حَفْرَتٍ وَذُو طَوَيْتٍ  
أَيُّ الَّتِي حَفَرْتُهَا، وَلَا تُعَرَّبُ<sup>(٧)</sup>، أيضاً، قال<sup>(٨)</sup>:

فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءٍ سَاعِيًّا هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِي الْفَرَائِضُ (٣٣٧)  
ولم يقل: ذي جاء.

(١) ط: لقيت أين لقيت، وهذا خطأ.

(٢) في شرح الألفية للمُرادي ٢٤٢/١: «وإذا أُريد بها المؤنث ألحقت التاء في الأشهر».

(٣) حكاية عن ابن كَيْسَانَ. شرح الألفية للمُرادي ٢٤٢/١، والصَّبَّان ١/٦٦٦.

(٤) انظر تفصيلاً عنها في: الأحاجي النُحوية ص ٩٢ المسألة «الخامسة والأربعون»، والبرهان ٤/٢٧٧ - ٢٩٩.

(٥) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٦) سنان بن الفحل الطائي، والبيت من أبيات خمسة أوردها أبوتمام (الحماسة بشرح المرزوقي ٥٩١).

الخزانة ٦/٣٤، ٣٥ هـ ابن يعيش ٣/١٤٧، و٨/٤٥، أوضح المسالك ١/١٥٤، الأمالي الشجرية

٢/٣٠٦، الجمع ١/٨٤، شرح جمل الزجاجي ١/١٧٧.

الشاهد فيه: قوله «ذو حفرت وذو طويت»، حيث استعمل «ذو» في الجملتين اسماً موصولاً بمعنى التي، وأجراه  
على غير العاقل؛ لأن المعنى والمقصود بذو في الموضعين البئر، والبئر مؤنثة بغير علامة تأنيث، وهي غير عاقلة،  
وذلك واضح.

وطويت البئر: بنيتها بالحجارة.

(٧) انظر التبصرة ١/٥٢٠.

(٨) سبق تحريجه في القسم الأول.

وفي «ذو» الطائفة أربع لغات: أشهرها ما مرَّ، أعني عَدَمَ تصرُّفها مع بنائها، والثانية حكاهما الجزولي<sup>(١)</sup>: ذو، لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعه، وذات، مضمومة التاء لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه، والثالثة حكاهما أيضاً، وهي كالثانية إلا أنه يقال (١٣٩ أ) لجمع المؤنث: ذوات<sup>(٢)</sup> مضمومة في الأحوال الثلاث، والرابعة حكاهما ابنُ الدَّهَّان، وهي تصرُّفها تصرُّفُ «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها، حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكلُّ هذه اللغات طائفة .

قوله: «وذا بعد» «ما» الاستفهامية أما الكوفيون<sup>(٣)</sup> فيَجُوزُونَ كَوْن «ذا» وجميع أسماء الإشارة، موصولة بعد «ما»، استفهامية كانت، أو، لا؛ استدلالاً بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله: <sup>(٥)</sup>

٤٢٨ - عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ<sup>(٦)</sup> وهذا تحمليْن طليق

(١) لم أجد هذا الرأي منسوباً للجزولي في شرح المقدمة الجزولية في باب الموصولات ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) انظر شرح ابن عقيل ١/١٥٠، وما بعدها.

(٣) معهم الزجاج، ومكي بن أبي طالب. المشكل ١/٥٩، و٢/٦٦، معاني القرآن للفراء ٢/١٧٧، البحر ٢٩١/١.

(٤) البقرة ٨٥، والآية بتمامها:

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنفُسُكُمْ وَمَنْ يَخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ وَيَكْذِبُونَ عَلَىٰ آلِهِمْ وَيَقُولُونَ إِنَّمَا نَعْبُدُ اللَّهَ وَإِنَّا فُتُونَا أَسْرَىٰ نَقْدُوهُمْ وَهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِمْ وَإِخْرَاجُهُمْ أَفْتَوْا مِنْ بَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُوتٌ يَبْعُضُ فَمَا جَاءَ مِنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَيْكَ أَسَدًا عَذَابٍ وَمَا اللَّهُ يَفْعَلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾

(٥) يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري، (ديوانه ص ١١٥ تحقيق داود سلوم، مكتبة الإبيان ببغداد ١٩٦٨م).  
والبيت في خطاب بغلة. وهو في: الخزنة ٤١/٦ هارون، والمفصل ص ١٥٠، والاقتضاب ٣٩٥، والمختصص ٨١/١٤، وإيضاح الشعر ٩٥ ب، والإنصاف ٧١٧، والهمع ٨٤/١، وشرح جمل الزجاجي ١/١٦٩.  
و(غدس): زجرٌ للبالغ، ورُبَّما سُمِّيَ به البغل، و(إمارة) أي أمر، و(طليق) بمعنى مطلق.  
الشاهد فيه: (وهذا) حيث جاء بمعنى (الذي) على رأي الكوفيين، وأما البصريون فيقولون: هذا: اسم إشارة، و(تحمليْن) جملة في محل نصبٍ على الحال من ضمير الخبر، والتقدير: هذا طليقٌ محمولاً.  
(٦) د: أُمِنْتُ.

أي الذي تحمليه، وقوله تعالى:

﴿وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَتَمُوسَى﴾<sup>(١)</sup>،

أي: ما التي بيمينك، ولم يجوز البصريون ذلك<sup>(٢)</sup> إلا في «ذا» بشرط كونه بعد «ما» الاستفهامية<sup>(٣)</sup>، إذا لم تكن زائدة.

ففي نحو: ماذا صنعت، يحتمل كونها زائدة، وبمعنى الذي، وقولك: ماذا الذي صنعت، نص في الزيادة.

ومثله «ذا» بعد «من» الاستفهامية، نحو: من ذا لقيت؟ وقوله تعالى:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(٤)</sup>.

واعتذر البصريون عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل.

وخالف الأخفش<sup>(٥)</sup>، وابن السراج<sup>(٦)</sup>: النحاة في كون «ما» المصدرية حرفاً، وجعلها اسماً، فهما يقدران في صلتها ضميراً راجعاً إليها، و«ما» كناية عن المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿بِمَارْحَبَتِكَ﴾<sup>(٧)</sup>

(١) طه / ١٧.

(٢) لأن الصلة لا تعمل في الموصول، ولا فيما قبله.

(٣) أنظر مشكل إعراب القرآن ٣٢/١، ٣٣.

(٤) البقرة / ٢٤٥، والآية بنهماها:

﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ اللَّهُ وَأُضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْضِي وَبِطُطْ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾

(٥) لم أجد هذا الرأي في معاني القرآن ٣٢٨/٢ و ٣٣٩، وهو في المجمع ٨١/١.

(٦) المجمع ٨١/١، مع الأخفش وابن السراج: المبرد والمازني والسهيلي.

(٧) التوبة / جزء من الآيتين ٢٥، ١١٨، ونص الآية ٢٥:

﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَصَافَتْ

عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَارْحَبَتِكُمْ وَلَنِتْمُ مَدِيرِكُمْ﴾

ونام الآية ١١٨:

﴿وَعَلَى الْفُلَيْنِ الْذَرِيَّةُ خَلِفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَارْحَبَتِ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُوا أَنَّ لَا مَلْجَأَ مِنْ

اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ تُرْجَاءُ عَلَيْهِمْ لَيْسُوا بِإِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾

: أي بالرحب الذي رحبته، وليس بوجه؛ إذ لم يعهد هذا الضمير بارزاً في موضع والأصل عدم الإضمار، وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية.

## [ حَذْفُ الْعَائِدِ ]

قوله: «والعائدُ المفعول يجوزُ حذفُهُ».

عائدُ الألفِ واللام لا يجوز حذفه، وإن كان مفعولاً، لحفاء موصوليّتها، والضمير أحد دلائل موصوليّتها، كما مرَّ في الخلاف مع المازني.

ولا يجوزُ حذفُ أحدِ العائدين إذا اجتمعا في الصلة، نحو: الذي ضربته في داره: زيد؛ إذ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل.

ثم الضمير إما أن يكون منصوباً أو مجروراً أو مرفوعاً، فالمنصوب يُحذف بشرطين: ألا يكون منفصلاً بعد «إلا» نحو: جاءني الذي ما ضربت إلا إياه، وأما في غيره، فلا منع، كقولك: ضيعَ الزيدان الذي أعطيتها، أي أعطيتها إياه، وكذا: الذي أنا ضارب زيد، أي ضارب إياه، ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجروراً في محل نصب، كما يجيء، أي: الذي أنا ضاربه. والشرط الثاني أن يكون مفعولاً، نحو: الذي ضربت: زيد؛ لأن الضمير، إذن، فضلة، بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب، فلا يُحذف في نحو: الذي إنه قائم. . . وأما المجرور، فيحذف بشرط أن ينجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً، نحو: الذي أنا ضارب: زيد، أي ضاربه كما تقدم، أو ينجر بحرف جرٍّ معين، وإنما شرط التعيين<sup>(١)</sup>؛ لأنه لا بدّ بعد حذف المجرور من حذف الجار أيضاً؛ إذ لا يبقى حرف جارٍ بلا مجرور، فينبغي أن يتعين، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره،

(١) ط: متعين.

(٢) ط: التعين.

كقوله تعالى: ﴿أَسْجُدْ لِمَا تَأْمُرُنَا﴾<sup>(١)</sup>،

أَيُّ : تأمرنا به، وقوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٢)</sup>، أَي : تؤمر به، أَي بإظهاره قال: <sup>(٣)</sup>

٤٢٩ - فقلت له: لا، والذي حج حاتم أخونك عهداً إنني غير خَوَّان<sup>(٤)</sup>

أَي حج حاتم إليه، ويتعين حرف الجر قياساً إذا جر الموصول، أو موصوفه بحرف جر مثله في المعنى، وتماثل المتعلقان، نحو: مررت بالذي مررت، أَي : مررت به<sup>(٥)</sup>، فالجاران<sup>(٦)</sup> متماثلان، وكذا ما تعلّق بهما، ومثال الموصوف: مررت بزيد الذي مررت، ورُبّما بحذف المجرور بحرف وإن لم يتعين، نحو: الذي مررت: زيد، أَي الذي مررت به، وإن احتمل: مررت معه، أو له، أو نحو ذلك.

ومذهب الكسائي في مثله: التدرّج في الحذف، وهو أن يُحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوباً فيصح حذفه.

(١) الفرقان ٦٠، والآية بتامها:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾

(٢) الحجر ٩٤، ونصّها: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعِضْ عَنِ الشُّرَكِيِّ﴾.

(٣) العريان بن سهلة الجرمي، شاعر من شعراء الجاهلية.

الخزاعة ٥٦/٦ هارون؛ وفيه: فقلت له بدل فقلت لها، ونوادير أبي زيد ص ٢٧٢، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٧٥، وإيضاح الشعر ورقة ٩٦ ب؛ وفيه: «قوله: لا والذي حج حاتم، يحتمل (الذي) ضربين، إن عني بالذي الكعبة، أي بيت الله، فالضمير في حج محذوف؛ لأن هذا الفعل متعدي، وإن عني بالذي الله سبحانه، فالتقدير: والذي حج له حاتم، فحذف (له) من الصلة». وقد أورد ابن عصفور البيت على الوجه الثاني، وانظر الحماسة بشرح المازني ١٦٢٨، ومعجم شواهد العربية ٣٩٧/١.

(٤) م، د: خوال، وفي ط: خول.

(٥) في التسهيل ص ٣٥: ... أو مجروراً بإضافة صفة ناصية له تقديراً، أو بحرف جرٍ بمثله معنى ومتعلقاً بالموصول، أو موصوف به.

انظر الآيات الكريمة المتعلقة بحذف العائد المجرور في دراسات، القسم الأول جـ ٣ ص ٧٥ وما بعدها.

(٦) د: «لأن الجارين متماثلان».

ومذهبُ سيبويه والأخفش : حذفُهما معاً؛ إذ ليس حذفُ حرفِ الجرِّ قياساً في كل موضع، والمجوزُ له ههنا استطالةُ الصلة، ومع هذا المجوزُ فلا بأس بحذفه مع المجرور به<sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا الضميرُ المرفوعُ فلا يُحذفُ إلا إذا كان مبتدأً؛ إذ غير ذلك إما خبره، وكونُ الضمير خبراً لمبتدأ أقل قليل، فلا يكون في الكلام، إذن، دليلٌ على أنَّ خبرَ المبتدأ هو المحذوفُ، بل يُحمل ذلك على أنَّ المحذوفَ هو المبتدأ، لكثرة وقوعه ضميراً، وإما فاعل، فلا يجوز حذفه، أو خبر<sup>(٢)</sup> «إنَّ» وأخواتها ولم يثبت حذفه إلا قليلاً، ولا يكون ذلك أيضاً في الأغلب، إلا إذا كان ظرفاً، كما يجيء، وأيضاً، هو في الأصل خبرُ المبتدأ، وإما اسم «ما» الحجازية، فلا يُحذف أصلًا لِضَعْفِ عملها.

ويُشترط في المبتدأ المحذوف : ألا<sup>(٣)</sup> يكون خبره جملةً، ولا ظرفاً، ولا جاراً ومجروراً؛ إذ لو كان أحدها، لم يُعلم بعد الحذف أنه حذف شيء، إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلةً.

وإذا حصل المبتدأ المشروط، فالبصريون قالوا : إن كان في صلة «أي» جاز الحذف بلا شرطٍ آخر، نحو قوله تعالى :

﴿... أَنَّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِنَاءً﴾<sup>(٤)</sup>

(١) ط : بها.

(٢) د : «وإما خبر إنَّ، وحكمه حكم خبر المبتدأ كما ذكرنا».

(٣) م ، د ، ط : أن لا .

(٤) مريم / ٦٩، ونصها :

﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِنَاءً ﴾

انظر الشكل ٦٠/٢، ٦١، ٦٢، دراسات ٦٠٤/١، ٦٠٥، الإنصاف مسألة ١٠٢، الأشباه ٢٢٢/١، ٢٢٣،

التبصرة ٥٢٢/١، ٥٢٣، البحر ٢٠٨/٦، ٢٠٩.



وقوله: <sup>(١)</sup>

٤٣٠ - ... \* فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

(١٣٩ ب) لِحُصُولِ الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة، وَإِنْ لم تَطُلِ الصلة، وقال الأندلسي، لأنها <sup>(٢)</sup> لها من التمكن ما ليس لأخواتها، فلهذا تُضاف وتعرب فتُصَرَّفُ في صلتها، أيضاً، بحذف بعضها.

وإن لم يكن في صلة «أي»، لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ <sup>(٣)</sup> إِلَهٌُ﴾

وَأَمَّا الكوفيون فَيَجُوزُونَ الحذف، بلا سُذُودٍ، مُطلقاً، في صلة «أي» كان، أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرئ في الشواذ: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ <sup>(٤)</sup>﴾

بالرفع <sup>(٥)</sup> ويروى: ما أنا بالذي قائل لك شيئاً.

واعلم أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن متكلم، جاز أن يكون العائد إليه غائباً، وهو الأكثر؛ لأن المظهرات كُلُّها غيبٌ، نحو: أنا الذي قال كذا، وجاز أن

(١) عجز بيت، وصدرة: إذا ما لقيت بني مالك \* ...

وقائله: غسان بن ولة، أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد.

الخزانة ٦١/٦ هارون، الإنصاف مسألة ١٠٢، ابن يعيش ١٤٧/٣، و ١٢/٤، و ٨٨/٧، وشرح شواهد المغني

للبيгдаدي ٢٤٩/٦، و ١٨٠/٧، سيبويه ٣٩٨/١، ولكنه لم يذكر البيت.

الشاهد فيه أن العائد الواقع مبتدأ محذوف، والتقدير: أن هو أفضل.

(٢) د، ط: لأن.

(٣) الزخرف ٨٤، ونصها:

﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْكَبِيرُ الْعَلِيمُ﴾.

(٤) أحسن: قراءة شاذة ليحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق. (المحسب ٢٣٤/١ والبحر ٢٥٥/٤).

(٥) الأنعام ١٥٤، والآية بتامها:

﴿ثُمَّ إِنَّا نَنصَرُّهُمْ إِذْ قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَفَرُوا بِرَبِّهِمْ ثُمَّ نُنَادِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾

(٦) على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو أحسن.

يكون متكلماً حملاً على المعنى ، قال علي<sup>(١)</sup> - كرم الله وجهه :-

٤٣١ - أنا الذي سَمَنْتُ أُمِّي حَيْدَرَهُ

قَالَ الْمَازِنِيُّ<sup>(٢)</sup> : لَوْ لَمْ أَسْمَعْهُ لَمْ أُجَوِّزْهُ .

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبراً عن مخاطب ، نحو أنت الرجل الذي قال كذا ، وهو الأكثر ، أو قلت كذا حملاً على المعنى .

هذا كله إذا لم يكن للتشبيه ، أمّا معّه ، فليس إلا الغيبة ، كقولك : أنا حاتم الذي وهب المئين ، أي مثل حاتم .

وإن كان ضميرين<sup>(٣)</sup> ، جاز لك في غير التشبيه : حَمَلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْلفظ ، والآخر على المعنى ، نحو : أنا الذي قلت كذا وضرب زيداً ، وأنت الرجل الذي قال كذا وضربت زيداً<sup>(٤)</sup> .

وإن كان الموصول أو موصوفه خبراً عنه بالمتكلم أو المخاطب ، لم يَجُزْ الحَمْلُ على المعنى ، فلا يَجُوزُ : الذي ضربت أنا ، والذي ضربت أنت ، إذ لا فائدة ، إذَنْ ، في الإخبار ؛ لأنك إذا قلت : الذي ضربت ، فقد علم المخاطب أَنَّ الضاربَ هو

---

(١) وقامه : \* ضِرْغَامُ آجَامٍ وَلَيْتَ قَسْوَرَهُ .

قاله عليّ يوم خيبر ؛ يُبَارِزُ مَرْحَباً الْيَهُودِي (الخرّانة ٦٢/٦ ، ٦٥ هارون) «واعلم أن العلماء قد اختلفوا في الشعر المنسوب إلى علي رضي الله عنه ، قال المازني : إنه لم يَصِحَّ أنه عليه السلام تكلم بشيء من الشعر غير هذين البيتين . وصوّبه الزمخشري» (الخرّانة ٦٩/٦) .

وأراد عليّ «أنا الذي سمّيت أُمِّي أسداً ، فلم يمكنه ذكر الأسد من أجل القافية ، فذكر حَيْدَرَهُ . لأنه اسمٌ من أسائه ، وإنّا قلنا ذلك ؛ لأن أمه لم تُسمَّه حيدر ، وإنّا سمّته أسداً» . (الانقضاء ص ٣١٥) .

الشاهد فيه أنه يجوز أن يقال : سمّيتي ، والأكثر : سمّته . الخرّانة ٦٢/٦ هـ .

(٢) الخرّانة ٦٣/٦ هارون ؛ وفيه : «... حتى إن المازني قال : لولا اشتهاؤ مورده وكثرته لرددته» . وانظر الانقضاء

٣١٥ .

(٣) ط : ضميران .

(٤) ط : عَمراً .

المتكلم، فيبقى الإخبار بأننا: لغواً وكذا قولك: الذي قلت أنت، فظهر بهذا أن قولهُ: <sup>(١)</sup>

٤٣٢ - ... \* أنا أنت <sup>(٢)</sup> القتالي أنت أنا  
ليس بوجه، والوجه أن يقال: القاتله أنت: أنا.

واعلم أن حَذَفَ الضمير في المعطوفة على الصلة، أحسن من حَذَفِهِ من المعطوف عليها نحو: هذا الذي ضربته وقتلت، فلهذا حَسُنَ حَذَفُ الضمير في المعطوفة على الجملة التي هي خبر المبتدأ، نحو: زيد ضربته وقتلت، وَإِنْ قَبِحَ حَذْفُهُ من المعطوف عليها.

## [ الإخبار بالذي وبالألف واللام ]

قَوْلُهُ : «وإذا أخبرت بالذي، صدّرتها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميراً لها وأخرته خبراً، فإذا أخبرت عن زيد من: ضربت زيدا قلت: الذي ضربته زيد، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصة، ليصحّ بناء اسم الفاعل والمفعول، فإن تعذّر أمرٌ منها تعذّر الإخبار، ومن ثمّ امتنع في ضمير الشأن والموصوف والصفة، والمصدر العامل، والحال، والضمير المستحق لغيره، والاسم المشتمل عليه».

(١) عجز بيت، وصدّره: كيف يخفى عنك ما حلّ بنا \* ...

قال البغدادي: «بيت وضعه بعض النحاة للتعليم، كما في (سفر السعادة) ... \* الخزانة ٧٢/٦ هارون.  
رجعت إلى سفر السعادة للسّخاوي (رسالة ماجستير للصديق محمود عبيدات)، فلم أر البيت، كما أنني لم أجد له مرجعاً آخر غير ما نص عليه البغدادي رحمه الله.

(٢) د، ط: ساقطة.

(٣) في الإخبار بالذي أو بالألف واللام، أنظر هذا البحث مفهوماً وواضحاً في التبصرة والتذكرة للضميري

٥٣٨ - ٥٢٤/١

هذا بابٌ تُسمِّيهِ النُّحاة بابَ الإخبار بالذي ، أو بالألف واللام ، ومقصودهم من وضع هذا الباب ، تمرينُ المتعلم فيما تَعَلَّمَهُ في بَعْضِ أبوابِ النُّحو من المسائل ، وتذكيره إياها ، كما يتذكر ، مثلاً ، بمعرفة أن الحال والمتميز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما ، وبمعرفة أن المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما ، أنها لا يَقَعان ضميرين<sup>(١)</sup> ، وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يُخبر عنه ، أنه يجب تصديره<sup>(٢)</sup> لِعَرَضِ الإبهام قبل التفسير ، فنقول :

معنى قولهم : أخبر عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانية بـ (ب) الموصول أي : صُغ من هذه الجملة ، جملةً أخرى اسميةً ، وأخبر في الثانية بـ (أ) ، أي عن ذاتٍ متصفةٍ بما اتصف به (أ) في الأصل مُعَبَّرًا عن تلك الذات بـ (ب) الموصول ، ولا تغيّر الأولى عن وضعها إلّا بقَدْر<sup>(٣)</sup> ما يفيد هذا الإخبار المذكور ، فلا بُدَّ ، إذْ أن تجعل في الثانية (ب) مبتدأً مُصَدَّرًا ؛ لأنَّ المسؤول منك أن تخبر عن تلك الذات ؛ أي (ب) والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ ، والمبتدأ مرتبته الصِّدر ، ولا بُدَّ أن تجعل مكان (أ) ضميرًا راجعاً إلى (ب) ؛ لأنَّ المسؤول : أن تصف (ب) بالوصف الذي كان لـ (أ) بلا تغييرٍ شيءٍ من الجملة الأولى ، ولم يمكن أن يكون (ب) مكان (أ) لتصدُّر (ب) ، فإن (ب) مبتدأ ، فلا بُدَّ أن يكون نائبه - وهو الضميرُ العائدُ إليه - مكان (أ) ، ولا بد أن تؤخر (أ) في الجملة الثانية خبراً ؛ لأنَّ المسؤول أن تخبر عن (ب) بـ (أ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته ، فعلى هذا لم تخبر عن (أ) بـ (ب) الموصول بل أخبرت عن (ب) الموصول بـ (أ) ، إلّا أنك لما أخبرت عن (ب) بـ (أ) ، والمبتدأ في المعنى هو الخبر ، أي يطلق على ما يطلق على الخبر<sup>(٤)</sup> فإذا أخبرت عن (ب) فقد أخبرت

(١) م ، د ، ط : «مضميرين» .

(٢) ط : تصديره .

(٣) م ، ط : قدر وفيد .

(٤) د ، ط : عليه .

عما يطلق عليه (أ)، فكأنك أخبرت عن (أ) وإنما ذكرت المخبر عنه باسم (أ) دون (ب)؛ لأن (أ) هو المذكور في الجملة الأولى التي هي المصوغة المفروغ منها، المعلوم أجزاؤها دون (ب) فـ (أ) هو المشهور قبل صوغ الثانية.

وأما قولك في السؤال: بـ (ب) الموصول، فليس معناه: اجعل (ب) مخبراً به، بل الباء فيه للاستعانة، كما في قولك: كتبت بالقلم؛ إذ المعنى: أخبر الإخبار المذكور بأن تجعل (ب) الموصول مبتدأ.<sup>(١)</sup>

ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلم ليُدريه، أو ليُجرِّبه: أخبر عن: «زيداً» من قولك: ضربت زيداً، بالذي فالمعنى: اجعل الذي (١٤٠) مبتدأ خبره زيد، واجعل تلك الجملة الأولى، وهي ضربت زيداً، صلة للذي، بلا تغييرٍ شيءٍ منها إلا أن تجعل مكان «زيداً» ضميراً عائداً إلى «الذي» وتؤخر «زيداً» خبراً عن «الذي» فتقول: الذي ضربته: زيد.

فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت ضربت زيداً فربما تخاطب به من لا يعرف أن لك مضروباً في الدنيا، وربما تخاطب به من يعرف شخصاً بمضروبيتك، لكنه لا يعرف أنه زيد، وأما قولك: الذي ضربته زيد، فلا تخاطب به إلا على الوجه الثاني، أي تخاطب به من يعرف أن لك مضروباً؛ لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلوماً للمخاطب كما ذكرنا، ولكن لا يعرف أنه زيد؛ إذ لو عرف ذلك لوقع الإخبار عنه بأنه زيد: ضائعاً، فالجملة الثانية نص في المحتمل الثاني للجملة الأولى.

قوله: «صدرتها» أي: جعلت «الذي» في الصدر مبتدأ.

(١) لقد أسرف الرضي إلى درجة التعقيد في بيان المطلوب من هذا العنوان، وأطال في عرض الأمثلة المفروضة! ويقول البغدادى في الخزانة: إن ما أورده الرضي هنا قليل من كثيراً قاله ابن السراج في كتابه الأصول. الخزانة ٥٣٠/٢ بولاق.

قوله: «وأخترته خبراً»، نصب على الحال، أو ضَمَّنَ آخرته معنى: جعلته، أي جعلته خبراً متأخراً.

قوله: «وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية»، لا تخبر<sup>(١)</sup> بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة، قوله: «لِيَصِحَّ بناء اسم الفاعل، أو المفعول منها، قد ذَكَّرْنَا أَنَّ صِلَةَ الألف واللام: اسم فاعل أو مفعول، وذلك لأنه يمكن أن يُسَبَّكَ من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنياً للفاعل؛ إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى: فَعَلَ وَيَفْعَلُ، نحو: زيد ضارب: أي ضَرَبَ أو يُضْرَبُ، أو اسم مفعول مع مرفوعه، إذا كان الفعل مبنياً للمفعول؛ إذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى: فَعِلَ وَيَفْعَلُ، نحو: زيدٌ مَضْرُوبٌ، أي: ضُرِبَ أو يُضْرَبُ، وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعيهما<sup>(٢)</sup> بمعنى الجملة الاسمية، حتى يُسَبَّكَ منها أحدهما مع المرفوع، بلى، هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو: أضارب الزيدان، وما مضروبُ البكران، لكن في أولهما حرفان يَمْنَعَانِ من وقوعهما صلةً للام كما سَيَجِيءُ<sup>(٣)</sup> بُعِيدٌ.

ويجب أن يكون الفعل الذي يُسَبَّكَ منه صلة الألف واللام متصرفاً، إذ غير المتصرف نحو: نَعَمْ، وَيَيْسُ، وَحَبْدًا، وَعَسَى، وليس، لا يَجِيءُ منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يُخْبَرُ باللام عن «زيد» في نحو: ليس زيد منطلقاً، ويجب ألا يكون في أول ذلك الفعل حَرْفٌ لا يُسْتَفَادُ من اسم الفاعل والمفعول معناه<sup>(٤)</sup>، كالسين، وسوف، وحرف النفي، والاستفهام.

قوله: «فَإِنْ تَعَدَّرَ أمرٌ منها» أي أمرٌ من الأمور الثلاثة، وهي تصديرُ الموصول، وَوَضْعُ عَائِدٍ إِلَيْهِ مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبراً.

(١) انظر المقتضب ٨٩/٣، والهمع ١٤٦/٢.

(٢) م، د: مرفوعهما.

(٣) انظر المقتضب ٨٩/٣، والهمع ١٤٦/٢.

(٤) ط: معناها.

فبالشرط الأول ، وهو تصدير الموصول ، يتعذر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية ؛ لأنَّ الصلة ، كما تقدَّم ، لا تكون إلاَّ خبريةً ، ويتعذر ، أيضاً ، عند الكوفيين ، الإخبار بالذي<sup>(١)</sup> عن اسم في جملة مصدرة بالذي ؛ لأنهم يَأْبُون دُخُولَ الموصول على الموصول إذا اتَّفقا لفظاً ، أمَّا قوله<sup>(٢)</sup> :

٤٣٣ - مِنَ النَّفَرِ اللَّائِي الَّذِينَ إِذَا هُمْ يَهَابُ اللَّثَامَ حَلْقَةَ الْبَابِ قَعَقَعُوا فَيَرَوْنَهُ: مِنَ النَّفَرِ الشُّمِّ الَّذِينَ . . . .

والأولى تَجْوِيزُ الرواية الأولى ؛ لأنها من باب التكرير اللفظي ، كأنه قال : مِنَ اللَّائِي اللَّائِي<sup>(٣)</sup> ، فَإِنْ تَغَايَرَا نحو: الذي مَن فعل ، كان أسهل عندهم .

قال ابن السَّراج : دُخُولُ<sup>(٤)</sup> الموصول على الموصول لم يَجِئْ في كلامهم ،<sup>(٥)</sup> وإنما

(١) انظر المقتضب ١٣٠/٣ .

(٢) هو أبوالرئيس الثعلبي ، شاعر إسلامي ، واسمه عِبَاد بن طهفة بكسر الظاء ، من بني ثعلبة بن سعد بن ذبيان ، سَرَقَ ناقةً كان عبدالله بن جعفر بن أبي طالب عَلفَهَا ، فسرقها أبوالرئيس ، وقال أبياتاً ، منها هذا البيت . (الخرزانة ٧٧/٦ ، ٨٣ ، ٨٤ هارون) ؛ وفيه : (اعتزوا) بدل (هَمْ) في الشطر الأول ، و(هاب الرجال) بدل (يهاب اللثام) في الشطر الثاني .

المقتضب ١٣٠/٣ ، ١٣١ (الحاشية) ، معاني الفراء ٨٤/٣ ، الحُلل في شرح أبيات الجمل ص ١٢١ تحقيق د. مصطفى إمام ، القاهرة سنة ١٩٧٩م مكتبة المتنبي ؛ وفيه :

من نفر البيض الذين إذا انتهوا \* وهاب الرجال حلقة الباب قعقعوا

والنفر : اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة ، ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ولا واحد له من لفظه . وقوله : (من نفر) من : ابتدائية .

وقال ابن السراج في الأصول : العرب لا تجمع بين الذي والذي ولا ما كان في معنى الذي . وأما ذلك فشيء قاسه النحويون ليتدرب به المتعلمون .

الخرزانة ٧٨/٦ هـ .

(٣) م : ساقطة .

(٤) الخزانة ٥٣٠/٢ بولاق === ٧٨/٦ هارون .

(٥) أ - قال الأخوص :

إِنَّ الشَّبَابَ وَعَيْشَنَا اللَّذِي \* كُنَّا بِهِ زَمَنًا نَسْرُ وَنُجَدِّلُ

== مهذب الأغاني ١٨٧/٣ .

وَضَعَهُ النُّحَاةُ رِيَاضَةً لِلْمُتَعَلِّمِينَ وَتَدْرِيباً لَهُمْ، نَحْوُ: الَّذِي الَّذِي فِي دَارِهِ عَمْرُو: زَيْدٌ<sup>(١)</sup>، فَقَوْلُكَ فِي دَارِهِ صَلَاةُ «الَّذِي» الْآخِرِ، وَعَائِدُهُ مُسْتَرٌّ فِي الظَّرْفِ، وَعَمْرُو: خَبَرُ «الَّذِي» الْآخِرِ، وَالَّذِي الْآخِرُ مَعَ صَلَاتِهِ وَخَبَرِهِ صَلَاةُ «الَّذِي» الْأَوَّلِ، وَعَائِدُ الْأَوَّلِ: الْهَاءُ الْمَجْرُورُ فِي دَارِهِ، وَزَيْدُ خَبَرِ «الَّذِي» الْأَوَّلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الَّذِي سَاكِنٌ فِي دَارِهِ عَمْرُو: زَيْدٌ.

وَتَقُولُ<sup>(٢)</sup> الَّذِي الَّتِي اللَّذَانِ أَبَوَاهُمَا قَاعِدَانِ لَدَيْهَا كَرِيمَانِ عَزِيزَةٌ عِنْدَهُ حَسَنٌ، تَبْتَدِئُ بِالْمَوْصُولِ الْآخِرِ، فَتَوْفِيهِ حَقُّهُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالْعَائِدِ وَالْخَبَرِ؛ لِاسْتِغْنَائِهِ بِهَا فِي حَيْزِهِ عَمَّا قَبْلَهُ، وَاحْتِيَاجَ كُلِّ مَا قَبْلَهُ إِلَيْهِ لِكَوْنِهِ مِنْ صَلَاتِهِ، فَتَقُولُ:

أَبَوَاهُمَا قَاعِدَانِ: صَلَاةُ «اللَّذَانِ»، وَعَائِدُهُ الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي: أَبَوَاهُمَا، وَخَبَرُهُ: كَرِيمَانِ، وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ، أَعْنِي: اللَّذَانِ مَعَ صَلَاتِهِ وَخَبَرِهِ، صَلَاةُ «الَّتِي» وَالْعَائِدُ إِلَى «الَّتِي» مِنْ صَلَاتِهِ: الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي لَدَيْهَا، فَالَّتِي: مُبْتَدَأُ مَعَ صَلَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ، وَعَزِيزَةٌ عِنْدَهُ، خَبَرُهُ، وَالْجُمْلَةُ: أَعْنِي: الَّتِي مَعَ صَلَاتِهِ وَخَبَرِهِ: صَلَاةُ «الَّذِي» وَالْعَائِدُ مِنَ الصَّلَاةِ إِلَيْهِ: الْهَاءُ الْمَجْرُورَةُ فِي: عِنْدَهُ، وَالَّذِي مَعَ صَلَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ حَسَنٌ. وَهَكَذَا الْعَمَلُ إِنْ زَادَتْ الْمَوْصُولَاتُ، وَلَا تَقِفْ عِنْدَ حَدٍّ، فَاحْذَرِ الْغَلَطَ وَأَعْطِ كُلَّ مَوْصُولٍ حَقَّهُ.

وَبِالشَّرْطِ الثَّانِي، وَهُوَ وَضْعُ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ إِلَى الْمَوْصُولِ مَقَامَ الْمَخْبَرِ عَنْهُ يُخْرَجُ الْفِعْلُ، وَالْجُمْلَةُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ<sup>(٣)</sup>، إِذْ لَا (١٤٠ب) تَضْمُرُ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ، وَيُخْرَجُ كُلُّ اسْمٍ لَازِمٍ لِلتَّنْكِيرِ، كَالْمَجْرُورِ بِكُمْ، وَاسْمُ «لَا» التَّبَرُّثُ، وَخَبَرُهَا، وَالْحَالُ،

== ب - قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: «قَدْ جَاءَ فِي التَّنْزِيلِ وَصَلَ الْمَوْصُولُ بِالْمَوْصُولِ . . . . . زَعَمُوا أَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ قَرَأَ:

«فَاسْتِغْنَاهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ» بِفَتْحِ مِيمٍ (مِنْ) «الْبَحْرِ ٩٥/١».

إِذْ قَدْ جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ دُخُولُ الْمَوْصُولِ عَلَى الْمَوْصُولِ!

(١) مَثَلُهُ الْمَبْرُودُ فِي الْمُقْتَضَبِ ١٣١/٣ بِقَوْلِهِ: الَّذِي الَّذِي فِي دَارِهِ زَيْدٌ أَخُوكَ.

(٢) انْظُرِ الْمُقْتَضَبَ ١٣٢/٣.

(٣) م، د، و: الْحَرْفُ.



والتمييز المنسوب، وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف، كالتفخيم في: زيد أيها رجل، والاستغراق في نحو: كل رجل وأفضل رجل، وما من رجل، وكذا كل اسم يلزمه النفي، نحو: لا أحد، ولا عريب<sup>(١)</sup>، ولا كتيع، ونخرج، أيضاً، كل اسم جاز تعريفه، لكن يُلزَم إظهاره، كفاعل «جَبَذَا»، والمعارف السادة مسدّ الحال، كالعراك، ووَحْدَه، وجهده، وسائر ما ذكرنا في باب الحال؛ لأنّها بلفظها تدلّ على لَفْظِ الحال، والإضمار يزيله، والمصدر العامل، إذ لا يجوز<sup>(٢)</sup>: مروري بزيد حسن، وهو بعمره قبيح؛ لأنّ لَفْظَ المصدر مُراعَى في العمل، إذ هو من جهة التركيب اللفظي يُشابهُ الفِعْلَ فيعمل، والإضمار يُزيلُ اللفظَ، وكذا كُلُّ صِفَةٍ<sup>(٣)</sup> عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر.

وأما الإخبار عن «قائم» في زيد قائم، فإنما يجوز إذا لم تعمله في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل: اسماً مُستغنياً عَنِ الفاعل.

وعند المازني<sup>(٤)</sup>: يجوزُ الإخبارُ عن المصدر المحذوفِ عاملُهُ نحو: إنها أنت سَيراً، وعند ابن السراج<sup>(٥)</sup> لا يجوز؛ لأنّ الفِعْلَ إنما حُذِفَ لدلالة لَفْظِ المَصْدَرِ عليه، وأجازَ المازني، على قُبْحِ، الإخبارَ عن «ضرباً»: بمعنى: ضربت ضرباً، وَمَنَعَهُ غَيْرُهُ؛ إذ<sup>(٦)</sup> صورته صورة المفرد، فلا يصلحُ لِكَوْنِهِ صِلَةً.

(١) في المقتضب ٩٢/٣: «... ولا يُجبر عن الظروف التي لا تُستعمل اسماً؛ لأنّ الرفع لا يدخلها. وخبر الابتداء لا يكون إلا رفْعاً.

ولا يُجبر عن الأفعال، ولا عن الحروف التي تقع لمعان؛ لأنها لا يكون لها ضمير...

ولا يُجبر عن (كيف)، و(أين)، وما أشبهه؛ لأن ذلك لا يكون إلا في أول الكلام؛ لأنها للاستفهام.

ولا يُجبر عن أحد وأخواته. وانظر المقتضب ٩١/٣، والخزانة ٢٩٥/٣ - ٢٩٩ بولاق.

(٢) ط: إذ لا يجوز نحو: .....

(٣) انظر المقتضب ٩٩/٣.

(٤) المجمع ١٨٧/١.

(٥) المجمع ١٨٨/١.

(٦) الأخفش والبرد المجمع ١٨٨/١.

وَيَقْبَحُ الإِخْبَارُ عَنِ الْمَصْدَرِ الَّذِي لِلتَّأْكِيدِ، لِعُرْيِ الإِخْبَارِ عَنْ فَائِدَةٍ مَعْتَبَرَةٍ،  
وَكَالْمَفْعُولِ لَهُ، إِذْ يُشْتَرَطُ فِيهِ لَفْظُ الْمَصْدَرِ، وَكَالْمَجْرُورِ بِالْكَافِ وَوَاوِ الْقِسْمِ وَتَائِهِ،  
وَحَتَّى، وَمُنْذُ وَمُنْذُ، وَكَذَا الْمَرْفُوعُ بَعْدَهَا، إِذْ شَرْطُهُ لَفْظُ الزَّمَانِ، وَكَتَمِيمِزِ الْأَعْدَادِ  
الْمَجْرُورِ، فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ اسْتَقْبَحُوا الإِخْبَارَ عَنْهُ؛ لَوْجُوبِ كَوْنِ الْمَفْسَّرِ صَرِيحاً فِي تَعْيِينِ  
الْجِنْسِ، وَالْإِضْمَارِ يُحِلُّ بِذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ جَوَّزَهُ نَحْوُ: الَّذِي هَذَا مِائَتُهُ: الدَّرْهَمُ،  
وَكَالْمَقَادِيرِ الْمُبْهَمَةِ الْمَفْسَّرَةِ بِهَا بَعْدَهَا نَحْوُ: رَاقُودٌ خَلًّا، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، فَإِنَّ أَلْفَظَهَا  
مَعْتَبَرَةٌ، وَكَالْمُضَافِ دُونَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، إِذِ الْمُضْمَرُّ لَا يُضَافُ، وَكَالْمَوْصُوفِ بَدُونَ  
الْصِفَةِ وَكَالْصِفَةِ بَدُونِهِ<sup>(١)</sup>، وَكَالْمَوْصُولِ بَدُونَ صِلَتِهِ، وَكَصِلَةِ اللَامِ بَدُونَ الْمَوْصُولِ؛ إِذْ  
لَفْظُهَا شَرْطٌ.

وَأَمَّا الْبَدَلُ وَالْمَبْدَلُ<sup>(٢)</sup> مِنْهُ، فَبَعْضُهُمْ لَا يُجِيزُ الإِخْبَارَ عَنْ أَحَدِهِمَا وَحْدَهُ، بَلْ عَنْهُمَا  
مَعًا، كَالْصِفَةِ وَالْمَوْصُوفِ، قَالَ: لِأَنَّ الْبَدَلَ مُبَيِّنٌ كَالْصِفَةِ، فَلَا يُفْرَدُ مِنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ،  
وَأَيْضًا، تَخْلُو الصِّلَةُ مِنَ الْعَائِدِ فِي نَحْوِ: جَاءَنِي زَيْدٌ أَبُوكَ، إِنْ أُخْبِرَ عَنِ الْبَدَلِ عِنْدَ  
مَنْ يَجْعَلُ الْبَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ الْعَامِلِ.

وبَعْضُهُمْ<sup>(٣)</sup> أَجَازَ الإِخْبَارَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَالْأَوَّلُ، تَقُولُ فِي: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ:  
زَيْدٌ، مَخْبَرًا عَنْهُمَا: الَّذِي مَرَرْتُ بِهِ رَجُلٌ زَيْدٌ، وَالثَّانِي تَقُولُ مَخْبَرًا عَنِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ: الَّذِي  
مَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ رَجُلٌ، وَمَخْبَرًا عَنِ الْبَدَلِ: الَّذِي مَرَرْتُ بِرَجُلٍ بِهِ: زَيْدٌ، بِإِعَادَةِ الْجَارِ؛  
لِأَنَّ الْمَجْرُورَ لَا مَنَفْصَلَ لَهُ<sup>(٤)</sup>، وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: بِرَجُلٍ هُوَ، وَاضْعًا الْمَرْفُوعَ مَقَامَ  
الْمَجْرُورِ.

(١) انظر المقتضب ٩١/٣، ١١١، والهمع ١٤٨/٢.

(٢) انظر المقتضب ٩١/٣، ١١١، والهمع ١٤٨/٢.

(٣) انظر المقتضب ١١١/٣، والهمع ١٤٨/٢.

(٤) يعني ليس للضمير المجرور صورة منفصلة مثل ما للمرفوع والمنصوب.

والمَجْزُوزون اختلفوا في بَدَلِ البعضِ والاشتغالِ ، فأجازَهُ الأَخْفَشُ إِذِ الضميرُ  
نَفْسٌ ما بعْدَهُ ، وَمَنَعَهُ الزِّيادِيُّ ، إِذِ الضميرُ لا يدل على البعضِ والاشتغالِ قبل أن  
يذكر خبر الموصول .

وكخبر عَسَى وأخواتها ، وكألفاظِ التأكيدِ في الأشهرِ ؛ إِذْ تلك الألفاظُ معتبرة في إفادة  
التأكيدِ ، وأيضاً يبقى خبر الموصول تأكيداً بلا مؤكِّد ، وكعطف البيانِ دون المعطوفِ ،  
وكالمُضَافِ إليه من الكُنَى والأعلامِ ، للأُناسِيِّ وغيرها ، كأبي القاسمِ ، وامرئ  
الْقَيْسِ ، وابنِ آوَى ، وابنِ عِرْسٍ ، وابنِ قَتَرَةٍ ، وابنِ مَقْرُضٍ ، وأم حُبَيْنٍ ، وسام  
أبرص ؛ إِذِ المضافُ إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة ، وكذا «قُرْج»  
في قَوْسٍ قُرْجٍ ، وكلّ جزءٍ من جُزْأَيِ المركبِ نحو: بَيْتَ بَيْتٍ ، وخمسةَ عَشَرَ وبعلمك  
وكمند ومُدٌ ، فإنها لا يضمران ، وكذا كل ظاهر قام مقامَ الضميرِ في نحو:

﴿الْحَاقَّةُ﴾<sup>(١)</sup> ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(٢)</sup>

وقوله :

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذا الغنى<sup>(٣)</sup> والفقير (٦٠)  
مما إظهارُهُ يفيد التفخيم ، وَمَنَعَ بعضهم الإخبار عن خبر كان ، والأصلُ جوازُهُ ؛  
لأنه كخبر المبتدأ .

ونخرج<sup>(٤)</sup> أيضاً ، ما جازَ إضمارَهُ لكنَّ الضميرَ لا يَعودُ إلى ما تقدم من الموصول ،  
كالمجرورِ بِرُبِّ ، وفاعلِ نَعَمَ وبَشَسَ وأخواتها ، فَإِنَّ هذه الضمائرَ لا تَجِيءُ إِلَّا مُبْهَمَةً  
مميزةً بما بعْدَها ، وكذا<sup>(٥)</sup> كُلُّ ضميرٍ مستحقٍّ لغيره ؛ أي استحقه غير الموصول ،

(١) الحاقة ١/ ٢ .

(٢) سبق تحريمه في القسم الأول .

(٣) سقط من م ، د ، ط .

(٤) يعني أنه يخرج بالشرط الثاني ، وهو وضع الضمير العائد موضع المخبر عنه .

(٥) انظر المقتضب ١٠١/ ٣ .

كالضمير في: زيد ضربته، وفي: زيد ضرب، وفي: زيد قائم، إذ المبتدأ، استحق الضمير من هذه الأخبار، فلو قلت: الذي زيد ضربته هو، فَإِنَّ بَقِيَّ الضمير كما كان، راجعاً إلى زيد لم يَجُزْ؛ لأننا قلنا يجب أن يقوم مقام الخبر عنه ضميرٌ عائِدٌ إلى الموصول، وأيضاً تبقى الصلة خالية من عائِدٍ إلى الموصول، وقولك «هو» في الأخير ليس في الصلة، بل هو خبر الموصول، وإن جعلناه عائداً إلى «الذي» بَقِيَّ خبر المبتدأ، وهو جملة، خالياً من عائِدٍ إلى المبتدأ، وقولك «هو» في الأخير ليس في حيز خبر زيد.

وقوله: «والاسمُ المشتملُ عليه» أي الاسم الذي أحد جزأيه ضميرٌ مستحقٌ لغير الموصول، كغلامه، (١٤١أ) في: زيد ضربت غلامه، فَإِنَّ المضاف مع المضاف إليه، أعني لفظ «غلامه» مشتملٌ على الهاء التي استحقها المبتدأ.

قوله: «عليه»، أي على الضمير المستحق لغيره، قيل: إن استغنى بضمير جازٍ الأخبار عن ضمير آخر، وَإِنْ رَجَعَ إلى ذلك المبتدأ، وذلك كما في زيد ضاربه أخوه، جاز لك الأخبار عن أي ضمير شئت منها.

وقال الأندلسي: لا يجوز ذلك، لا لعدم رجوع عائِدٍ من الصلة إلى الموصول، بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ؛ لأن في قولك: زيد ضاربه أخوه هو: لفظ «هو» يرجع إلى زيد؛ لأنه ضميرٌ وقد أُخِّرَ وزيد مذكورٌ في الصدر، فلا يكون في ذكر ضميره فائدة.

وليس ما قال بشيء؛ لأن ذكر زيد في الصدر، لا يجعل المبتدأ الذي هو الموصول نصاً في زيد، حتى يخلو الخبر بزيد عنه من الفائدة.

بيان ذلك: أنك إن أخبرت عن هاء «ضاربه» يكون المعنى: الذي ضاربه أخو زيد: زيد، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصاً هو مضروب أخي زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخص زيداً وغيره، فقَوْلُكَ، إِذَنْ، في الخبر: زيد، فيه فائدة مجددة،

وهي أنَّ زيداً مضروب أخيه، دون عمرو، وغيره، وكذا إن أخبرت عن هاء «أخوه»،  
يكون المعنى: الذي ضارب زيد أخوه: زيد، فمضمون الصلة الذي يجب أن يكون  
معلوماً للمخاطب أنَّ ههنا شخصاً أخوه ضارب زيد، فيستفيد من الخبر أن ذلك  
الشخص نفسُ زيد.

وقال صاحبُ المغني: لا يجوزُ الإخبارُ عن أحدِ الضميرين؛ لأنَّ عودَهُما على  
المبتدأ، سابقٌ على استحقاق الموصولِ لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط  
الضمير الواحد.

وليس، أيضاً، بشيء؛ إذ لا يلزمُ بقاء ما عادَ إليه الضميرُ المخبر عنه بعد الإخبار،  
على حاله قَبْلَ، بدليلِ صِحَّةِ الإخبار عن تاء «ضربت» ونحوه، ولا يتوقف المبتدأ  
على ارتباطِ الضمير به، بل يكتفي بأحدهما.

فنقول: الأولى جوازُ الإخبارِ عن كلٍّ<sup>(١)</sup> واحد من الضميرين، إذ لا مانع، وكذا  
يجوزُ الإخبارُ عن ضمير عائدٍ إلى ما تَقَدَّمَ، إن استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير،  
بأنَّ يكونَ الضميرُ في جملة ثانية بعد ذكرِ المفسر في جملة أولى لا تَعَلَّقُ لها بالثانية، كما  
تقول: زيد أخوك، ثم تقول: قد ضربته، فيصحُّ الإخبارُ عن هاء «ضربته».

وبالشرط الثالث، وهو تأخيرُ المخبر عنه خيراً<sup>(٢)</sup>، يخرج كل ما لا يصحُّ تأخيرُهُ،  
كضمير الشأن، إذ لو أخرته لم يحصلِ الإبهام قَبْلَ التفسير، وهو الغرضُ من الإتيانِ  
به كما مرَّ، وكذا كُلُّ مُبْهَمٍ مفسَّرٍ بما بعده<sup>(٣)</sup>، كضميرِ نَعَمْ وبِشَسْ، ورُبُّ، ويَخْرُجُ<sup>(٤)</sup>  
أيضاً، كُلُّ اسمٍ فيه معنى الشرط والاستفهام كَمَنْ، وما، وأَيُّهم، وكذا: كم

(١) د: ساقطة.

(٢) د: خبر.

(٣) ط: بعد قوله: بعده: للتفخيم.

(٤) انظر المقتضب ٩٢/٣.

الخبرية، وكأين؛ لتصدرهما، لما فيهما من معنى الإنشاء، وَيَخْرُجُ<sup>(١)</sup>، أيضاً، كُلُّ ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكنة<sup>(٢)</sup>، نحو: عند، وسوى، وذات مرة، وتُعِيدَات بين، وكذا: سحر، وعشاء وعَتَمَة<sup>(٣)</sup>، معيّنات، وكذا المصادر اللازم نصبها، كَسُبْحَانَ وَلِيِّكَ ونحوهما، قالوا: وإن أخبرت عن ظرفٍ متمكنٍ جئت في ضميره بـ «في» كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في قولك: سرت يوم الجمعة، فتقول: الذي سرت فيه: يوم الجمعة، إلا أن يكون الظرف متوسّعاً فيه، وهذا القول منهم مبني على أن الضمير لا يكون ظرفاً، وقد قَدَّمْنَا<sup>(٤)</sup> ما عليه في باب المفعول فيه.

ولا يَمْتَنِع، على ما قالوا: الإخبار عن المفعول له، نحو: الذي ضربت له: تأديب، هذا، والضمير القائم مقام المخبر عنه، إن كان المخبر عنه مجروراً فهو بارز متصل، وإن كان مرفوعاً فضميره إما مستتر، كما إذا أخبرت عن «زيد» من: جاء زيد، وإما بارز متصل، كما إذا أخبرت عن «الزيدان» في: ضربَ الزيدان، وإما منفصل، كما إذا أخبرت عن «زيد» في: ما جاءني إلا زيد.

وينفصل، أيضاً، المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الإخبار متصلاً، إذا أخبرت بالألف واللام، وَجَرَتْ صلته على غير مَنْ هي له، كما إذا أخبرت عن «زيداً» في: ضربت زيداً، باللام، فإنك تقول: الضاربه أنا: زيد، هذا عند النحاة، وقد تقدم في باب المضمرات أن المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لا فاعل، وقد عرفت مواضع كُلِّ واحدٍ من هذه الثلاثة في باب المضمر، أعني المستتر، والبارز المتصل والبارز المنفصل فارجع إليه.

(١) المصدر نفسه ١٠٣/٣.

(٢) اصطلاح النحاة في هذا النوع هو: الظروف غير المتصرفة، وكذلك قوله الآتي: ظرف متمكن، يراد به الظرف المتصرف.

(٣) د، ط: وعشاء ومساء، ولفظة (عتمة) ساقطة.

(٤) م، ط: قلنا.

وَأِنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَضْمِيرُهُ إِمَّا بَارِزٌ مُتَّصِلٌ، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ: زَيْدًا فِي ضَرْبِ زَيْدًا، أَوْ مَنْفُصِلٌ، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ «زَيْدًا» فِي مَا ضَرْبُ زَيْدًا، لِمَا عَرَفْتَ مِنْ مَوَاقِعِ الْمُتَّصِلِ وَالْمَنْفُصِلِ.

وَإِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ أَيِّ ضَمِيرٍ كَانَ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْخِيرِهِ مَرْفُوعًا مَنْفُصَلًا؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّكَ إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ ضَمِيرِ الْمُتَّصِلِ وَالْمُخَاطَبِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ الْقَائِمُ مَقَامَهُ غَائِبًا؛ لِرَجُوعِهِ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَهُوَ غَائِبٌ (١٤١ ب)، كَمَا إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ أَحَدِ ضَمِيرَيَّ: ضَرْبِكَ، وَلَا يَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى الْمَعْنَى، كَمَا فِي:  
أَنَا الَّذِي سَمَّيْتُ أُمِّي حَيْدَرَةً<sup>(١)</sup>

لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ، فَلَا تَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ تَاءِ ضَرْبِكَ: الَّذِي ضَرْبُكَ أَنَا، وَلَا فِي الْإِخْبَارِ عَنِ الْكَافِ: الَّذِي ضَرْبُكَ: أَنْتَ، فَلَيْسَ، إِذَنْ، كَقَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

أَنَا أَنْتَ الْقَاتِلِي أَنْتَ أَنَا

بِصَحِيحِ الْإِخْبَارِ عَنِ اللَّامِ<sup>(٣)</sup>، عَلَى مَا تَقَدَّمَ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ.

وَلِنَمَّا اخْتَارُوا الْإِخْبَارَ بِالَّذِي، دُونَ مَنْ، وَمَا، وَأَيِّ، وَسَائِرِ الْمَوْصُولَاتِ، لِأَنَّهُ أُمُّ الْبَابِ، وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالًا، وَلَا يَكُونُ إِلَّا مَوْصُولًا؛ وَأَمَّا الْإِخْبَارُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَاخْتَارُوهُ، أَيْضًا، لِكَثْرَةِ التَّغْيِيرِ مَعَهُ بِسَبْكِ الْفِعْلِ اسْمَ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ، وَإِبْرَازِ الضَّمِيرِ، كَمَا فِي: الضَّارِبُ أَنَا: زَيْدٌ، فِي: ضَرْبِ زَيْدًا، حَتَّى تُحْصَلَ الدَّرَجَةُ فِيهِ أَكْثَرُ.

وَلَنَذْكُرَ حُكْمَ الْإِخْبَارِ فِي التَّنَازُعِ، فَإِنَّ فِيهِ بَعْضَ الْإِشْكَالِ، فَتَقُولُ: الْأَوَّلَى فِي بَابِ<sup>(٤)</sup> التَّنَازُعِ: أَلَّا يُغَيَّرَ التَّرْتِيبُ، وَيُرَاعَى تَرْتِيبُ الْمُنْتَازِعِينَ عَلَى حَالِهِمَا مَا أُمَكَّنَ، لِمَا

(١) قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَسَبَقَ ذَكَرَهُ.

(٢) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(٣) د، ط: عَنْ الْكَافِ، وَالصُّوَابِ مَا أَثْبَتَ، وَالْمُرَادُ: اللَّامُ الْمَوْصُولَةُ فِي قَوْلِهِ: الْقَاتِلِي.

(٤) د: سَقَطَتْ.

مرّ في بيان حقيقة الإخبار من أنّك لا تُغيّر الجملة المتضمنة للمخبر عنه، إلا إذا اضطرت إليه.

فإذا وُجّه العاملان من جهة الفاعلية، وأعمل الثاني نحو: ضرب وأكرم زيد، قلت مخبراً بالذي عن المتنازع فيه: الذي ضرب وأكرم: زيد، قام مقام «زيد» ضمير، فاستتر في «أكرم»، والضمير في «ضرب» أيضاً. يرجع إلى «الذي»، وقد كان قبل راجعاً إلى زيد، إذ لم يكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه، كما كان في المخبر عنه، لما ذكرنا في باب التنازع، أنه لا تنازع في الضمير المتصل.

وتقول بالألف واللام، عند الرّماني<sup>(١)</sup>، وابن السّراج وجماعة من المتأخرين: الضارب وأكرم: زيد، عطفت الفعل الصريح وهو «أكرم» على «ضارب»؛ لأنه أيضاً، فعل لكن في صورة الاسم على ما قدّمنا.

والأخفش<sup>(٢)</sup> يدخل اللام في مثله على الفعلين، ويأتي بالمخبر عنه في الأخير خبراً عن الموصولين فيقول: الضارب والمكرم: زيد، كما يقول: العاقل والكريم زيد، وكأنه في الأصل من باب عطف الصفة على الصفة؛ لأن «العاقل» موصوفه مقدّر، فهو مثل قوله:

إلى الملك القرم وابن الهما م وليث الكتبية في المزدحم (٧٥)

وعزى الرّماني<sup>(٣)</sup> إلى المازني، وليس في كتابه<sup>(٤)</sup>، أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الأصل فعليتين؛ لأن المبتدأ والخبر، نظير الفعل والفاعل، فنقول في مسألتنا عند إعمال الثاني: الضارب هو والمكرم: زيد.

(١) التبصرة ١/٥٣٤.

(٢) المجمع ٢/١٤٨.

(٣) التبصرة ١/٥٣٣.

(٤) المراد كتابه في علل النحو، وهو من أشهر ما ألف المازني، وله أيضاً كتاب التصريف الذي شرحه أبو الفتح ابن جني.



وَأَوَّلُ الْمَذَاهِبِ أَوَّلَى؛ لَأنَّه أَقْلُ تَغْيِيرًا، ثُمَّ الثَّانِي أَوَّلَى مِنَ الثَّالِثِ، لِثَلِّ ذَلكَ، وَمَا ذَكَرَ مِنْ قَصْدِ التَّشَاكُلِ بِالْإِثْنَيْنِ بِالْأَسْمِيَّتَيْنِ فِي الْفَرْعِ، مَكَانَ الْفَعْلَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ، فَمِمَّا لَا يَرْجَحُ بِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْأَوَّلِ، إِذْ عَطِفُ الْفَعْلِيَّةِ عَلَى الْفَعْلِيَّةِ فِيهِ، بَاقٍ فِي الْحَقِيقَةِ مَعَ قَلَّةِ التَّغْيِيرِ.

وَأَمَّا أَبُو الْحَسَنِ<sup>(١)</sup>، فَلَهُ أَنْ يَقُولَ: الْجُمْلَتَانِ فِي الْأَصْلِ صَارَتَا كَالْوَحْدَةِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُ الْمُنْتَازِعِ فِيهِ كَجُزْءِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا، فَهُوَ الرِّابِطُ بَيْنَهُمَا.

وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ فِي مَسْأَلَتِنَا، قُلْتَ: أَيْضًا، فِي الْإِخْبَارِ بِالَّذِي: الَّذِي ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدَ، جَعَلْتَ مَقَامَ زَيْدٍ ضَمِيرًا، فَاسْتَرَفِي «ضَرَبَ»؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ أَنَّهُ فَاعِلُهُ، وَكَذَا فِي الْإِخْبَارِ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ نَحْوُ: الضَّارِبِ وَأَكْرَمَ زَيْدَ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(٢)</sup>: الضَّارِبِ وَالْمَكْرَمِ زَيْدَ، وَقِيَاسُ قَوْلِ الْمَازِنِيِّ الضَّارِبِ وَالْمَكْرَمِ هُوَ: زَيْدٌ؛ لِتَكُونِ الْأَسْمِيَّةُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْأَسْمِيَّةِ بَيْنَ جُزْأَيِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهَا، كَمَا كَانَ فِي الْأَصْلِ: الْفَعْلِيَّةُ مَعْطُوفَةً عَلَى الْفَعْلِيَّةِ بَيْنَ جُزْأَيِهَا.

وَإِذَا وُجِدَ الْعَامِلَانِ مِنْ جِهَةِ الْمَفْعُولِيَّةِ، وَأَعْمِلَ الثَّانِي، نَحْوُ: ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ زَيْدًا، قُلْتَ مَخْبِرًا عَنِ التَّاءِ الْأَوَّلَى بِالَّذِي: الَّذِي ضَرَبَ وَأَكْرَمَ زَيْدًا، أَنَا، وَإِنَّمَا جَعَلْتَ تَاءَ أَكْرَمْتَ، أَيْضًا، ضَمِيرَ غَائِبٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَخْبِرُ عَنْهُ هُوَ التَّاءُ فِي الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى فَقَطْ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّةَ عَطِفُ عَلَى الْأَوَّلَى، فَلَا بُدَّ فِيهَا، أَيْضًا، مِنْ ضَمِيرٍ رَاجِعٍ إِلَى الْمَوْصُولِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَوْصُولَ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، وَهُوَ مُتَكَلِّمٌ أَوْ مُخَاطَبٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، لَمْ يَجْزِ حَمْلُ الضَّمِيرِ عَلَى الْمَعْنَى، فَلَا يُقَالُ: الَّذِي ذَهَبْتُ: أَنَا؛ لِإِعْدَمِ فَائِدَةِ الْإِخْبَارِ، وَالتَّنَازُعُ هَهُنَا بَاقٍ عَلَى حَالِهِ، لِحَوَازِ انْتِصَابِ<sup>(٣)</sup> «زَيْدًا» بِضَرْبٍ، وَقَوْلِكَ:

(١) الْمَرَادُ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ، وَتَكَرَّرَ ذِكْرُهُ.

(٢) النَّبْصَةُ ١/٥٣٢.

(٣) الْمَجْمَعُ ٢/١٤٨.

(٤) لِأَنَّ الْفِعْلَ (ضَرَبَ) بَاقٍ عَلَى صِلَاحِيَّتِهِ لِلْعَمَلِ.

أكرم وإن فصل بين بعض الصلة وبعض، إلا أنه ليس بأجنبي، كما يجيء في هذا الباب<sup>(١)</sup>.

وتقول مخبراً باللام: الضارب وأكرم زيداً: أنا، وعند الأخفش: <sup>(٢)</sup> الضارب والمكرم زيداً: أنا، والتنازع غير باقٍ؛ لأنَّ «زيداً» لا يجوز انتصابه بضارب؛ إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء <sup>(٣)</sup> بعض الصلة.

وقياس قول المازني: <sup>(٤)</sup> الضارب أنا، والمكرم زيداً: أنا. وكذا تخبر عن تاء أكرمت، بالذي، وبالألف واللام، سواء، على المذاهب<sup>(٥)</sup> الثلاثة.

وتقول في الإخبار عن «زيد» بالذي: الذي ضربت وأكرمت: زيد، وبالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمت: زيد، أبرزت ضمير المفعول في: الضاربه وإن كان محذوفاً في الأصل؛ لأنَّ ضمير الألف واللام لا يُحذف، كما ذكرنا، وأبرزت «أنا» لجري الصفة على غير مَنْ هي له.

وبعض (١٤٢أ) المتقدِّمين يُحذف ضمير اللام في مثله؛ نظراً إلى الأصل. وتقول على مذهب الأخفش<sup>(٦)</sup>: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازني: <sup>(٧)</sup> الضارب أنا، على أنه مبتدأ وخبر، والمكرمه أنا: زيد، جملة معطوفة على جملة أخرى.

---

(١) د: ساقطة.

(٢) التبصرة ١/٥٣٢.

(٣) يعني قبل انتهاء الصلة.

(٤) التبصرة ١/٥٣٣.

(٥) تقدير الكلام: هما سواء على المذاهب الثلاثة التي يتعرض لها في أكثر الأمثلة؛ وهي: مذهب الجمهور، ومذهب الأخفش، ومذهب المازني.

(٦) التبصرة ١/٥٣٢.

(٧) المصدر نفسه ١/٥٣٣.

وتقول في هذه المسألة إذا أعمل الأول نحو: ضربت وأكرمته زيداً، بإبراز<sup>(١)</sup> الهاء في «أكرمته» على المختار، كما مرَّ في باب التنازع، مخبراً عن التاء الأولى<sup>(٢)</sup> بالذي: الذي ضرب وأكرمه زيداً: أنا، وبالألف واللام: الضارب وأكرمه زيداً: أنا، والتنازع باقي في الموضعين، وعند الأخفش: <sup>(٣)</sup> الضارب زيداً والمكرمه: أنا، قدّمت زيداً إلى جَنْبِ عامِلِهِ إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته، وعند المازني: الضارب زيداً أنا والمكرمه أنا.

والإخبار عن تاء «أكرمت» كالإخبار عن تاء «ضربت» سواءً عند كلِّهم<sup>(٤)</sup>، وأمّا الإخبار عن «زيداً» بالذي فتقول فيه: الذي ضربته وأكرمته زيد، تَصِلُ الضميرُ القائم مقام زيدٍ بعامِلِهِ لِعَدَمِ ما يُوجِبُ انفصاله وكذا بالألف واللام: الضاربه أنا وأكرمته: زيد، الهاء في «الضاربه» هو الضمير القائم مقام زيد، وأبرزت «أنا» لجري الصفة على غير صاحبها، وعند الأخفش: الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد، وعند المازني: الضاربه أنا والمكرمه أنا هو: زيد، وزيد خبر للضاربه؛ لأنه كان في الأصل مفعولٌ ضربت، والجملة المعطوفة، أعني: المكرمه.. متوسطة بين جزأَيِ المعطوفِ عليها.

وتقول في: ضربني<sup>(٥)</sup> وضربت زيداً، عند إعمال الثاني مخبراً عن الياء أو التاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً: أنا، ولا تقول: ضربني ولا ضربت<sup>(٦)</sup>، لما مر،

(١) م، د: بالهاء، وقوله: «إبراز» زيادة من ط.

(٢) ط: الأول، وهو خطأ.

(٣) ط: عند الضارب زيداً، وهذا خطأ.

(٤) نص الرضي كغيره من النحاة، على أن (كل) المضاف إلى الضمير لا يقع تالياً للعوامل اللفظية، فلا يقع إلا مبتدأ، أو توكيداً معنوياً، وهو - مع ذلك - يستعمل هذا الأسلوب في هذا الشرح.

(٥) انظر المقتضب ١١٤/٣.

(٦) د: ساقطة.

(٧) م: «ولا تقول ضربني ولا ضربت زيداً عند إعمال الثاني، مخبراً عن الياء والتاء بالذي: الذي ضربه وضرب زيداً أنا، ولا تقول ضربني ولا ضربت كما مرّ».

والتنازع باق على حاله .

وتقول في التثنية على مذهب البصريين : الذي ضربه وضرب الزيد <sup>(١)</sup> أنا ، وعند الكسائي : الذي ضربه وضرب الزيد : أنا ، بحذف الفاعل .

وتقول بالألف واللام : الضاربه هو وضرب زيداً : أنا ، أبرزت «هو» لجري الصفة على غير صاحبها ، والتنازع باق .

وعلى مذهب الأخفش <sup>(٢)</sup> : الضاربه هو والضارب زيد أنا ، والأولى أن يقال : الضاربه زيد ؛ لأن الإضمار قبل الذكر ، إنما جاز في الأصل لكونه من باب التنازع . مع مخالفة الكسائي فيه أيضاً ، وليس بقياس في جميع المواضع .

وعند المازني في الإخبار عن الياء : الضاربه هو : أنا ، والضارب زيداً : أنا ، والأولى أن يقال : الضاربه زيد <sup>(٣)</sup> ، لما ذكرنا ، وفي الإخبار عن التاء : الضاربي هو ، مبتدأ وخبر والضارب زيداً : أنا ، والأولى : الضاربي زيد <sup>(٤)</sup> ، لما مر .

وإن أخبرت <sup>(٥)</sup> عن «زيداً» بالذي ، قلت : الذي ضربني وضربته : زيد ، لا يمكن بقاء التنازع ؛ إذ لا تنازع في ضمير متصل ، كما مر .

وبالألف واللام : الضاربي وضربته : زيد ، وعند الأخفش : الضاربي والضاربه أنا : زيد ، بإبراز «أنا» لجري «ضاربه» على غير من هوله ، وعند المازني <sup>(٦)</sup> : الضاربي هو - والأولى الضاربي زيد - والضاربه أنا : زيد .

وإن أعملت الأول ، والمختار : ضربتني وضربتها هند ، بإظهار ضمير المفعول ، كما

(١) التبصرة ١/٥٣٣ .

(٢) ط : الضاربه زيد أنا .

(٣) انظر المقتضب ٣/١٣٨ .

(٤) انظر المقتضب ٣/١١٥ .

(٥) التبصرة ١/٥٣٣ ، والأصول ٢/٣٣١ .

مَرَّ في باب التنازع ، قُلْتُ في الإخبارِ عَنِ الياءِ ، أوِ التاءِ بالذي : الذي ضربته وضربها  
هند : أنا ، والتنازعُ باقٍ ،

وبالألف واللام : الضارِبته وضربها هِنْدُ : أنا ، فاعل ضاربته ، وعند  
الأخفش : الضاربته هِنْدُ والضاربها : أنا ، قدمت هنداً إلى جَنْبِ عامله ، لثلاً  
يفصل بين بعض الصلة وبعضٍ بالأجنبي ، وعند المازنيّ : الضاربته هند : أنا ،  
والضاربها : أنا .

وفي الإخبار عن هند بالتي : التي ضربتني وضربتها : هند ، وبالألف واللام :  
الضارِبتي والضاربها أنا : هند .

وتقول مخبراً عن التاء أو الياء في : ضربتني وضربت : هند ، عند إعمال الثاني ،  
الذي ضَرَبَ وضربته هند : أنا ، ولا يجوزُ : ضربتني لَمَّا تَقَدَّمَ ، وبالألف واللام :  
الضارب وضربته هند : أنا ، وعند الأخفش : الضارب والضاربته هند : أنا ، .  
ويقول المازنيّ<sup>(١)</sup> مخبراً عن التاء : الضارب والضارِبتي هند : أنا ، والضارب مبتدأ وأنا  
خبره ، وعن الياء : الضارب أنا ، والضاربته هند : أنا .

وإن أخبرت عن هِنْدٍ قلت : التي ضَرَبْتُ وضربتني : هند ، والضاربها أنا  
وضربتني هند ، أظهرت المفعول في : ضاربها ؛ لأنَّ عائِدَ الموصول لا يُحْدَفُ .  
وبعضُ المتقدمين يُحْدِفُهُ ؛ مُرَاعَاةً للأصل ، وأبرزت «أنا» لجَرَيِ الصفةِ على غيرِ  
صاحبها .

وعند الأخفش : الضاربها أن والضارِبتي : هند ، وعند المازني : الضارب أنا ،  
على أنه مبتدأ وخبر ، والضارِبتي : هند .

(١) التبصرة ١/٥٣٣ .

(٢) التبصرة ١/٥٣٣ .

وَأِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ ، قُلْتَ مَخْبِراً بِالَّذِي عَنِ التَّاءِ أَوْ الْيَاءِ : الَّذِي (١٤٢ ب)  
ضَرَبَ وَضَرَبْتَهُ هَنْدٌ : أَنَا ، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ : الضَّارِبُ وَضَرَبْتَهُ هَنْدٌ : أَنَا ، وَالتَّنَازُعُ  
بَاقٍ فِيهِمَا ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ : الضَّارِبُ هَنْدًا وَالضَّارِبَتِ هِيَ : أَنَا ، بِتَقْدِيمِ «هَنْدًا»  
إِلَى جَنْبِ عَامِلِهِ ، كَمَا مَرَّ ، وَيَقُولُ الْمَازِنِيُّ<sup>(٣)</sup> : مَخْبِراً عَنِ التَّاءِ : الضَّارِبُ هَنْدًا  
وَالضَّارِبَتِ هِيَ : أَنَا ، وَأَنَا ، خَبَرٌ : الضَّارِبُ ، وَعَنِ الْيَاءِ : الضَّارِبُ هَنْدًا : أَنَا ،  
وَالضَّارِبَتِ<sup>(٤)</sup> هِيَ : أَنَا .

وَيَقُولُ مَخْبِراً عَنْ «هَنْدًا» بِالَّتِي : الَّتِي ضَرَبْتُهَا وَضَرَبْتَنِي هَنْدٌ ، وَبِالْلامِ : الضَّارِبُهَا  
أَنَا وَضَرَبْتَنِي : هَنْدٌ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ : الضَّارِبُهَا أَنَا وَالضَّارِبَتِ : هَنْدٌ ، وَعِنْدَ  
الْمَازِنِيِّ<sup>(٥)</sup> : الضَّارِبُهَا أَنَا ، وَالضَّارِبَتِ هِيَ : هَنْدٌ وَهَنْدٌ خَبَرٌ : الضَّارِبُهَا .

وَيَقُولُ<sup>(٦)</sup> فِي : أُعْطِيتُ وَأَعْطَانِي زَيْدٌ دِرْهَمًا ، مَخْبِراً عَنِ التَّاءِ أَوْ الْيَاءِ بِالَّذِي : الَّذِي  
أَعْطَى وَأَعْطَاهُ<sup>(٧)</sup> زَيْدٌ دِرْهَمًا : أَنَا ، وَبِالْلامِ : الْمُعْطِي وَأَعْطَاهُ زَيْدٌ دِرْهَمًا : أَنَا ،  
وَالْتَّنَازُعُ بَاقٍ فِي الصُّورَتَيْنِ ، وَعِنْدَ الْأَخْفَشِ<sup>(٨)</sup> : الْمُعْطِي وَالْمُعْطِيَةُ زَيْدٌ دِرْهَمًا : أَنَا ، وَأَمَّا  
الْمَازِنِيُّ فَإِنَّهُ يَرُدُّ فِي مِثْلِهِ كُلِّ مَا حَذَفَ مِنْهُ ، فَيَرُدُّ مَفْعُولِي الْأَوَّلِ نَحْوُ : الْمُعْطِي زَيْدًا  
دِرْهَمًا ، وَالْمُعْطِيَةُ هُوَ إِيَّاهُ : أَنَا<sup>(٩)</sup> ، وَلَيْسَ بِوَجْهِ لِمُخَالَفَتِهِ الْأَصْلَ فِي الْفِعْلِ الْأَوَّلِ بَرْدٌ  
مَفْعُولِيهِ ، وَفِي الثَّانِي بِإِقَامَةِ الضَّمِيرَيْنِ مُقَامَ مَعْمُولِيهِ الظَّاهِرَيْنِ بِلاَ ضَرُورَةٍ ، وَلَوْ سَلَكَ  
فِي هَذَا الْبَابِ سَبِيلَهُ فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ ، أَعْنِي جَعَلَ الْكَلَامَ جَمْلَتَيْنِ لَقَالَ : الْمُعْطِي  
زَيْدًا دِرْهَمًا : أَنَا . وَالْمُعْطِيَةُ هُوَ إِيَّاهُ : أَنَا .

(١) الأصول ٣٣١/٢ .

(٢) د : والضارب .

(٣) الأصول ٣٣١/٢ .

(٤) انظر المقتضب ١١٧/٣ .

(٥) م ، د : الهاء ساقطة .

(٦) الأصول ٢٣٢/٢ ، التبصرة ٥٣٧/١ .

(٧) التبصرة ٥٣٧/١ .

وإن أخبرت عن زيد ، قلت : الذي أعطيت وأعطاني درهماً : زيدٌ والمعطيه أنا ،  
وأعطاني درهماً زيدٌ ، بإبراز عائِدِ اللام ، وبِعَضِّ المتقدِّمينَ يُجَوِّزُ حَذْفَهُ لمطابقة الأصل ،  
كما مرَّ ، وبإبراز «أنا» لِحَرَيِ الصفة على غير صاحبها ، وعند الأخفش <sup>(١)</sup> : المعطيه أنا  
والمعطي ، بالإضافة ، أو المُعْطِى إِيَّايَ ، كما تَبَيَّنَ في المضمرات ، دِرْهَمًا : زيد ،  
ويجوز : المعطي أنا ؛ مُراعاة للأصل .

والمازنيُّ يقول : مَنْ أظهرَ الضميرَ في المعطيه ، أظهرَ المفعول الثاني ، وليس بوجهٍ ؛  
لأنَّ إبرازَ الضميرِ لأجل اللامِ فَإِنَّهُ لَا يُحذف عائِدُهُ ، كما مرَّ <sup>(٢)</sup> ، وليس «أعطى» من  
أفعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الأول .

فإن رددنا مفعولي الأول ، كما هو مذهبُ المازنيِّ قُلْنَا : المعطيه أنا دِرْهَمًا ، والمعطيه  
أو المعطي إياه : زيد ، كما ذكرنا في المضمرات في نحو : ضربي إياك وضربك ، ولو  
قلت : المعطيه أنا إياه والمعطي دِرْهَمًا : زيد ، على أن يكون «إياه» عائِداً إلى «دِرْهَمًا»  
لأَضْمَرَتِ المفعول قَبْلَ الذكر في غير باب التنازع ، وهذا لا يُجَوِّزُ في باب التنازع ، كما  
مرَّ .

وإن أخبرت عن <sup>(٣)</sup> الدرهم قلت : الذي أعطيت وأعطانيه زيد : درهم ، وَصَلَتِ  
الضميرَ ، إذ لا مُوجِبَ لِلْفَضْلِ .

وباللام : المعطيه أنا وأعطانيه زيد : درهم ، وعند الأخفش : المعطيه أنا ، أو  
المعطي أنا ، بحذف الضمير ، والمعطيه أو المعطي إياه زيد : درهم ، كضربك  
وضربي إياك . والمازنيُّ يَرُدُّ المحذوفَ ، نحو : المعطيه أنا زيداً ، والمعطيه أو المعطي إياه  
هو : درهم .

(١) التبصرة ١/٥٣٦ .

(٢) د : ساقطة .

(٣) انظر المقتضب ٣/١١٨ .

وتقول في<sup>(١)</sup> ظننت وظنني زيد أخاك ، مخبراً عن التاء أو الياء ، بالذي : الذي ظنّ  
وظنه زيد أخاك : أنا .

وباللام : الظان وظنه زيد أخاك : أنا ، بحذف المفعول الأول ، كما كان في  
الأصل ، وعند الأخفش : الظان والظانه زيد أخاك : أنا .

والمازني<sup>(٢)</sup> ، لو جعله جملتين ورّد المحذوف ، قال : الظان زيداً أخاك : أنا ،  
والظانه هو إياه : أنا ، فالتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير «أخاك» و «هو» ضمير  
زيد ، أبرزته لجري الصفة على غير صاحبها .

وإن أخبرت عن زيد قلت : الذي ظننت وظنني أخاك : زيد<sup>(٣)</sup> ، والظانه أنا أخاك  
وظنني إياه أو ظننيّه : زيد . نحو : خلّتك وخلّتك إياه على ما مضى في المضمرات ،  
أظهرت المفعول في : الظانه ؛ لكونه ضمير اللام فلا يُحذف ، وبعضهم يُحذفه ؛  
مُراعاةً للأصل ، وأظهرت ثاني مفعولي : الظانه ؛ لأن أفعال القلوب يجب ، في  
الأغلب ، بذكر أحد مفعوليها ذكر الآخر ، وأبرزت «أنا» لجري الصفة على غير  
صاحبها .

وعند الأخفش<sup>(٤)</sup> : الظانه أنا أخاك والظانيّه أو الظاني إياه : زيد .

وإن أخبرت عن «أخاك» . قلت : الذي ظننت وظننيّه زيد ، أو ظنني زيداً إياه :  
أخوك ، والظان أنا زيداً إياه وظننيّه أو ظنني إياه : أخوك ، وأجاز بعضهم : الظانه  
أنا زيداً ، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر أن ثاني المفعولين يجب  
انفصاله عند الالتباس بأولهما .

(١) انظر المقتضب ١١٩/٣ و ١٢٩ .

(٢) التبصرة ٥٣٥/١ .

(٣) لم يذكر رأي المازني في هذه الصورة ، وفيما يأتي من الصور إلى آخر ما بقي من الأمثلة .

(٤) التبصرة ٥٣٥/١ .



وعند الأخفش<sup>(١)</sup> : الظان أنا زيداً إياه، والظاني هو إياه : أخوك، أو الظانيُّ هو: أخوك، كما مرَّ في: خلّتكه وضربك، وإبرأُ الضمير في: الظانيُّ هو، والظانيُّ إياه؛ لِكَوْنِ الصِّفَةِ لِلْأَلِفِ وَاللَّامِ الَّتِي هِيَ الْأَخُ وَالضَّمِيرُ لَزِيدٍ، وَزَيْدٍ، وَإِنْ كَانَ الْأَخُ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى لَكِنْ الْمَاعِلَةُ مَعَ ظَاهِرِ اللَّفْظِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وتقول في<sup>(٢)</sup> أعلمت وأعلمني زيدٌ عَمراً منطلقاً، مُخْبِراً عن التَّاءِ أَوْ الْيَاءِ بِالَّذِي :  
الَّذِي أَعْلَمْتُ وَأَعْلَمْتُهُ زَيْدٌ عَمراً منطلقاً : أنا .

وباللام : الْمُعْلِمُ وأعلمه زيدٌ عَمراً منطلقاً : (١٤٣ أ) أنا، وعند الأخفش :  
الْمُعْلِمُ وَالْمُعْلَمُهُ زَيْدٌ عَمراً منطلقاً : أنا .

وإن أخبرت عن «زيد» بالذي ، قلت : الذي أعلمت وأعلمني عَمراً منطلقاً :  
زيد، وباللام : الْمُعْلِمُهُ أنا وأعلمني عَمراً منطلقاً : زيد . هذا عند مَنْ يُجِيزُ الْاِقْتِصَارَ  
عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ، وَعِنْدَ سَيِّبُوهِ<sup>(٣)</sup> . الْمُعْلِمُهُ أنا عَمراً منطلقاً وأعلمنيه إياه : زيد،  
وعند الأخفش : الْمُعْلِمُهُ أنا وَالْمُعْلِمِي عَمراً منطلقاً : زيد، إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى أَوَّلِ  
الْمَفَاعِيلِ، وَإِنْ لَمْ يَقْتَصِرْ : فَالْمُعْلِمُهُ أنا عَمراً منطلقاً وَالْمُعْلِمِي إياه إياه : زيد، فإياه  
الأوَّلُ لِعَمْرِهِ، وَالثَّانِي لِـ (منطلقاً)، وَيَجُوزُ : الْمُعْلِمِيهِ إياه : زيد، نَحْوَ ضَرْبِكَ  
وَضَرْبِي إِيَّاكَ .

وإن أخبرت عن عمرو، بالذي ، قلت : الذي أعلمت وأعلمنيه زيد منطلقاً :  
عمرو، وباللام : الْمُعْلِمُ أنا زيد إياه منطلقاً، وأعلمنيه إياه زيد : عَمْرُو، أَبْرَزْتُ «أنا»  
لِجَرَيِ الصِّفَةِ عَلَى غَيْرِ صَاحِبِهَا، وَإِيَّاهُ ضَمِيرُ اللَّامِ، لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ ؛ لِأَنَّ عَائِدَ اللَّامِ  
لَا يُحَذَفُ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَجَعَلْتُهُ مُنْفَصِلاً، إِذْ لَوْ قُدِّمَتْهُ وَوَصَلَتْهُ بِالْمُعْلَمِ فَقُلْتُ :  
الْمُعْلِمُهُ أنا ، لَا لَتَبَسَ بِالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ كَمَا مَرَّ، فِي مَفْعُولِ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ

(١) التبصرة ١/٥٣٥ .

(٢) انظر المقتضب ٣/١٢٤ .

(٣) الكتاب ١/٢٠ بولاق، وما قاله الرضي منقولاً بمعناه من كلام سيبويه .

«منطلقاً» ؛ لأنَّ ذَكَرَ الثاني في هذا الباب يُوجِبُ ذِكْرَ الثالث .

قيل : وَوَجَبَ هنا ذِكْرُ المفعولِ الأولِ أعني «زيداً» لِثَلَا يَلْتَبَسُ الثاني بالأولِ .  
وَلَقَائِلُ أَنْ يَقُولَ : <sup>(١)</sup> إذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط لم يجوز أن يكون أحدهما الأول ، والثاني أحد الباقيين ؛ لأنَّ ذِكْرَ أَحَدِ الباقيين يُوجِبُ ذِكْرَ الثاني ، فيتعيَّنُ أَنَّ المفعولين هما الثاني والثالث ، بَلَى ، يُمكن أن يُقالَ : وَجَبَ ههنا ذِكْرُ الأولِ لِتَبَيُّنِ مِنْ أول الأمر أَنَّ الضمير ليس المفعول الأول .

وتقول على مذهب الأخفش : المُعْلِمُ أنا زيداً إياه منطلقاً ، والمُعْلَمِي هو إياه ، إياه : عمرو ؛ فَإياه الذي بعد «هو» ضمير اللام ، وهو القائم مقام عمرو ، المخبر عنه ، والثاني : ضمير «منطلقاً» .

وإنَّ أخبرت عن «منطلقاً» بالذي قلت : الذي أعلمت وأعلمني زيداً إياه : منطلق ، والمُعْلِمُ أنا زيداً عَمَرًا إياه وأعلمني إياه<sup>(٢)</sup> : منطلق ، أبرزت «أنا» لِحَرَيِ الصفة على غير صاحبها ، وفصلت الضميرَ العائدَ إلى اللام ، أعني : إياه ، الذي بعد «عَمَرًا» لِثَلَا يَلْتَبَسُ لَوْ اتَّصَلَ ، بالمفعولِ الأولِ ، وذكرت الثاني أعني «عَمَرًا» لِذِكْرِكَ الثالث ، أعني ضمير اللام ، وَأَمَّا ذِكْرُ الأولِ ، أعني ، «زيداً» ففيه النظرُ المذكورُ ، ويجوز : أعلمنيه إياه .

وعند الأخفش : المُعْلِمُ أنا زيداً عَمَرًا إياه ، والمُعْلَمِي هو إياه : منطلق ، أو : المُعْلَمِيه إياه هو ؛ وإنما أبرزت «هو» لِحَرَيِ الصفة على غير صاحبها<sup>(٣)</sup> .

[ وهذا القَدْرُ مِنَ التمرينِ كافٍ لِمَنْ لَهُ بَصِيرَةٌ <sup>(٤)</sup> ]

---

(١) هذا تعقيبٌ من الرضي على الرأي الذي حكاه بقوله : وقيل يجب هنا ذكر المفعول ، وسيشير إليه بعد قليل عند الإخبار عن كلمة (منطلقاً) في المثال .

(٢) د : غير واضحة .

(٣) لقد أطال الرضي ، بل أسرف في التطرق إلى مسائل مفروضة ، ولا تخلو ذلك من فائدة على كل حال .

(٤) د : ساقطة .

## [استعمالات (ما) الاسمية]

قَوْلُهُ : «وما ، الاسمية : موصولة ، واستفهامية وشرطية ، وموصوفة ، وتامة بمعنى شيء ، وصفة» .

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول ، لم يُجعل له بابٌ برأسه ، بل بُيِّنَ في ضمن الموصولات ، كما بُيِّنَ ما وافق اسمَ الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال ، كباب «فَجَارٍ»<sup>(١)</sup> و «فَسَاقٍ» و «فَقَاطِمٍ» ، الموافقة لباب «نَزَالٍ» ، ولولا قَصْدُ الاختصار ، ورعاية المناسبة اللفظية ، لكان القياس يقتضي أَنْ تُجْعَلَ أبواباً برأسها .

فمنها «ما» ؛ قوله «وما الاسمية» ، اعْلَمْ أَنَّ «ما» تكون حرفية أيضاً ، وهي ، حيثثذ ، على أقسام ، أيضاً ، ولما كان هو في قِسْمِ الأسماء ، تعرّض لأقسام «ما» الاسمية ، وَتَرَكَ أقسام ، الحرفية إلى قِسْمِ الحُرُوفِ .

قَوْلُهُ : «موصولة» ، كما ذكرنا ، والاستفهامية نحو : ما صناعتك ؟ وما صنعت ؟ ويدخلها معنى التحقير ، كقوله<sup>(٢)</sup> :

مَأْنَتْ وَيَبَ أَيْكَ وَالْفَخْرُ ؟  
٤٣٤ - . . . . .

(١) المراد به : باب الأعلام الجنسية للمصادر ، كما أن المراد بباب فَسَاقٍ : الوصف المختص بالنداء في سب المؤنث ، و «باب قَاطِمٍ» ، المراد به الأعلام الشخصية المؤنثة .

(٢) عجز بيت ، «صدره : يازْبَرْقَانُ أَخَابَنِي خَلْفٍ

وقاتل البيت : المَخْبِلُ السُّعْدِي ، واسمه ربيعة بن مالك التميمي ، يُكنى أبا يزيد ، شاعرٌ مخضرمٌ ، توفي في خلافة عُمَرَ أَوْ عَثْمَانَ رضي الله عنهما . (الخرزاة ٩١/٦ هارون ، شرح أبيات سيويه لابن السرياني ٢١١/١) .

والبيت في : سيويه ١٥١/١ بولاق ، وشرح أبيات سيويه لابن السرياني ٢١١/١ ، ٢١٢ ؛ وفيه : أنه عطف (الفخر) على (أنت) ، والمؤتلف والمختلف للأمدى . (تحقيق د . ف كرنكو ، مكتبة القدسي سنة ١٣٥٤ هـ ص

١٧٩) ، وقد ورد البيت منسوباً إلى المتنخل السعدي ، غير أن البغدادي في الخرزاة ٩٥/٦ يردُّ هذا ويؤكد نسبة

الشعر إلى المخبِّل السُّعْدِي ، وابن يعيش ١٢١/١ ، و ٥١/٢ ، والمجم ٤٢/٢ .

ومعنى التعظيم ، كقوله<sup>(١)</sup> :  
 ٤٣٥ - يَاسِيدُ مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ ... ..

و : ﴿ الْحَاقَّةُ (١) مَا الْحَاقَّةُ ﴾<sup>(٢)</sup>

، ومعنى الإنكار نحو :

﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا ﴾<sup>(٣)</sup>

أي : لا تذكرها ، على أحد التاويلات ، وقد تُحذف ألف «ما» الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جرٍّ أو مضاف ؛ وذلك لأنَّ لها صَدَرَ الكلام لِكُونِهَا استفهاماً ، ولم يمكن تأخير الجارِّ عنها فُقِّدَ عليها وركب معها حتي يَصِيرَ المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام ، فلا يسقط الاستفهامُ عن<sup>(٤)</sup>

و (وَيْبُ) كلمةٌ مثل وَئَلْ ، وقوله : (يازبرقان) : هو الزَّبْرَقَانُ بن بَدْر ، واسمه حُصَيْنٌ . وبنو خلف ؛ رَهْطُ الزَّبْرَقَانِ بن بَدْر ، وَخَلْفُ جَدِّه الأعلى .

الشاهد فيه أنَّ (ما) الاستفهامية يدخلها معنى التحقير كما هنا ، وكذلك قوله : ويب أيبك ، فيه معنى التحقير والتصغير .

(١) صدر بيت ، وعجزه : مُوطاً البيت رحيب الدِّراغ

والبيت من قصيدة مفضلية للسَّفَّاح بن بَكْرِ بْنِ مَعْدَانَ اليربوعي ، رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر ، أحد بني ثعلبة بن يربوع .

وقيل : لرجل من بني قريع رثى بها يحيى بن ميسرة ، صاحب مصعب بن الزبير . (الخزانة ٩٥/٦ ، ٩٦ هارون) .

انظر المفضلية ٢٩٢ في المفضليات ص ٣٢٢ ، ومعاني القرآن للفراء ٣٧٥/٢ وفيه : «والعرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء أثرت النصب ، يقولون : يارجلأ كريها أقبل ... فإذا أفردوا رفعوا أكثر عما ينصبون .

أنتدني بعضهم : ياسيداً ... ، ومن سيد : تميز مجرور بمن . وانظر الممع ١٧٣/١ ، ٣٥١ ، ٩٠/٢ ، الشاهد فيه أنَّ (ما) الاستفهامية قد يدخلها معنى التعظيم كما في البيت ، فإنها استفهامية تعجبية ، والمقصود التعظيم .

(٢) الحاقّة ١/ ، ٢ .

(٣) النازعات ٤٣/ .

(٤) ط : عن مرتبة التصدير .

الصَّدر، وَجُعِلَ حَذْفُ الْأَلِفِ دَلِيلَ التَّرْكِيبِ، وَلَمْ يُحَذَفْ<sup>(١)</sup> آخِرُ «مَنْ» وَكَمْ،  
الاسْتِفْهَامِيَتَيْنِ مَجْرُورَتَيْنِ ؛ لَكُونَهُ حَرْفًا صَحِيحًا، وَلَا آخِرُ «أَيَّ» لَجَرِيهِ مَجْرَى  
الصَّحِيحِ فِي تَحْمُلِ الْحَرَكَاتِ .

وقد جاء الألفُ ثابتاً<sup>(٢)</sup>، قال<sup>(٣)</sup> :

٤٣٦- على ما قام يَشْتَمِنِي لثِيم كَخِزْرِ تَمَرَّغَ فِي رَمَادٍ<sup>(٤)</sup>

وإذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهامية، لم تُحذف الألفُها، نحو : بماذا تشتغل ؛ وذلك  
لأن «ذا» لما لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلّا مع «ما» صار «ما» مع «ذا» ككلمة  
واحدة، فصار الألفُ كأنه في وسط الكلمة، والحذف قليلٌ في الوسط، لِتَحْصَنَهُ مِنَ  
الْحَوَادِثِ، ولذا لم يحذف الألف من «ما» الشرطية المجرورة، وإن شاركت الاستفهامية  
في التصدر في نحو : ما تصنع أصنع .

(١) م، د : «ولم يحذف آخر مَنْ الاستفهامية مجرورة، ولا كم لكونه حرفاً صحيحاً، ولا من أي لجري آخره مجزئ  
الحرف» .

(٢) لقد قرئ بآيات الألف في الشواذ في قوله تعالى :

﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ عَنِ النَّبِيِّ الْعَظِيمِ ﴿﴾ ،

١/٧٨، ٢ .

في المحتسب ٣٤٧/٢ : «عِكْرَمَة وَعِيسَى» :

﴿مَمَّ يَتَسَاءَلُونَ...﴾ ،

وانظر البحر ٤١٠/٨ .

(٣) هو حُسَّان بن ثابت الأنصاري (ديوانه ص ١٤٣، نشر عبد الرحمن البرقوقي، القاهرة سنة ١٩٢٩م)، الخزائن

٩٩/٦ هارون، المغني ٣٩٣، ٣٩٤ ط . المبارك، شرح شواهد الشافعية ٢٤٤، ضرائر الشعر ٨٠، الغني

٥٥٤/٢، معاني الفراء ٢٩٢/٢، الممتع ٢٧/٢، شرح مجمل الزُّجَاجِي ٤١٥/١ .

الشاهد فيه أن ثبوت الألف في (ما) الاستفهامية المجرورة في غير الأغلب، مفهومةٌ أن إثباتها فيها غالب .

(٤) ط : دمان .

والنكرة الموصوفة. إمّا بمفرد، نحو : مررت بها معجبٍ لك، وإمّا بجمله، كقوله<sup>(١)</sup> :

٤٣٧ - رَبُّمَا تَكْرَهُ النَّفُوسُ مِنْ الْأَمْرِ - رٍ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعَقَالِ

وجاز أن تكون «ما» ههنا، كافة<sup>(٢)</sup>، كما في قوله تعالى :

﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup>

---

(١) أمية بن الصلت (ديوانه ص ٥٠، المطبعة الوطنية، بيروت سنة ١٣٥٣هـ)، وقد جاء أيضاً في شعر عبيد بن الأبرص (ديوانه ص ٣٦، تحقيق ليال، مطبعة دار المعارف، بلا تاريخ).

والبيت من شواهد سيبويه ٢٧٠/١، ٣٦٢ بولاق، والمقتضب ١٨٠/١ الطبعة الأخيرة، وشرح جل الزجاجة ٤٥٧/٢، وإيضاح الشعر ورقة ٨، ٧٦ ب، والمفصل ص ١٤٥، والأمالى الشجرية ٢٣٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٣٦/١، والعيني ٤٨٤/١، والفوائد الضيائية ١٠٦/٢، والجمع ٨/١، ٩٢، والخزانة ١٠٨/٦، ط. هارون، إيضاح المفصل ٤٨٦/١.

والفرجة، بالفتح : مصدر يكون في المعاني، وهي الخلوص من الشدة، والضم فيها لغة، أو الفتحة في الحائط. والعقال : ما تعقل به الدابة أو نحوها من حبل.

الشاهد فيه أن (ما) نكرة موصوفة بجمله (تكراه النفوس). فحكم على كونها نكرة بدخول (رُب) عليها، وحكم بالجمله صفة على قياس نكرة رُب من أنها موضوعة لتقليل نوع من جنس، فلا بد أن يكون الجنس موصوفاً حتى تحصل النوعية. الخزانة ١٠٨/٦هـ.

(٢) قال الفارسي في إيضاح الشعر ورقة ٧٦ ب : «ما: اسمٌ منكورٌ، يدل على ذلك دخول. رُب عليه. ولا يجوز أن تكون كافة كالتي في قوله تعالى :

﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الحِجْر/٢؛

لأن الذكر قد عاد إليها من قوله : له فرجة، فلا يجوز مع رجوع الذكر أن تكون حرفاً، فالهاء في قوله (تكراه) مُراد، والتقدير: تكراهه النفوس. وفرجة مرتفعة بالظرف، وموضع الجملة جر. على أن الفارسي قد جعل (ما) في الآية كافة في البغداديات ص ٢٨٧.

(٣) الحِجْر/٢، ونصها :

﴿رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾.

قال المصنّف : إِلَّا أَنَّ النُّحَاةَ اخْتَارُوا كَوْنَهَا<sup>(١)</sup> موصوفة؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ حَذْفُ الموصوفِ وإقامة الجار والمجرور، وهو «من الأمر» مقامه، وذلك قليلٌ إِلَّا بالشرط المذكور (١٤٣ ب) في باب<sup>(٢)</sup> الصفة. هذا قوله ولا يمتنع أن تكون (من) متعلقة بـ (تكراه) وهي للتبعض، كما في : أخذت من الدراهم ، أي : من الدراهم شيئاً، فكذا هنا، معناه : تكراه من الأمر شيئاً، وقوله : له فرجة، صفة للأمر؛ لأن اللام غير مقصود قصده، ويجوز، أيضاً، تضمين «تكراه» معنى : تشمئز وتنقبض<sup>(٣)</sup>

ويعني بالتامة : نكرة غير موصوفة ، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيبويه ، ونعما هي ، أي نعم شيئاً هي ، عند الزمخشري ، وأبي<sup>(٤)</sup> علي .

وتكون، أيضاً، ما معرفة تامة، أي غير موصوفة، ولا موصولة عند سيبويه، بمعنى الشيء، قال في : «فَينَعِمًا هي» ، أي : نَعَم الشيء هي ، وكذا في : دققته دَقًّا نَعِمًا ، أي : نَعَم الشيء ، ونَعَم الدَّق .

و «ما» المصدرية : حَرَفٌ عند سيبويه ، اسمٌ موصولٌ عند الأخفش والرّماني ، والمبرد<sup>(٥)</sup> ، كما مرَّ قَبْلُ .

---

(١) أي كلمة (ما) في البيت المستشهد به.

(٢) وهو أن يكون الموصوفُ بعضَ اسمٍ متقدم مجرور بمن أو في.

(٣) فتكون من متعلقة بـ (تكراه).

(٤) المسائل الشيرازيات ق ١٣٠/١ - ١٣٠/ب مخطوط في مكتبة راغب في استانبول برقم ١٣٧٩١ ، ومنه صورة على الميكروفيلم في معهد المخطوطات في القاهرة رقم ١٥٣ نحو . والبغداديات ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٥) (ما) المصدرية حرف عند سيبويه والمبرد ، اسمٌ عند الأخفش . انظر المقتضب ٢٠٠/٣ ، وسيبويه ٣٦٧/١ ، ٣٧٧ بولاق .

والعجيب أن ينسب الرضي إلى المبرد بأنه يرى أن (ما) المصدرية اسم ، كما يراه الأخفش ! .

وَأَمَّا «الذي» المصدرية <sup>(١)</sup> فلا خِلافَ في اسميتها لِلَّامِ فيها، نحو قولِ علي رضي الله عنه في التَّهَجُّجِ «نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء» <sup>(٢)</sup> أي : نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء .

قوله : وصفه ، اختلف في «ما» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتشكيك، فقال بعضهم <sup>(٣)</sup> : اسمٌ، فمعنى قوله تعالى <sup>(٤)</sup> «مَثَلًا مَّا» <sup>(٥)</sup> أيُّ مَثَلٍ ، وقال بعضهم <sup>(٦)</sup> : زائدة فتكون حرفاً، لأنَّ زيادةَ الحروفِ أُولَى من زيادةِ الأسماءِ . لاستبدادها بالجزئية ؛ ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسماً زيد لفائدة الفصل ، وأيضاً، ثبتت زيادتها، نحو :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ﴾ <sup>(٧)</sup> ،

ووصفيتها لم تثبت ، فالحمْلُ على ما ثبت ، في موضع الالتباس : أُولَى .

وفائدة «ما» هذه : إمَّا التحقيرُ، نحو : هل أعطيت إلا عطاءً ما ، أو للتعظيم <sup>(٨)</sup> ،

(١) «حكى أبو علي في الشيرازيات عن يونس وقوع (الذي) مصدرية، مستغنية عن عائد . . . . .» شرح الكافية الشافية ٢٦٦/١ .

(٢) نهج البلاغة ص ٢٤١ (طبع دار الشعب بالقاهرة، إخراج الاستاذين محمد البنا، ومحمد عاشور) .

(٣) الفراء . معاني القرآن ٢١/١ - ٢٣ .

(٤) م ، د : ساقطة .

(٥) البقرة/٢٦ ، والآية بتامها :

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَمَوْضِعَةٍ مَّا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾

(٦) مكي بن أبي طالب . مشكل إعراب القرآن ٣١/١ . وانظر إعراب القرآن للنحاس ١٥٣/١ .

(٧) آل عمران/١٥٩ ، ونصها :

﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ وَكُنْتَ فَمَا أَغِيظَ الْقَلْبَ لَا تَقْضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَأَعُفْ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذْ عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾

(٨) م ، د : عطية .

(٩) في البحر ٣٨٦/٧ : «... لأن (ما) الصفة تستعمل على هذين المعنيين» .



نحو : لِأَمْرِ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ<sup>(١)</sup> ، و :

لَأَمْرٍ ما يُسَوِّدُ من يسود<sup>(٢)</sup> (١٧٠)

أو التنويع ، نحو : اضربه ضرباً ما ، أي نوعاً من أنواع الضربِ أي نوعٍ كان .  
وتجتمع هذه المعاني كلها في الإبهام وتأكيد التنكير ، أي عطية لا تعرف من  
حقارتها ، وأمر مجهول لعظمته ، وضرباً مجهولاً غير معين .

قوله : «ومن كذلك إلا في التمام والصفة» .

أما «من» الموصولة فنحو : لقيت من جاءك ، والشرطية نحو : من تضرب  
أضرب ، والاستفهامية نحو : من غلامك ومن ضربت ؟ ، والنكرة الموصوفة بالمفرد  
كقوله<sup>(٣)</sup> :

٤٣٨ - «وكفى بنا فضلاً على من غيرنا حُب النبي محمد إيانا

وبالجملة كقوله<sup>(٤)</sup> :

(١) مجمع الأمثال للميداني ١٩٦/٢ مكة ، دار الباز سنة ١٩٥٥م ، تحقيق المرحوم محيي الدين عبد الحميد .

(٢) مجمع الأمثال ١٩٦/٢ ، سيبويه ١١٦/١ بولاق .

(٣) كعب بن مالك (ديوانه ص ٢٨٩ ط . سامي مكّي العاني ، بغداد سنة ١٩٦٦م) .

والشاهد في : سيبويه ٢٦٩/١ بولاق ، والجمل ص ٣١١ تحقيق ابن أبي شنب . باريس سنة ١٣٧٦ هـ وص  
٣٢٣ ط . جديدة ، والحلل ص ٣٨٣ ، وإصلاح الحلل ص ٣٦٢ ، وابن يعيش ١٢/٤ ، والمغني ١٤٨ ط . المبارك ،  
والمعجم ٩٢/١ ، وشرح جمل الزجّاج ٤٩٢/١ .

والباء في قوله : (بنا) زائدة ، ولا تتعلق بشيء ، والتقدير ، فكفانا فضلاً . و(فضلاً) : تمييز منصوب ، وحب النبي :  
فاعل كفى ، ومحمد : عطف بيان . وحُب مصدر مضاف إلى فاعله ، وإيانا مفعوله . الشاهد فيه أن (من) نكرة  
موصوفة بمفرد ، وهو قوله (غيرنا) .

الخرانة ١٢٠/٦ هـ

(٤) م ، د : فكفى .

(٥) سؤدد بن أبي كاهل الشكري ، وهذا البيت من قصيدة طويلة ، عدتها مئة بيت وثمانية أبيات ، مسطورة في

٤٣٩ - رَبُّ مَنْ أَنْصَجَتْ غِيظاً قَلْبَهُ <sup>(١)</sup> قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعَ

ولا تحيء تامة أي غير محتاجة إلى الصفة إلا عند أبي علي، فإنه جَوَزَ كونها نكرة غير موصوفة، ونجىء عند الكوفيين حرفاً زائداً. وأنشدوا <sup>(٢)</sup>:

آلَ الزُّبَيْرِ سَنَامُ الْمَجْدِ قَدْ عَلِمْتُ      ذَاكَ الْقَبَائِلُ، وَالْأَثْرُونَ مَنْ عَدَدَا <sup>(٣)</sup>

وهي عند البصريين موصوفة، أي: الأثرون إنساناً معدوداً <sup>(٤)</sup>. وأنشدوا أيضاً <sup>(٥)</sup>:

٤٤٠ - يَاشَاةٌ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ      حَرُمْتُ عَلَيَّ وَلَيْتَهَا لَمْ تَحْرَمِ

المفضليات، مطلعها:

بَسَطْتُ رَابِعَةَ الْحَبْلِ لَنَا      فَوَصَلْنَا الْحَبْلَ مِنْهَا مَا أَتَسَعُ

المُفَضَّلِيَّاتُ ص ١٩٨، الخزانة ١٢٣/٦ هارون، المُرْتَجَل ٣٠٧. ابن يعيش ١١/٤، المنعم ٩٢/١، و ٢٦/٢. الشاهد فيه أن جملة (أنصجت) في موضع جر على أنها صفة لـ (مَنْ)؛ لأنها نكرة بمعنى إنسان، بدليل دخول (رُبُّ) عليها.

(١) د، ط: صدره.

(٢) لم أعتد إلى قائله، وهو في: المغني ٤٣٤ ط. المبارك، والخزانة ١٢٨/٦ هارون، والأماشي الشجرية ٣١٢/٢، والمنعم ١٢/١.

الشاهد فيه أَنَّ (مَنْ) عند الكوفيين حرف زائد، أي: والأثرون عدداً. وهي عند البصريين موصوفة، أي: والأثرون إنساناً معدوداً.

(٣) ط: عدادا، وهو خطأ.

(٤) انظر المغني ٤٣٥ ط. المبارك.

(٥) البيت من معلقة عنترة بن شداد العبسي (ديوانه ص ٢١٣، رقم البيت ٦٤ ط. سعيد مولوي، دمشق)؛ وفيه: ياشاة ما قَنَصٍ، وكَتَى بالشاءة عن المرأة، والقنص: الصيد، وفي الكلام معنى التعجب. وقوله: حَرُمْتُ عَلَيَّ، أي حَلَّتْ بحيث لا أستطيع مرافقتها ولا أصل إليها.

الخزانة ١٣٠/٦ هارون، والمغني ٤٣٤ ط. المبارك، وابن يعيش ١٢/٤، وإصلاح الخلل ٣٦٢؛ وفيه: «والرواية المشهورة: ياشاة ما قَنَصٍ. وَمَنْ رَوَى مَنْ قَنَصٍ على ما قال الكسائي: احتمال أن تكون (مَنْ) نكرة، و(قَنَصٍ) صفة لها بمعنى قانص. كما يقال: رجل كرم، أي كريم، كأنه قال، ياشاة رجل قانص، أو إنسان ذي قَنَصٍ...»

الشاهد فيه أَنَّ (مَنْ) عند الكوفيين زائدة.

والمشهور : ياشاة ما قنص .

وَعِلَّةُ بِنَاءِ «ما» و «مَنْ» الشرطيتين ، والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرةً ، وأما الموصوفتان ، فأما لا احتياجهما إلى الصفةِ وجوباً ، وأما لمشابهتهما لهما موصولتين لفظاً ، وكذا : «ما» التامة .

و «مَنْ» في وجوها لذي العلم ، ولا تفرد لما لا يعلم خلافاً لِقُطْرُبَ ، وتقع على ما لا يعلم تغليبا ، كقوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَّسْتُ لَهُمُ بِرَازِقِينَ﴾<sup>(١)</sup> .

وتقول اشترى مَنْ في الدار، غلاماً كان أو جاريةً أو فراشاً ومنه قوله تعالى : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾<sup>(٢)</sup>

وذلك ؛ لأنه قال تعالى : ومنهم ، والضميرُ عائِدٌ إلى : كل دابة فغلب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب ، فقال : مَنْ يمشي على بطنه، وَمَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ .

و : «ما» في الغالب ، لما لا يعلم ، وقد جاء في العالم قليلاً ، حكى أبو زيد<sup>(٣)</sup> :

(١) التسهيل ص ٣٦ والممع ٩١/١ . وقُطْرُبُ هو محمد بن المستنير أو محمد بن أحمد ، أخذ عن سيويه ، وهو الذي لقبه ؛ ليكوره في الطلب ، والقُطْرُبُ : ثوبيةٌ تسمى طول الليل . له : الاشتقاق ، ومعاني القرآن . والأضواء . توفي سنة ٢٠٦هـ .

البلغة ٢٤٧ ، الأنباه ٢١٩/٣ ، البغية ٢٤٢/١ .

(٢) الحجر/ ٢٠ ، ونصها :

﴿وَجَعَلْنَا الْكَوْفَ مِنْهَا مَعْشَرًا وَمَنْ لَّسْتُ لَهُمُ بِرَازِقِينَ﴾ .

(٣) النور/ ٤٥ ، ونصها :

﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

(٤) سعيد بن أوس الأصمري ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ، وروى عنه أبو عبيد ، وأبو حاتم ، له : النوادر ، والهمز ، والبلغة ٨٤ ، الإنباه ٣٠/٢ ، البغية ٥٨٢/١ .

سُبْحَانَ مَا سَخَرَكُنْ لَنَا ، وَسُبْحَانَ مَا سَبَّحَ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ ،<sup>(١)</sup>

وقال تعالى :

﴿ أَوْ <sup>(٢)</sup> مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ <sup>(٣)</sup> ﴾ ،

وتستعمل ، أيضاً ، في الغالب ، في صفات العالم ، نحو : زيدٌ ما هو؟ وما هذا الرجل؟ فهو سؤال عن صفته ، والجواب : عالم ، أو غير ذلك ، وتستعمل أيضاً ، استفهاماً كانت أو غيره ، في المجهول ما هيته وحقيقته ، ولهذا يقال لحقيقة الشيء : ما هيته ، وهي منسوبة إلى «ما» والماهية مقلوبة الهمزة هاء ، والأصل : الماثية ، أو نقول : إنه منسوب إلى : ما هو ، على تقدير جعل الكلمتين ككلمة ، كقوله : كنتي . تقول : ما هذا؟ أفرسٌ أم بقر أم إنسان؟ فإذا عرفت أنه إنسان مثلاً ، وشككت أنه زيد ، أو عمرو ، لم تقل : ما هو ، وقلت : من هو؟

وقول فرعون :

﴿ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ <sup>(٤)</sup> ﴾ ،

يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصف ، ولهذا قال موسى عليه السلام :

﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ <sup>(٥)</sup> ﴾ ،

ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهية ويكون موسى عليه السلام أجابه ببيان الأوصاف

(١) الجمع ٩١/١ ، شرح جمل الزجاجي ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، المسائل البغداديات ص ٢٦٥ .

(٢) ط : وما ملكت ، وهذا تحريف بالآية .

(٣) النساء/٣ ، والآية بتامها :

﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فِي الْبَيْنِ فَاذْكُرُوا مَا ظَلَمْتُمْ إِنَّ الْقِسْطَ أَوْلَىٰ بِالتَّقْوَىٰ وَأَلَّا تَقْسِطُوا فَإِنَّ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسِطُوا فَوَاحِشٌ أُولَٰئِكَ أَلْتَمَعْتُمْ ﴾ .

(٤) الشعراء/٢٣ ، ونصها :

﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ؟ ﴾

(٥) الشعراء/٢٤ ، ونصها :

﴿ قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّكُمْ لَتُمُوقِينَ ﴾ .

دون بيان الماهية، تنبيهاً لِفِرْعَوْنَ إلى أنه - تعالى - لا يُعَرَفُ إِلَّا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر.

وقولهم : سُبْحَانَ ما سَخَرَكُنْ لَنَا ، وسبحان ما سَبَّحَ الرعدُ بِحَمْدِهِ ، يجوزُ أن يكونَ لِكَوْنِهِ تعالى مجهول الماهية .

و«مَنْ» و«ما» في اللفظ مفردان<sup>(١)</sup> صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث ، فإن عُني بهما أَحَدُ هذه الأشياءِ ، فمراعاة اللفظ فيها يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما ، أكثرُ وأغلبُ ، وإنما كان كذلك ؛ لأنَّ اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى ، إذ هو وَصْلَةٌ إلى المعنى ، وكذا في غير «مَنْ» و«ما» .

تقول : ذلك الشخص لقيته وإن كان مؤنثاً ، قال تعالى :

﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ <sup>(٢)</sup> ﴾ ،

والمُرَادُ : آدمُ عليه السلامُ ، وتقول : ثلاثُ أنفسٍ من الرجال ، وثلاثةُ أشخاصٍ من النساءِ ، فهذا أولى من العكس ، كما يجيء في باب العدد .

وإن تقدم على المحمول على «مَنْ» و«ما» وشبههما (١٤٤ أ) من الاحتمالات ما يعضد المعنى ، اختيار مراعاة المعنى في ذلك المحمول ، كقولك : منهنَّ مَنْ أُحِبُّها ، فهو أولى من قولك : أُحِبُّهُ ؛ لِتَقْدِمْ لفظة «منهنَّ» ، فلهذا لم يختلف القراء في تذكير :

(١) ط مفردان مذكوران صالحان ...

(٢) النساء ١/ والآية بتمامها :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ فِيهِمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَقَالَعْتُمْ بِهِ . وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ .

ومثلها في الآية ١٨٩ من سورة الأعراف ، ونصها :

﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَحَوَّلَا حِمْلًا خَوْفِيفًا فَمَرََّتْ بِهِ . فَلَمَّا أَتَتْهُمَا دَعَا اللَّهُ رَبَّهُمَا لَئِنْ أَتَيْتُمَا صَاحِبَاتِكُمْ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ .

«وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ وَ: مَنْ يَأْتِ بِفَاحِشَةٍ» ، بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿وَتَعْمَلْ صَالِحًا﴾ ؛

لأنه جاء بعد قوله منكُنْ ، وهو عاضد للمعنى ، فلذا قال : نُوتِهَا أَجْرَهَا<sup>(١)</sup> .

وإن حصل بمراعاة اللفظ لَبَسٌ وَجَبَ مراعاة المعنى ، فلا تقول : لقيت من أحبه ، وأنت تريد من النسوان ، إلا أن يكون هناك قرينة .

ويجب ، أيضاً ، مراعاة المعنى فيما وَجَبَ مطابقتها للمحمول على المعنى ، نحو : مَنْ هي محسنة : أمك ، ولا يجوز : محسن ؛ لأنه خبرٌ لِهِيَ المحمولة على معنى «مَنْ» الذي بمعنى التي ، والخبرُ المشتقُّ يجب مطابقتها للمبتدأ تذكيراً وتأنيثاً وإفراداً وتثنيةً وجمعاً .

وأجاز<sup>(٢)</sup> ابنُ السَّراجِ : مَنْ هي مُحْسِنٌ<sup>(٣)</sup> . . . نظراً إلى أن «هي» مرادُ به «مَنْ» الذي يجوز اعتبارُ لفظه ومعناه ، فَإِنْ حذف «هي» التي هي صَدْرُ الصَّلَةِ ، كما في قولهم : ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً ، وقيل : مَنْ محسنٌ أمك ، سَهْلُ التذكير ؛ لأنَّ المقدر لم يعين كونه بلفظ المذكر أو المؤنث ، والأصلُ : الحَمْلُ على اللفظ ، كما مرَّ ، فيقدر مذكراً .

ولكونُ مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى ، كان ، إذا اجتمع المراعَتان ، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس ، قال تعالى :

(١) الأجزاء المذكورة هنا من الآيتين ٣٠ ، ٣١ من سورة الأحزاب ، ونصُّها :

﴿يَسْأَلُ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِي مِنْكُنْ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾﴾ .

(٢) انظر فتح القدير ٢٧٦/٤ ، والكشف ١٩٦/٢ - ١٩٧ .

(٣) التسهيل ص ٣٦ .

(٤) د . محسنة .

﴿ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾<sup>(١)</sup>

حملاً على اللفظ ، ثم قال «خالدين» حملاً على المعنى ، ولكونها أولى ، أيضاً ، رجع سبحانه بعد قوله خالدين ، إلى الحمل على اللفظ فقال : «خالدين فيها أبداً قد أحسن الله له<sup>(٢)</sup> رزقاً» .

وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر ، فنقل أبو سعيد<sup>(٣)</sup> عن بعض الكوفيين منعه ، والأولى الجواز على ضعف ، إلا في اللام الموصولة ، فإنه يمتنع ذلك فيها ، فلا يقال : الضاربه جاء ، لحفاء موصوليتها .

ثم إنك إن أتيت لها بصاحب من الموصوف أو المبتدأ ، نحو جاء الزيدان الضارب غلامهما ، وهم المؤدب خدامهم ، لم يجز فيما يعبر عنها من الضمير واسم الإشارة مراعاة لفظها وإن كانت صالحة كمن ، وما ، للمفرد والمثنى والمجموع ، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، وذلك لحفاء موصوليتها وكونها كلام التعريف في نحو : هما الحسن غلامهما ، فكان الضمير راجع إلى صاحبها لا إليها ، وإن لم نجيء بصاحبها ، جاز مراعاة لفظها ، كقوله<sup>(٤)</sup> :

٤٤٢ - ..... أو تصبحي في الظاعن المولي

(١) الطلاق/ ١١ ، والآية بتامها :

﴿ رَسُولًا يَتْلُو آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا ﴾ .

(٢) د : ساقطة .

(٣) أي السرياني .

(٤) منظور بن مرثد الأسدي ، كما في نوادر أبي زيد ص ٢٤٨ . وهذا من مشطور الرجز . وقامه :

إن تبخلي يا جميل أو تغلي \* أو تصبحي ...

والبيت من أرجوزة مطولة عدتها ستة وثلاثون بيتاً ، وقد وردت مجتمعة في مجالس ثعلب ٢/ ٥٣٣ - ٥٣٧ منسوبة للديبيرة .

المصنف ١١/ ١ ، وسر صناعة الإعراب ١٧٨/ ١ ، وشرح الرضي على الشافية ص ٢٥٠ ، والخزانة ١٣٢/ ٦ =

أي في الظاعنين المولَّين، ويجوز أن يكون إفراده، لِكَوْنِهِ صِفَةً  
[مقدر مفرد اللفظ، أي في الجمع الظاعن<sup>(١)</sup>].

### [ أَيْ ، وَائِيَّةُ ]

قوله<sup>(٢)</sup>: «وَأَيُّ ، وَائِيَّةُ : كمن، وهي معربةٌ وحدها إِلَّا إِذَا حُذِفَ» «صَدْرُ  
صَلَّتْهَا».

قد ذكرنا حُكْمَ «أَيِّ» في التذكير والتانيث، والإفراد والتثنية والجمع، فَأَيُّ ،  
الموصولة نحو: اضرب أيهم لقيت، والاستفهامية نحو: أيهم أخوك؟ وأيهم لقيت؟  
والشرطية نحو:

﴿ أَيَّامًا تَدْعُو أَفْلَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى ﴾<sup>(٣)</sup>،

والموصوفة نحو: يأبى الرجلُ، ولا أعرف كونها معرفةً موصوفةً إِلَّا في النداء.

---

هارون، والمبجج ص ٢٠.

وبجمل : اسم امرأة - بضم الجيم -، وتَعْتَلِي : من الاعتلال، وهو التهاوض والتمسك بحجة .  
الشاهد فيه أن (أل) الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها كما هنا؛ إذ المرادُ :  
في الظاعنين المولَّين . ويجوز أن يكون الإفراد باعتبار أن موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أي في الجمع الظاعن ،  
وإنما حمل (أل) في الوصفين على الجمع؛ لأن المعنى دلُّ على أن المراد : إن تصبى راحلةً مع الظاعنين . وليس  
لإفرادها معنى بدون ما ذكره الشارح المحقق . الخزانة ١٣٣/٦ هـ.

وفي البيت شاهدٌ آخرُ . وهو تشديد اللام في الوقف، وإجراؤه في الوصل مجراء في الوقف . التبيان في تصريف  
الاسماء ص ٣٢٤.

(١) م ، د ، ط : سقطت العبارة .

(٢) د : ساقطة .

(٣) الإسرائ/ ١١٠، ونصها :

﴿ قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّامًا تَدْعُو أَفْلَهُ الْأَسْمَاءَ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تَخَافُ يَهَا وَابْتَعِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ،

(انظر سيبويه ٣٩٧/١ بولاق، والمغني ١٠٧ ط . المبارك).



وأجاز<sup>(١)</sup> الأخفش كونها نكرة موصوفة، كما، في نحو: مررتُ بأيِّ معجبٍ لك،  
قبل وجاء نكرة موصوفة، نحو: بالذي محسنٍ إليك.

و «أيِّ» تقع صفةً، أيضاً، بالاتفاق، لا، كما<sup>(٢)</sup> فإن فيها خلافاً، كما مرَّ، فلا  
أدري لم لم يذكرهُ المصنّف ههنا، بل جعلها، كَمَنْ، التي لا تقع صفة، ولعله رأى  
أن الصفة في الأصل: استفهامية؛ لأن معنى برجل أيَّ رجلٍ: أي برجل عظيم  
يُسأل عن حاله؛ لأنه لا يعرفه كلُّ أحدٍ حتى يسأل عنه، ثم نُقِلَتْ عن الاستفهامية  
إلى الصفة، فأعْتَوَر عليها إعرابُ الموصوفِ.

وأيّ، معربة من بين أخواتها الموصولات، على اختلافٍ في: اللذان واللتان،  
وذو، الطائفة، ومن بين أخواتها المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط، وإنما ذلك  
لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسم، وليس كلُّ مضافٍ بمعربٍ، بل ما  
هو لازمُ الإضافة، ألا تَرى إلى عَدَمِ إعراب: خمسة عشر، وكم رجل؛ لعدم  
لزومهما الإضافة، وكذا يضاف «لذن» إلى الفعل أيضاً، كما يضاف إلى الاسم،  
والإضافة إليه كلاً إضافة كما يجيء في الظروفِ المبنيّة.

وإنما ألزموها الإضافة؛ لأن وَضَعَهَا لَتُفِيدَ بعضاً من كلِّ، كما مرَّ في باب الوصف،  
فإذا حذف المضاف إليه، فإن لم يكن مقدراً، لم تعرب كما في النداء وإن كان مقدراً  
بقيت على إعرابها، كما في قوله تعالى: ﴿أَيَّامًا تَدْعُو﴾، إلا في: كَأَيِّن، فإنه  
مقطوعٌ عن الإضافة مع إعرابه، وذلك لأنه يصيرُ كالمبني على ما يجيء في الكنايات.

قوله: «إلا إذا حُذِفَ صَدْرُ صَلَّتْهَا»، صلتها: إما اسمية أو فعلية، والفعلية لا  
يُحْدَفُ<sup>(٣)</sup> منها شيءٌ، فلا تبني «أي» معها.

(١) المغني ص ١٠٩ ط . المبارك، والتسهيل ص ٣٧.

(٢) أي ليست مثل «ما».

(٣) د : تحذف .

والاسمية قد يُحذف صدرها ، أعني المبتدأ ، بشرط أن يكون ضميراً راجعاً إلى «أي» فلا يحذف المبتدأ في نحو : اضرب أيهم غلامه قائم ، وأيهم زيد غلامه .  
 وإنما يُحذف كثيراً مع «أي» دون سائر الموصلات ؛ لكونه مستقلاً بنفسه مع صلته بلزوم الإضافة ، وإنما لم يُحذف أحدُ جزأَي الفعلية ؛ لأن التصاق الجزأين فيها أشدُّ ، وإنما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول ؛ لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر ، [ على الولاء <sup>(١)</sup> بمعنى ] .

فإذا حذف المبتدأ صار مبنياً كأخواته الموصولة ، (١٤٤ ب) وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض ، فهو شديد النزوع إليها ، فبأدنى سبب يرجع إليها ، وبني على الضم تشبيهاً بقبل وبعد ؛ لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبيّنه أعني الصلة ؛ لأنها المبيّنة للموصول <sup>(٢)</sup> ، كما مرّ ، كما حُذف من قبل ، وبعد ، المضاف إليه المبيّن للمضاف .

هذا هو مذهب <sup>(٣)</sup> سيويه ، وهو الأكثر ، أعني كونه مبنياً على الضم عند حذف المبتدأ ، قال سيويه : والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة ، وجاء في الشواذ :  
 ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ <sup>(٤)</sup> ،  
 بنصب <sup>(٥)</sup> «أيهم» وذلك لأنه لم يُحذف الصلة بكاملها ، بل حُذف أحدُ جزأَيها ، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة ، أي الخبر .

قال الجرمي : خرجت <sup>(٦)</sup> من خندق الكوفة حتى أتيت مكة ، فلم أسمع أحداً

(١) م ، د : ساقطة . (٢) ط : المبيّنة .

(٣) الكتاب ٣٩٧/١ بلاق ، والتخمير ٢/٢٤٠ : رسالة دكتوراه لعبد الرحمن العثيمين ، مكة .

(٤) مریم/٦٩ ، ونصّها :

﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا ﴾ .

(٥) على أنه مفعول بالنتزَع ، وهذه قراءة طلحة بن مصرف ، ومعاذ بن مسلم الهراء ، والأعمش . (شواذ ابن خالويه

ص ٨٦ ، البحر ٢٠٩/٦) . والكوفيون يقرؤونها بالنصب . انظر سيويه ٣٩٧/١ بلاق .

(٦) المغني ص ١٠٨ ط . المبارك .

يقول في نحو : اضْرَبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ، إلّا منصوباً .  
والخليل ويونس ، يقولان : اضْرَبْ أَيُّ أَفْضَلُ مرفوعاً ، إمّا على الحكاية أو التعليق ،  
كما يجيء في مذهبيهما .

قال<sup>(١)</sup> سيويه<sup>(٢)</sup> : لا يُرْفَعُ نحو : اضْرَبْ أَيُّ أَفْضَلُ ، ولا يُبْنَى ، أيضاً ، على الضم  
قياساً على : اضْرَبْ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ ؛ لأنّ ذلك مخالف للقياس ، ولم يُسْمَعْ مِنَ الْعَرَبِ  
إِلّا : أَيُّ أَفْضَلُ ، منصوباً ، ولو قالوا لقلنا ، أي لورفعوا ، أو ضموا ، لاتبّعناهم .  
قال<sup>(٣)</sup> الجزولي<sup>(٤)</sup> : إعرابه مع حذف المضاف إليه ، دليل على أنه كان مع المضاف  
إليه أيضاً معرباً ؛ لأن حذف المضاف إليه يُرْجَحُ جانب الحرفية كما في : قَبْلُ وَبَعْدُ .

وذهب الكوفيون<sup>(٥)</sup> والخليل إلى أن نحو : أيهم ، في مثل هذا الموضع ، معربة  
مرفوعة ، على أنّ ما بعدها خبر ، وهي استفهامية لا موصولة ، قالوا : وهي في الآية  
مبتدأ ، خبره : أَشَدُّ ، وَمِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ : معمولٌ لَنَزَعْنِ ، كما تقول : أكلت من كل  
طعام ، قال تعالى :

﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ ،

فتكون «مِنْ» للتبعية ، والكلام محكي ، أعني أنّ «أيهم أشد» صفة شيعه على  
إضمار القول ، أي كل شيعة مقول فيهم : أيهم أشد ، كقوله<sup>(٦)</sup> :  
... . جاؤوا بِمَذَقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَط ( ٩٦ )

(١) د : وقال .

(٢) الكتاب ٣٩٧/١ بلاق .

(٣) د : وقال .

(٤) لم أجد هذا الرأي في شرح المقدمة الجزولية ص ١٠٧ وما بعدها .

(٥) سيويه ٣٩٩/١ بلاق ، المغني ص ١٠٧ ، دراسات ق ١ ج ١ ص ٦٠٥ .

(٦) النمل / ٢٣ ، ونصها :

﴿إِنِّي وَجَدْتُ أُمَّرَأَةً تَتْلُوهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾ .

(٧) سبق تخريجه في القسم الأول .

قال الخليل<sup>(١)</sup> وأيمهم ، على هذا ، استفهامية ، نحو قولهم : اضرب أئيم أفضل ، أي اضرب الذي يُقال له : أيم أفضل ، كما قال الأخطل<sup>(٢)</sup> :  
 ٤٤٣ - ولقد أبيت من الفتاة بمنزل فأبيت لا خرج ولا محروم  
 أي : أبيت مقولاً في : لا خرج<sup>(٣)</sup> ولا محروم ، أي هو لا خرج ولا محروم .

قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : لو جاز : اضرب أئيم أفضل على الحكاية ، لجاز : اضرب الفاسق الخبيث ، أي : اضرب الذي يُقال له : الفاسق الخبيث ، بلى ، مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر ، لا في سعة الكلام .

ومذهب<sup>(٥)</sup> يونس في<sup>(٦)</sup> مثله أن الفعل الذي قبل «أي» معلق عن العمل ، ويميز التعليق في غير أفعال القلوب ، أيضاً ، نحو : اضرب أو اقتل : أيم أفضل ، كما يجيء ، في باب أفعال القلوب .

وليس بشيء ؛ لأن المعلق يجب كونه في صدر جملة ، والمنصوب بنحو : اضرب ، واقتل ، لا يكون جملة ، والمعلق إما استفهام أو نفي أو لام الابتداء ، و«أي» بعد : اضرب ، واقتل ، لا تكون استفهامية ؛ إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية ، كما قال الخليل ، بل هي موصولة بعده .

(١) سيبويه ٣٩٩/١ بولاق .

(٢) ديوانه ٨٤ (أنطون صالحاني اليسوعي ، المطبعة الكاثوليكية سنة ١٨٩١م) ، من قصيدة قالها في هجاء رجل يسمى جُمَيْعاً ، والرواية فيه : ولقد آكون . . . الخزانة ١٣٩/٦ هارون ، سيبويه ٢٥٩/١ ، ٢٩٨ ، شرح أبيات سيبويه لابن السبكي ٥١٠/١ ، ٥١١ ، ابن يعيش ١٤٦/٣ ، ٨٧/٧ .

الشاهد فيه أن (لا خرج) عند الخليل مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، والجملة محكية بقول . محذوف ، أي أبيت مقولاً في : هو لا خرج ولا محروم ، وهذا من حكاية الجمل بتقدير المبتدأ .

(٣) د : خرج .

(٤) الكتاب ٣٩٨/١ بولاق .

(٥) ابن يعيش ٨٧/٧ ، ٨٨ .

(٦) م : «في مثله» سقطت .

وقال<sup>(١)</sup> الأخفش في الآية: «مَنْ» فيها زائدة، كما هو مذهبه من زيادة «مَنْ» في الموجب، وكل شيعة مفعول لَتَنْزَعَنَّ، وأَيُّهم أَشدُّ، جملة مستأنفة، لاتعلق لها بالفعل، وقال المبرد: أَيُّهم فاعل «شيعة». أَي: لَتَنْزَعَنَّ من كل فريق يشيع أَيُّهم هو أَشد، وأَيُّ بمعنى الذي.

وعند أبي عَمْرٍو: أَيْةٌ إِذَا حَذَفَ مِنْهَا مَا تُضَافُ إِلَيْهِ مُنِعَتْ<sup>(٢)</sup> الصرف، نحو: اضْرِبْ أَيْةً لِقَيْتِهَا، قَالَ: لِتَعْرِفْهَا بِالصَّلَةِ، والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف: تعريف الموصولات، واعتدَّ بقاء التأنيث بلا علمية، وغيره<sup>(٣)</sup> يَصْرِفُهَا وهو القياس.

### [ماذا : إعرابها وأوجه استعمالها]

قوله: «وفي»<sup>(٤)</sup> ماذا صَنَعْتَ، وجهان: أحدهما: مالذي، وجوابه، «رَفَعُ، والآخر: أَيُّ شيء؟، وجوابه نَصَبٌ».

اعْلَمْ أَنَّ «ذَا» لا تَجِيءُ<sup>(٥)</sup> موصولة، ولا زائدة، إِلَّا مع «ما» و«مَنْ» الاستفهاميتين، والأولى في «ماذا»، هو قولك: «مَنْ ذَا خَيْرٍ مِنْكَ»: الزيادة، ويجوز، على بُعد، أَنَّ تكون بمعنى الذي، أَي: ما الذي هو خير منك، على حَذْفِ المبتدأ، نحو: ما أنا بالذي قاتل، وأَمَّا قَوْلُكَ: مَنْ ذَا قَاتِلًا، فذا، فيه: اسمُ الإشارة لا غَيْرُ، ويحتمل في:

(١) ومعه الكسائي. المغني ص ١٠٧، دراسات ق ١ ج ١ ص ٦٠٥. والأخفش لم يتعرض في كتابه معاني القرآن لإعراب الآية. وأما مذهبه في زيادة (مَنْ) في الواجب فانظر فيه الصفحات: ٩٨، ٢٠٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٣٠٧، ٤٤١، ٤٤٣، ٤٥٨، ٤٦٤.

(٢) الجمع ٩١/١.

(٣) (٤) للتأنيث والعلمية، والأخفش يَصْرِفُهَا، الجمع ٩١/١.

(٥) د: وفيها ذا.

(٦) د: لا يجيء.

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾<sup>(١)</sup> ،

و : ماذا الذي . . . أن تكون زائدة ، وأن تكون اسم إشارة ، كما في قوله تعالى «أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ»<sup>(٢)</sup> ، وهاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة فيقال : ما هذا الذي تقول :

وقد جاءت<sup>(٣)</sup> «ذا» زائدة بعد «ما» الموصولة ، قال<sup>(٤)</sup> :

٤٤٤ - دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتُ ، سَأَتِقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ نَبِّئَنِي

وَلَقَائِلِ أَنْ يَمْنَعَ حَجِيءٌ «ذا موصولة مطلقاً ، ويحكم في نحو : ماذا صنعت بزيادتها .

وَأَمَّا رَفْعُ الْجَوَابِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ ﴾<sup>(٥)</sup> ،

(١) البقرة / ٢٤٥ ، والآية بتامها :

﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصِطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(٢) الملوك / ٢٠ ، ونصها :

﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ تَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكُفْرَ الْإِلَافِي عَرُورٌ ﴾ .

(٣) ط : جاء .

(٤) المثقَّب العنبدى (ديوانه ص ٢١٣ تحقيق حسن كامل الصيرفي) . واسمه عائذ بن مُحَصَّن ، من عبد القيس ، وهو

شاعر جاهلي قديم . (طبقات فحول الشعراء ٢٧١ - ٢٧٤ ، والشعر والشعراء ٣٩٥ - ٣٩٩) . والبيت من شواهد

سبويه ٤٠٥/١ بولاق ؛ وفيه مخالف لما ورد ههنا ، فإن (ما) عنده في البيت استفهامية ، و (ذا) اسم مركب معها ،

جعلاً بمنزلة شيء واحد . والخزانة ١٤٢/٦ هارون ، وقد نفى البغدادي نسبة البيت للمثقَّب ، والبغداديات ص

٣٧٣ ، ومعاني القرآن للأخفش ٥٣/١ ، ومغني اللبيب ٣٩٦ ، ٣٩٧ ط . المبارك ، وشرح جمل الزجاجي

٤٧٩/٢ ؛ وفيه : هاشم ٢ أن البيت لأبي حية النميري .

الشاهد فيه أن (ذا) ههنا زائدة بعد (ما) الموصولة .

(٥) البقرة / ٢١٩ ، والآية بتامها :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخُمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِفْتِمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَمَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ كَذَلِكَ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾

ورفع البديل في قوله <sup>(١)</sup> :  
 ٤٤٥ - أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَيَاطِلُ؟

فَلِأَنَّ «ما» مبتدأ، والفعل بعد «ذا» المزيدة خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر «ما».

والذي حملهم على ادعاء كَوْنِ «ذا» ههنا موصولة: رَفَعَ الجوابِ والبديل، في الفصحح المشهور، ولو جازَّ أَنْ يُدْعَى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأنَّ ذلك يجوز وإن لم يكن كثيراً، لم يَجْزُ دعوى عَدَمِ التَّطَابُقِ بين البديل والمبدل منه، فوجب أن يكون «ماذا يُحَاوِلُ» جملةً اسميةً، خبرُ المبتدأ فيها جملةٌ <sup>(٢)</sup> فعليةٌ <sup>(٣)</sup>، وأما ما ذكر من حَذْفِ الضمير، في خبر المبتدأ فقليل (١٤٥ أ) نادر، كما تَقَدَّمَ في باب المبتدأ، وتجرَّد <sup>(٤)</sup> الجملة الخبرية في نحو: ماذا يحاول، كثيرٌ غالبٌ، فَعَرَفْنَا أَنَّ الجملة صلةٌ، لذا، لا خبر، لما؛ لأنَّ حَذْفَ الضمير من الصلة كثيرٌ، وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر، كما مرَّ في المبتدأ.

وإنما قُلَّ إظهارُ الضمير المنصوب في الجملة التي بعد «ذا» من بين الموصولات لِزُرْمِهَا لِمَا الاستفهامية، أو مَنْ؛ لأنَّ «ذا» لا تكون موصولةً، إِلَّا وَقَبْلَهَا إحداهما،

(١) ليبد بن ربيعة العامري، يرثي النعمان بن المنذر (ديوانه ٤٤، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ وهو في: إيضاح الشعر ورقة ٩٦/١، والديع في علوم العربية ورقة ٢٦٨/ب، وشرح جمل الزجاجي ٤٧٩/٢، والمفصل ١٥٠، والجمل ٣٤٩ ط. جديدة، والحلل ٣٩٩، والمختص ١٠٣/١٤، والخزانة ١٤٥/٦؛ وقد نسب البغدادي خطأ إلى جَدِّ ليبد الأعلى: عامر بن صعصعة، والبغداديات ص ٣٧١.

و(النَّحْبُ): ما يُنْذِرُه الإنسان على نفسه، ويوجب عليه فَعْلُه على كل حال.

الشاهد فيه أن (ما) مبتدأ، و(ذا) زائدة، وجملة (يُحَاوِلُ) خبر المبتدأ، والرباط محذوف أي يحاوله. و(نَحْبُ) بدل من المبتدأ. الخزانة ١٤٧/٦.

(٢) م، د: ساقطة.

(٣) بعد قوله: «فيها جملة فعلية» زيادة في د: «ثم إن حذف الضمير من الجملة الخبرية قليل كما مرَّ».

(٤) أي تجردها عن الضمير في مثل هذا.

فكان الشاغلُ الحاصلُ باتِّصالِ الصلةِ بالموصول أكثرَ، فكان التخفيفُ بحذفِ الضميرِ الذي هو فضلةٌ أولى، وهذا كما جازَ حذفُ المبتدأ في صلة «أيهم» في السَّعة دون صلة غيرها، وذلك لِثاقلها بالمضافِ إليه كما ذكرنا .

وإنما كَانَ الجوابُ أو البدلُ مرفوعاً إذا كان «ذا» موصولاً؛ لأنَّ «ماذا» إِذْنٌ، جملةٌ ابتدائيةٌ : ذا مبتدأ وخبره «ما»، مقدَّم عليه <sup>(١)</sup> لِكَوْنِهِ نَكْرَةً، وعند سيبويه : «ما» مبتدأ، مع تنكيره، وذا خبره، على ما مرَّ في باب المبتدأ، والأولى في الجواب : مطابقة السؤال، فرفع الاسم على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ ضميرٌ راجعٌ إلى «ذا» الموصولة .

فقوله تعالى :

﴿أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ،

ليس بجواب لقوله للكفار :

﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> ،

إذ لو كان جواباً له، لَكَانَ المعنى : «هو أساطيرُ الأولين»، أي : الذي أنزله ربُّنا : أساطيرُ الأولين، والكفار لا يُقرُّون بالإِنزال، فهو، إِذْنٌ، كلامٌ مستأنفٌ، أي : ليس ما تدَّعون إنزاله منزلاً ، بل هو أساطيرُ الأولين .

وإذا كانت «ذا» مزيّدة، فَمَا، منصوبةُ المحلِّ، مفعولاً للفعل المتأخر فالسؤال، إِذْنٌ جملة فعلية، فكون الجواب جملة فعلية، أولى ؛ للتطابق، فينصب الاسم على إضمار

(١) ط : ساقطة.

(٢) النحل / ٣٠، والآية بتامها :

﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرُ الَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ﴾



مثل الفعل الذي انتصب به «ما» في السؤال، فحذف لدلالة السؤال عليه ، فقوله تعالى :

﴿ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا <sup>(١)</sup> ﴾ ،

أي : أنزل خيراً، وإنما لزم ههنا النصب ليكون مخالفاً لجواب الكفار؛ لأن النصب تصريح بكون «أنزل» مقدراً، والرفع يحتمل استئناف الكلام، كما ذكرنا في «أساطير الأولين»، ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ، كما في قوله تعالى : ﴿ قُلِ الْعَفْوَ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

وإن اشتغل الفعل بعد «ماذا» بضمير منصوب، نحو : ماذا تفعله ، أو، بمتعلقه ، نحو : ماذا تقضي حقه، فكون «ما» مبتدأ، أولى، وإن جعلت «ذا» زائدة، أيضاً؛ لأن الرفع في : زيد لقيته، أولى من النصب ، كما مر في : المنصوب على شريطة التفسير، فرفع الجواب، إذن، أولى، كانت «ذا» موصولة، أو زائدة.

وأما في نحو : ماذا قيل ، وماذا عرض، وقوله تعالى :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا <sup>(٣)</sup> ﴾ ،

(٩) : ﴿ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ <sup>(٤)</sup> ﴾

(١) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٢) البقرة/٢١٩، ونصها :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

(٣) النساء/ ٣٩، ونصها :

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا ﴾ .

(٤) المائدة / ٤ والآية بتامها :

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أَحَلَّ لَهُمْ قُلْ أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ ثَمَرُوهِنَّ فَمَا عَلَيْكُمْ اللَّهُ فَعَلُوا إِنَّمَا أَنْسَكْنَاهُ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا أَنَّمَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَانْفِقُوا إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ .

مما ليس فيه بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله ، ولا مشتغل عنه بضميره ، أو متعلّقه فالجملة ابتدائية ، جعلت «ذا» زائدة ، أو موصولة ، فرفعُ البدلِ إِذَنْ ، واجبٌ ، ورفع الجواب مختارٌ ، على كل حال .

وَقَوْلُ الشاعر<sup>(١)</sup> :

٤٤٦ - وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إنني لك عاشق

ف قيل<sup>(٢)</sup> «ذا» فيه ، زائدة لا موصولة ؛ إذ الصلّة لا تكون إلّا خبرية ، و : «عسى» ليس بخبرٍ ، وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ ، أيضاً .

فإن قيل : خبر المبتدأ قد جاء طلبية ، كقوله تعالى :

﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَمَرْجَبًا بِكُمْ ﴾<sup>(٣)</sup> .

و : زيد اضربه .

قيل : الصلّة ، أيضاً ، جاءت «لعل» مع جزأيهما<sup>(٤)</sup> ، كقوله<sup>(٥)</sup> :

(١) مجنون ليل (ديوانه ص ٢٠٣ ، جمع وتحقيق عبد الستار فرّاج ، مكتبة مصر ، بلا تاريخ) ، والبيت أورده أبو

تمام في الحماسة (شرح المروزي ١٣٨٣) ، وبعده بيت ثانٍ ، ونسبها لجميل العُدري ، وهو :

نَمْ صَدَقَ الْوَاشُونَ أَنْتَ كَرِيمَةٌ عَلَيْنَا وَإِنْ لَمْ تَصُفْ مِنْكَ الْخَلَّاقُ

والشاهد في البيت على أن (ذا) قيل إنها زائدة ، لا موصولة ، وذهب ابنُ جنيّ في (إعراب الحماسة) ... إلى أن

(ماذا) فيه مركبة بمعنى المصدر مبتدأ ، أي تحديث ، وجملة عسى خبره . ولم يلتفت إلى إنشائيته لوروده في الخبر ،

إمّا لأنه بتقدير قولٍ محذوفٍ - كما هو مذهب الجمهور - وإما بدونه كما هو مذهب البعض ...

الخراتنة ١٥٠/٦ ، ١٥١ هـ .

(٢) ط : قيل .

(٣) ص / ٦٠ ، ونصّها :

﴿ قَالُوا بَلْ أَنْتُمْ لَمَرْجَبًا بِكُمْ أَنْتُمْ قَدْ مَتَمُّوهُ لَنَا فَيَنْسَ الْقَرَارُ ﴾ .

(٤) في النسخ الثلاث : جزئيهما ، والصواب ما أثبت .

(٥) الفرزدق (ديوانه ص ٦٦١ ، برواية : وإن شقت عليّ أناها) «وتخرجه على إضمار القول ، أي قِيلَ التي أقول لعلّي ،

أو على أن الصلّة أزورها ، وخبر لعل محذوف ، ... » . المغني ٧٦١ .

وَأَيُّ لَرَّاجٍ نَظَرَةٌ قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي، وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا، أَزْوَرُهَا (٤١٥)

وعسى، ولعل، متقاربان، فَإِنْ قُدِّرَ القول ههنا، جاز للمنازع أن يقدره، أيضاً، في خبر المبتدأ، ولا يجوز أن يكون «ماذا» مفعول : أن يتحدثوا : لِكُونِ «أن» موصولة فالتقدير : أن يتحدثوا به<sup>(١)</sup>.

ولا بأس أن نذكر بَعْضَ ما أهمله المصنّف مِنْ أَحْكَامِ الموصولِ، وَأَحْكَامِ مَنْ، وما، وأي، في الاستفهام، وما يناسبها، فنقول :

الموصولُ والصلةُ كَجُزْأَيِ اسمٍ، وقد ثبت للموصولِ التقدُّمُ؛ لِكُونِ الصلةِ مُبَيَّنَةً<sup>(٢)</sup> له، فيجب للصلة التأخرُ، فلا تتقدم الصلة، ولا جُزْءُ منها على الموصول، ولا تعمل الصلة، ولا ما يتعلق بها، فيما قبل الموصول؛ لأن ذلك المعمول، إِذَنْ، جُزْؤُها، وقد تَقَرَّرَ أَنَّ جُزْءاً منها لا يتقدم على الموصول.

ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بأن تكون مصدرة ببل، أو لكن، أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول؛ لأن ذلك المتعلق به المتقدم، إِذَنْ، جُزْءُ الصلة.

ولا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بَعْضِ الصلة وبعضٍ يتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا بخبرٍ عن الموصول ولا باستثناءٍ منه؛ إِذْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا تَجِيءُ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْكَلِمَةِ.

وقد جاء، في الشعر، موصولٌ معطوفٌ على آخَرٍ قَبْلَ الصلةِ، وما بعدهما : إمَّا صلة لهما معاً، أو صلة للأخير وصلة الأول محذوفة مدلولٌ عليها بالظاهرة كما يجيء

= المقتضب ١٩٥/٣، الخزانة ١٥١/٦ هارون، مغني اللبيب ٥٠٧، ٥١١، شرح شواهد المغني للبغدادي ١٩١/٦، الأشموني ٦٣/١، المنع ٨٥/١، وإيضاح الشعر ١/٩٨؛ وفيه : لرام بدل لراج.

(١) ط : أن يتحدثوا به هذا.

(٢) ط : مبينة.

بَعْدُ، مِنْ جَوَازِ حَذْفِ الصَّلَةِ عِنْدَ قِيَامِ الدَّلِيلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ <sup>(١)</sup> :  
٤٤٧ - مِنْ اللّوَاتِي وَالَّتِي وَاللَاتِي زَعَمَنْ أَنِي <sup>(٢)</sup> كَبِرْتُ لِذَاتِي

وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة ، نحو : الذي إياه ضربت ؛ لأنَّ الفَصْلَ ليس بأجنبيٍّ منها ، ولا يجوز مثله إذا كان الموصول حرفاً ، (١٤٥ ب) فلا يُقَالُ : أعجبتني أَنْ زيداً ضربت ؛ لأنَّ الحروفَ الموصولةَ حروفُ مصدريةٌ ، هي والجملة بعدها بتأويل المصدر ، فيطلب قربها من متضمّن المصدر ، وكذا في الألفِ واللامِ الموصولةِ ؛ إذ لا تَدْخُلُ إلَّا على فِعْلٍ في صورة اسمِ الفاعلِ أو المفعولِ كما مرَّ ، فيكون هو ما دَخَلَ عليه ، كاللامِ الحرفيةِ مع ما دخلت عليه ، لا يُفَصَّلُ بينهما .

وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعضٍ بالعطفِ على الجملة التي هي صلةٌ ، كما تقول في باب التنازع مُعْمِلاً للأول : الذي ضربت وضربني غِلْمَانُهُ : زيدٌ ؛ إذ ليس الفصلُ بأجنبيٍّ من الصلة .

وكذا يتقدم بعضُ الصلة على بعضٍ ، كما تقول : جاءني الذي قائمُ أبوه ، والذي ضَرَبَ زيداً أخوه ، والذي زيداً ضرب أبوه ، إذ لا مانعٌ منه .  
فإن قيلَ : أليس كما أنَّ الموصولَ والصلةَ كَجُزْأَيِ اسمٍ : بعضُ الصلةِ والبعضُ

---

(١) لم أعتد إلى قائله . وقال البغدادي : «والبيت لا أعرف ما قبله ولا قائله ، مع كثرة وجوده في كتب النحو . والله أعلم» .

الحزنة ١٥٦/٦ هـ ، إيضاح الشعر ورقة ٦/ب . و(الذاتي) : أنرأي جمع لدة .  
الشاهد فيه أنَّ جملة (زَعَمَنْ) صلة الموصول الأخير : (اللاتي) ، وصلة كلٍّ من الموصولين الأولين محذوفة للدلالة عليهما بصلة الثالث ، والتقدير : من اللواتي زعمن ومن النساء التي زعمن . ويجوز أن تكون صلة للموصلات الثلاثة ، لأنَّها مدلولها ، ولا يجوز أن تكون صلة للثاني فقط .

(٢) م ، د : ... أن قد كبرت لذاتي .

الآخر كالجزأين، فكان ينبغي ألا<sup>(١)</sup> يتقدم بعضها على بعض، كما لا تتقدم الصلة على الموصول.

قلت: بلى، هنا أيضاً كالجزأين، إلا أنها كجزأين لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر، بل كجزأين يجوز تعقب كل منهما للآخر، بخلاف الصلة والموصول، فإن تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب؛ لكونها مبيّنة للموصول كما مر.

فتبين بهذا فساد قول من قال: إن خبر «مادام» لا يتقدم على اسمه. ويجوز قليلاً حذف صلة الموصول الاسمي غير الألف واللام، إذا علمت، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٤٨ - فإن أدع اللواتي من أناس أضاعوهن لا أدع الذين

وقد التزم حذفها مع: اللتيا معطوفاً عليها: التي، إذا قصد بها الدواهي ليقيد حذفها أن الداهيتين؛ الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حد من العظم لا يمكن شرحه، ولا يدخل في حيز البيان، فلذلك تركنا على إبهامها بغير صلة مبيّنة، ويجوز كون تصغير: اللتيا للتعظيم<sup>(٣)</sup> كما في قوله<sup>(٤)</sup>:

(١) م، د، ط: أن لا، والصواب ما أثبت.

(٢) هو الكميّ بن زيد (ديوانه ١٣٠/٢)، والبيت من قصيدة، هجا بها قحطان، أعنى قبائل اليمن، تعصباً لمضر. الخزانة ١٥٧/٦؛ وفيه: «على أنه حذف صلة الموصول فيه قليلاً... وأورده أبو بكر بن السراج في (أصوله) قال: إن الكوفيين يقولون: إن العرب إذا جعلت الذي والتي لمجهول مذكر أو مؤنث، تركوه بلا صلة، نحو قول الشاعر: فإن أدع اللواتي من أناس... و(لا أدع) جواب الشرط، ولهذا جزم، وكسرة العين لدفع التقاء الساكنين». وانظر فصل المقال للبكري ص ٢٩٥ ط. إحسان عباس وزميله، بيروت سنة ١٩٧١ م.

(٣) قول الكوفيين. شرح الشافعية ٨٥/٤.

(٤) ليبد بن ربيعة العامري (ديوانه ص ١٣٢، دار صادر، بيروت، بلا تاريخ)، والبيت من قصيدة يرثي بها النعمان ابن المنذر.

عل أن تصغير دويبة قريب من التصغير للتعظيم، وهو قول الكوفيين. وسوف ههنا للتحقيق والتأكيد.

٤٤٩ - وَكُلُّ أَنَاثٍ سَوْفٌ<sup>(١)</sup> تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُوبِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَاثُ

وأجاز الكوفيون<sup>(٢)</sup> حَذَفَ غَيْرِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الْأَسْمِيَةِ خِلَافاً لِلْبَصْرِيِّينَ، قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾<sup>(٣)</sup> .

أَيُّ إِلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ، وَنَحْوُهُ قَوْلُ الْمُتَنَبِّئِيِّ<sup>(٤)</sup> :  
٤٥٠ - بِشَسِّ اللَّيَالِي سَهَرَتْ مِنْ طَرِبِي شَوْقاً إِلَى مَنْ يَبِيْتُ<sup>(٥)</sup> يَرْقُدُهَا  
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا<sup>(٦)</sup> :

---

الخزانة ١٥٧/٦ هارون، وشرح شواهد الشافعية، الشاهد ٣٨ ص ٨٥، وابن يعيش ١١٤/٥، والهمع ١٨٥/٢ .  
(١) زيادة من م .

(٢) انظر مجالس ثعلب ٣٩٧/٢، وقول أبي البقاء في شرح ديوان المتنبّي ٢٩٨/١ .

(٣) الصافات/ ١٦٤ . انظر دراسات ق ١ ج ١ ص ١٩٢، والمشكل ٢٤٤/٢ .

(٤) ديوانه بشرح العُكْبَرِيِّ ٢٩٨/١، والبيت من قصيدة يمدح بها عماد بن عُبيد الله العَلَوِيُّ . وروي سهرت وسهدت (بالراء والذال) . وقد فرق أهل اللغة بينهما، فقالوا : السهر بالراء : في كل شيء، وبالدال : لِلدُّبُغِ والعاشق، واستدلوا بقول النابغة :

ويسهد في ليل التمام سليمها . . . .

انظر الخزانة ١٦١/٦ وما بعدها ط . هارون .

الشاهد فيه أن يخرج بحذف الموصول، والتقدير : بشس الليالي التي سهرت، قياساً على تخريج الكوفيين قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ ، الصافات/ ١٦٤ ،

أَيُّ إِلَّا مَنْ لَهُ مَقَامٌ، فَإِنَّ الْمَوْصُولَ يَجُوزُ حَذْفُهُ عَنْهُمْ . وقد ارتضاه الرضي . الخزانة ١٦١/٦ هـ .

(٥) زيادة من م .

(٦) قائله : أبو ذؤيب الهذلي (ديوان الهذليين ١٤١/١)، والبيت من قصيدة عدتها أربعة وعشرون بيتاً . إيضاح

الشعر ورقة ٩٩/ب، والخزانة ٤٨٤/٥ هارون، جل الزجاجي ٣٨٢ ط . جديدة، مجاز القرآن ٢٣٩/١، شرح جل الزجاجي ١٧٠/١ .

و (الأصائل) جمع أصيل، وعلى رأي الزَّجَّاجِيِّ جمع جمع الجمع فاصائل جمع آصال، وآصال جمع أصل =

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْبَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلُهُ وَأَقْعُدُ فِي أَفْيَائِهِ<sup>(١)</sup> بِالْأَصَائِلِ (٤١٨)

وَلَا وَجْهَ لِمَنْعِ الْبَصْرِيِّينَ<sup>(٢)</sup> مِنْ ذَلِكَ، مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسُ ؛ إِذْ قَدْ يُحْدَفُ بَعْضُ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ، وَإِنْ كَانَتْ فَاءً، أَوْ عَيْنًا، كَشِيَّةً، وَسِهٍ وَلَيْسَ الْمَوْصُولُ بِالزَّرْقِ مِنْهَا .  
وَلَا يُحْدَفُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ الْحَرْفِيَّةِ إِلَّا «أَنْ» فِي الْمَوَاضِعِ الْمَخْصُوصَةِ، كَمَا يَجِيءُ فِي الْأَفْعَالِ الْمَنْصُوبَةِ ؛ وَذَلِكَ لِقُوَّةِ الدَّلَالَةِ عَلَيْهَا، وَكَوْنِ الْحُرُوفِ الَّتِي قَبْلَهَا كَالنَّائِبَةِ عَنْهَا .

### [ الْحِكَايَةُ بِـ مَنْ ، وَمَا ، وَأَي ]

وَأَمَّا أَحْكَامُ مَنْ ، وَمَا ، وَأَي فِي الِاسْتِفْهَامِ فَنَقُولُ :

وَإِذَا اسْتَفْهَمْتَ بِمَنْ عَنْ مَذْكُورٍ مَنكُورٍ عَاقِلٍ ، وَوَقَفْتَ عَلَى «مَنْ» جَازَ لَكَ حِكَايَةُ إِعْرَابِ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ ، وَحِكَايَةُ عِلَامَاتِ تَشْنِيْتِهِ وَجَمْعِهِ وَتَأْنِيْتِهِ فِي لَفْظِ «مَنْ»  
تَقُولُ : مَنْوُ، إِذَا قِيلَ : جَاءَنِي رَجُلٌ، وَمَنَّا، إِذَا قِيلَ : رَأَيْتُ رَجُلًا، وَمَنِي، إِذَا قِيلَ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ، وَمَنَانٍ وَمَنَيْنٍ، إِذَا قِيلَ جَاءَنِي رَجُلَانِ، وَرَأَيْتُ رَجُلَيْنِ وَمَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ، وَمَنُونٍ، إِذَا قِيلَ : جَاءَنِي مُسْلِمُونَ، أَوْ رَجَالٌ، أَوْ قَوْمٌ، وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ : مَنِينَ ،

== - بَضْمَتَيْنِ - وَهِيَ جَمْعُ أَصِيلٍ وَالتَّبْيَانُ ١٧٠ ، وَهُوَ مَا بَيْنَ الْعَصْرِ إِلَى مَغْرِبِ الشَّمْسِ، وَقِيلَ : الْعِشَاءُ ، وَقِيلَ  
آخِرُ النَّهَارِ ...

وَالْبَيْتُ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ فِيهِ حَذْفَ مَوْصُولٍ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَالتَّقْدِيرُ : لَأَنْتَ الْبَيْتُ الَّذِي أَكْرَمَ أَهْلُهُ . الْخَزَانَةُ  
١٦٦/٦ هـ .

(١) م ، د : أَفْيَائِهِ .

(٢) حَذَفَ الْمَوْصُولَ الْأِسْمِيَّ أَجْزَاةَ الْكُوفِيِّينَ ، قَالَ ثَعْلَبٌ فِي مَجَالِسِهِ ٣٩٧/٢ : «اخْتَصَمَ عِنْدِي مَنْ يَقُومُ وَيَقْعُدُ ،  
قَالَ : أَجْزَاةَ الْفَرَاءِ فِي الْإِسْتِوَاءِ ، وَهُوَ مِثْلُهُ فِي الْحَذْفِ وَالْإِقْرَارِ» .

هَذَا ، وَقَدْ خَرَّجَ أَبُو حَيَّانَ آيَاتٍ كَثِيرَةً عَلَى حَذْفِ الْمَوْصُولِ الْأِسْمِيِّ . انْظُرِ الْبَحْرَ ١/٦٥ - ٤٦٦ ، ٢/٣٢٢ ،  
٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٥/٣٧٠ - ٥١٠ ، ٧/١٤٧ ، ٢٩٧ ، ٨/٢٢٣ ، ٣٩٩ . وَالْخَزَانَةُ ٢/٤٩٠ ، ٥٦٢ بُولَاق .

وَمَنَّةٌ ، إِذَا قِيلَ جَاءَتْنِي ضَارِبَةٌ أَوْ طَالِقٌ ، وَكَذَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، لَا يَخْتَلِفُ ، وَمَتْنَانِ  
إِذَا قِيلَ : جَاءَتْنِي ضَارِبَتَانِ أَوْ طَالِقَانِ ، وَفِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ : مَتْنَيْنِ ، وَمَنَاتٌ إِذَا قِيلَ :  
جَاءَتْنِي مَسْلَمَاتٌ أَوْ ضَوَارِبٌ ، وَكَذَا فِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ ، لَا يَخْتَلِفُ .

أَمَّا اشْتِرَاطُ الِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَذْكُورِ فِي الْحِكَايَةِ ، فَلِأَنَّ حِكَايَةَ هَذِهِ الْعَلَامَاتِ لِأَبَدٍ  
فِيهَا مِنْ مَحْكِيٍّ مَذْكُورٍ قَبْلَ الْحِكَايَةِ ثَبَتَتْ فِيهِ تِلْكَ الْعَلَامَاتُ حَتَّى تَحْكِيَ .

وَعَرَضُهُمْ فِي الْحِكَايَةِ أَنْ يَتَيَقَّنَ الْمُخَاطَبُ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ هُوَ مَا ذَكَرَهُ بَعِينُهُ لَا غَيْرَهُ  
حَتَّى يَكُونَ نَصًّا ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ فِي لِحَاقِ الْعَلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ «بِمَنْ» كَوْنُهَا سُؤَالًا عَنْ  
نَكْرَةٍ ؛ لِأَنَّ الْمَعَارِفَ إِذَا اسْتَفْهَمَ بِهَا عَنْهَا ، ذَكَرَتْ فِي الْأَغْلَبِ إِمَّا مُحْكِيَةً أَوْ غَيْرَ مُحْكِيَةٍ ،  
كَمَا يَجِيءُ ؛ لِأَنَّ الِاسْتِفْهَامَ عَنِ الْمَعَارِفِ لَيْسَ فِي الْكَثْرَةِ مِثْلَ الِاسْتِفْهَامِ عَنِ النِّكَرَاتِ ،  
فَلَمْ يَطْلُبِ التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَلَوْ كَرَّرَتْ أَيْضًا ، النِّكَرَاتُ لَمْ يَجُزْ  
حِكَايَتُهَا إِلَّا بَعْدَ «مَنْ» لِأَنَّ النِّكَرَةَ ، إِذَا كَرَّرَتْ ، فَلَا بُدَّ فِي الثَّانِيَةِ مِنْ لَامِ الْعَهْدِ ،  
لِيُعْرَفَ أَنَّ الْمَذْكُورَةَ ثَانِيًا هِيَ الْمَذْكُورَةُ أَوَّلًا ، تَقُولُ : مَنْ الرَّجُلُ ؟ لِمَنْ قَالَ : جَاءَنِي  
رَجُلٌ ، فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ ، وَمَعَ زِيَادَةِ اللَّامِ عَلَيْهَا لَمْ تَمُكِّنِ الْحِكَايَةَ ؛ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ ذَكَرَ  
الْلفظُ الْمَذْكُورَ بَعِينُهُ بِلا زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ ، فَلَمَّا لَمْ يُمْكِنِ حِكَايَتُهَا ، فَإِنْ لَمْ تَقْصِدِ  
الْحِكَايَةَ قُلْتَ ، مَنْ الرَّجُلُ ؟ أَوْ مَنْ هُوَ ؟ أَوْ : مَنْ ذَلِكَ ، وَإِنْ قَصَدْتَهَا ، وَهُوَ الْكَثِيرُ ،  
حَذَفْتَ النِّكَرَةَ وَأَثْبَتْتَ الْعَلَامَاتِ فِي لَفْظِ «مَنْ» وَسَهَّلْتَ حَذْفَهَا قَصْدُ التَّخْفِيفِ ؛ لِأَنَّ  
الِاسْتِفْهَامَ عَنِ النِّكَرَةِ أَكْثَرُ مِنَ الِاسْتِفْهَامِ عَنِ الْمَعْرِفَةِ ، فَلِذَا كَانَ حَذْفُهَا بَعْدَ «مَنْ»  
أَكْثَرَ مِنْ إِثْبَاتِهَا ، وَمَعَ الْحَذْفِ فَالْحِكَايَةُ فِي «مَنْ» أَوَّلَى ؛ لِأَجْلِ التَّنْصِيفِ مِنْ أَوَّلِ  
الْأَمْرِ عَلَى أَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ هُوَ النِّكَرَةُ الْمَذْكُورَةُ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا لَمْ تَحْكُ فِي لَفْظِ «مَنْ» فَرُبَّمَا  
تَوْهَمَ السَّمَاعُ أَنَّ الْمُسْتَفْهَمَ عَنْهُ تَوْرَدُهُ بَعْدَهَا .

وَأَمَّا اشْتِرَاطُ<sup>(١)</sup> الْعَقْلِ فِي هَذِهِ الْحِكَايَةِ ، فَظَاهِرٌ ؛ لِأَنَّ (١٤٦ أ) «مَنْ» لِلْعَقْلِ<sup>(٢)</sup>

(١) ط : الاشتراط .

(٢) فِي الْأَصْلِ : لِلْعُلَمَاءِ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ م ، د ، ط .



وأما اشتراط الوقف على «مَنْ» ، ولم يشترط ذلك في «أَي» بل تقول فيها : أَيُّ يافتي ، وأَيًّا يافتي ، وبأَيِّ يافتي ، كما يجيء ، فَلِأَنَّ «مَنْ» مَبْنِيَّةٌ مُسْتَكْرَ عَلَيْهَا الإعراب ، فلما قصدوا تبعيدها عن الإعراب أثبتوا حكاية الإعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكور في الأغلب ، وهو أصل المثنى والمجموع والمؤنث ، إعرابٌ ولا تنوين ، وهي حالة الوقف ؛ لِأَنَّ الكلمة تنجرد فيها عن الرفع والجذر والتنوين ، وأما «أَي» فإنها كانت مُعْرَبَةً ، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب ، لا وَضَلًا ولا وَقْفًا .

وإنما زادوا في المفرد المذكور : الواو والألف والياء بدل الحركات ؛ لِأَنَّهُمْ لو حَكَوْا حركات المنكر كما هي ، لكانت الكلمة في حالة الوقف محركةً بصورة الرفع والجذر ، وهذا خلاف عادة الوقف ، فأبدلوا من الحركات حروفًا تشبهها ساكنةً ، وجاؤوا قبلها بحركات تناسبها .

هذا مَذْهَبُ الْمَبْرَدِ<sup>(١)</sup> ، وقال السِّيرافي<sup>(٢)</sup> : بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب ، كما في «أَي» ثم لما كان الحال حال الوقف ، وآخر الموقوف عليه ساكن ، أشبعوا الحركات فتولدت الحروف ، وَكَيْلا القولَيْن مُمَكِّنٌ .

ولم يمكن إثبات حروف المدِّ الدالة على الإعراب في «مَنَّة» ؛ إِذْ هاءُ التانيث لا تكون في الوقف إلا ساكنةً ، فاكتفوا بحكاية التانيث ، وتركوا حكاية الإعراب ، وكان هذا أولى من العكس ؛ لِأَنَّ الإعراب فَرْعُ الذَاتِ ، فإذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع ومراعاة الأصل ، كان جَفُظُ الْأَصْلِ أولى .

وَأَجْرُوا «مَنَات» في ترك حكاية إعرابها ، وإن كانت ممكنةً بالإتيان بحروف المدِّ ، مجرى مسلمات وهندسات في الوقف ، فإنه لا يثبت فيه شيء من حركاته ، بخلاف : مَنُو ، وَمَنِي ، وَمَنَا ، فإنه بمنزلة نحو : زيد ، ورجل ، ويثبت فيه حال الوقف بعض

(١) والفارسي أيضاً. الممع ١٥٣/٢ .

(٢) الممع ١٥٣/٢ .

الحركات مع حرف المد بعدها ، أعني الفتح ، نحو : زيدا ، فلم يستنكر في «مَنْ» الجاري مجراه ، عند قَصْدِ الحكاية إثبات الحركات والمدّات بعدها .

وَإِسْكَانُ النُّونِ فِي : مَتَّانٍ وَمَتَّيْنٍ ، تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ التَّاءَ لَيْسَتْ لِتَأْنِيثِ الْكَلِمَةِ الْلاحِقَةِ هِيَ بِهَا ، بَلْ هِيَ لِحَكَايَةِ تَأْنِيثِ كَلِمَةٍ أُخْرَى ، فَلَمْ يَلْتَزِمُوا فِيهَا قَبْلَهَا الْحَرَكَةَ الَّتِي تَلْزَمُ مَا قَبْلَ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، وَقَرِيبٌ مِنْ ذَلِكَ : إِسْكَانُ مَا قَبْلَ التَّاءِ فِي : بِنْت ، وَأُخْت ، وَهَنْت ، لَمَّا لَمْ تَتَمَحَّضْ<sup>(١)</sup> التَّاءُ لِلتَّأْنِيثِ ، بَلْ كَانَتْ بَدَلًا مِنَ اللَّامِ ، وَرَبَّهَا سَكَنَتِ النُّونُ فِي الْمَفْرَدِ ، نَحْوُ : مَنَّتْ ، وَالْأَكْثَرُ تَحْرِيكُهَا فِيهِ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تَقْدِرْ فِي الْمَفْرَدِ عَلَى حَكَايَةِ الْإِعْرَابِ ، كَمَا ذَكَرْنَا ، فَلَا أَقَلَّ مِنْ حَكَايَةِ تَاءِ التَّأْنِيثِ ، كَمَا هُوَ حَقُّهُ .

وَأَمَّا فِي الْمَثْنَى فَقَدْ حَكَيْتِ الْإِعْرَابَ لِمَجِيئِكَ فِي الرَّفْعِ بِالْأَلْفِ ، وَفِي النِّصْبِ وَالْجَرِّ بِالْيَاءِ ، نَحْوُ : مَتَّانٍ وَمَتَّيْنٍ ، وَقَدْ جَاءَ نَحْوُ مَتَّانٍ مَحْرُكِ النُّونِ الَّتِي قَبْلَ التَّاءِ .

هَذَا ، وَلَكَ فِي «مَنْ» الْمَوْقُوفِ عَلَيْهَا ، الْمُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ النِّكْرَةِ ، وَجِهَانِ آخِرَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ تَزِيدَ عَلَى «مَنْ» حُرُوفَ الْمَدِّ<sup>(٢)</sup> ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ حَاكِيًا لِلْإِعْرَابِ فَقَطْ ، وَلَا تَحْكِيْ عِلَامَاتِ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ وَالْمَوْثُوثِ وَإِنْ كُنْتَ تَسْأَلُ عَنْهَا ، إِجْرَاءً لِمَنْ عَلَى أَصْلِهَا مِنْ صِلَاحِيَّتِهَا لِلْكُلِّ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ ، فَتَقُولُ . إِذَا قِيلَ جَاءَ نِي رَجُلٌ أَوْ رَجُلَانِ أَوْ رَجَالٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ امْرَأَتَانِ أَوْ نِسْوَةٌ : مَنْوُ ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ النِّصْبِ وَالْجَرِّ ، وَالثَّانِي : إِفْرَادُ «مَنْ» عَلَى كُلِّ حَالٍ ، بِلَا حَكَايَةِ لِإِعْرَابِ وَلَا لِعِلَامَاتِ أُخْرٍ ، كَمَا فِي حَالِ الْوَصْلِ .

هَذَا حُكْمُ «مَنْ» الْمُسْتَفْهَمِ بِهَا عَنِ الْمَنْكُورِ .

(١) ط : تتمحض.

(٢) ط ، د : زيادة «واللين» بعد قوله : المد

وَأَمَّا «أَيَّ» فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور، جازَ لك ، أيضاً، حكاية الإعراب وعلامات المثني والمجموع في لفظها، إلا أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكور ، بل تعربه بالحركات في الوصل نحو: أَيَّ يافتي، وَأَيَّأ يافتي، وَأَيَّ يافتي، وفي الوقف تُسَكَّنُ ياءه<sup>(١)</sup> في الرفع والجر، وَتَقْلِبُ التَّنْوِينَ أَلِفاً في حالِ النصب، كما في الوقف على سائر المنصوبات المعربة ؛ لأنَّ «أَيَّأ» معرب، فسقط في جواز الحكاية في لفظ «أَيَّ» شرطان كانا في الحكاية بَمَنْ ، وهما العقل فَلأنَّ أَصْلَ «أَيَّ» أن تستعمل في العقلاء وغيرهم، بخلاف «مَنْ» وَأَمَّا الْوَقْفُ فَلَمَّا مَرَّ في «مَنْ» وإنما اشترط في حكايتها كون المحكى مذكوراً منكوراً لما مَرَّ في «مَنْ» أيضاً، ولك في «أَيَّ» وَجْهٌ آخَرُ وصلاً، وهو الاختصارُ على إعراب «أَيَّ» مفردة فتقول: أَيَّ، وَأَيَّأ، وَأَيَّ، في المفرد والمثنى والمجموع، مذكراً كان أو مؤنثاً.

وفي الحركات اللاحقة لِأَيَّ، في حال الحكاية وجهان : أحدهما أنها إعرابها، فتكون مبتدأةً محذوفة الخبر، ومفعولةً محذوفة الفعل ، ومجرورةً مُضْمَرَةَ الجارِّ، وهذا ضعيفٌ ؛ لأنَّ إضمار الجارِّ قليلٌ نادرٌ، وأيضاً، تثنية «أَيَّ» وَجْمَعُهَا لغير الحكاية ضَعِيفَانِ، كَمَا مَرَّ.

والأولى أَنْ يُقَالَ : كما في «مَنْ» إن هذه العلامات اتباعات للفظ المتكلم على وجه الحكاية . ومحلُّها رَفْعٌ على الابتداء ، والتقدير : مَنْ هو ؟ ، وَأَيَّ هو ، أَيَّ : أَيَّ رجل هو ؟ .

وأجازَ يُونُسُ<sup>(٢)</sup> الحكايةَ بِمَنْ وَصْلاً ، قياساً على «أَيَّ» فيقول : مَنْ يافتي ، وَمَنْ يافتي ، وَمَنْ يافتي ، وعليه (١٤٦ ب) حمل قول الشاعر<sup>(٣)</sup> :

٤٥١ - أَتَوْا نَارِي فَلَقْتُ مَنُونًا أَنْتُمْ فَقَالُوا الْجِنَّ قُلْتَ عَمُوا ظَلَامًا

(١) د ، ط : ياءه .

(٢) الممع ١٥٣/٢ .

(٣) شَمِيرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّي، كما في نوادر أبي زيد ص ٣٨٠، وهو شاعرٌ جاهليٌّ . ونسبه ابنُ يعيش إلى شَمِيرِ بْنِ

الحارث الطائي : (شرح المفصل ١٦/٤) . وقيل تابط شراً، (شرح التصريح ٢٨٣/٢) .

وليس بشيء؛ لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى .

وحكى<sup>(١)</sup> يونس أنه سمع : ضَرَبَ مَنْ مَنَّا ؛ استفهام عن الضارب والمضروب قال سيويوه<sup>(٢)</sup> : هذا بعيدٌ ، وقال يونس ، أيضاً ، هذا لا يقبله كل أحد ؛ وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام .

وَأَمَّا إِعْرَابُهَا ، فَقِيلَ : حكاية ، كأنه سمع رجلاً يقول : ضَرَبَ رَجُلٌ رَجُلًا ، وإِلَّا ، فكيف يعربها مع قيام علة البناء ؟ والظاهر أنه ليس بحكاية ، وأنه يجوزُ في بعض اللغات إِعْرَابُهَا ، لا على وجه الحكاية ألا ترى إلى قوله : مَنْونُ أنتم ، وليس بمحكى ، كما زعمَ يونس ؛ إذ لا منكر قبله ، والعلامات المذكورة لا تلحق «مَنْ» إلا في آخر الكلام ؛ لأنها في حالة الوقف .

فَإِذَا قِيلَ : رَأَيْتَ رَجُلًا وَامْرَأَةً ، قُلْتَ : مَنْ وَمَنْتَ ، وَإِذَا قِيلَ رَأَيْتَ امْرَأَةً وَرَجُلًا ، قُلْتَ : مَنْ وَمَنَّا ، وَفِي جَاءَنِي رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ : مَنْ وَمَتْنَانِ ، وَعَلِيهِ فَقَسَّ .

وَإِذَا اجْتَمَعَ مَنْ يَعْقِلُ وَمَنْ لَا يَعْقِلُ ، جَعَلْتَ السُّؤَالَ عَنِ الْعَاقِلِ بِمَنْ وَعَنْ غَيْرِ الْعَاقِلِ بِأَيِّ ، نَحْوُ : مَنْ وَأَيِّينَ ، فَيَمْنُ قَالَ : رَأَيْتَ رَجُلًا وَحَمَارَيْنِ وَعَلِيهِ فَقَسَّ .

وَأَمَّا الْمَعَارِفُ بَعْدَ «مَنْ» فَتَقُولُ :

== الخزانة ١٦٧/٦ هارون ، وسيويوه ٤٠٢/١ بولاق ، والجُمْلُ ص ٣٢٠ ؛ وفيه : «وقد رأيت بعض من لا يعرف هذا الشعر يرويه عموا صباحا ، وهو غلط» ، والحُلُلُ ص ٣٩٠ ، والمفصل ص ١٤٧ ، وابن يعيش ١٦/٤ ، والعَينِي ٤٩٨/٤ ، وشرح جُمْلُ الزُّجَاجِي ٤٦٨/٢ ، والبغداديات ص ٣٥١ .  
و (ظلاماً) : ظرف . أي أنعموا في ظلامكم ، أو تميز والأصل : لينعم ظلامكم ، فحوّل إلى التمييز . (الخزانة ١٧٠/٦ هارون) .

الشاهد فيه أن يونس يجوز الحكاية بـ (مَنْ) وصلًا ، كما في البيت .

(١) التصريح ٢٨٥/٢ ط . مصطفى محمد) .

(٢) الكتاب ٤٠٢/١ بولاق . نقل ذلك سيويوه عن يونس ، ثم قال : وهذا بعيد .

هي إمّا أعلام، وإما غيرها، فَغَيَّرُ الأعلام فيها ثلاثة أوجه : أشهرها، أنه لا حكاية فيها، ولا في مَنْ، بعد حذفها .

وحكى المبرّد<sup>(١)</sup> عن يونس، ولم يحكه عن<sup>(٢)</sup> سيويه ، أنها تذكر بعد «مَنْ» محكية كالأعلام، إذا قال القائل : رأيت أخا زيد، قلت ، مَنْ أخا زيد ، وأجاز ذلك سيويه<sup>(٣)</sup>، لا على وجه الاختيار، كما قيل : دَعْنِي من تمرتان وليس بقرشيا ، كما يُجَيءُ .

وثالثها : أن تحذف وتثبت علامات الحكاية في «مَنْ» كما في النكرات ، وذلك لِكَوْنِ المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة ، وذلك كما حكى سيويه<sup>(٤)</sup> أنه يقال : ذهب معهم ، فيقال : مع منين ، ويقال : قد رأيت فتقول : منّا ، ويقال : خلف دار عبدالله ، فيقال : دارمني .

أما الأعلام المذكورة بعد «مَنْ» ففيها مذهبَان : مَذْهَبُ أَهْلِ الْحِجَازِ، ومذهبُ بني تميم ، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يحكون العلم بعد «مَنْ» بشروط، وإنما خصوا الحكاية بالعلم ، دون غيره من المعارف ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الأعلام على عَدَمِ الاشتراك، بخلاف سائر المعارف، فَإِنَّ كُلَّ واحدٍ منها لَأَيُّ مُعَيَّنٍ كان ، كما يأتي في باب المعارف ، والحكاية لدفع الاشتراك فكانت بالأعلام أنسب .

والشروط المذكورة : أَلَّا يكونَ المسؤولُ عنه منعوتاً ولا مؤكداً ولا مبدلاً منه ولا معطوفاً عليه عطفَ البيانِ، فَإِنَّ إعادةَ هذه المتبوعاتِ مع توابعها تُغني عن حكاية

---

(١) في المقتضب ٣٠٩/٢ : «وكان يونس يجري الحكاية في جميع المعارف ، ويرى بابها وباب الأعلام واحداً . وقد يجوز ما قال ، وليس بالوجه ، وإنما هو على قول من قيل له : عندي تمرتان ، فقال : دعني من تمرتان ، وقيل له : رأيت قرشياً . فقال : ليس ، بقرشياً» .

(٢) م د ، ط : عنه .

(٣) الكتاب ٤٠٣/١ بولاق .

(٤) الكتاب ٤٠٣/١ بولاق .

إِعْرَاجُهَا؛ إِذْ يَعْرِفُ الْمَخَاطَبُ أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ هُوَ الْمَذْكُورُ بِإِرْشَادِ إِعَادَةِ التَّوَابِعِ الْمَذْكُورَةِ بِعَيْنِهَا إِلَيْهِ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ: رَأَيْتَ زَيْدًا الظَّرِيفَ، أَوْ: زَيْدًا أَبَا مُحَمَّدٍ: مَنْ زَيْدُ الظَّرِيفِ، وَمَنْ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَمَنْ زَيْدٌ أَبُو مُحَمَّدٍ، بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ، نَعَمْ، لَوْ وُصِفَ بِأَبْنٍ، وَأَسْقَطَ تَنْوِينَهُ لَوُقُوعُهُ بَيْنَ عِلْمَيْنِ، لَمْ تَمْتَنِعْ حِكَايَتُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ لِأَنَّهُ، وَإِنْ أَغْنَى الْوَصْفُ الْمَذْكُورَ أَيْضًا، كَسَاثِرِ الْأَوْصَافِ، إِلَّا أَنَّ تَنْزِيلَ هَذَا الْمَوْصُوفِ مَعَ هَذَا الْوَصْفِ مَنزِلَةٌ اسْمٌ وَاحِدٌ بِدَلِيلِ حَذْفِ التَّنْوِينِ مِنَ الْمَوْصُوفِ، وَنَصْبِ الْمَوْصُوفِ فِي الْمَنَادَى، جَوَزَ الْحِكَايَةَ فِيهِ، فَتَقُولُ لِمَنْ قَالَ رَأَيْتَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو: مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بِالنَّصْبِ، وَإِنْ قَالَ: رَأَيْتَ زَيْدًا ابْنَ أَخِي عَمْرٍو، قُلْتَ: مَنْ زَيْدُ ابْنِ أَخِي عَمْرٍو، بِالرَّفْعِ لَا غَيْرُ.

وَأَمَّا عَطْفُ النَّسَقِ بِلَا تَكَرُّرٍ «مَنْ» فَهُوَ كَسَاثِرِ التَّوَابِعِ عِنْدَ يُونُسَ<sup>(١)</sup>، فِي امْتِنَاعِ الْحِكَايَةِ مَعَهُ، سَوَاءَ كَانَا عِلْمَيْنِ أَوْ أَحَدُهُمَا.

وَحَكَى سَيُوبُهُ عَنْ قَوْمٍ، وَاسْتَحْسَنَهُ، أَنَّهُ تَجَوَّزَ الْحِكَايَةَ إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ عَلِيمًا، سَوَاءً كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلِيمًا، أَوْ، لَا، نَحْوُ: مَنْ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَمَنْ زَيْدًا وَأَخَا عَمْرٍو، لِمَنْ قَالَ: لَقِيتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، وَلَقِيتُ زَيْدًا وَأَخَا عَمْرٍو.

وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنِ سَاثِرِ التَّوَابِعِ، أَنَّ الثَّانِي فِيهِ غَيْرُ الْأَوَّلِ، فَالسُّؤَالُ وَاقِعٌ بِالْإِسْمِ الْمَفْرَدِ، ثُمَّ عَطْفٌ عَلَيْهِ بَعْدَ الْحِكَايَةِ، وَأَمَّا سَاثِرُ التَّوَابِعِ فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ: مَتَبَوِّعَاتُهَا.

وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ عَلِيمًا، كَمَا إِذَا قِيلَ: مَرَرْتُ بِأَخِيكَ وَزَيْدٍ، لَمْ تَجْزِ الْحِكَايَةُ فِي السُّؤَالِ اتِّفَاقًا، بَلْ يَجِبُ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّ الْمَتَبَوِّعَ لَا تَجُوزُ حِكَايَتُهُ فَكَذَا التَّابِعِ.

وَأَمَّا إِنْ أَعْدَتَ<sup>(٢)</sup> «مَنْ» فِي الْمَعْطُوفِ، نَحْوُ: مَنْ زَيْدًا وَمَنْ عَمْرًا، أَوْ مَنْ زَيْدًا وَمَنْ

(١) سَيُوبُهُ ٤٠٤/١ بُولَاق.

(٢) ط: عدت.

أخوه ، أو مَنْ أخوه وَمَنْ زيداً ، فإنه تجوز الحكاية<sup>(١)</sup> في العَلَم دون مالم يس بعَلَم ؛ وذلك لِكَوْنِ كُلِّ واحدٍ من المعطوف والمعطوف عليه استنفهاً مستقلاً ، فيكون لكل واحد منهما حُكْمُ نَفْسِهِ ، كما لو انفرد .

ومن الشروط : ألا يدخل حرفُ العطفِ على «مَنْ» نحو : وَمَنْ زيد ، أو : فَمَنْ زيد ، فلا تجوز الحكاية اتفاقاً ؛ لِزوال اللبْس ؛ إذ العطفُ على الكلامِ المخاطبِ مؤذنٌ بأن السؤالِ إنما هو عن ذكره دون غيره .

وتجوز حكاية اللَّقَبِ اتفاقاً ، وفي الكنية خلافٌ ، والوجهُ جوازها ؛ لأنها عَلَمٌ ، أيضاً ، على ما يبيِّنُ بيانه : وكذا اختلف في حكاية مشى العلم ومجموعه فالمجوزُ نظر إلى واحدٍهما ، والمانعُ نظر إلى زوال العَلَمِية بالثنية والجمع ، كما يبيِّنُ في باب العَلَمِ .

ثم نقول : إذا<sup>(٢)</sup> حكى ما بعد «مَنْ» ، فَمَنْ مرفوعُ الموضع بالابتداء ، فَإِنْ كان ما بعده مرفوعاً ، فهو على الحكاية ، لا على أنه خبرٌ ، بلِ الرَفْعُ الذي يكون لأجل الخبرية مقدَّرٌ فيه ، وإن كان مجروراً أو منصوباً ، فهو مرفوعُ الموضع على الخبرية ، فالكُلُّ (١٤٧ أ) مُعَرَّبٌ مرفوعُ الموضع ، تعذر إعرابه لاشتغال محل الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية ، كما ذكرنا في أول<sup>(٣)</sup> الكتاب .

وقيل أن ما بعد «مَنْ» في الأحوال ، معمولٌ لعاملٍ محذوفٍ ، كما مرَّ في «أَيِّ» ، وهو ضعيفٌ ،<sup>(٤)</sup> لما مرَّ هناك .

وقد جاء حَذْفُ العَلَمِ بعد «مَنْ» ، وإثبات علامة الحكاية فيها ، قيل : خلف دار عبدالله ، فقال السامع : دارمَنِي .

(١) انظر المقتضب ٣٠٨/٢ الطبعة الأخيرة .

(٢) انظر المقتضب ٣٠٨/٢ الطبعة الأخيرة .

(٣) م ، د : «في المضاف إلى باء المتكلم» .

(٤) بعد قوله : «وهو ضعيف» : في م ، د : للزوم الجر بجار مقدر ، كما مضى هناك .

وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ ، فَإِنَّهُمْ سَلَكُوا بِالْعِلْمِ فِي الاسْتِفْهَامِ عَنْهُ بَمَنْ ، مَسَّلَكَ غَيْرِهِ مِنْ الْأَسْمَاءِ ، فَأَتَوْا بِهِ مَرْفُوعاً عَلَى كُلِّ حَالٍ بِالْإِبْتِدَاءِ جَرِيّاً عَلَى الْقِيَاسِ .

وَأَمَّا إِذَا سَأَلْتَ بَأْيَ عَنِ الْمَعَارِفِ ، فَلَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي أَنْ مَا بَعْدَهَا لَا يُحْكِي ، فَإِذَا قِيلَ : رَأَيْتَ : زَيْدًا ، وَمَرَرْتَ بِزَيْدٍ ، قُلْتَ : أَيْ زَيْدٌ ، بِالرَّفْعِ <sup>(١)</sup> لَا غَيْرُ ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ يَظْهَرُ فِي «أَي» فَكْرَهُوْا أَنْ يَخَالِفَهُ الثَّانِي ، بِخِلَافِ : مَنْ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٍ . هَذَا ، وَرُبَّمَا حَكَى بَعْضُ الْعَرَبِ الْأَسْمَ ، عَلِمًا كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، دُونَ سَوَالٍ ، أَيْضًا ، كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ : دَعْنَا مِنْ <sup>(٢)</sup> ثَمَرَتَانِ ، عَلَى حِكَايَةِ قَوْلِ مَنْ قَالَ : مَا عِنْدَنَا ثَمَرَتَانِ ، قَالَ سَيَبَوِيهِ <sup>(٣)</sup> : سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَقُولُ لِرَجُلٍ سَأَلَهُ ، فَقَالَ : أَلَيْسَ قَرَشِيًّا ، فَقَالَ : لَيْسَ بِقَرَشِيًّا ، فَعَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ ، تَجُوزُ الْحِكَايَةُ إِذَا سَأَلْتَ بَمَنْ ، أَوْ أَيْ ، عَنْ غَيْرِ الْعِلْمِ أَيْضًا . كَمَا حَكَى يُونُسُ ، كَمَا مَرَّ .

وَإِذَا سَأَلْتَ بَمَنْ عَنْ عَاقِلٍ يَنْسَبُ إِلَيْهِ عِلْمٌ ، سَوَاءٌ كَانَ الْمُنْسُوبُ عِلْمٌ عَاقِلٍ أَوْ لَا ، بَلِ الشَّرْطُ كَوْنُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ عَاقِلًا ، كَمَا يُقَالُ لَقَيْتُ زَيْدًا أَوْ رَكِبْتُ أَعْوَجَ ، جَازَ لَكَ أَنْ تَقُولَ : أَلْمَنِي ، أَيْ : أَلْبَكْرِي أَوْ : أَلْقَرَشِي ، تَأْتِي بَمَنْ مَبْكَانَ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ الْعَاقِلِ ، وَتُدْخِلُ عَلَيْهِ الْأَلِفَ وَاللَّامَ ؛ لِأَنَّهُ كَذَلِكَ فِي الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، أَعْنِي الْبَكْرِي ، مِثْلًا ؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْعِلْمِ الْمُنْسُوبَةِ إِلَى شَيْءٍ لَا بَدَّ فِيهَا مِنَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ ، وَتَلْحَقُ يَاءُ النِّسْبِ آخِرَ «مَنْ» <sup>(٤)</sup> كَمَا كَانَ آخِرَ الْمَسْئُولِ عَنْهُ ، وَالْأَكْثَرُ الْأَشْهُرُ إِدْخَالُ هَمْزَةِ

(١) انظر سيبويه ٤٠٤/١ بولاق.

(٢) انظر المقتضب ٣٠٨/٢.

(٣) الكتاب ٤٠٣/١ بولاق، والمقتضب ٣٠٨/٢ - ٣٠٩.

(٤) «إِذَا نُسِبَ إِلَى الثَّانِي وَضْعًا ، فَلَا يَخْلُو : إِمَّا أَنْ يَجْعَلَ عَلَمًا لِلْفِظَةِ ، أَوْ عَلَمًا لِغَيْرِ لَفْظِهِ .

فَإِنْ كَانَ عَلَمًا لِلْفِظَةِ ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَضْعِيفِ ثَانِيهِ مَطْلَقًا ، سَوَاءٌ كَانَ ثَانِيهِ حَرْفًا صَحِيحًا ، مِثْلَ : كَمْ ، وَهَلْ ، أَمْ حَرْفَ عِلَّةٍ ؛ مِثْلَ : لَوْ ، وَكَيْ . وَمَا ، وَلَا . فَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَيْهَا : كَمِي - بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ وَهَلِي - بِتَشْدِيدِ اللَّامِ - وَلَوِي - بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ - وَكَيَوِي ، كَمَا نُسِبَ إِلَى حِي ، وَمَائِي ، وَلَائِي ؛ لِأَنَّا ضَعَفْنَا الْأَلِفَ ، فَجَعَلْنَا الثَّانِيَةَ هَمْزَةً ، فَإِنَّ جَعَلَ عَلَمًا عَلَى غَيْرِ لَفْظِهِ ، كَمَا إِذَا سَمِيتُ إِنْسَانًا بِكَمْ ، أَوْ مَا ، أَوْ لَا ، فَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ضَعْفٌ ، =



الاستفهام على الألف واللام فتقول : ألمني ، بالمد أو التسهيل ، كما يجيء في التصريف في باب تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى ، وإنما أدخلتها لأنه كذلك في المسؤول عنه لو صرحت به نحو : ألبكري ، أو : أقرشي ، وإنما جاز الجمع بين «مَنْ» الاستفهامية وهمزة الاستفهام ، لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي تتضمن معنى الحروف ، وذلك بإدخال اللام عليها ، وإلحاق ياء النسب بآخرها .

وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام ، فيقول : المني ، اكتفاء بما في «مَنْ» مِنْ معنى الاستفهام ، ويحكى في لفظ «ألمني» إعراب العَلَم المسؤول عن نسبته ، سواء كان السائل واصلاً أو واقفاً ، كالحكاية في لفظ «أي» سواء ، فتقول<sup>(١)</sup> لمن قال : جاءني زيد : ألمني يافتي ، وكذا : ألمني ، وألمني ، وكذا : ألمنيان ، ألمنيين ، وألمنيون وألمنيين ، وألمنية ، وألمنيتان وألمنيات ، ويأتي المسؤول بالجواب على وفق إعراب ألمني ، تقول : رأيت زيدا ، فيقول : ألمني ، فتقول : القرشي ، على أنه وصف لزيد ، المذكور أولاً في كلامك ، ويجوز الرفع في الكل ، على إضمار المبتدأ ، أي هو القرشي ؛ لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام .

قال مبرمان : سألت المبرد : إذا قال لك رجل : رأيت زيدا وأردت أن تسأله عن صفته ، قال : تقول : ألمني ، كأني قلت : الظريفي ، أو عالمي ، أو : ألبزازی .

قال السيرافي : هذا تفریع منه وقياس وليس بمسموع ، قلت كأنه جعل الياء في :

== فتقول : مائي ، ولائي .

وإن كان ثانية حرفاً صحيحاً لم يضعف ، فتقول : كمي ، وهي ، بتخفيف الميم واللام . (التيبان في تصريف

الاسماء ٢٧٠ ، ٢٧١) .

(١) انظر المجمع ١٥٣/٢ .

الظريفي ونحوه للتأكيد، كما قيل في أحمرِّي ودَوَّارِي .

وإن كانت صفة العَلَمِ منسوبةً إلى مالا يعقل . كالمكِّي والبصريّ ، فلا يجوز :  
آلَمِي<sup>(١)</sup> ، اتفاقاً، قال المبرد<sup>(٢)</sup> : القياس : آلمائي ، أو : آلماويّ ، قال السيرافي : هو  
تفريعٌ منه وليس بمسموعٍ .

وأجاز الأَخْفَشُ الاستفهامَ بِآيٍ ، على وَفَى : آلمِيّ ، قياساً ، فيقال : آلمِيّ ،  
فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره، والوجهُ المنعُ لِعَدَمِ السَّماعِ ، ولاستثقال  
الياءات، والله أعلم .

### [ أسماء الأفعال : أنواعها ، علّة بنائها ، تنوينها ]

قَوْلُهُ : «أسماء الأفعال»<sup>(٣)</sup> الأفعال : ما كان بمعنى الأمر أو الماضي ، مثل : «رويد زيدا»  
أَي : أمهلُهُ ، هيهات ذاك أَي بَعْدَ .

اعْلَمْ أنه إنما بُني أسماء الأفعال لمُشابهتها مَبْنِيَّ الْأَصْلِ ، وهو الماضي والأمر ، ولا  
تقول إن «صَه» اسمٌ لِ «لا تتكلم» وَمَه «اسمٌ لِ «لا تفعل» ؛ إذ لو كانا كذلك ،  
لكانا مُعَرَّيْنِ ، بل هما بمعنى : أَسْكُتْ ، وَاكْفُفْ ، وكذا لا نقول أن «أَفْ»<sup>(٤)</sup>  
بمعنى أَتَضَجَّرْ ، و «أَوْه» بمعنى أَتَوَجَّعْ ، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسماهما ، بل هما  
بمعنى : تضجرت وتوجّعت الإنشائيين .

(١) انظر الكتاب ٤٠٤/١ بولاق، والخصائص ١٩٩/١ .

(٢) النسبة إلى (ما) : تضعف الألف، ثم تقلب الألف الثانية همزة، وعند النسب يجوز مائي وماوي كما قال المبرد في  
النسب إلى آية وغاية انظر المجمع ١٥٣/٢ ، والتبيان في تصريف الأسماء ٢٧١ هامش ١ .

(٣) انظر دراسات ق ٣ ج ٤ ص ١٨٧ وما بعدها، وشرح الكافية لأبن الحاجب ص ٧٥ ، والفوائد الضيائية  
١١١/٢ .

(٤) انظر المقتضب ٣/٣٢٣ ، والبرهان ٤/٢٤٨ .

وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ : إِنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ بُنِيَتْ لِكَوْنِهَا أَسْمَاءً لِمَا أَصْلُهُ الْبِنَاءُ ، وَهُوَ مُطْلَقُ  
الْفِعْلِ ، سِوَاءَ بَقِيَ عَلَى ذَلِكَ الْأَصْلِ كَالْمَاضِي وَالْأَمْرِ ، أَوْ خَرَجَ عَنْهُ كَالْمُضَارِعِ ، فَعَلَى  
هَذَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْعُذْرِ الْمَذْكُورِ .

وَالَّذِي حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ قَالُوا : إِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ وَأَمْثَالَهَا لَيْسَتْ بِأَفْعَالٍ مَعَ تَأْدِيَتِهَا  
مَعَانِيَ الْأَفْعَالِ : أَمْرٌ لَفْظِي ، وَهُوَ أَنَّ صَيَغَهَا مُخَالَفَةٌ لَصَيَغِ الْأَفْعَالِ ، وَأَنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ  
تَصَرُّفَهَا ، وَتَدْخُلُ اللَّامُ<sup>(١)</sup> ، عَلَى بَعْضِهَا ، وَالتَّنْوِينُ فِي بَعْضٍ ، وَظَاهِرٌ كَوْنُ بَعْضِهَا  
ظَرْفًا ، وَبَعْضُهَا جَارًا وَجَرُورًا<sup>(٢)</sup> .

وَأَمَّا تَعْيِينُ أَصُولِهَا ، وَأَنَّهَا عَنْ أَيِّ شَيْءٍ نَقَلَتْ ، فَنَقُولُ :  
النَّقْلُ عَنِ الْمَصَادِرِ وَالظُرُوفِ فِي بَعْضِهَا ظَاهِرٌ ، كَرَوَيْدَ زَيْدًا ، وَبَلَّةَ زَيْدًا ، بِنَصْبِ  
الْمَفْعُولِ بِهِ ،  
٤٥٢ - وَفِدَاءٌ لَكَ الْأَقْوَامُ<sup>(٣)</sup>

(١) أي أداة التعريف ، والرضي يُعَبِّرُ عَنْهَا بِاللَّامِ مَرَّةً ، وَبِالْأَلِفِ وَاللَّامِ مَرَّةً أُخْرَى ، وَهِيَ رَأْيَانٌ فِي أَصْلِ وَضْعِهَا .

(٢) أي منقولاً عن الظرف ، أَوْ عَنِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ .

(٣) هُوَ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ ، وَهُوَ :

مَهْلًا فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمَنْ وَلَدٍ

وقائله : النابغة الذبياني (ديوانه ص ٢٦) ، مِنْ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا التُّعَيْمَانَ بْنَ الْمُنْذِرِ ، وَتَنَصَّلَ عَمَّا قَدْ فَوَّهَ بِهِ حَتَّى خَافَهُ  
وَهَرَبَ مِنْهُ إِلَى بَنِي جَفْتَةَ مَلُوكِ الشَّامِ .

(وفداء) : يَسْتَعْمَلُ مَكْسُورًا مَنُونًا وَغَيْرَ مَنُونٍ . حَمَلًا عَلَى إِيَّاهُ وَإِلَيْهِ ، وَإِعْرَابُهُ : اسْمُ فِعْلٍ أَمْرٍ ، أَنِّي : لِيَفْدِكَ ، وَهُوَ  
مَبْنِي عَلَى الْكَسْرِ ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْحَرْفِ . وَهُوَ لَامُ الْأَمْرِ . . .

وفداءً ، بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّهُ خَبَرُ الْأَقْوَامِ ، وَفِدَاءً ، بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَصْدَرٌ لِفَعْلِهِ . . .

الْخَزَانَةُ ١٨١/٦ هَارُونَ ، الْمُفْصَّلُ ١٦٤ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧٠/٤ ، ٧٣ ، الْمُقْتَضَبُ ١٦٨/٣ ، سَبِيحُ ٥٣/٢ بُولَاقُ ،

التخميم ٢٨٥/٢ ، الْمَسَائِلُ الْعَسْكَرِيَّاتُ ٢٦ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (فداءً) اسْمُ فِعْلٍ مَنْقُولٌ مِنَ الْمَصْدَرِ

بالكسر ، وأمَامَك<sup>(١)</sup> زيداً ، وعليك<sup>(٢)</sup> زيداً ؛ (١٤٧ ب) إذ استعمالُ هذه الكلمات على أصلها كثيرٌ، كرويدَ<sup>(٣)</sup> زيدٍ، وبله زيدٍ، بالإضافة، وفداءً لك، بالرفع والنصب، وأمَامَك زيدٌ، برفع زيد .

وبعضها يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدرًا، كوشكان، وسرعان، ويطآن، وشتان، فإنها، كَلَيَان في المصادر، وكهيهات فإنه كَقَوَاقَا، ونزال، فإنه كَفَجَارٍ، وتَيْدٌ، كضَرْبٍ، فنقول : إنها كانت في الأصل مصادرٌ ؛ لأنه قام دليلٌ قطعيٌّ على كونها منقولةً إلى معاني الأفعال عن أصل ، وأشبه ما يكون أصلها : المصادر، للمناسبة بينهما ، وَزْنًا، ولإلحاقها بأخواتها من نحو : رُوَيْدٌ وبله وفداء .

والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتًا ثم نقلت إلى المصادر ثم منها إلى أسماء الأفعال ، ثم نقول : الأصوات المنقولة إلى باب المصادر على ضَرْبَيْنِ : ضربٌ لزم المصدرية ولم يَصِرْ اسمَ فِعْلٍ ، نحو : اِيهًا في الكَفِّ ، وويهًا في الإغراء ، وواهاً في التعجب والاستطابة ، ولَعَا ، ودَعَدَعَا ، في الانتعاش ، وويلك ، وويحك وويك ووي لِعَمْرٍو، على ما مرَّ في باب المفعول المطلق ، وبعضها انتقل من المصادر إلى أسماء الأفعال ، نحو : صَهْ ، ومَهْ ، وهَا ، ودَغْ أي انتعش ، وبَسْ أي ارفق ، وهيا ، وهَلَا ، وحيي ، وإيه ، وهيك وهيك وهيت وستجىء معانيها، ويجوز أن يُدْعَى في الضرب الأول أنه انتقل إلى اسمِ الفعل ، والتنوين فيه كما في : صِهْ ، ومِهْ، وإيه ، وهي مفتوحة لا منصوبة ، وفي الضرب الثاني ، بقاؤه على المصدرية ، ويناؤه لأصله ، أعني اسم الصوت ، كما مرَّ في المفعول المطلق .

(١) سيويه ١٢٦/١ بولاق.

(٢) سيويه ١٢٧/١ بولاق، والمقتضب ٢١١/٣.

(٣) انظر كتاب الإشارة إلى تحسين العبارة ص ٦١ للمجاشعي. تح د. حسن فرهود، الرياض، مكتبة دار العلوم

سنة ١٩٨٢م.

وَأَمَّا : أَخْ ، وَكُخْ ، وَأَفْ ، وَأَوْهْ ، وَبَيْخْ ، إِذَا لَمْ تَسْتَعْمَلِ الْمَصَادِرَ وَهُوَ أَنْ تَنْصِبَ ، نَحْوَ أَفَاءً ، أَوْ تَبَيَّنَ بِالْحَرْفِ ، كَأَفٍّ لَكَ فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ بِبَقَائِهَا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ وَأَنْهَا لَمْ تَصِرْ مَصَادِرَ وَلَا أَسْمَاءَ أَفْعَالٍ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْأَوَّلَى فِي : فَرَطُكَ بِمَعْنَى تَقَدَّمَ ، أَوْ احْذَرِ مَنْ قُدَّامَكَ ، وَبُعْدَكَ ، أَيْ احْذَرِ مَنْ خَلْفَكَ ، وَحِذَارِكَ عَمْرًا ، وَالنَّجَاءُكَ ، أَنْ يُقَالَ : إِنَّهَا بَاقِيَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ؛ إِذْ لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى انْتِقَالِهَا إِلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ .

وَالْفَرَطُ : التَّقَدُّمُ ، أَيْ : تَقَدَّمَ تَقَدُّمًا ، أَوْ : احْذَرِ فَرَطُكَ أَيْ تَقَدَّمَكَ ، وَبُعْدَكَ أَيْ : ابْعُدْ بَعْدًا ، وَحِذَارِكَ وَحِذَارِكَ عَمْرًا ، أَيْ احْذَرِ عَمْرًا حَذَارًا ، أَوْ حِذَارًا وَالنَّجَاءُكَ أَيْ ، أَنْجُ النِّجَاءَ ، وَالْكَافِ حَرْفٌ ، كَمَا فِي : ذَلِكَ .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا ، ثَبَتَ أَنَّ جَمِيعَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ مَنْقُولَةٌ ، إِمَّا عَنِ الْمَصَادِرِ الْأَصْلِيَّةِ ، أَوْ عَنِ الْمَصَادِرِ الْكَائِنَةِ فِي الْأَصْلِ أَصْوَاتًا ، أَوْ عَنِ الظُّرُوفِ ، أَوْ عَنِ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ ، فَلَا تَقْدَحُ ، إِذْنًا ، بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ ، لَا فِي حَدِّ الْأِسْمِ ، وَلَا فِي حَدِّ الْفِعْلِ ، وَعَدَمِ اسْتِعْمَالِ بَعْضِهَا عَلَى أَصْلِهِ لَا يَضُرُّ ، لَمَّا ثَبَتَ كَوْنُهُ عَارِضًا بِالْدَّلِيلِ ؛ إِذْ رُبَّ أَصْلٍ مَرْفُوضٍ وَعَارِضٍ لَازِمٌ .

وَأَمَّا «أَمِينَ»<sup>(١)</sup> فَقِيلَ : سُرِّيَانِي ، وَلَيْسَ إِلَّا مِنْ أَوْزَانِ الْأَعْجَمِيَّةِ ، كَقَابِيلَ ، وَهَابِيلَ ، بِمَعْنَى : أَفْعَلْ ، عَلَى مَا فَسَّرَهُ النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ حِينَ سَأَلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ، وَيُخَفَّفُ الْأَلْفُ ، فَيُقَالُ : أَمِينَ ، عَلَى وَزْنِ كَرِيمٍ ، وَلَا مَنَعُ أَنْ يُقَالَ : أَصْلُهُ الْقَصْرُ ثُمَّ مُدٌّ ، فَيَكُونُ عَرَبِيًّا ، مَصْدَرًا فِي الْأَصْلِ ، كَالنَّذِيرِ ، وَالنَّكِيرِ ، ثُمَّ جَعَلَ اسْمَ فِعْلٍ .

وَكَانَ الْقِيَاسُ الْأَلَّ<sup>(٢)</sup> يُقَالُ لَاسِمِ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِي الْأَصْلِ جَارٌ وَمَجْرُورٌ ، نَحْوُ :

(١) انظر المرادي على الألفية ٧٨/٤ .

(٢) في جميع النسخ : أَنْ لَا ، وَالصَّوَابُ مَا أَثَبْتُ .

عليك ، وإليك : اسم فعل ؛ لَأَنَا نقول لمثل صه ورويد ، إنه اسمٌ بالنظر إلى أصله ، والجار والمجرور لم يكن اسماً ، إلا أنهم طردوا هذا الاسم في كل لفظٍ منقولٍ إلى معنى الفعل نقلاً غير مطرد كالمطرّد ، في نحو : رحمك الله ، ولم يضرب ، فَيَصِحَّ أن يقال في : كذب العقيق بالنصب : إن «كَذَبَ» اسمٌ فِعْلٌ كما يجيئ .  
ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَدَّعِي أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَرْفُوعَةٌ الْمَحَلُّ عَلَى أَنَّهَا مَبْتَدَأَةٌ لَا خَبَرَ لها ، كما في : أقائم الزيدان .

وليس بشيءٍ ؛ لِأَنَّ معنى قائم ، معنى الاسم وإن شابه الفعل ، أي : ذو قيام ، فَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً ، بخلاف اسمِ الْفِعْلِ ، فإنه لا معنى للاسمية فيه ، ولا اعتبار باللفظ ، فإن في قولك : «تسمع بالمعيدي<sup>(١)</sup>» تسمع مبتدأ ، وإن كان لفظُهُ فعلاً ؛ لِأَنَّ معناه الاسم ، فاسم الفعل ، إذن ، ككاف «ذلك» وكالفصل عند مَنْ قال إنه حرفٌ ، كان لكل واحد منهما مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ؛ لَكُونِهَا اسْمَيْنِ ، فَلَمَّا انْتَقَلَا إِلَى معنى الحرفية ، لم يَبْقَ لهما ذلك ؛ لِأَنَّ الحرفَ لَا إِعْرَابَ لَهُ ، فكذا اسمُ الفعل ، كان له في الأصل مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ، فلما انتقل إلى معنى الفعلية ، والفعل لا مَحَلَّ له من الإعراب في الأصل ، لم يَبْقَ له مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ ، كما ذكرنا في المفعول المطلق .

وما ذكره بعضهم مِنْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلُّ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ ، ليس بشيءٍ ؛ إِذْ لو كانت كذلك لكانت الْأَفْعَالُ قَبْلَهَا مَقْدَرَةً ، فلم تكن قائمة مقام الفعل ، فلم تكن مبنية .

ولا نقول في : أمامك بمعنى تَقَدَّمَ . إنه منصوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ ، بل النَّصْبُ فِيهِ صار كفتح فاء جَعْفَرٍ ، وكذا لا تقول في : عليك ، وإليك ، اسمي فعل ، إنها حرفا

(١) مَثَلٌ : يُضْرَبُ لِمَنْ خَبِرَهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ ، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْمُنْذِرُ بْنُ مَاءِ السَّهَاءِ . مجمع الأمثال ١/ ١٢٩ .

جر مع مجرورها متعلقان بمقدر، بل المضاف إليه، في الأول صاراً ككلمة، وكذا الجار والمجرور في الثاني .

فصار اسم المصدر والصوت إذا كانا اسمي فعل : كالفضل، وبيّة، علمين لذات، وصار المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور في نحو: أمامك وعليك، اسمي فعل كعبدالله، وتأبّط شراً، علمين (١٤٨ أ) فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقل الأعلام .

وليس ما قال بعضهم : إنّ «صه» مثلاً اسم لللفظ «أُسْكُت» الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علم لللفظ الفعل لا لمعناه : بشيء إذ العربي الفتح، ربما يقول : صه، مع أنه لا يخطر بباله لفظ : اسكت، وربما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت إنه اسم لـ : أَصْمُتْ أو اِمْتَنِعْ أو كُفَّ عن الكلام أو غير ذلك مما يؤدي هذا المعنى، لَصَحَّ، فعلمنا أنّ المقصود منه المعنى لا اللفظ .

وقد صار الفعل اسم فعل، كما في قول عنترة<sup>(١)</sup> .  
٤٥٣ - كذب العتيق وماء شئ بارد إن كنت سائلي غبوقاً فاذهبي  
إذ روي<sup>(٢)</sup> بنصب «العتيق»، وكذا في قول من نظر إلى بعير نضو، فقال لصاحبه :

(١) ديوانه (ص ٤٨)، ويُنسب البيت - أيضاً - للمرقم الذهلي، كما في المؤلف والمختلف ص ١٤٣ تحقيق عبدالستار فراج، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة سنة ١٩٦١، وللخُرَز بن لؤذان كما في سيبويه ٢١٣/٤ هارون .  
والشاهد في : الخزائنة ١٨٣/٦ هارون، وسيبويه ٣٠٢/٢، وحجة الفارسي ٢٥١/١، والأمال الشجرية ٢٦٠/١، ومعاني القرآن للأخفش ٧٤/١ .

و (كذب عليك) كلمة نادرة تُعْري بها العرب فترفع ما بعدها وتنصب . والعتيق : ما قدم من التمر . والشئ : القرية البالية . والغبوق شرب العشي .

الشاهد فيه أنّ «كذب» في الأصل فعل، وقد صار اسم فعل أمر بمعنى ألزَم . قال البغدادي : «لم أر من قال من النحويين وغيرهم أن (كذب) اسم فعل . وهذا شيء انفرد به الشارح المحقق . الخزائنة ١٨٥/٦ - ١٨٦ هـ .

(٢) النصب لمضر، والرفع لليمن، معاني القرآن للأخفش ٧٤/١ .

كذب عليك البزْر والنوى ، بنصب البزْر<sup>(١)</sup>.

قال محمد بن<sup>(٢)</sup> السَّرِّي ، إِنَّ مَضْرَ تَنْصِبُ بِهِ ، وَالْيَمْنَ تَرْفَعُ ، فَمَعْنَى كَذَبَ عَلَيْكَ الْبَزْرَ ، أَيِ الزَّمَمُ وَخُذَهُ ، وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ الْكَذِبَ عَنْدهُمْ فِي غَايَةِ الْاسْتِهْجَانِ وَمِمَّا يُغَرِّى بِصَاحِبِهِ وَيَأْخُذُهُ الْمَكْذُوبُ عَلَيْهِ ، فَصَارَ مَعْنَى كَذَبَ فَلَانِ الْإِغْرَاءَ بِهِ ، أَيِ : الزَّمَمُ وَخُذَهُ فَإِنَّهُ كَاذِبٌ ، فَإِذَا قَرَنَ بِعَلَيْكَ صَارَ أَبْلَغُ فِي الْإِغْرَاءِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : افْتَرَى عَلَيْكَ فَخُذَهُ ، ثُمَّ اسْتَغْمَلْ فِي الْإِغْرَاءِ بِكُلِّ شَيْءٍ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يَصْدُرُ مِنْهُ الْكَذِبُ ، كَقَوْلِهِمْ ، كَذَبَ عَلَيْكَ الْعَسَلُ ، أَيِ عَلَيْكَ بِالْعَسَلَانِ ، قَالَ<sup>(٣)</sup> :  
وَدُبْيَانِيَّةٍ أَوْصَتْ بِنِيهَا بِأَنَّ كَذَبَ الْقِرَاطِفُ وَالْقُرُوفُ (٣٣٣)

أَيُّ عَلَيْكُمْ بِهِمَا<sup>(٤)</sup> ، وَكَذَبَ<sup>(٥)</sup> الْحَجَّ ، أَيِ عَلَيْكَ بِهِ ، فَكَمَا جَازَ أَنْ يَصِيرَ نَحْوُ : عَلَيْكَ وَإِلَيْكَ بِمَعْنَى فَعَلَ<sup>(٦)</sup> الْأَمْرَ ، فَيَنْصَبُ بِهِ ، جَازَ أَنْ يَصِيرَ «كَذَبَ» ، وَ«كَذَبَ عَلَيْكَ» بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، فَيَنْصَبُ بِهِ كَمَا يَنْصَبُ بِـ «الزَّم»

قال أبو علي<sup>(٧)</sup> في : كَذَبَ عَلَيْكَ الْبَزْرَ ، إِنَّ فَاعِلَ «كَذَبَ» مُضْمَرٌ ، أَيِ كَذَبَ السُّمْنُ ، أَيِ لَمْ يَوْجَدْ ، وَالْبَزْرَ مَنْصُوبٌ بِعَلَيْكَ ، أَيُّ : الزَّمَمُ .

(١) انظر الخزانة ١٨٨/٦ - ١٨٩ ط . هارون .

(٢) لم أجد هذا الرأي في الأصول ١٦٧/١ وما بعدها .

(٣) سبق تخريجه في القسم الأول .

(٤) م ، د ط بها .

(٥) د : ساقطة .

(٦) في الجمع ٨٣/٢ : «وَكَذَبَ فِي الْإِغْرَاءِ بِمَعْنَى وَجِبَ ، كَقَوْلِ عُمَرَ : كَذَبَ عَلَيْكَ الْحَجَّ ، أَيِ : وَجِبَ ، قَالَ ابْنُ السُّكَيْتِ بِمَعْنَى : عَلَيْكَ بِهِ . كَلِمَةٌ نَادِرَةٌ جَاءَتْ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : الْحَجَّ : مَرْفُوعٌ بِهِ ، وَمَعْنَاهُ نَصَبٌ ... وَفَاعِلُ كَذَبَ مُضْمَرٌ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ عَلَى رَأْيِ سَيِّبُوهُ ، أَوْ مَحْذُوفٌ عَلَى رَأْيِ الْكِسَائِيِّ . » . وَانْظُرْ نَوَادِرَ أَبِي زَيْدٍ ص ١٨٧ .

(٧) معه سيبويه . الجمع ٨٣/٢ .



ولا يَتَأْتِي له هذا في قول عنترة : كذب العتيق . . على رواية نصب العتيق ، وما ذكرناه أقرب .

وأسماء الأفعال حُكْمُها في التعدي واللزم : حُكْمُ الأفعال التي هي بمعناها ، إلا أن الباء تَزَادُ في مفعولها كثيراً ، نحو : عليك به ؛ لِضَعْفِها في العمل ، فتعتمد بحرف عادته إِيصال اللازم إلى المفعول .

ولا تتقدم<sup>(١)</sup> ، عند البصريين<sup>(٢)</sup> ، منصوباتها عليها ؛ نظراً إلى الأصل ؛ لأن الأغلب فيها إما مصادر ، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها ، وإما صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل ، وإما ظرف أو جار ومجرور ، وهما ضعيفان قَبْلَ النَّقْلِ أيضاً ؛ لكون عملهما لتضمينها معنى الفعل ، وجَوَزَ الكوفيون<sup>(٣)</sup> ذلك استدلالاً بقوله<sup>(٤)</sup> :

٤٥٤ - يا أيها المائح دُلّوي دونكا إني رأيت الناس يَحْمَدُونكا  
ودونك ، عند البصريين<sup>(٥)</sup> ههنا ليس باسم فعل ، بل هو ظرف ، خَبَرٌ لدُلّوي ، أي : دُلّوي ، قُدَامَكَ فَخُذْهَا .

وأكثرُ أسماء الأفعال بمعنى الأمر ، إذ الأمر كثيراً ما يكتفي فيه بالإشارة عن النطق بلفظه ، فكيف لا يكتفي بلفظ قائم مقامه ، ولا كذلك الخبر .

(١) د : ولا يتقدم .

(٢) ، (٣) الإنصاف مسألة ٢٧ .

(٤) هذان بيتان لإبراهيم جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم (الخرزاة ٢٠٠/٦ ، ٢٠٤) . الإنصاف مسألة ٢٧ ، ابن

يعيش ١١٧/١ ، المجمع ١٠٥/٢ ، إيضاح الشعر ورقة ٥/ب ، معجم شواهد العربية ٥١٢/٢ . و (دلوي)

مفعول (دونكا) ، والمعنى : خذ دلوي . هذا على مذهب أهل الكوفة ، ومنعه البصريون ، فجعلوا : (دلوي)

مبتداً ، و (دونك) ظرفاً ، لا اسم فعل ، أي : دلوي قُدَامَكَ فَخُذْهَا ، فدونك خبر المبتداً .

الشاهد فيه أن معمول اسم الفعل يجوز تقدمه عليه ، كما هنا . . .

(٥) الإنصاف مسألة ٢٧ ، ١٤٠/١ الطبعة الثانية .

ومعاني أسماء الأفعال، أمراً كانت أو غيره : أبلغُ وآكدُ من معاني الأفعال التي يُقال إنَّ هذه الأسماءَ بمعناها، أمّا ما كان مصدرّاً في الأصل ، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء أفعالٍ ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ في المفعول المطلق ، فيما وجب حَذْفُ فِعْلِهِ قِياساً ، وأمّا الظُّرْفُ ، والجار والمجرور فلأن نحو : أمامك ، ودونك زيداً ، بنصب زيداً ، كان في الأصل : أمامك زيد ، ودونك زيد ، فحذوه فقد أمكنك ، فاختصر هذا الكلام الطويل ، لفرض حصول الفراغ منه بسرعة ، ليبادر المأمور إلى الامتثال ، قبل أن يتباعد عنه زيد ، وكذا ، كان أصلُ عليك زيداً : وَجَبَ عَلَيْكَ أَخْذُ زَيْدٍ ، وإليك عني : أي ضُمَّ رحلك<sup>(١)</sup> وثقلك إليك واذهب عني ، ووراءك<sup>(٢)</sup> أي : تأخر وراءك ، فجرى في كلها الاختصار لغرض التأكيد .

وكل ما هو بمعنى الخبر ، ففيه معنى التعجب ، فمعنى هيهات ، أي ما أبعد ، وشتان ، أي ما أشد الافتراق ، وسرعان ، ووشكان ، أي : ما أسرع ، وبطآن أي ما أبطأ ، والتعجب هو التأكيد المذكور ، وكلُّها بلا علامةٍ للمضمر المرتفع بها ، وبروزُهُ في شيء منها دليلٌ فعليتِهِ ، وأنه ليس منها ، كهَلَمْ ، وهِيَهَات ، على ما يبيحُ .

وليس لحاقُ كافِ الخطابِ ، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قِياساً ، بل سَماعٌ فيقتصر على المسموع ، فنقول :

الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء ، نُظِرَ ، فَإِذَا أن يكون متصلاً بها هو ظرف ، أو حَرْفُ جَرٍّ في الأصل ، نحو : أمامك وإليك ، أو ، لا ، فهو في الأول اسمٌ مجرورٌ ، نظراً إلى أصله ، وفي الثاني يُنظر ، فَإِنْ كان الاسم الذي اتصل به كافُ الخطابِ مِمَّا جاء مصدرّاً مضافاً ، واسمٌ فِعْلٍ مَعاً ، نحو : رويد زيد ، وزيداً ، اِحْتَمَلَ أن يكون

(١) د ، ط : رَجَلِك .

(٢) ط : ووراك .

الكاف اسماً مجروراً ؛ نظراً إلى كَوْنِ الاسمِ مُضَافاً إلى فاعله ، وأن يكونَ حرف<sup>(١)</sup> خطابَ نظراً إلى كونِ الاسمِ اسمَ فِعْلٍ ، نحو : رويدك زيداً ، وإن لم يجوز كون الكافِ مضافاً إليه فهو حَرْفٌ ، كما في : هاك ، إذ لم يأتِ : هازيد ، بالإضافة ، كما جاء في : رويد زيد ، ومثله : النجاءك<sup>(٢)</sup> ، وإن لم يكن اسم فعل ، على ما ذهبنا إليه .

وقال (١٤٨ ب) الفراء<sup>(٣)</sup> : الكافُ في جميعها : مرفوعٌ ؛ لِكَوْنِهِ مكانَ الفاعل ، وليس بشيءٍ لأنَّا نعرف أنَّ الكافَ في : عليك وإليك ودونك ، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل ، وقد كان مجروراً ، بلى ، يمكن دعوى ذلك في نحو : حيّهلك ، وهاك ؛ لأنَّ الكافَ لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتِهما اسمي فِعْلٍ ، مع أنَّ وَضَعَ بَعْضُ الضمائر موضع بعض خلاف الأصل ، وينبغي له أن يقول إنَّ في نحو : رويد ، وها ، مُجَرَّدَيْنِ عَنِ الكاف ، ضميراً مستتراً كما في : اضرب ، ولا<sup>(٤)</sup> يقول بِحَذْفِ الكاف ؛ لأنَّ الفاعل لا يُحذف .

وقال الكسائي<sup>(٥)</sup> : الكافُ في الجميع منصوبٌ . وهو أضعف ؛ لأنَّ المنصوبَ قد يجيء بعدها صريحاً ، نحو : رويدك زيداً وعليك زيداً<sup>(٦)</sup> .

وقال ابنُ بابشاذ<sup>(٧)</sup> : الكاف في الجميع حَرْفٌ<sup>(٨)</sup> خطاب ، كما في ذلك ، ويبطل قوله بما أورد على الفراء .

(١) عند سيبويه ، ولا موضع لها من الإعراب ، الكتاب ١٢٤/١ بولاق . وانظر الأصول ١٧١/١ ، والمقتضب ٢٠٩/٣ .

(٢) انظر حجة الفارسي ٩٨/١ ، وسيبويه ١٢٤/١ بولاق ، والمقتضب ٢٠٩/٣ ، ٢٧٧ .

(٣) الجمع ١٠٦/٢ .

(٤) م ، د : ساقطة .

(٥) الجمع ١٠٦/٢ .

(٦) مجالس ثعلب ٥٤١/٢ .

(٧) المقدمة المحيية ١٦٥/١ .

(٨) قال الإمام عبد القاهر الجرجاني : «ولو كانت مجردة للخطاب ، لم يجوز ذلك ، كما لا يجوز أن تقول : خذ ذاك نفسك . . . التخميم ٢٥٠/٢ .

وأما التنوينُ اللاحقُ<sup>(١)</sup> لِبَعْضِ هذه الأسماءِ، فعند الجمهور للتنكير، وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم بمعناه ؛ إذ الفعل لا يكون مُعَرَّفًا ولا مُنْكَرًا، كما ذكرنا في علاماتِ الأسماءِ، بَلِ التنكيرُ راجعٌ إلى المصدرِ، الذي ذلك الاسمُ قبل صيرورته اسم فعل، كان بمعناه ؛ لأنَّ المنون منها إما مصدرٌ أو صوتٌ قائمٌ مقامُ المصدرِ أولاً ، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانياً ، كما مرَّ، فَصِهْ ، بمعنى سُكُوتًا، وإيهِ بمعنى زيادةً، فيكون المجرَّد من التنوين، مما يلحقه التنوين، كالمعرَّف، فمعنى صَهْ : أُسْكُتَ السكوتُ المعهودُ المعينُ، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه، أي المسكوت عنه ، أي : أفعِل السكوت عن هذا الحديث المعينُ ، فجاز، على هذا ألاَّ يسكُتَ المخاطب عن غير الحديث المشار إليه ، وكذا مَهْ ، أَي كُفَّ عن هذا الشيءِ ، وإيهِ ، أي ، هاتِ الحديثَ المعهودَ، فالتعريفُ في المصدرِ راجعٌ إلى تعريفِ متعلقه، وأما التنكيرُ فيه ، فكأنه للإبهام والتفخيم كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

ألا أيها الطيرُ المُرَبَّةُ بالضحى على خالدٍ، لقد وقعتِ على لحم (٣٤٨)

أي : لحمٍ وأيِّ لحمٍ ، فكأن معنى صِهْ : أُسْكُتَ سُكُوتًا وأيُّ سُكُوتٍ أَيُّ : سُكُوتًا بليغًا أي : أُسْكُتَ عن كل كلامٍ .

وليس تَرَكُ التنوينِ في جميع أسماءِ الأفعالِ عندهم دليلُ التعريفِ، بَلِ تَرَكُهُ فيما يلحقه تنوينُ التنكير : دليلُ التعريفِ .

وقال ابن<sup>(٣)</sup> السَّكَيْتِ، والجوهريُّ ، دُخُولُهُ<sup>(٤)</sup> فيما يدخل عليه منها دليلُ كونه

(١) ط : اللاحقة .

(٢) أبوخراس الهذلي (ديوان الهذليين ١٥٤/٢)، وروايته : نَعَمَرُ أَبِي الطير ... انظر الخزانة ١٨/٣ بولاق،

الشاهد فيه أنَّ تنوينَ لحمٍ للإبهام والتفخيم، أي لحمٍ وأي لحمٍ . الخزانة ٢٠٨/٦ هارون .

(٣) هو إسماعيل بن حماد، أخذ عن الفارسي والسيرافي، له : الصُّحاح، توفي سنة ٣٩٨هـ . البلغة ٣٦، البغية

٣٤٤/١، النزهة ٣٤٤ .

(٤) ط : دخولها،

موصولاً بما بعده، وَحَذَفُهُ دَلِيلُ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، تقول<sup>(١)</sup>: صَبِهْ صَهْ ، مَهْ مَهْ ، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني ، وقالوا ، في قول ذي الرُّمَّةِ<sup>(٢)</sup> .  
٤٥٥ - وقفنا فقلنا إِيهِ عَنْ أُمِّ سَالِمٍ وَمَا بَالُ تَكْلِيمِ الدِّيارِ الْبَلَّاعِ

إنما جاء<sup>(٣)</sup> غيرَ مَنْوُونٍ وقد وصل ؛ لأنه نوى الوقفَ ، فيكون التنوينُ عندهما في الأصل ، تنوينُ التَّمَكُّنِ الدَّالُّ على كون مالحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه ، جُرِّدَ عن معنى التمكن في هذه الأسماء وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط .  
هذا هو الكلامُ على هذه الأسماء إجمالاً .

وأما الكلامُ عليها تفصيلاً فنقول : هي إمَّا متعدية ، أو لازمة ، فَمِنْ المتعدية : «ها» وهو اسم «خذ» وفيه ثمانِي<sup>(٤)</sup> لُغَاتٍ :

الأولى : ها ، بالألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع مذكراً كان أو مؤنثاً .

(١) في الصُّحاح ٢٢٣٩/٦ ط . أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت : «صَهْ : كلمة بُنيت على السكون . وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ ، ومعناه : أُسْكُتْ . تقول للرجل إذا أُسْكُتَ : صَهْ ؛ فإن وصلتْ نَوْنَتْ ، فقلتُ : صَبِهْ صَهْ . . . .»

(٢) ديوانه ٣٥٦ والبيت من قصيدة ، وهذا مطلعُها :

خَلِيلِي عُرْجاً عَوْجَةً نَافِثِكِيَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ الْغِلَاتِ وَسَارِعِ

الخزانة ٢٠٨/٦ هارون ، إصلاح المنطق ٢٩١ ، مجالس ثعلب ٢٧٥ ط ١ ، المقتضب ١٧٩/٣ ، الْمُخَصَّص ٨١/٤ ؛ وفيه : «وكان الأصمعيُّ يُخَطِّي ذَا الرُّمَّةِ فِي هَذَا الْبَيْتِ ، وَيَزْعُمُ أَنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ إِلَّا إِيهِ ، بِالتَّنْوِينِ ، وَالتَّخْوِينِ الْبَصْرِيُّونَ صَوَّبُوا ذَا الرُّمَّةِ . . . .» و(البال) : الشأن والحال ، و(ما) استفهام إنكاري ، أي : ليس من شأنها الكلام . والديار البلاع : التي ارتحل سكانها ، فهي خالية .

الشاهد فيه أَنَّ ابْنَ السَّكَيْتِ وَالْجَوْهَرِيَّ قَالَا : إِنَّمَا جَاءَ ذَا الرُّمَّةِ هُنَا بِإِيهِ غَيْرَ مَنْوُونٍ مَعَ أَنَّهُ مُوصُولٌ بِمَا بَعْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ .

(٣) ط : جاز .

(٤) د : ثمان لغات .

الثانية : أن تُلْحَقَ<sup>(١)</sup> الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتُصَرِّفُهَا، نحو :  
هاك ، هاكما ، هاكم ، هاك ، هاكُنْ .

الثالثة : أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف ، نحو :  
هاء ، هاؤما ، هاؤم ، هاء ، هاؤما<sup>(٢)</sup> ، هاؤن .

الرابعة : أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف .  
الخامسة : هَأُ<sup>(٣)</sup> ، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل<sup>(٤)</sup> .

السادسة : أن تصرف هذه الخامسة ، تصريف : دَعَ وَذَر .

السابعة : أن تُصَرِّفُهَا تصريفَ : خَفَ ، ومن ذلك ما حكى الكِسَائِيُّ ، من قول  
من قيل له هاء ، فقال : إلامَ أهَاء وإِهَاء ؟ بفتح الهمزة وكسرها .

الثامنة : أن تُلْحَقَ الألف همزة وتُصَرِّفُهَا تصريفَ : نادِ .

والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة ، لا ماضي لها ولا مضارع ، وليست بأسماء  
أفعالٍ .

قال الجَوْهَرِيُّ : هاء بكسر الهمزة بمعنى هاتِ ، وبفتحها بمعنى خُذْ ، وإذا قيل  
لك : هاء ، بالفتح ، قلت : ما أهاء ، أي : ما آخذ ، وما أهَاء ، على ما لم يُسَمَّ  
فاعله ، أي : ما أعطي ؟ .

وهذا الذي قال ، مبني على السابعة ، نحو : ما أخاف ، وما أخاف .

---

(١) م ، د : « أن تلحق هذه الألف المردة كاف الخطاب الحرفية . . . » .

(٢) في إيضاح الشعر ورقة ١/ب : « . . . قلت إنه يكون اسماً تارة ، وفعلًا أخرى ، فالذي قال هاؤما وهاؤم ، فهو  
عنده اسمٌ ، والذي قال هاء وهاؤوا ، فهو عنده فعلٌ ، كما أن مَنْ قال مررت عليه كانت الكلمة عنده حرفاً ،  
والذي قال من عليه كانت عنده اسماً » .

(٣) د . ط : هاء .

(٤) يمنع الأصمعي دخول (ال) على (كل) ، و (بعض) . . . وأدخل سيبويه (أل) على (بعض) في جـ ٢٧٧/١ ،  
كما أدخل المبرد (أل) على كل في جـ ٢١٤/٣ .

ومنها : هاتِ ، بمعنى أعطِ ، وتتصرف بحسب المأمورِ ، إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وتذكيراً وتأنثياً ، فتقول : هاتِ ، هاتِياً<sup>(١)</sup> ، هاتوا ، هاتي ، هاتين ، وتصرّفهُ دليلٌ فعليته ، تقول : هاتِ لا هاتيت ، وهاتِ إن كان بك مُهاتاة ، وما أهاتيك<sup>(٢)</sup> ، كما أعاطيك ، قال الجَوْهَرِيُّ<sup>(٣)</sup> : لا يقال منه : هاتيت ، ولا يُنهي عنه ، فهو ، على ما قال ، ليس بتأم التصرف .

وقال الخليل<sup>(٤)</sup> : أصل هاتِ : آت ، من آتى يُؤتى إيتاءً ، فقلبتِ الهمزة هاءً . ومن قال هو اسمُ فعلٍ : قال : لحوق الضمائر به لقوة مشابهته لفظاً للأفعال ، ويقول في نحو : مهاتاة ، وهاتيت : إنه مُشتقٌّ من : هاتِ ، كأحاشي من حاشى ، وبسَمَل من بِسَمِ الله .

ومنها : بَلَّه ، أي دَع ، ويُسْتَعْمَلُ مَصْدَرًا ، واسمُ<sup>(٥)</sup> فعلٍ ، كما ذَكَّرْنَا ، فيقال : بَلَّه زَيْدٌ بالإضافة إلى المفعول ، كترك زيد ، وبله زيدا ، كدَع زيدا .

وحكى<sup>(٦)</sup> أبو عليٌّ ، عن الأخفش (١٤٩ أ) أنه يُجَيءُ بمعنى «كيف» فيرفع ما بعده ، وينشد قوله<sup>(٧)</sup> :

٤٥٦ - تَذَرُ الجَهاجِمَ ضاحياً هامأها بَلَّه الأَكُفُ ، كأنها لم تُخَلَقِ

(١) قال الفراء : « ولم نسمع هاتِياً » . حروف المعاني والصفات ص ٧٥ ، والتخميم ٢/٢٤٩ « هذا ، وقد ذكر أبو علي الفارسي<sup>(١)</sup> (هاتِياً) في كتابه المخطوط إيضاح الشعر ورقة ١/١ .

(٢) التخميم ٢/٢٤٩ .

(٣) الصَّحاح ١/٢٧١ ؛ وفيه : « وتقول : هاتِ لا هاتيت ، وهاتِ إن كانت بك مُهاتاة . وما أهاتيك ، كما تقول مأعاطيك . ولا يقال منه هاتيت ، ولا يُنهي بها . قال الخليل : أصل هاتِ من آتى يُؤتى ، فقلبتِ الألف هاءً .

(٤) الصَّحاح ١/٢٧١ ،

(٥) انظر حروف المعاني والصفات ص ٢٥ .

(٦) وكذلك أجازه قُطْرُب . الجنى الداني ص ٤٢٤ ، والتصريح ٢/١٩٩ ، والمجم ١/٢٣٦ ، وإيضاح الشعر ورقة ١١٨/ب .

(٧) كعب بن مالك (ديوانه ٢٤٥) .

الخزانة ٦/٢١١ هارون ، المفصل ١٥٥ ، ابن يعيش ٤/٤٧ ، ٤٨ ، المجم ١/٣٢٦ ، شرح جمل الزجاجي =

بِنَصْبِ الْأَكْفِ وَرَفْعِهِ وَجَرِهِ .

وإذا كان بمعنى «كيف» جاز أن يدخله «من»، حكى أبو زيد : إِنْ فَلَانًا لَا يَطِيقُ أَنْ يَحْمِلَ الْفِهْرَ، فمن بله أن يأتي بالصخرة، أي كيف ومن أين، ويروى مِنْ بَهْلٍ ، بالقلب، وذكر الأخفش<sup>(١)</sup> في باب الاستثناء في قوله<sup>(٢)</sup> :

٤٥٧- حَمَالٌ أَثْقَالُ أَهْلِ الْوُدِّ آوَنَةٌ أُعْطِيَهُمُ الْجَهْدَ مَنِ بَلَّهَ مَا أَسْعُ

أَنَّ «بَلَّهَ» حَرْفٌ جَرٌّ، كَعَدَا، وخلا ، بمعنى سوى، قيل : ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : بَلَّهَ مَا أُطْلِعْتُمْ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> .

ومنها : تَيْدٌ زَيْدًا، أي أمهله، وحكى البغداديون<sup>(٤)</sup> : تَيْدَكَ زَيْدًا، قال أبو علي<sup>(٥)</sup> : لم يحك أحد لحاق الكاف ببَلَّهَ ، قال : وقياس قول من جعله اسم فعلٍ ،

٢٦٢/٢

والشاهد في (بله) : حيث جاء اسم فعل على رواية نصب (الكاف)، ومصدراً على رواية الجر، وبمعنى (كيف) على رواية الرفع .

(١) إيضاح الشعر ورقة ٦/أ .

(٢) أبو زيد الطائي النصراي (ديوانه ١٠٩) .

الخرزانه ٢٢٨/٦ هارون، إيضاح الشعر ورقة ٦/أ، اللسان (بله)، ابن يعيش ٤٩/٤ .

والجهد - بالفتح - النهاية والغاية، وهو مصدر جهد في الأمر جهداً من باب نفع، إذا طلب حتى بلغ غايته في الطلب. ومنه اجتهد في الأمر، أي بذل وسعته وطاقته . . .

وحَمَالٌ : مبالغة حامل خبر لمبتدأ محذوف، وأثقال : جمع ثقل - بفتح تين - وهو متاع المسافرين. وآوَنَةٌ : جمع أوان بمعنى الحين، كآزمنة، وزمان، وهو ظرف لحَمَالٍ . وضمير أعطيتهم عائد لأهل الود، جمعة باعتبار معناه. وأَسْعُ :

مضارع وَسَعَ، يتعدى ولا يتعدى. يقال وسع المكان القوم، ووسع المكان، أي : اتسع . . .

الشاهد فيه أَنَّ الْأَخْفَشَ قد أورد البيت في باب الاستثناء وقال : (بله) فيه حرف جر كَعَدَا وخلا بمعنى سوى .

(٣) حديث قديمي، انظر صحيح البخاري - كتاب بَذء الخلق -، والمُعْنَى ص ١٥٦ ط . المبارك .

(٤) بمعنى رُوِيْدَ . التخميم ٢٤٩/٢ .

(٥) إيضاح الشعر ورقة ١١٩/أ .

(٦) قال في إيضاح الشعر : «ولم أعلم أحداً حكى لحاق الكاف ببَلَّهَ، وقياس مَنْ جَعَلَهَا اسماً للفعل أن يُجَوِّزَ لحاق

الكاف لها . . . ورقة ١١٩/أ .





﴿أَمَهُلَهُمْ رَوْدًا﴾<sup>(١)</sup>

يحتمل المصدر وصفة المصدر والحال .

والثالث : أن ينقل المصدر إلى اسمِ الفعلِ لِكثَرَةِ الاستعمالِ بأنْ يُقامَ المصدر مقامَ الفعلِ ولا يُقدَّرُ الفعلُ قبله ، نحو : رويدَ زيداً ، بنصب زيداً ، وإنما فتح<sup>(٢)</sup> ؛ رعايةً لأصلِ الحركةِ الإعرابيةِ .

وقولهم : رويدك زيداً يحتمل أن يكون اسمَ فعلٍ والكافُ حَرْفٌ ، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل ، كما مرَّ .

وقد تزداد «ما» على رويد ، اسمَ فعلٍ ، كما قال بعضُ العرب ، لصاحبه : لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويد ما الشعر ، أي دع الشعر<sup>(٣)</sup> .

ومن اللازمة : صَه ، أي اسكت ، ومَه ، أي أكفّف ، وإيه ، أي زِدْ في الحديث أو في العمل ، وصه ومه ، يستعملان مُنَوْنَيْنِ وغيرَ منونين ، والكسرُ مع التنوين للساكنين .

وزعم الأصمعيُّ أن العربَ لا تستعمل «إيه» إلا منوناً . وخطأُ ذا<sup>(٤)</sup> الرُمةِ في قوله<sup>(٥)</sup> :

وقفنا فقلنا إيه عن أمِّ سالم ... ٤٥٥ ...

(١) الطارق / ١٧ ، ونصُّها :

﴿فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رَوْدًا﴾ .

(٢) أي الدال من رويد .

(٣) انظر سيبويه ١٢٤ / ١ بولاق .

(٤) المخصص ٨١ / ٤ ، وخطأُ ذا الرمة أيضاً ابنُ السراج . اللسان (أيه) .

(٥) تمامه : وما بال تكليم الديارِ البلاقع . وقد سبق تخريجُه .

وقال ابنُ السري<sup>(١)</sup>، إنه أراد المنون ، إذ معناه : هاتِ حديثاً أي حديث كان عن أم سالم ، فتركه للضرورة.

ومنها : إِيهاً ، أَي كُفَّ عن الحديثِ وأَقْطَعَهُ ، ويستعمل لطلق الزجر، ويجوز أن يكونَ صوتاً قائماً مقامَ المصدرِ معرباً منصوباً. كَسَقِيّاً وَرَعِيّاً، أَي : كَفّاً، يقال : إِيهاً عَنَّا، ويجوز أن يكون اسم فعل مبنياً، فالتنوين، إِذَنْ، كما في صِهٍ وَمِهٍ، وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو : رُويداً وَحِيهاً وويهاً. وَجَوَزَ ابنُ السَّري في : أَيها الفتح من غير تنوين على قِلَّةٍ، وأوجبَ غيره تنوينه، وقد تُبدَل همزة إيه وأيها، هاءً فيقال : هِيه، وَهِيها ومنها : فِداءٍ<sup>(٢)</sup> بالكسر مع التنوين، قال<sup>(٣)</sup> :

مَهْلاً فِدَاءً لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ      وَمَا أَثْمَرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ (٤٥٢)  
أَي : لِيَفْدِكَ .

ومنها : هيت<sup>(٤)</sup> ، مفتوح<sup>(٥)</sup> ، الهاء مثلث<sup>(٦)</sup> التاء ، كئاء حيث ، وفيه لغة رابعة، وهي كَسَرُ الهاءِ وفتح<sup>(٧)</sup> التاء، ومعناه أَقْبَلَ وتعال ، وقال الزمخشري<sup>(٨)</sup> : أسرع<sup>(٩)</sup> ،

(١) إبراهيم بن السري = الزُّجاج

(٢) انظر المسائل العسكرية ص ٢٦ ، وحاشية المقتضب ١٨٠/٣ .

(٣) النابغة (ديوانه ٢٦) وقد سبق تخريجه .

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٣٥/٢ .

(٥) وهي الرواية المشهورة . التخمير ٢٥١/٢ .

(٦) انظر الدُرَرُ المُبْتَنِيَّةُ فِي الْعُرَرِ الثَّلَاثَةِ لِلْفَيْرُوزِ أبادي ص ٢١٢ تحقيق د. علي بواب، دار اللواء، الرياض سنة ١٩٨١ م.

(٧) قراءة اللَّذَيْنِ ، وابن ذكوان . وقرأ ابن كثير بفتح الهاء ، وضم التاء من غير همز، وقرأ الباقر بفتح الهاء والتاء من غير همز . انظر الإتحاف ٢٦٣ ، وَغِيَّتِ النِّعَمُ ١٣٤ ، ١٣٥ ، والكشف ٩-٨/٢ ، والمحتسب ٢٣٧/١ - ٢٣٨ .

(٨) ابن يعيش ٣٢/٤ .

(٩) في كتاب اللغات في القرآن لابن حَسَنُون ص ٣٠ تحقيق د. صلاح منجد :

وإذا بُيِّنَ باللام نحو: «هَيْتَ لَكَ»<sup>(١)</sup> فهو صوت قائم مقام المصدر، ك: «أَفِي لَكُمْ»<sup>(٢)</sup>، إلا أن «أَف» يجوز إعرابه إعراب المصادر نحو: أَفَالِكَ، وهيت، واجب البناء، نظراً إلى الأصل مع كونه مصدراً، وإذا لم يبيِّن باللام فهو صوت قائم مقام المصدر القائم<sup>(٣)</sup> مقام الفعل، فيكون اسم فعل، مع أننا قد بيَّنا في المفعول المطلق أن جميع الأصوات القائمة مقام المصادر، التي يُقال إنها أسماء أفعال، يجوزُ فيها: أن يُقال ببقائها على مصدريتها، وبنائها، نظراً إلى أصلها حين كانت أصواتاً، وهو الأقوى في نفسي، إذ لا ضرورة مُلجئة إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، على ما بيَّنا هناك، فالأولى، إذن، أن نقول: إن ما هو في صورة المنصوب، نحو أَفًا وتُفًا، مبني على الفتح والتنوين فيه، كما في صِه؛ لأن الأصل بقاء كل شيء على ما كان عليه.

ومنها: دَع، ودَعَا، وَلَعَا، وَلَعَلَعَا<sup>(٤)</sup>، أَيِ انْتَعَشَ، ودَعَدَعَا: تكرير دَع، للتوكيد، وقد اشتق منه: الدعدة بمعنى قول دَع دَع، للعائر<sup>(٥)</sup>.

== قوله «هَيْتَ لَكَ»: ﴿

يعني هَلُمَّ لكَ بلغة وافقت النبطية.

(١) يوسف / ٢٣، والآية بتمامها:

﴿وَرَوَدَتْهُ إِلَى هُوفٍ يَنْتَهَا عَنْ نَفْسِهِ. وَعَلَّقَتِ الْأَثْرَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوًى إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾.

(٢) الأحقاف / ١٧، ونصها:

﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أَيُّ لَكُمْ أَعْدَاءُنِي أَنْ أُخْرِجَ وَقَدْ خَلَّتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي وَهُمَا يَسْتَفِihanَ اللَّهَ وَيَلَاك. آمِنْ إِنْ وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ فَيَقُولُ مَا هَذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾.

(٣) ط: قائم.

(٤) ط: ودَعَدَعَا، أي انتعش، وهذا خطأ.

(٥) ط: للعائر.

ومنها : هَلَا ، وله معنيان : أُسْكُنْ ، وأُسْرِعْ ، قَالَ<sup>(١)</sup> :  
 ٤٥٨ - أَلَا حَيًّا لَيْلٍ وَقَوْلَا لَهَا هَلَا فَقَدْ رَكِبْتَ أَمْرًا<sup>(٢)</sup> أَعْرَ<sup>(٣)</sup> مُحَجَّلًا  
 أَنِّي : أَسْرِعِي .

ومنها : هَيَّا ، وقد يلحقه<sup>(٤)</sup> الكاف نحو : هَيَّاكَ ، وقد يحذف الألف فيلزمه الكاف  
 نحو : هَيَّكَ ، وقد يخفف فيقال هَيْكَ والمعنى : أَسْرِع .

ومنها : قَدْكَ ، وَقَطَّكَ ، وَبَجَلَّكَ ، وَكَأَنَّ الْأَصْلَ : قَدْكَ وَقَطَّكَ ، أَي : اقْطَعْ هَذَا  
 الْأَمْرَ قِطْعًا ، ( ١٤٩ ب ) فَهُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ ، فَأَقِيمَ مَقَامَ  
 الْفِعْلِ ، فَبُنِيَ ، فَحُذِفَ الْمَدْغَمُ فِيهِ تَخْفِيفًا ، لَمَّا قُلْنَا إِنَّ وَضْعَ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ عَلَى التَّخْفِيفِ .  
 وَكَذَا بَجَلَّكَ ، أَي : اكْتِفَاءُكَ ، يُقَالُ : أَبَجَلَّنِي أَي كَفَانِي ، إِلَّا أَنَّ الضَّمِيرَ قَدْ  
 يَحْذَفُ مِنْ بَجَلَّ ، بِخِلَافِ : قَدْ ، وَقَطَّ ، فَمَعْنَى : قَدْكَ ، أَنِّي اكْتَفَيْتُ ، وَمَعْنَى قَدْنِي :  
 لَا اكْتَفَيْتُ ، قَالَ<sup>(٥)</sup> :

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِينَ قَدْنِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ (٤٠٣)  
 وَقَالَ<sup>(٦)</sup> :

٤٥٩ - وَتَمَى أَهْلُكَ فَلَأَحْفَلُهُ بَجَلِّي الْآنَ مِنَ الْعَيْشِ بَجَلِّ

(١) النَّابِغَةُ الْجَعْفَرِيَّةُ (دِيَوَانُهُ ص ١٢٣) ، وَالْبَيْتُ فِي هِجَاءٍ لَيْلِ الْأُخَيْلِيَّةِ . الْخَزَانَةُ ٢٣٨/٦ هَارُونَ ، الْعَيْنِي ٥٦٩/١ ،

الْمَفْصَلُ ١٨٥٤ الْاِقْتَضَابُ ٣٩٧ ، ابْنُ يَعِيشَ ٧٤/٤ .

وَقَوْلُهُ : (أَلَا حَيًّا) ، أَي : أَبْلَغَاهَا تَحِيَّتِي ، عَلَى طَرِيقِ الْهَزْءِ وَالسُّخْرِيَّةِ . وَ(هَلَا) زَجْرٌ لِلْخَيْلِ لَتَذْهَبَ .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (هَلَا) اسْمُ فِعْلٍ بِمَعْنَى أَسْرَعِي .

(٢) م ، د : أَيَّرًا .

(٣) ط : غَرَّ .

(٤) ط ، د : يُلْحَقُ .

(٥) مَرْقَبُلٌ ، وَسَبَقَ تَخْرِيجُهُ .

(٦) لَيْبِدُ بْنُ رَبِيعَةَ (دِيَوَانُهُ ١٤٨) ، وَفِيهِ : (فَمَتَى) بَدَلَ (وَمَتَى) . انْظُرِ الْخَزَانَةَ ٢٤٦/٦ وَحَاشِيَتَهَا .

و(لَا أَحْفَلُهُ) : لَا أَبَالِي هَلَاكِي ، وَ(بَجَلِّي) : حَسْبِي .

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (بَجَلَّ) كَانَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرًا بِمَعْنَى الْاِكْتِفَاءِ ، ثُمَّ صَارَ اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْنَى فَعَلَ الْأَمْرَ ، فَإِنْ اتَّصَلَ =

ولم يَصِر «حسب»، وإن كان قريباً منها في المعنى : اسم فعل، بل هو معرب متصرف ، يقع مبتدأ وحالاً كما مرّ، في باب الإضافة .

ويجب نون الوقاية في قد، وقط ، دون بَجَل ، في الأعراف ؛ لكونهما على حرفين دونه، كما مرّ في باب المضمرات .

ومنها : حَيٍّ ، أي أقبل ، يُعَدِّى بعلی نحو : حَيٍّ على الصلاة ، أي أقبل عليها، وعن أبي الخطاب ، أن بعض العرب يقول : حَيَّهل<sup>(١)</sup> الصلاة، وقد جاء «حَيٍّ» مُتَعَدِّياً بمعنى : إئتِ قال<sup>(٢)</sup> :

٤٦٠ - أُنْشِأتْ أسأله<sup>(٣)</sup>، ما بال رُفْقَتِهِ حَيٍّ الحُمُولَ فَإِنَّ الرُّكْبَ قد ذَهَبَا

وقد يركب «حَيٍّ» مع «هَلَا» الذي بمعنى «أسرع»، و«استعجل» فيكون المركب بمعنى : أسرع ، أيضاً، فَيُعَدِّى : إما بإلى ، نحو : حَيَّهل إلى الشريد، وإما بالباء، نحو : حَيَّهلاً بِعُمَرَ ، أي أَسْرِعْ بِذِكْرِهِ ، والباء للتعدية، كذهب به ، أو بمعنى أقبل فيتعدى بعلی نحو : حيهل على زيد، أو بمعنى : ائتِ فيتعدى بنفسه نحو : حيهل الشريد .

---

== به الكاف كان معناه : اكتف، أمر مخاطب حاضر. وإن اتصل به الباء كان معناه : لاكتف . أمر متكلم نفسه، كما أن قد وقَطَ كذلك. ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره في الأول : أنت ، وفي الثاني : أنا .

(١) سيبويه ١٢٣/١، و٥٢/٢ بولاق.

(٢) عمرو بن أحر، شاعر إسلامي في الدولة الأموية. (ديوانه ص ٤٣).

الحزنة ٢٥٦/٦، ٢٥٧ هارون، ابن يعيش ٣٧/٤، اللسان (حيا) والبال: الحال والشأن، و (الرُفْقَة) : الجماعة، ترافقهم في سفر، وهي بضم الراء في لغة تميم، والجمع رفاق. و (الحُمُول) : جمع حُمْل بالكسر. وقوله : (حي الحمول) : مقول لقول محذوف، أي فقال : حَيَّ الحُمُول ... الشاهد فيه أن (حي) جاء متعدياً بمعنى ائتِ الحُمُول.

(٣) د : ساقطة.

وفي المركب لغات<sup>(١)</sup> : حَيْهَلْ ، بحذف ألف «هَلَا» للتركيب حتى يكون كخمسة عشرَ ، وقد تسكن هاؤه لتوالي الفتحاح نحو : حَيْهَلْ ، كما قيل في خمسة عشرَ ، وقد يلحقهما التنوين مركبتين ، فيقال : حيهلا وحيهلا ، بفتح الهاء وسكونها ، وإذا وقفت على هذين المنونين قلبت تنوينها ألفا ، وإثبات الألف فيهما في الوصل ، لغة رديئة<sup>(٢)</sup> ، وقول لبيد<sup>(٣)</sup> :

٤٦١ - يتمارى في الذي قلتُ له ولقد يسمَعُ قولي حَيْهَلْ  
سكن اللام فيه للقافية ، ولا يجوز في غير الوقف .

وفي الكتاب الشعري<sup>(٤)</sup> لأبي علي ، حَيْهَلْ بكسر اللام وتنوينه ، وعند أبي علي ، حالهما مع التركيب في احتمال الضمير ، كحال نحو : حلو حامض ، يعني أن في كل منهما ضميراً ، كما كان قبل التركيب ، وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث ، هو فاعلُ المجموع ؛ لِكَوْنِ المجموع بمعنى أسرع أو أقبل أو أوث .

وعند غيره أن فيهما ضميراً واحداً ، وليس في كل واحد منهما ضميرٌ ؛ لأنه انمحي عن كل منهما بالتركيب حُكْمُ الاستقلال ، وأما قوله<sup>(٥)</sup> :

- 
- (١) انظرها في التخمير ٢/٢٥٩ ، والمختصص ١٤/٨٩ .  
(٢) وماذا نقول عن قول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها : «إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيْهَلًا بَعْمَرًا؟» أخرجه أحمد في مسنده ٦/١٤٨ . وانظر حديثاً آخر في رياض الصالحين ص ٤٣٧ تحقيق رباح ودقاق ط ٤ دمشق ١٩٨١ م .  
(٣) ديوانه ص ١٤٢ . الخزانة ٦/٢٥٨ ، وفيه : «والصحيح أن تسكين اللام لغة سواء كان في الوقف أم في الدرج ... وقال زكريا الأحمر : في (حَيْهَلْ) ثلاث لغات : بجزم اللام . وحركتها ، وبالتنوين ، وقد يقولون من غير هل ، من ذلك حَيٌّ على الصلاة» .

والخصائص ٣/٤٦ ، وابن يعيش ٤/٤٢ ، ٤٥ .  
(و) يتمارى : يَشْكُ ويَجَادِل . و (حيهل) أَسْرَغَ وَعَجَّلَ .  
الشاهد فيه أن لبيداً سكن اللام للقافية ، ولا يجوز تسكين اللام في غير الوقف .

- (٤) ورقة ١٥/أ ، ب .  
(٥) لم أعتد إلى قائله . وقال البغدادئي : «والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي ما عُرف قائلها . والله أعلم» .  
الخزانة ٦/٢٦٧ هارون ، سيبويه ٢/٥٢ ، المقضب ٣/٢٠٦ ، الإيضاح في شرح الفصل ١/٥٠٠ .

٤٦٢ - (١) وهَيَّجَ الحَيَّ من دار فَظَلَّ لهم يومٌ كثيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيْهَلُهُ

فضمة اللام : حركة إعرابٍ، وهو مفردٌ بلا ضميرٍ، وذلك أَنَّ كُلَّ لَفْظٍ مبني غير جملة نسب إلى لفظه حكم، جاز أن يحكى ، كقولك : ضَرَبَ فعلٌ ماضٍ .  
قال (٢) :

٤٦٣ - بِحَيْهَلَا يُزْجُون كُلَّ مَطِيَّةٍ أَمَامَ المَطَايَا سِيرُهَا المَتَقَاذِفُ

فحكى ، وجاز أن يجري بوجه الإعراب، كقوله (٣) :  
ليت شعري وأين مني لَيْتُ إِنَّ لَيْتاً (٤) وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ

== (وَهَيَّجَ) : فرق، و (ظَلَّ) : استمر، قيل فاعل «وَهَيَّجَ» ضمير غراب البين وقد ذكر قَبْلُ . ويجوز أن يكون هَيَّجَ وظل متوجهين إلى (يوم) وتنازعا فيه . و (ظَلَّ لهم يومٌ) من باب قولهم : نهاره صائم . والتنادي مصدر تَنَادَى . أي نادى القوم بعضهم بعضاً .

الشاهد فيه أن ضمة اللام في (حَيْهَلُهُ) حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير.

(١) م ، د ط : فهيج .

(٢) النابتة الجعدي (ديوانه ٢٤٧)، ونسبه ابن المُسْتَوْفَى في (شرح أبيات المفصل) عن السيرافي لِزَاحِمِ بن الحارث العقيلي، وكذلك في اللسان (حي).

الخزانة ٢٦٨/٦ هارون، سيبويه ٥٢/٢، التخمير ٢٥٩/٢. المقتضب ٢٠٦/٣، المخصص ١٢٧/٧، و ٨٩/١٤؛ وفيها: (سيرها متقاذف) بدل (سيرها المتقاذف)، الفصل ١٥٣. الشاهد فيه على أَنَّ حَيْهَلَا بلا تنوين تحكي أريد به لفظه، قال النحاس : جعله بمنزلة خمسة عشر، فلذلك لم ينونه. الخزانة ٢٦٨/٦ هـ.

(٣) أبو زيد الطائي (شعره ٢٤، تحقيق نوري القيسي. المعارف ببغداد سنة ١٩٦٧م).

سيبويه ٣٠٢/٢ بولاق، الخزانة ٣١٩/٧ هارون، ابن يعيش ٣٠/٦، و ٥٧/١٠، معجم شواهد العربية ٢٣/١، شرح جمل الزجاجي ٢٣٢/٢، شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٣١٥.

على أَنَّ الكلمة البنية إذا أريد بها لفظها فالأكثر حكايتها على ما كانت عليه، وقد نجيءُ معربة، كما في البيت، كما أعرب (ليت) الأولى بالرفع على الابتداء، ونصب الثانية مع لو بيان.

(٤) ط : إِنَّ لَوّاً وَإِنَّ لَيْتاً عَنَاءُ.



وقوله : تناديه وحيثهله ، فأعرب ، وذلك لأنه صار اسماً للكلمة ، كما يجيء في باب العلم ، وقد يقال : حيثلک<sup>(١)</sup> .

ومما جاء متعدياً ولازماً : هلم<sup>(٢)</sup> ، بمعنى أقبل ، فيتعدى بـ إلى ، قال تعالى : ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۚ ﴾<sup>(٣)</sup> ،

ويعنى أحضره ، نحو قوله تعالى :

﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ ﴾<sup>(٤)</sup> ،

وهو ، عند الخليل<sup>(٥)</sup> : هاء التنبيه ، ركب معها «لم» أمر من قولك : لم الله شعثه ، أي جمعه ، أي : اجمع نفسك إلينا ، في اللازم ، واجمع غيرك في المتعدي ، ولما غير معناه بالتركيب ؛ لأنه صار بمعنى : أقبل ، أو : أحضر ، بعدما كان بمعنى : اجمع ، صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها ، فلم يتصرف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف ، ولم يقولوا : ألمم ، كما هو القياس عندهم في نحو : أزدد ، وأمدد ، ولم يقولوا : هلم وهلم ، كما يجوز ذلك في نحو : مد ، كل ذلك لثقل التركيب ، قال الله تعالى :

﴿ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ ﴾<sup>(٦)</sup> ، ولم يقل : هلموا .

(١) انظر سيبويه ١٢٤/١ بولاق .

(٢) انظر سيبويه ١٢٧/١ ، و ٦٧/٢ ، ١٥٨ بولاق ، والمقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٢ ، والأصول ١٧٠/١ .

(٣) الأحزاب / ١٨ ، ونصها :

﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنَكُمُ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَتِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا وَلَا يَأْتُونَ الْبَاسَ إِلَّا قَلِيلًا ۚ ﴾ .

(٤) الأنعام / ١٥٠ ، والآية بتامها :

﴿ قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِمَا يَنْهَوْنَ أَعْتَدُوا لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ يَرْبِهِمْ يَعْدِلُونَ ۚ ﴾ .

(٥) سيبويه ٦٧/٢ بولاق . الخصائص ٢٧٨/١ ، ٢٣٠/٣ ، التخميم ٢٥٧/٢ ، وانظر إعراب القرآن للنحاس

٥٩٠/١ ، وحاشية رقم (٢٤١) من الصفحة نفسها ، فإن أصل (هلم) عند الخليل : (هل أؤم) ! ! .

(٦) الأنعام / ١٥٠ .

وقال الكوفيون<sup>(١)</sup> : أصله : هَلَا أُمٌ ، وهلا : كلمة استعجال كما مرَّ ، فغيّرت إلى «هَلْ» ؛ لتخفيف التركيب ، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت ، كما هو القياس في نحو : «قَدْ أَفْلَحَ» إلّا أنه ألزم هذا التخفيف ههنا ، لِثَقَلِ التركيب .

وقال أبو علي<sup>(٢)</sup> في كتاب الشعر ، رَدًّا عليهم : إنَّ هل بمعنى أسرع مفتوحة اللام فلا يجوز أن يتركب منه : هَلُمَّ .

وقال الرنخشي<sup>(٣)</sup> : يجيء «هل» ساكن اللام .

ضَمَّنَ «أُمٌ» ، عند الكوفيين معنى أسرع وأقبل ، وتعدَّى بإلى في اللزوم ، ف قيل : هَلُمَّ إِلَيَّ : وأما في المتعدى نحو : هَلُمَّ زيداً فهو باقٍ على معناه ، أي : أسرع واقصد زيداً فأحضره .

وينو تميم<sup>(٤)</sup> يُصَرِّفونه ، نظراً إلى أصله ، وليست بالفصيحة ، نحو : هَلُمَّا ، هَلُمِّي ، هَلُمُّوا ، هَلُمُّنَ .

وزعم الفراء أنَّ الصواب أن يُقال : هَلُمَّنْ ، بإبقاء «هَلُمَّ» على حالها وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغمة في الضمير ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على

---

(١) ابن يعيش ٤/٤٢ ، وفي التخمير ٢/٢٥٧ : «وعند الكوفيين من «هَلْ» مع «أُم» محذوفة همزتها ...» . وفي ٢/٢٥٨ ، هامش ٨ قال محقق التخمير : «لم يذكر هذه المسألة ابنُ الأنباري في الإنصاف ، واستدركها عليه ابن إياز البغدادي في كتابه «الإسعاف المتمم للإنصاف» ...» كما أوردها صاحب كتاب «عرائس المحضّل في شرح المفصل» «بالتفصيل» ...» . وانظر صاحبي ص ٢٧٩ .

(٢) الورقة ١٦/ب : «فإن قال قائل إنها هي «هَلْ» دخلت على «أُم» قيل ليس يخلو ذلك من أن تكون «ها» التي للتبعية ، كما قلنا ، أو تكون (هَلْ) ، فإن كانت (هل) ، لم تُحُلْ مِن أن تكون التي للاستفهام ، أو التي بمعنى (قد) ، أو تكون (هل) الذي هو الصوت المستعمل للحضّ والحثّ فلا يجوز أن تكون التي للاستفهام ؛ لأن الاستفهام إنما يدخل على ما كان خبراً ، ولا يجوز أن تكون بمعنى (قد) ؛ لأنها تدخل على الخبر ، ولا تكون التي للحضّ ؛ لأن تلك متحركة الآخر بالفتح . فإذا وَقَفَ عليها وَقَفَ بالالف ...» . وانظر الْمُخَصَّص ١٤/٨٨ .

(٣) المفصل ١٥٢ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٤٩٨ .

تلك النون المَزِيدَة، وتبقى ميمٌ هلم على تشديدها، وفتحها، كما زِيدَتِ النونُ في :  
مِنِي وَعَنِي مَحَافِظَةٌ على سكونِ نونِ مِنْ وَعَنْ قَالَ : وهذا كما يُروى في بعض اللغات  
مِنْ زيادة الألفِ في نحو : رَدَّاتُ (١٥٠ أ)، وذلك أَنَّ من يدغم في رَدَّدَت، كما أدغم  
قبل دخول التاء، فيزيد ألفاً قبل التاء ليسكن ما قبلها<sup>(١)</sup> كما هو الواجب.

ويُروى عن بعض العرب : هَلَمَّين، بقلب النون المَزِيدَة قبل نون ضمير  
الفاعل، ياءٌ، وقد يقال : هَلَمَّ لك مُبَيَّنًا باللام، إجراءً له، وإن لم يكن في الأصل  
مصدرًا، تُجْرَى أخواته من أسماء الأفعال التي تُبَيَّن بحرف الجر، نظرًا إلى أصلها  
الذي هو المصدر، نحو قوله تعالى :

﴿ هَيَّاتْ هَيَّاتْ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾<sup>(٢)</sup>،  
أَيُّ بُعْدًا<sup>(٣)</sup>.

وحكى الأصمعي<sup>(٤)</sup> : أنه يقال : هَلَمَّ إلى كذا فيقول المخاطب : لا أَهَلُمَّ إليه،  
مفتوحة<sup>(٥)</sup> الهمزة والهاء، وكذا يقال : هَلَمَّ كذا : فيقول المخاطب : لا أَهَلُمَّ معْدَى  
بنفسه، كأنك قلت : لا أَلَمْ، والهاء المفتوحة زائدة و : لا أَوْم على المذهب الآخر، فلم  
يتغير في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب، - هذا الذي ذكرنا كله بمعنى  
الأمر.

(١) ط : ما قبل التاء.

(٢) م : ط : ساقطة.

(٣) المؤمنون / ٣٦.

(٤) انظر البرهان ٤/٤٣٤.

(٥) الفصل ١٥٢، التخميم ٢/٢٥٨، الخصائص ٣/٢٣٠.

(٦) في المذكر والمؤنث لابن الأنباري (تحقيق د. طارق الجنابي، بغداد سنة ١٩٧٨م) ص ٧٢٩ : «وإذا قال لك

رجل : هَلَمْ، فأردت أن تقول : لا أَفْعَل، قلت : لا أَهَلِّمْ ولا أَهَلِّمْ، رواهما جميعا اللَّخْيَانِيُّ أبو الحسن».

وفي الخصائص ٣/٢٣٠ : «... ما حكاه الأصمعي من أنهم إذا قيل لهم : هَلَمْ إلى كذا، فإذا أرادوا

الامتناع منه، قالوا : لا أَهَلِّمْ، فجاءوا بوزن أَهْرِيق. وانظر معاني الفراء ١/٢٠٣، وابن يعيش ٤/٤٢،

والهمع ٢/٨٣، ١٠٦.

ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر: هيهات<sup>(١)</sup>، وفي تائها الحركات الثلاث<sup>(٢)</sup>، وقد تبدل هاؤها الأولى همزة<sup>(٣)</sup>، مع تثلث التاء أيضاً، وقد تُنَوَّن<sup>(٤)</sup> في هذه اللغات الست، وقد تسكن التاء في الوصل أيضاً؛ لإجرائها فيه مجراها في الوقف، وقد تحذف التاء، نحو: هيهأ، وأَيَّأ، وقد تلحق هذه الرابعة عشرة، كاف الخطاب نحو: أَيَّأك، وقد تنون، أيضاً، نحو: أَيَّأ، وقد يُقال: أَيَّأَ بهمزة ونون مفتوحتين، وقال صاحبُ المغني: بِنُونٍ مكسورة، وقال بعض النحاة إنَّ مفتوحة التاء مفردة وأصلها هَيْهَيْةٌ، كزلزلة، نحو: قَوَاقَا<sup>(٥)</sup>، قُلِبَتِ الياءُ الأخيرة أَلِفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتاءُ للتأنيث، فالوقوفُ عليها، إِذْنٌ، بالهاء، وأَمَّا مكسورةُ التاء فجمع مفتوحة التاء، كمسلمات، فالوقوفُ عليها بالتاء، وكان القياس: هَيْهَاتَ، كما تقول: قويات في جمع قَوَاقَا، إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الألف لكونها غيرَ متمكنة، كما حَذَفُوا أَلِفَ «هذا»، وياء «الذي» في المثني، والمضمومة التاء تحتل الإفراد والجمع فيجوز عليها بالهاء والتاء.

(١) انظر سيبويه ٤٧/٢ بولاق، والمقتضب ١٨٢/٣، والخصائص ٢٠٦/١، و٢٩٧/٢، و٤١/٣-٤٣، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٦/١ وما بعدها: تحقيق الشيخ محمد عزيمة، القاهرة ١٩٨١م، والجمع ١٠٦/٢، والتخميم ٢٧٦/٢، والمسائل العسكرية ص ٢٥، ودراسات ق ٣ ج ٤ ص ١٩٤ وما بعدها، والمسائل البغداديات ص ٥٢١.

(٢) انظر الدَّرَرُ المَبْنِيَّةُ ص ٢١٢.

(٣) «تقول: أَيَّهَاتَ. أنشد الفراء:

فَأَيَّهَاتَ أَيَّهَاتَ العَقِيقُ وَمَنْ بِهِ وَأَيَّهَاتَ وَضُلُّ بالعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ».

المذكر والمؤنث لابن الأنباري، تحقيق عُزَيْمَةُ ١٨٨/١.

(٤) قال الشاعر:

تَذَكَّرْتُ أَيَّاماً مَضِينَ مِنَ الصَّبَا فَيَّهَاتَ هَيْهَاتَ إِلَيْنَا رَجوعَهَا

سيبويه ٣٥٥/١ بولاق، والمقتضب ٣٦١/٤، الأمالي الشجرية ٢٢٥/٢.

(٥) شرح الشافية ٢٩١/٢.

وهذا كُلُّهُ وَهَمْ<sup>(١)</sup> وَتَحْمِينٌ ، بل لا مَنَعُ أن نقول : التاء والألف فيها زائدتان ، فهي مثل «كوكب» ، ولا مَنَعُ ، أيضاً ، من كونها في جميع الأحوال مفردة ، مع زيادة التاء فقط ، وأصلها : هَيْهَيَّْةٌ ، ونقول : فتح التاء ، على الأكثر ؛ نظراً إلى أصله ، حين كان مفعولاً مطلقاً ، وكسرت للساكين ؛ لأن أصل التاء : السكون ، وأما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البُعْدِ فيه ، إذ معناه : ما أبعده كما ذكرنا .

وكان القياسُ ، بناءً على هذا الوجه الأخير ، أعني أن أصله : هَيْهَيَّْةٌ ، ألا يوقف عليه إلا بالهاء ، وإنما يوقَفُ عليه بالتاء في الأكثر ، تنبيهاً على التحاقها بِقِسْمِ الأفعال من حيث المعنى ، فكانت تأوِّهاً مِثْلَ تاءٍ : «قامت» ، وهذا الوجه أولى من الوجه الأول ، وأيضاً ، مِنْ جَعَلِ الألفِ والتاءِ زائدتينِ لأنَّ باب ، قلقال أكثر من باب : سَلِسَ<sup>(٢)</sup> وَبَرَّ .

ومنها : شتان ، بمعنى افترق ، مع تعجُّب ، أي : ما أشدَّ الافتراق فيطلب فاعلين فصاعداً ، كافترق ، نحو شتان زيد وعمرو ، وقد تزايد بعده «ما» نحو : شتان ما زيد وعمرو ، وقد يقال في غير الأكثر الأفصح : شتان ما بين زيد وعمرو ، قال ربعة الرقي<sup>(٣)</sup> .

٤٦٤ - لَشْتَانُ ما بين اليزيدَيْنِ في الندى يزيدِ سُليْمٍ والأغرُّ ابنِ حاتمٍ

(١) ط : توهم .

(٢) انظر الممتع ٥٩٠/٢ .

(٣) البيت من قصيدة مدَّحَ بها يزيد بن حاتم المهلي .

الخزائن ٢٧٥/٦ ، ٢٨٧ هارون ، الفصل ١٦٣ ، ابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ .

وأنكره الأصمعي<sup>(١)</sup> وقال : الشعرُ مُلَوَّدٌ<sup>(٢)</sup> ، وذلك بناءً على مذهبه ، وهو أن شتان ،  
مثنى «شت»<sup>(٣)</sup> وهو المتفرق ، وهو خبر لما بعده .

ومؤمُّهُ شِئَان : أحدهما لغةٌ في شَتَانٍ وهي كسرُ النونِ ، والثاني أن المرفوعَ بعده لا  
يكون إلا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى ، ولا يكون جمعاً ، ولو كان بمعنى افترق لجاز  
وقوعُ الجمعِ فاعلاً له .

واللغة الفصحى ، وهي فَتَحُ النُّونِ تُبْطِلُ مذهبه ، وأيضاً ، لو كان خبراً لجاز تأخيرُه  
عن المبتدأ ، إذ لا موجبٌ لِتَقْدُّمِهِ ، ولم يسمع متأخراً ، وكان ينبغي ألاَّ يجوز : شتان ما  
بينهما بناءً على المذهب المشهور ، أيضاً ، وهو أن شتان بمعنى افترق ؛ لأن لفظ «ما»

---

(١) في التخميم ٢٨٠/٢ : «قال الأصمعي : لا يقال شتان ما بينهما ؛ لأنك إذا جعلت (ما) مزيّدةً ، لم يبقَ في الكلام  
لِشَتَانِ فاعل ، وإن جعلته بمعنى (الذي) كنتَ قد جعلتَ كما عَلِمَ يقتضي شيئين . . . ولم يستبعده بعض العلماء  
عن القياس ؛ لأن الفاعل فيه من حيث المعنى شيان ٤٠٠ . وفي المسائل العسكرية ص ٢٨ :  
«فأما قولك» شتان ما بينهما «فالقياصُ لا يمنعه إذا جعلت «ما» بمنزلة الذي ، وجعلت (بين) صلة ؛ لأنَّ (ما)  
لإيهامها قد تقع على الكثرة . . . » .  
وانظر شذور الذهب ص ٤٠٤ وتعليقُ المرحوم محي الدين عبد الحميد .

(٢) قال الفارسي في المسائل العسكرية ص ٢٩ : «إلا أن الأصمعي طعن في فصاحة هذا الشاعر ، وذهب  
إلى أنه غير محتج بقوله ، ورأيت أبا عُمَرَ قد أنشد هذا البيت على وجه القبول له ، والاستشهاد به ، وقد طعن  
الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره ، كذِي الرُّمَّة ، والكُمَيْت ، فيكون هذا أيضاً مثلهم» .  
وانظر كتاب فعل وأفعال للأصمعي ص ٥٠٧ ، وهو منشور ضمن العدد الرابع لسنة ١٤٠١ هـ من مجلة البحث  
العلمي في كلية الشريعة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة .  
هذا ، «ويستشهد بشعر العرب المولدين في المعاني ، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ» المزهري ٥٩/١ .  
وأعلّم أن استشهاد ابن جني بشعر المولدين واضحٌ في الخصائص والمنصف انظر الخصائص ٢٤/١ ، ٢٥ ، ٢٦ ،  
٣٠ ، ٤٠ . والمنصف ١٩٨/٢ .

(٣) لأنه يقال : جاؤوا من شت ، وقال رؤبة :

من سافعاتٍ وهجيرٍ أبَتِ      وهو إذا اجْتَنَّبَتْهُ مِنْ شَتٍّ

انظر المسائل البغداديات ص ٥٢٢ - ٥٢٣ .

لا يَصْلُحُ ههنا أن يكون عبارةً عن شيئين والمعنى : افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال : بين زيد وعمرو حالتان : بُخْلٌ وجُودٌ، مثلاً ، على معنى أن إحدى الخصلتين مختصةٌ بأحدهما والأخرى بالآخر ، كما يقال في الأعيان بيني وبينك نهران ، مع أن يكون أحد النهرين بجانب أحدهما ، والآخر بجانب الآخر، بل لا يقال في المعاني : بينهما شيء أو شيان أو أشياء إلا إذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الأشياء ، نحو قولك : بيننا قرابتان ، أي مشترك فيهما .

فلو فسرنا قوله : شتان ما بين اليزيديين ، بمعنى افترق الحالان اللتان بين اليزيديين وهما : البُخل والجُود ، لكانت كل واحدة من الخصلتين مشتركاً فيها وهو ضدُّ المقصود .

فنقول : إنما جاز : شتان ما بينهما ، على أن شتان بمعنى : بُعد ؛ لأنه لا يستلزم فاعلين فصاعداً ، و «ما» كناية عن البُؤن أو المسافة ، أي : بُعد ما بينهما من المسافة أو البُؤن ، ويجوز أن تكون «ما» زائدة ، كما كانت من دون «بين» ، وشتان بمعنى بعد ويكون «بين» فاعل شتان ، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى<sup>(١)</sup> :

﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>

قال : بينكم مسند إليه ، لكنه لم يرتفع ، استنكاراً لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله ، ومثله قوله تعالى : ﴿وَمِنَّا<sup>(٣)</sup> دُونِ ذَلِكَ<sup>(٤)</sup>﴾ .

(١) الأنعام / ٩٤ ، والآية بتامها :

﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فِرَادَىٰ كَمَا خَلَقْنَاكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَتَرَكْتُمْ مَا خَوَّلْنَاكُمْ وَرَاءَ ظُهُورِكُمْ وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ وَصَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ .

(٢) م ، د ، ط : ﴿يَقْضِلُ بَيْنَكُمْ﴾ الممتحنة / ٣ ، ولا تصلح للتمثيل ، فهو تحريف بدون شك ، والصواب ما في الأصل - كما ترى - .

(٣) ط : ومنهم ، وهذا تحريف .

(٤) الجن / ١١ ، ونصها :

﴿وَأَنَّا إِنَّمَا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ كُنُطَارٍ قَدَدًا﴾ .

وقولهم : لي فوق الخُماسي ودون السداسي .

وقال الزَّجَّاجُ : بني (١٥٠ ب) شتان على الفتح ؛ لأنه مصدرٌ لا نظيرَ له .  
وورود «لَيَّان» يكذِّبه .

ومنها : سِرْعَانٌ، وَوَشْكَانٌ، مثلثي الفاء، بمعنى سُرْعَ وَقَرُبَ ، مع تعجُّبٍ ،  
أي ما أسرعَ وما أقربَ .

ومنها : بَطَّانٌ ، بضم الباء وفتحها، أي بَطَّوْ، ووجه فتح شتان وما بعدها : ما مرَّ  
في : هيهات .

ومنها : أَفٌ<sup>(١)</sup>، وفيها إحدى عَشْرَةَ لُغَةً : أَفٌ ، مضمومة الهمزة ، مشددة الفاء  
مثلثتها<sup>(٢)</sup>، بتنوين ودونه<sup>(٣)</sup>، وإِفٍ بكسر الهمزة والفاء، بلا تنوين، وأُفٍّ، كَبْشَرِي،  
مَمْلَأًا، وَأَفٌ<sup>(٤)</sup>، كَحْذُ، وأَفَّةٌ منونة ، وقد تتبع المنونة «تَفَّة» فيقال : أَفَّةٌ تَفَّةٌ ، وقد ترفع  
«أَفَّةٌ» كَوَيْلٌ .

ومنها : أَوْهٌ<sup>(٥)</sup>، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء، وآه بقلب الواو أَلِفًا، وأَوْهٌ  
بكسر الواو مشددة وسكون الهاء، وأَوْهٌ بكسر الواو مشددة وكسر الهاء بلا إشباع،  
وأَوْ، بكسر الواو مشددة وحذف الهاء، وآوَةٌ وآوَةٌ، بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون

---

(١) مصدر لوى . (اللسان) .

(٢) الدُّرَرُ المَبْنِيَّةُ ص ١٢٨ .

(٣) الدرر المبنية ص ٢٠٦ .

(٤) انظر ضَبْطُهَا في كتاب الوجيز في علم التصريف للأبناري ص ٤٣ . والمسائل العسكرية ص ٣٠، ودراسات  
ق ٣ ج ٤ ص ١٩٦ وما بعدها .

(٥) الدُّرَرُ المَبْنِيَّةُ ص ٧٠ ،

(٦) «قالوا في التضجر «أَفٌ» خفيفاً، وأصله التشديد؛ لأنهم يقولون في معناها «أَفٌ» بالتشديد . . . المتمتع  
٦٢٨/٢ .

(٧) الخصائص ٣/٣٧ .

(٨) الدُّرَرُ المَبْنِيَّةُ ص ٧٥ ، والتخمين ٢/٢٨٤ .



الهاء مع المد، وجاء : أَوْةٌ بفتح الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر التاء، وقد تمدَّ الهمزة في هذه فيقال أَوْةٌ كَأَمِينَ في أمين ، وليست على وزن فاعلة، إذ لو كانت إياها لانقلبت اللام ياءً، كما في : قَاوِيةٌ مِنْ قَوِيَةٍ، ويقال في أَوْه : أَوْتَاهُ، وفي : أَوْةٌ، أَوْتَاهُ بزيادة الألف والهاء كما في النُدْبَةِ، فتكون الهاء ساكنةً في الوقف، ومضمومةٌ أو مكسورةٌ في الوصل كما مرَّ .

وجاء : أَوْيةٌ تحقير «أَوْةٌ» تحقير الأسماء المبهمة بفتح الأول ، قال أبو علي <sup>(١)</sup> : وهذه أجدر؛ لأنها أَقْلُ تَصَرُّفاً ، ويجوز أن تكون تصغير أَوْةٌ تصغير الترخيم، كَحَرِيثٍ في حارث .

ومنها الظروف وشبهها، تجر ضمير مخاطب كثيراً، وضمير غائب شاذّاً قليلاً، نحو : عليه شخصاً ليسني ، وقوله عليه الصلاة والسلام : «مَنْ اشْتَهَى مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ، فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ <sup>(٢)</sup>» .

فعندك، ودونك ، ولديك، بمعنى : خُذْ، والأصل : عندك زيد فَخُذْهُ ، وكذا لديك زيد، ودونك زيد ، برفع ما بعدها على الابتداء ، فاقتصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدها، على الظرف، فَكثُرَ استعمالُهُ حتى صار بمعنى خُذْ، فعمل عمله .

والظروف مبنيةٌ على الفتح ؛ لأنه الحركة التي استحقتها في أصلها حين كانت ظروفًا ، كما قلنا في المصادر الصائرة أسماء أفعالٍ ، ولا محلُّ لها كتلك المصادر لقيامها مقام مالا محلُّ له <sup>(٣)</sup> .

ووراءك ، أي تَأَخَّرَ، وأمامك أي تَقَدَّمَ، أو اخَذَرُ من جهة أمامك . ويجوز أن يقال : هما باقياں على الظرفية؛ إذ هما لا يَنْصِبَانِ مفعولاً كعندك، ولديك فيكون

(١) في إيضاح الشعر، ورقة ٤/ب : «ويجوز أن يكون أَوْيةٌ تصغير أَوْةٍ ، كقولك في حارث : حُرَيْثٌ» .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب النكاح ٣/٧، وفي كتاب الصوم (باب الصوم لمن خاف على نفسه العزوبة ٢٦/٣،

ومُسْلِمٌ في كتاب النكاح (باب استحباب النكاح ص ١٠١٨)، والرواية من استطاع، بدل اشتهى .

(٣) ط : ساقطة .

التقدير: استقرَّ وراءك<sup>(١)</sup> وأمامك . وكذا مكانك ، أي : الزم مكانك .  
ويقال : عليك زيداً، أي خذهُ ، كأن الأصل : عليك أخذه ، ويقال : إليك عني ، والأصل : ضم علقك إليك ، وتنح عني ، فاختصر كما ذكرنا .  
وسمع أبو الخطاب<sup>(٢)</sup> مَنْ قِيلَ لَهُ : إليك فقال : إليّ ، أي أتتحي ، فهو خبر، شاذ<sup>(٣)</sup>، مخالفٌ لقياس الباب ، إذ قياس الظروف وشبهها أن تكون أوامر ، فلا يقال : عليّ ودوني ، قياساً عليه ، وأما عليّ بمعنى أولني أي أعطني ، فهو مخالفٌ للقياس من وجه آخر، إذ هو أمرٌ، لكنّ الضميرَ المجرور به في معنى المفعول ، يقال : عليّ زيداً أي : قَرَّبْنِيهِ والقياسُ أن يكونَ المجرورُ فاعلاً .  
وسمع الأخفش : على عبدِ الله زيداً ، أي قَرَّبَهُ إِيَّاهُ ، وهو أَشَدُّ مِنْ : عليّ ، لجرِّهِ المظهر .

والكسائيُّ يُجَوِّزُ انجراره بجميع ظروف المكان وحروف الجر ، قياساً ، وغيره يقصره على السماع ، وهو الوجه .

ويجوز تأكيد الضمير المجرور لبارز في هذه الظروف وشبهها بالجرِّ نحو : عليك نفسك باعتبار الأصل قبل صيرورتها أسماء أفعالٍ ، ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها أسماء أفعال ، نحو : عليكم كلُّكم ، بالرفع .

(١) ط : وراك .

(٢) سيويه ١٢٦/١ بولاق؛ وقام نصّه : «وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب مَنْ يقال له : إليك ، فيقول : إليّ . كأنه قيل له : تنح . فقال : أتتحي ...» .

«فجعل قوله : إليّ اسماً لِأَتَتَحِيَّ» . المسائل البغداديات ص ٥٢٢ .

(٣) المُرْتَجَل ص ٢٥٣ .

## [ فَعَالٍ واستعماله ]

قَوْلُهُ : « وَفَعَالٌ <sup>(١)</sup> بمعنى الأمر من الثلاثي قياساً ، كَنَزَالٍ بمعنى انزِلْ وفعال مصدرأ : معرفة ، كَفَجَارٍ ، وصفة كَفَسَاقٍ : مبني لمشابهته له ، عدلاً وَزَنَةً ، وَعَلَمًا لِلأعيان مؤنثاً ، كَقَطَامٍ <sup>(٢)</sup> وغلاب مبني في الحجاز مُعَرَّبٌ في تميم ، إِلَّا ما آخِرُهُ راءٌ نحو : حَضَارٍ .

فَعَالٍ ، المبني ، على أربعة أَضْرُبٍ : الأول اسمُ فِعْلٍ ، كَنَزَالٍ بمعنى انزِلْ ، قال سيبويه <sup>(٣)</sup> : هو مطرود في الثلاثي ، نظراً إلى كثرته فيه ، قال المصنّف : لو قيل على مذهبه : إِنَّ هذه الصيغة من الثلاثي فِعْلٌ أمر ، لا اسمُ فِعْلٍ ، لم يكن بعيداً ؛ لأنها جَرَتْ من الفعل على صيغة واحدة ، كجريان صيغة « افعل » ، قال : ولكنه لم يَقُلْهُ أَحَدٌ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ « فَعَالٌ » من صيغ الأسماء ، وهذه عِلَّةٌ ضعيفةٌ ؛ لأنه لا مَنَعٌ من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة ، كما في : فَعَلَ ، وَقَعَلَ ، وَقَعْلٌ ، قال : وَلَمَّا رَأَوْا مِنْ دُخُولِ الكسر فيه مع اجتناب العرب من إدخال الكسر على الأفعال ، حتى زادوا نون الوقاية حَذَرًا مِنْهُ ، وهذا عُذْرٌ قَرِيبٌ ، وَفَتَحُ « فَعَالٌ » من الأمر : لَعْنَةُ أَسَدِيَّةٍ .

وأقول : لو كان « فَعَالٌ » <sup>(٤)</sup> فِعْلًا ، لا تُصَلُّ به الضمائر ، كما في سائر الأفعال ، وقال المبرّد <sup>(٥)</sup> : فَعَالٌ ، في الأمر من الثلاثي مسموعٌ ، فلا يقال : قوامٍ وَقَعَادٍ ، في : قُمْ ،

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٦ ، والمقتضب ٤٩/٣ - ٥٠ ، ٣٦٨ ، والكامل ٢٠٦/٤ ، والألمالي الشجرية ١١٠/٢ ، والتخمير ٢٧٤/٢ .

(٢) انظر المقتضب ٣٧٤/٣ ، ٣٧٥ .

(٣) الكتاب ٣٧/٢ ، ٤١ بولاق . وانظر ابن يعيش ٥٢/٤ .

(٤) زيادة من د .

(٥) تكلم المبرّد على (فَعَالٍ) في جـ ٣ ص ٤٩ - ٥٠ ، ٣٦٨ - ٣٧٦ ، ولم يعرض لقياسية (فعال) أو غير قياسيية .

وتكلم المبرّد في الكامل ٢٥٢/٧ عن فَعَلَ وقال : جاز أن تَبَيَّنَهُ في النداء من كل فعل ، ثم قال : وَقَعَالٌ في المؤنث بمنزلة فَعَلَ في المذكر ، وكذلك قال في المقتضب ٣٧٣/٣ .

واقْعُدْ ، إذ ليس لأحد أن يَتَبَدَّعَ صِغَةً لم تُقْلَهَا الْعَرَبُ ، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس ، فلا نقول في شاكر، وغافر : شكير، وغفير.

قلت : هذا القول منه مبنيٌّ على أن «فَعَالٌ» معدولٌ (١٥١ أ) عن : افعل ، للمبالغة وكذا يقول أكثرهم ، وفيه نَظَرٌ ، كما يجيئ .

قال الأندلسيُّ : مَنَعُ المبردِ قوِيٌّ ، فالأولى أن يُتَأَوَّلَ ما قاله <sup>(١)</sup> سيبويه <sup>(٢)</sup> بأنه أراد بالاطِّراد : الكثرة ، فكانه قياسٌ ؛ لِكثْرَتِهِ .

وأما في الرباعي : فالأكثر <sup>(٣)</sup> على أنه لم يأت منه إلا حرفان : قرّار ، أي صَوْتُ ، قال <sup>(٤)</sup> :

٤٦٥ - قالت له ريح الصبا قرّارٍ

والثاني : عَرَّارٍ ، أي : تلاعبوا بالعرعة ، وهي لعبة لهم ، قال <sup>(٥)</sup> :

(١) م ، د ، ط : قال .

(٢) الكتاب ٣٧/٢ ، ٤١ .

(٣) قال الصِّمَرِيُّ : «وأما الرباعي فقليل لا يقاس عليه عند الجميع ، ولم يسمع منه إلا في شيئين : قالوا : قرّارٍ ، بمعنى : قرقرٌ ، وعَرَّارٍ ، بمعنى : عَرَّعَ ، وهي لعبة للأعراب . . . . . التبصرة ٢٥٣/١ ، ابن يعيش ٥٢/٤ ، اللسان (قر) ، و (عر) .

(٤) أبو النّجم العجلي ، يصف سحاباً . (ديوانه ص ٩٨ ، صَنَعَهُ علاء الدين آغا ، النادي الأدبي ، الرياض سنة ١٩٨١ م) .

الخزانة ٣٠٧/٦ هارون ، سيبويه ٤٠/٢ بولاق ، الفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥١/٤ ، اللسان (قر) ، التخمير ٢٦٣/٢ .

الشاهد فيه وفي البيت الآتي على أن الأكثرين قالوا : لم يأت اسم فعل من الرباعي إلا كلمتان : قرّار ، وعَرَّارٍ .

(٥) النابغة الذبياني (ديوانه ١٠٢) ، الخزانة ٣١٢/٦ هارون ، الفصل ١٥٦ ، ابن يعيش ٥٢/٤ ، التخمير ٢٦٤/٢ ، شرح جل الزجاجي ٢٤٧/٢ . والبيت من قصيدة حذّر بها عمرو بن المنذر بن ماء السماء ملك الحيرة =

٤٦٦ - مُتَكَنِّفِي جَنِّي عَكَظَ كَلِيهَا<sup>(١)</sup> يدعو وليدهم بها عَرَعَارِ

قال المبردُ : لم يأتِ في الرباعي عدل أصلاً، وإنما قرقار، حكاية صوت الرعد،  
وعرعار : حكاية أصوات الصبيان ، كما يقال : غاقِ غاقِ .

قال السَّيرافي : الأولى : ما قال سيبويه ، لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها  
الأول الثاني . مثل : غاقِ غاقِ ، ولو أرادوا الحكاية لقالو : قارِ قارِ .

وعند الأخفش : فَعَلَّالٍ . أمراً من الرباعي : قياسٌ .

واعلم أن مذهب النحاة : أن «فَعَالٍ» هذه معدولة عن الأمر الفعلي ، للمبالغة ،  
وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر ، كفَعَّالٍ ، وفَعول مبالغة فاعل ، وكذا قالوا في :  
شَتَّانَ ، ووشكان ، وسرعان : إنها معدولة ، والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في  
الفعل المعدول عنه .

قال عبد القاهر : أصلُ «نَزَالٍ»<sup>(٢)</sup> : انزِلْ انزِلْ انزِلْ ، ثلاثاً أو أكثر، والثلاث<sup>(٣)</sup>  
وما فوقها : جمعٌ ، والجمع مؤنث ، فقليل : انزلي ، ألحقوا الفعل الياء التي هي ضمير

---

= من أعدائه ، وهم قوم النابغة ، أخبره بأنهم قد أجمعوا على غزوهِ والإغارة على بلاده .

والوليد : الصبي ، وعرعار لعبة للصبيان ، إذا خرج الصبي من بيته ، فلم يجد أحداً من الصبيان يلعب معه ،  
صاح بأعلى صوته : (عرعار) ، أي : هلموا إلى العرعة ، فإذا سمعوا صوته خرجوا إليه ، فلعبوا معه تلك اللعبة .

و(مُتَكَنِّفِي) حال من أصحاب الخيل المذكورة في بيت سابق ، وهو :

فيهم بنات العسجدني ولاحقي وَرَقْ مراكلها من المضار

وهو جمع مذكر سالم ، وإنما حذفت النون منه للإضافة ، والإضافة لفظية ، ولذا صح كونها حالاً ، وعَكَظَ : ممنوع  
من الصرف للعلمية والتأنيث ، و(كليهما) تأكيد لجَنِّي . . . . . وعرعار : اسم فعل في محل نصب يندعو .

(١) من م

(٢) المقتصد ١٠٢٠/٢ .

(٣) ط : والثلاث .

المؤنث دليلاً على التكرار المثلث ، كما ألحقوا الألف في : « أَلْقَيْتَ فِي جَهَنَّمَ » دليلاً على التكرار المشي ، وأصله : أَلَقَ ، أَلَقَ ، والمراد بالتكرار : المبالغة ، ثم عدلوا : نَزَالَ عن : انزلي ، فنزال ، إِذَنْ ، مؤنث كانزلي ، يعني أنهم جعلوا الألف التي هي دليلُ تشنية الفاعل ، دليل تشنية الفعل للتكرير ، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامة تأنيث الفعل <sup>(١)</sup> ، أي كونه مكرراً ثلاثاً أو أكثر ، قال : ودليل تأنيث «فَعَال» الأمري ، قوله <sup>(٢)</sup> :

٤٦٧- وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَمَاءَ إِذْ دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

هذا <sup>(٣)</sup> كلامه ، والذي <sup>(٤)</sup> أرى أنَّ كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل : شيء لا دليل لهم عليه ، والأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن نوع المعدول

(١) ق / ٢٤ ، ونصها :

﴿ أَلْقَيْتَ فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيرٍ ﴾

(٢) م د ، ط : ساقطة .

(٣) زهير بن أبي سلمى (شعر زهير، صُنْعَةُ الأَعْلَم ص ١١٦) ، ورواية البيت هكذا :

وَلْيَنْعَمْ حَشْوُ الدُّعْرِ أَنْتَ إِذَا دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

وهو من قصيدة في مدح هرم بن سنان .

الخرزاة ٣١٦/٦ هارون ، سيبويه ٣٧/٢ بولاق ، المقتضب ٣/٣٧٠ ، الجُمَل ٢٢٨ ط . جديدة ، الحُلُل في شرح أبيات الجمل ص ٣٠٦ ، شرح شواهد الشافية ٣٠٣ ، المقدمة المحيية ٢/٣٣٩ ، شرح كفاية المتحفظ ص ٣٣٦ ، رصف المباني ٢٣٢ .

وينسب هذا البيت إلى أوس بن حجر ، والمسيب بن علس : (شرح شعر زهير، صُنْعَةُ « ثعلب ص ٧٨ هامش ٢) . « قال الأَعْلَم : الشاهد في قوله : (نَزَالَ) ، وهو اسمُ لقوله انزل ، ودلَّ على أنه اسم مؤنث دخول التاء في فعله ، وهو (دُعِيتَ) . وإنما أخبر عنها على طريق الحكاية ، وإلا فالفعل وما كان اسماً له لا ينبغي أن يخبر عنه . » الخرزاة ٣١٧/٦ هـ .

وقوله : لُجَّ في الدُّعْرِ : تتابع الناس في الفَزَع ، وهو من اللَجَاج في الشيء : التهادي فيه .

(٤) ط : وذا كلامه .

(٥) انظر المقتضب ٣/٣٦٩ .

عنه، أخذاً من استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية، وأما المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال، على ما بينا قبل، لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر.

وتأنيث الفعل في: دُعِيَتْ نَزَالِ، لا يدل على أَنَّ أَصْلَ نَزَالِ: فعل أمر مكرر، بل هو لتأويل «نَزَالِ» باللفظة أو الكلمة أو الدعوة، كما يجي في باب العلم، وكذا لا يخلو قسما المصدر والصفة من معنى المبالغة، فَحَمَادٍ، وَلَكَاعٍ: أبلغ من: الحمد، ولكعاء.

الثاني: من أقسام فَعَالٍ، المصدر، وهو، على ما قيل، مصدر مُعَرَّفٌ مؤنث، ولم يقم لي، إلى الآن، دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه، ومذهبهم أنه من أعلام المعاني، كزوير<sup>(١)</sup> وسُبْحان<sup>(٢)</sup>، على ما يجي في باب العلم.

وربما أُسْتِدِلَّ على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وَعَلِمَ الشخص طرداً، فإنهما مؤنثان اتفاقاً؛ إذ لا يطلقان إلا على المؤنث كما يجي، وهذا استدلال عجيب.

وقيل: فَجَارٍ معرفة في قوله<sup>(٣)</sup>:

٤٦٨ - أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلَتْ فَجَارٌ

(١) زَوَيَر: عَلِمَ جنس على معنى الإحاطة والشمول، قال الطرمح:

وإن قال غاو من تنوخ قصيدة بها جَرَبٌ عُدْتُ علي بزويراً

ابن يعيش ٣٨/١

(٢) انظر ابن يعيش ٣٨/١.

(٣) النابغة الذبياني (ديوانه ص ٥٩، دار صادر، بيروت)، يخاطب به زُرْعَةَ بن عمرو الفزاري.

الخزانة ٣٢٧/٦ هارون، سيبويه ٣٨/٢ بولاق، الجمل ٢٣٤، الحلل في شرح أبيات الجمل ٣٠٧، ابن يعيش ٣٨/١، المبهج ص ١٢.

أراد بـ (فجار) الغدر، سُمِيَ الغدر فَجَارٌ، كما تُسَمَّى المرأة: خَزَامٍ. وقوله: (أنا اقتسمنا...) بفتح همزة أن؛ لأنها مع معموليها في تأويل مصدر ساذ مسد مفعولي (رأيت) في البيت الذي قبله:

أرأيت، يوم عكاظ، حين لقيتني تحت العجاج، فما شققت غباري.

الشاهد فيه أن (فجار) مصدر معرفة مؤنث.

لتعريف قريبته، وهي «بَرَّة»، وهذا الدليل كالأول في الغرابة؛ إذ حَمِلَ كلمةً على أخرى في التأنيث أو التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤناً شيئاً بديع، بلى، لو ثبت وصف نحو: فجار بالمؤنث المعروف، نحو: فجار القبيحة مثلاً، جاز الاستدلال به على الأمرين التأنيث والتعريف، على أَنَّ السَّيرَافِيَّ جَوَّزَ كَوْنَ «بَرَّة» بمعنى البارة، فكذا يكون «فجار» كأنه قال: احتملتُ الحَصْلَةَ البَارَّةَ<sup>(١)</sup>، واحتملتُ الحَصْلَةَ الفاجرة، فهما صفتان غالبتان، صائرتان بالغلبة علمين، كما يَجِيءُ في القِسْمِ الثالث.

ولو سلّمنا، فَأَيْشِ الدَّلِيلُ على تعريف كل ما هو من هذا القِسْمِ ؟ !٠ على أن قولهم في الظباء: إذا وردت الماء فلا عَبَاب، أي: فلا عَبٌّ، وإذا لم ترد فلا أَبَاب، أي: لا أَبٌّ، أي لا نزاع إليه، وقول المُتَلَمَّسِ<sup>(٢)</sup>:

٤٦٩- جَادِ لَهَا جَادٍ وَلَا تَقُولِي طَوَالَ الدَّهْرِ مَا ذَكَرْتُ: حَادٍ

أَيُّ: قُولِي لَهَا: جَمُوداً، وَلَا تَقُولِي لَهَا حَمِداً وَشُكْراً، وقول العرب لا مَسَّاسٍ، أي: لا مَسٌّ، ظاهرة في التنكير.

(١) ط: البرة.

(٢) هو شاعر جاهلي مُفْلِقٌ مُقِلٌّ، ذكره الجُمَحِيُّ في الطبقة السابعة من شعراء الجاهلية، واسمه جرير. وهو خال الشاعر طرفة بن العبد البكري.

والبيت في: الخزنة ٣٣٩/٦ هارون، سيبويه ٣٩/٢ بولاق، الأملاني الشجرية ١١٣/٢، ابن يعيش ٥٥/٤، اللسان جمد.

«الضمير في (لها) يعود إلى القرينة، أي النفس، في بيت سابق، وهو:

صبا من بعد سلوته فؤادي      وسمَّح للقرينة بانقياد

وجماد، بالجيم: نقيض قولهم: جماد، بالخاء المهملة، أي: قولي لها جموداً، ولا تقولي لها حمداً.

والشاهد في «جماد» و «جماد» أنها اسمان للجمود والحمد معلولان عن اسمين مؤنثين سَمَّيَا بهما، وهما الجمدة والجمدة اللتان لم تستعملتا في الكلام». سيبويه ٢٧٦/٣ هارون هامش (١).



وَمَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ أَنَّ جَمِيعَ أَوْزَانِ فِعَالٍ ، أَمْرًا ، أَوْ صِفَةً ، أَوْ مُصَدَّرًا أَوْ عَلَمًا مُؤَنَّثَةً ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهَا مُذَكَّرٌ ، وَجَبَ عَدَمُ انْصِرَافِهَا ، كَعَنَاقٍ ، وَبُحُورٍ عِنْدَ النِّحَاةِ جَعَلَهَا مُنْصَرَفَةً ، كَصَبَاحٍ ، وَهَذَا مِنْهُمْ دَلِيلٌ عَلَى تَرَدُّدِهِمْ فِي كَوْنِهَا مُؤَنَّثَةً .

الثالث : الصِّفَةُ الْمُؤَنَّثَةُ ، وَلَمْ يَجِيءْ فِي صِفَةِ الْمَذْكَرِ ، وَجَمِيعُهَا تَسْتَعْمَلُ مِنْ دُونَ الْمَوْصُوفِ ، وَهِيَ ، بَعْدَ ذَلِكَ ، عَلَى ضَرِيئَيْنِ : إِمَّا لَازِمَةً لِلنِّدَاءِ ، سِمَاعًا ، نَحْوُ : يَا لَكَأَيُّ : يَا لَكَأَيُّ ، وَيَا فَسَاقٍ ، وَيَا خَبَاطٍ ، أَيْ : يَا فَاسِقَةً وَيَا خَبِيثَةً ، وَيَا رَطَابٍ <sup>(١)</sup> وَيَا دِفَارٍ <sup>(٢)</sup> ، وَكَذَا : يَا خَصَافٍ وَيَا حَبَاقٍ كِلَاهُمَا بِمَعْنَى الضَّرَاطَةِ ، وَيَا خَزَاقٍ مِنَ الْخَزَقِ وَهُوَ الذَّرَقُ ، وَلَا تَجِيءُ هَذِهِ اللَّازِمَةُ لِلنِّدَاءِ عَلَمًا لِلْجِنْسِ ، أَيْ لَا تَكُونُ بِسَبَبِ الْغَلْبَةِ فِي مَوْصُوفٍ بِحَيْثُ تَصِيرُ عَلَمًا لَهُ ، كَالصُّعِقِ وَنَحْوِهِ عَلَى مَا يَجِيءُ (١٥١ ب) فِي الْأَعْلَامِ .

وإِمَّا غَيْرُ لَازِمَةٍ لِلنِّدَاءِ ، وَهِيَ عَلَى ضَرِيئَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا صَارَ بِالْغَلْبَةِ عَلَمًا جَنْسِيًّا ، كَمَا فِي : أَسَامَةِ ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : حَلَاقٍ وَجَبَادٍ لِلْمَنِيَّةِ ، كَانَتْ فِي الْأَصْلِ صِفَةً عَامَةً لِكُلِّ مَا يُحَلِّقُ بِهِ ، وَيَجْبِذُ ، أَيْ يَجْذِبُ ، ثُمَّ اخْتَصَّتْ بِالْغَلْبَةِ بِجِنْسِ الْمَنَايَا ، وَكَذَا : حَنَازٍ وَبَرَاحٍ لِلشَّمْسِ ، مِنَ الْحَنْذِ ، وَهِيَ الشَّيْءُ ، وَالْبَرَّاحُ وَهُوَ الزَّوَالُ ، وَكَلَّاحٍ وَأَزَامٍ وَجَدَاعٍ لِلسِّنَةِ ، وَسَبَاطٍ لِلْحُمَى ، لَا نَسْبَاطُهَا فِي الْبَدَنِ ، مِنَ الشَّعْرِ السَّبَطِ ، وَمِثْلُهُ كَثِيرٌ ، كَتَكَرَّارٍ لِلْخَزَرَةِ الَّتِي تُؤْخَذُ بِهَا الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا ، سَمِيَتْ كَرَارٌ ؛ لِأَنَّهَا تَكُرُّ الزَّوْجَ أَيْ تَرُدُّهُ ، بَزَعْمَهُمْ ، يُقَالُ : يَأْكُرُّ كَرَّيْهِ ، إِنْ أَذْبَرَ فَرْدِيَّهِ ، وَإِنْ أَقْبَلَ فَسَرِّيَّهِ ، وَفَشَاشٍ وَحَيَادٍ وَصَّامٍ ، لِلدَّاهِيَةِ لِأَنَّهَا تَفْشُ ، أَيْ تَخْرُجُ رِيحَ الْكِبَرِ ، وَتَحْدُ أَيُّ تَمِيلُ ، سُمِّيَتْ بِهِ تَفَاؤُلًا ، وَتَصَمُّ أَيْ تَشْتَدُّ ، يُقَالُ : فَشَاشَ فَشِيهِ مِنْ أَسْتِهِ إِلَى فِيهِ ، أَيْ

(١) أَيْ يَارَطِبَةُ الْفَرْجِ ، وَهَذَا شَتْمٌ لِلْأَمِّ ، كِتَابَةُ عَنِ الزِّنَى .

(٢) دِفْرَةٌ ، أَيْ : مَتْنَةٌ .

أُخْرِجِي رِيحَ الْكِبَرِ مِنْهُ ، مَنْ اسْتَهَ مَعْ فِيهِ ، وَيُقَالُ : حَيْدِي حَيَادٍ ، أَيُّ : ارجعي ياراجعة ، وَيُقَالُ : صَمِّي صَمَامٍ ، أَيُّ اشْتَدِي ياشديدة ، أَيُّ : زَيْدِي فِي الشَّدَّةِ ، أَوْ : ابْقِي عَلَى شِدَّتِكَ ، كَالْتَأْوِيلَيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾<sup>(١)</sup> ،

وَيَقُولُونَ عِنْدَ طُلُوعِ مَنْ يَكْرَهُونَ طُلُعَتَهُ : حَدَادٍ حَدِيهِ ، أَيُّ : يَادَاهِيَةِ الْحَادَةِ الْمَانِعَةِ ، وَفِيَاكِ لِلْغَارَةِ ، يَقُولُونَ : فِيْحِي فَيَاكِ ، أَيُّ اتَّسَعِي يَامْتَسِعَةُ عَلَى تَأْوِيلٍ : صَمِّي صَمَامٍ ، وَيُقَالُ : كَوَيْتُهُ وَقَاعٌ ، وَهِيَ عِلْمٌ كَيْتٌ عَلَى الْجَاعِرَتَيْنِ ، وَانْتِصَابُهَا عَلَى الْمَصْدَرِ مِنْ «كَوَيْتُهُ» أَيُّ : كَيْتٌ وَاقِعَةٌ لَازِمَةٌ ، وَيُقَالُ : طَهَارٌ ، لِلْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ ، كَأَنَّهَا طَامِرَةٌ أَيْ وَائِبَةٌ ، وَيُقَالُ لِلضَّبْعِ : قَتَامٌ ، وَجَعَارٌ ، وَفَشَاحٌ ، مِنْ الْقَتْمِ وَهُوَ الْجَمْعُ ، وَمِنْ الْجَعْرِ وَمِنْ الْفَشَحِ ، وَهُوَ تَفْرِيجُ مَا بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ .

فهذه وأمثالها : أعلامٌ للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو : حَنَادِ الطَّالِعَةِ وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَعَارَفٌ ، لَمْ يَجْزْ حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ مَعَهَا ، نَحْوُ : فَشَاشٍ فَشِيهِ ، وَحَدَادٍ حَدِيهِ ، وَحَيْدِي حَيَادٍ ، كَمَا مَرَّ فِي بَابِ النِّدَاءِ .

والضرب الثاني من غير اللازمة : مَا بَقِيَتْ عَلَى وَصْفِيَّتِهَا ، نَحْوُ : قَطَاطٍ ، أَيُّ : قَاطَةٌ كَافِيَةٌ ، قَالَ<sup>(٢)</sup> :

(١) الفاتحة ٦/ .

(٢) هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، والبيت من أبيات يخاطب بني مازن ، وكانوا قتلوا أخاه عبدالله ، فصالحهم على دينه ، فعبرته أخته بذلك ، فنكث العهد ، ونقض الصلح وغزاهم ، فأثنى عليهم وقال هذا ، وكان ذلك منه قبل إسلامه .

الخرزاة ٣٥٢/٦ هارون ، الفصل ١٥٨ ، ابن يعيش ٥٨/٤ ، ٦١ ، اللسان (قطط) .

وأطلت من الإطالة ، وفراطهم ، أي : إمهالهم والثاني بهم .

وليس (سَرَآة) جمع سَرِيٍّ ؛ لِأَنَّ فَعِيلًا لَا يَجْمَعُ عَلَى فَعَلَةٍ بِالتَّحْرِيكِ ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ جَمْعٌ لَا جَمْعَ . [شرح الشافية ١٣٩/٢] .

الشاهد فيه أَنَّ قَطَاطٍ وَصِفَ مُؤَنَّثٌ بِمَعْنَى قَاطَةٍ ، أَيُّ : كَافِيَةٌ .

٤٧٠- أَطَلْتُ فِرَاطَهُمْ حَتَّى إِذَا مَا قَتَلْتُ سَرَائِهِمْ كَانَتْ قَطَاطٍ

وَسَبَبَتْهُ سَبَّةٌ تَكُونُ لِرَازِمٍ ، أَي لَازِمَةٍ ، وَلَا تَبْلُ فَلَائِنَا عِنْدِي بَلَالٍ ، أَي بِأَلَةٍ ، أَيْ لَا يُصِيبُهُ عِنْدِي نَدَى ، وَلَا يَصِلُهُ مِنِّي صِلَةٌ ، وَقَالَ <sup>(١)</sup> :

٤٧١- وَذَكَرْتُ مِنْ لَبَنِ الْمُحَلَّقِ شُرْبَةً وَالْخَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَادٍ

والرابع : الأعلام الشخصية ، وجميع ألفاظها مؤنثة ، وإن كان المسمى بها مُذَكَّرًا ، أَيْضًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ <sup>(٢)</sup> :

٤٧٢- قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُكُمْ أَسْوَدَ خَفِيَّةٍ فَإِذَا لَصَافٍ تَبِيضُ فِيهِ الْحُمْرُ

بتذكير الضمير الراجع إلى «لَصَافٍ» فلتأويله بالموضع ، ويروى : تبيض <sup>(٣)</sup> فيها ، وَلَصَافٍ : مَنْزِلٌ مِنْ مَنَازِلِ بَنِي تَمِيمٍ ، - وَخَصَافٍ : فَحْلٌ ، وَفِي الْمَثَلِ : أَجْرًا مِنْ

---

(١) النابتة الجعدي (ديوانه ٢٤١)، ويروى لابن الخرع (يفتح الحاء، وكسر الراء).

الخزانة ٣٦٣/٦ هارون، سيبويه ٣٩/٢ بولاق، المقتضب ٣٧١/٣، الأمالي الشجرية ١١٣/٢، المخصص ٦٤/١٧، ابن يعيش ٥٤/٤، اللسان (بدد، وحلق).

و (المحلّق)، بتشديد اللام المفتوحة، سمة الإبل الذي عليه وسوم كأمثال الحلق، و (الصعيد) وجه الأرض. لقد استشهد به الرضي على أن (بداد) وصف مؤنث معدول عن متبذدة، أي : متفرقة، فهو حال. واستشهد به سيبويه على أن (بداد) مصدر معدول مؤنث. وقال الأعلام : (بداد) اسم للتبذد، معدول عن مؤنث، كأنه سمي التبذد بده، ثم عدلها إلى بداد. واستشهد به ابن يعيش الحلي على أن (بداد) بدد بمعنى متبذدة، فهو مصدر في معنى اسم الفاعل، كقولهم : عدل بمعنى عادل.

(٢) أبو موهوس الأسدي من قصيدة هجا بها نَهْشَلُ بْنُ حَرْبٍ ، وقيل : حَوْطُ بْنُ رَبَابٍ .

الخزانة ٣٧٠/٦ ، ٣٨٠ هارون ، إصلاح المنطق ١٧٨ ، ابن يعيش ٦٣/٤ ، أمالي القاضي ٢٣٦/٢ ، وَلَصَافٍ مبتدأ ، وَجَمَلَةٌ (تَبِيضُ) خبره . وَ (الْحُمْرُ) بضم الحاء المهملة ، وتشديد الميم المفتوحة : ضَرْبٌ مِنَ الطَّيْرِ كَالْعُصْفُورِ ... الشاهد فيه أَنَّ (فَعَالَ) فِي الْأَعْلَامِ الشَّخْصِيَّةِ جَمِيعُ الْأَفْظَانِ مُؤَنَّثَةٌ . وَأَمَّا (لَصَافٍ) هُنَا فَإِنَّمَا ذَكَرَهُ بِإِرْجَاعِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ مِنْ فِيهِ ، لِتَأْوِيلِهِ بِالْمَوْضِعِ ، وَهُوَ مَنْزِلٌ مِنْ مَنَازِلِ بَنِي تَمِيمٍ . الخزانة ٣٧٠/٦ هـ .

(٣) بتأنيث الضمير ، ولا إشكال حيثئذ .

خَاصِي خَصَافٍ<sup>(١)</sup> ، وذلك أنه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفحلة ، فمنعه ،  
وخصاه ، وكذا حَضَارٍ ، في كوكب ، وظَفَارٍ : مدينة ، وقد يُسَمَّى بنحو هذه المؤنثة  
رجل ، كما يُسَمَّى بنحو : سعاد وزينب .

وقطام ، وحذام ، وبهان ، وغلاب ، وسجّاح : لنسوة معيّنة ، وسكاب  
لرمكة<sup>(٢)</sup> ، وكساب وخطاف ، لكلبتين ، ومناع وملاع لهضبتين ، ووبار ، وشراف  
لأرضين ، وعرار لبقرة .

وجميع المصادر ، والصفات مبنية اتفاقاً ، وقد اختلف في علة بنائها .

قال المبرد : فيها ثلاثة أسباب : التأنيث والعدل والعلمية ، قال : بسببين يُسلب  
الاسم بعض التمكن ، فيستحق بالثلاثة<sup>(٣)</sup> زيادة السلب ، وليس بعد منع الصرف  
إلا البناء ، وفي قوله نظراً ، وذلك لأنه لم يَقُمْ دليل ، كما ذكرنا ، على عدلها ، ولا على  
علمية المصادر ، ولا على علمية جميع الأوصاف ، بل قام على علمية بعضها ، كما  
مضى ، ولو ثبت التأنيث في المصادر لم يؤثر بدون العلمية ، ولو سلّمنا اجتماع الثلاثة  
فهو منقوض بنحو : أذربيجان ؛ فَإِنَّ فيه أكثر من سبين ، وبنحو : عُمر ، إذا سُمِّي  
به مؤنث ، فإنه ، إذن ، مُعَرَّبٌ اتفاقاً مع اجتماع التأنيث فيه ، والعدل والعلمية .

وقيل : بُنيت لتضمن تاء التأنيث ، ويعد تسليم تقدير تاء التأنيث في المصادر ،  
فهو منقوض بنحو : هند ، ودار ، ونار ، مما لا يُحصى .

(١) المستقصى في أمثال العرب ٤٦/١ .

(٢) الرمكة : الأنثى من البراذين . صحاح .

(٣) ط : بالثلاثة .

وقال المصنّف<sup>(١)</sup> : لمشابهته نزال، فَوَرَدَ عليه نحو : سحاب وكهام<sup>(٢)</sup> وجهام<sup>(٣)</sup> ، من المعربات ، فضم إلى الوزن العدل ، فَإِنْ ادَّعى العدل المحقّق فما الدليل عليه ، وثبوت الفجور، وفاسقة ، لا يدل على كون فَجَارٍ وفَسَاقٍ معدولين عنها ؛ إذ من الجائز ترادّف لفظين في معنى ، ولا يكون أحدهما معدولاً عن الآخر، وَإِنْ ادَّعى العدل المقدّر ؛ لاضطرار وجودهما مَبْنِيَيْنِ ، إلى ذلك، كما ذكر لمنع صرف «عَمَر» وهو الظاهر من كلامه، فما الدليل على كون نَزَالٍ الذي هو الأصل معدولاً، وقد قلنا قبل ذلك ما عليه، وَإِنْ قدر العدل في الأصل، أيضاً، فهو تكلفٌ على تكلف .

والأولى أن يقال : بني قسم المصادر، والصفات، لمشابهتها لفعّالِ الأمرِ وزناً ومبالغةً، بخلاف نحو : نبات ، وكلام، وقضاء، فإنه لا مبالغة فيها، وأمّا الأعلام الجنسية، كَصَرَامٍ، وحداد، فكان حقها الإعراب ؛ لأن الكلمة المبنية إذا سُمِّي بها غير لفظها وجب إعرابها، كما إذا سُمِّي بَأَيْنٍ . شخصٌ، على ما يَجِيء في باب الأعلام، لكنها بنيت ؛ لأن الأعلام الجنسية أعلام لفظية على ما يَجِيء في باب العلم، فمعنى الوصف (١٥٢ أ) باقٍ في جميعها، إذ هي أوصاف غالبية .

وأمّا الأعلام الشخصية ، كَقَطَامٍ<sup>(٤)</sup>، وَحَذَامٍ<sup>(٥)</sup>، فبنو تميم جَرَوْا فيها على القياس بإعرابهم<sup>(٦)</sup> لها غير منصرفة، أمّا الإعراب فَلِعَرَبُهَا عن معنى الوصفية، وأمّا عَدَمُ

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٠/١ .

(٢) الكهام : السيف الكليل .

(٣) الجهام : السحاب لا ماء فيه .

(٤) من القطم، وهو القَصُ . التخميم ٢٦٨/٢ .

(٥) من الحذم، وهو القطع . نفسه ٢٦٨/٢ .

(٦) التخميم ٢٧١/٢ ، وإلا ما كان آخره راء، كقولهم : حَضَارٍ لأحد المُحلفين، وَجَعَارٍ فإنهم يوافقون فيه

الحجازيين، إلا القليل، كقوله :

ومَرَّ دهرٌ على وبارٍ      فهلكت جهرةٌ وبارٍ  
بالرفع .

وقد ذكر هذا الرضي في السطور التالية .

انصرافها فلما فيها من العلمية والتأنيث، وبناء أهل الحجاز<sup>(١)</sup> لها مخالف للقياس، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف، لكنهم رأوا أنه لا تضاد بين الوصف والعلمية من حيث المعنى، كما مر في باب مالا ينصرف، فبنوها بناء الأوصاف وإن كانت مرتجلة، غير منقولة عن الأوصاف، إجراء لها مجرى العلم المنقول عن الوصف؛ لأنه أكثر من غيره، أو نقول: أجزوا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء، لجامع العلمية.

وقال المصنف<sup>(٢)</sup>: هي معربة غير منصرفة عند بني تميم، لاجتماع العدل والعلمية فيها، وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو: فساق عند<sup>(٣)</sup> النحاة، والعدل والعلمية في: فشاش<sup>(٤)</sup> وفياح ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها، وفي ادعاء العدل في الأقسام الأربعة نظراً، كما مضى.

وهذا مذهب الأقل من بني تميم، وأما مذهب الأكثر منهم، وفصحائهم فإنهم يمنعون صرف الأعلام الشخصية إلا ما كان آخره راء، نحو حضار فإنهم يبنونه، وذلك لأن تقديري الإعراب والبناء في الشخصية مستقيمان لكن قد يرجح أحد التقديرين لغرض، وغرض تخصيص البناء بذی الراء: قصد الإمالة، إذ هي أمر مستحسن، والمصحح للإمالة ههنا: كسرة الراء، وهي لا تحصل إلا بتقدير علة البناء؛ لأنه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر، وإذا بني كسر دائماً، فإذا كان كذا، كان تقدير علة البناء للغرض المذكور أولى من تقدير علة منع الصرف، وإن كان أيضاً، مستقيماً بالوضع، وأما القليل من بني تميم، فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع، دون قياس البناء.

(١) التخمير ٢٧١/٢.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٥٠١/١، وشرح الكافية ص ٧٧.

(٣) د: ساقطة.

(٤) في التخمير ٢٦٦/٢: «وفي مثل فشاش: فشيء من استه إلى فيه».

وقال المصنف<sup>(١)</sup> في القسم الأخير، أي العَلَم الشخصي : إنَّ فيه عند أهل الحجاز عدلاً تقديرياً، أي ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نَزَالٍ ، بالوجهين : العدل والوزن ، فيحصل موجب البناء ، إذ لو اكتفى بالوزن لوجب بناء باب سَلَامٍ ، وكلام ، قال وإنما كان العدل تقديرياً ، إذ ليس لنا قاطمة ، وحاذمة ، عدل عنهما قطام وحذام ، كما أنه ليس لنا عامر، المعدول عنه عُمر، قال : وعند فصحاء بني تميم في نحو : حضار : العدل التقديري والوزن ، وفي نحو قطام : التأنيث والعلمية ؛ لأننا غير مضطرين ، لِمَنع الصرف ، إلى العدل ، إذ الكفاية حاصلة بالتأنيث والعلمية ، قال : وبعضهم يقدِّر فيه أيضاً ، العدل ؛ لأنه من باب حضار، المضطر فيه إلى تقدير العدل ، أي من باب العلم الشخصي ، فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العَلَم الشخصي ، لما<sup>(٢)</sup> اضطروا في بعضه ، أي ذي الراء ، إلى هذا ، وقد مرَّ الكلام على تقدير العدل .

(١) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥٠٠ ، وشرح الكافية ص ٧٧ .

(٢) د : لمن اضطروا .





## [ الأصوات ، أنواعها ، وأحكامها ]

قوله<sup>(١)</sup> : «الأصوات : كل لفظ حُكي به صوت ، أو صُوت به للبهائم» «فالأول ، كَغاق ، والثاني ، كَنخ» .

اعلم أن الألفاظ التي تُسمِّيها النحاة أصواتاً ، على ثلاثة أقسام :

أحدها : حكاية صوتٍ صادرٍ ، إمَّا عن الحيوانات العُجم ، كَغاق ، أو عن الجمادات ، كَطق ، وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكي ، وهذه الألفاظ مركَّبة من حروف صحيحة ، محرَّكة بحركات صحيحة ، وليس المحكي كذلك ؛ لأنه شبيه المركب من الحروف ، وليس مركباً منها ؛ إذ الحيوانات والجمادات لا تُحسن الإفصاح بالحروف إحسانَ الإنسان ، لكنهم لما احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف ، في أثناء كلامهم ، أعطَوْها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة ، لأنه يتعسر عليهم ، أو يتعذر ، مثل تلك الأجراس الصادرة منها ، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الأنس ، إلَّا في النادر ، كما في البيغاء ، فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين ، أعني الحكاية والمحكي ، قضاءً لحق الحكاية ، أي كونها كالمحكي سواء ، فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات .

وثانيها : أصواتٌ صادرة<sup>(٢)</sup> عن فم الإنسان غير موضوعة وضعاً ، بل دالة طبعاً على معانٍ في أنفسهم ، كأف ، وتَف ، فإن المتكرَّه لشيء يُخرُج من صدره صوتاً شبيهاً بلفظ «أف» ومن يَبْزُق على شيء مستكره يصدُر منه صوت شبيه بلفظ «تَف» . وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب .

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٧ وما بعدها ، والفوائد الضيائية ١١٦/٢ وما بعدها .

(٢) ط : خارجة .

فهذه وشبهها أصواتٌ صادرةٌ منهم طبعاً، كآخ، لذي<sup>(١)</sup> السعال ، إلا أنهم لما ضمنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه<sup>(٢)</sup>، وجعلوها لغاتٍ مختلفة، كما مرَّ من لغات : أفّ ، وأوه .

وثالثها : أصواتٌ يُصَوِّتُ بها للحيوانات عند طلب شيءٍ منها : إمّا المجيء كالألفاظ الدعاء، نحو : جَوْتُ، وقوس<sup>(٣)</sup>، ونحوهما، وإمّا الذهاب، كهَلَا، وهج ، ونحوهما، وإمّا أمر آخر، كَسَأْ، للشراب ، وهَدَعَ للتسكين .

وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العُجْمُ حتى يُقال : إنها أوامر أو نواهٍ، كما ذهب إليه بعضهم ؛ لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام، كما قال الله تعالى : ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي (١٥٢) ب) يَتَّبِعُ بِمَا لَا يَسْمَعُ<sup>(٤)</sup> إِلَّا دُعَاءً ﴾، بل كان أصلها أن الشخص كان يَقْصِدُ انقيادَ بعض الحيوانات لشيءٍ من هذه الأفعال ، فيصوِّت لها إمّا بصوتٍ غير مركب من الحروف، كالصفير، للدابة عند إيرادها الماء، وغير ذلك، وإمّا بصوتٍ معين مركب من حروف معينة، لا معنى تحته، ثم يجرّضه، مقارناً لذلك التصويت، على ذلك الأمر إمّا بضربه وتأديبه، وإمّا بإيناسه وإطعامه، فكان الحيوان يمثل المراد منه ، إما رهبة من الضرب ، أو رغبة في ذلك البرّ، وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البرّ، إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البرّ ؛ لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده ، فيمثل عقيب الصوت عادةً ودُرْبَةً، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف ، كالأمر والنهي ، لذلك الحيوان ، وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض

(١) ط : الذي .

(٢) د ط : تحريكه .

(٣) دعاء للكلب، وقيل : زجر له .

(٤) البقرة / ١٧١، ونصها :

﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَتَّبِعُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً صُمُّ بُكْمٌ عُمْى فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ ﴾ .

صوتاً مركباً من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت، لأنَّ الصوت من حيث هو متشابه الأفراد وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج<sup>(١)</sup> سَهْلٌ، فلما كانت<sup>(٢)</sup> الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلافَ العلامات الدالة عليها، فركبوا من الحروف، وما ذكرنا من الترتيب يتبين من كيفية تعليم الحيوانات كالذَّبِّ، والقِرْدِ، والكلب وغير ذلك .

هذا، وأنا لا أرى منافعاً من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البر، لما استغنى بها الطالب عنها، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر ونواهي ؛ لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجاءات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب، وتكلم بها تفهمه كالعقلاء .

ثم نقول : إنما سميت الأقسام الثلاثة أصواتاً، وإن كان غيرها من الكلام أيضاً، صوتاً؛ لأن هذه، في الأصل : إما أصوات ساذجة كحكاية أصوات العجاءات والجمادات أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعانٍ كالألفاظ الطبيعية، وكما يَصَوْتُ به للحيوان ، وهذه الأقسام الثلاثة ليست في الأصل كلمات، إذ ليست موضوعة، فُسِّمَتْ باسم ساذج الصوت ، فقيل<sup>(٣)</sup> : أصوات ، ثم جعلت الثلاثة بعد هذا الأصل ؛ لاحتياجهم إلى استعمالها في أثناء الكلام ، كالكلمات ، فعاملوها معاملةً لها ، وأحقوها بأشرف الكلمات أي بالأسماء ؛ ليكون أدل على دخولها في ظاهر أقسام الكلمات ، فصرَّفوها تصريف الأسماء فأدخلوا التنوين الذي هو من أخصَّ علامات الأسماء في بعضها نحو، غاقٍ، وأُفٍّ، والألف واللام في بعضها، وذلك إذا قصدوا لفظ الصوت لامعناه، كقوله : باسم الماء، وقوله : كما رعت

(١) ط : المخارج.

(٢) ط : كان.

(٣) ط : فقبل.

بالجوت ، فهو كقولك : أمرته باضرب ، أي بهذا اللفظ ، وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر ، فحينئذ ، إما أن تُعربها إعراب المصادر ، نحو : واهاً لك ، أو ، لا نحو : «أف لكما» ، فهذه الأصوات من الكلمات ، كالنسان من الناس ، صورتها ، صورتها وماهيتها غير ماهيتها ؛ إذ ليست موضوعة في الأصل لمعنى كالكلمات .

والتنوين فيما دخله : تنوين الإلحاق<sup>(١)</sup> ، وتنوين المقابلة<sup>(٢)</sup> ، كما قيل في تنوين مسلمات .

وليس ماقاله بعضهم من أن تنوين نحو : غاقٍ للتكثير : بشيء<sup>(٣)</sup> ؛ إذ لا معنى للتعريف والتكثير فيه ، ولا منع أن نقول في تنوين نحو : صبه ، وإيه ، مثل هذا لما تقدم في أسماء الأفعال ، أن نحو صه ، كان صوتاً ، ونستريح ، إذن<sup>(٤)</sup> ، مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين ، على ماسبق ، من الوجهين .

وإنما بُنيت أسماء الأصوات ، لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قَصِدَ استعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو مقتضى

---

(١) «وهو التنوين اللاحق لأذ في نحو «وانشقت السماء فهي يومئذ واهية» ، والأصل فهي يوم إذ انشقت واهية ، ثم حذفت الجملة المضاف إليها للعلم بها ، وجيء بالتنوين عوضاً منها ، وكسرت الذال للسكتين ، وقال الأخفش : التنوين تنوين التمكين والكسرة إعراب المضاف إليه» .

ظاهرة التنوين ص ٥١ .

(٢) «وهو كل تنوين لحق جمع المؤنث السالم في نحو عرفات ، غرفات ، مسلمات ؛ لأنه جيء به ليكون في جمع المؤنث السالم موازناً للنون في جمع المذكر السالم في (مسلمون) . . .» .

الإيضاح في شرح المفصل ٢٧٧/٢ .

(٣) «ورد بأنه لو كان كذلك لزال بزوال التكثير ، حيث سمي به ، واللازم باطل ، كما جوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكين ، لكون الاسم منصرفاً ، وللتكثير ؛ لكونه موضوعاً لشيء لا بعينه» .  
حاشية الصبان ٦٦/١ .

والصحيح أنه تنوين التمكين ؛ لأن تنوين التكثير يكون في المبنيات فقط .

(٤) م ، د : ساقطة .

الإعراب، وإذا وقعت مركبة، جاز أن تعرب، اعتباراً بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر، كأها منك مثل «أف لكما»، إذا قصدت ألفاظها لا معانيها، قال جهم بن العباس<sup>(١)</sup> :

٤٧٤ - تُرْدُ بِحَيْهَلٍ وَعَاجٍ وَإِنَّمَا مِنْ الْعَاجِ وَالْحَيْهَلِ جُنْ جُنُونُهَا

وقال :<sup>(٢)</sup>

تَدَاعَيْنَ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَّكِلٍ جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسَلَامٍ (٨)

وقال :<sup>(٣)</sup>

دَعَاهُنَّ رِدْفِي فَارْعَوَيْنَ<sup>(٤)</sup> لَصَوْتِهِ كَمَا رُعْتَ بِالْجَوْتِ الظُّمَاءِ الصَّوَادِيَا - ٤٧٣

(١) لم أجد له مرجعاً. وقال البغدادي : «ولم أره إلا في شرحه (شرح الرضي)، ولا أعرف جهماً من هو؟ والله أعلم، على أن اسم الصوت إذا قصد به لفظه أعرب كما في البيت، فإن (عاج)، وهو زجر للإبل لتسرع، لما قصد لفظه أعرب بالجر والتنوين أولاً، وبالجر والتعريف ثانياً. أي إنها تُرْدُ بمجرد ذكر هذه الكلمة، وهي اسم فعل كما تقدم».

الخرزانه ٣٨٧/٦، ٣٨٨ ط. هارون.

(٢) سبق تخريجه صفحة ٥٩ من القسم الأول!!

(٣) عُوَيْفُ الْقَوَافِي بن معاوية بن حصن بن حذيفة (اللقاب الشعراء لمحمد بن حبيب ٣٠٩/٢ ضمن نوادر

المخطوطات).

وهو شاعر مُقَلٌّ من شعراء الدولة الأموية، من ساكني الكوفة، وبيته أحد البيوتات المتقدمة الفاخرة في العرب، وإنما قيل له عويف القوافي لقوله :

سَاكِبٌ مِنْ قَدْ كَانَ يَزْعُمُ أَنِّي إِذَا قُلْتُ قَوْلًا لَا أَجِدُ الْقَوَافِيَا

الخرزانه ٣٨١/٦، ٣٨٤ هارون، والمفصل ١٦٦؛ وفيه : «والشاهد فيه دخول أداة التعريف على اسم الصوت، وهو (جَوْتُ)، والمعنى أن رديفه دعا النسوة فارْعَوَيْنَ لصوته، ورجعن إليه، كما لو دعوت إلى الشرب الإبل، فالتفنن وتضامن للشرب».

وابن يعيش ٧٥/٤، ٨٢، البيان والتبيين ٣٧٤/١، الأغاني ١٧/ ١٠٧.

(٤) من م.

على الحكاية مع الألف واللام ، وتقول : زجرته بهيّد وبهيّد ، وهذا كما تقول ، في الكلمات المبنية إذا قصدت ألفاظها<sup>(١)</sup>

ليت شعري وأين مني ليتْ إنْ ليتاً وإنْ<sup>(٢)</sup> لَوْأَ عَنَاءَ

و : لا يُحَدِّثُ الله بَأَيِّنَ ، ولا بَأَيِّنَ على ما يَجِبُ في الأعلام إنْ شاء الله تعالى .

والإعرابُ مع اللام أكثرُ من البناء نحو : من العاج والحيهْلُ بالجر ، وباسم الشَّيب ؛ لكونها علامة الاسم الذي أصله الإعراب ، وهذا كما يُحْكى عن بعض البغداديين : كل الأَيْنَ وكل الأَيْنَ مُعْرَباً ومبنيّاً ، مع اللام ، ومثله : ما يُحْكى أنَّ الخليلَ قال لأبي الدُقَيْش : هل لك في ثريدة كَأَنَّ وَدَكْهَا عَيُونُ الضَيَّائِينَ ، فقال : أَشَدُّ الْهَلْ<sup>(٣)</sup> ، معرباً ، والألف واللام لا توجب (١٥٣ أ) الإعراب ، بدليل : الآن ، والذي ، والخمسة عشر ، وأما إذا أدخلت التنوين في هذه الأسماء ، فإن قصدت بها ألفاظها ، كقوله ، بحيهْلٌ وعاج<sup>(٤)</sup> ، فإعرابها واجبٌ ؛ لأنه ، إذن ، تنوينُ التمكن ، وإنْ أدخلته من غير هذا القصد ، كما في : غاقٍ ، وصِهٍ فهي مبنية ؛ لأنه تنوينُ الإلحاقِ والمقابلة ، لا تنوينُ التمكن ، كما مرَّ .

هذا هو الكلام عليها اجمالاً ، وأما الكلام عليها تفصيلاً ، فنقول : من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات الإنسان ، أو العجماوات ، أو الجمادات : طِيخٌ ، وهو حكاية صوت الضاحك ، وعِيْطٌ : حكاية صوت الفَتَيَّانِ إذا تصايحوا في اللَّعِبِ ،

(١) قاتل البيت أبو زيد الطائي (ديوانه ٢٤) ، وسبق تخريجه .

(٢) د ، ط : «إِنْ لَوْأَ وَإِنْ لَيْتاً عَنَاءَ» .

(٣) «قال أبو علي : إنها أدخل الألف واللام في «الهِلْ» ؛ لأن سيبويه يقول : «إِنَّ هَلْ» ، وقد وسوف ، وجميع هذه الحروف

معارف ... (تفسير أرجوزة أبي نواس ص ٢٠٨ ، ٢٠٩ ط ٢) .

وفي هامش ٢ من ص ٢٠٨ : «كل حرف أداة إذا جعلت فيه أَلِفًا ولا مَاءً ، صار اسماً فِقُوْيً وثَقُلَ» . وانظر سيبويه

٢٦٦ - ٢٦٣ / ١ .

(٤) عاج : زجر للناقة .

وغاق بكسر القاف ، وقد ينون ، وهو صوت الغراب ، وشيب : حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب .

ومنها : ماء ، بميم مماله وهمزة مكسورة بعد الألف ، وقيل : هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة : صوت الظبية إذا دَعَتْ ولدها .

وطاق ، بكسر القاف ، وطَقْ ، كلاهما حكاية صوت وَقَعَ الحجارة بعضها على بعض ، وَقَبْ : حكاية وَقَعَ السيف على الضريبة .

ومن الأصوات التي يُصَوِّتُ بها للبهائم : هَلَا لزجر الخيل ، أي تَوَسَّعي في الجُرِّي ، وقد تزجر به الناقة أيضاً ، وَعَدَسْ : لِزَجْرِ الْبَغْلِ ، وقد سُمِّيَ به بغل ، وفي قوله<sup>(١)</sup> :

عَدَسْ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجَوْتُ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ - ٤٢٨  
زَجَرٌ ، وليس باسم البغل ، وإلاً لم يسكن آخره ، إلاً أن يقال : أجرى الوصل مجرى الوقف .

وَهَيْدٌ : زجر للابل ، بكسر الهاء وفتحها ، وكذلك الدال بلا تنوين ، ففيه أربع لغات ، وهَادٌ بفتح الدال ، بمعناه ، وقد أعربها<sup>(٢)</sup> الشاعر لما قصد اللفظ فقال<sup>(٣)</sup> :

(١) يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحِميري (ديوانه ١١٥) ، وسبق تخريجه .

(٢) أي أعربها بالرفع على جعل الأول نائب فاعل يقال ، والثاني معطوفاً عليه . (الخرزاة ٣٨٩/٦ سطر ٦) .

(٣) ابن هَرَمَةَ ، كما في ابن يعيش ٨٠/٤ ، لكن البيت الذي في شعر ابن هَرَمَةَ (ديوانه ١٠٥) ليس على الوجه الذي ذكره ، فإن أول القصيدة :

ارْبَعْ عَلَيْنَا قَلِيلاً أَيُّهَا الْحَادِي      قَلَّ النَّوَاءُ إِذَا نَزَعْتَ أَوْتَادِي

وبيته هكذا :

إِنِّي إِذَا الْجَارُ لَمْ تُحْفَظْ عَارِمُهُ      وَلَمْ يَقْلْ دُونَهُ هَيْدٌ وَلَا هَادٍ

انظر الخرزاة ٣٨٩/٦ ط . هارون .

الشاهد فيه أن الشاعر لما قصد لفظ (هيد) ، و(هاد) أعربها بالرفع على جعل الأول نائب فاعل (يقال) ، والثاني معطوفاً عليه .

٤٧٥- حتى استقامت له الأفاق طائعةً فما يُقال له هَيْدٌ ولا هَادٌ

أي : لا يُمنع من شيء ، ولا يُزجر عنه ، ويقال : أتاها فما قالوا له : هَيْدٌ ولا<sup>(١)</sup> هاد ، أي لم يسألوه عن حاله .

وسَعٌ ، وَجَهٌ ، لزجرها ، وقد يقال للسَّبعِ أيضاً : جَهٌ .

وَحَوْبٌ ، مثلث الباء ، بتنوين ودونه ، زجرٌ للإبل أيضاً ، وكذا : حاي وعاي بياء مكسورة بعد الألف ، منونة وغير منونة . وحاءٍ وعاءٍ بهمزة مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة ، وقد يُقصران ، ويقال إذا بنيت الفعل منهما : حاحت وعاعت بإبدال الألف ياءً ، وأصلهما : حَاخَى وعَاخَى ، كما تقول : لا لَيْتَ ، لمن أكثر من قول : لا ، لا .

وتقول جي ، وَجَوَتْ : دعاء لها إلى الشرب ، وَحَلَّ : زجر للناقة وكذا : هَيْجٌ . بفتح الهاء وكسر الجيم أو سكونها ، وكذا عاج : بكسر الجيم منوناً وغير منون<sup>(٢)</sup> ، وهِدَعٌ : تسكين لصغار الإبل إذا نَفَرَتْ ، ودَوَهٌ : بكسر الهاء وقد تسكن : دعاء للرُّبع<sup>(٣)</sup> ، وَنَخٌّ بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة ، وقد تخفف مسكنة : صوت إناخة البعير ، وكذا ؛ هَيْجٌ ، وإِيخٌ ، بكسر أولهما ، ويجوز في الخائِنِ : الكسرُ والسُّكُونُ .

ويقال لزجر الغنم : إِسٌّ مكسورة الهمزة ساكنة السين ، وكذا : هِسٌّ وقيل بضم الهاء وفتح السين المشددة ، وكذا : هَجٌ ، بفتح الهاء ، وسكون الجيم ، ويقال ، أيضاً ، في تسكين الأسد والذئب والكلب وغيرها ، وقد تكسر الجيم منونة ، وكذا ،

(١) ط : هيدمالك .

(٢) في ط : بعد قوله غير منون : «وحب بسكون الباء وكسرهما منونة زجر للجمل ، وكذا جاء مكسورة الهاء منوناً وغير منون» .

(٣) الرُّبْعُ : ما ينتج في الربيع ، وهو أول التناج ، وما ينتج في آخر التناج فهو مُبْعٌ .



هجا ، وَقَعَ ، وقاع ، لزجر الغنم أيضاً ، وَيُسُّ : دعاء لها ، بضم الباء وسكون السين ، وقيل : السين مفتوحة مشددة ، وثِيء ، بكسر الثاء ، وقيل بفتحها وسكون الهمزة : دعاء لِلتَّيْسِ عند السفاد ، وحج ، وعه ، وعِيز بكسر العين والزاي ، وَرُوي فتح العين : زجر للضَّانِّ وساً ، وتشوء ، للحمار المورَد ، وعَوه ، دعاء للجحش ، وهي دعاء للفرس ، وَدَج : صياح الدجاج ، وقوسٌ : زجر الكلب ، بسكون السين ، وقس دعاء له ، وَدَه ، بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها : زجرٌ مطلقاً ، بمعنى اضرب ، وأصله فارسيٌّ .

وقد جعلت بمعنى مُراعَى أصلها في البناء في قولهم : <sup>(١)</sup> :

٤٧٦ - «إِلَّا دَه فلا دِه»

وَمِنْ الأصواتِ الدالَّةِ على أحوال في نفس المتكلم : وَيَّي ، وهي للتندم ، أو للتعجب وقد ذكرنا في المفعول المطلق أن «وَيْلَ» عند الفراء <sup>(٢)</sup> ، أصله «وَيْي» <sup>(٣)</sup> وأن اللام كان حرف جرٍّ ، وكان الأصل : وَيَّي لك ، أي عَجَبْتُ لك ، ثم كَثُرَ استعماله معه حتى ركب معه وصار لام الفعل ، وصار : ويلك كقولك : ويلاً ووَيْلٌ .

ومذهبٌ غيره <sup>(٤)</sup> أن «ويل ، وويح ، وويس ، وويب» : كلمات برأسها بمعنى الهلاك ، وأنها مصادرٌ لا أفعالٌ لها .

(١) روى ابن الأعرابي «إِلَّا دَه فَلَادَه» ساكن الهاء ، ويروى أيضاً «إِلَّا دِه فَلَادِه» أي إن لم تعط الاثنين لا تعط العشرة ، قال أبو عبيد : يضربه الرجل يقول أريد كذا ، وكذا ، فإن قيل له : ليس يمكن ذا ، قال : فكذا وكذا ، وقال الأصمعي : معناه إن لم يكن هذا الآن ، فلا يكون بعد الآن ، وقال : لا أدري ما أصله ، قال رؤبة :  
وَقَوْلٌ إِلَّا دِه فَلَادِه وَحَقَّةٌ لَيْسَتْ بِقَوْلِ الثُّرَّةِ

جمع الأمثال ١/٤٥ ط . دار الباز ، مكة المكرمة سنة ١٩٥٥ م .

(٢) معاني القرآن ٢/٣١٢ .

(٣) ط : وال .

(٤) ابن الحاجب . الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٣٨ ، وانظر التبصرة والتذكرة ١/٢٦١ ، ٢٦٢ .

وقولهم : وَيُلْمُهُ ، يروى بكسر اللام وضمها ، فالضم على وجهين : إما أن يقال : الأصل<sup>(١)</sup> ويلُ أمه ، مبتدأ محذوف الخبر ، أي : هلاكها حاصل ، أي : أهلكها الله ، وهذا كما يقال في التعجب : قاتله الله ، فإن الشيء إذا بلغ غايته : يُدْعَى عليه ، صَوْنًا<sup>(٢)</sup> له عن عين الكمال<sup>(٣)</sup> ، كما قال<sup>(٤)</sup> :

٤٧٧ - رَمَى اللّهُ فِي عَيْنِي بُيُوتَهُ بِالْقُدَىٰ وَفِي الْغُرِّ<sup>(٥)</sup> مِنْ أَنْبِيَائِهِ بِالْقَوَادِحِ

وقولهم : قاتله الله من شاعر ، فحذفت الهمزة على غير القياس تخفيفاً ، لما صار : ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى : عجباً .

وإما أن يقال : أصله : وَيَ لأمه ، أي عجباً لها ، أي ولد ولدت ، فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس ، وحذفت الهمزة تخفيفاً لقصد التركيب المذكور .

(١) قال جُبَيْتُهَا الْأَشْجَعِي :

وَوَيْلُ أُمِّهَا ، كَانَتْ غُبُوقَةَ طَارِقٍ تَرَامِي بِهِ بَيْدَ الْإِكَامِ ، الْقَوَادِحُ

(كتاب الاختيارين ٥١١ ، وانظر شرح الشافعية ٢/٢٦٣) .

(٢) د ، ط : صوتاً .

(٣) أي حسد الشيء الكامل (الخزانة ٦/٣٩٨ حاشية رقم (٢)) .

(٤) جميل بُيُوتُهُ (ديوانه ٥٣) .

الخزانة ٦/٣٩٨ هارون ، الخصائص ٢/١٢٢ ، سمط اللالي ٧٣٩ ، الزاهر ١/٣٢١ ، ٥٣/٢ .

ومعنى قوله : رمى الله في عيني بيوت . . . سبحان الله ، ما أحسنَ عينها . من ذلك قولهم : قاتل الله فلاناً ما أشجعهُ ! .

والأنبياء القوم : ساداتهم (الزاهر ١/٣٢١) . أي رمى الله الفساد والهلاك في سادات قومها ؛ لأنهم حالوا بينها وبين زيارتي . والباء في (بالقُدَى) : زائدة ، و (في الغُرِّ) معطوف على قوله : (في عَيْنِي) ، والأنبياء جمع ناب ، والقوادح جمع قادح ، وهو السواد يظهر في الأسنان .

الشاهد فيه على أن الشيء إذا بلغ غايته يُدْعَى عليه ، صَوْنًا له عن عين الكمال كما هنا .

(٥) م ، د : الشُّنْب ، وفي ط : العُرْ .

والكسر على أَنَّ أَصْلَهُ : وَيُؤَيُّ لَأَمُّهُ ، فحذفت الهمزة على غير القياس مع صِحَّتِهَا .

وَأَمَّا نَحْوُ : وَيَكُنْ . نَحْوُ

﴿ وَيَكُنْ اللَّهُ يَبْسُطُ <sup>(١)</sup> الرِّزْقَ ... ﴾ ،

فهو عند الخليل <sup>(٢)</sup> وسيبويه : وَيُؤَيُّ التي للتعجب ، ركبت مع «كَانَ» مثقلة ، كما في الآية ، أو مخففة ، كما في قوله <sup>(٣)</sup> :

٤٧٨ - وَيُؤَيُّ كَأَنَّ مِنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يُحِبُّ سَبَبٌ ، وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرٍّ

وفي هذا القول نوعٌ تَعَسُّفٍ في المعنى ؛ لأن معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى :

﴿ وَيَكُنْ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ <sup>(٤)</sup> ﴾ ،

إلى قوله :

﴿ وَيَكُنْ لَهُ لَا يَقْلِحُ الْكَفْرُونَ ﴾ ،

وفي قوله :

﴿ وَيَكُنْ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ .

(١) القصص ٨٢/ ، والآية بتأنيدها :

﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَنْفُسِ يَقُولُونَ وَيَكُنْ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْ أَنَّ مِنَ اللَّهِ عِلْمًا لَخَفَّتْ رِيبًا وَيَكُنْ لَهُ لَا يَقْلِحُ الْكَفْرُونَ ﴾ ،

(٢) الكتاب ٣٩٠/١ بولاق ، معاني الفراء ٣١٢/٢ ، الجنى الداني ١٤١ ، إعراب القرآن للنحاس ٥٥٩/٢ .

(٣) هو زيد بن عمرو بن نفيل . سيبويه ٢٩٠/١ ، و ١٧٠/٢ بولاق ، والخزانة ٤٠٤/٦ هارون ، والخصائص

٤١/٣ ، ١٧٠ ، والمحتسب ١٥٥/٢ ، ومعاني الفراء ٣١٢/٢ ، وابن يعيش ٧٦/٤ حاشية رقم (١) ، والبحر

١٣٥/٧ ، وشرح القصائد العشر للبريزي ٣١٤ . الشاهد فيه أَنَّ وَيُؤَيُّ كَانَ ، عند الخليل وسيبويه مركبة من وَيُؤَيُّ

التعجيبية ، وكان المخففة من الثقيلة ...

وقال الفراء<sup>(١)</sup> : وَئِي ، كلمة تعجب ، ألحق بها كاف الخطاب ، كقوله<sup>(٢)</sup> :  
 ٤٧٩ - ولقد شَفَى نفسي<sup>(٣)</sup> وأبرأ سُقْمَهَا قِيلُ الفوارسِ وَيَكُ عَنَّتْ<sup>(٤)</sup> (ب) أقدم  
 أي : ويلك<sup>(٥)</sup> ، وَعَجِباً منك ، وَضُمَّ إليها «أن» ومعنى «وَيَكُنَّه لا يُفْلِحُ  
 الكافرون» ، أَلَمْ تَرَ ، كَأَنَّ المخاطَبَ كان يَدْعِي أنهم يفلحون فقال له : عجباً  
 منك ، فَسُئِلَ : لِمَ تتعجب منه ، فقال : لأنه لا يُفْلِحُ الكافرون ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ  
 مع أنَّ كما هو القياسُ ، واستدل على كونه بمعنى : أَلَمْ تَرَ ، بأن أعرابية سألت  
 زوجها : أين ابنك ، فقال : وَيَكُنَّه وراء البيت ، أي : أَلَمْ تَرَيَّ أنه وراء البيت ،  
 ثم لما صار معنى «وَيَكُنَّه» : أَلَمْ تَرَ ، لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع ،  
 بل لزمته حالة واحدة .

وهذا الذي قاله الفراء أقرب من جهة المعنى<sup>(٦)</sup> .

(١) معاني القرآن ٣١٢/٢ . وعند الكسائي : (ويلك) فحذفت اللام وبقيت (ويك) . الجنى الداني ص ١٤١ ،  
 والخصائص ١٧٠ / ٣ .

(٢) عنزة (ديوانه ٢١٩ ط . سعيد مؤلوي ، دمشق) ؛ وفيه : قول بدل قيل ، وقدم بدل أقدم .  
 الخزائن ٤٢١/٦ هارون ، معاني الفراء ٣١٢/٢ ، شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ تحقيق د . قباوة ،  
 بيروت ، دار الأفاق سنة ١٩٨٠ م . الشاهد فيه أن الفراء قال : وَئِي في ويكأنه ، كلمة تعجب ألحق بها كاف  
 الخطاب ، كقوله : ويك عنتر ، أي : ويلك وعجباً منك .

(٣) ليس في ط ، د .

(٤) في شرح القصائد العشر للتبريزي ص ٣١٣ : «... وقال بعضهم : معناه ويلك وهذا خطأ ؛ لأنه كان يجب  
 على هذا أن يقرأ «ويك إنه» كما يقال : وَيَلُكُ إنه ، ويحك إنه . على أنه قد احتج لصاحب هذا القول بأن  
 المعنى : ويلك اعلم أنه لا يُفْلِحُ الكافرون . وهذا أيضاً خطأ ، من جهات : إحداها حذفت اللام من «وَيَلُكُ» ،  
 وحذفت «اعلم» ؛ لأن مثل هذا لا يُحذف ؛ لأنه لا يُعرف معناه .

وأيضاً فإن المعنى لا يصح ؛ لأنه لا يُدرى من خاطبوا بهذا ... والأحسن في هذا ما روى سيويه عن الخليل ،  
 وهو أن «وَيِي» منفصلة ، وهي كلمة يقولها المنتم ... . وانظر المُشكَل ١٦٥/٢ .

(٥) في معاني القرآن للأخفش ٤٣٤/٢ : «والمفسرون يفسرونها : أَلَمْ تَرَ أنَّ الله» .

(٦) في مُشكَل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ١٦٥/٢ : «... وقال الفراء : «وَيِي» متصلة بالكاف ، وأصلها : =

ومن هذا النوع : أف ، وأو ، وقد ذكرناهما في أسماء الأفعال .

ومنه : حَسِرَ ، بفتح الحاء وكسر السين ، كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه بغتة ما يَمْضُهُ وَيُوجِعُهُ ، كالحجرة والحزّة .

ومنه : بَخ ، وهي كلمة تقال عند الإعجاب والرّضى بالشيء ، وتكرر للمبالغة فيقال : بَخ بَخ ، فإن وصلته ، خففته ، ونونته مكسور الخاء ، ورُبَّما شُدَّ منوناً مكسوراً ، قَالَ الشاعر<sup>(١)</sup> وقد جمعها :

٤٨٠ - رَوَّافِدُهُ أَكْرَمُ الرَّافِدَاتِ بَخٍ لَكَ بَخٍ لِبَحْرِ خِصْمٍ

وإذا بُنِّي باللام ، فهو مستعمل استعمال المصادر ، كما مَضَى .

وحكى ابنُ السُّكَيْتِ<sup>(٢)</sup> : بِهِ بِهِ ، بمعنى : بَخٍ بَخٍ .

ومنه : إِيخَّ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة ، وكذا : كَخَّ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله<sup>(٣)</sup> :

٤٨١ - وصار وَضُلُ الغَنَائِيَةِ أَخَا<sup>(٤)</sup>

ويروى : كخا ، كالمصدر ، فأعربه ، وهو مصدر بمعنى المفعول ، أي مكروها .

ومنه : طِيخ ، حكاية صوت الضاحك ، وشيَّب : صوت مشافر الإبل عند

ويملك إن الله . ثم حذف اللام ، واتصلت الكاف بـ «وَيَّ» ؛ وفيه بُعِذَ في المعنى والإعراب ؛ لأن القوم لم يخاطبوا أحداً ؛ ولأن حذف اللام من هذا لا يُعْرَفُ ، ولأنه كان يجب أن تكون «إن» مكسورة ؛ إذ لا شيء يُوجِبُ فتحها .

(١) لم أعتد إلى قائله . الخزانة ٤٢٤/٦ هارون ، ابن يعيش ٧٩/٤ .

(٢) الإبدال ص ١٢٨ [مجمع اللغة العربية ، القاهرة ١٩٧٨م] ؛ وفيه : «ويقال بَخ بَخ ، وبه به : إذا تَعَجَّبَ من الشيء .

(٣) العجّاج (ملحقات ديوانه ٧٦) ، وقبله : وانشئتِ الرُّجُلُ فكانت فَعَا الخزانة ٤٢٦/٦ هارون ، المفصل

١٦٥ ، ابن يعيش ٧٥/٤ ، ٧٩ ، مجالس ثعلب ٣٨٣/٢ ط ٤ .

والشاهد فيه : أَنَّ (أخا) اسمُ فِعْلٍ ، يُقال عند التكرّر ، لكنه هنا جعله كالمصدر ، فأعرّبه .

(٤) د : ساقطة

الشُّرْب ، وعِيط ، صوت الفِتْيَان إذا تصَايَحُوا في اللَّعِبِ ، كُلُّهَا مكسورة الآخر .

ومنه : مِضٌّ<sup>(١)</sup> بكسر الميم والضاد على المشهور ، ونُقِلَ في ضاده الفتحُ ، وهو اسم صوت يخرج عند التمتع بالشفيتين ، أي التصويت بانفراج إحداهما عن الأخرى ، عند رَدِّ المحتاج ، وليس الرُّدُّ بمثله رَدُّ إِيَّاس بالكلية ، بل فيه اطماعُ ما ، من حيث العادة ، ومن ثمة قيل : إن في : «مِضٌّ» لَمَطَعًا .

ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمتع ، مما يمكن أن يُرَكَّبَ من شكله وشبهه كلمة ، صيغت كلمة ، وهي «مِضٌّ» وسُمِّيَ الصوتُ بها فصار «مِضٌّ» كالحكاية عن ذلك الصوت ، فَبُنِيَ بناءً سائر الحكايات عن الأصوات .

---

(١) أنظر المفصل ص ١٦٤ .

## [ المَرْكَبَاتُ : معنى المركَّب ، وَصُورُ التَّرَكِيبِ ]

قَوْلُهُ : «المركبات»<sup>(١)</sup> : كُلُّ اسمٍ من كلمتين ليس بينهما نسبة .

لا يُطلب في الحَدِّ العُمومُ ، فلا حاجة إلى قوله «كل» ، وإنما يُطلب فيه بيانُ ما هيَّة الشيء ولم يكن قوله «اسم» أيضاً محتاجاً إليه ، كما في سائر الحدود المتقدمة ؛ لأنه في قسم الأسماء ، ولعله ذكره لبيان الوحدة ، أي : اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين ، وليس من هذا الوجه ، أيضاً ، محتاجاً إليه ؛ لأن المشهور أن أقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في أبواب النحو : كلمات مفردة .

وقَوْلُهُ : «من كلمتين» ، أي حاصل من تأليفهما<sup>(٢)</sup> ، وإنما قال : كلمتين ، ليدخل فيه المركَّب من اسمين ، ومن فعْلين ، ومن حرفين ، ومن اسمٍ وفعلٍ ، أو حرفٍ ، ومن فعلٍ وحرفٍ .

قَوْلُهُ : «ليس بينهما نسبة» أي ليس قبل العلمیة بينهما نسبة ، قال : إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه ، والجملة المسمی بها ؛ لأنَّ بين جُزْأَيْهَا نسبة قبل العلمیة ، وليساً بِمُبيِّنٍ بعد التسمية بهما ، وكلامنا في المركبات المبنیة ، أمَّا المضاف والمضاف إليه فظاهرٌ ، عَدَمُ بنائهما بالتركيب ، وأمَّا الجملة فلا توصف قبل العلمیة ، لا بالإعراب ولا بالبناء ؛ لأنها من عوارض الكلمة لا الكلام ، وأمَّا بعد العلمیة فهي محكية اللفظ ، على ما يجيء ، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية ، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليه<sup>(٣)</sup> ، إعرابية أو بنائية ، أو بالسكون الذي كان كذلك .

(١) م ، د : المركب . انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨ ، والفوائد الضيائية ١١٩/٢ .

(٢) م : تأليفها .

(٣) د : ساقطة .

وقد خرج عن هذا الحدّ بعضُ المحدود ؛ لأنَّ المركبَ المقدّر فيه حرف العطف نحو خمسة عشر، أو حرف جر ، نحو : بَيَّتَ بَيَّتَ : بين جزأيه<sup>(١)</sup> نسبة ما، وهي نسبة العطف وغيره، ولا يدخل في هذا الحدّ إلا مارْكَبٌ لِأَجْلِ الْعَلَمِيَّةِ، أو كان مركباً قبلها .

ثم اعلم أنَّ<sup>(٢)</sup> المركب على ضربين، وذلك لأنه إما مركبٌ للعلمية، أو كان مركباً قبلها، والأوّل على ضربين : وذلك لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سببُ البناء ، أو<sup>(٣)</sup> لا ، فإن كان، فالأوّل والأشهر : إبقاء الجزء الأخير على بنائه ؛ مراعاةً للأصل ، ويجوز إعرابه إعرابَ ما لا يَنْصَرَفُ، ويجوز ، أيضاً، لكنّ على قِلَّةٍ : إضافة صَدْرِ المركب إلى الأخير، تشبيهاً لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً، كما جاءت في «معد يكرب» كما يَجِيءُ، فَيَجِيءُ في المضاف إليه : الصرفُ والمنعُ، كما يَجِيءُ، ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف، ولا الإضافة إليهما ؛ لأنها خرجا بالتسمية عن معناهما، المانع من الإضافة .

هذا هو القياس ، على ما قيل ، وإن لم يسمع في نحو : سيبويه الإضافة . وأمّا الجزء الأوّل، فواجبُ البناء إن لم يضاف إلى الثاني ؛ لكونه محتاجاً إلى الثاني ، فيشابه الحرف ، فَيُنَى على الفتح إن كان مُعْرَباً في الأصل أو مبنياً على غير الفتح ، ويجوز حكاية حركاتِ المبني وإبقاؤه على حركته أي حركة كانت ، أو سكونه<sup>(٤)</sup>، وهذا النوع تِسْعَةٌ (١٥٤ أ) أقسامٍ : لأن الثاني إمّا اسم والأول اسم ، نحو سيبويه، أو فعل نحو : جاءَ وَهْ ، أو حرف نحو : مِنْ وَهْ ، وإمّا فِعْلٌ خالٍ من الضمير، والأول اسم ، نحو : أنا ضرب ، أو فعل نحو : خرج ضرب ، أو حرف ، نحو : مِنْ ضَرَبَ ،

(١) م ، د : جزئيه، وفي ط : جزئية .

(٢) في ط : أن العلم المركب ،

(٣) ط : أوّل .

(٤) د ، ط : وسكونه .



وإما حرف، والأول اسم، نحو: أين من، أو فعل نحو: ضرب من، أو حرف  
نحو: عن من.

وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سبب البناء، كمعد يكرّب، ويعلبك، فالأولى  
بناءً الجزء الأول، لما ذكرنا من احتياجه إلى الثاني، وجعل الثاني غير منصرف، وقد  
يبنى الثاني، أيضاً، تشبيهاً بما تضمّن الحرف، نحو خمسة عشر؛ لكونها، أيضاً،  
كلمتين: إحداهما<sup>(١)</sup> عقيب الأخرى، وهو ضعيف؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه،  
أيضاً كذلك، وقد يُضاف صَدْرُ هذا المركب إلى عجزه، فيتأثر الصدر بالعوامل مالم  
يعتَلَّ، كمعد يكرّب، فإن حرف العلة يَبْقَى في الأحوال ساكناً، وللعجز، حينئذ،  
ماله مفرداً من الصرف وتركه، وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان قبل التركيب  
منصرفاً، اعتداداً بالتركيب الصوري، كما اعتد به في إسكان ياء معد يكرّب وهو  
ضعيف مبني على وجهٍ ضعيف، أعني على الإضافة، أمّا ضَعْفُهُ فلأنّ التركيب  
الإضافي غير مُعْتَدٍّ به في منع الصرف، وأمّا ضَعْفُ الإضافة، فلأنها ليست حقيقةً،  
بل شبه المضاف<sup>(٢)</sup> والمضاف إليه تشبيهاً لفظياً من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب  
الأخرى، ولو كان مضافاً حقيقةً<sup>(٣)</sup> لا نتصب ياء معد يكرّب، في النصب.

والثاني: أي الذي كان مركباً قبل العَلَمِية، على ضريين: وذلك أنه إما أن  
يكون الجزء الثاني قبل العَلَمِية معرباً مستحقاً لإعراب معينٍ لفظاً أو تقديراً، أو، لا،  
فإن كان، وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله  
من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك، كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان  
الفعل معرباً، أو من الإعراب العام، إن كان كذلك قبل العلمية كما مرّ في المضاف  
والمضاف إليه، نحو: عبدالله، والاسم العامل عمل الفعل، نحو: ضرب زيداً

(١) ط: أحديهما.

(٢) ط: بالمضاف.

(٣) د، ط: حقيقة.

وحسن وجهه، ومضروب غلامه، كل ذلك، احتراماً لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول، الذي هو كبعض الكلمة، وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مبنياً، كما في الفعلية إذا كان الفعل مبنياً، وكما في : سيضرب، وسوف يضرب، ولن يضرب ولم يضرب، وكذا في نحو : أزيد، وهل زيد، و : لزيد؛ إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة<sup>(١)</sup> في الظاهر.

قال<sup>(٢)</sup> سيبويه : المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية؛ إذ العاطف إما عامل، أو كالعامل، على ما مر في باب التوابع، وكذا كل اسم معمول للحرف، نحو : إن زيدا، وما زيد، ومن زيد، إلا أن حرف الجر فيه تفصيل، وذلك أنه لا يخلو أن يكون أحادياً أو، لا، فإن كان، فعند سيبويه والخليل، فيه الحكاية لا غير، إذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الشائبي والثلاثي، وقال الزجاج : يجوز جعله كالمضاف بأن زيد عليه حرفين<sup>(٣)</sup> من جنس حركته مدغماً أحدهما في الآخر، وتعربه إعراب المضاف كما تزيدهما عليه إذا سميت به وهو مفرد<sup>(٤)</sup>، كما يجيء في باب العلم.

هذا قوله : والأولى أن تزد حرقاً ؛ لأن الحرفين إنما زدتهما عليه في حال الإفراد، لئلا يسقط حرف اللين للساكين فيبقى المعرب على حرف، ومع الإضافة، لا تنوين حتى يلتقي ساكنان .

وإن كان على حرفين، فعند الخليل، وهو ظاهر مذهب سيبويه<sup>(٥)</sup>، أنه يجب إعراب

(١) أي مبدوء بها الكلام، وليس المراد المعنى الاصطلاحي.

(٢) الكتاب ٦٨/٢ بولاق.

(٣) أي حرفي علة من جنس حركته.

(٤) يعني بدون تركيب.

(٥) الكتاب ٦٦/٢ بولاق.

الأول إعرابٌ لمضافٍ لا غَيْرُ<sup>(١)</sup>، فإن كان ثانيهما حَرْفٌ مَدٌّ زِدَتْ عليه حرفاً من جنسه كما تقول في المسمى بـ «في زيد» : فيُّ زيد، مشددة الياء، كما تزيده في الأفراد، على ما ينبغي في باب العلم.

والأولى تَرْكُ الزيادة؛ لأنه آمِنٌ من بقاء المعرب على حرفٍ بسبب الإضافة، وأجاز الزَّجَّاجُ الحكايةَ في الثنائي، أيضاً، وكذا الخلاف في الثلاثي حكايةً، وإعراباً، نحو : منذ شهر.

وإن لم يكن الأول حرفَ جرٍّ، فالحكايةُ، كما ذكرنا لا غَيْرُ، اتفاقاً منهم، نحو : أزيدُ، ولزَيْدُ.

ولما اختص حرف الجر بذلك؛ لِكَوْنِ المجرور بعد التسمية، في صورة المضاف إليه، والمضاف لا يكون محكيّاً، كما لا يكون المفرد محكيّاً، كذا قال سيوييه، هذا، وقد جاء صَدْرُ الجملة المسمى بها مضافاً إلى عجزه، إذا لم يكن الصدرُ ضميراً، تشبيهاً للجزأين<sup>(٢)</sup> بالمضاف والمضاف إليه، كما مرَّ، والأولى أن يجوز، أيضاً، إضافة الضمير، لخروجه عن معناه، لو ثبت إضافة الفعل أو الحرف بعد التركيب، كما مرَّ، وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله إذا كان قَبْلُ مستحقاً لإعرابٍ مُعَيَّنٍ، لكنه كان مع ذلك مبنياً

(١) يُبَالِغُ بعضهم في الإنكار على مَنْ يقول : «لاغير»، يقول ابن هشام : «وقولهم : «لا غير» لحن». المغنى ص ٢٠٩ ط . المبارك.

وهذا الإنكار غير مُسَلَّمٍ له؛ فإنَّ ابنَ هشامٍ نفسه يقول : «لاغير» في كتابه أوضح المسالك ٢/٢٩٣، و ٤/٣٦. وحكاة أيضاً ابنُ الحاجب، وأقره على صِحَّتِهِ الرُّضِي، كما أقره المجد الفيروزآبادي في كتابه «القاموس المحيط» (مادة غ/ي/ر)، ومن شواهد قول الشاعر، وأنشده ابنُ مالكٍ في باب القسم من شرح التسهيل :  
جواباً به تنجو اعتمد قوربتنا      لَعَنَ عَمَلٍ اسْلَقْتَ، لا غَيْرُ، تُسألُ

انظر : جهرة اللغة لابن فزيد ١/٤٢، والمذكر والمؤنث للقراء ص ١١٦، ١٢٣، والمقتضب ٢/١٣، ٤/٣٢٧، وشرح شافعية ابن الحاجب ٤/١٦٤، والتسهيل ص ١٩، واللمع ص ٩٨، والمرئجل ص ١٨٨، والبيان للعلَّكَبَرِيِّ ٢/١٢٧٤، ومجل الرُّجَّاجِيِّ ص ٢٢٥، ٣١٧ الطبعة الجديدة.

(٢) ط : للحزئين.

على حركة مشابهة لحركة الإعراب كما في : يازيد، ولا رجل فيحكى الجزء ان على ماكانا عليه قبل التسمية إجراء للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الإعرابية .

وإن لم يكن الثاني قبل العلمية (١٥٤ ب) مستحقاً لخصوص إعراب، فلا يخلو من أن يكون مما له قبل العلمية مطلق إعراب مع التركيب، أو لا، فإن كان، وهو من التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير، بقي التابع مع المتبوع على ماكانا عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليهما، كما قلنا في المضاف والاسم العامل عمل الفعل، ويراعى الأصل في الصرف وتركه أيضاً، فيصرف «عاقلة ظريفة» سواء سمي به رجل أو امرأة؛ لأن المسمى به ليس واحداً من الاسمين، بل المجموع، وليس المجموع اسماً مؤنثاً، فإن سميت بعاقلة، وحدها فالأكثر ترك الصرف؛ لأن اللفظ مفرد، ويجوز صرفها على الحكاية، إجراء لها مجرى الصفة والموصوف، وإن كان اسماً فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول : الحسن، والحسين، والحارث، باللام، اعتباراً لأصل الصفة، وإذا سميت «بطلحة وزيد»، لم تصرف الأول؛ إذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب، فإن أردت بطلحة، واحدة الطلح، لا اسم شخص، صرفته كما كان مصروفاً قبل التسمية .

وكان القياس أن يحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع، كما حكي بلا متبوع؛ لأن العاطف كالعامل على ما مر، إلا أنه لما لم يكن في المتبوع قبل الوصول إلى التابع مقتضى إعراب خاص، أجرى بوجوه الإعراب، وتبعه المعطوف، ولم يتبع الأول الثاني، لئلا يصير المتبوع تابعاً .

ويجوز في التوابع مع متبوعاتها : إجراؤها مجرى نحو : معد يكرب في وجهي التركيب والإضافة، إلا عطف النسق، فإن حرف العطف مانع منها، فإن حذف حرف العطف قبل العلمية فبناؤها<sup>(١)</sup> أولى بعدها؛ لقيام موجب في كليهما، أمّا في الأول فلاحتياج إلى الثاني، وأمّا في الثاني فتضمن الحرف .

(١) ط : فبناؤها .

ويجوز، كما في معد يكرّب : إعرابُ الثاني إعرابَ غير المنصرف مع التركيب ويجوز،  
أيضاً، كما فيه : إضافة الأول إلى الثاني، مع صرف الثاني وتَرْكِه، وكذا كل ما تضمن  
الثاني فيه حرفاً، وإن لم يكن عاطفاً من نحو : بَيْتَ بَيْتَ، يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد  
العَلَمِيّة ، وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمناً للحرف في الأصل ؛ لأنّ ذلك  
المعنى انمحي بالعلَمِيّة .

وإن لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية، لا مطلق الإعراب ولا معيّنه، فالحكاية لا  
غَيْرُ ، نحو المسمّى بما<sup>(١)</sup> قام ، وقد قام ، وكلّما ، وإذا ما ، وكأن ،  
ولعلّ ، ونحوها .

وهذا تمام الكلام فيما سُمّي به من المركّب .

---

(١) د : ساقطة .



## [ المركب العددي ، والمركب المزجي ]

قوله: «فإن تضمن الثاني حرفاً، بُنِيَ، كخمسَ عشر، وحادي عشر وأخواتها، إلّا اثني عشر، وإلّا: أعرب الثاني «كبعلك وبني الأول في الأفصح».

اعلم أن أصل خمسة عشر: خمسة وعشر، حُذِفَتِ الواوُ قَصْداً لِمَزَجِ الاسمين: وتركيبهما، وإنما مُزِجَ هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: لا أب وابناً؛ لأن الاسمين معاً ههنا عددٌ واحدٌ، كعشرة، وكِثَاة، بخلاف نحو: لا أب وابناً، وإنما مزجوا النِّيفَ مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود نحو: عشرين، وأخواته، ومِائَة، وألف؛ لِقُرْبِ هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظُها مفردة، وبُني الأول؛ لِكَوْنِهِ مُحْتَاجاً إِلَى الثاني، فشابه الحرف، وبُني الثاني؛ لِتَضَمُّنِهِ الحرفِ العاطفِ، وبُنِيَ على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الإعراب أصلاً<sup>(١)</sup>، وعلى الفتح ليخفَّ به بعض الثقل «الحاصل»<sup>(٢)</sup> من التركيب».

وأجاز بعض الكوفيين<sup>(٣)</sup> إضافة النِّيفِ إلى العشرة، تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، كما مرَّ في العَلَمِ المركَّب وأنشد<sup>(٤)</sup>:

(١) في م: «وأن لهما عراقاً في الإعراب».

(٢) م: «العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة».

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٤/٢، ٢٤٢، وشرح المُرادِي للتسهيل ٣١٧/٤، وشرح جَمَلِ الزُّجَاجِي ٣٤/٢.

(٤) يَرُدُّ هَذَا الرَّجْزُ فِي كِتَابِ النُّحُوْفِ مَبْحَثِ الْعِدَدِ. وَفِي الْعَيْنِ إِنْ قَائِلُهُ: نَفِيعُ بْنُ طَارِقٍ حَاشِيَةُ رَقْمِ (١) ص ٢٤٢

مِنْ كِتَابِ مَعَانِي الْفَرَاءِ ج ٢. وَنَسَبَهُ الْفَرَاءُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٣٤/٢ إِلَى الْمُكَلِّيِّ أَبِي ثُرَوَانَ. وَمَعْنَى الْبَيْتِ أَنَّ

هَذَا الرَّجُلُ تَحْمِلُ وَتَكْلَفُ - لِأَجْلِ تَعْبِهِ وَشِقَاؤِهِ - مَشَقَّةَ حَبِّ بَنْتٍ، سِنَهَا ثَمَانِي عَشْرَةَ فِي عَامِهِ ذَلِكَ (المُرادِي

عَلَى التَّسْهِيلِ ٣١٧/٤. أَوْ أَنَّهُ عَلِقَهَا حِينَ كَانَ فِي الْحَجِّ (التَّصْرِيحُ ٢٧٥/٢).

الشَّاهِدُ: قَوْلُهُ (ثَمَانِي عَشْرَةَ) حَيْثُ أَضِيفَ صَدْرُهُ إِلَى عَجْزِهِ بِدُونِ إِضَافَةِ عَشْرَةِ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ.

الْخَزَانَةُ ٤٣٠/٦ هَارُونَ، الْإِنْصَافُ ٣٠٩، الْمُخْتَصُّصُ ٩٢/١٤، وَ ١٧/١٠٢، شَرْحُ جَمَلِ الزُّجَاجِي

٢٣٣/٢.

٤٨٢ كُلفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهِ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهِ

وَبُنِي حَادِي عَشْرٍ إِلَى تَاسَعِ عَشْرٍ، بِنَاءً خَمْسَةَ عَشْرٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّ أَصْلَ خَامَسَ عَشْرٍ: خَامِسَ وَعَشْرَةٍ، كَمَا تَقُولُ: الْخَامِسَ وَالْعَشْرُونَ وَالرَّابِعَ وَالْخَمْسُونَ، جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِإِبْقَاءِ الْجُزْءِ الثَّانِي مِمَّا فَوْقَ الْعَشْرَةِ، مُرَكَّبًا كَانَ أَوْ مَعْطُوفًا فِي الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ، كَمَا كَانَ فِي الْعَدَدِ، فَتَقُولُ الثَّانِي وَالْعَشْرُونَ كَمَا قُلْتَ: اثْنَانِ وَعَشْرُونَ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَعْنَى الْعَطْفِ فِي الْعَدَدِ ظَاهِرٌ، بِخِلَافِهِ فِي الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى ثَلَاثَةٍ وَعَشْرُونَ رَجُلًا: ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ وَعَشْرُونَ رَجُلًا، وَكَذَا فِي نَحْوِ: ثَلَاثَةٌ عَشَرَ رَجُلًا، أَيْ ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ وَعَشْرَةُ رِجَالٍ، وَلَيْسَ مَعْنَى ثَلَاثَ عَشَرَ: وَاحِدًا مِنَ الثَّلَاثَةِ وَعَشْرَةٍ، وَلَا مَعْنَى: الثَّالِثَ وَالْعَشْرُونَ: الْوَاحِدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَالْعَشْرُونَ، بَلِ الْمَعْنَى: الْوَاحِدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرَةِ وَالْوَاحِدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ وَالْعَشْرِينَ، فَمَا مَعْنَى هَذَا الْعَطْفِ؟

قُلْتَ: كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَبْنَى مِنْ مَجْمُوعِ جُزْأَيْهِ الْمَرْكَبِ فِي نَحْوِ ثَلَاثَةِ عَشْرٍ اسْمُ فَاعِلٍ وَاحِدٍ، وَكَذَا مِنْ مَجْمُوعِ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ ثَلَاثَةِ وَعَشْرُونَ، إِذْ لَوْ بَنَيْتَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْجُزْأَيْنِ، وَكُلِّ اسْمِ فَاعِلٍ مِنَ الْعَدَدِ يَدُلُّ عَلَى مَفْرَدٍ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ (١٥٥ أ)، لَكَانَا اسْمَيْ<sup>(١)</sup> فَاعِلٍ يَدُلُّانِ<sup>(٢)</sup> عَلَى مَفْرَدَيْنِ: وَهُوَ ضِدُّ الْمَقْصُودِ، فَتَيَيَّنَ أَنَّ «عَشْرِينَ» فِي قَوْلِكَ: ثَلَاثَ وَعَشْرُونَ، لَيْسَ بِمَعْنَى الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ كَمَا فِي قَوْلِكَ: الْبَابِ الْعَشْرُونَ، بَلِ هُوَ بَاقٍ عَلَى مَعْنَى الْعَدَدِ، كَمَا كَانَ<sup>(٣)</sup> فِي: ثَلَاثَةِ وَعَشْرُونَ، وَلَوْ كَانَ بِمَعْنَى الْمَفْرَدِ لَقُلْتَ فِي ثَلَاثَةِ عَشَرَ: ثَلَاثَ عَاشِرٍ؛ إِذِ الْمَفْرَدُ مِنَ الْعَشْرَةِ: عَاشِرٌ، وَلَيْسَ كَالْعَشْرِينَ، إِذْ لَفْظُ الْعَدَدِ وَلَفْظُ الْمَفْرَدِ مِنَ الْمُتَعَدِّدِ هَهُنَا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَتَقُولُ:

(١) م ، د : «لَكَانَا اسْمَيْ فَاعِلَيْنِ ذَاكَيْنِ».

(٢) ط : بَدَلَانِ.

(٣) ط : سَاقِطَةٌ.



إذا<sup>(١)</sup> أرادوا بناء اسم فاعلٍ واحدٍ من مجموع لفظي ثلاثة وعشرين أو: ثلاثة عشر، كما بُني من ألفاظ الأحاد التي تحت العشرة، ولم يمكن بناء اسم فاعلٍ منها مع بقاء حروفيها؛ لأنَّ لفظ الفاعل: اسمٌ ثلاثيٌّ، زيدَ فيه ألفٌ بعد الفاء، وحروف الاسمين أكثر من ثلاثة، ومع حذف بعض حروف كل واحد منها، وإبقاء الآخر، نحو: ثاشر، مثلاً في: ثالث عشر، أو: ثالث، كان يلبس، فاضطروا إلى أن يُوقِعُوا صورة اسم الفاعل التي حَقَّقَهَا سَبْكُهَا من مجموعهما، على أحدهما لفظاً، ويكون المراد من حيث المعنى: كونها من المجموع؛ لأنَّ المعنى واحدٌ من مجموع العددين، فأوقعت تلك الصورة على أول الاسمين دون الثاني ليؤدِّن من أول الأمر أنَّ المراد: المفرد من المتعدد، لا العدد، وعطف الثاني لفظاً على تلك الصورة، وهو معطوفٌ من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عَدَدٌ معطوفٌ على عدد، لا متعدّد على متعدّد، ولا عددٌ على متعدّد، لاستحالتها، كما بيَّنا، لكن المعطوف عليه في الحقيقة: مدلول المعطوف عليه ظاهراً، ويستوي فيهما، قلنا: المعطوف بحرف ظاهر، كما في: الثالث والعشرون، أو بحرفٍ مُقَدَّرٍ كما في: ثالث عشر، فأصل قولك: جاءني ثالث عشر: جاءني واحد من ثلاثة عشر، فعشر، معطوف على ثلاثة، لا على واحد، ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلاثة، فعطفوا عشرَ على ظاهر هذا القائم مقام المجموع، لما اضطروا إليه.

فإن قيل: لو كان معنى ثالث عشر: واحد من ثلاثة عشر، لم يجوز أن يضاف إلى ثلاثة عشر، فيقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، إذ يكون المعنى: واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر.

قلت: هذا كما يضاف ثالث مع أنَّ معناه: واحدٌ من ثلاثة، إلى ثلاثة فيقال: ثالث ثلاثة، وإنما أضيف في الموضعين؛ لاحتمال أن يُراد بثالث عشر، لو لم يضاف إلى

(١) ط: ساقطة.

أصله: ثالث عشر عشرين، أو خمسين، أو مائة، أو فوقها؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ من العدد إذا كان بمعنى واحد، يُضاف إلى العدد المشتقَّ هو منه، وإلى ما فوقه، أيضاً، كما تقول: الحُسَيْنُ<sup>(١)</sup> رضيَ الله عنه: ثالث الاثني عشر، كما يجيء في باب العدد.

وإذا عُرِفَ نحو ثالث عشر، وثلاثة عشر، من المركبات، باللام، فلا خلاف في بقاءه على بنائه؛ لِبَقَاءِ عِلَّةِ البناءِ مع اللام، أيضاً، وأمَّا إذا أُضِيفَ، كثلاثة عشر، مثلاً، ففي إعرابه خلافٌ، كما يجيء في باب العدد.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ يَجَزَّ الإعراب مع اللام المرجَّحة لجانِبِ الاسمِية، كما ذكرت في باب الأصوات، نحو: كَلَّ الأَيْن؟

قلت: لأنَّ الجزءَ الذي باشرَهُ اللام من المركب، أي صدره، يَتَعَسَّرُ إعرابه، لِلزُّومِ دَوْرَانِ الإعراب في وسط الكلمة، والجزء الأخير لم تباشرَهُ اللام فكيف يُعْرَبُ، بخلاف نحو: كَلَّ الأَيْن، فإنَّ اللامَ باشرت فيه ما كان مبنياً، وبخلاف الإضافة فإنها تباشر الثاني في نحو: ثلاثة عشر زيد، فَمِنْ ثَمَّ جَوَزَ الأخفشُ<sup>(٢)</sup> إعرابه، كما يجيء في باب العدد.

قوله: إِلَّا اثني عشر، جُمُهورُ النُّحاة على أنَّ «اثني عشر»، مُعَرَّبُ الصدر، لظهور الاختلاف فيه، كما في: الزيدان والمسلمان، وتَحَلُّوا لإعرابه عِلَّةً، كما يجيء.

وقال ابنُ دَرَسْتَوَيْهِ<sup>(٣)</sup>: هو مبني<sup>(٤)</sup> كسائر أَخَوَاتِهِ من الصدور؛ لكونه محتاجاً إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: اثنا عشر واثني عشر، صيغةٌ مستأنفة، كما مرَّ في: هذان، وهذين، واللذان واللذين.

(١) ربما يدل هذا على تَشْبِيعِ الرُّضِيِّ.

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٨/١.

(٣) كتاب الكتاب ص ١٤٠.

(٤) م، د: «في اثني عشر» بدل منه.

وإنما أعرب، عند الجمهور، الصدرُ منه<sup>(١)</sup>؛ لأنه: عَرَضَ بعد دخول علة البناء فيه، أي تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة: ما أوجب كونها كالمعْدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مَزَجَ الاسمين، بعد حذف الواو، المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون أيضاً لأنها دليلُ تمامِ الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، أَلَّا تَرَى إلى بناء نحو: يازيدان، ويازيدون، ولا مُسْلِمَيْن ولا مُسْلِمِينَ، مع ثبوت النون، فقام «عشر» بعد حذف النون مقامها، وسَدَّ مَسَدَها، والنون بعد الألف والواو في: مسلمان ومسلمون، لا يجعلها كالكائنين في وسط الكلمة؛ لأنها دليلُ تمامِ الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلف الإعراب، قبل النون في المثني والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار «اثنا عشر»<sup>(٢)</sup>. كائنان، والدليل على قيام «عشر» مقامَ النون (١٥٥ ب) أنه لا يُضَافُ اثنا عشر، كما يُضَافُ أخواته، تقول ثلاثة عشرك وخمسة عشرك، ولا تقول: اثنا عشرك، لأنه كائنانك، ويجوز أن يقال: صار اثنان بعد حذف النون كالمضاف إلى عشر؛ لأنَّ نُونِ المثني والمجموع لم يُعْهَدْ في غير هذا الموضع حَذْفُها إِلَّا للإضافة، فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافي، لا يُوجِبُ البناء.

وليس قَوْلُ مَنْ قال: إنه أعرب لأنه امتنع حَذْفُ علامةِ التثنيةِ أي الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب: بشيء، لأنَّ نَحْو: يا زيدان، ويازيدون، مبني اتفاقاً مع قيام هذه العلة، بل إذا قصد بناء المثني جُرِّدَتْ علامة التثنية عن كونها إعراباً، وكذا علامة الجمع.

قَوْلُهُ «وَالْأَعْرَبُ» كعبلبك وبني الأول في «الأفصح»، قد تقدم شَرْحُهُ، وَإِنْ بَعْضُهُمْ يضيف صدر هذا المركب إلى عجزه، مع صَرَفِ المضاف إليه، وتركه.

ومن المركبات: قولهم بَادِي<sup>(٣)</sup> بَدِي، وفيه لغات:

(١) د: اثني عشر.

(٢) انظر سيبويه ٥٤/٢ بولاق، والمقتضب ٢٧/٤، والخصائص ٣٦٤/٢، وابن يعيش ١٢٢/٤ - ١٢٣.

إحداها<sup>(١)</sup>: هذه، وهي سكون ياءِني الأول والثاني، تقول: أعطه بادي بدي، والأصل: بادىء بديء<sup>(٢)</sup>، فالأول: فاعل من بدأت الشيء، أي فعلته ابتداءً، والثاني: فعيل بمعنى مفعول، منه، وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وانتصابه على الحال، أي أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يُفعل ابتداءً، والمراد بالبدى: مصدرُ الفعل المتقدم، وهو الإعطاء في مثلنا، فعلى هذا، هو في الأصل مضاف إليه، فينبغي أن يكون كلُّ منهما معرباً لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة؛ إذ معنى بادي بدي: مبتدئاً، وذلك كما قلنا في: فاهاً لفيك، وبعته يداً بيد، في باب الحال، فُسِّبَ المضاف والمضاف إليه، لانمحاء معناها الأصلي وإفادتهما معنى المفرد المركب في نحو: خمسة عشر، فإنه مُركَّبٌ مفيد معنى المفرد، إذ إفادته لمعناه أي العدد المعين، كإفادة «عشرة» لمعناها، فبني الأول لكونه جزءً الثاني، واحتياجه إليه، وبني الثاني وإن لم يتضمَّن الحرف، تشبيهاً له بما تَضَمَّنَهُ نحو خمسة عشر، وبيَّتَ بيَّتَ، كما ذكرنا في معدٍ يكرُب.

ولم يُبَيِّنَ الجزءَان ولا أَحَدُهُما في نحو: يداً بيد، ونحو: شاةٌ وذَرَهَمًا وإن أفاد فائدة المفرد، ولذلك أعرب أولهما إعرابَ المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال، لظهور انفكاك الجزأين: أحدهما من صاحبه، بالحرف المتخلَّل، وكان بناء ثاني جزأي بادي بدي تشبيهاً بخمسة عشر أكثر من بناء ثاني جزأي معد يكرُب؛ لِقَصْدِهِمُ التخفيف ههنا أكثر، ألا ترى إلى تخفيف همزتي بادىء بديء، على غير القياس، كما يجيء، فكثير بناؤه أيضاً، على غير القياس؛ لأن الكلمة تخف بالبناء؛ لتَجَرُّدِها عن التنوين والإعراب.

وإنما لم يُبَيِّنَ الجزءَان، ولا أَحَدُهُما في الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه، وإن انمحق عن الجزأين أيضاً معنيهما الإفراديان، كما انمحق في بادي بدي؛ لأن

(١) ط: إحديها.

(٢) ط: بدني.

العَلَم ينقل بالكلية عن معنى إلى معنى آخر، من غير لَحْ للأصل إِلَّا لَحَاً خَفِيّاً في بعض المواضع، كما في نحو: الحسن، والعباس، فَلَمَّا غُيِّرَ المضاف من حيث المعنى تغييراً تاماً، لم يغير من حيث اللفظ، ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه، من أحد الطرفين: أي اللفظ والمعنى، بخلاف نحو: بادي بدي، فَإِنَّ معناه الأصلي مقصودٌ مما نُقِلَ إليه، إِلَّا أَنَّ المنقول منه إضافيٌّ، والمنقول إليه إفراديٌّ.

وجعل جار الله<sup>(١)</sup>: بادي<sup>(٢)</sup> بدي، وأيدي سبا، من باب<sup>(٣)</sup> معد يكرّب<sup>(٤)</sup>، وجعلها سيبويه<sup>(٥)</sup> من باب خمسة عشر، وهو الأول، وإن كان على جهة التشبيه، ولو كان الأمر كما قال جار الله، لَوَجَبَ إدخال التنوين في «بدي»، و«بدا»؛ لأنَّ فيها تركيباً بلا علمية، ولم يُسمَّعاً مُتَوْنِينَ، وكذا: أيدي سبا، فإنه لا ينون «سبا»؛ لأنه اسم رجل؛ لأن معنى: أيدي سبا، أولاد سبا بن يشجب، وليس اسم قبيلة، كما أوّل في قوله تعالى:

﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

و: ﴿حِثَّتْكَ مِنْ سَبَإٍ﴾<sup>(٧)</sup>؛

لأن المصطر<sup>(٨)</sup> إلى هذا التأويل ترك التنوين.

(١) أي الزمخشري.

(٢) ابن يعيش ١٤/١، ١٥، و٤/١٢٢، ١٢٣.

(٣) م: «من باب معد يكرّب، لا من باب خمسة عشر».

(٤) انظر سيبويه ٥٠/٢ بولاق، والمقتضب ٣١/٤.

(٥) الكتاب ٥٠/٢، ٥٤ بولاق.

(٦) سبا/١٥، ونصّها: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلٌّ مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ بَلَدًا طَيِّبَةً وَرَبُّكُمْ غَفُورٌ﴾. هذا، وقراءة (سبا) بالفتح من غير تنوين هي لأبي عمرو والبزري، وبالتسكين قراءة قُتُبِلَ

والباقون بكسر الهمزة والتنوين (الكشف ١٥٥/٢).

(٧) النمل / ٢٢، والآية بتمامها:

﴿فَمَكَتْ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ نَحْطُ بِهِ وَحِثَّتْكَ مِنْ سَبَإٍ بَنَاتٍ﴾.

(٨) ربما يراد بهذه الصيغة اسم الفاعل، يعني الدافع إلى هذا التأويل.

وَأَمَّا قَالِي قَلَا، فَعَدَّهَا سِيَّوِيَّةً<sup>(١)</sup> من أخوات أيدي سبا، وجارُ الله من أخوات معد يكرَب، وَلَا دَلِيلَ فِيهَا عَلَى مَذْهَبِ سِيَّوِيَّةٍ؛ لِأَنَّ مَجْمُوعَ الْكَلِمَتَيْنِ: عَلَّمَ بِلْدَةٍ، فَيَجُوزُ أَلَّا يَنْصَرِفَ لِلتَّرْكِيبِ وَالْعِلْمِيَّةِ، وَلَا يَكُونُ مَبْنِيًّا.

وَأَمَّا تَخْفِيفُ هَمْزِيٍّ بَادِي بَدِي، فنقول: إِنَّهُ سَكَنَ الْهَمْزُ مِنْ بَادِيءٍ وَقَلْبِ يَاءٍ، وَحُذِفَ الْهَمْزُ مِنْ بَدِيءٍ، وَكَلَا التَّخْفِيفَيْنِ خِلَافَ الْقِيَاسِ.

وِثَانِيَّتُهَا<sup>(٢)</sup>: بَادِي بَدَا، أَوَّلَى كَلِمَتِي هَذِهِ، كَأَوَّلَى كَلِمَتِي اللُّغَةِ الْأَوَّلَى، وَالثَّانِيَّةِ عَلَى وَزْنِ «دَعَا»، وَأَصْلُهُ: بَدَاءٌ، كَتَبَاتٌ؛ لِأَنَّ «بَدَا» عَلَى وَزْنِ طَلَبَ لَمْ يَأْتِ مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ تَخْفِيفًا، وَبَدَاءٌ، مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، فَهُوَ كَبْدِيءٍ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى.

وَالثَّلَاثَةُ وَالرَّابِعَةُ، وَالْخَامِسَةُ: بَادِي بَدَّ أَوْ بَدَّى أَوْ بَدَاءٌ<sup>(٣)</sup>، وَالْكَلِمَةُ الْأَوَّلَى مِنْ هَذِهِ (١٥٦) اللُّغَاتِ كَأَوَّلَى الْمَذْكُورَتَيْنِ، سَاكِنَةُ الْيَاءِ وَالثَّانِيَّةِ إِمَّا عَلَى وَزْنِ: سَمَحَ، أَوْ كَرِيمَ، أَوْ جَبَانَ، وَالْبَدَّ وَالْبَدَاءَ مُصَدَّرَانِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ، وَلَيْسَ الْجُزْءَانِ فِي هَذِهِ اللُّغَاتِ مَبْنِيَيْنِ، بَلْ هُمَا الْمُضَافُ وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ، لَكِنْ أُلْزِمَ يَاءُ بَادِي: السُّكُونُ بَعْدَ الْقَلْبِ لِلتَّخْفِيفِ، وَالثَّانِيَّةِ فِيهَا كُلُّهَا غَيْرُ مُخَفَّفَةٍ.

وَقَدْ يُقَالُ: بَدَأَ ذِي بَدَّ<sup>(٤)</sup>، وَبَدَأَ ذِي بَدَا، وَبَدَأَ ذِي بَدَاءَةٍ، عَلَى فَعْلَةٍ ذِي فَعَّلٍ وَفَعْلَةٍ وَفَعَّالَةٍ، الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِي الثَّلَاثِ بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ لِلْمَضْرُوبِ: ذُو ضَرْبٍ، كَمَا يُقَالُ لِلضَّارِبِ.

وَالْمُضَافُ مُصَدَّرٌ، إِمَّا بِمَعْنَى الْفَاعِلِ، فَيَكُونُ انْتِصَابُهُ عَلَى الْحَالِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى،

(١) الْكِتَابُ ٥٤/٢ بَوَاقٍ، وَالْمُقْتَضَبُ ٢٥/٤، وَالْمُخَصَّصُ ١٢/١٣٢.

(٢) ثَانِيَةُ اللُّغَاتِ فِي بَادِيءٍ بَدَّى، وَقَدْ طَالَ حَدِيثُهُ فِي الْأَوَّلَى. انْظُرِ الْإِيضَاحَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ ٥٢٠/١.

(٣) ط: (و): سَاقِطَةٌ.

(٤) د، ط: بَدَا.

كما في بادي بدي ، أو منصوبٌ على الظرف بتقدير حَذَفِ المضاف أي : وقت ابتداءك بها تبتدىء به ، فهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول .

ومنها<sup>(١)</sup> : أيدي سَبَا ، في قولهم : تَفَرَّقُوا أيدي<sup>(٢)</sup> سَبَا ، وأيادي سَبَا ، أي : مِثْلَ تَفَرَّقِ أولادِ سَبَا بن يشجب ، حين أُرسل عليهم سيل العَرَمِ ، والأيدي كنايةٌ عن الأبناء والأسرة ؛ لأنهم في التقوِّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي ، ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال ، على حذف المضاف ، وهو «مِثْل» ، ويجوز أن يكون على المصدر ، والمعنى مثل تفرق أيدي سبا ، وأمره في بناء الأول والثاني ، كما مرَّ في : بادي بدي ، فلذا ألزم ياء «أيدي» السكون ، وسكنت همزة «سبا» ثم قُلِبَتْ أَلِفًا ، وقد يقال : أيدي سباً بالتونين ، فيكون : أيدي ، وأيادي ، مضافين إلى «سباً» لكنه يلزم سكون باءٍ بهما ، وقلب همزة «سبا» .

وقد استعمل جوازاً خمسة عشر مبنية الجزأين : ظروف ، كيومَ يومَ وصباحَ مساءً ، وحينَ حينَ ، وأحوال نحو : لقيته كفةَ كفةً<sup>(٣)</sup> ، وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ ، وأخبرته أَوْ لقيته صحرةَ بحرةً<sup>(٤)</sup> .

ومجوزٌ أيضاً ، إضافة المصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العَجْزِ ، وإنما لم يَتَّعِنْ بناءَ الجزأين فيهما ، كما تَعَيَّنَ في «خمسة عشر» ، لظهور تَضَمُّنِ الحرف في خمسة عشر ، دون هذه المركبات ، إذ يحتمل أن تكون كُلُّها بتقدير حرفِ العطف ، وألاً تكونَ .

فإذا قَدَرْنَاهُ<sup>(٥)</sup> قُلْنَا إن معنى لقيته يومَ يومَ ، وصباحَ مساءً ، وحينَ حينَ ، أي : يوماً

(١) أي : من المركبات ، وإن كان قد تعرض له استطراداً في أثناء الكلام على بادي بدي

(٢) انظر مجمع الأمثال ١/ ٢٧٥ .

(٣) كفة كفة : إذا ضممته إلى نفسك . اللسان / كفت / ٣/ ٢٧٢ طبعة الخياط .

(٤) لقيته صحرةَ بحرةً : إذا لم يكن بينك وبينه شيء ، وهي غير مُجْزاة ، وقيل : لم يُجْزَيا ؛ لأنها اسمان جُعلا

اسماً واحداً . وأخبره بالامر صحرةَ بحرةً ، وصحرةَ بحرةً ، أي : قبلاً لم يكن بينه وبينك أحد . اللسان /

صحرة/ ٢/ ٤١١ طبعة يوسف الخياط .

(٥) ط : قَدَرْنَاهَا .

فيوماً، وصباحاً فمساءً، وحيناً فحيناً، أي: كُلُّ يومٍ وكُلُّ صباحٍ ومساءٍ وكُلُّ حينٍ،  
والفاءُ تُوَدِّي معنى هذا العموم، كما في قولك: انتظرتُه ساعة فساعة أي في كل ساعة،  
إذُ فائدةُ الفاءِ: التعقيبُ، فيكون المعنى: يوماً فيوماً عقيبهِ، بلا فصلٍ، إلى مالا  
يَتَنَاهَى، فاقْتَصَرَ على أول المكرّر، أي التثنية، كما في قوله تعالى:  
﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>

ولَيِّكْ، ونحوه، وكذا في: صباح مساء، وحين حين.

[ و ]<sup>(٢)</sup> قلنا، إن أَصْلَ لَقِيْتَهُ كَفَّةً كَفَّةً، معناه: متواجهين ذَوِي كَفَّةٍ مِنِّي، وكَفَّةٌ  
منه، كَأَنَّ كُلًّا، مِنَّا كان يكف صاحبه عن التَوَلَّى والإِعْرَاضِ، وَأَصْلُ جَارِي يَبْتَ  
يَبْتَ، متلاصقاً بَيْتِي وبَيْتِهِ أي مجتمعان ملتزقان، كما تقول: كل رجل وضيعة<sup>(٣)</sup>، كما  
ذكرنا في باب الحال في قولهم: بعت الشيء: شاةً ودرهماً<sup>(٤)</sup>.

وَأَصْلُ لَقِيْتَهُ صَحْرَةً بَحْرَةً: صحرةٌ وبحرةٌ، ومعناه: ظاهرين ذَوِي صحرة أي  
انكشاف، وبحرة أي اتساع، أي في غير ضيق، وأخبرته صحرة بحرة، ومعناه:  
كاشفاً للخبر، ذا صحرة.

ومجوز أن يكون مصدراً لا حالاً، أي لقاءً واخباراً ذا صحرة.

وإن لم نقدر حرف العطف قلنا: إن المعنى: يوماً بَعْدَ يومٍ وصباحاً بعد مساء،  
وَحِيناً بعد حين، كقوله<sup>(٥)</sup>.

(١) الملك/٤، ونصّها:

﴿ثُمَّ أَرْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

(٢) م، د، ط: ساقطة.

(٣) الكتاب ١٩٧/١ بولاق.

(٤) الكتاب ١٩٦/١ بولاق.

(٥) هو أبو الغول الطُّهْرِيُّ، كما في أمالي القالي ٢٦٠/١، والحماسة بشرح المرزوقي ٤١.

ونسبه ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٣٩٤ لأبي الغول النُّهْشَلِي. قوله: (ولا تَبْلَى بسألهم) إلخ، قال الطُّبْرُسِي: =



٤٨٣ ولا تَبْلَى بِسَالَتُهُمْ وَإِنْ هُمْ صَلُّوا بِالْحَرْبِ حِينًا بَعْدَ حِينٍ

ولقيته ذا كفة مع كفة أو بعد كفة، كما يروى عن رؤبة: كفة عن كفة، كقولهم: كابرًا عن كابر، وهو جاري بَيْتَ بَيْتٍ، أي: ذا بيت مع بيتٍ، أو عند بيتٍ، وأخبرته ذا صحرة مع بحرة، وإذا ضَمُّوا «نحرة» إليهما، أعربوا الثلاثة، نحو: صحرةً بحرةً نحرةً، على الإلتباع، كما في: خبيث نبيث، إذ يَتَعَدَّرُ تركيب ثلاث كلمات، والنحر، أيضاً، بمعنى الإظهار؛ لأنَّ نحر الإبل يتضمنه، ومنه قولهم: قتلته نحراً، وقولهم للعالم: نحير؛ لأن القتل والنحر يتضمنان إظهار ما في داخل الحيوان.

فإذا أضيفت هذه الظروف والأحوال، فإما أن تكون الإضافة بمعنى اللام، على المعنى المذكور فيها عند تقدير الحرف، وإما أن تكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف إليه، كما قلنا في معد يكرّب، وكذا في نحو: خمسة عشر إذا جعل علماً، جازت الإضافة تشبيهاً.

فإذا أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية، وجبت الإضافة، ولم يَجْزِ التركيب، قال<sup>(١)</sup>:

٤٨٤ فلولا يومٌ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروض لها جزاءً

تَبْلَى مِنْ بَلَى الثَّوْبِ. ويروى (تَبْلَى) بالضم، مِنْ بَلَوْتُ إِذَا اخْتَبَرْتُ. والبسالة يُوصَفُ بِهَا الْأَسَدُ وَالرَّجُلُ. (وَصَلُّوا) مِنْ صَلَّيْتُ بِكَذَا، أَي مُنِيتَ بِهِ. وجواب إن هُمْ صَلُّوا، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَاقْبَلُهُ، تَقْدِيرُهُ: إِنَّ مُنَا بِالْحَرْبِ لَمْ تُخْلِقْ شَجَاعَتَهُمْ، أَوْ لَمْ تُخْتَبَرْ شَجَاعَتُهُمْ لِيَعْرِفَ غُورَهَا وَمَتْنَهَا عَلَى مَرِّ الزَّمَانِ، وَاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ... الخزانة ٤٣٦/٦ هارون. الشاهد فيه أن أصاحين بالتركيب، حيناً بعد حين، كما في البيت.

(١) الفرزدق (ديوانه ٩، نشر الصاوي سنة ١٣٥٣هـ).

ومعنى البيت: لولا نَصَرْنَا لَكَ فِي الْيَوْمِ الَّذِي تَعْلَمُ، مَاطَلَبْنَا مِنْكَ الْجَزَاءَ. وجعل نَصَرَهُمْ لَهُ قَرْضاً يَطَالِبُونَهُ بِالْجَزَاءِ عَلَيْهِ. والشاهد فيه: إضافة يوم الأول إلى الثاني، على حَدِّ قولهم: معد يكرّب، فيمن أضاف الأول إلى الثاني.

الخزانة ٤٤٠/٦، ٤٤١ هارون، سيبويه ٥٣/٢ بولاق، الهمع ١٩٧/١.

وتقول<sup>(١)</sup>: أتيته في كل يوم يوم، وأتيتك<sup>(٢)</sup> في صباح مساء، وذلك لأن علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة، كما مر، لكنه حسن تقدير ذلك: وقوعها موقع ما يكثر بناؤه، وهو (١٥٦ ب) الظرف، وموقع الحال المشبه به، فإذا لم تقع موقعها لم يُقدَّر ذلك.

واستعمل كخمسة عشر، وجوباً، أحوال لازمة للحالية، نحو: تفرقوا شجر بعر، وشذر مبذر، بفتح فاء الكلمات وكسرها، وخِذَع مِذَع بكسر الفاءين، وأخول أخول، كلها بمعنى منتشرين، وتركتهما حيث بيث، أي متفرقين ضائعين، وسقط بين بين، أي بين الحي والميت، وبين الثانية زائدة<sup>(٣)</sup>، كما في قولهم: المال بيني وبينك.

ولم يُسمع في هذه الكلمات الإضافة، كما سُمعت في المذكورة قبل، مع أنه يمكن ألا يُقدَّر فيها، أيضاً، حَرَفُ العطف كما في الأولى.

فَشَغَرَ، من اشتغرت عليه ضيعته، أي انتشرت ولم تنضبط، وبَغَرَ، من بَغَرَ النجم أي هاج بالمطر ونشره، وشَذَرَ، من التشذُّر أي التفريق، ومَذَرَ من التبذير وهو الإسراف، والميم بدل من الباء، ويقال: شذر بذر، على الأصل، أو من مَذَرَتِ البَيضة أي فَسَدَتْ وخِذَع من الخِذَع وهو القَطْع، ومِذَع من قولهم: فلان مِذَاع، أي كذاب يُفشي الأخبار، وينشرها، وحيث بيث، وقد يُنَوَّن، وقد يقال: حيث بيث بكسر الفاءين، وأصلهما: حوث بوث، وقد يُستعملان على الأصل مع التنوين وعدمه نحو: حوثاً بوثاً، من الاستحاث والاستباث، وهما بمعنى، يقال: استحثت الشيء إذا ضاع في التراب فطلبته، وقد جاء: حاث باث بفتح الثاءين، وحاث باث بكسرهما أيضاً، تشبيهاً بالأصوات، نحو: قاش ماش، وخاق باق، وجاز قلب الواو ياءً، أو ألفاً؛ للاستثقال الحاصل بالتركيب، ومن نونها فلكون الثاني إتياعاً، كما في: خبيث نبيث.

(١) م : ساقطة.

(٢) م ، د : ساقطة.

(٣) قوله: «الثانية زائدة» بعدها: «لأن بين تقتضي شيئين» في م.

وكثيرٌ من ألفاظ هذه المركبات، مع كونها مشتقةً، كَخِذَعٌ مِذْعٌ، وشَغَرٌ<sup>(١)</sup> بَغَرٌ، لم تستعمل إلا مع التركيب.

ونَدَّرَ مثل هذا المركب في غير الظروف والأحوال، لما قلنا إن تقدير الحرف في مثله غير متعين، وإنما حسنه الحالية والظرفية.

وذلك نحو قولهم: وقعوا في حَيْصٍ بَيْصٍ، أي في فِتْنَةٍ عظيمة، بفتح الصادّين، والفاءان مكسورتان أو مفتوحتان، والحَيْصُ: الهَرَبُ، والبَوْصُ السَّبْقُ والتقدُّم أي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضاً؛ لِعَظَمِ الفِتْنَةِ، فقلّبوا الواو ياءً، للازدواج، وهو أولى من العكس؛ لأنّ الياء أخفُّ، وقد يقال: حَوَّصَ بَوَّصَ بقلب الياء واواً، وقد يُنَوَّنُ الجزءان<sup>(٢)</sup> مع كسر الفاءين<sup>(٣)</sup> وفتحهما، فيكونان معربين، والثاني إتباع كما ذكرنا.

وقد يقال: حَيْصٍ بَيْصٍ بكسر الصادّين، والفاءان مفتوحتان أو مكسورتان تشبيهاً بالأصوات، وجاء: حاصٍ باصٍ، كحاثٍ باثٍ بفتحهما.

وأما الخازباز<sup>(٤)</sup>، فإنه مركب من اسم فاعل: خَزَى<sup>(٥)</sup> أي قهرَ وغلبَ، ومن اسم فاعل: بَزَى، إذا سَمَا وارتفع كأنه قيل: هو الخازي البازي، فَرَكَّبَا وجُعِلَا اسماً واحداً، وتَصَرَّفَ فيه على سبعة أوجهٍ.

خازباز، بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهاً بالصوت.

وخازباز، تشبيهاً بخمسة عشر، وكأن أصله: الخازي والبازي على عطف أحد النعتين على الآخر.

---

(١) في ط: وشذر مذر.

(٢) ط: الجزآن.

(٣) د، ط: الفائين.

(٤) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥١٩/١.

(٥) أي من خزاه خزواً: سأسه وفهّره.

وخازباز، كبعليك، على أن يُبنى أولهما على الفتح، أو الكسر، وإنما جازَ كسر الأول ههنا بخلاف بعليك، نظراً إلى أصل الزاي، وإنما منع الصرف في هذين الوجهين، للعلمية الجنسية والتركيب، فإذا دخله اللام انكسر الثاني جراً كما في سائر غير المنصرف.

وخازباز بإعرابها على إضافة الأول إلى الثاني، كما يجوز في بعليك، فيجوز صرف الثاني وترك صرفه.

وخازباز<sup>(١)</sup>، كقاصعاء، وخزباز، كقرطاس، وليس الأخيران مركبين من كلمتين بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين، كما قيل عبقي، في عبد القيس.

وإذا دخلت اللام على هذه اللغات، لم تغر ما كان مبنياً عن بنائه، كما في: الخمسة عشر، قال<sup>(٢)</sup>:

٤٨٥ تفقاً<sup>(٣)</sup> فوقه القلع السواري وجن الخازباز به جنونا  
ولهما خمسة<sup>(٤)</sup> معان: ضرب من<sup>(٥)</sup> العشب، وذباب في العشب، وصوت الذباب، وداء في اللهازم، والسنور.

وأما خاق باق، للنكاح، وقاش ماش، للقماش، فكل واحد منهما سمي بصوته، فبقيا على بنائهما.

(١) ط : وخازباء.

(٢) ابن أحمر، شاعر إسلامي في الدولة الأموية. (ديوانه ١٥٩). الخزانة ٤٤٢/٦، ٢٥٧ هارون، سيبويه ٥٢/٢

بولاق، ابن يعيش ١٢١/٤، ١٢٢، التكملة ص ٦٨.

و (الجنون) للنبات : نَمَؤُهُ وَكَثْرَتُهُ، وللذباب : هزجه وطيرانه. والشاهد فيه : بناء (الخازباز) مع كونه مقروناً باللام.

(٣) د : قلع.

(٤) استشهد ابن يعيش في شرح المفصل ١٢٠/٤ لثلاثة من هذه المعاني، وقال عن كونه بمعنى السنور: إنه غريب، ولم يستشهد له.

(٥) قاله الفارسي في إيضاح الشعر. الورقة ٢٧/أ.

## الكنايات

- معنى الكناية، والغرض منها:

- علة بناء الكنايات :

قوله: «الكنايات: كم، وكذا، للعدد، وكَيْتَ<sup>(١)</sup> وذَيْتَ، للحديث».

الكناية في اللغة والاصطلاح: أَنْ يُعَبَّرَ عن شيء معين، لفظاً كان أو معنى، بلفظٍ غير صريحٍ في الدلالة عليه، إمَّا للإيهام على بعض السامعين، كقولك: جاءني فلانٌ، وأنت تريد: زيداً، وقال فلانٌ: كَيْتَ وكَيْتَ، إيهاماً على بعض مَنْ يسمع، أو لِسَنَاعَةِ المعبِّر عنه، كهنٍ في الفرجِ، أو الفعلِ القبيحِ، كَوُطِئْتُ وفَعَلْتُ، عن جامعَتُ، والغائط للحدث، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدم، أو لنوعٍ من الفصاحة، كقولك: كثيرُ الرَّمَادِ، للكثيرِ القَرَى، أو لغير ذلك من الأغراضِ.

والمُكْنَى عنه إن كان لفظاً، فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ، كقوله<sup>(٢)</sup>:

٤٨٦ كَانَ فَعَلَةً (١٥٧ أ) لَمْ تَمَلَأْ مَوَاقِبَهَا دِيَارَ بَكْرِ وَلَمْ تَحْنُغْ وَلَمْ تَهَبِ  
أَيَّ خَوْلَةٍ، وكقولك مررت برجل أفعل، أي أحق، وقد يكون المراد مجرد ذلك

(١) انظر التخمير ٣٣٩/٢، وشرح الكافية لابن الحاجب ص ٧٨، والفوائد الضيائية ١٢٢/٢ وما بعدها.

(٢) المتنبي (ديوانه بشرح المَعْكُري ٨٨/١، توزيع دار الباز بمكة المكرمة سنة ١٣٩٧هـ).  
والبيت من قصيدة رثى بها خولة أخت سيف الدولة، وقد تُوِّفِيَتْ بِـ «ميافاقرين» سنة اثنتين وخمسين وثلاث مئة، وأولها:

يَا أُخْتَ خَيْرِ أَخٍ يَا بِنْتَ خَيْرِ أَبٍ كِنَايَةً بِهِمَا عَنْ أَشْرَفِ النَّسَبِ

«كنى بِـ (فَعَلَةً) عن اسمها، واسمها (خَوْلَة)» عن ابن جني نقلاً من الخزائنة ٤٥١/٦ هارون.  
ومعنى البيت: مضت، فكانها لم تكن التي ملأت بمواقبها ديار بكر، وكانت تهب، وكانت تخلع، فانطوى ذلك بموتها. وانظر الخزائنة ٤٤٧/٦ ط. هارون

وقول المصنف: ليس نحو مَنْ، وما، وكيف، كنايةً، ممنوعٌ، إذ كثيراً ما يجري في كلامهم: أَنَّ «مَنْ» كناية عن العقلاء، و«ما» عن غيرهم وقولك: أنا، وأنت، ليس

يا مَنْ تَقْصُرُ عَنْ مَدَا هُ خُطَا مُجَارِيهِ وَتَقْصُفُ  
ما مِثْلُ قَوْلِكَ لِلَّذِي أَصْحَى يُحَاجِّكَ : اكْفُفْ اكْفُفْ

(٢) ط : الواو ساقطة.

(۳) د ، ط : قلت .

(٤) الكتاب ٥١/١ ، ٤٩٢ بولاق.

بكنايةٍ لأنه تصريحٌ بالمراد، وضمير الغائب كنايةٌ، إذ هو دالٌّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه .

ويقال: كُنت عن كذا بكذا، وَكَتَوْتُ<sup>(١)</sup>، قَالَ<sup>(٢)</sup>:

٤٨٨ وَإِنِّي لَأَكُونُ عَنْ قَدُورَ بغيرها وَأُعْرِبُ أحياناً بها فَأُصَارُحُ  
فالكناية ضدُّ التصريح لغةً واصطلاحاً.

واعلم أن جميع الكنايات ليست بمبنية، فإنَّ فلاناً وفُلانةً، منها بالاتفاق وهما معربان، والمبني منها: كم، وكذا، وكأين، وكَيْتَ، وكَيْتَ، وذَيْتَ، وأما أسماء الاستفهام والشرط فلم تعدَّ هنا<sup>(٣)</sup>؛ لأن لها باباً آخر، هي أخصُّ به، فالكنايات كالظروف في كون كل واحد منها قِسْمَيْنِ: معرباً ومبنيّاً.

قَالَ الْمُصَنِّفُ<sup>(٤)</sup>: المراد بالكنايات ألفاظٌ مبهمة يُعبرُ بها عما وقع في كلام متكلم مفسراً، إمّا لإيهامه على المخاطب، أو لِنِسْيَانِهِ، فكَمْ، لا تكون من هذا القبيل، على ما أقرَّ به، استفهاميةٌ كانت أو خبريةً، ولا لفظ «كذا» في قولك: عندي كذا رجلاً؛ لأنه ليس حكايةً لما وقع في كلام متكلم مفسراً، ولا كَيْتَ وكَيْتَ، وذَيْتَ<sup>(٥)</sup> وذَيْتَ، بلى،

(١) في الصُّحاح ٢٤٧٧/٦: «وَقَدْ كُنْتُ بِكَذَا عَنْ كَذَا وَكَتَوْتُ».

(٢) لم أعتد إلى قائله. أورده ابن السُّكَيْتِ في (إصلاح المنطق ١٥٧) في (باب ما يقال بالياء والواو). قال: ويقال كنيته وكنوته، وأنشد أبويزيد:

وَإِنِّي لَأَكُونُ عَنْ قَدُورَ ..... البيت

و (قدور) امرأة. يقول: أذكرها في بعض الأوقات باسم غيرها، وأُصْرِحُ باسمها في وقت آخر، وأُعْرِبُ أُبَيِّنُ ..  
و (أُصَارِحُ): أظهر ولا أستر.

وناقة قدور: عزيمة النفس، لا ترعى مع الإبل، ولا تبرك معها. الخزانة ٤٦٥/٦ ط. هارون، واللسان ٣٠٦/٣ ط. الخياط. الشاهد فيه أنه يقال كنوت، كما يقال كُنتَ.

(٣) ط: وهنا.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٦/١، وشرح الكافية ص ٧٨.

(٥) انظر سيبويه ٢٩٧/١، و ٤٧/٢، ٤٨، والمقتضب ١٨٣/٣، والتخمير ٢٥١/٢؛ وفيه: «كان من الأمر ذَيْتَ وذَيْتَ وذَيْتَ»

مثل قولك : قال فلان كذا ، وقال فلان كذا ، وقال فلان كيت وكيت ، داخل في حَدِّه ، وكأَيِّن ، خارج عنه ، نحو قولك : كأَيِّن رجل عندي .

وَأَعْلَمُ<sup>(١)</sup> أَنَّ بِنَاءَ «كَمْ» الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية ، قال المصنّف<sup>(٢)</sup> : والأندلسيُّ ، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالباً ، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك ، فأشبهت ما تَضَمَّن الحرف .

فَإِنْ قِيلَ : الكلام الخبريُّ هو الذي يقصد المتكلم أَنَّ له خارجاً موجوداً في أحد الأزمنة مطابقاً لما تكلم به ، فَإِنْ طَابَقَهُ سُمِّيَ كلامه صِدْقاً وإِلَّا فَكَذِباً ، والإنشائي مالا يقصد المتكلم به ذلك ، بل إنما يُحْصَل المتكلم المعنى الخارج ، بذلك الكلام ، والكلام المصدر بِكَمْ ، أَوْ بِرُبِّ ، لَأَبْدُ فيه مِنْ أَنَّ يَقْصِد المتكلم مطابقتها للخارج ، نحو : كم رجلٍ لقيته ، و :<sup>(٣)</sup>

رُبُّ مَنْ أَنْضَجَتْ غِيظاً صدره قد تَمَنَّى لِي مَوْتاً<sup>(٤)</sup> لم يُطْع - ٤٣٩  
فيصح أن يقال : ما لقيت رجلاً ، ولم تُنْضِجْ صدر أحد ، وجواز التصديق والتكذيب دليلٌ كونها خبرتين .

فالجواب : أَنَّ معنى الإنشاء في «كَمْ» في الاستكثار ، وفي «رُبِّ» في الاستقلال ، ولا يقصد المتكلم أَنَّ للمعنيين خارجاً ، بل هو الموجد لهما بكلامه ، بَلَى ، يَقْصِدُ أَنَّ في الخارج قِلَّةً أَوْ<sup>(٥)</sup> كَثَرَةً ، لا استكثاراً ولا استقلالاً فلا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ له : كذبت ، فإنك

(١) د ، م : «وأما بناء «كَمْ» الخبرية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل أو لشبهها بأختها» .

(٢) قال ابن الحاجب : «وبناء (كم) في الاستفهامية واضح ، وفي الخبرية إما لكونها موضوعة وضع الحروف ، أو لشبهها بأختها ، أو لتضمنها معنى الإنشاء وهو بالحروف غالباً ، فأشبهت معنى الحرف» .

شرح الكافية ص ٧٩ . وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٢٣/١ .

(٣) قائل البيت : سويد بن أبي كاهل الشكري ، وسبق تخريجه .

(٤) تكملة من م .

(٥) ط : كَثَرَةٌ أَوْ قِلَّةٌ .



ما استكثرت اللقاء وما استقللت الإنضاج، كما لوقال: ما أكثرهم، صَحَّ أن يقال: ليسوا بكثيرين، ولم يَصَحَّ أن يُقَالَ: ما تعجبت من كَثَرَتِهِمْ، وليس كذلك نحو: ما قام زيدٌ، فإنه لا يفيد، أنك تعدّ قيامه منفياً بهذا الكلام كما أفاد: كم رجل لقيته، أنك تعدّ لقاءه<sup>(١)</sup> كثيراً بهذا الكلام، بل المعنى أنك تحكم بانتفائه في الخارج.

ويأتي تمام القول فيه، في أفعال المدح والذم، إن شاء الله تعالى، وأما بناء «كذا» فلائه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، دخل عليه كاف التشبيه، وكان «ذا» مشاراً به إلى عدد معين في ذهن المتكلم، مبهم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم»، وانمحي عن الجزأين معنى التشبيه، والإشارة، كما ذكرنا في: فاهاً لفيك، وأيدي سبا، فصار الكلمتان ككلمة واحدة، ولذا نقول: إن كذا مألوك، برفع «مالك» على أنه خبر «إن» ولا نقول إن اسم «إن»: الكاف الاسمية؛ (١٥٧ ب) لأنها عند سيبويه<sup>(٢)</sup> لا تكون اسمية إلا للضرورة، كما يجيء في حروف الجر. فيبقى ذا، على أصل بنائه؛ قوله: «كذا للعدد»، وقد يكون لغير العدد أيضاً، نحو: قال فلان كذا.

وأما<sup>(٣)</sup> «كأين» فهو كاف التشبيه دخلت على «أي» التي هي في غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فكأين، مثل «كذا» في كون المجرورين مبهمين عند السامع إلا أن في «ذا» إشارة في الأصل إلى ما في ذهن المتكلم بخلاف «أي» فإنه للعدد المبهم، والتمييز بعد كذا وكأين، في الأصل، عن الكاف، لا عن «ذا» و«أي»، كما في: مثلك رجلاً؛ لأنك تبين في: كذا رجلاً، وكأين رجلاً، أن مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا، وأي.

فأي في الأصل، كان معرباً، لكنه، كما قلنا في «كذا» انمحي عن الجزأين،

(١) ط : لقائه.

(٢) تكون الكاف عنده اسماً في الشعر. الكتاب ٢٠٣/١. وانظر ٢٩٧/١ بولاق.

(٣) د، ط: الواو من «وأما» ساقطة.

معناها الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فصار كأنه اسم مبني على السكون، آخره نون ساكنة، كما في «من» لا تنوين تمكن، فلذا يكتب بعد الياء نون، مع أن التنوين لا صورة له خطأ، ولأجل التركيب، تُصَرَّف فيه فقيلاً: كائناً بالألف بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة.

قال يونس<sup>(١)</sup>: هو: اسم فاعل من كان، وذهب المبرد<sup>(٢)</sup>، وهو الأولى، إلى أنهم بنوا من الكلمتين لما ركبوها: اسماً على فاعل، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء «أي»، صارت عيناً، وحذفت إحدى الياءين، وبقيت الأخرى لا ماً.

وقال الخليل<sup>(٣)</sup>: الياء الساكنة من «أي» قُدِّمت على الهمزة وحُرِّكت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قَلَبَتِ الياء أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع ساكنان: الألف والهمزة، فكَسِرَتِ الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمقوص.

وقال بعضهم: الياء المتحركة قُدِّمت على الهمزة وقُلِبَتِ أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكنت الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الأولى كما في: قاضٍ، ومنهم من قال: قُدِّمَتِ الْعَيْنُ، أي الياء الساكنة على الهمزة وقُلِبَتِ أَلِفاً مع سكونها كما في: طائي، وحاري، ثم نقلت كسرة الياء إلى الهمزة إتماماً للتغيير، وحذفت للتنوين بدليل أن من لغاته<sup>(٤)</sup>: كَيْءٌ نحو: كَيْعٍ، وقد يقال: كَيْاً بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة، ثم قلبت الياء التي هي لام الكلمة أَلِفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد يقال:

(١) ذكر السُّوْطِيُّ في الهمع ٧٦/٢ أن «كائن» اسم فاعل من (كان) ساكنة النون، وقال: وبذلك قرأ ابن كثير. ولم ينسب هذا الرأي إلى يونس.

(٢) لم يتكلم المبرد عن (كائين) في المقضب، وتكلم عليها في الكامل ٢٢/٨ بشرح رغبة الأمل.

(٣) سيويه ٤٧٤/١ بولاق.

(٤) انظر لغات (كائين) وقراءتها في دراسات، القسم الأول ج ٢ ص ٣٤٦.

كأَي<sup>(١)</sup>، نحو كَعِي بحذف حركة الهمزة مع الياء الأولى.

وجاء: كَأ، نحو: كَع، إمّا على حذف العين واللام معاً، ونقل كسرة اللام إلى الهمزة، وإمّا على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين، كما في عَمٍ وشَجٍ.

وعند الكوفيين<sup>(٢)</sup>: «كم»، أيضاً، مركبةٌ مثل كَأَيْن وكَذَا، من كاف التشبيه و«ما»، وذلك لأن «ما» كما ذكرنا في الموصولات، للمجهول ماهيته، فهي في إبهام «أَي»، و«ذَا»، ثم حذفت ألفها، وسكنت الميم للتركيب، وحذفت ألفها إذا كانت في الاستفهام قياساً، نحو: لَمْ، وَفِيمَ، فتكون «كم» الاستفهامية كقوله<sup>(٣)</sup>:

يا أبا الأسود لَمْ خَلِّتَنِي لَهْمومٍ طَارِقَاتٍ وَفِكْرٍ<sup>(٤)</sup>  
وَأَمّا عند البصريين<sup>(٥)</sup>، فلا تركيب في «كم».

وأما كَيْت<sup>(٦)</sup> وذَيْت، فإنها بُنِيَا؛ لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي هي، لا تستحق إعراباً ولا بناءً، كما مرّ في المركبات.

(١) قراءة ابن مُحَيِّص. المحسَّب ١٧٠/١ - ١٧١.

(٢) الفراء. معاني القرآن ٤٦٦/١، والصاحبي ٢٤١، والإنصاف مسألة ٤٠، وانظر مدرسة الكوفة ص ٢٣١.

(٣) لم أعتد إلى قائله. وقال البغدادي: «والبيت مع كثرة تداوله في كتب النحو والصرف لا يعرف قائله. والله أعلم».

الخزاعة ١٠٨/٧ هارون، المغني ٣٩٣ ط. المبارك؛ وفيه: (لَمْ خَلِّتَنِي) بدل (لَمْ أَسْلَمْتَنِي)، شرح أبيات المغني للبغدادي ٢١٩/٥، معاني الفراء ٤٦٦/١.

والهموم: الاحزان، والطُرُوق: المَجِيء ليلاً، وَفَكَّرٍ هو جمع فِكْرَة؛ لأن شرط الجمع على فَعَل أن يكون مفردة فَعْلَة مكسور الفاء، مؤنثاً بالتاء.

وأما قولهم: (أفكار) جمع فِكْرَة فَوَهْمٌ، فـ(أفكار) جمع فِكْر. الشاهد فيه أن (لَمْ) مركبة من اللام وما الاستفهامية، فلما جُرَتْ باللام حذفت الألف وسكنت الميم، كما أن كم مركبة من الكاف وما الاستفهامية.

(٤) م، د، وذكر.

(٥) انظر الإنصاف، مسألة ٤٠.

(٦) انظر سيبويه ٤٧/٢، ٤٨ بولاق، والإيضاح في شرح المفصل ٥٢٤/١.

فَإِنْ قِيلَ : فَكَانَ يَجِبُ أَلَّا تَكُونَ مَبْنِيَّةً ، أَيْضاً ، كَالْجَمْلِ .

قلت : يَجُوزُ خُلُوعُ الْجَمْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ صِفَاتِ الْمَفْرَدَاتِ مِنَ الْأَسْمَاءِ ، وَلَا يَجُوزُ خُلُوعُ الْمَفْرَدِ عَنْهُمَا ، فَلَمَّا وَقَعَ الْمَفْرَدُ مَوْقِعَ مَا لَا إِعْرَابَ لَهُ فِي الْأَصْلِ وَلَا بِنَاءٍ ، وَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَخْلُوعَ مِنْهَا مِثْلُهُ ، بَقِيَ عَلَى الْأَصْلِ الَّذِي يَنْبَغِي أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَاتُ عَلَيْهِ ، وَهُوَ الْبِنَاءُ ، إِذْ بَعْضُ الْمَبْنِيَّاتِ <sup>(١)</sup> ، وَهُوَ الْخَالِي عَنْ التَّرْكِيبِ يَكْفِيهِ عَرِيَّةٌ عَنْ سَبَبِ الْإِعْرَابِ فَعَرِيَّةٌ عَنْ سَبَبِ الْإِعْرَابِ : سَبَبٌ : لِلْبِنَاءِ ، كَمَا قِيلَ : عَدَمُ الْعِلَّةِ : عِلَّةُ الْعَدَمِ .

فَإِنْ قِيلَ : إِنَّهُمَا وَضَعْتَا لَتَكُونَا كِنَايَةً عَنْ جُمْلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ نَحْوُ : قَالَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، أَيْ : زَيْدٌ قَائِمٌ ، مِثْلًا ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ .

قلت : إِنْ الْإِعْرَابُ الْمَحَلِّيُّ فِي الْجُمْلَةِ عَارِضٌ ، فَلَمْ يَعْتَدَّ بِهِ .

وَبِنَاؤُهُمَا عَلَى الْفَتْحِ أَكْثَرُ ؛ لِثِقَلِ الْيَاءِ ، كَمَا فِي : أَيْنَ ، وَكَيْفَ ، أَوْ لِكَوْنِهِمَا فِي الْأَغْلَبِ كِنَايَةً عَنْ الْجُمْلَةِ الْمَنْصُوبَةِ الْمَحَلِّ ، وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُمَا عَلَى الضَّمِّ ، وَالْكَسْرِ أَيْضاً ، تَشْبِيهًا بِحَيْثُ ، وَجَبْرٍ ، وَلَا تَسْتَعْمَلَانِ إِلَّا مُكَرَّرَتَيْنِ ، بَوَاوِ الْعَطْفِ نَحْوُ قَالَ فُلَانٌ كَيْتٌ وَكَيْتٌ ، وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ ذَيْتٌ وَدَيْتٌ ، وَهُمَا مَخْفُفَتَانِ مِنْ : كَيَّْةٍ ، وَذِيَّةٍ ، بِحَذْفِ لَامِ الْكَلِمَةِ وَإِبْدَالِ التَّاءِ مِنْهَا ، كَمَا فِي بِنْتٍ ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالتَّاءِ ، كَمَا عَلَى بِنْتٍ ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَسْتَعْمِلُهَا عَلَى الْأَصْلِ فَلَا يَكُونَانِ إِلَّا مَفْتُوحَتَيْنِ ، لِثِقَلِ التَّشْدِيدِ ، وَالْوَقْفُ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ . وَلَا مِثْلَهُمَا يَاءٌ لَا وَاوٍ ، إِذْ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ : حَيَّوْتُ ، وَوَاوٍ حَيَّوَانٍ بَدَلَ مِنَ الْيَاءِ ، إِلَّا عِنْدَ الْمَازِنِيِّ <sup>(٢)</sup> ، وَعِنْدَهُ وَاوُ حَيَّوَانٍ : أَصْلٌ ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ، أَيْضاً ، لَامٌ كَيَّْةٍ وَذِيَّةٍ وَوَاوٍ ؛ وَلَمْ نَقْلِ إِنَّ أَصْلَهَا كَوِيَّةٌ وَذَوِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ التَّاءَ فِي كَيْتٍ وَذَيْتٍ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ ، فَلَوْ كَانَتِ الْعَيْنُ وَوَاوٍ ، لَقُلْتُ : كَوْتُ وَذَوْتُ ، وَالتَّاءُ فِيهِمَا لَكُونُهُمَا عِبَارَتَيْنِ عَنِ الْقِصَّةِ . وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ <sup>(٣)</sup> : كَيَّْةٌ بِالْهَاءِ مَكَانَ تَاءِ كَيْتٍ ، مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ .

(١) فِي م : « لَا يَحْتَاجُ إِلَى سَبَبِ الْبِنَاءِ » بَعْدَ قَوْلِهِ « الْمَبْنِيَّاتِ » .

(٢) الْمَصْنُفُ ٢/ ٢٨٤ .

(٣) لَمْ أَجِدْ هَذَا الرَّأْيَ فِي كِتَابِهِ مَجَازِ الْقُرْآنِ .

## كَمْ : الاستفهامية، والخبرية، والفرق بينهما

قوله: «وكم»<sup>(١)</sup> الاستفهامية ممیزها منصوب مفرد، ويمیز الخبرية مجرور. «مفرد ومجموع، وتدخل (١٥٨ أ) مِنْ فِيهِمَا، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ».

كم الاستفهامية، وكم الخبرية تدلّان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم، معلوم، في ظنه، عند المخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربّما يعرفه المتكلم، وأمّا المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود، ولا يحذف إلاّ للدليل، كما تقول مثلاً: كم عندك؟، إذا جرى ذكر الدنانير، أي كم ديناراً، أو: كم عندي، أي كم دينار، قالوا: وحذف ممیز الاستفهامية أكثر؛ لأنه في صورة الفضلات، ومميز الاستفهامية منصوب مفرد، حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد، وستجيء العلة في باب العدد، وإنما حلت على وسطى المراتب؛ لأن السائل لا يعرف في الأغلب: الكثرة والقلة، فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة أولى، وكم منونة تقديراً، لكن فصل المميز عن كم الاستفهامية جائز في الاختيار، نحو: كم لك غلاماً، ولا يجوز ذلك في العدد، إلاّ اضطراراً كما قال<sup>(٢)</sup>:

على أنني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كيلاً ٢١٦

وذلك لأن العدد مع المعدود ككلمة واحدة، ألا ترى أن «عشرون» مع مميزه بمنزلة: رجل ورجلان، ولو وجدوا لفظاً دالاً على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى، لم يحتاجوا إلى العدد؛ وكذا كل مقدار مع مميزه، لا يفصل بينهما نحو: رطل زيتاً؛ لأنه هو بدليل إطلاق أحدهما على الآخر، بخلاف كم

(١) د، ط: فكم.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧١١.

الاستفهامية مع مميزها، ولا يجوز جرُّ مِمِّيز الاستفهامية إِلَّا إذا انجرت هي بحرف الجر، نحو: على كم جِذَعُ بُنِي بَيْتِكَ، وبكم رَجُلٌ مررت، فيجوز في مثله: الجرُّ مع النصب<sup>(١)</sup>، وذلك لأن المميز والمميز في المعنى: شيء واحد، فكأنَّ الجارَّ الداخِل على «كم» داخلٌ على مميزه فالجرُّ عند الزجاج بسبب إضافة «كم» إلى مميزه كما في الخبرية، قصد تطابق «كم» ومميزه جرّاً، وعند النُحاة: هو مجرورٌ بِمَنْ مقدَّر، ومَجْرُورٌ إضمّارها: قَصْدُ التّطابق، ولا يجوز أن يكون المجرورُ بدلاً من «كم»؛ لأنَّ بَدَلَ متضمّن الاستفهام، يقتربن بهمزة الاستفهام، كما مرَّ في باب البدل، ولا يكون مميز كم الاستفهامية مجموعاً، كمميز المرتبة الوسطى، خلافاً للكوفيين وعلى ما أجاز السيرافي<sup>(٢)</sup> في العدد: أعشرون غِلْماناً لك، إذا أردت طوائف من الغِلْمان، ينبغي جواز: كم غِلْماناً لك بهذا المعنى، وقال البصريون: لو جاء نحو: كم غِلْماناً لك، فالمنصوبُ حالٌ لا تمييزٌ والتمييز محذوف، أي: كم نفساً لك في حال كونهم غِلْماناً، والعامل في الحال: الجارُّ والمجرور، فلا يجوز عندهم: كم غِلْماناً لك إِلَّا على مذهب الأخفش، كما تقدّم في باب الحال.

والجرُّ في مميز الخبرية بإضافتها إليه، خلافاً للفراء، فإنه عنده بِمَنْ مقدَّر، وهذا كما قال الخليل<sup>(٣)</sup> في: لاه أبوك، إنه مجرورٌ بلامٍ مقدرة، وإنما جَوَزَ الفراء عمل الجارِّ المقدّر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادراً؛ لِكثرة دخول «مَنْ» على مميز الخبرية،

(١) د: بعد قوله: مع النصب: «والمجوز قصد تطابق كم جرّاً، والجر عند الزجاج بسبب إضافة كم إلى مميزه، كما في الخبرية».

(٢) السِّيرافي ما ملخصه: «... أما إذا قلت: كم غِلْماناً لك لم يَجُزْ؛ لأنك إن نصبت (غِلْماناً) على التمييز لم يَجُزْ؛ لأن (كم) في الاستفهام لا يميز إِلَّا بواحد كعشرين، وإن نصبتها على الحال لم يَجُزْ؛ لأنَّ العامل: لك، وهي مؤخّرة، فإن قدمت (لك) جاز، كما يجوز عبد الله فيها قائماً، وتقديره: كم ممالك في حال ما هم غِلْمان؟ كما تقول: لك مئة بيضاً، أي في حال ما هي بيض» . سيبويه ٢/١٦٠ ط. هارون هامش (١).

(٣) سيبويه ٢/٢٤٤ بولاق.

نحو «وَكَمْ<sup>(١)</sup> مِّن مَّلَكٍ<sup>(٢)</sup>»، و «وَكَمْ<sup>(٣)</sup> مِّن قَرْيَةٍ<sup>(٤)</sup>»، والشيء إذا عُرِفَ في موضعٍ جاز تَرْكُهُ لقوة الدلالة عليه، فإن فصل بين الخبرية ومميزها جاز جَرُّهُ عند الفراء؛ لأنه يجره بمن المقدرة، لا بالإضافة، وغيره يُوجِبُ نَصْبُهُ حَمَلًا على الاستفهامية؛ إذ لا يمكن الإضافة مع الفصل، إلّا على مذهب يونس، فإنه يُجيز الفصل بينهما في السَّعة بالظرف وشبهه، فيجيز في الاختيار نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

٤٨٩ كم بجودٍ مُقْرِفٍ نال العُلا وكريم بُخلُهُ قد<sup>(٦)</sup> وضعه

وقال الأندلسي: إنَّ يونسَ يُجيز الفصلَ ههنا<sup>(٧)</sup> بالظرف وشبهه، إذا لم يكن مستقرًّا، ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا، كما نقلوه كُلُّهم في باب «لا»

(١) ط : كم من ملك، من غير واو، وهذا تحريف.

(٢) النجم / ٢٦، والآية بتمامها:

﴿وَكَمْ مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُحِيطُ بِشَيْءٍ إِلَّا بِأَمْرٍ يُدْرِكُهُ الْبَاسُ فِي يَوْمٍ ذُو نَقَرٍ﴾

(٣) ط : كم من قرية.

(٤) الأعراف / ٤، ونصها:

﴿وَكَمْ مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾

(٥) أنس بن زَيْم (صحابي)، وقيل عبد الله بن كُرَيْز، وقيل أبو الأسود الدؤالي، وليس في ديوانه هذا البيت. الخزانة ٤٧١/٦ هارون، سيبويه ٢٩٦/١ بولاق، شرح جُمَل الرُّجَّاجي ٤٨/٢، الأصول ٣٨٨/١، العيني ٤٩٣/٤، ٤٩٤، الإنصاف ١٩٢، المقتضب ٦١/٣؛ وفيه: (شريف) بدل (كريم). الشاهد فيه: جواز الرفع والنصب والجر في (مُقْرِفٍ): فالرفع على أن يجعل (كم) ظرفاً، ويكون لتكثير المراد، وترفع المقرف بالابتداء، وما بعده خبر، والتقدير: كم مرة مقرف نال العُلا. والنصب على التمييز، لِقُبْح الفصل بينه وبين (كم) في الجر. وأما الجر فعلى أنه أجاز الفصل بين (كم) وما عملت فيه بالمحذور ضرورة، وموضع (كم) في الموضوعين موضع رفع بالابتداء، والتقدير: كثير من المقرفين نال العُلا بجوده.

و (المُقْرِفُ): الذي ليس له أصله من جهة الأب، أو النَّذْل اللثيم. وقوله: (وَضَعَهُ): جعله وضيعاً دنيئاً خسيساً.

(٦) د : فوضعه.

(٧) م : ساقطة.

التبرئة، نحو: لا أبا اليوم لك. والدليل على جواز الفصل بالمستقر، أيضاً، قوله<sup>(١)</sup>:

٤٩٠ كم في بني سعد بن بكر [ سيد ضخم الدسيعة<sup>(٢)</sup> ماجد نفاع ]  
وأما الجرُّ مع الفصل بالجملة، فلا يُجيزه إلاَّ الفراء، بناءً على مذهبه المتقدم، وذلك  
نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

٤٩١ كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل  
وإذا كان الفصل بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعدٍّ، وجب الإتيان بمن؛ لئلاً  
يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدِّي، نحو قوله تعالى:

(١) نسه العيني إلى الفرزدق، وليس في ديوانه. العيني ٣٩٢/٤. والبيت غير منسوب في سيبويه ٢٩٦/١ بولاق،  
ولا في الخزانة ٤٧٦/٦ هارون. وهو في: المقتضب ٦٢/٣، والمفصل ص ١٨١، وابن يعيش ١٣٠/٤،  
١٣٢، والأشُموني ٨٢/٤، واللمع ص ٢٢٩.

و (الدسيعة): العطية، ويقال هي الجفّة، وهو كناية عن كرمه.  
و (الماجد): الشريف، يصف كثرة السادات في هذه القبيلة. والجار والمجرور: (في بني): خبر لـ «كم».  
وضخم، وماجد، ونفاع: صفات مجرورة.  
والشاهد فيه: خفض (سيد بـ «كم»)، مع الفصل بينهما بالجار والمجرور، وجواز ذلك خاص عند سيبويه  
بالضرورة.

(٢) ليس في الأصل، وإنما هو من م، د، ط. وفي ط بعد البيت: «وسيبويه لا يجوز الجر مع الفصل وإن كان  
بالظرف إلا للضرورة نحو قوله كم في بني سعد بن بكر سيد البيت».

(٣) القطامي «بضم القاف وفتحها هو الصقر...». المبهج ص ٢٨. (ديوانه ٢٣ - ٣٠ تحقيق إبراهيم السامرائي،  
وأحمد مطلوب، بيروت، دار الثقافة). الخزانة ٤٧٧/٦ هارون، سيبويه ٢٩٥/١ بولاق، المقتضب ٦٠/٣،  
٦١، العيني ٢٩٨/٣، و٤٩٤/٤، المفصل ١٨١، ابن يعيش ١٣١/٤، الهمع ٢٥٥/١، الأشُموني  
٨٢/٤.

و (العدم): فقد المال وقتله. والإقتار: الافتقار. يمدح هؤلاء القوم بأنهم أفضلوا عليه عند فقره وحاجته وحين  
يلبغ الجهد به أنه لا يستطيع الاحتمال، أي الارتحال لطلب الرزق، ضعفاً منه وعجزاً. ويروى (اجتمل)  
بالجيم، أي: أجمع العظام لاستخرج جميلها، والجميل: الودك.

و (منهم): متعلق بـ «نالني»، و (على عدم) حال من الياء في «نالني»، و (إذ لا أكاد): إذ ظرف لـ «نالني»،  
وجملة (أحتمل) في محل نصب خير كاد.

والشاهد فيه: نصب (فضلاً) على التمييز، حين فصل بينها وبين (كم) الخبرية بفواصل.



﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ ﴾  
و ﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبٍ ﴾ .

وحال « كم » الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل، كحال « كم » الخبرية في جميع ما ذكرنا .

وبعض العرب ينصبُ مميز « كم » الخبرية، مفرداً كان أو جمعاً بلا فصلٍ ، أيضاً، اعتماداً في التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال، فيجوز، على هذا، أن تكون في: كم عمّة، بالنصب، خبرية .

وإنما انجَرَّ مميز « كم » الخبرية المفرد، وهو أكثر من الجمع؛ لأن « كم » للتكثير، فصار مميزه كميز العدد الكثير، وهو المائة والألف، وإنما جاز الجمع فيه ولم يحز في العدد الصريح؛ لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة، فاستغنى « بتلك الدلالة »<sup>(١)</sup> عن جمع المميز، وأمّا (١٥٨ ب) « كم » فهو كناية عن العدد الكثير، وليس بصريح فيه، فحُوزوا جمع مميزه تصريحاً بالكثرة .

قوله: « وتَدْخُلُ مِنْ فِيهِمَا »، أي في مميزيهما، أمّا في الخبرية فكثيرٌ نحو: « وَكَمْ مِنْ مَلِكٍ فِي السَّمَوَاتِ »<sup>(٢)</sup>، و « وَكَمْ مِنْ قَرَبٍ »<sup>(٣)</sup>، وذلك لموافقة جرّاً للمميز المضاف إليه « كم »، وأمّا مميز « كم » الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بيمين، في نظمٍ ولا نثرٍ، ولا دَلٌّ على جوازه كتابٌ من كتب النحوي، ولا أدري ما صَحَّتُهُ<sup>(٤)</sup> .

(١) اللخان/٢٥، ونصها:

﴿ كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ وَيَعْبُودُونَ ﴾ .

(٢) القصص / ٥٨، والآية بتمامها:

﴿ وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبٍ بِمِثَرِ مَعِيشَتِهِمْ فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾

(٣) زيادة من م، د يقتضيهما النص .

(٤) من الآية ٢٦ في سورة النجم .

(٥) من الآية ٤ في سورة الأعراف .

(٦) أ - قول الرضي: « مميز (كم) الاستفهامية لم أعثر عليه مجروراً بيمين في نظمٍ ولا نثرٍ مردودٌ بقوله تعالى: =

وإذا انجرَّ المميز بيمين وَجَبَ تقدير «كم» مُنَوَّنَةٌ.

قَوْلُهُ: «ولهما صَدْرُ الكلام» أما الاستفهامية فللاستفهام، وأما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أَنَّ «رُبَّ» لما تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل، وَجَبَ لها صَدْرُ الكلام، ولي، في تضمنهما معنى الإنشاء، أعني: رُبَّ، وكم، نَظَرٌ، كما يَجِيءُ في باب التعجب.

وإنما وَجَبَ تصدير متضمَّن معنى الإنشاء؛ لأنه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية، وكل ما أثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك فَحَقُّهُ صَدْرُ تلك الجملة خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغير في آخرها تَشَوُّشَ خاطره؛ لأنه يُجَوِّزُ رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثراً فيها، وَجَوِّزُ بقاء الجملة على حالها فيترقب جملةً أخرى، يؤثر ذلك المغير فيها.

﴿سَلِّبْنِي إِسْرَءِيلَ يَلَكَمَ أَتَيْتَهُمْ مِنْ آيَاتِي بِدَنٍّ﴾ البقرة / ٢١١.

قال مكي في المشكل ٩٢/١: «... ولا يعمل في «كم» ما قبلها وهو «سَلِّ»؛ لأن لها صدر الكلام؛ إذ هي استفهام، ولا يعمل ما قبل الاستفهام فيه، وإنما دخلت «مِنْ» مع «كم» - وهي استفهام - للترقية بينها وبين المنصوب...».

وقال أبو حيان في البحر المحيط ١٢٧/٢: من آية: تمييز لـ «كم» ويجوز دخول (من) على تمييز (كم) الاستفهامية والخبرية سواء وليها أم فصل عنها، والفصل بينهما بجملة وبظرف وبمجرور جائز على ما قرَّر في النحو.

والزمخشري في كشافه ٣٥٤/١ جَوِّزَ (كم) أن تكون استفهامية وخبرية، ومعنى الاستفهام فيها التقرير. ب - وأما قول الرضي: «ولا دَلٌّ على جوازه كتاب» فليس بصحيح، فإن سبويه ذكر في كتابه أن «مِنْ» تدخل في تمييز (كم)، فأطلق ولم يُخصص ذلك بالخبرية. قال ٢٩٩/١: والله دره من رجل، فتدخل (من) هاهنا كدخولها في (كم) توكيداً.

وأما المبرد في المقتضب، فكلامه أصرح وأوضح، إذ جعل دخول (من) في تمييز (كم) الاستفهامية هو الأصل، ثم حملت عليها (كم) الخبرية. المقتضب ٦٦/٣.

## مَوَاقِعُ كَمْ مِنَ الْإِعْرَابِ

قوله: «وكلاهما يقع مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، وكل<sup>(١)</sup> ما بعده فعل» «غير مشتغل عنه، كان منصوباً، معمولاً له على حسبه وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمجرور، وإلا فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفاً، وخبراً إن كان ظرفاً وكذلك أسماء الشرط والاستفهام».

قوله: «كلاهما» أي: كم الاستفهامي، وكم، الخبري، وإنما وقع كل منهما مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً؛ لأنها اسمان، ولا بُدَّ لكل اسمٍ مركَّبٍ من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر<sup>(٢)</sup>.

قوله: «<sup>(٣)</sup> وكل ما بعده فعل...»، أَخَذَ يُفَضِّلُ مَوَاقِعَهُمَا فِي الْإِعْرَابِ، يعني إذا كان بعد «كم» فعل لم يشتغل عن نصب «كم» بنصب الضمير الراجع إليه، كما في نحو: كم رجلاً ضربته؟، أو بنصب متعلِّق ذلك الضمير، كما في نحو: كم رجلاً ضربت غلامه؟: كان «كم» منصوباً<sup>(٤)</sup> على حَسَبِ ذَلِكَ الْفِعْلِ غَيْرِ الْمَشْتَغَلِ، أي على حسب اقتضائه، فإن اقتضى المفعول به، فكم منصوبُ المَحَلِّ بأنه مفعولٌ به، نحو: كم رجلاً ضربت؟، وكم غلامٍ ملكت، والأولى أن يقول: معمولاً على حسبه وحسب المميز معاً، وذلك أنك تقول: كم يوماً ضربت، فكم، منصوبٌ على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه، وغير ذلك مِنَ المنصوبات، فَتَعَيَّنَتْ لِأَحَدِ الْمَنْصُوبَاتِ: إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الْفِعْلِ وَحَسَبِ الْمِمِيزِ، فبقولك «معاً»، تعيَّنَ

(١) د، ط: فكل.

(٢) د، م: بعد قوله «... والجر»: «فيرتفعان، وينصبان، وينجران».

(٣) ط: فكل.

(٤) ط: منصوباً معمولاً على حَسَبِ.

للظرفية، ولو قلت: كم رجلاً.. لكان انتصابه بكونه مفعولاً به، ولو قلت: كم ضربةً، لانتصب بكونه مفعولاً مطلقاً.

ويجوز أن يُجْعَلَ «كم» في هذه المواضع مبتدأً، والجملة خبره، والضمير في الجملة مقدّر على ضَعْفٍ كما مرّ.

قوله: «ما بعده فعل»، أي فعل أو شبهه، ليشمل نحو: كم يوماً أنت سائر، وكم رجلاً أنت ضارب، وليس بمعروفٍ انتصابها إلا مفعولاً بها أو ظرفاً، أو مصدرًا، أو خبرَ كان، نحو: كم كان مالك، أو مفعولاً ثانياً لَبَابِ ظَنٍّ، نحو: كم ظننت مالك<sup>(١)</sup>.

قوله: «كل ما بعده فعل غير مشغول عنه»، مُتَقَضِّ بِقَوْلِكَ: كم جاءك، فإن «جاءك» فِعْلٌ غيرُ مشغولٍ عن «كم» بضميره؛ لأن معنى الاشتغال عنه بضميره: أنه كان يَنْصِبُهُ لَوْ لم يَنْصِبْ ضميره، كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

قوله: «وكل ما قبله حَرْفُ جَرٍّ، أو مضافٌ، فمجرور»، إنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما، مع أنَّ لهما صَدَرَ الكلام؛ لأنَّ تأخيرَ الجارِّ عن مجروره ممتنعٌ؛ لِضَعْفِ عَمَلِهِ، فَجُوزَ تَقْدِيمُ الجارِّ عليهما، على أن يُجْعَلَ الجار، سواء كان اسماً أو حرفاً، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدير، حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته، ولهذا حُذِفَ أَلِفُ «ما» الاستفهامية المجرورة، كما مرّ في الموصولات، تقول: بكم رجل مررت؟، وغلّام كم رجل ضربت، ويكون إعراب المضاف كإعراب «كم» لو لم يكن مضافاً إليه.

قوله: «وإلا فهو مرفوع» أي إن لم يكن بعده فِعْلٌ غيرُ مشغولٍ بضميره، ولا قبله

(١) عرض سيبويه لبيان إعراب (كم) في أنها تكون ظرفاً وغير ظرف في ١/١٠٨، ٢٩٢ - ٢٩٣. وانظر المقتضب ٦٢/٣، ٦٣، ودراسات ق ١ ج ٢ ص ٣٩٩ وما بعدها.

جارٌّ، فهو مرفوعٌ، وذلك أنه إذا لم يكن لا قبله عامل، ولا بعده، كان اسماً مجرداً عن العوامل، على مذهب البصريين، فيكون مبتدأً أو خبراً.

فَأَمَّا أَلَّا يَكُونَ بَعْدَهُ فِعْلٌ، نحو: كم مَالُكَ، أو<sup>(١)</sup> إِنْ كَانَ عَامِلًا فِي ضَمِيرِهِ، أو متعلقه، إِمَّا عَلَى وَجْهِ الْفَاعِلِيَّةِ، نحو: كم رجلاً جاءكَ، أو: كم رجلاً جاءكَ غلامه، أو على وجه<sup>(٢)</sup> المفعوليَّةِ، نحو: كم رجلاً ضربته أو ضربت غلامه.

ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول أو بمتعلقه: إنه مفسرٌ لناصرٍ «كم» والتقدير: كم رجلاً ضربت ضربته، لجاز إلاَّ أَنْ الرَّفْعَ فِيهِ أَوَّلِي، للسلامة من الحذف والتقدير، على ما تبينَ، قَبْلُ<sup>(٣)</sup> [فيما أضمر عامله على شريطة التفسير، والأولى أَنْ يُقَدَّرَ الناصِبُ بعد «كم» ومميزه، لحفظ التصدر<sup>(٤)</sup> على «كم»] ولا<sup>(٥)</sup> مَنَعَ من تقدير (١٥٩ أ) الناصب قبل «كم»؛ لأنَّ المقدَّرَ معدومٌ لفظاً، والتصدُّرُ اللفظيُّ هو المقصودُ.

قوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفًا»، يعني «كم»، وكونه ظرفاً باعتبار مميزه، نحو: كم يوماً سفرك، فكم ههنا منصوبُ المحل، أولاً، داخل في قوله: ما بعده فعل أو شبهه، غير مشغول عنه؛ لأنَّ التقدير: كم يوماً كائنُ سَفَرُكَ، ومرفوعُ المحل ثانياً، لقيامه مقام عامله الذي هو خبرُ المبتدأ

ومثال كونه مبتدأً، كم رجل جاءني، وأمَّا: كم مَالُكَ؟، فالأولى فيه أَنْ يَكُونَ خبراً، لا مبتدأً؛ لِكَوْنِهِ نَكْرَةً، ما بعده معرفة، كما مرَّ في بابِ المبتدأ.

قوله: «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»، أي تقع مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً على

(١) د، م: وإن.

(٢) ط: ساقطة.

(٣) د: ساقطة.

(٤) د، م: ساقطة.

(٥) ط: ومنع.

ما ذكر من مواقع «كم»، إلا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء، كمتى، وأين، وإذا، إذا لم يَنْجَرَّ بحرف جر، نحو: من أين، فلا بُدَّ من كونه منصوباً على الظرفية، وقد يخرج «إذا» عن الظرفية، كما يجيء في الظروف.

ويرتفع اسم الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية، إذا كان خبراً مبتدئاً مؤخراً نحو: متى عهدك بفلان؟

وأما أسماء الشرط الظرفية، فلا تكون إلا منصوبةً على الظرفية أبداً، وما ليس بظرف، نحو: من، وما، يقع مواقع «كم»، مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً.

فالمرفوع، إمّا مبتدأ، نحو: مَنْ ضرب؟ وَمَنْ قامَ قُمْتُ، وإمّا خبرٌ، ولا يكون إلا استفهاماً، نحو: مَنْ أنت؟ وما دِينُكَ؟.

والمنصوب إمّا مفعولٌ به، نحو: مَنْ لقيت؟ وما فعلت؟، وَمَنْ ضربت أضربه، وما فعلت أفعله، ولا يقع غير ذلك من المنصوبات، استقراءً.

والمجرور نحو: غلام مَنْ أنت؟ وبمن<sup>(١)</sup> مررت؟، وغلام مَنْ تضربت أضرب، وبمن تَمَرَّرَ أَمَرَّرَ.

والنَّظَرُ في كلمات الشرط، نحو من، وما<sup>(٢)</sup>، إلى الشرط لا إلى الجزاء، فإن كان الشرط مسنداً إلى ضميرها أو متعلقه، متعدياً كان أو لازماً، فهي مبتدأة، نحو: مَنْ جاءك فأكرمه، وَمَنْ ضربك غلامه فاضربه، وإن كان متعدياً ناصباً لضميرها أو لمتعلق ضميرها نحو: مَنْ ضربته يضربك، أو مَنْ ضربت غلامه يضربك، فالأولى كونها مبتدأة، ويجوز انتصابها بمضمَرٍ يُفسَّرُ الظاهرُ.

(١) ط : وبما.

(٢) في ط زيادة : وأي بعد : وما.

وإن كان متعدياً غيرَ مشتغل عنها بضميرها، ولا بمتعلق ضميرها، فهي منصوبة<sup>(١)</sup> نحو: مَنْ ضربتَ ضربتُ، ويجوز كونها مبتدأةً على ضَعْفٍ.

وَلَوْ جَوَزْنَا عَمَلَ الْجَزَاءِ فِي أَدَاةِ الشَّرْطِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ فِي: مَتَى جِئْتَنِي جِئْتُكَ، عَلَى مَا يَجِيءُ فِي الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَةِ، لَجَازَ أَنْ تَكُونَ فِي نَحْوِ: مَنْ جَاءَ فَأَكْرَمَ، وَمَنْ ضَرَبَ زَيْدًا فَاضْرِبْ: مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ بِكُونِهَا مَفْعُولَةٌ لِلْجَزَاءِ، وَأَنْ تَكُونَ فِي نَحْوِ: مَنْ جَاءَكَ فَاضْرِبْهُ، مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ بِفِعْلِ مَضْمُورٍ يُفْسِّرُهُ الْجَزَاءُ، لَكِنْ الْحَقُّ أَنَّ الْجَزَاءَ لَا يَعْمَلُ فِي أَدَاةِ الشَّرْطِ، فَلَا يُفَسِّرُ عَامِلُهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَا لَا يَعْمَلُ بِنَفْسِهِ، لَا يُفَسِّرُ الْعَامِلَ، كَمَا مَرَّ فِي الْمَنْصُوبِ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ.

وَالسَّرُّ فِي جَوَازِ عَمَلِ الشَّرْطِ فِي أَدَاتِهِ دُونَ الْجَزَاءِ: أَنَّ الْأَدَاةَ مِنْ حَيْثُ طَلَبُهَا لِلصَّوَرِ، كَانَ الْقِيَاسُ: أَلَّا يَعْمَلَ فِيهَا لَفْظٌ أَصْلًا، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا؛ لِأَنَّ مَرْتَبَةَ الْعَامِلِ: التَّقَدُّمُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ عَامِلًا، فَيَصِيرُ لَهَا مَرْتَبَةُ التَّأَخُّرِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْمُولِيَّةُ، مَعَ تَقَدُّمِهَا لَفْظًا، لَكِنَّهُمْ جَوَّزُوا أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا «مَا حَقُّهُ أَنْ يَلِيَهَا بِلا فَضْلٍ كَالشَّرْطِ<sup>(٢)</sup>»، وَأَمَّا الْجَزَاءُ، فَلَقَرِطٌ تَأَخَّرَ عَنْهَا، لَمْ يُجَوِّزُوا عَمَلَهُ فِيهَا، سِوَاءَ كَانَتِ الْأَدَاةُ ظَرْفًا، كَمَتَى، وَأَيْنَ، أَوْ غَيْرِهِ، كَمَنْ، وَمَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ الْجَزَاءُ فِيهَا: أَنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مَعَ الْاسْتِقْرَاءِ نَحْوُ: أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَاضْرِبْ، بِنَصَبِ «أَيُّهُمْ».

وَأِنْ قُلْنَا إِنْ حَرَفَ الشَّرْطِ مُقَدَّرٌ قَبْلَ كَلِمَاتِهِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ، فَكَلِمَاتِهِ، إِذَنْ، مَعْمُولَةٌ لِفِعْلِ مُقَدَّرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ أَبَدًا، سِوَاءَ كَانَتْ مَرْفُوعَةً، أَوْ مَنْصُوبَةً، إِذْ حَرَفُ الشَّرْطِ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى فِعْلِ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ، كَمَا يَجِيءُ فِي قِسْمِ الْأَفْعَالِ، وَذَلِكَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ.

(١) د، ط: فهي منصوبة به نحو.

(٢) د: ما لا يجوز تقدمه عليها لفظاً بوجه وهو الشرط، وأما الجزاء...

ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام؛ لأنَّ همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم.

قوله: «وفي تمييز»:

(٤٩٢) كم عمه لك يا جرير وخالة<sup>(١)</sup> .....

«ثلاثة أوجه<sup>(٢)</sup>»، وقد يحذف في مثل: كم مالك؟ وكم ملكك البيت للفرزدق<sup>(٣)</sup>،  
وتعامة:

فدعاء قد حلبت عليَّ عشاري .....

---

(١) الفرزدق (ديوانه ٤٤٨ - ٤٥٢ طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤هـ)، والبيت من قصيدة طويلة في هجاء جرير.  
الخزانة ٤٨٥/٦ هارون، سيبويه ٢٥٣/١، ٢٩٣، بولاق، الفوائد الضيائية ١٢٩/٢، المقتضب ٥٨/٣،  
المفصل ١٨٢، اللُّمع ٢٢٨ تح د. حسين محمد شرف، شرح كفاية المتحفظ ٢٤٧، الإشارة إلى تحسين  
العبارة ٧١، ابن يعيش ١٣٣/٤.  
الشاهد فيه أنه قد روى (عمه) و (خالة) بالحركات الثلاث وتوجيهها آتٍ.

(٢) «وتوجيه الإعراب على الروايات الثلاث كما يأتي:

أ - نصب (عمه) و (خالة) على أن (كم) خبرية على لغة من ينصب تمييز (كم) الخبرية، كما ذكر سيبويه.  
والمبرد يرى أن (كم) استفهامية في البيت، وتوجيه ذلك بأن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي، ولكنه  
على سبيل التهكم والسخرية. فكانه يقول لجرير: أخبرني عن عدد عماتك وخالاتك اللاتي حلبن عليَّ  
عشاري، فقد ذهب عني عددها. و(كم) مبتدأ خبرها جملة (قد حلبت)، وأفرد الضمير مراعاة للفظ  
(كم).

ب - جر (عمه) و (خالة) على أن (كم) خبرية. وهي مبتدأ، خبرها جملة (قد حلبت)، كما ذكرنا في رواية  
النصب.

ج - رفع (عمه) و (خالة) على الابتداء، و (كم) منصوبة المحل مفعول مطلق، أو ظرف. والظاهر أنها  
خبرية. وأجاز الرضي أن تكون خبرية، أو استفهامية على التهكم، «وهو مذهب أبي الحسن الرُّبَيعي»  
الخزانة ٤٨٦/٦ هـ. فيقدر كم حلبة بجر حلبة على أن (كم) خبرية وينصب حلبة على أن (كم)  
استفهامية، ويقدر كذلك كم مرة بالجر وبالنصب على أنها ظرفية.

ورواية الجر والنصب أبلغ في الهجاء من رواية الرفع؛ لأنهما تفيدان أن لجرير عمات وخالات أجيرات  
متهنات. ورواية الرفع تدل على أن لجرير عمَّة وخالة واحدة...

حاشية المقتضب ٥٨/٣.

(٣) م: ساقطة.



الْفَدَاءُ : الْمَوْجِزَةُ الرَّسْغِ ، من اليد أو الرَّجْلِ ، فتكون منقلبة الكفِّ ، أو الْقَدَمِ إِلَى أَنْسِيَّهَا<sup>(١)</sup> ، يعني أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك ، أو : هذا خِلْقَةٌ بها ، نسبها إلى شَوْهَ الْخِلْقَةِ .

وإنما عَدَى «حَلَبْتُ» بِعَلَى ، لتضمين «حَلَبْتُ» معنى : ثَقُلْتُ ، أو تَسَلَّطْتُ ، أي كنت كارهاً لخدمتها ، مستكفاً عنها ، فخدمتني على كُرْهِ مَنِيَّ .

ووجه النصب في «عَمَّة» ، كون «كم» خبريةً ، على ما تقدّم من جواز نصب مميزها عند بعضهم ، أو استفهامية ، وإن لم يَرِدْ معنى الاستفهام ، لكنه على سبيل التهكم ، كأنه يقول : نفس الحلب ثابتٌ ، إلّا أنه ذهب عني عدد الحَلَبَات ؛ والجِرْ ، على أَنَّ «كم» خبريةٌ ، والرَّفْعُ ، على حذف التمييز ، إمّا مصدراً بتقدير : كم حلبيةً ، نصباً وجراً ، فالنصبُ على الاستفهامِ على سبيل التهكُّمِ والجَرُّ على الإخبارِ وإمّا ظرفاً بتقدير : كم مرةً نصبا على التهكم . وجراً على الإخبار ، فترفع «عَمَّة» بالابتداء ، و : «لك» ، صفتها ، والخبر : قد حلبت ، و«كم» في الوجهين (١٥٩ ب) منصوبةً المحلّ ، إمّا مفعولٌ مطلقٌ لخبر المبتدأ ، أو ظرف له ، كما تقول : أَضْرَبْتَيْنِ زَيْدٌ ضَرَبَ ؟ و : أَمْرَتَيْنِ زَيْدٌ ضَرَبَ ؟ .

وَأَعْلَمُ<sup>(٢)</sup> أَنَّ مِمِيزَ «كم» لا يكون إلّا نكرةً ، استفهاماً كان ، أو ، لا<sup>(٣)</sup> .

أما الاستفهامية ، فَلَوْجُوبِ تنكير المميز المنصوب ، وأما الخبرية ؛ فلأنها كناية عن

(١) أي إلى جانبه الأيمن أو الأيسر ، على خلاف بين علماء اللغة في تحديد معنى الأنسي والوحشي . الخزائنة ٤٨٩/٤ هارون .

(٢) م ، د : «واعلم أن «كم» مختصة بالنكرات ، استفهاميةً كانت ، أو خبرية» .

(٣) « جاء تمييز (كم) معرفة في قوله تعالى :

أ - وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ الْقُرُونِ مِنْ بَعْدِ نُوحٍ ١٧ : ١٧ .

ب - أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ ٢٠ : ١٢٨ .

ج - أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسْجِدِهِمْ ٣٢ : ٢٦ . دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٠٥ .

عَدَدِ مُبْهَمٍ ، ومعدود كذلك ، والغرض من الإتيان بالميز : بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط ، وذلك يَحْصُلُ بالنكرة ، فلو عُرِفَ ، وقع التعريف ضائعاً .

و « كم » في حالتَيْهَا ، مفرد اللفظ ، مذكر ، قال الأندلسي فيجوز الحَمْلُ على اللفظ ، نحو : كم رجلاً جاءك ، مع أَنَّ المسؤُولَ عنه مثنى أو مجموع ، ويجوز الحَمْلُ على المعنى ، نحو : كم رجلاً جاءك أو <sup>(١)</sup> جاؤوك ، وكذا الخبرية .

وقال بعضهم : « كم » مفرد اللفظ مجموع المعنى ، كَكُلٍّ ؛ فينبغي على هذا ألا يعود إليه ضميرُ المثنى ، وهو الحق ؛ لأنه لو جازَّ أَنْ يستفهم بِكُمْ عن الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصّلين رجلين رجلين ، لَوَجَبَ أَنْ يُقَالَ : كم رجلين جاءاك ؛ لأنك إذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى أو مجموع ، وَجَبَ التصريحُ بالثنائية والجمع ، كما في : أفضل رجلين ، وأيّ رجلين ، وأفضل رجال ، وأيّ رجال ، على ما مرَّ في باب الإضافة ، ولم يُسمع : كم رجلين ، لا استفهاماً ولا خبراً .

ويجوز : كم امرأة جاءتك ، وجئتكَ وجاءك ، حملاً على اللفظ والمعنى ، ولا يجوزُ أَنْ يكون الضميرُ عائداً إلى التمييز ؛ لِبَقَاءِ المبتدأ بلا ضميرٍ من الخبر وهو جملة ، ولا تقول : كم رجلاً ونساءً جاؤوك ، بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين .

وأما قولك : كم شاة وسخلتها ، وكم ناقة وفصيلها ، فَلِكُونِ المعطوف أيضاً نكرةً ، على ما بُنِيَ في باب المعارف .

وقد جَوَزَ بعضُ النُّحَاةِ ، نحو : كم رجلاً ونساءً ؛ لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ، كما في قوله <sup>(٢)</sup> :

الواهب المِائَةِ الهِجَانِ وعَبْدُهَا [عُوداً تُرْجِي خَلْفَهَا <sup>(٣)</sup> أَطْفَالَهَا] ٢٩٤

(١) ط : وجاؤوك .

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٩٠٧ .

(٣) ليس في الأصل ، وهو في م ، د .

وقد ذَكَّرْنَا ضَعَفَ ذلك في باب العطف عند قوله: والمعطوف في حكم المعطوف عليه، وتقول: لَقِيتُ امرأةً، وكم رجلاً وهي جاءاني، عطفاً على «كم»، ولا يجوز: كم رجلاً وإياها، بالعطف على التمييز؛ لأن المرأة الملقية ذات واحدة، فلا يدخل فيها التقليل والتكثير.

وَأَمَّا «كَأَيِّن» فنقل أبو سعيد<sup>(١)</sup> السِّيرَافِيُّ عن سيويه<sup>(٢)</sup> أنه بمعنى «رُبَّ»، لا بمعنى «كم»، قَالَ: لأنه يَسْتَقِيم: كم لَكَ، ولا يَسْتَقِيم: كَأَيِّن لَكَ، كما لا يَسْتَقِيم: رُبَّ لَكَ.

وليس بدليل واضح؛ لأن «كَمْ» لكثرة استعمالها، دون «كَأَيِّن»، جازَ حَذْفُ ميمِها، وَأَمَّا «رُبَّ» فحرف<sup>(٣)</sup> جر، لا يُحَذَفُ مجروره. ولم أَعْثَرْ على منصوبٍ بعد «كَأَيِّن»<sup>(٤)</sup>.

وقال بعضهم<sup>(٥)</sup>: يلزم «مِنْ» بعدها، ولعل ذلك لأنه لو لم يؤت بمن، وَجَبَ نَصْبُ ميمِها<sup>(٦)</sup> لمجيئته بعد المنون، فكان ميمِها كميم «كم» الاستفهامية مع أنها بمعنى «كم» الخبرية.

(١) سيويه ١٧١/٢، حاشية (٢) ط. هارون

(٢) الكتاب ٢٩٨/١، وكونها بمعنى (رُبَّ) صريح في كلام سيويه.

(٣) قال سيويه عن (كم) معناها معنى (رب). الكتاب ٢٩١/١، ٢٩٣ بولاق.

(٤) للرضي رأي في أن (رُبَّ) اسم، ولكن ذهب هنا مذهب الجمهور.

(٥) في المغني ص ٢٤٧ ط. المبارك: ومن النصب قوله:

١ - أَطْرُدُ اليأس بالرُّجَا فكأَيِّن أَلَمَّا حُمَّ يَسْرُهُ بعد عُسْرِ

وقوله:

٢ - وكائن لنا فضلاً عليكم ومئة قديماً، ولا تدرون ما من منعم

(٦) ابن عصفور. المغني ص ٢٤٦، ويرده قول سيويه: «وكأَيِّن رجلاً رأيت»... وفي سيويه ٢٩٧/١، ٢٩٨:

إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من).

(٧) في ط: يلزم ذكر من..

(٨) ط: ميمِها.

وقد جاء «كَايْن» في الاستفهام قليلاً، دون «كذا»، ومنه قول أبي بن كعب، لزُرَّ ابن<sup>(١)</sup> حُبَيْشٍ: كَايْن تَعُدُّ سورة الأحزاب<sup>(٢)</sup>، أي: كم تَعُدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحَذَفَ مِيزَهَا، وهما قليلان.

ويلزمها التصدر، دون «كذا»، لما قلنا في «كم» الخبرية. وورود «كذا»<sup>(٣)</sup> مكرراً مع واو، نحو: كذا وكذا: أكثر من إفراده، ومن تكريره بلا واو، ويكنى به عن العدد، نحو: عندي كذا درهمًا، وعن الحديث، نحو: قال فلان كذا، ولا دلالة فيه على التكرير، اتفاقاً.

وكنى بعضهم<sup>(٤)</sup> بكذا، المميز بجمع، نحو: كذا دراهم، عن ثلاثة وبابها، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع العطف عن أحد وعشرين وبابه، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله، فطابقوا به العدد، حتى أجازوا: كذا درهم بالجر، حملاً على: مائة درهم، وهذا خروج عن لغة العرب، لأنه لم يرد مميز «كذا» في كلامهم مجروراً<sup>(٥)</sup>.

والشافعي<sup>(٦)</sup> رحمه الله، لا ينظر في تفسير الألفاظ المبهمة إلى ما يناسبها من ألفاظ

(١) أبي بن كعب بن قيس من بني النجار، صحابي، أنصاري، من كتّاب الوحي، وقراء الصحابة، عرض القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، وأخذ القراءة عنه ابن عباس، وأبو هريرة، توفي سنة ٢١هـ. [معركة القراء الكبار ص ٣٢، غاية النهاية ٣١/١، الأعلام ٨٢/١].

(٢) زُرَّ بن حبّيش الأسدي، أبو مطرف الكوفي، كان عالماً بالقرآن والعربية، عرض على عبد الله بن مسعود، وعثمان وعلي، وعرض عليه عاصم بن أبي النجود، وسليمان الأعمش... توفي بوقعة ذي الجراح سنة ٨٢هـ وهو ابن مئة وعشرين عاماً. [طبقات الحفاظ ١٩، غاية النهاية ٢٩٤/١، الأعلام ٤٣/٣].

(٣) في القاموس المحيط ٢٦٥/٤: «قال أبي لابن مسعود: كايْن تقرأ سورة الأحزاب آية؟ قال: ثلاثاً وسبعين وانظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٧/٢».

(٤) في ط «كذا» مكررة.

(٥) ابن عصفور، كما في المساعد ١١٩/٢.

(٦) انظر المساعد على تسهيل الفوائد ١١٨/٢ - ١١٩.

(٧) محمد بن إدريس، أحد الفقهاء الأربعة المشهورين، أخذ القراءة عرضاً عن إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين

العدد المفصلة؛ لأنَّ المفصلة تدل على كمية العدد نصّاً، والمبهمة لا تدل عليه، بل يلزم بالإقرار بالمبهم ما هو يقين، وهو الأقل، فيلزم في نحو: كذا درهماً: درهم واحد وهو<sup>(١)</sup> الحق.

وإعراب «كذا» و«كأين»: كما قلنا في «كم»، ونقول إن الكاف فيهما، وحده، في محل الإعراب، لأن الجزأين صارا بالتركيب كلمة واحدة، كما تقدّم. ولا منع من تقدير الإعراب على الكافين اعتباراً للأصل.

---

وروى عن مالك بن أنس، له: كتاب الأم، والمُسند، وأحكام القرآن، عُرف بالفصاحة والذكاء. توفي سنة ٢٠٤هـ.

[طبقات القراء ٩٨/٢، غاية النهاية ٩٥/٢، الأعلام ٢٦/٦].

(١) د: «وهذا الذي قاله هو الحق».



## الظُرُوفُ: بَيَانُ الْمَقْطُوعِ مِنْهَا عَنِ الْإِضَافَةِ

قَوْلُهُ: «الظُرُوفُ، مِنْهَا مَا قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ، كَقَبْلُ، وَبَعْدُ وَأَجْرِي مُجْرَاهُ: لَا غَيْرُ، وَلَيْسَ غَيْرُ، وَحَسْبُ».

اعْلَمْ أَنَّ الْمَسْمُوعَ مِنَ الظُّرُوفِ الْمَقْطُوعَةِ عَنِ الْإِضَافَةِ: قَبْلُ، وَبَعْدُ، وَتَحْتَ، وَفَوْقَ، وَأَمَامَ، وَقُدَّامَ، وَوَرَاءَ<sup>(١)</sup>، وَخَلْفَ، وَأَسْفَلَ<sup>(٢)</sup>، وَدُونَ وَأَوَّلَ<sup>(٣)</sup>، وَمَنْ عُلِّ، وَمَنْ عَلُو.

وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهَا مَا هُوَ بِمَعْنَاهَا نَحْوِ يَمِينٍ، وَشِمَالٍ وَآخِرٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ. وَبِنَبْغِي أَنْ تَعْرِفَ أَنَّهُ يُحَذَفُ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَيُورَدُ الْمَحذُوفُ مُضَافاً إِلَيْهِ اسْمٌ تَابِعٌ لِلْمُضَافِ الْأَوَّلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هَةَ سَابِحٍ [تَهْدِ<sup>(٥)</sup> الْجَزَارَةَ] ٢٣  
وَأِنْ لَمْ يُورَدْ، فَلَا يُحَذَفُ إِلَّا مِمَّا هُوَ دَالٌّ عَلَى أَمْرِ نَسْبِيٍّ لَا يَتِمُّ إِلَّا بغيره، كَقَبْلُ وَبَعْدُ، وَأَخَوَاتُهَا الْمَذْكُورَةُ، وَكُلٌّ، وَبَعْضٌ، وَإِذَا، وَمَعَ هَذَا، لَا يُحَذَفُ إِلَّا إِذَا قَامَتْ<sup>(٦)</sup> قَرِينَةٌ عَلَى تَعْيِينِ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ.

وَأِنَّمَا (١٦٠ أ) بَنِيَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ عِنْدَ قَطْعِهَا عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ لِمُشَابَهَتِهَا الْحَرْفِ، بِأَحْتِيَاجِهَا<sup>(٧)</sup> إِلَى مَعْنَى ذَلِكَ الْمَحذُوفِ.

(١) انظر دراسات ق ٣ ج ٢ ص ٧٧٨.

(٢) نفسه ق ٣ ج ٢ ص ٧٥١ وما بعدها.

(٣) نفسه : ق ٣ ج ٢ ص ٧٨١ وما بعدها.

(٤) سبق تحريجه في القسم الأول ص ١١٨.

(٥) زيادة من م ، د.

(٦) في الأصل : قام ، و «قامت» من م.

(٧) د ، ط : لاحتياجها.

فَإِنْ قُلْتُ: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فَهَلَّا بُنِيَتْ معه، كالأسماء الموصولة: بُنِيَ مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟.

قلت: لأنَّ ظهورَ الإضافة فيها يُرَجِّحُ جانبَ اسميتها، لاختصاصِها بالأسماء. أمَّا «حيث»، و«إذا»، فإنها، وإن كانت مضافةً إلى الجمل الموجودة بعدها، إلَّا أنَّ إضافتها ليست بظاهرة؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكأنَّ المضاف إليه محذوفٌ.

ولمَّا أُبدل في كل، وبعض، التنوين من المضاف إليه، لم يُبينَا، إذ المضاف إليه كأنه ثابتٌ بثبوت بدله.

وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض؛ لأنها قليلة التصرف، أو عَادِمَتُهُ، على ما مرَّ في المفعول فيه، وَعَدَمُ التصرف يناسب البناء، إذ معناه، أيضاً، عَدَمُ التصرف الإعرابي، ويجوز، أيضاً في هذه الظروف، لكن على قِلَّةٍ: أَنَّ يُعَوِّضُ التنوين من المضاف إليه فَتُعَرَّبَ، قال<sup>(١)</sup>:

٤٩٣ ونحن قتلنا الأزْدَ أَرْدَ شَنْوَةً فما شربوا بعداً على لَذَّةٍ حَمَرًا  
وقال<sup>(٢)</sup>:

(١) نسبوا هذا البيت لبعض بني عقيل، ولم يعينوه.

الخزانة ٥٠١/٦ هارون، وشذور الذهب ١٠٥ ط٧، والأشموني رقم ٦٤٤، وأوضح المسالك رقم ٣٤٦ جـ ١٥٨/٣؛ وفيه يقول المحقق أبو رجاء - رَحِمَهُ اللهُ -: إِنَّ الصَّوَابَ فِي إِنْشَادِ صَدْرِ هَذَا الْبَيْتِ هَكَذَا:

ونحن قتلنا الأسدَّ أَسَدَ

ومعنى البيت: لقد أنزلنا بهؤلاء القوم من القتل والفتك ما جعلهم يهجرون اللذائذ، ولا يقربون شهوات النفوس، ولو أنهم شربوا خمرًا يومًا ما وجدوا لها طعمًا، ولا ذاقوا لها لذة؛ لأنَّ الألم لا يزال يحزُّ في نفوسهم. الشاهد فيه: قوله (بَعْدًا)، فإنَّ هذه الكلمة قد وردت في هذا البيت منونة منصوبة، فدلَّ تنوينها على أنَّ الشاعر قد قصد قطعها عن الإضافة، فلم يَنُ المضاف إليه بَنَةً، لا لفظه ولا معناه، من قبل أنه لو نواه لوجب أن يتمتع من تنوين هذه الكلمة؛ لأنَّ الإضافة تمنع التنوين، والمنوي كالثابت تمامًا، ودلَّ نصبه إياها على أنه لم يُبينها؛ لأنَّ البناء في هذه الكلمة إنما يكون على الضم

(٢) سبق تحريجه في القسم الأول ص ٢٨٩.



فَسَاعٍ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ<sup>(١)</sup> ٦٩  
ومنه القراءة الشاذة<sup>(٢)</sup>: «لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ»<sup>(٣)</sup>، ويقال<sup>(٤)</sup>: اِبْدَأْ بِهِ أَوَّلًا،  
فعلى هذا، لا فَرْقَ في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بُني منها،  
وهو الحقُّ.

وقال بعضهم: بل<sup>(٥)</sup> أُعْرِيتْ لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى: كُنْتُ قَبْلًا:  
أَيُّ قَدِيمًا، وابتدأ به أولاً: أَيُّ مُتَقَدِّمًا، ومعنى مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ: أَيُّ مُتَقَدِّمًا،  
ومتأخراً؛ لأنَّ «مِنْ» زائدة.

قيل: ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر، مرفوعةً ومنصوبةً،  
نحو: جِئْتُكَ قَبْلُ وَقَبْلًا، كما قيل في المنادى المضموم: يَا مَطَرُ وَيَا مَطَرًا، فيجوز أن  
يكون قوله: فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا، وقوله: وَكُنْتُ قَبْلًا: مِنْ هَذَا.

وسُمِّيتْ هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة: غَايَاتٍ، لأنه كان<sup>(٦)</sup> حَقُّهَا فِي الْأَصْلِ  
أَلَّا تَكُونَ غَايَةً؛ لِتَضْمِنُهَا الْمَعْنَى النَّسَبِيَّةُ، بَلْ تَكُونُ الْغَايَةُ هِيَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ، فَلَمَّا  
حُذِفَ الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ، وَضُمَّتْ مَعْنَاهُ، اسْتَغْرَبَ صَيُورُهَا غَايَةً لِمُخَالَفَةِ ذَلِكَ  
لَوْضَعِهَا، فَسُمِّيتْ بِذَلِكَ الْأَسْمَ لَا سْتَغْرَابَهُ، وَلَمْ يُسَمَّ: كُلٌّ، وَبَعْضٌ، مَقْطُوعَيْنِ  
الإضافة غَايَتَيْنِ، لِحُصُولِ الْعَوَاضِ عَنِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

وتقول: جِئْتَهُ مِنْ عَلٍ مُعَرَّبًا أَيْضًا، كَعَمٍ، وَمِنْ عَالٍ، كَقَاضٍ، وَمِنْ مَعَالٍ

(١) د: الفرات.

(٢) هي قراءة الجحدري، وأبي السَّمَّال، وعَوْنُ الْعُقَيْلِيِّ الْبَحْرُ ١٦٢/٧، وَلَمْ تَرِدِ الْقِرَاءَةُ فِي الْمَحْتَسَبِ، وَشَوَّادُ ابْنِ خَالَوَيْهِ، وَالْإِتْحَافِ.

(٣) الروم/٤، والآية بتمامها: «فِي يَضِيقُ صِينِكُ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ وَيَوْمَ يُنْفَخُ الْوُضُوءُ».

(٤) انظر ابن يعيش ٨٨/٤.

(٥) ط: بل إنما أعربت.

(٦) د: ساقطة.

كَمَرَامٍ ، وَمِنْ عَلَا، كَعَصَا، وَمِنْ عَلُو، مَفْتُوحُ الْفَاءِ مِثْلُ (١) اللَّامِ، فَإِذَا بَنَيْتَ «عَلٍ» عَلَى الضَّمِّ وَجِبَ حَذْفُ اللَّامِ أَيْ الْيَاءِ، نَسِيًا مَنَسِيًا؛ إِذْ لَوْ قُلْتَ: عَلِيٌّ، لَاسْتَقَلَّتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ، وَلَوْ حَذَفْتَهَا وَقُلْتَ: مِنْ عَلِيٍّ، لَمْ يَتَبَيَّنْ كَوْنُهَا مَبْنِيَةً عَلَى الضَّمِّ كَأَخَوَاتِهَا.

وَأَمَّا نَحْوُ: يَا قَاضِي، فَاطَّرَادُ الضَّمِّ فِي الْمَنَادَى الْمَفْرَدِ الْمَعْرِفَةِ يَرْشِدُ إِلَيْهِ، وَإِذَا قَصَدْتَ بِنَاءَ «عَلُو» سَاكِنَةَ الْعَيْنِ، وَجِبَ فَتْحُ الْفَاءِ وَكَانَ مَعَ الْإِعْرَابِ يَجُوزُ ضَمُّهُ وَكُسْرُهُ، تَقُولُ: عَلُو الدَّارِ، كَمَا تَقُولُ: سَفْلُهَا.

أَمَّا جَوَازُ بِنَاءِ «عَلُو» عَلَى الْفَتْحِ، نَحْوُ: مِنْ عَلُو، مِنْ دُونَ سَائِرِ الْغَايَاتِ فَلْيَقَلِّ الْوَاوُ الْمَضْمُومَةُ، وَأَمَّا الْكُسْرُ فِيهِ نَحْوُ: مِنْ عَلُو، فَإِنَّمَا لَتَقْدِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ (٢):

خَالِطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا ٢٤٣

وَقَوْلُهُمْ: لَيْسَ غَيْرَ بِالْفَتْحِ، عَلَى مَا مَرَّ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ. فَعَلَى هَذَا، لَا يَكُونُ هَذَا الْكُسْرُ إِلَّا مَعَ جَارٍ قَبْلَهُ، أَوْ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى يَاءِ الضَّمِيرِ، وَإِنَّمَا لَبْنَاهُ عَلَى الْكُسْرِ، اسْتِثْقَالًا لِلضَّمَّةِ، وَأَمَّا الضَّمُّ نَحْوُ: مِنْ عَلُو فَعَلَى قِيَاسِ سَائِرِ الْغَايَاتِ، وَيُرْوَى بَيْتُ أَعَشَى بَاهِلَةً (٣):

(١) الذَّرَرُ الْمُبَيَّنَةُ ص ١٥٠

(٢) سَبْقُ تَخْرِيجِهِ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ ص ٧٨٩

(٣) وَاسْمُهُ عَامِرُ بْنُ الْحَارِثِ، وَبَاهِلَةٌ: امْرَأَةٌ مِنْ هَمْدَانَ.

وَهَذَا الْبَيْتُ مَطْلَعُ مَرَثِيَّتِهِ فِي أَخِيهِ لَأَمَةٍ: الْمُنْتَشِرُ بْنُ وَهَبِ بْنِ سَلَمَةَ. وَكَانَ الْمُنْتَشِرُ رَئِيسًا، فَقَتَلَهُ هَنْدُ بْنُ أَسْمَاءَ ابْنِ زُبَيْعٍ. وَتَعَدَّ هَذِهِ الْمَرَثِيَّةُ مِنَ الْقَصَائِدِ الْمَفْضُلةِ الْمَشْهُورَةِ بِالْبَلَاغَةِ وَالْبِرَاعَةِ، قَالَ عَنْهَا الْبَغْدَادِيُّ: «إِنَّهَا نَادِرَةٌ قَلِمًا تَوَجَّدَ» وَ«إِنَّهَا جَيِّدَةٌ فِي بَابِهَا».

الْخَزَانَةُ ١/١٨٥، ٦/٥١١ هـ، هَارُونُ، نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٨٨ ط. دَارُ الشُّرُوقِ، الْأَصْصَعِيَّاتُ مِنْ ٨٧-٩٢ تَحْقِيقُ وَشَرَحَ أَحْمَدُ مُحَمَّدُ شَاكِرٌ، وَهَارُونُ الْقَاهِرَةُ دَارُ الْمَعَارِفِ سَنَةِ ١٩٦٤ م. الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (عَلُو) رَوَى مِثْلَ الْوَاوِ.

٤٩٤ إني أنتني لسان لا أسرُّ بها من علُو، لا عجبٌ منها ولا سخرٌ بضم واوها، وكسرِها، وفتحِها<sup>(١)</sup>.

وبناء الغايات على الحركة يُعلم أنَّ لها عِرْقاً في الإعراب، وعلى الضم، جَبْراً بأقوى الحركات لما لحقها من الوَهْن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه، أو ليكمل لها جميع الحركات؛ لأنها في حال الإعراب، كانت في الأغلب غير متصرفة، فكانت إما مجرورة بمن، أو منصوبة على الظرفية، أو لتُخالف حركة بنائها حركة إعرابها.

قوله: «وأجري مجراه: لا غير، وليس غير، وحسب» شبه «غير» بالظروف والغايات لِشِدَّةِ الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لِكَوْنِها جهاتٍ غير محصورة، ولإبهام «غير»، لا تعرف بالإضافة، وهي أشد إبهاماً من «مثل»، فلذا لم يُبين «مثل» على الضم.

ولا يحذف منها المضاف إليه، إلّا مع «لا» التبرئة، و«ليس»، نحو: افعِلْ هذا لا غير، وجاءني زيد ليس غير، لكثرة استعمال «غير»، بعد لا، وليس. و«غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلّا»، وقد تقدم أنه يحذف المستثنى بعد «إلّا» التي بعد «ليس».

والمضاف إليه المحذوف في: ليس غير، هو المستثنى المحذوف في نحو: جاءني زيد ليس إلّا، فلما حُذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضم لمشابتها للغايات بالإبهام.

وأما حَسْبُ، فجازَ حَذْفُ ما أُضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبُني على الضم، تشبيهاً بغير، إذ لا يتعرف بالإضافة (١٦٠ ب) مثله، كما مرَّ في باب<sup>(٢)</sup> الإضافة.

(١) الدرر المبيّنة ص ١٥٠؛ وفيه: «ويقال: جثته من علُو، ومن علُو، ومن علُو: بفتح العين ويتلثث الواو مبنية، ومن علُوّاً، ومن علُو، ومن علُو، مثلثة الواو غير مبنية، ومن علُ، بضم اللام، والواو محذوفة، ومن علُو، بإثبات الواو المضمومة، ومن علٍ بكسر، وحذف الياء، ومن علِيّ بإثبات الياء، ومن علُو، ومن عالٍ، ومن مُعال، ومن علٍ، مُنُونات: أي من فوق».

(٢) د، م: ساقطة.



## الظُرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلِ

قوله : «ومنها : حيث ، ولا يُضاف إلا إلى جُمْلَةٍ في الأكثر . اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين :

إمّا واجبةُ الإضافة إليها بالوضع ، وهي ثلاثة لا غَيْرُ ، حيث في المكان ، وإذ ، وإذا ، في الزمان ، على خلاف» في<sup>(١)</sup> «إذا» ، هل هي مضافةٌ إلى الجملة التي تليها ، أو ، لا ؟ ، كما ينبغي .

وحيث ، وإذ ، يضافان إلى الفعلية والاسمية ، وأما إذا ، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خلافً ، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير .

وإمّا جائزةُ الإضافة إلى الجملة ، ولا تكون إلا زماناً مضافاً إلى جملة مستفادٍ منها أحدُ الأزمنة الثلاثة ، اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضافُ إليه في الدلالة على مُطلق الزمان ، وإن كان الزمانان مُختلفين .

وإنما احتيجَ إلى هذا التناسب ؛ لأن الإضافة إلى الجملة على غير الأصل ؛ إذ المضافُ إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمنته نفس الجملة ، فعلى هذا ، لا يجوز إضافة مكانٍ إلى جملة ؛ لأنَّ الجملة لا يستفاد منها أحدُ الأمكنة معيَّناً كما يستفاد منها أحدُ الأزمنة .

فإذا تقررَ هذا قلنا : الأصلُ أن يُضافَ الزمانُ إلى الفعلية ، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعاً ، فلذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثرَ منها إلى الاسمية .

والاسمية المضاف إليها إمّا أن يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزأها فعلاً ، كقوله تعالى :

(١) ط : على خلاف فإذا هل . . . .

﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

أو يكون مضمونها مشهور الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة وإن كان جزءاها اسمين، إما في الماضي نحو: أتيتك حين الحجاج أمير<sup>(٢)</sup>، أو<sup>(٣)</sup> في المستقبل نحو: لأخذنك حين لا شيء لك، قال تعالى:

﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقال المبرد في الكامل<sup>(٥)</sup>: لا يُضاف الزمان الجائز الإضافة إلى الاسم إلى بشرط كونها ماضية المعنى، حملاً على «إذ» الواجبة الإضافة إلى الجمل.

وقوله تعالى:

﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقوله:

﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾<sup>(٧)</sup>، يُكذِّبُهُ<sup>(٨)</sup>.

هذا الذي ذكرنا كله، إذا أضيف الزمان إلى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت، فإن لم يكن الزمان ظرفاً للمصدر، بل كان إما قبله، أو بعده، فلا يكون له

---

(١) الذاريات / ١٣.

(٢) ط : أميراً.

(٣) ط : وفي.

(٤) غافر / ١٦، ونصها:

﴿يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ لَا يَخْفَىٰ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ لِّمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾.

(٥) انظر الكامل بشرح رغبة الأمل ١١٩/٨.

(٦) الذاريات / ١٣.

(٧) غافر / من الآية ١٦.

(٨) يُقْصَدُ بهذا : الرد على المبرد بالآيتين السابقتين. والرضي - كما ترى - قد أفرد المبرد بالتكذيب، ويظهر أنه لم يقف على كلام سيويه.

انظر سيويه ٤٦١/١ بولاق، والهمع ٤٧/٢، والتسهيل ص ١٥٨ - ١٥٩.

مع الجملة من الاختصاص، ما يكون لظرف مصدرها، فلا يُستعمل إلا مع حرفٍ مصدرِيٍّ، كأنَّ وأنَّ وما قَبْلَ الجملة، قال الله تعالى:

﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا<sup>(١)</sup>﴾.

و: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ<sup>(٢)</sup>﴾.

و: ﴿مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ<sup>(٣)</sup>﴾. ونحو ذلك.

وأما إضافة «رَيْث» إلى الجملة الفعلية نحو: تَوَقَّفَ رَيْثُ أَخْرَجُ إِلَيْكَ، فلكونه مصدرًا بمعنى البُطءِ، مُقَامًا مَقَامَ الزمانِ المضافِ، والأصل: زمان رَيْثُ خُرُوجِي، أي مدة أن يُطَيَّءَ خروجي حتى يدخل في الوجود، والمعنى: إلى أن أخرج، فهو نحو: آتَيْكَ خُفُوقَ النُّجْمِ، فلما قام مقام الزمانِ، جاز إضافته إلى الفعلية.

وكذا «آية» بمعنى علامة، يجوز إضافتها إلى الفعلية لمشابتها الوقت<sup>(٤)</sup> لأن الأوقات علامات، يوقت بها الحوادث، ويعيَّن بها الأفعال، لكن لما كان «رَيْثُ» و«آية» دَخِيلَيْنِ في معنى الزمانِ أضيفا إلى الفعلية في الأغلب مصدرة بحرف مصدرِيٍّ، قال<sup>(٥)</sup>:

(١) النساء / ٤٧، والآية بتمامها:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَلِيبُوا لَنَا مَصَدِّقًا لِّمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ تَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾.

(٢) التوبة / ١١٧، ونصها:

﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْمُنْصَرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾.

(٣) آل عمران / ١٤٣، ونصها:

﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنْظُرُونَ﴾.

(٤) انظر سيبويه ١/ ٤٦٠ - ٤٦١ بولاق، والتسهيل ص ١٥٩.

(٥) يُعزى هذا البيت منسوباً إلى الأعشى ميمون، وليس في ديوانه. قال البغدادي: «لم أره منسوباً إلى الأعشى، إلا في كتاب سيبويه، وفي غيره غير منسوب إلى أحد. والله أعلم به». الخزانة ٥١٤/٦ هارون. سيبويه

١/ ٤٦٠ بولاق، معاني القرآن للأخفش ١/ ٨٨، المغني ٥٤٩ ط. المبارك، إيضاح الزجاجي ص ١١٢.

الشاهد فيه: إضافة (آية) إلى الفعل، وكان إضافتها على تأويل إقامتها مقام الوقت، فكأنه قال: بعلامة وقت تقدمون الوقت.

٤٩٥ بآية يُقدمون الخيل شعناً كأن على سنانها مداً وقال<sup>(١)</sup>:

٤٩٦ ألا مَنْ مُبلَغٌ عني تميماً بآية ما يُجِبُونَ الطعاما وتقول: أقم رثماً أخرج، فإذا جاز أن يُضاف الزمان إلى الفعلية مع حرفٍ مصدرِيٍّ، على ما نقله الكوفيون، على ما يجيء، فكيف بما يُشابهه.

ويضاف «ذو» أيضاً، معرباً كأعرابه في نحو: ذو مال، بالالف والواو، والياء إلى الفعلية في قولهم: أَذْهَبَ بِذِي تَسْلَمٍ<sup>(٢)</sup>، واذها بذِي تَسْلَمَانَ واذهبوا بذِي تَسْلَمُونَ، فقال بعضهم هو شاذٌ، وذو صفة للأمر، أي أَذْهَبَ مع الأمر ذي السلامة، أي مع الأمر الذي تسلم فيه، والباء بمعنى «مع».

وقال السَّيرافيُّ: الموصوف بذِي: الوقت، أي اذهب في الوقت ذي السلامة، أي في وقتٍ تَسْلَمُ فيه، والباء بمعنى «في»، فلا تكون الإضافة شاذةً؛ لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل.

وقال بعضهم: هو: ذو، الطائفة، أعربت، وهو بعيدٌ، لما مرَّ في الموصولات مِنْ أنها بالواو في الأحوال<sup>(٣)</sup>، على<sup>(٤)</sup> الأشهر.

(١) هوزيد بن عمرو بن الصَّبْعِ الكِلَابي. [انظر أخباره في الخزائن ٤٣٠/١ هارون].

والبيت من شواهد: سيبويه ٤٦٠/١ بولاق، ومغنى اللبيب ٥٤٩ ط. المبارك وإيضاح الزجاجي ص ١١٢. ولهذا البيت قصة تجدها في حاشية الأمير ٦٧/٢ المكتبة التجارية بمصر سنة ١٩٥٣ م، وفي حاشية (٤) لكتاب سيبويه ١١٨/٣ ط. هارون.

والشاهد فيه: إضافة (آية) إلى (يُجِبُونَ)، كما مضى القول في الشاهد السابق. و (ما) زائدة للتوكيد.

(٢) سيبويه ٤٦/١ بولاق، المغني ٥٤٩ ط. المبارك.

(٣) قال الصَّيْمَرِي: «وأما (ذو) فإنها في لغة طَيِّءٍ بمنزلة (الذي) تُوصَلُ بالفعل وتوصف به، ولا تشي، ولا تجمع، ولا تعرب، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهما ذو قالوا ذاك، وهم ذو قالوا ذاك، ورأيت زيدا ذو قال ذاك، ومررت بزيد ذو قال ذاك. وإنما لم يُثنَ، ولم يجمع، ولم يغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن «ذو» بمعنى صاحب في قولك: «ذو مال» فضعف عن التصرف، وألزم وجهاً واحداً». التبصرة والتذكرة ٥٢٠/١.

(٤) م، د: ساقطة.



وربما استعملت «ذو» في الإضافة إلى الفعل أجمع ، استعمالها مضافة إلى الاسم ، نحو جاءني ذو فَعَلٍ ، وذَوَا فَعَلًا ، وذَوُوا فَعَلُوا ، وذات فعلت ، وذواتا فعلتا ، وذوات فَعَلْنِ ، ويحتمل أن تكون طائفةً ، على ما حكى ابنُ الدَّهَّانِ ، كما مرَّ في الموصولات ، وأن تكونَ بمعنى صاحب ، أُضيفت إلى الفعل شاذًّا .

وقال سيبويه<sup>(١)</sup> : إذا كان أحدُ جُزْأَيِ الجملة التي تلي «حيث» و«إذا» ، فِعْلاً ، فتصديرُ ذلك الفعل أَوَّلِي ، لما فيهما من معنى الشرط وهو بالفعل أَوَّلِي ، فحيث يجلس زيد ، أَوَّلِي من : حيث زيد يجلس .

وفيما ذكر من ذلك في «إذا» ، نَظَرُ لِكَثْرَةِ نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ <sup>(٢)</sup> 》 .

و: ﴿ إِذَا السَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ <sup>(٣)</sup> 》 وَإِذَا الْكَوَاكِبُ ائْتَرَتْ <sup>(٤)</sup> 》 .

وأما الكلامُ في بناء «حيث» فسيأتي بعدُ .

وقد يشبَّه «غير» و«مثل» ، بالظروف المضافة إلى الجمل لزوماً ، أعني : حيث (١٦١ أ) ، وإِذْ ، وإِذَا ، وذلك لأنها نِسْبِيَّانِ مثلها ، ولأنه لا حَصْرَ فيهما ، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة ، انحصارَ اليوم ، والدار ، فيضافان إلى الجملة ، لكنَّ لَمَّا كانا مشبَّهين بها تشبيهاً بعيداً ، لم يُضافا إلى صريح الفعل ، إِيضافتها إليه ، بل إلى جملة مصدرة بحرفٍ مصدرِيٍّ ، كقوله تعالى : ﴿ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ <sup>(٥)</sup> 》 .

(١) الكتاب ٥٤/١ بلاق .

(٢) الانشقاق / ١ .

(٣) الانفطار / ١ ، ٢ .

(٤) الذاريات / ٢٣ ، ونصّها :

﴿ قَوْرِبَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ 》

وقوله<sup>(١)</sup> :

لم يمنع الشرب منها غير أن نَطَقْتُ حمامة في غصون ذات أو قال ٢٣٧

وقوله<sup>(٢)</sup> :

غير أني قد استعین على الهـمَّ إذا خَفَّ بالثوي النجاء ٢٣٨

وإنما صُدِّرَ ما أُضيفا إليه بحرفٍ مصدرِيٍّ، دون ما أُضيف إليه الزمان الجائز إضافته إلى الجملة، وإن كانت<sup>(٣)</sup> الإضافة إليها في كلا القسمين غير لازمة؛ لأن التناسب بين الزمان المضاف إلى الجملة، والجملة المضاف إليها في دالتهما على الزمان، وكون الزمان ظرفاً لمصدر الجملة المضاف إليها [أغنيا عن الحرف<sup>(٤)</sup> المصدرِي]، وليساً بموجودَيْن في: مثل، وغير، فاحتيجَ معها إلى الحرف المصدرِي، مع أنه نقل الكوفيون عن العرب أنها تضيف الظروف، أيضاً، إلى، أن، المشددة والمُخَفَّفة، نحو: أعجبني يوم أنك مُحَسِّنٌ، ويوم أن يقومَ زيدٌ، فإنَّ صَحَّ النَّقْلُ، جاز في تلك الظروف: الإعرابُ والبناء، كما في:

﴿مَثَلُ مَا أَنْكُمُ نَطْقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

وغير أن نَطَقْتُ<sup>(٦)</sup>، على ما يأتي.

واختلف في كون الظروف مضافةً إلى ظاهر الجملة، أو إلى المصدر الذي تضمنته، والنزاع في الحقيقة مُتَنَفٍ؛ لأنَّ الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن

(١) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٢) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٨٠.

(٣) ط : وإن كا الإضافة.

(٤) تكملة تكملة من م ، د يقتضيهما النص . وفي ط بعد قوله : المضاف إليها ما يلي : «... منعاً من الحرف

الفاصل بين المضافين، أي الحرف المصدرِي في الزمان، وليساً...».

(٥) من الآية ٢٣ / الذاريات.

(٦) بيت أبي قيس بن الأسلت، المتقدم:

لم يمنع الشرب منها غير أن نَطَقْتُ حمامة في غصون ذات أو قال

حيث المعنى إلى مصدرها، لأن معنى يوم قَدِمَ زَيْدٌ، يوم قُدومه، ولو كان مضافاً في الحقيقة إلى ظاهر الجملة وهي خبرٌ، لكان المعنى: يوم هذا الخبر المعين، وأيضاً، الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن، ولأبْدُ في الإضافة المفيدة للتخصيص من صِحَّة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة.

قال صاحبُ المغني: يَتَعَرَّفُ الظرف المضاف إلى الجملة، فَيَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: جِئْتُكَ يَوْمَ قَدِمَ زَيْدٌ، الحارَّ أو البارد، على أن يكون صفةً ليوم.

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وَعَدَمِ سَمَاعِهِ، ينبغي ألا يَتَعَرَّفَ المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية أو المبتدأ في الاسمية، نكرةً، نحو: يوم قَدِمَ أميرٌ، ويوم أميرٍ كبيرٍ قدم؛ إذ المعنى: يوم قدوم أمير.

ثُمَّ أَعْلَمَ أَنَّهُ يضاف الزمان، أو «حيث»، إلى الجملة، وإن لم يكن ظرفاً، أي منصوباً بتقدير «في» قال الله تعالى:

﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ <sup>(١)</sup> ﴾ .

و ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

وبالرفع، و: ﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ <sup>(٣)</sup> ﴾ .

وهو مفعول لِيَعْلَمَ مقدراً <sup>(٤)</sup>، وقال <sup>(٥)</sup>:

(١) المائدة / ١١٩، ونصّها:

﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ .

(٢) المرسلات / ٣٥.

(٣) الأنعام / ١٢٤. انظر الكشف / ٤١٥/١، و ٤٤٩.

(٤) «جُوزُ الفارسي وغيره في هذه الآية كونها مفعولاً به على السَّعة، قالوا: ولا تكون ظرفاً؛ لأنه تعالى لا يكون في مكان أعلم منه في مكان».

البرهان ٢٧٤/٤.

(٥) عجز بيت، وصدّره:

بأذَلَّ حيث يكون من يتدلل

وقال أبو علي، في كتاب الشعر<sup>(١)</sup>: ما بَعَدَ «حيث» في الموضعين<sup>(٢)</sup>: صفة، لا مضاف إليه، قال: لأن «حيث» يُضاف ظرفاً، لا اسماً، فالمعنى: حيث يجعله، وحيث يكونه، أي: يجعل فيه، ويكون فيه.

والأولى أن نقول: إنه مضاف، ولا مانع من إضافته وهو اسم لا ظرف، إلى الجملة، كما في ظروف الزمان.

وأما نحو: يومئذ، وحينئذ، وساعتئذ، فقالوا: إنَّ الظُّروفَ مضافةً إلى «إذا» المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدلٍ منها التنوين.

وفي ذلك تَعَسَّفٌ من حيث المعنى، إذ قولك: حين وقت كذا، ويوم الوقت، وساعة الوقت، ونحو ذلك: غريب الاستعمال، مستهجن المعنى، بخلاف نحو قوله تعالى:

﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

يَهْزُ الْهَرَاعَ عَقْدُهُ عِنْدَ الْخَصَا

وهو للفرزدق (ديوانه ٧٢٠). الخزانة ٥٣٥/٦ هارون، وإيضاح الشعر ورقة ٤٨/أ. ويَهْزُ مضارع وَهَزَ: إذا نزع القملة وقصعها. والهرانع: مفعول يَهْزُ مقدم جمع هَرْع بكسر الهاء والنون أو جمع هَرْع كَقَفْذَ، وهو القمل، الواحدة هَرْعَة بكسر الهاء، والهرنوع: القملة الصغيرة.

وعند الخصي: ظرف للفعل يَهْزُ. وقوله: بأذَلَّ الباء بمعنى في متعلقة بمحذوف حال من ضمير «عَقْدُهُ». الشاهد فيه أن (حيث) مضاف، وهو اسم لا ظرف إلى الجملة كما في ظروف الزمان، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾.

المائدة / ١١٩. وعلى هذا أيضاً يكون الخبر محذوفاً يقدر بعد (يتدلل)، أي فيه. الخزانة ٥٣٧ / ٦. (١) الورقة ٤٨/ب: «والمعنى: الله يعلم مكان رسالاته. وفي الورقة ٤٨/أ ما يلي: «والقول في ذلك أن أفعل لا يضاف إلا إلى ما هو بعضه، فإذا كان كذا، فإنه يراد به الموضع؛ لأنه مضاف إلى مواضع، وجاز أن يراد بحيث الكثرة لإبهامها، كما تقول: أفضل رجل، فكذلك لما أضاف (أذَلَّ) صار كأنه قال: بأذَلَّ موضع... ولا يجوز مع الإضافة إليها أن تكون ظرفاً، وقد حكى قُطْرُبٌ فيها الإعراب».

(٢) الآية ٢٤ من الأنعام، وبيت الفرزدق.

(٣) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها:

﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ مَرْبَاباً أَيْ أَمْرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

إِذْ مَعْنَاهُ: بعد ذلك الوقت، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ»<sup>(١)</sup>، فَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْحُجَّةِ<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الْوَقْتَ بِمَعْنَى الْوَعْدِ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَمَّ مِيقَتُ رَبِّهِ﴾<sup>(٣)</sup>:

تَمَّ مِيعَادُ رَبِّهِ، فَهُوَ بِمَعْنَى قَوْلِهِ:

﴿وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ﴾<sup>(٤)</sup>

قَالَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِالْوَقْتِ: الْأَوَانُ؛ لِأَنَّ الْيَوْمَ إِمَّا: وَضَحَ النَّهَارِ، وَإِمَّا: بُرْهَةٌ مِنَ الزَّمَانِ، وَلَوْ قُلْتُ: إِلَى بُرْهَةِ الزَّمَانِ أَوْ يَوْمِ الزَّمَانِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِالسَّهْلِ، هَذَا كَلَامُهُ.

وَالَّذِي يَبْدُو لِي: أَنَّ هَذِهِ الظُّرُوفَ الَّتِي كُلُّهَا فِي الظَّاهِرِ مِضَافَةٌ إِلَى «إِذْ»: لَيْسَتْ بِمِضَافَةٍ إِلَيْهِ، بَلْ إِلَى الْجُمْلِ الْمَحْذُوفَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا تِلْكَ الْجُمْلَ لِدَلَالَةِ سِيَاقِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا: لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يُبَدَلَ مِنْهَا تَنْوِينٌ لَا حَقَّ بِهِذِهِ الظُّرُوفِ، كَمَا أَبْدَلَ فِي: كُلِّ وَبَعْضٍ، وَإِذْ، لِأَنَّ «كُلًّا» وَأَخْوِيهَا: لَازِمَةٌ لِلْإِضَافَةِ مَعْنًى، فَيَسْتَدِلُّ بِالْمَعْنَى عَلَى حَذْفِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، وَيَتَعَيَّنُ ذَلِكَ الْمَحْذُوفُ بِالْقَرِينَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ سِيَاقِ الْكَلَامِ فَيَكْمَلُ الْمُرَادُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿وَكُلًّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾<sup>(٥)</sup>.

و: «وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ»<sup>(٦)</sup>.

(١) الْحِجْر / ٣٨، وَفِي ص / ٨١.

(٢) رَجَعْتُ إِلَى الْمَخْطُوطِ فَلَمْ أَجِدْ هَذَا الرَّأْيَ.

(٣) الْأَعْرَاف / ١٤٢، وَنَصُّهَا:

﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَةٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾.

(٤) الْبُرُوج / ٢.

(٥) الْأَنْبِيَاء / ٧٩، وَنَصُّهَا:

﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا أَتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا وَسَخَرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾.

(٦) الزُّخْرُف / ٣٢، وَالآيَةُ بِتَمَامِهَا:

وقوله<sup>(١)</sup>:

٤٩٨ نَهَيْتَكَ عَنْ طِلَابِكَ أَمْ عَمَرُوا بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ  
لأنَّ «إِذْ» لازمُ الإِضافةِ، ولا وَجْهَ لتنوينه إِلَّا أن يكونَ عِوَضاً، لِيُبْعَدَ معنى التَّنْكِيرِ  
والتَّمَكُّنِ منه، وأمَّا هذه الظروفُ، فليستَ بِلَازِمَةٍ للإِضافةِ معنى، فلو قلتَ: جاءني  
زيد، وكنتَ حيناً كذا.. وقصدتَ حَذْفَ المضافِ إليه وإبدالَ تنوين «حيناً» منه،  
أي حين ذلك، لم يكنَ ظاهراً في ذلك المعنى، (١٦١ ب) بل ظاهره<sup>(٢)</sup>: أَنَّ  
التنوينَ فيه للتَّنْكِيرِ.

فلَمَّا خافوا التَّبَاسَّ تنوينِ العِوَضِ في: يوماً، وحيناً، وساعةً بغيره من تنوين  
التَّمَكُّنِ والتَّنْكِيرِ، تَوَصَّلُوا إلى الدلالةِ على الجملِ المحذوفةِ المضافِ إليها هي في  
الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بَدَلَ الكُلِّ، ظرفاً لازماً للإِضافةِ إلى الجملِ،  
خفيفاً في اللفظ صالحاً لجميع أنواع الأزمنة، من الساعة، والحين، والليلة، وغير  
ذلك، متعوداً أن تحذفَ الجملِ المضافةِ إليها هو، مع إبدالِ التنوين منها، كما في  
قوله: وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ فَجِيءَ بِإِذْ، بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوينِ العِوَضِ،  
لِيَكُونَ التنوينُ كأنه ثابتٌ في الظروفِ المبدلِ منها؛ لأن بدل الكل مع قيامه مقام  
المبدل منه في المعنى: مطلق على ما أطلق عليه فكأنه هو، وَالزِّمَ «إِذْ» الكسرة؛  
لالتقاء الساكنين؛ لِيَكُونَ كاسم متمكن مجرورٍ مضافٍ إليه الظرف الأول، حتى لا

﴿أَهْرَ يَقِيمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ عَنْ قَسَمَائِهِمْ مَعِيشَتِهِمْ فِي الْحَيَوةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَسْخَرُوا بَعْضُهُمْ  
بَعْضًا سَخِرَ بِنَا وَرَحْمَتَ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي (ديوانه ١/ ١٧١، ضمن شرح أشعار الهذليين، للسُّكْرِي، ط. عبد الستار فراج مصر  
ج١ ٢ بلا تاريخ، وج٣ سنة ١٩٦٥م).

الخزانة ٦ / ٥٣٩ - ٥٥٠ هارون، و ٨ / ٤٤٩، المرتجل ص ١٠، الجني الداني ص ١٨٧، ابن يعيش  
٣١/٩، المخصص ٥٦/١٤، رصف المباني ص ٣٤٧، المغني ص ١١٩ ط. المبارك.

قال ابن الخشاب: ... والأصل: وَأَنْتَ - إِذْ نَهَيْتَكَ - صحيح، ثم حذفت الجملة، وعوض منها التنوين.  
المرتجل ص ١٠.

(٢) م، د: الظاهر.

يستكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوضٍ ، لأنه لا بد فيما حُذِفَ منه المضافُ إليه ، مِنْ أَحَدِهِمَا ، إِلَّا أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهِ مضافٌ إلى مثل ذلك المحذوف كقوله<sup>(١)</sup> :

إِلَّا عُلَالَةً أَوْ بُدَا هة سَابِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

وَلَمَّا تُوَصَّلَ بِإِذٍ ، إِلَى الْغَرَضِ الْمَذْكُورِ ، وَكَانَتْ الظُّرُوفُ الْمَذْكُورَةُ ، قَدْ تَكُونُ مُسْتَقْبَلَةً وَمَاضِيَةً : جُرِّدَ «إِذٍ» عَنْ مَعْنَى الْمَاضِي ، وَصَارَ لِمَطْلُوقِ الظَّرْفِيَّةِ ، فَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ أَيْضًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُكَذِّبِينَ<sup>(٢)</sup>﴾ ، وَنَحْوِهِ .

وَالْحَقُّ أَنَّ «إِذٍ» إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِنْهُ وَأُبْدِلَ مِنْهُ التَّنْوِينُ فِي غَيْرِ نَحْوِ : يَوْمِيذٍ ، جَازَ فَتَحُهُ أَيْضًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى حَاكِيًا : ﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ<sup>(٣)</sup>﴾ ،

أَيُّ فَعَلْتَهَا إِذْ رَبِّتَنِي ، إِذْ لَا مَعْنَى لِلْجَزَاءِ هَهُنَا كَمَا قِيلَ فِي «إِذَنْ» إِنَّهَا لِلْجَوَابِ وَالْجَزَاءِ .

وَكَسَرُ الذَّالِ فِي نَحْوِ : حِينَئِذٍ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، لَا لِلْجَرِّ ، خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ ، فَإِنَّهُ زَعَمَ أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِالْإِضَافَةِ ، وَبِنَاءِ «إِذٍ» يَمْنَعُ جَرَّهُ ، وَأَيْضًا ، نَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهُ فِي قَوْلِهِ : وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ .

لَيْسَ بِمَجْرُورٍ ، وَهُوَ مِثْلُهُ فِي حِينَئِذٍ لَكِنَّهُمْ إِنَّمَا أُلْزِمُوا الْكَسَرَ لِتَكُونَ فِي صُورَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الظَّرْفِ الْأَوَّلِ ، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِ الْفَتْحُ أَيْضًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى حَاكِيًا : ﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ<sup>(٣)</sup>﴾ . كَمَا بَيَّنَّا .

(١) الْأَعَشَى (ديوانه ١١٥) ، وَقَدْ مَرَّ قَبْلُ .

(٢) الطُّور / ١١ .

(٣) الشُّعْرَاءُ / ٢٠ ، وَنُصِّهَا :

﴿قَالَ فَعَلْنَاهَا إِذَا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ .

وَاعْلَمْ أَنَّ الظرفَ المضافَ إلى الجملة، لَمَّا كان ظرفاً للمصدر الذي تضمنته الجملة، على ما قَرَرْنَا قَبْلُ، لم يَجُزْ أَنْ يعودَ من الجملة إليه ضميرٌ، فلا يقال: آتَيْكَ يَوْمَ قَدِمَ زَيْدٌ فيه؛ لأنَّ الربط الذي يُطلب حصولُه من مثل هذا الضمير، حَصَلَ بإضافة الظرف إلى الجملة وَجَعَلَهُ ظرفاً لمضمونها، فيكون كأنك قلت: يوم قدم زيد فيه أي في اليوم، وذلك غيرُ مُسْتَعْمَلٍ، قال تعالى:

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد يقول العوأم يوم تَسْوَدُّ فيه الوجوه<sup>(٢)</sup>، ونحو ذلك.

وَلَنَذْكُرْ شَرْحَ قَوْلِهِ فِي آخِرِ الْبَابِ: «والظروف المضافة إلى الجمل، وإذا يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك: مثل، وغير، مع: ما، «وَأَنَّ» ههنا، فإنه محتاج إليه لبيان بناء «حيث» فنقول:

إِنَّ ظَرْفَ الزَّمَانِ المضاف إلى الجمل إنما يُبنى منه المفرد والجمع المكسر، إذا بُنِيَ، ولا يُبنى منه المثني، لِمَا ذكرنا في نحو: هذان، واللذان.

والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا: إما واجبة الإضافة إليها، وهي: حيث، في الأغلب، وإذا، وأما «إذا» ففيها خلافٌ على ما يَجِيءُ، هل هي مضافة إلى شرطها أو لا؟، وإما جائزة الإضافة، وهي غير هذه الثلاثة.

فالساجبة الإضافة إليها، واجبة البناء؛ لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فلهذا بُنيت «حيث» على الضم كالغايات، على الأعرف.

(١) آل عمران / ١٠٦، والآية بتمامها:

﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

(٢) التحريف: سببه إسقاط التنوين، فصار كأنه مضاف إلى الجملة مع ذكر الجار والمجرور.



وَأَمَّا جَائِزَةُ الْإِضَافَةِ إِلَيْهَا فَعَلَى ضَرَبَيْنِ : لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تُضَافَ إِلَى جُمْلَةٍ مَاضِيَةٍ الصِّدْرَ نَحْوَ قَوْلِهِ<sup>(١)</sup> :

٤٩٩ عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ أَلَمَّا تَضَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعُ  
فَيَجُوزُ، بِالِاتِّفَاقِ، بِنَاؤُهَا وَإِعْرَابُهَا<sup>(٢)</sup>، أَمَّا الْإِعْرَابُ فَلِعَدَمِ لَزومِهَا لِلْإِضَافَةِ إِلَى  
الْجُمْلَةِ، فَعِلَّةُ الْبِنَاءِ، إِذَنْ، عَارِضَةٌ، وَأَمَّا الْبِنَاءُ فَلِتَقْوِي الْعِلَّةِ الْعَارِضَةِ بِوُقُوعِ الْمَبْنِيِّ  
الَّذِي لَا إِعْرَابَ لَهُ لَفْظًا وَلَا مَحَلًّا، مَوْقِعِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي يَكْتَسِي مِنْهُ الْمُضَافُ  
أَحْكَامَهُ، مِنَ التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا فِي بَابِ الْإِضَافَةِ.

وَأَمَّا أَلَّا تُضَافَ إِلَى الْجُمْلَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَذَلِكَ بِأَنْ تُضَافَ إِلَى الْفِعْلِيَّةِ الَّتِي  
صَدَرَتْهَا مُضَارِعٌ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى : هَذَا (١٦٢ أ) يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ<sup>(٣)</sup> صِدْقُهُمْ، أَوْ  
إِلَى الْأِسْمِيَّةِ، سَوَاءً كَانَ صَدْرُهَا مَعْرَبًا أَوْ مَبْنِيًّا فِي الْلَفْظِ، نَحْوُ : جِئْتُكَ يَوْمَ أَنْتَ  
أَمِيرٌ، إِذْ لَا بُدَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ مَحَلًّا، فَعِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا يَجُوزُ فِي مِثْلِهِ إِلَّا الْإِعْرَابُ  
فِي الظَّرْفِ الْمُضَافِ، لِضَعْفِ عِلَّةِ الْبِنَاءِ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَبَعْضِ الْبَصْرِيِّينَ،  
يَجُوزُ بِنَاؤُهُ، عَتَبَارًا بِالْعِلَّةِ الضَّعِيفَةِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيْمَا ثَبَّتَ فِي السَّبْعَةِ<sup>(٤)</sup> مَنْ فَتَحَ

(١) النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي (ديوانه ٤٤ شرح ابن السكيت ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م).

الخزانة ٦ / ٥٥٠ هارون، سيبويه ٣٦٩/١، المنصف ٥٨/١، الأحاجي النحوية ص ٦٦، ابن يعيش  
١٦/٣، ٨١، رصف المباني ص ٣٤٩، إيضاح الزجاجي ص ١١٤، الإفصاح ص ٢٧٤. على أنه يجوز  
إِعْرَابُ (حِينَ) بِالْجَرِّ؛ لِعَدَمِ لَزومِهَا لِلْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَةِ، وَيَجُوزُ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ لَاكْتِسَابِهَا الْبِنَاءَ مِنْ إِضَافَتِهَا  
إِلَى الْمَبْنِيِّ، وَهُوَ جُمْلَةٌ (عَاتَبْتُ).

وقوله: (فقلت) أي للمشييب، معطوف على (عَاتَبْتُ). وجملة (أَلَمَّا تَضَحُّ) ... مقول القول. والهمزة  
لِلْإِنْكَارِ، وَلَمَّا جَازَمَهُ بِمَعْنَى لَمْ وَفِيهَا تَوْقِعٌ؛ لِأَنَّ صَحْوَهُ مُتَوَقَّعٌ. وَ(تَضَحُّ) مَجْزُومٌ بِحَذْفِ الْوَاوِ، مِنْ صَحَا  
يَصْحُو، إِذَا زَالَ سُكْرُهُ. وَجُمْلَةُ (الشَّيْبُ وَازِعٌ): حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ تَصْحُو...

(٢) فِي الْإِفْصَاحِ لِلْفَارَقِيِّ ص ٢٧٥: «... وَكَذَلِكَ» حِينَ «مَتَى أُضِيفَ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ «إِذْ» وَ«إِذَا»  
إِلَّا أَنْكَ تَنْتَظِرُ؛ فَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، وَجُمْلَةٍ فِي أَوَّلِهَا فِعْلٌ مُضَارِعٌ كَانَ مُعْرَبًا؛ وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى جُمْلَةٍ  
فِي أَوَّلِهَا فِعْلٌ مَاضٍ بُنِيَ؛ لِأَنَّهُ أُضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ، فَاكْتَسَى حُكْمَهُ، كَمَا قَالَ: «عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ»...

(٣) الْمَائِلَةُ / مِنَ الْآيَةِ ١١٩.

(٤) (يَوْمٌ) بِالنَّصْبِ قِرَاءَةٌ نَافِعٌ، وَالْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ. (الْكَشَفُ ٤٢٣/١، حِجَّةُ الْقِرَاءَاتِ ص ٢٤٢، وَحِجَّةُ ابْنِ خَالَوَيْهِ

(١٣٦).

قوله تعالى: «هذا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ»، لاحتمال كونه ظرفاً، والمعنى: هذا المذكورُ في يوم ينفع، ولا في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup>.

على قراءة الفتح<sup>(٢)</sup>، لاحتمال كونه بدلاً من قوله قَبْلُ: «يَوْمُ الدِّينِ»<sup>(٣)</sup>.

وأما «غير»، المضاف إلى ما صدره: أن، أو، أن، و«مثل» المضاف إلى ما صدره: ما، فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبنائها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ففتح «مثل» مع كونه صفةً لِحَقٍّ، أو خبراً بَعْدَ خبرٍ لِأنَّ، ويجوز أن يكون منصوباً، لكونه مصدراً بمعنى: إنه لِحَقٌّ تَحَقُّقاً مِثْلَ حَقِّيَّةِ نَاطِقِكُمْ، وقال<sup>(٥)</sup>:

لم يَمْنَعِ الشُّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ  
ففتح غير، مع كونه فاعلاً لِيَمْنَعِ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى «إِلَّا» كما مرَّ في باب الاستثناء.

(١) الانقطاع/ ١٩، وتماها:

﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾

(٢) قراءة السبعة، عدا ابن كثير وأبي عمرو. (حجة القراءات ٧٥٣، والكشف ٣٦٤/٢، ٣٦٥).

(٣) «مَنْ فَتَحَ» يوماً جعله في موضع رفع على البدل من «يوم» الذي قبله، أو في موضع نصب على الظرف، أو على البدل من «يوم الدين» الأول. وهو إذا فتحت مبنى عند الكوفيين؛ لاضافته إلى الفعل؛ ومعرب عند البصريين، نصب على البدل من «يوم الدين» الأول، ويجوز نصبه على الظرف للجزاء، وهو «الدين»، وإنما لم يكن مبنياً عند البصريين؛ لأنه أضيف إلى معرب؛ وإنما يبنى إذا أضيف إلى مبنى، مثل «يومئذ». وَمَنْ رَفَعَهُ جعله بدلاً من «يوم» الذي قبله. ويجوز أن يرفع على إضمار «هو». مشكل إعراب القرآن ٤٦١/٢، ٤٦٢.

(٤) الذاريات/ ٢٣، ونصها:

﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَّا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾

(٥) هو أبو قيس بن الأسلت، كما في الخزانة ٥٣٢/٦ ط. هارون. وقد سبق تخريج البيت.

وَعِلَّةُ بِنَائِهِمَا: مشابهُتُهُمَا لِإِذْ، وَإِذَا، وَحَيْثُ، لَأَنَّهُمَا مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليهما، ولأنَّ فيهما الإِبْهَامَ مثلها لفقد الحصر، كما مرَّ، والمبني، وهو: ما، وأنَّ، وأنَّ، واقع موقع ما أُضيفا إليه.

ولو ثَبَتَ ما نَقَلَ الكوفيون من إضافة الظروف إلى ما صدره «أنَّ» المشددة أو المخففة، لَجَازَ إعرابُها وبنائُها نحو مثل، وغير .

وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على «إِذْ» نحو: حينئذ، وإعرابها، قُرِيءَ قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيَ يَوْمٍ﴾<sup>(١)</sup>.

بفتح يوم، وجَرَّه<sup>(٢)</sup>، أمَّا الإعراب فلعرض عِلَّةِ البناء، أعني الإضافة إلى الجمل، وأمَّا البناء فَلَوْقُوعِ إِذْ، المبني موقع المضاف إليه لفظاً، كما بيَّنا.

فصار<sup>(٣)</sup> نحو قوله: على حين عاتبت المشيب، ...

فثبت بما بيَّنا أنَّ قوله: «والظروف المضافة إلى الجمل يجوز بناؤها»، ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه.

وقوله: ... مثل وغير، مع ما، وأن: أي: مثل «مع» ما، و«غير» مع أن، مشددة ومخففة، وهذا تمام الكلام على الظروف المضافة إلى الجمل.

وقال المصنّف: بُني «حيث» لأنه موضوع<sup>(٤)</sup> لمكان حدثٍ تتضمنه الجملة،

(١) هود / ٦٦، والآية بتمامها:

﴿فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَاهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ رَحْمَةً مِنَّا وَمِنْ خِزْيِ يَوْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ﴾.

(٢) قرأ نافع والكسائي بفتح الميم من (يوم)، والباقون بكسرها. الكشف ٥٣٢/١، حجة القراءات ٣٤٤، والحجة لابن خالويه ١٨٨.

(٣) أي صار (يومئذ) وما أشبهه كقول الشاعر: على حين عاتبت ... في جواز الإعراب والبناء.

(٤) قوله: «لأنه موضوع لمكان حدث تتضمنه الجملة»، في م: «لأنه مصدر كائن في الجملة».

فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل<sup>(١)</sup>، وكذا قال في : إِذْ وَإِذَا<sup>(٢)</sup>.

ويجوز أن يقال في «إِذْ» إنه بُني لَأَنَّ وَضَعَهُ وَضَعُ الحروف<sup>(٣)</sup>، كما يقول بعضهم.

وبُني «حيث» على الضم في الأشهر، تشبيهاً بالغايات؛ لأن إضافته كلاً إضافة، على ما ذكرنا، وقد تفتح الثاء وتكسر، وقد يخلف ياءها واو، مثلثة الثاء أيضاً، وإعرابها لغة فقَعَسِيَّةٌ، ونَدَرَتْ إضافتها إلى المفرد، قال<sup>(٤)</sup>:

٥٠٠ - وَنَطَعْنُهُمْ حَيْثُ الْحَبَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِيِضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيَّ الْعَمَائِمِ

وقال<sup>(٥)</sup>:

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٩/١: «وعلة بنائها حيث احتياجها إلى جملة معه، وهذه علة بناء (الذي)، وإنما احتاج إلى جملة من جهة أن وضعه لمكان منسوب إلى نسبة، وتلك النسبة لا تحصل إلا بالجملة ووزانه في احتياجه كاحتياج الذي من حيث إن وضعه لمن قامت به النسبة، فلما احتاج إلى جملة في تنمة أشبه الحرف.

وانظر شرحه على الكافية ص ٨٠.

(٢) شرح الكافية ص ٨١ وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٥١٠/١.

(٣) يرى بعض العلماء أن وَضَعَ الاسم على حرفين مطلقاً، من أسباب البناء، وبعضهم يخص ذلك بأن يكون ثاني الحرفين معتلاً. (الشيخ محمد عزيمة).

(٤) لم أهد إلى قائله. وفي المغني ١٧٧ حاشية (٤) نسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه.

الخزانة ٥٥٣/٦ هارون، المفصل ١٣٠، ابن يعيش ٩٠/٤، ٩٢.

الشاهد : إضافة (حيث) إلى المفرد مع بنائها. وأكثر النحاة على أن إضافة (حيث) إلى المفرد نادرة، والكسائي يجعل ذلك مقيساً. وأندر من إضافتها إلى المفرد إضافتها إلى الجملة، والجملة محذوفة، كما في قول أبي حية النُميري:

إِذَا رَيْدَةٌ مِنْ حَيْثُ مَا نَفَحَتْ لَهُ أَتَاهُ بَرِّيَاهَا خَلِيلٌ يُوَاصِلُهُ

ف (ما) زائدة للتعويض عن الجملة المحذوفة.

(٥) رَجَزٌ مَجْهُولُ الْقَائِلِ، وبعده: نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا.

الخزانة ٣/٧ هارون، المغني ١٧٨؛ وفيه (لامعا) بدل (ساطعا)، المفصل ١٦٩، ابن يعيش ٩٠/٤، الفوائد

الضائية ١٣٦/٢ - ١٣٧، و(حيث) معرب إما منصوب على الظرفية، أو على أنه مفعول (تري) و(سهيل) جر

بإضافة (حيث) إليه. و(طالعا) مفعول ثانٍ لـ(تري) إن كانت علمية، وحالٌ من (حيث) إن كانت بصرية وهذا =

٥٠١ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٌ طَالِعاً

وبعضهم<sup>(١)</sup> يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ، محذوف الخبر، أي حيث سهيل موجود، وحذف خبر المبتدأ الذي بعد «حيث» غير قليل.

ومع الإضافة إلى المفرد، يُعرِّبه بعضهم لزوال عِلَّةِ البناء، أي الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاءه على البناء، لِشُدُوذِ الإضافة إلى المفرد.

وَتَرَكُ إِضَافَةَ «حيث» مطلقاً، لا إلى جملة ولا إلى مُفْرَدٍ: أَنْدَرُ، وظرفيتها غالبية، لا لازمة<sup>(٢)</sup>.

قال<sup>(٣)</sup>:

٥٠٢ فَشَدَّ وَلَمْ تَفْرَعْ<sup>(٤)</sup> بَيُوتٌ كَثِيرَةٌ لَدَى حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمُّ قَشْعَمٍ

على رواية جرّ (سُهَيْل)، أما على رواية رفعه، فهو مبتدأ خبره محذوف، أي موجود، و(طالعا) حال من ضمير الخبر، و(نَجْمًا) نصب على المدح، أو عطف بيان لسهيل أو بدل منه. وجملة (يُضِيء) صفة لـ(نَجْم)، و(ساطعا) حال من ضمير يُضِيء.

والشاهد فيه أن (حيث) أضيف إلى مفرد، وذلك نادر، وهذا على رواية جرّ سهيل، أما على رواية رفعه - كما سبق - فهو مضاف إلى جملة على الشائع. وذكر المحقق الرُّضِيّ أن (حيث) على رواية جرّ سهيل يجوز إعرابها وبنائها، وعلى رواية رفعه يتعين إعرابها، ومنع أن تكون ظرف (تري) على كل تقدير خلافاً لما دَرَجَ عليه كثير من المعربين.

(١) انظر المغني ص ١٧٨.

(٢) انظر سيبويه ٤٤/٢ بولاق، الأمالي الشجرية ٢٦٢/٢، ابن يعيش ٩٠/٤، والجمهور على أن (حيث) ظرف غير متصرف، ويرى أبو الفتح أن (حيث) فاعل في قولك: يسعني حيث يسعك. الخصائص ٥٧/٣.

(٣) زهير بن أبي سلمى، والبيت من معلقته (شعره ص ١٧ رواية الأعلام، تحقيق د. قباوة).

الخزانة ٨/٧، ٥/٢ هارون، المغني ١٧٦ ط. المبارك، معجم شواهد العربية ٣٦٠/١.

و(شَدَّ عليه): عدا عليه. (أُمُّ قَشْعَمٍ): المنيّة. وفاعل (شَدَّ) يعود إلى حُصَيْن بن ضَمْصَم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء. و(لم تَفْرَعْ بَيُوتٌ كَثِيرَةٌ): لم يعلم أكثر قومه بفعله، وأراد بالبيوت: أحياء وقبائل.

الشاهد فيه أن (حيث) المضافة إلى الجملة والمفرد قد تفارق الظرفية فتجرّ كما في البيت، فإنها في موضع جرّ بإضافة لدى إليها.

(٤) م، د: يفرع.

وكذا في قوله أما ترى حيث سهيل ، وهو مفعول ترى ، وكذا قوله تعالى :

﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ ، وحكى : هي أحسن الناس حيث نظرَ ناظرٌ، أي وجهاً، فهو تمييز، وقال الأخفش<sup>(١)</sup> : قد يرادُ به الحين، كما في قوله<sup>(٢)</sup> :

٥٠٣ للفتى عقلٌ يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه<sup>(٣)</sup>

### مَعْنَى إِذَا وَإِذَا، وَاسْتِعْمَالُ إِذَا لِلْمُفَاجَأَةِ

قوله : «ومنها إذا، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك أختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها، وإذ لما مضى، ويقع بعدها الجملتان»

قد تقدّم ههنا علّة بنائها، وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير، الكلام في وقوع الجمل بعدها، فنقول :

قد تكون «إذا» للماضي ، كما في قوله تعالى :

﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾<sup>(٤)</sup> ،

(١) انظر خزانة الأدب ١٩/٧ ط. هارون.

(٢) طرفة بن العبد (ديوانه ١٩ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي، قازان سنة ١٩٠٩ م).

الخزانة ٤١٩/٤ - ٤٢٥ ، ١٩/٧ ، ٢١ هارون، مجالس ثعلب ١/١٩٧ ط ٣ ، الأمالي الشجرية ١٦٢/٢ ،

الاقتضاب ٤٥٢ ، معجم شواهد العربية ٣٤٥/١ .

يقال هدها يهديه : إذا تقدمه .

الشاهد فيه أن الأخفش قال : إن «حيث» قد تأتي بمعنى الحين ، أي ظرف زمان ، كما في هذا البيت .

(٣) في د : «ولا يمنع هنا حمله على المكان» وردت بعد هذا البيت .

(٤) الكهف / ٩٣ ، ونصّها : «حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ وَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا قَوْمًا لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا» .

و: ﴿حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>،

و ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا﴾<sup>(٢)</sup>،

كما أن «إذ» تكون للمستقبل كإذا، كما في قوله تعالى:

﴿وإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ...﴾<sup>(٣)</sup>،

على أنه يمكن أن تُؤوَّل بالتعليلية، وكما في قوله تعالى:

﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ إِذَا الْأَغْطُلُ فِي أَعْنَقِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

ويمكن أن تكون من باب:

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٥)</sup>.

وقد تكون «إذا» مع جملتها، لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا﴾<sup>(٦)</sup>،

أي هذه عادتُهم المستمرة، ومثله كثير، نحو قوله تعالى:

﴿وَإِذَا لقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾<sup>(٧)</sup>.

---

(١)، (٢) الكهف/٩٦، ونصّها:

﴿مَاتُوا فِي زُبُرٍ لَّخِيْدٍ حَتَّىٰ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ قَالَ انْفُخُوا حَتَّىٰ إِذَا جَعَلَهُ نَارًا قَالَ مَاتُوا فِي أَرْجٍ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾.

(٣) الأحقاف/١١، والآية بتمامها:

﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَيَقُولُونَ هَذَا أَفْكٌ قَدِيمٌ﴾.

(٤) غافر/٧٠، ٧١، ونصهما:

﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ إِذَا الْأَغْطُلُ فِي أَعْنَقِهِمْ وَالسَّلَاسِلُ يُسْحَبُونَ﴾.

(٥) الأعراف/٤٤، والآية بتمامها:

﴿وَنَادَىٰ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ النَّارَ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾.

(٦) البقرة/١١، ونصّها:

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾.

(٧) البقرة/١٤، ونصّها:

﴿وَإِذَا لقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا إِذَا ظَلَمْنَا إِلَىٰ شَيْطَانِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ﴾.

وهي أيضاً من الآية ٧٦ في السورة نفسها، ونصّها:

و: ﴿إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ...﴾<sup>(١)</sup>.

والأصل في استعمال «إذا»، أن تكون لزمانٍ من أزمنة المستقبل مختصٍّ من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه: استعمال «إذا»، في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: إذا طلعت الشمس، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع عَلامِ الغُيوبِ سبحانه بالأمور المتوقعة.

وكلمة الشرط: ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضاً حصول مضمون الثانية، فالمضمون الأول: مفروض ملزوم، والثاني لازمه.

فهذا المفروض (١٦٢ ب) وجوده قد يكون في الماضي، فإن كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه، فالكلمة الموضوعة له «لو» وإن لم يكن مع قطع المتكلم، بعدمه، استعمل فيه «إن»، لا على أنها موضوعة له كما يجيء، فلهذا كان «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط؛ لأن مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه، وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم.

وقد يكون في المستقبل، وقد وضعت له «إن»، ولا يكون معنى الشرط في اسم إلا بتضمن معناها.

﴿وَإِذَا الْقَوَاةُ الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بِغُضْهِمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

(١) التوبة/٩٢، والآية بتمامها:

﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَعَيْنُكُمْ نَفِيسٌ مِّنَ الدَّمَعِ حَزَنًا أَلَّا يَحْذَرُوا آيَاتِنَا﴾.

(٢) التكوين / ١.



فَلَوْ : موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه، لعدم جزائه.

وإن : موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شك في وقوعه، كما في حقنا، أو لم يشك كالواقعة في كلامه تعالى.

وقد تستعمل «إن» الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه، إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء، ولا وقوعه<sup>(١)</sup> فيه كقوله تعالى:

﴿إِنْ كَانَتْ فَمِيسُصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإما على القطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له «لو» كقوله تعالى:

﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾<sup>(٣)</sup>.

وإما القطع بوجوده نحو: زيد وإن كان غنياً لكنه بخيل، وأنت، وإن أعطيت جاهاً: لثيم، واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها ولا تستعمل فيه، في الأغلب، إلا وشرطها «كان» لما يأتي في الجوازم<sup>(٤)</sup>، وقد تستعمل «لو» في

(١) أي عدم وقوعه.

(٢) يوسف / ٢٦، والآية بتمامها:

﴿قَالَ هِيَ زَوَّجْتَنِي عَنْ نَفْسِي وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَتْ فَمِيسُصُهُ قَدْ مِّنْ قَبْلِ فَصَدَقْتَ وَهُوَ مِنَ الْكَذَّابِينَ﴾.

(٣) المائدة / ١١٦، والآية بتمامها:

﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ لِيَعْقِصَ ابْنُ مَرْيَمَ مَا تَقُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخَذُونِي وَأَهْلِيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالَ سُبْحَنَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾.

(٤) في د بعد قوله: «الجوازم» ما يلي: كقوله تعالى:

﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ الحجرات آية ٧.

وقوله تعالى:

﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ التكاثر آية ٥.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً»، ونحو ذلك.

المستقبل بمعنى «إن» وقد تكون، أيضاً للاستمرار كما ذكرنا في «إذا»، قال عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup>: «لو أن لابن آدم واديين من ذهبٍ لابتغى إليهما ثالثاً»، فنقول:

لما كان «إذا» موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده، في اعتقاد المتكلم في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده، لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى «إن» الشرطية، لأن الشرط، كما بينا، هو المفروض وجوده، لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف ما نتوقعه، جُوزوا تضمين «إذا» معنى «إن»، كما في «متى» وسائر الأسماء الجوازم.

فيقول القائل: إذا جئتني فأنت مُكْرَمٌ، شاكاً في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه، بمعنى: متى جئتني: سواء.

لكن إضمار «إن» قبل «متى» وسائر الأسماء الجوازم، على ما هو مذهب سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض، عريقاً ثابتاً، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت «إذا»، فجاز أن يرسخ الفرض الذي معنى الشرط في الحدث الواقع فيها، وأما «إذا» فلما، كان حَدُّهُ الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى «إن» الدالة على الفرض، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط وكونه بمعنى «متى»، قال<sup>(٢)</sup>:

(١) أخرجه أحمد والشيخان، والترمذي عن أنس، وأخرجه أحمد والشيخان عن ابن عباس أيضاً، وأخرجه البخاري عن ابن الزبير، وأخرجه ابن ماجه عن أبي هريرة، وأخرجه أحمد عن أبي واقد، وأخرجه البخاري في التاريخ والبراز عن بريدة لكن بلفظ «لو كان لابن آدم وادٍ من مال لابتغى إليه ثانياً، ولو كان له واديان لابتغى لهما ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب».

الورقة ٣٤٤ رقم (٨) من مخطوطة البغدادي - رحمه الله.

وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي ج٢/ ١٩٢.

(٢) الفرزدق (ديوانه ٢١٦ ط. الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ، وقد جاء مفرداً).

٥٠٤ ترفع لي خندفُ والله يرفعُ لي ناراً، إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ تَقْدِ وقال<sup>(١)</sup>:

٥٠٥ إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعدائِنا فَنُضَارِبِ  
ومن جهة عروض معنى الشرط فيها، لم يَلْزَمْ، عند الأخفش، وقوع الفعلية بعدها، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وَلَمَّا كَثُرَ دُخُولُ معنى الشرط في «إذا»، وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى «إن» الشرطية وذلك في الأمور القطعية، استعمال «إذا» المتضمنة لمعنى «إن»، وذلك بِمَجِيءِ جملتين بعده على طَرِزِ

الخزانة ٢٢/٧ هارون، سيبويه ٤٣٤/١ بلاق، المقتضب ٥٥/٢؛ وفيه: (إذا ماخَبَتْ نيرانُهُمْ) بدل (إذا خَمَدَتْ نيرانُهُمْ)، ضرائر الشعر ٢٩٨؛ وفيه: (والله يرفعها) بدل (والله يرفع لي). (وخندفُ): أم إلياس. وافتخر بها الفرزدق؛ لأنه تميمي، وبنو تميم ينسبون إليها، ونوت للضرورة. وقوله: (والله يرفع لي)، أي: الرفع في الحقيقة هو الله. (وخَمَدَتْ نيرانُهُمْ)، أي: لم يَبْقَ شيء منها، (وتَقْد): تشتعل وروي مرفوعاً، فلا شاهد فيه حينئذ.

ومعنى البيت: ترفع لي قبيلتي من الشرف ما هو في الشهرة كالنار المتوقدة إذا قعدت بغيري قبيلته. الشاهد فيه أن إذا قد تجزم في الشعر فَعْلَيْنِ كما هنا، فإن جملة (خَمَدَتْ نيرانُهُمْ) في محل جزم شرط إذا، وتَقْد جوابها، وهو مجزوم، وكسرة الدال للروي.

(١) هو قيس بن الخطيم الأنصاري (ديوانه ٤١ ط. ناصر الدين الأسد، مصر سنة ١٩٦٢م).

وجاء في حماسة ابن الشجري ٤٩ ط. فريتس كرنكو، الهند سنة ١٣٤هـ، منسوباً إلى سهم بن مُرَّة المحاربي، مع بيتين آخرين في باء مضمومة. والبيت من قصيدة عَدَّتْها أربعة عشر بيتاً في شرح الحماسة للمزوقي ٧٢٠/٢ ط. عبد السلام هارون، مصر ١٩٥١ - ١٩٥٣م منسوبة إلى الأخنس بن شهاب، في باء مضمومة أيضاً.

والبيت في: الخزانة ٢٥/٧ هارون، وسيبويه ٤٣٤/١ بلاق، والمقتضب ٥٥/٢، وابن يعيش ٩٧/٤، وما يجوز للشاعر في الضرورة ١٨٠، وضرائر الشعر ٢٩٨، وحروف المعاني والصفات ٦٧. «إلى»: متعلقة بخُطانا، والمعنى: فنخطو إلى أعدائنا. ولو تعلقَتْ بـ«وَصْلُها»، لكان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بمعمول غيره؛ لأن (خُطانا) خبر كان. حاشية المقتضب ٥٦/٢ ط. الأخيرة. الشاهد فيه أن (إذا) جازمة للشرط والجزاء في ضرورة الشعر، بدليل جزم (نُضَارِبِ) بالعطف على موضع جملة كان وَصْلُها خُطانا الواقعة جواباً لإِذَا. ولولا أن جملة الجواب في موضع جزم لَمَّا عطف عليه نُضَارِبِ مجزوماً وأما كسرة الباء فهي للروي.

الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطا وجزاء، كقوله تعالى :  
﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ .  
إلى قوله ﴿فَسَبِّحْ﴾<sup>(١)</sup>.

كما أنه لما كثر وقوع الموصول متضمناً معنى الشرط، فجاز دخول الفاء في خبره: جاز دخول الفاء في الخبر وإن لم يكن في الأول معنى الشرط، كما في قوله تعالى :

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾

إلى قوله :

﴿فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى :

﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿فَمَا أَوْحَفْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

لأن الفتن، والإفاءة، متحققا الوجود في الماضي، فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض، ومنه أيضاً، قوله تعالى :

﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) النصر/ ١، ٢، ٣، ونص الآيات :

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ﴿وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾

(٢) زيادة من د.

(٣) البروج/ ١٠، والآية بتمامها :

﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمُ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ .

(٤) م : ساقطة، وعوض منها : «إلى قوله» :

(٥) الحشر/ ٦، والآية بتمامها :

﴿وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْحَفْتُمْ عَلَيْهِ مِن خَيْلٍ وَلَا رَاكِبٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ .

(٦) النحل/ ٥٣، ونصها :

﴿وَمَا يَكُم مِّن نِّعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ﴾ .

والفاء في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدة.

وإنما رُتِبَ «إذا» والموصول، في الآيات المذكورة والجملتان بعده، ترتيب كلمة الشرط وجُمِلَتِي الشرط والجزاء، وإن لم يَكُنْ فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الأولى لزوم الجزاء للشرط، ولتحصيل هذا الغرض، عمل في «إذا» جزاءه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء في: فَسَبِّحْ، وإنَّ، في قولك: إِذَا جِئْتَنِي فَإِنَّكَ مَكْرَمٌ، ولام الابتداء<sup>(١)</sup> في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا مِثْلُ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

كما عمل ما بعد الفاء وإنَّ في الذي قبلهما في نحو: أما يوم الجمعة فإنَّ زيداً قائم، وأما زيداً فإنني ضارب، لِلْغَرَضِ الداعي إلى هذا الترتيب، كما يَجِيءُ في حروف الشرط.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا قُلْنَا، العاملُ في «متى» (١٦٣ أ) وَكُلُّ ظَرْفٍ فِيهِ مَعْنَى الشرط: شرطه، على ما قال الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاءه، على ما قال بعضهم، كما لا يجوز في غير الظرف، على مامراً، ألا ترى أنك لا تقول أَيُّهُمْ جَاءَكَ فَأَضْرِبْ، بنصب أيهم، على ما مضى في الكنايات.

ولو جاز، أيضاً، عَمَلُ الْجَزَاءِ فِي أَدَاةِ الشرط، لَقُلْنَا: الشَّرْطُ أَوَّلِي، لأنهما فِعْلَانِ تَوَجَّهَا إِلَى معمول واحد<sup>(٣)</sup> والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مَذْهَبُ البصريين، ولو كان العامل ههنا هو الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب

(١) مع الرضي في لام الابتداء: الزمخشري. الكشف ٤١٧/٢، وأبو حيان البحر ٢٠٦/٦. أما ابن هشام فجعل اللام القسم (المعنى ٧٦٩).

(٢) مريم / ٦٦؛ ونصها:

﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ إِذَا مَا مِثْلُ لَسَوْفَ أَخْرِجُ حَيًّا﴾.

(٣) جرى في هذا على مارجحه في باب النزاع من جواز النزاع في المتقدم المنصوب. وقوله: «واحد» سقطت من ط.

بضمير المفعول عند أهل المصْرَيْن، كما في: زارني، وزرته زيدٌ، فكان الأولى،  
إِذَنْ، أن يقال: متى جئتني فيه، أو جئتني، ولم يُسمع.

وأما الاستدلالُ على كَوْنِ الشرط في مثله هو العاملُ، بِمَجِيءِ الجواب في بعض  
المواضع بعد «إِنَّ» أو اللام، أو الفاء، نحو: متى جئتني فَإِنَّكَ مكرم، و: فأنت  
مكرم، و: فلأنت مكرم، فِيمَا لَا يَتِمُّ، لَأَنَّ تقديمَ الاسمِ لِغَرَضٍ وهو تَضَمُّنُهُ  
معنى الشرط الذي له الصَّدْرُ، يجوز مثل هذا الترتيب، كما مرَّ آنفًا.

## العاملُ في «إذا»

وأما العاملُ في «إذا» فالأكثرُونَ<sup>(١)</sup> على أنه جزأؤه، وقال بعضهم<sup>(٢)</sup>: هو الشرطُ،  
كما في «متى» وأخواته، والأولى أَنْ نُفَصِّلَ ونقول: إذا تَضَمَّنَ «إذا» معنى الشرط  
فَحُكْمُهُ حُكْمُ أَخَوَاتِهِ من «متى» ونحوه، وإن لم يَتَضَمَّنْ، نحو: إذا غَرَبَتِ الشَّمْسُ  
: جئتكَ، بمعنى: أجيئك وقت غروب الشمس، فالعاملُ فيه هو الفعل الذي في  
محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة، دون الذي في محلِّ  
الشرطِ، إذ هو مَخْصُصٌ للظرف، وتخصيصُهُ<sup>(٣)</sup> له إمَّا لِكَوْنِهِ صفةً له، أو لِكَوْنِهِ  
مضافاً إليه، ولا ثالث، استقراءً، ولا يجوز أن يكون وصفاً، إذ لو كان وصفاً لَكَانَ  
الأولى: الإتيان فيه بالضمير كما تَقَدَّمَ في الموصولات، ولم يأت في كلام،  
فتخصيصُهُ له، إِذَنْ، بكونه مضافاً إليه، كما في سائر الظروفِ المتخصصةِ  
بمضمون الجمل التي بعدها، لا على سبيلِ الوصفيةِ، كقوله تَعَالَى:

(١) أي الجمهور. دراسات ق ١ ج ١ ص ٩٩.

(٢) المحققون، والرضي معهم. دراسات ق ١ ج ١ ص ٩٩.

(٣) م: وتخصصه.

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ﴾ <sup>(١)</sup> وغير ذلك.

ولو سَلَّمْنَا، أيضاً، أنه صفة، قُلْنَا لا يجوز عَمَلُ الوَصْفِ في الموصوف <sup>(٢)</sup>، كما لا يعمل المضاف إليه في المضاف، وذلك أَنَّ كُلَّ كلمتين أو أكثر، كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة، بمعنى وقوعهما معاً جزءً كلامٍ، يجوز أن تعمل أولاهما في الثانية، كالمضاف، في المضاف إليه، ولا يجوز العكس؛ إذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدّم من وجه، مؤخر من آخر، فكذلك: ما هو بمنزلتها في المعنى. فَمِنْ ثَمَّ لم تعمل صلة في موصول، ولا تابع في متبوع، ولا مضاف إليه في مضاف، أمّا كلمة الشرط إذا عمل فيها الشرط، فليست مع الشرط ككلمة واحدة، إذ لا يقعان، إذَنْ، موقعَ المفرد، كالفاعلِ والمفعولِ والمبتدأ ونحوها، فيَجوز عَمَلُ كُلِّ واحدٍ منهما في الآخر، نحو: متى تذهب أذهب، و: «أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى» <sup>(٣)</sup>.

بَلَى، إن لم يعمل الشرط في كلمته، نحو: من قام قمت، جاز وقوعهما موقعَ المبتدأ، على ما هو مذهب بعضهم.

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا، قُلْنَا: إِنَّ الْفَاءَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾

إلى قوله:

﴿فَسَبِّحْ﴾ <sup>(٤)</sup>.

(١) المائدة/١٠٩، ونصّها:

﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْقَالَءَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْقُيُوبِ﴾.

(٢) ط: موصوف.

(٣) الإسراء/١١٠، والآية بتمامها:

﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَّامًا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾

(٤) النصر/١، ٢، ٣.

زائدة، زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء، للغرض المذكور، وإنما حكمنا بزيادتها؛ لأن فائدتها التعقيب، كما ذكرنا، من أن السببية لا تخلو من معنى التعقيب، و: «إذا جاء» ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المَجِيء، بل في وقت المَجِيء.

وقال المصنف في شرح المَفْصَل<sup>(١)</sup>: إن تعيين الوقت في «إذا» يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافاً إليه، كما يحصل في قولنا: زماناً طلعت فيه الشمس.

وفيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفي لتخصيصها، لتخصص «متى» في: متى قام زيد، وهو غير مخصص، اتفاقاً منهم.

وأما استدلاله على عمل الشرط في «إذا» بقوله تعالى:

﴿إِذَا مَا مِيتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾<sup>(٢)</sup>.

وأن الجواب لو كان عاملاً، لكان المعنى: لسوف أُخرجُ وقت الموت فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت.

فالجواب: أن المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية، لقيام القرينة، والمعنى: أئذا ما مِتُّ وصِرْتُ رَمِيمًا: أبعث، أي مع اجتماع الأمرين، كما قال تعالى:

﴿أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذْ نَأْتِي لِمَبْعُوثُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وكثير في القرآن مثله.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٣/١.

(٢) مريم / من الآية ٦٦. انظر دراسات ق ١ ج ١ ص ١٠٢.

(٣) الواقعة / ٤٧، ونصها:

﴿وَكَاذِبُوا قَوْلُكَ أَيُّدَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظْمًا إِذْ نَأْتِي لِمَبْعُوثُونَ﴾.



واستدَلَّ، أيضاً، بنحو قولهم: إذا جتني اليوم أكرمتك غداً. والجواب: أن «إذا» هذه <sup>(١)</sup> بمعنى «متى» فالعامل شرطها، أو نقول: المعنى: إذا جتني اليوم، كان سبباً لإكرامي لك غداً، كما قيل في نحو، إن جتني اليوم فقد جئتكم أمس، أن المعنى: إن جتني اليوم يكن جزاءً لمجيئي إليك أمس.

ولعدمِ عراقه «إذا» في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسميةً بغير فاء، كما في قوله تعالى:

﴿وَإِذَا مَا عَصِيبُهُمْ يَغْفِرُونَ﴾ <sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ <sup>(٣)</sup>، ولا منع من كون «(١٦٣ ب) هُم» في الآيتين: تأكيداً للواو، والضمير المنصوب في أصابهم.

ولعدمِ عراقتها أيضاً جاز، وإن كان شاذاً، مجيء الاسمِ الخالية عن الفعل بعدها في قوله <sup>(٤)</sup>:

فَهَلَّا أَعْدُونِي لِمِثْلِي <sup>(٥)</sup> تَفَاقَدُوا إِذَا الْخَصْمُ أَبْزَى مَائِلُ الرَّاسِ أَنْكَبُ ١٥٩

قيل: ليس في «إذا» في نحو قوله تعالى:

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ <sup>(٦)</sup>.

معنى الشرط، إذ جواب الشرط: إمَّا بعده، أو مدلولٌ عليه بما قبله، وليس بعده ما يصلح للجواب، لا ظاهراً، ولا مقدراً، لعدم توقُّف معنى الكلام عليه، وليس ههنا

(١) م، د: ساقطة.

(٢) الشورى / ٣٧، والآية بتمامها:

﴿وَالَّذِينَ يَخِينُونَ كَيْدَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا عَصِيبُهُمْ يَغْفِرُونَ﴾

(٣) الشورى / ٣٩.

(٤) سبق ترجمته في القسم الأول ص ٥٤٨.

(٥) زيادة من م.

(٦) الليل / ١.

ما يدل على جواب الشرط قبل «إذا» إلا القسم، فلو كان «إذا» للشرط، كان التقدير: إذا يغشى: أقسم، فلا يكون القسم منجزاً، بل معلقاً بغشيان الليل، وهو ضد المقصود، إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهاراً، غير متوقف على دخول الليل.

فإن قيل: فإذا كان ظرفاً مجرداً، فأيش ناصبه؟

قلت: قال المصنف<sup>(١)</sup>: ناصبه حال من الليل، أي: والليل حاصل وقت غشيانه.

ولي فيه نظر، إذ لا شيء هنا يُقدَّر عاملاً في «حاصلاً» إلا معنى القسم، فهو حال من مفعول «أقسم» فيكون الإقسام في حال حصول الليل، كما أن المرور في قولك مررت بزيد صارخاً: في حال صراخه، وحصول الليل في وقت غشيانه؛ لأن وقت غشيانه ظرف له، كما أن الخروج في قولك: خرجت وقت دخولك: في وقت دخول المخاطب، فيكون الإقسام حال غشيان الليل، وهو فاسد، كما مر. وأيضاً، في قوله تعالى:

﴿وَالْقَمَرَ إِذَا اتَّسَقَ﴾<sup>(٢)</sup>.

يلزم أن يكون الزمان حالاً من الجئة، ولا يجوز، كما لا يجوز أن يكون خبراً عنها.

وقيل: «إذا» بدل من القسم به مخرج عن الظرفية، أي: وقت غشيان الليل، وفيه نظر من وجهين: أحدهما من حيث إن إخراج «إذا» عن الظرفية قليل، والثاني أن المعنى: بحق القمر متساقاً، لا: بحق وقت اتساق القمر، وليس يبعد أن يقال: هو ظرف لما دل عليه القسم من معنى العظمة والجلال، لأنه لا يقسم بشيء إلا لحاله العظيمة، فتعلقه بالمصدر المقدر، على ما ذكرنا في المفعول معه، من جواز عمله

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٢/١، وانظر شرحه على الكافية ص ٨١.

(٢) الانشقاق / ١٨.

مقدراً عند قوة الدلالة عليه، وخاصةً في الظرف، فإنه يكفي برائحة الفعل وتوهمه، كما هو مشهور، فالتقدير: وعظمته إذا اتسَقَ، فهو كقولك: عجباً من زيد إذا ركب، أي من عَظَمَتِهِ، والظرف ههنا لا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ معمولاً لإنشاء التعجب، كما لم يَصْلُحْ هناك لِكَوْنِهِ معمولاً، لإنشاء الْقَسَمِ، فأضمر الْعَظْمَةَ، إذ لا يتعجب إلا من عظيم، كما لا يقسم إلا بعظيم في معنى من المعاني.

وإذا جاء «إذا» بعد «حتى» كقوله تعالى:

﴿حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ...﴾<sup>(١)</sup>.

فهو باقٍ على ما كان عليه من طلب الجمليتين، منتصبٌ بأخراهما، كما مرَّ، وحتى تكون معها حرف ابتداء، إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء: أنه يقع المبتدأ بعدها، فقط، بل معناه أنه يُسْتَأْنَفُ بعدها الكلام، سواء كانت الجملة اسميةً أو فعليةً، كقوله تعالى:

﴿حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾<sup>(٢)</sup>.

بالرفع<sup>(٣)</sup>، وتقول: سرت حتى يَكُلَّ الناس.

وقال بعضهم: يَجُوزُ أَنْ يَتَجَرَّدَ، بعد حتى، عن الشرطية، وينجرُّ بحتى ولعلَّه حملة عليه قوله<sup>(٤)</sup>:

(١) غافر / ٣٤، والآية بتمامها:

﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلِ الْيُونُسَ فَأَرَلْتُمْ فِي شَكٍّ مِمَّا جَاءَكُمْ بِهِ حَتَّىٰ إِذَا هَلَكَ قُلْتُمْ لَنَ يَبْعَثَ اللَّهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ مُرْتَابٌ﴾.

(٢) البقرة / ٢١٤، ونصها:

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا آلَ نَحْشَةَ وَلَمَّا يَأْتِيَكُمُ الْمَلَائِكَةُ مِنْ خِلاؤِكُمْ فَسَوْفَ يَنْصَرُّونَ إِلَيْكُمْ قُلْ لَكُمْ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَرَزَقُكُمْ بِحَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾.

(٣) قراءة نافع. حجة القراءات ١٣١، وانظر الحجة لابن خالوية ٩٥، ٩٦.

(٤) هو عبد مناف بن ربيع الهذلي (ديوانه، ضمن أشعار الهذليين ٦٧٥/٢). الخزانة ٣٩/٧، هارون، الاقتضاب ٤٠٢، ٤٠٣، المخصص ١٠١/١٦، الأزهية ٢١٢، ٢٥٩، التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٥، مجاز القرآن ٣٧/١.

حتى إذا أسلكوهم في قُتَائِدَةٍ شَلًّا كما تطرد الجمالة الشُرْدَا  
وهذا البيت آخر القصيدة، ويجوز أن يقال: إِنَّ جوابُهُ مَقْدَرٌ<sup>(١)</sup>. محافظة على  
أغلب أحوالها.

وقال المِيدَانِيُّ<sup>(٢)</sup>: «إِذَا» فيه زائدة<sup>(٣)</sup>، ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة إِذْ حَذَفُ  
الجزء لتفخيم الأمر: غير عزيز الوجود، كما في قوله تعالى:

﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٤)</sup>.

أي تكون أمورًا لا يُقَدَّرُ على وصفها.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّ «إِذَا» الزمانية تقع اسماً صريحاً في نحو: إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ، إِذَا يَقْعُدُ  
عَمْرُو، أَيْ: وَقْتُ قِيَامِ زَيْدٍ: وَقْتُ قِيَامِ عَمْرٍو، وأنا لم أعثر لهذا على شاهدٍ من  
كلام العرب<sup>(٥)</sup>، وأما قوله تعالى:

﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾<sup>(٦)</sup>،

فإذا الأولى زمانية والثانية للمفاجأة، في مكان الفاء، كما يجيء في باب الشرط.

يقال: سلك المكان، وأسلكه إياه، وفيه، وعليه، و(قُتَائِدَة): موضع. والشل: الطرد، والجمالة: أصحاب  
الجمال.

(١) وقال الأصمعي: «ليس له جواب» شرح أشعار الهذليين ٦٧٦/٢.

(٢) أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، النحوي اللغوي، له: مجمع الأمثال، الأنموذج، نزهة الطرف في  
علم الصرف... توفي سنة ٥١٨ هـ. بغية الرعاة ١٥٥ دار المعرفة، بيروت.

(٣) الاقتضاب ص ٤٠٣، ويستبعد ابن السيد زيادتها.

(٤) الإنشقاق / ١. انظر المقتضب ٧٧/٢ الطبعة الأخيرة.

(٥) زَعَمَ ابنُ جَنِّي في قوله تعالى:

﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ لَئِيسَ لَوْعَتِهَا كَأَذِيبِ خَافِضَةٍ رَافِعَةٍ﴾ إِذَا رَحَبَتِ الْأَرْضُ رَحْبًا. الواقعة / ١ - ٤.

فيمن نصب خافضة رافعة أَنَّ (إذا) الأولى مبتدأ، والثانية خبر، والمنصوبان حالان، وكذا (ليس لوقعتها كاذبة)،  
والمعنى: وَقْتُ وَقْعِ الْوَاقِعَةِ: وَقْتُ رَجْ الْأَرْضِ. الْمُحْتَسَبُ ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

(٦) الروم / ٢٥، والآية بتمامها: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا  
أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾.

قوله: «وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها»، وقد ذكرنا الخلاف في «إذا» المفاجأة في باب المبتدأ، وأنَّ الأقربَ كونُها حرفاً، فلا محلَّ لها، والتي تقع جواباً للشرط: للمفاجأة، كما يجيء في حروف الجزم.

والكوفيون<sup>(١)</sup> يجوزون نحو: خرجت فإذا زيد القائم بنصب القائم، على أنَّ زيداً مرفوعٌ بالظرف، كما في نحو: في الدار زيد؛ لأنَّ «إذا» المفاجأة عندهم ظرفٌ مكانٍ، أمَّا نصبُ القائم، فقالوا: لأنَّ «إذا» المفاجأة، تدلُّ على معنى «وجدت» فتعمل عمله؛ لأنَّ معنى مفاجأتك الشيء: وجدانك له فجأةً، فالتقدير: خرجت فوجدتُ زيداً القائم، والقائم ثاني مفعوليه.

ومنه قولُ الكِسائي<sup>(٢)</sup> في المناظرة التي جرَّت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدَّ لَسَعَةً مِنَ الزُّبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا: لا يجوز إلاَّ إياها، وقال سيبويه<sup>(٣)</sup>: لا يجوز إلاَّ: فَإِذَا هُوَ هِيَ؛ لأنَّ «إذا» المفاجأة يجب الابتداء بعدها.

قال الزَّجَّاجي مُسْتَعِلاً على الكوفيين: فَإِذَا: عندهم، كالنعامة، (١٦٤ أ) قيل لها: احملني فقالت أنا طائر، وقيل لها طيري قالت أنا جمل، إن كانت «إذا» عندهم كسائر الظروف، لزمهم أن يرفعوا بعدها اسماً واحداً، وإن أعملوها عملاً: «وجدت»، طالبناهم بفاعلٍ ومفعولين، قال<sup>(٤)</sup>: بلى، يجوز: فَإِذَا عمرو قائماً، على أنَّ «إذا» خبر، وقائماً: حال، أي: فبالمكان عمرو قائماً، وأمَّا مع المعرفة، فلا يجوز، عند البصريين إلاَّ الرُّفْعُ على أنه خبرٌ.

وقال ثعلب، اعتذاراً للكوفيين في نحو: فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا: إِنَّ<sup>(٥)</sup> «هُوَ» عمادٌ،

(١) منهم الكِسائي. الإنصاف مسألة ٩٩ ط ٤١٢/٢٢.

(٢) الإنصاف، مسألة ٩٩، والمغني ١٢١ ط. المبارك.

(٣) المغني ص ١٢٢، والإنصاف مسألة ٩٩.

(٤) أي الزججاني، استدراكاً على ما تقدم.

(٥) الإنصاف، مسألة ٩٩.

وإذا، كوجدت مع أحد مفعوليّه، كأنه قال: فوجدته هو إياها، كقوله<sup>(١)</sup>:

٥٠٧ فأضحى ولو كانت خراسان دونه رآها مكان السوق أو هي أقربا

أي: رآها هي أقرب، فقال الزّجاجي، ليس هذا قول الكوفيين، ولا البصريين، قال: وأظنّ الحكاية في هذا عن ثعلب، غلط، لأنّ العِماد عند أهل المِصرين لا يكون إلاّ فضلةً يجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط «هو» في مسألتنا، أصلاً؛ هذا آخر كلام الزّجاجي.

ويمكن أن يقال: إنّ الفصل لم يوجد في كلام العرب إلاّ إذا كان خبر المبتدأ معرّفاً باللام، أو أفعل التفضيل، وفي الإتيان به مع غيرهما نظراً، كما مرّ في باب الضمائر، وقوله: أو هي أقربا، بمعنى: أو هي في مكانٍ أقرب فهو نصبٌ على<sup>(٢)</sup> الظرف.

وقد<sup>(٣)</sup> تقع «إذ» و «إذا» في جواب: بيّنا، وبينما، وكلتاها، إذن، للمفاجأة، والأغلب مجيء «إذ» في جواب بينما، وإذا، في جواب بيّنا، قال<sup>(٤)</sup>:

---

(١) هو عبد الله بن الزبير الأسدي، والبيت آخر أبيات خمسة رواها المبرّد، والأصفهاني.

الخزانة ٥٠/٧، ٥١ هارون، الكامل ٢١٧، الأغاني ٤٠/١٣، إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ؛ وفيه: «لا تخلو (هي) من أن تكون مبتدأ، أو وصفاً، أو فصلاً، وذلك أن قوله: (رأها مكان السوق) دالٌّ على: أوراها، فحذفها من اللفظ لدلالة ما تقدم عليها، فصار التقدير: أوراها أقرب، أي: أوراها أقرب من السوق، فصارت (هي) فصلاً بين الهاء والخبر المنتصب.

وقد يجوز أن تجعل (هي) وصفاً للهاء (أي توكيداً). التي هي المفعول الأول، كما جاز ذلك في «تجدّه عند الله هو خيرٌ» المزمّل/٢٠. والأول أوجه؛ لأن المحذوف لحذفه يستغني عن وصفه. ويجوز أن يكون (أقرب) ظرفاً، فإذا جعلته ظرفاً، ولم تجعله وصفاً، كان مبتدأ و(أقرب) الخبر، والتقدير: أو هي أقرب من السوق، ومثله: «والركب أسفل منكم» الأنفال/٤٢.

(٢) إيضاح الشعر ورقة ٥٦/أ.

(٣) انظر سيبويه ٣١١/٢ بولاق.

(٤) حُرقة بنت النعمان، أو أختها هند.

الخزانة ٥٩/٧ هارون، الأمالي الشجرية ١٧٥/٢، المغني ٤١٠؛ وفيه: (ليس ننصف) بدل (تُنصف)، دُرّة =

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسَ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نُنْتَصِفُ

ولا يَجِيءُ بعد «إِذَا»<sup>(١)</sup> المفاجأة إِلَّا الفعل الماضي، وبعد «إِذَا» المفاجأة إِلَّا الاسمِيَّةُ، وكان الأصمعيُّ، لا يَسْتَفْصِحُ إِلَّا تَرْكُهُمَا فِي جَوَابِ بَيْنَا وَبَيْنَمَا، لِكَثْرَةِ مَجِيءِ جَوَابِهِمَا بَدَوْنَهُمَا، وَالكَثْرَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ المَكْثُورَ غَيْرُ فَصِيحٍ، بَلْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَكْثَرَ أَفْصَحُ، أَلَّا تَرَى إِلَى قَوْلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ مِنَ الْفَصَاحَةِ بِحَيْثُ هُوَ: «بَيْنَا هُوَ يَسْتَقِيلُهَا فِي حَيَاتِهِ، إِذْ عَقَدَهَا لِأَخْرَبَعَدَ وَفَاتِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَلَمَّا قُصِدَ إِلَى إِضَافَةِ «بَيْنَ» اللَّازِمِ إِضَافَتَهُ إِلَى مُفْرَدٍ، إِلَى جُمْلَةٍ، وَإِلِإِضَافَةٍ إِلَى الْجُمْلَةِ كَلًّا إِضَافَةٍ، عَلَى مَا تَقَدَّمَ، زَادُوا عَلَيْهِ «مَا» الْكَافَّةُ، لِأَنَّهَا الَّتِي تَكْفِ الْمُقْتَضَى عَنِ الْاِقْتِضَاءِ، أَوْ أَشْبَعُوا الْفَتْحَةَ فَتَوَلَّدَتْ أَلِفٌ، لِيَكُونَ الْأَلِفُ دَلِيلَ عَدَمِ اِقْتِضَائِهِ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ وَقَفَ عَلَيْهِ، وَالْأَلِفُ قَدْ يُوْتَى بِهِ لِلْوَقْفِ، كَمَا فِي: أَنَا، وَالظُّنُونَا<sup>(٣)</sup>.

وَأَصْلُ «بَيْنَ» أَنَّ يَكُونُ مُصَدَّرًا بِمَعْنَى الْفِرَاقِ، فَتَقْدِيرُ: جَلَسْتَ بَيْنَكُمَا، أَيْ مَكَانَ فِرَاقِكُمَا، وَتَقْدِيرُ: فَعَلْتُ، بَيْنَ خُرُوجِكَ وَدُخُولِكَ: أَيْ زَمَانَ فِرَاقِ خُرُوجِكَ وَدُخُولِكَ، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، فَبَيَّنَ، كَمَا تَبَيَّنَ، مُسْتَعْمَلٌ فِي الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَأَمَّا إِذَا كُفَّ بِمَا، أَوْ الْأَلِفُ وَأُضِيفَ إِلَى الْجُمْلِ، فَلَا يَكُونُ إِلَّا لِلزَّمَانِ، لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ لَا يُضَافُ مِنَ الْمَكَانِ إِلَى الْجُمْلِ إِلَّا «حَيْثُ».

الغَوَاصُ ١٩٨؛ وَفِيهِ: (نَسُوسَ) بَدَلُ (نَسُوسَ)، شَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ ١٢٠٣/٣، شَعْرَاءُ النَّصْرَانِيَّةِ ٢٦/٣، الْجَنَى الدَّانِي ٣٧٦. وَالنَّاصِفُ: الْخَادِمُ. الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ الْأَغْلَبَ مَجِيءُ إِذَا الْفَجَائِيَّةِ فِي جَوَابِ بَيْنَا، كَمَا فِي الْبَيْتِ.

(١) ط: إِذَا.

(٢) مِنْ خُطْبَةٍ لَهُ، وَهِيَ الْمَعْرُوفَةُ بِالشَّقِيقِيَّةِ. نَهْجُ الْبَلَاغَةِ ص ٣٤.

(٣) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿إِذْ جَاءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَبَلَغَتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَوُتِّقُوا بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾

الْأَحْزَابُ/ ١٠.

و «بين» في الحقيقة، مضاف إلى زمانٍ مضاف إلى الجملة، فحُذِفَ الزمانُ المضاف، والتقدير: بين أوقات زيدٍ قائم، أي بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار «بين» المضاف إلى الزمان زماناً؛ لأنَّ «بين» إن أُضيفَ إلى الأمكنة أَوْجُثَتْ<sup>(١)</sup> غيرها، فهو للمكان، نحو: بين الدار، وبين زيد وعمرو،<sup>(٢)</sup> وإن أُضيفَ إلى الأزمنة فهو للزمان، نحو: بين يومي الجمعة والأحد، وكذا إن أُضيفَ إلى الأحداث، نحو: بين قيام زيد وعوده، إلاَّ أن يُرادَ به مجازاً: المكان، نحو قولك: زيد بين الخوف والرجاء، استعرت لما بين الحَدَثَيْنِ مكاناً، فلهذا وقع «بين» خبراً عن الجُنة.

فبينما، المضاف تقديرأ إلى زمان محذوف، وظاهراً إلى جملة مقدرة بحدث، لأبْدُ أن يكون بمعنى الزمان، فلهذا جازَ إضافته إلى الجمل.

وكلُّ ما قلناه في «بينما» يَطْرُدُ في «كلما» من مَجِيءِ «ما»<sup>(٣)</sup> الكافة، لتَكْفُهُ عن طلب مضافٍ إليه مفرد، ومن تقدير زمانٍ مضافٍ إلى الجمل.

فكُلِّمًا، إذن، زمانٌ مضاف إلى الجملة، لأنَّ كُلاً، وبعضاً، من جنس ما يُضافان إليه، زماناً أو مكاناً أو غيرهما.

ولمَّا في «كُلِّمًا» من معنى العموم والاستغراق، الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: مَنْ، وما، ومتى، شابهها أكثر من مشابهة «بينما» فلم يدخل إلاَّ على الفعلية بخلاف بَيْنًا وبينما، ولهذا جازَ، أيضاً، وقوع الماضي بعد «كلما» بمعنى

(١) المراد ما ليس زماناً، ولا حدثاً معنوياً.

(٢) د، ط: وكذا إن أُضيف.

(٣) هي مصدرية، لكنها نائبة بصلتها عن ظرف زمان، كما ينوب عنه المصدر الصريح... وهذه تسمى (ما) المصدرية الظرفية، أي النائبة عن الظرف، لا أنها ظرف في نفسها، ف(كُلُّ) من «كُلِّمًا» منصوب على الظرفية لإضافته إلى شيء هو قائم مقام الظرف. البرهان ٣٢٤/٤.



المستقبل ، لكنه ليس ذلك بِحْتَمٍ في كل ماضٍ<sup>(١)</sup> ، كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى «إن» .

وكذلك كل ماضٍ وقع بعد «حيث» ، احتمل الماضي والمستقبل ، للعموم الذي فيه ، ككلمات الشرط ، ففيه وفي «كلما» رائحة الشرط .

وأما «حيثما» ، فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلاً ، كَمَنْ ، وما ، ومتى ، فالعاملُ في : كلما ، وحيث ، ما هو في محل الجزاء ، لا الذي في محل (١٦٤ ب) الشرط ، كما في «إذا» ، لأنهما في الأغلب ، يُستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو: كلما طَلَعَتِ الشمسُ أَتَيْتُكَ ، وكلّما أصبحتَ فَسَّحِ اللهَ ، وجلست حيث جلس زيد ، وقد يُستعملان في غير المقطوع به نحو: كلّما جئتني أعطيتك وحيث لقيت زيدا فأكرمه ، كما تستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى «إن» في المقطوع بوجوده ، نحو: متى طلعت الشمس أتيتك ، وكل ذلك على خلاف الأصل ، ويدخل بَيْنًا وَبَيْنًا ، وكلما ، في الماضي والمستقبل .

ولنا أن نرتكب بناءً بَيْنًا وَبَيْنًا وكلّما ، على الفتح ، لكون إضافتها كلاً إضافة ، كما ذكرنا في «حيث» إلا أنها<sup>(٢)</sup> بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الإعراب ، بخلاف «حيث» فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تُراعى حركتها الإعرابية .

وإنما رُتِبَ بَيْنًا ، وبينما ، وكلما ، مع جمليتها ترتيبَ كلمات الشرط ، مع الشرط والجزاء ، لما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى ، لزوم الجزاء للشرط ، ولهذا أُدْخِلَ «إذا» و«إِذَا» للمفاجأة في جواب بَيْنًا وَبَيْنًا ، لِيَدُلَّ على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأةً بلا تراخٍ فيكون آكَدَ في معنى اللزوم .

(١) د : ماضي .

(٢) أي الكلمات الثلاث : بَيْنًا ، وَبَيْنًا ، وكلّما .

وقيل <sup>(١)</sup> في «كلما»: إنه مُعَرَّبٌ، وما، مصدرية، والزمان المضاف إلى «ما» مقدَّرٌ، فيجوز ادعاء مثله في «بينما»، فإن دخل «إِذْ» و«إِذَا» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، فإن قلنا، كما هو مذهب <sup>(٢)</sup> المبرد، إن «إِذَا» المفاجأة ظرف <sup>(٣)</sup> مكان، وكذا ينبغي أن نقول في «إِذْ» المفاجأة، فإِذْ، وإذا، منصوبان على أنهما ظرفا مكانٍ لِمَا بعدهما، وبيننا وبينما، ظرفا زمانٍ له.

فَمَعْنَى بينا زيد قائم إذ رأى هنداً: رأى زيد هنداً بين أوقات قيامه، في ذلك المكان، أي في مكان قيامه.

وإن قلنا إنهما ظرفا زمان، كما هو مذهب <sup>(٤)</sup> الزَّجَّاجِ، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجان عن الظرفية، مبتدئان، خبرهما بينا، وبينما، والمعنى: وقت رؤية زيد هنداً: حاصل بين أوقات قيامه.

والأولى: القول بحرفية <sup>(٥)</sup> كلمتي المفاجأة، كما هو مذهب ابن بري <sup>(٦)</sup>، فالعامل في بينا، وبينما، ما بعد كلمتي المفاجأة، أو نقول: إنهما زائدان، وليستا للمفاجأة

(١) البرهان ٣٢٤/٤.

(٢) التسهيل ص ٩٤، الجنى ٣٧٤.

(٣) عند المبرد، والفارسي، وابن جني، وأبي بكر بن الحَيَّاط، واختاره ابن عَصْفُور. الهمع ٢٠٧/١، الجنى الداني ص ٣٧٤.

(٤) ومذهب الرِّبَاشِي، وهو مذهب ابن خروف، والشلوبيني. (الجنى الداني ٣٧٤، والهمع ٢٠٧/١، والتبصرة ٣١٠/١، وظاهرة الشذوذ ص ٤٢٧).

(٥) وهو مذهب الكوفيين، وحكي عن الأخفش، واختاره الشلوبين في أحد قوله، وإليه ذهب ابن مالك. الجنى الداني ص ٣٧٥.

(٦) عبد الله بن بري المَقْدِسِي، اللُّغَوِي، له: الردُّ على الجوهري، حواشي درة الغواص، ... توفي سنة ٦٨٢ عند صاحب البلغة، وسنة ٥٨٢ هـ عند صاحب الإنباه. (البلغة ١٠٧، البيغة ٣٦/٢، الإنباه ١١٠/٢).

في جواب بينا وبينما، كما قال الجوهري<sup>(١)</sup>، وابن قتيبة<sup>(٢)</sup>، وأبو عبيدة<sup>(٣)</sup>، بزيادة<sup>(٤)</sup> «إذ» في نحو قوله تعالى :

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾<sup>(٥)</sup>

«وبزيادة «إذا»<sup>(٦)</sup> في قوله<sup>(٧)</sup> :

حتى إذا أسلكوهم في قنائده . . . البيت

والكلام على مثل قوله تعالى :

﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾<sup>(٨)</sup>،

كالكلام على بينما زيد قائم إذ رأى عمراً، سواء.

ويجوز أن يكون «إذا» في جواب بينما، وإذا، ولما، نحو قوله تعالى :

﴿فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

(١) سبق ترجمته.

(٢) عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، روى عن أبي حاتم، وابن الأعرابي. له: معاني القرآن، غريب القرآن، خلق الإنسان، أدب الكاتب. . . توفي سنة ٢٧٠هـ.

(البلغة ١١٦، الإنباه ١٤٣/٢، البغية ٦٣/٢).

(٣) معمر بن المثنى التيمي، روى عنه أبو حاتم، وأبو عبيد، عرف بلغات العرب والأخبار. له: مجاز القرآن، الديباج، الحيوان. . . توفي سنة ٢٠٨هـ.

(البلغة ٢٦١، الإنباه ٢٧٦/٣، البغية ٢٩٤/٢).

(٤) الجني الداني ١٩٢، مجاز القرآن ٣٧/١، الهمع ٢٠٧/١.

(٥) البقرة/٥١، والآية بتمامها:

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَخَذْنَا مِنَ الْعِجْلِ مِنْ بَدْوِهِمْ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾.

(٦) انظر مجاز القرآن ٣٧/١.

(٧) سبق تخريجه.

(٨) الروم/٤٨، ونصها:

﴿اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَّحَ فَتُحْمَلُ السَّحَابُ فَتَبْسُطُ فِي السَّمَاءِ كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كَيْفَ يَشَاءُ فَمَنْ يَخْرِجُ مِنَ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبِشِرُونَ﴾.

(٩) النساء / ٧٧، والآية بتمامها:

﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُونُوا آيَاتٍ لِّكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ

ظرف زمانٍ، بدلاً من الظروف المذكورة، ولا نجعلها مضافة إلى الجملة التي تليها، بل نجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة، أي: وقت الإصابة في تلك الحال يستبشرون، وكذا في الباقيين، فالجملة المضاف إليها «إذا» محذوفة مدلول عليها بالجملة التي تقع في موضع الشرط، أي: إذا أصاب ... هم يستبشرون، و: «إذا فريق منهم برّبهم يُشركون».

وكذا نقول: إذا وقعت جواباً لإِنْ، في نحو قوله تعالى:  
﴿وَأِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئُهُ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

أي: إذا أصابتهم يقنطون، أي في تلك الحالة يقنطون.  
وإن قلنا إنها ظرف مكان، فلا نقدر لها جملة مضافاً إليها، لأن المكان لا يُضاف إلى الجملة، إلا «حيث»، بل المَعْنَى: في ذلك الموضع يَقْنَطُونَ، وكذا في جواب إذا، وبينما، ولَمَّا.

وإن قلنا بحرفية «إذا» في جواب الأشياء الأربعة، فلا إشكال؛ لأنها، إِذَنْ، حرف، كالفاء، سواء.

وقد تَجِيءُ «إِذَا» للمفاجأة في غير جواب بَيِّنَا وبينما، نحو قولك كنت واقفاً إِذْ جاءني عمرو<sup>(٢)</sup>.

ويجوز إضافة بَيِّنَا، دون بينما، إلى المَصْدَر، قال<sup>(٣)</sup>:

أَشَدَّ حَشِيَّةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْإِنْفَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَّعَ الدُّنْيَا قَلِيلًا وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا ﴿

(١) الروم/٣٦، والآية بتمامها:

﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾

(٢) انظر سيبويه ٥٤/١ - ٥٥ بلاق، وابن يعيش ٩٦/٤.

(٣) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت من قصيدة مطلعها:

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَبِّهَا تَتَوَجَّعُ      وَالدهرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مِّنْ يَجْزَعُ

٥٠٩ بينا تَعْنُقُهُ<sup>(١)</sup> الكُماةَ وروَّغهُ يوماً أُتِيحَ له جريءٌ سَلَفُحٌ  
بتقدير: بين أوقات تَعْنُقِهِ، والأعرَفُ: الرفعُ على أنه مبتدأ محذوفُ الخبر، أي تَعْنُقُهُ  
حاصِلٌ.

قوله: «وَإِذَا» لِمَا مضى، ويقع بعدها الجملتان، وذلك بلا فَضْلٍ؛ لأنه لا يطرأ  
عليها معنى الشرط كما في «إِذَا»، لأنَّ جميعَ أسماءِ الشرطِ متضمنةٌ لمعنى «إِنْ»،  
وَإِنْ للشرط في المستقبل، و«إِذَا» موضوعةٌ للماضي فتنافياً.

و«إِذَا» إذا دخل على المضارع قَلَبَهُ إلى الماضي كقوله تعالى:  
﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٢)</sup>.  
و: ﴿إِذْ يَقُولُ﴾<sup>(٣)</sup>.

ديوان الهذليين ٣٧/١ للسُّكْرِيِّ. تحقيق عبد الستار فراج، دار العروبة، وجُمِلَ الرَّجَاجِيُّ ص ٢٩٣، ٢٩٤،  
وكتاب إصلاح الخلل الواقع في الجُمْل من ٣٣٢؛ وفيه: «قال المفسر: وقع في نُسخ هذا الكتاب: تعانقه،  
وهكذا قرأناه. وهو غلط؛ لأن (تعانق) لا يتعدى إلى مفعول، والصواب (تَعْنُقُهُ) بغير ألف، وكذا وقع في شعر  
الهذليين»، وضرائر الشعر ٣٤، والمغني ٤٨٥، ٦٧٧، والحُلل في شرح أبيات الجمل ٣٥١، وإيضاح الشعر  
ورقة ٩٦/ب.

والاعتناق: آخر مراتب الحرب؛ لأن أول الحرب الترامي بالسُّهَام، ثم المطاعنة بالرماح، ثم المجالدة  
بالسيف، ثم الاعتناق؛ وهو أن يتخاطف الفارسان، فيسقطان إلى الأرض معاً.  
والكُماة: الشجعان، والرَّوْغُ: التحفظ والحذر. وأُتِيحَ: قُدِّرَ والجريء: ذو الجرأة والإقدام. والسَلَفُحُ:  
نحوه، ذكره على جهة التأكيد.  
الشاهد فيه إضافة (بيناً) إلى المصدر (تَعْنُقُهُ).

(١) م، د، ط: تعانقه.

(٢) الأنفال / ٣٠، ونصّها:

﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينَ﴾

(٣) التوبة / ٤٠، ونصّها:

﴿إِنَّا نُنْصِرُكَ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ إِذْ هَمَّ بِفِرَارٍ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ  
لَا تَخْزَنْ إِنَّا اللَّهُ مَنَّانٌ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُشُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ  
كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾

ويلزمها الظرفية، إلا أن يُضاف إليها زمان، كقوله تعالى :  
﴿بَعْدَ إِذْ جَعَلْنَا اللَّهَ مِنهَا﴾<sup>(١)</sup>.

وقوله تعالى :

﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

ولم يُعَهدْ مجروراً باسمٍ إلا ببعْد<sup>(٣)</sup>، ويقع مفعولاً<sup>(٤)</sup> به، كقولك : أتذكر إذ من يأتينا  
نكرمه، وقوله تعالى :

﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ﴾<sup>(٥)</sup>.

على أن «إذ» بدل من قوله : أخا عاد.

وقيل في نحو قوله تعالى :

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا﴾<sup>(٦)</sup>.

(١) الأعراف / ٨٩، ونصها :

﴿قَدْ أَفْرَأْنَا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ جَعَلْنَا اللَّهَ مِنهَا وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾

(٢) آل عمران / ٨٠، والآية بتمامها :

﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلْكُفَّةِ وَاللَّيْسَ بِأَرْبَابًا أَيَا مَرْكُم بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾

(٣) قال البغدادى : «وجدت بخط صاحب القاموس تركيب هذه الظروف مع (إذ)».

قال : لا يُضاف إلى (إذ) في كلام العرب غير سبعة ألفاظ؛ وهي : يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلئذ، غدائئذ، عشئئذ، وعاقبتئذ. الخزانة ١٤٨/٣ بولاق.

وقال السيوطي : «إلا أن يُضاف اسم زمان إليها، نحو حينئذ، ويومئذ، وبعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا، ورَأَيْتَكَ أَمْسَ إِذْ جِئْتَ».

الهمع ٢٠٤/١.

(٤) جواره هذا يُخالف فيه الجمهور.

(٥) الأحقاف / ٢١، ونصها :

﴿وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النُّدُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾.

(٦) البقرة / ٥١، ونصها :

﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَخَذْنَا مِنَ الْعِبَادِ مِنْ يَدَيْهِمْ مَوَاسِمَ ظُلُمُوتٍ﴾.

إنها زائدة<sup>(١)</sup> كما مضى ، وقيل : هي مفعولة لأذكرُ، ويلزمها الإضافة إلى الجملة ، وإن حذفت لقيام القرينة عَوَّضَتْ منها التنوين ، كما في قوله : وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ<sup>(٢)</sup> ، فيكسر ذالها ، أو يفتح ، كما مرَّ ، ويلزمها الكسر في نحو يومئذٍ لِمَا مَرَّ .

وَتَجِيءُ «إِذْ» للتعليل ، نحو: جئتُكَ إِذْ أَنْتَ كَرِيمٌ ، أي لأنك ، والأولى حَرَفِيَّتُهَا<sup>(٣)</sup> ، إِذَنْ ، إِذْ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حَدِّ الاسم .

وَعَلِمَ أَنَّهُ يَقْبَحُ أَنْ يَلِيَهَا اسْمٌ بَعْدَهُ فِعْلٌ مَاضٍ ، نحو: إِذْ زَيْدٌ قَامَ ، بلِ الْفَصِيحِ : إِذْ قَامَ زَيْدٌ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّ «إِذْ» مَوْضُوعٌ لِلْمَاضِي ، فَإِلَّاؤُهُ الْمَاضِي أَوَّلَى ، لِلْمَشَاكَلَةِ وَالْمُنَاسِبَةِ ، وَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ نَحْوُ : إِذَا زَيْدٌ يَقُومُ لِأَنَّ «إِذَا» عَلَى مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ<sup>(٥)</sup> دَاخِلَةٌ عَلَى «يَقُومُ» الْمَقْدَّرُ الْمَفْسَّرُ بِهَذَا الظَّاهِرِ .

(١) رأي الجوهري ، وابن قتيبة ، وأبي عبيدة . الجنى الداني ١٩٢ ، مجاز القرآن ٣٧/١ ، الهمع ٢٠٧/١ .

(٢) قول أبي ذؤيب الهذلي :

نَهَيْتُكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرٍو      بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ

(٣) قال أستاذنا الشيخ محمد عضية رحمه الله : «ولكني أرى بقاء (إِذْ) على ظرفيتها مع إفادتها للتعليل لما يأتي :

١ - (حيث) من الظروف التي تفيد التعليل ، ولو جعلنا (إِذْ) الدالة على التعليل حرفاً مصدرياً يسبك مع ما بعده بمصدر للزمن أن نقول بذلك في (حيث) .

٢ - (إِذْ) مفيدة للتعليل في قوله تعالى :

﴿ أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ . كما ذكره السُّهَيْلِيُّ وغيره .

ولو وضعت (أَنْ) المصدرية هنا مكان (إِذْ) ما صَحَّ ذلك ؛ لِأَنَّ (أَنْ) المصدرية لا تقع بعدها الجملة الاسمية ، إلَّا إِذَا كَانَتْ الْمُخَفَّفَةُ مِنْ (أَنْ) .

ويعضد ما قلناه أن أبا الفتح أعرب (إِذْ) بدلاً من اليوم في قوله تعالى :

﴿ وَلَكِنْ يَنْفَعُكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ... ﴾ الزخرف آية ٣٩ .

ثم صرح بإفادة (إِذْ) للتعليل . . . . .

دراسات ق ١ ج ١ ص ٥٠

(٤) انظر المقتضب ١٧٧/٣ ، و ٣٤٨/٤ .

(٥) الكتاب ١/٥٤ - ٥٥ بولاق .

وَأَمَّا عَلَى مَذْهَب مَنْ أَجَاز دَخُولَهَا عَلَى اسْمِيَّةٍ خَبَرُهَا فِعْلٌ، فِهَذَا وَارِدٌ عَلَيْهِ، وَلَا مُخْلَصٌ لَهُ مِنْهُ، إِلَّا اسْتِقْبَاحُ اسْتِعْمَالِ مِثْلِ هَذَا، أَيْضًا، أَعْنِي: إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ لَهُ كَذَا، وَالْحَقُّ أَنَّهُ قَبِيحٌ قَلِيلُ الاسْتِعْمَالِ.

وَقَالَ الْمَصْنُفُ<sup>(١)</sup> مُعْتَذِرًا عَنْ صَاحِبِ هَذَا الْمَذْهَبِ: إِنَّ «يَقُومُ» لَيْسَ لِلْاسْتِقْبَالِ، بَلْ لِلْحَالِ عَلَى وَجْهِ الْحِكَايَةِ، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ مِثْلَ: إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ فَقُلْ لَهُ كَذَا، مَقْصُودٌ بِهِ الْقِيَامُ الْاسْتِقْبَالِي، وَحِكَايَةُ الْحَالِ الْمُسْتَقْبَلَةِ مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ فِي كَلَامِهِمْ كَمَا ثَبَتَتْ حِكَايَةُ الْحَالِ الْمَاضِيَةِ.

وَإِذَا جَاءَتْ (١٦٥ أ) «مَا» بَعْدَ «إِذَا» فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، لَا تَصِيرُ بِهَا جَازِمَةٌ مُتَعَيِّنَةٌ لِلشَّرْطِ، بِخِلَافِ «إِذَا» فَإِنَّهَا تَصِيرُ جَازِمَةً بِمَا، كَمَا يَجِيءُ فِي الْجَوَازِمِ، وَمِنْهُمْ<sup>(٢)</sup> مَنْ قَالَ: يُجَازَى بِإِذَا مَا، فَيَجْزِمُ الشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ<sup>(٣)</sup>. وَأُنْشِدَ لِلْفَرَزْدَقِ<sup>(٤)</sup>:

٥١٠ فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ  
وَكَانَ إِذَا مَا يَسْلُلُ السِّيفَ يَضْرِبُ  
وَالرَّوَايَةُ: مَتَى<sup>(٥)</sup> مَا.

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١١/١.

(٢) نقل أبو حيان في (تذكرته) أَنَّ الصِّمْرِيَّ ذَهَبَ إِلَى ذَلِكَ. الخزانة ٧٨/٧.

وفي التبصرة والتذكرة، يقول الصِّمْرِيُّ:

«وَالْمَجَازَةُ بِإِذَا مَا، وَإِذَا مَا يَقُلُّ اسْتِعْمَالُهَا» ٤٠٩/١.

(٣) انظر سيبويه ٤٣٤/١ بولاق، وابن يعيش ١٣٤/٨، ١٣٥.

(٤) ديوانه (٢٢ ط. الصاوي سنة ١٣٥٤هـ)، وفي معجم شواهد العربية ٥٥/١: «وليس في ديوانه».

والبيت في: الخزانة ٧٧/٧، وابن يعيش ١٣٤/٨، وحماسة البحتري؛ وفيه: متى ما بدل إذا ما، والتبصرة ٤٠٨/١.

الشاهد فيه أَنَّ بَعْضَهُمْ - الصِّمْرِيُّ - قَالَ: يَجَازَى بِإِذَا مَا، فَيَجْزِمُ الشَّرْطُ وَالْجِزَاءُ، كَمَا جَزَمَ (يَسْلُلُ)، وَكَسَرَةَ اللَّامِ لِدَفْعِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَجَزَمَ (يَضْرِبُ)، وَكَسَرَةَ الْبَاءِ لِلرَّوْيِ.

(٥) م، دمتما.



## مِنَ الظُّرُوفِ الْمَبْنِيَةِ: أَيْنَ، وَأَنْتَى، وَأَيَّانَ، وَمَتَى، وَكَيْفَ

قوله: «ومنها أين وأنتى للمكان، استفهاماً وشرطاً، ومتى للزمان فيهما، وأَيَّانَ للزمانِ استفهاماً، وكيف للحال استفهاماً».

أَيْنَ، الاستفهامية نحو: أين كنت؟ والشرطية نحو: أَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، وبنائهما على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء.

و«أَنْتَى»، لها ثلاثة مَعَانٍ، استفهامية كانت أو شرطية: أَحَدُهَا: أَيْنَ، إِلَّا أَنَّ «أَنْتَى» مع «مِنْ» إمَّا ظاهرة كقوله<sup>(١)</sup>:

٥١١ مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَهَا مِنْ أَنْتَى

أَي: مِنْ أَيْنَ، أَوْ مَقْدَرَةٌ، كقوله تعالى:

﴿أَنْتَى لَكَ هَذَا﴾<sup>(٢)</sup>

أَي: مِنْ أَنْتَى، أَي مِنْ أَيْنَ، ولا يقال: أَنْتَى زَيْدٌ؟ بمعنى: أَيْنَ زَيْدٌ<sup>(٣)</sup>، وإنما جازَ إضمارُ «مِنْ» لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يقلُّ تصرُّفها نحو: مِنْ عِنْدَ، وَمِنْ بَعْدَ، وَمِنْ أَيْنَ، وَمِنْ قَبْلَ، وَمِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ لَدُنْهِ، فصارت مِثْلَ «فِي»

(١) من أرجوزة رواها أبو الحسن الأخفش في نوادر أبي زيد عن المبرد وتعلب، وهي:

لأَجْعَلَنَّ لَابْنَةَ عَثْمٍ قُنَا مِنْ أَيْنَ عَشْرُونَ لَهَا مِنْ أَنَا  
حَتَّى يَصِيرَ مَهْرُهَا دُفْدُنَا يَكْرَوَانَا صُكُّ فَكَبَانَا

الخزانة ٨٣/٧ هارون، نوادر أبي زيد ص ٢٤٣، ٢٤٤، إصلاح المنطق ٨٣. الشاهد فيه أن (أَنْتَى) تجرب من ظاهرة، كما في البيت، ومقدرة كما قدَّرَه الرُّضِي.

(٢) آل عمران / ٣٧، والآية بتمامها:

﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَنْرَيْمُ  
أَنْتَى لَكَ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾

(٣) انظر البرهان ٢٥٠/٤.

فجَازَ أَنْ تُضْمَرَ فِي الظُّرُوفِ إِضْمَارَ «فِي» وَمِنْهُ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

٥١٢ صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ  
أَيُّ: مِنْ لَدُنْ شَبٍّ.

وَيَجِيءُ «أَنْتَى» بِمَعْنَى «كَيْفَ»<sup>(٢)</sup> نَحْوُ: ﴿أَنْتَى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَيَجُوزُ  
أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى: مَنْ أَيْنَ يُؤْفَكُونَ، وَيَجِيءُ بِمَعْنَى «مَتَى»، وَقَدْ أَوَّلَ قَوْلُهُ تَعَالَى:  
﴿أَنْتَى شِئْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

عَلَى الْأَوَجِّهِ الثَّلَاثَةِ، وَلَا يَجِيءُ بِمَعْنَى مَتَى، وَكَيْفَ، إِلَّا وَيَعْدُهُ فِعْلٌ.  
وَأَمَّا «أَنْتَى» الشَّرْطِيَّةُ، فَكَقَوْلُهُ<sup>(٥)</sup>:

(١) الْقَطَامِي (دِيَوَانُهُ ٥٠ ط. ياكب بارت - ليدن سنة ١٩٠٢م)، وَهُوَ عَمِيرُ ابْنِ شَيْمٍ، وَبِهَذَا الْبَيْتِ سُمِّيَ صَرِيحُ  
الْغَوَانِي، وَهُوَ لَقَبٌ أُطْلِقَ عَلَى مُسْلِمِ بْنِ الْوَلِيدِ أَيْضاً.

وَالْبَيْتُ فِي: الْخَزَانَةِ ٨٦/٧ هَارُونَ، الْمَغْنِي ص ٢٠٨، شَرْحُ أَيْبَاتِ الْمَغْنِي لِلْبَغْدَادِيِّ ٣٩٢/٣، الْأَمَالِيُّ  
الشَّجَرِيَّةُ ٢٢٣/١، عَبَثُ الْوَلِيدِ ص ٢٣٧ ط. دِمَشْقَ، مَعَاهِدُ التَّنْصِيفِ ١٨١/١.  
الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (لَدُنْ) مَجْرُورَةٌ بِمَنْ مَضْمُورَةٌ، أَيُّ مِنْ لَدُنْ شَبٍّ.

(٢) التَّخْمِيرُ ٣٢٣/٢، وَالْبِرْهَانُ ٢٤٩/٤.

(٣) التَّوْبَةُ/٣٠، وَنُصِّهَا:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَعِّفُونَ  
قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ فَسَاءَ لَهُمْ اللَّهُ أَنْتَى يُؤْفَكُونَ﴾  
فِي الْبَحْرِ ٣٢/٥: «أَنْتَى يُؤْفَكُونَ: كَيْفَ يَصْرَفُونَ».

(٤) الْبَقَرَةُ/٢٢٣، وَالآيَةُ بِتَمَامِهَا:

﴿يَسْأَلُكُمْ خِزْيَتُكُمْ فَأَن تَأْخُذُوا خِزْيَتُكُمْ أَنْتُمْ وَقَدْ مَرَأُوا لِأَنفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مَلَائِكَةُ اللَّهِ وَبَشَرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾

(٥) هُوَ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ الْعَامِرِيِّ (دِيَوَانُهُ ٦٥ ط. دَارُ صَادِرٍ، بَيْرُوت). وَالْبَيْتُ فِي:

الْخَزَانَةُ ٩١/٧ هَارُونَ، وَسَيُوبَةُ ٤٣٢/١ بُولَاق؛ وَفِيهِ تَلْتَسِسُ بَدَلُ تَبْتَسِسُ، وَالْمَقْتَضِبُ ٤٧/٢، وَالْحُلُّ ص  
٢٩٠.

«و (تَبْتَسِسُ): يَصْبِيكُ الْبُؤْسَ. شَاجِرٌ: مُشْتَبِكٌ، وَالضَّمِيرُ فِي (تَأْتِيهَا): عَائِدٌ إِلَى مَفْهُومٍ غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَهُوَ  
(الْخَطَةُ) أَوْ (الْمَسَالَةُ)، وَحَمَلُ الْكَلَامِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالنَّاقَةِ؛ أَيُّ إِنَّكَ أَصْبَحْتَ مِنْ حَيْثُ أَتَيْتَ هَذِهِ الْخَطَةَ  
وَجَدْتَهَا مَرْكَباً صَعْباً، فَأَصَابَكَ مِنْهَا بُؤْسٌ، وَالتَّبَسُّعُ عَلَيْكَ الْأَمْرُ وَاشْتَبَكَ، وَالشَّاجِرُ فِي الرُّكُوبِ يَخَالَفُ بَيْنَ  
الرُّجُلَيْنِ وَهِيَ رُكْبَةٌ قَدْ تَسَبَّبَ السَّقُوطُ». الدِّيَوَانُ ص ٦٥.

الشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّ (أَنْتَى) فِيهِ شَرْطِيَّةٌ مَجْرُورَةٌ بِمَنْ مَضْمُورَةٌ، أَيُّ مِنْ أَنْتَى تَأْتِيهَا.

٥١٣ فأصبحت أنى تأتيا تبتشس بها كلاً مركيها تحت رجلِك شاجر  
أي من أين تأتيا.

قوله: «ومتى للزمان فيهما»، أي في الاستفهام والشرط، وربما جرّت هذيل  
بمّتى، على أنها بمعنى «من» كقوله<sup>(١)</sup>:

٥١٤ شرنن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نثيج  
أو بمعنى «في»، فيكون على الوجهين حرفاً، أو بمعنى «وسط»<sup>(٢)</sup> كما حكى أبو  
زيد، وضعته متى كمي أي وسط كمي، أو في كمي<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز: متى زيد؛ لأن الزمان لا يكون خبراً عن الجئة، وأمّا قولهم: متى  
أنت وبلادك؟ فمتى ليس بخبر، بل ظرفٌ لخبر المبتدأ الذي بعده غير سادٍّ مسدّد،  
كما سدّ في نحو: أمامك زيد، وأنت وبلادك نحو: كل رجل وضيعته، أي: متى  
أنت وبلادك مجتمعان.

و: أيان للزمان، استفهاماً كمّتى الاستفهامية<sup>(٤)</sup>، إلا أن «متى» أكثر استعمالاً،  
وأيضاً، أيان مختصّ بالأمور العظام نحو قوله تعالى:

---

(١) هو أبو ذؤيب الهذلي، يصف سحاباً. (ديوان الهذليين ٥١/١ ط. دار الكتب سنة ١٣٦٩هـ.  
والرواية فيه:

تروت بماء البحر ثم تنصبت على حبشيات لهن نثيج

والشاهد في: الخزائن ٩٧/٧ هارون، والمغني ص ١٤٢، ١٥١، ٤٤١، وشرح أبيات المغني للبغدادي  
٣١١/٢، ٣٩٨، و٢٠/٦، ٢٢، والخصائص ٨٥/٢، ومعجم شواهد العربية ٧٧/١، والأمالى الشجرية  
٢٧٠/٢، ورسف المباني ١٥١، والإقتضاب ٤٤٧، وحروف المعاني والصفات ٥٥.

الشاهد فيه أن (متى) عند هذيل حرف جر بمعنى من أو في، أو اسم بمعنى وسط.

(٢) انظر الاقتضاب ص ٤٤٧.

(٣) الجر بمّتى لغة هذيل. انظر لغات العرب وأثرها في التوجيه النحوي د. دجنى ص ١٢٣ ط. الكويت، وحروف  
المعاني والصفات ص ٥٥ هامش ٢.

(٤) انظر التخمير ٣١٩/٢، وسيبويه ٣١٢/٢ بولاق، والمقتضب ٥٢/١، والبرهان ٢٥١/٤.

﴿ أَيَّانَ مُرْسَهَا <sup>(١)</sup> ﴾ و ﴿ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ <sup>(٢)</sup> ﴾ .

ولا يقال : أيان نمت؟ .

وكَسَّرَ همزته لغةً سُلَيْمٍ ، وقال الأندلسي : كَسَّرَ نُونَهَا لُغَةً ، والأولى الفتحُ لمجاورة الألفِ ، وَكُتِبَ الجمهور ساكنةً عن كونها للشرطِ ، وأجازَ بعضُ المتأخِّرينَ ذلكَ ، وهو غيرُ مسموعٍ ، ويختص «أَيَّانَ» في الاستفهامِ بالمستقبل بخلاف «متى» فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل .

قال ابنُ جنيٍّ : ينبغي أن يكون «أَيَّانَ» من لفظ «أي» لا من لفظ «أَيْنَ» لأنَّ أين للمكان ، وَلِقَلَّةُ فعالٍ ، وكثرةُ فعْلان في الأسماء ، فلو سميت بها لم تصرفها .

قال الأندلسي : ينبغي أن يكون أصلُها : أَيَّ أوانٍ <sup>(٣)</sup> ، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة فبقي : أيوان ، فأدغم بعد القلب .

وقيل : أصله : أَيَّ آنٍ ، أي : أَيَّ حينٍ ، فخفف بحذف الهمزة ، فاتصلت الألف والنون بأيٍّ ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ «آن» غيرُ مستعملٍ بغير لام التعريف ، وأيٌّ : لا يضاف إلى مفرد معرفة .

قوله : «كيف للحال استفهاماً» ، إنما عدَّ «كيف» في الظروف لأنه لمعنى : على أيِّ حالٍ ، والجار والظرف متقاربان ، وكونُ «كيف» ظرفاً ، مذهبُ الأخفش ، وعند سيبويه : هو اسمٌ <sup>(٤)</sup> ، بدليل إبدال الاسم منه ، نحو : كيف أنت؟ أصحيح أم سقيم؟

(١) النازعات / ٤٢ ، ونصُّها : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَهَا ﴾

(٢) الذاريات / ١٢ ، ونصُّها : ﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾

(٣) لكنَّ كَسَرَ همزتها يمنع ذلك . البرهان ٢٥١/٤ .

(٤) هذا خطأ ، والصواب أنَّ (كيف) ظرفٌ عند سيبويه والمبرد . في سيبويه ٣١١/٢ بولاق : «وكيف : على أي حال» . وفي المقتضب ١٧٨/٣ : «ومن فتح (حيث) فللياء التي قبل آخره وأنه بمنزلة أين وكيف» . وهي اسمٌ عند الأخفش ، تكون خبراً قبل ما لا يستغنى ، وحالاً قبل ما يستغنى . ومفعولاً مطلقاً عند ابن هشام . المغني ٢٧٢ . وانظر أدلة اسمية (كيف) في كتاب مسائل خلافة للمُعْكَرِي مسألة ٣ ص ٥١ وما بعدها .

ولو كان ظرفاً لأُبدل منه الظرف نحو: متى جئت أيوم الجمعة أم يوم السبت؟  
وللأخفش أن يقول: يجوز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: كيف زيد، أعلى  
حال الصَّحَّة أم على حال السقم؟

فكيف، عند سيبويه، مقدَّر بقولنا: على أيِّ حال حاصل، وعند الأخفش  
بقولنا: على أي حال، و«حاصل» عنده مقدر.

فإن جاء بعد «كيف» قولٌ يُستغنى به عنه، نحو: كيف يقوم زيد، فكيف منصوب  
المحل على الحال، فجوابها والبدل منها منصوبان.

تقول في الجواب: متكئاً على آخر، أو معتمداً، وفي البدل: كيف يقوم زيد؟  
أمعتمداً أم لا، فكأنك قلت: بأي صفة موصوفاً، يقوم زيد، أمعتمداً أم لا،  
فمعتمداً، بدل من موصوفاً، مع الجار المتعلق به.

ويجوز أن يكون «كيف» في مثل هذا الموضع، وهو أن يليه قولٌ مستغنى به،  
منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول، فكأن معنى كيف يقوم  
زيد: قياماً حاصلًا على أي صفة يقوم زيد، ولا يجوز مثل هذا الاستعمال؛ لسقوط  
الاستفهام عن مرتبة التصدير، لكن لما كان الموصوفُ بكيف، أي المصدر،  
مقدَّراً، جاز ذلك، فجوابه نحو: قياماً سريعاً، والبدل منه: أقياماً سريعاً أم قياماً  
بطيئاً؟.

وإن جاء بعد (١٦٥ ب) «كيف» مالا يُستغنى به، نحو: كيف زيدٌ فهو في محل  
الرفع، على أنه خبر المبتدأ، فتقول في جوابه: صحيح، أو، سقيم، وفي البدل  
منه: أصحيح أم سقيم<sup>(١)</sup>؟. وإن دخلت نواسخُ الابتداء على غير المستقل الذي  
بعد «كيف»، نحو: كيف أصبحت، وكيف تعلمُ زيداً، فكيف منصوب المحل،  
خبراً، أو، مفعولاً به، حسب المطلوب ذلك الناسخ.

(١) والبدل ههنا مع همزة الاستفهام نائب عن قولك: أصحيح زيد أم سقيم؟ والبدل يساوي المبدل منه في جنسه.

والاستفهام بكيف عن النكرة، فلا يكون جوابه إلا نكرة، فلا يجوز أن يُقال: الصحيح، في جواب: كيف زيد؟.

وشدّ دخول «على» عليه، كما روي: على كيف تبيع<sup>(١)</sup> الأحمرين، وأما قولهم: انظر إلى كيف تصنع<sup>(٢)</sup>، فكيف فيه مُخرَج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر. والكوفيون<sup>(٣)</sup> يُجوزون جَزَم الشرط والجزاء بكيف، وكيفما، قياساً، ولا يجوز البصريون<sup>(٤)</sup> إلا شذوذاً.

قال سيويوه<sup>(٥)</sup>: إنها في الجزاء مستكرهة، وقال الخليل<sup>(٦)</sup>: مخرجها مخرج المجازاة، يعني في قولهم: كيف تكون أكون؛ لأن فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعة. وجاء في كيف: كَيّ<sup>(٧)</sup>، قال<sup>(٨)</sup>:

٥١٥ أو راعيان لبُعرانٍ لنا شَرَدَت كي لا يُحسَّان من بُعرانا أثراً  
قال الأندلسي، إِمّا أن يقال: هي لغة في كيف، أو يقال: حَذَف فاء كيف ضرورة.

- 
- (١) مسائل خلافة للعكبري ص ٥٢. والاحمران: اللحم والخمر، وقيل: الذهب والزعفران. اللسان.  
(٢) المصدر نفسه ص ٥٢. وقولهم: انظر إلى كيف يصنع: حكاية قطرب عن بعض العرب. ابن يعيش ١٠٩/٤.  
(٣) انظر انصاف، مسألة ٩١. وفي التخمير ٣٧٤/٢: «... لا يُجازَى بكيف إلا عند ابن كَيْسَانَ».  
(٤) انظر المغني ص ٢٧٠ ط. المبارك.  
(٥)، (٦) الكتاب ٤٣٣/١ بولاق، دراسات ق ١ ج ٢ ص ٤٢٨.  
(٧) انظر المغني ص ٢٧٠، والهمع ٣١٤/١، وابن يعيش ١١٠/٤، والجنى ص ٢٧٩ طبعة العراق.  
(٨) لم أهدت إلى قائله. وقال البغدادي في الخزائن ١٠٧/٧: «وقائل البيت مجهول... وزعم العيني وتبعه خدمة المغني أنه من أبيات سيويوه، وهذا لا أصل له...»  
وهو في: ابن يعيش ١١٠/٤، والمغني ص ٢٤١، ومعجم شواهد العربية ١٤٢/١.  
و (البُعران) بالضم: جمع بَعير، وهو في الإبل بمنزلة الرجل في الإنسان.  
الشاهد فيه على أنه يقال: «كَيّ» «في» «كيف»، وهو قوله: «كَيّ لا يُحسَّان» ووجهه أنه لو كانت «كَيّ» هذه هي المصدرية لانتصب الفعل بعدها، وحذفت النون.

## مُدَّ، وَمُنْدٌ: معناهما، واستعمالاتهما

قوله<sup>(١)</sup>: «ومد<sup>(٢)</sup>» ومنذ، بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى الجمع فيليهما المقصود بالعدد، وقد يقع المصدر أو الفعل. أو أن فيقدر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده. خلافاً للزجاج<sup>(٣)</sup>.

عند النحاة، أن أصل «مُدَّ»: منذ<sup>(٤)</sup>، فخفض بحذف النون، استدلالاً بأنك لو سميت بمد، صغرت «مُنْدٌ» وجمعت على أماناد<sup>(٥)</sup>، ونواً على هذا أن الاسمى على «مد» أغلب، للحذف وهو تصرف، فيبعد عن الحرف، فإن الحرف لا يحذف منه حرف، إلا المضعف منه، نحو: رَبُّ رَبِّ فهذا كما قال بعضهم في «إذ» إنه مقصور من «إذا».

ومنع منه صاحب المغني<sup>(٦)</sup> في الموضعين، وقال: مُنْدٌ، وأمانادٌ، غير منقول عن العرب، وأما تحريك ذال «مُدَّ» في نحو: مُدَّ اليوم بالضم للساكنين أكثر من الكسر، فلا يدل أيضاً على أن أصله «مند»، لجواز أن يكون للإتباع.

وضم ذال «مد» سواء كان بعده ساكن، أو لا: لَعَّةٌ غَنَوِيَّةٌ، فعلى هذا يجوز أن

(١) د: ساقطة.

(٢) انظر الأحاجي النحوية ص ٧٥، وشرح الملوكي ص ٤٢٤، ٤٢٥، ووصف المباني ٣١٩، والإيضاح العُصدي ٢٦٦/١، ٢٦٢.

(٣) الهمع ٢١٦/١.

(٤) هذا الرأي لابن عُصفور. الممتع ٦٢٦/٢.

(٥) التخميم ٣٠٤/٢.

(٦) انظر هذا الرأي لابن الخُبَّاز في شرحه على كتاب اللُّمَع هامش ٣ ص ١٦١، وانظر الوجيز في علم التصريف للأنيباري ص ٤١، وشرح الملوكي ص ٤٢٢.

(٧) هو منصور بن فلاح اليميني. وتقدم التعريف به.

يكون أصله الضم فخفف، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رد إلى أصله، كما في نحو: لهم اليوم.

وكسر ميم مذ ومنذ، لغة سُلَيْمِيَّة.

قال الأخفش: منذ، لغة أهل الحجاز، وأما مذ، فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز، وحكى أيضاً أن الحجازيين يجرون بهما مطلقاً، والتميمين يرفعون بهما مطلقاً.

وجُمهورُ العرب إذا استعملوا «منذ» الذي هو لغة أهل الحجاز على ما حكى أولاً: يجرون بهما معاً في الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلاف بينهم في الجرّ بهما في الماضي، ولا يُستعملان في المستقبل اتفاقاً.

قال الفراء<sup>(١)</sup>: منذ، مركبة من «من» و«ذو»، ولعل اللغة السُلَيْمِيَّة غرّته، فالمرفوع عنده<sup>(٢)</sup> في نحو: منذ يوم الجمعة: خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: من الذي هو يوم الجمعة، أي من الوقت الذي هو يوم الجمعة، على حذف الموصوف و«ذو» طائية.

وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيت منذ يومان: من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعنى.

وقال بعض الكوفيين: أصل منذ: من<sup>(٣)</sup> إذ، فركبا، وضم الذال للساكنين، فالمرفوع فاعل فعل مقدر<sup>(٤)</sup>، فتقدير منذ يوم الجمعة: من إذ مضى يوم الجمعة، أي من وقت مضى يوم الجمعة، وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيت

(١) المغني ص ٤٤٢، والهمع ٢١٦/١، وشرح الملوكي ٤٢٤، والجنى ٥٠١.

(٢) انظر إعراب الاسم الواقع بعد «مذ»، و«منذ» في الإنصاف مسألة ٥٦، والهمع ٢١٦/١، وشرح التصريح ٢٠/٢.

(٣) الجنى الداني ص ٥٠١.

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٥٦، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي د. دَجَنِي ص ٢٦٤.



منذ يومان<sup>(١)</sup>: من إذ ابتدأ يومان، أي: إذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود أي من وقت ابتداء يومين.

وأثر التكلف على المذهبيين: ظاهر لا يخفى، وينبغي ألا تكون «منذ» الجارة، على المذهبيين، مركبة، إذ يتعذر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفاً موافقاً للفظ، للفظ هذا الاسم المركب.

وقال بعض البصريين: هما اسمان على كل حال، فإن خفض بهما فعلى الإضافة، وعلة البناء عند هؤلاء، أما في حال رفع ما بعدهما، فلما يجيء<sup>(٢)</sup> من كون<sup>(٣)</sup> المضاف إليه جملة، كما في «حيث»، وأما في حال جرّه، فلتضمنهما معنى الحرف؛ لأن معنى، منذ يوم الجمعة، من حدّ يوم الجمعة ومن تاريخه، فهما بمعنى الحدّ المضاف إلى الزمان متضمناً معنى «من»، ومعنى، مذ شهرنا: من أول شهرنا، وكذا مذ شهر: من أول شهر قبل وقتنا، على ما سيأتي من أنه لأبد لمذ ومنذ من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرفاتهما.

فإذا تقرر هذا قلنا: إذا انجرّ ما بعدهما ففيهما مذهبان: الجمهور على أنهما حرفاً جرّاً<sup>(٤)</sup>، وبعض البصريين<sup>(٥)</sup> على أنهما اسمان.

وإذا لم ينجرّ ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين، لكن في ارتفاع ما بعدهما أقوال:

الأول: لجمهور البصريين<sup>(٦)</sup>: أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما، على ما يجيء تقريره.

(١) انظر ابن يعيش ٤٦/٨.

(٢) د: نجيء.

(٣) م، د: «من حذف المضاف إليه».

(٤) وهو الصحيح، كما يقول ابن هشام في المغني ص ٤٤١، وانظر المقتضب ٣٠/٣، والتخمير ٣٠٤/٢.

(٥) قوله: «وبعض البصريين» بعدها في د: «على ما ذكرنا عنهم...».

(٦) منهم المبرد، وابن السراج، والفارسي. انظر المغني ص ٤٤٢، والهَمع ٢١٦/١.

والثاني : لأبي القاسم<sup>(١)</sup> الزَّجَاجِي : أنهما خبرا مبتدأين، مُقَدَّمَان، فإن فُسِّرَ الزَّجَاجِي مذ ومنذ، بأول المدة وجميع<sup>(٢)</sup> (١٦٦ أ) المدة مرفوعين، كما يَجِيءُ من تفسير البصريين، فهو غَلَطٌ<sup>(٣)</sup>، لأنك إذا قلت : أول المدة : يومان فأنت مخبر عن الأول، باليومين، وأيضاً، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدّمة، والزمان المقدر لا يصح تنكير المبتدأ المؤخر، إلّا إذا انتصب على الظرفية، نحو: يومَ الجمعة قتالٌ.

وإن فُسِّرَهما بظرف، كما تقول مثلاً في، ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي : مع انتهائها، أي : انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي : ما رأيته مذ يومان : أي عقيبها وبعدها، أي : بعد الرؤية يومان، فَلَهُ وَجِيهٌ، مع تَعَسُّفٍ عَظِيمٍ من حيث المعنى .

والثالث والرابع : قولاً الفَرَاء، وبعض الكوفيين، كما تَقَدَّم.

ولا بأس أن تُرَكَّبَ مذهباً خامساً، من هذه المذاهب، ومما قال المالكي، فيهما، فنقول : إنَّهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ «من» الذي هو مشهور في ابتداء الغاية، وركّبوه مع «إذ» الذي هو للزمان الماضي .

وإنما حَمَلْنَا على تركيبه من كلمتين : وجُودٌ معنى الابتداء والوقت الماضي في

(١) قال في كتابه الجُمَل ص ١٤٠ تحقيق د. علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة سنة ١٤٠٤هـ ط ١ : «وأما (مُدّ) فترفع ما مضى، وتَخْفِضُ ما أنت فيه، كقولك : «مارأيته مذ يومان، ومُدّ شهران، ومُدّ عامان، ومُدّ عشرة أيام فترفع ذلك كُلُّهُ؛ لأنه ماضٍ بالابتداء، وخبره «مُدّ»، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان «.....» . وانظر الهمع ٢١٦/١، وعليه الأخفش والزَّجَاجُ .

(٢) قال ابنُ الحاجب في شرحه على الكافية ص ٨٢ :

وقد وَهَمَ الزَّجَاجِي في أنه خبر مبتدأ متقدم ؛ لأن المعنى واللفظ يَأْبَاهُ .

أما المعنى فلأنك مخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك خبر محقق .

وأما اللفظ فلأن (يومان) نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم أن تكون مبتدأ، وكون خبره اسم زمان مقدماً على رأيه لا يسوغ ذلك، وإنما يسوغه أن لو كان ظرفاً، ألا ترى أنك لو قلت : جميع المدة يومان لم يستقم أن يكون (يومان) مبتدأ وما تقدمه خبره، وإن كان اسم زمان لما لم يكن ظرفاً له .

جميع مواقع مند، كما يَجِيءُ، وهما معنى : من : وإذ، فَغَلَبَ على الظن تركُّبه  
منهما، مع مناسبة لفظه للفظهما، وأمرُ النَّحْوِ أكثرُها ظَنِّي، فنقول :

حُذِفَ لأجل التركيب همزة «إذ» فبقي : مند، بنون وذال ساكنين، وحق «إذ» أن  
يضاف إلى الجمل، والإضافة إليها كلاً إضافة، كما مرَّ، فضموا الذالَ لما أُخْرِجُوا  
إلى تحريكها للساكنين، تشبيهاً له بالغايات المتمكنة في الأصل كَقَبْلُ وَتَعْدُ، لما  
صار على ثلاثة أحرف، بخلاف «إذ» قبل التركيب، فإنه وإن كان واجب الإضافة  
إلى الجمل، إلاَّ أنَّ وَضْعَهُ وَضْعُ الحروفِ، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما  
شابهها «حيث»، فكأنه حرف، لا اسم مضاف، وذلك أنَّ أكثرَ ما يضاف : اسمٌ  
على ثلاثة أحرفٍ أو أكثرَ، فبقي : مند، كما هو اللغة السُّلَيْمِيَّةُ، ثم استقلوا  
الخروجَ مِنَ الكسرِ إلى ضمٍّ لازمٍ مع أنَّ بينهما حاجزاً غيرَ حصينٍ، فَضَمُّوا الميم  
إتباعاً للذال، ثم إنهم جَوَّزُوا تخفيفه بحذف النون، أيضاً، فإذا كان كذا، رجع  
الذال إلى السكون الأصلي، إذ التحريك إنما كان للساكنين.

والغَرَضُ من هذا التركيب : تحصيلُ كلمةٍ تُفيدُ تحديدَ زمانٍ فِعْلٍ مذكورٍ مع  
تعيين<sup>(١)</sup> ذلك الزمانِ المحدودِ، كتحديد زمانٍ عَدَمِ الرُّؤْيَةِ في نحو: ما رأيته منذ يومٍ  
الجمعة، وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل : إمَّا بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله  
إلى آخره، المتصل بزمان التكلم، نحو: منذ يومان، ومذ اليومان ومذ سستان، ومذ  
زيد قائم، إذا امتدَّ قيامه إلى وقت التكلم، وإمَّا بذكر أول الزمان المتصلِ آخره  
بزمان التكلم غير متعرض لذكر الآخر، للعلم باتِّصاله بوقت التكلم، مخصصاً  
لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده، نحو: مذ يومٍ الجمعة ومذ يومٍ  
قدمت فيه، ومذ قام زيد؛ تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم؛ إذ لا يشاركه  
في هذا الاسم، ما بعده من الأيام، ففي الأول يجب أن يكون أصل «مند» : مِنْ

(١) م : تعين.

أول إذ، فحذف «أول» المضاف إلى «إذ» ثم ركب «منذ» من «من»، و «إذ» كما ذكرنا، وذلك لأن معنى منذ زيدٌ نائمٌ: من أول وقت نوم زيدٍ، وأمّا الثاني فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضافٍ وحذفه؛ إذ معنى منذ قام زيد، منذ قيام زيد، فنقول:

يُضاف منذ إلى جملتين: أمّا الاسميةُ الجزائين فنحو: منذ زيد قائم، والمعنى فيها جميع المدة؛ ولا أعلمها بهذا القيد<sup>(١)</sup> مُستعملةٌ لأول المدة.

وأمّا التي أخذ جزأيها فعلٌ، فإن كان الفعلُ ماضياً، نحو: منذ قام زيد، ومنذ زيد قام، فهو لأول المدة، وإن كان مضارعاً، نحو: منذ يكتب زيدٌ، ومنذ زيدٌ يكتب، فإن كان المضارع حالاً فهو لجميع المدة، وإن كان حكاية حالٍ ماضية، فهو لأول المدة، ولا يكون مستقبلاً، لأنّ منذ لتوقيت الزمان الماضي فقط، لتركبه من «إذ» الموضوع للماضي<sup>(٢)</sup>.

وقال الأخفش: لا يجوز: مذ يقوم زيد، للزوم مجازين: كون «يقوم» قائماً مقام «قام»، وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين.

والأصل جوازُهُ؛ لأنّ «يقوم»، كما قلنا، حالٌ، أو حكاية حالٍ، وليس المضافُ محذوفاً، كما اخترنا.

وجاز، أيضاً، أن يُضاف «منذ» إلى الجملة المصدرة بحرف مصدريٍّ، لتغير «إذ» بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الإضافة إلى الجملة، فيكون كَرِث، وآية، على ما ذكرنا من أنه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرفٍ مصدريٍّ لكونهما غيرَ صريحين في الظرفية، فتقول: منذ أن الله خلّقني، ويجوز أن يدعى أن «منذ» في مثله مضاف إلى جملة محذوف أحد جزأيها، كما يجيء

(١) م : الشرط.

(٢) م ، د : الموضوع للماضي فقط.

بَعْدُ فِي الْمَصْدَرِ الصَّرِيحِ ، نَحْوُ: مِنْذُ سَفَرِهِ ، ثُمَّ نَقُولُ: حَذَفَ أَحَدَ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا وَجُوباً ، إِذَا كَانَ الْبَاقِي مَجْمُوعَ زَمَانِ الْفِعْلِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ الْمُتَّصِلِ بِزَمَانِ التَّكْلِمِ ، مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً ، نَحْوُ: مِنْذُ يَوْمَانِ ، وَمِنْذُ رَجَبٍ ، إِذَا كُنْتَ فِي شَهْرِ رَجَبٍ ، وَمِنْذُ شَهْرٍ نَحْنُ فِيهِ ، وَمِنْذُ شَهْرِنَا ، أَوْ كَانَ الْبَاقِي أَوَّلَ الزَّمَانِ الْمُتَّصِلِ (١٦٦ ب) آخِرِهِ بِزَمَانِ التَّكْلِمِ ، كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلُ ، مَعْرِفَةً كَانَ أَوْ نَكْرَةً ، نَحْوُ: أَقْرُوهُ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ . وَمِنْذُ يَوْمٍ قَدُومِ زَيْدٍ ، وَمِثْلُ هَذَا الْحَذِّ يَجُوزُ ثَبُوتُ الْقِرَاءَةِ فِيهِ وَيَجُوزُ انْتِفَاؤُهَا فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهِ ، وَذَلِكَ لَجَوَازِ دُخُولِ الْحَذِّ فِي الْمَحْدُودِ وَخُرُوجِهِ مِنْهُ ، وَمَا بَعْدَ الْحَذِّ ، وَيَجِبُ ثَبُوتُ الْقِرَاءَةِ فِيهِ ، بِلَا رَيْبٍ .

وَيَجُوزُ كَوْنُ الزَّمَانِ الْمُرَادِ بِهِ «الْأَوَّلِ» ، مَعْدُوداً ، أَيْضاً بِشَرَطِ أَلَّا يَكُونَ الْعَدَدُ مَقْصُوداً ، بَلْ يَكُونُ الْمُرَادُ مَجْرَدَ الزَّمَانِ الْمَخْصُوصِ ، نَحْوُ مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ سَنَةٍ الْمَجَاعَةِ ، وَمِنْذُ شَهْرِ رَجَبٍ ، وَمِنْذُ يَوْمِ لِقَائِكَ ، وَمِنْذُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ .

وَأَمَّا إِنْ قَصِدَتِ الْعِدَّةَ ، كَقَوْلِكَ : مَا لَقِيتُهُ مِنْذُ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ ، وَأَنْتَ تَرِيدُ أَنَّ الرُّؤْيَا انْقَطَعَتْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآنِ ، وَكَذَا الْيَوْمِ الثَّانِي إِلَى الْآنِ ، وَكَذَا الْيَوْمِ الثَّلَاثِ ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِ الْعَشْرِ ، فَهُوَ مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا انْقَطَعَتْ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ إِلَى الْآنِ ، فَكَيْفَ تَبْقَى حَتَّى تَنْقَطِعَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، بَلِ الْمَقْصُودُ أَنَّهَا انْقَطَعَتْ قَبْلَ الْعَشْرِ ، إِنْ قُلْنَا بِدُخُولِ الْحَذِّ فِي الْمَحْدُودِ فِي نَحْوِ: مَا رَأَيْتَهُ مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَإِنْ لَمْ نَقُلْ بِهِ فَالْمَعْنَى أَنَّهَا انْقَطَعَتْ فِي يَوْمٍ غَيْرٍ مَعْيَيْنٍ مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ لِأَنَّ أَيَّامَهَا ، إِذَنْ ، كَسَاعَاتِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فِي : مِنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ أَوْ عِنْدَ انْقِضَائِهَا .

وَيَجُوزُ ، أَيْضاً ، حَذْفُ أَحَدِ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ ، إِذَا كَانَ الْبَاقِي مَصْدَراً دَالاً عَلَى أَحَدِ الزَّمَانِينَ الْمَذْكُورَيْنِ بِقَرِينَةِ الْحَالِ ، نَحْوُ: مِنْذُ نَوْمِ زَيْدٍ ، إِذَا كَانَ وَقْتُ الْكَلَامِ نَائِماً ، وَمِنْذُ خُرُوجِ زَيْدٍ ، إِذَا مَضَى خُرُوجُهُ .

وَإِنَّمَا وَجِبَ حَذْفُ أَحَدِ الْجُزْأَيْنِ فِي الْمَوْضِعِ الْمُقَيَّدِ بِمَا ذَكَرْنَا ، وَإِنْ لَمْ يَسُدَّ

مَسَدُّ المحذوف شيءٌ، لِقِيَامِ القرينة مع كثرة الاستعمال، وتقدير الأول: منذ ابتداء يومان، على حذف الفعل أي: من وقت ابتداء يومين، أي اليومين اللذين آخِرُهُما زمانُ التكلم، أو يومان مبتدأ<sup>(١)</sup> على حذف خبر المبتدأ وجازَ الابتداء بالنكرة لاختصاص «يومان» من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم، وإنما استغنى عن التعريف؛ لأنه من المعلوم أنَّ «منذ» موضوع لتوقيت الزمان الذي آخِرُهُ وقت التكلم، في جميع استعماله، سواء كان ما بعده مفرداً، أو جُمْلَةً، نكرةً كان المفرد أو معرفةً.

وتقدير الثاني: مذ كان يوم الجمعة، أو: مذ يومُ الجُمُعَةِ كائنٌ، أي من وقت كون يوم الجمعة، وجازَ أن تجعل لكون يوم الجمعة وقتاً على سبيل المجاز، كما يقال: إذا كان يوم الجمعة نادى مُنادٍ.

وأما المصدرُ الدالُّ على أحدهما، فتقول في المعنى الأول: منذ نومُهُ، إذا كان وقت التكلم نائماً، أي منذ ابتداء نومه، أو: نومُهُ مبتديءٌ.

وفي المعنى الثاني: مذ خروجه، أي: مذ كان خروجه أو: خروجه كائنٌ، ويجوز أن يكون: مذ أنك قائمٌ في المعنى الأول، ومذ أن الله خَلَقَنِي، في الثاني: من هذا.

ثم نقول: إنهم جَوَّزُوا إضافة «منذ» إلى الظروف المذكورة والمصادر، نحو: منذ يومين ومنذ يومِ الجمعة ومنذ سفرِهِ، ومنه قولهم: مذ كم سرت؟ و«كم» سؤال عن الزمان.

أي من وقت يومين أي من وقت ابتدائهما، ومن وقت يوم الجمعة ومن وقت سفره، ومن وقت كم من الأيام، أي وقت ابتداء كم منها؟

(١) د: «أو يومان مبتدأان كائنان...».

وإنما جاز ذلك لخروج «إذ» بالتركيب عن كَوْنِهِ واجب الإضافة إلى الجمل .  
ويَجِبُ، مع هذا، مراعاة أصل «منذ» من الضمة، إذ إضافته إلى المفرد عارضة قليلة، كما أبقيت ضمة «حيث» عند إضافته إلى المفرد.

ولا فَرْقٌ، من حيث المعنى، بين جرّ هذه الظروف ورَفْعِها، أصلاً، ولا تُصْغَرُ إلى ما ترى في بعض الكتب: أَنَّ بين الجرّ والرّفع في المعرفة فرقاً معنوياً نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر، وعدمها مع الرفع، فإنّ ذلك وَهْمٌ.

هذا الذي مرّ: أصل «منذ»، ثم إنهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان، نحو: منذ حين، ومنذ سنين، وذلك خلاف وُضْعِهِ؛ لأنّ «إذ» لتعيين الزمان؛ وهذا كما وُضِعَ «حتى» لتعيين النهاية ثم قيل: حتى حين، وحتى مدة.

فعلى ما مرّ، لا بُدَّ لِمُنْذُ، في كُلِّ مَوْضِعٍ دَخَلَهُ، مِنْ معنى ابتداء الغاية، ولا يكون بمعنى «في» وحده، كما يَجِيءُ.

وهذا الذي ذكرنا، وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسّف، فإنّ ذلك يجوز أن يغتفر، مع قَصْدِ جَعْلِهِ في جميع استعمالاته راجعاً إلى أصل واحدٍ وعلى وتيرة واحدة.

ولترجع إلى شرح ما في الكتاب من أحكام مذ، ومنذ، وهو مذهب جمهور البصريين.

قال: «مذ ومنذ بمعنى أول المدة<sup>(١)</sup>»، فيليهما المفرد المعرفة، مذهبهما أنه إذا

(١) انظر الإيضاح في شرح المفضّل ٥١٠/١.

ارتفع الاسم بعدهما، فهما اسمان في محلّ الرفع بالابتداء، ولهما معنيان: إمّا أول مدة الفعل الذي قبلهما، مثبتاً كان أو منفيّاً، نحو: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي: أول مدة انتفاء الرؤية: يوم الجمعة، فإذا كانا بهذا المعنى وجب أن يليهما من الزمان مفردٌ معرفة، ويجوز كما ذكرنا، أن يكون هذا الحدّ، غير مفردٍ، نحو: ما رأيته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما، (١٦٧ أ) إذا لم يكن العدد مقصوداً، وكذا يجوز أن يكون نكرةً، نحو: ما رأيته منذ يومٍ لقيتني فيه؛ إذ المقصود بيان زمنٍ مُختصّ.

وإمّا جميع مدة الفعل الذي قبلهما، مثبتاً كان الفعل أو منفيّاً، نحو: صَحْبَنِي منذ يومان، أي: مدة صحبته يومان، ومذ اليوم ومذ اليومان، وقد تقدم أنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، ولا يُشترط كون ذلك المجموع مقصوداً فيه العدد، وذلك لأنك تقول: ما لقيناه مذ عمرنا، ومذ زماننا، مع أنك لا تقصد زماناً واحداً، حتى يكون فيه معنى العدد.

قوله: «المقصود بالعدد»، أي المقصود مع العدد، والباء بمعنى «مع» وإلا كان الواجب أن يُقال: المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك: يومان عدد اثنين، لا أنك قصدت بالعدد: يومين.

قال الأخفش: لا تقول: ما رأيته مذ يومان، وقد رأيته أمس.

قال: ويجوز أن يُقال: ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أول من أمس، أمّا إذا كان وقت التكلم آخر اليوم، فلا شك فيه، لأنه يكون قد تكمّل لانتفاء الرؤية يومان، وأمّا إذا كان في أوله، أعني وقت الفجر، فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم - أي يوم انقطاع الرؤية - يوماً مجازاً، وكذا إن كان في وسطه، تجعل بعض يوم الانقطاع، أو بعض يوم الإخبار، يوماً، ولا تحسب بعض اليوم الآخر، وإن



اعتدلت بهما معاً جاز لك أن تقول: منذ ثلاثة أيام، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته منذ يومان: يوم الاثنين، وقد رأيته يوم الجمعة، ولا تعتد بيوم الإخبار، ولا يوم الانقطاع، قال: ويجوز أن تقول: ما رأيته منذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى.

أقول: وعلى ما بيننا، وهو أن «منذ» لأبد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه: لا يجوز ذلك.

وقال: إنهم يقولون مذ اليوم<sup>(١)</sup>، ولا يقولون: منذ الشهر، ولا منذ السنة، ويقولون: منذ العام، قال: وهو على غير القياس، قال: ولا يقال: مذ يوم، استغناء بقولهم: مذ أمس، ولا يقولون: مذ الساعة، لِقَصَرِها.

فإن كان جميع ما قاله، مستنداً إلى سماع، فبها ونعمت، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقصر ليس بمانع، لأنه جوز: منذ<sup>(٢)</sup> أقل من ساعة.

قوله: «وقد يقع المصدر أو الفعل أو أن، فيقدر زمان مضاف، أي إلى هذه الثلاثة، لأن معنى ما رأيته مذ سفره، أو مذ أنه سافر: مذ زمان سفره ومذ زمان أنه سافر ومذ زمان سافر.

ولم يذكر المصنف<sup>(٣)</sup> الجملة الاسمية، نحو: مذ زيد مُسافر، أي مذ زمان زيد مُسافر، على مذهبيهم.

ومذ ومنذ، الاسميّتان، عندهم، مبتدآن ما بعدهما خبرهما، إذ معنى ما رأيته

(١) في نوادر أبي زيد ص ٣٢٧: «ويقال كنا في مرطلة مذ اليوم، إذا أصابكم مطر، فبلكم ونل متاعكم...».

(٢) ط: مذ.

(٣) انظر الإيضاح في شرح المفصل ٥٠٩/١ - ٥١٠، وشرحه على الكافية ص ٨١.

مذ يوم الجمعة : أوّل مدة انتفاء الرؤية يوم الجمعة، ومعنى ما رأيته مذ يومان، أوّل مدة انتفاء الرؤية : يومان، فكأنه كان في الأصل في الموضعيّين : مذ ما رأيته، حتى تكون الجملة مضافاً إليها فحذفت لتقدّم ما يدلّ عليها.

ويُنِي مذ ومنذ، بناءً قبل وبعد، ولذلك قيل منذ بالضم، وقيل يُنِي مذ؛ لكونه على وضع الحروف، ثم حمل عليه منذ، لكونه بمعناه، وقيل حملاً على مذ ومنذ الحرفيتين عندهم، وقيل للزومهما صدر الجملة، إذ لا يتقدّم الخبر عليهما، فصارت كحرف الاستفهام ونحوه.

والكلام مع مذ الاسمية عندهم : جملتان، فما رأيته : جملة، ومذ يوم الجمعة جملة أخرى، قالوا : ولا يجوز عطف الثانية على الأولى، وإن جاز ذلك صرّحت بتفسيرهما، كما تقول : ما رأيته وأمد ذلك يومان، وذلك أن الثانية صارت مرتبطة بالأولى مُمتزجةً بها فصارتا كالجملة الواحدة.

ولا محلّ للثانية عند جمهورهم؛ لأنها كالمفسّرة<sup>(١)</sup>، وقال السيرافي : هي مُنتصبة المحلّ على الحال، أي ما رأيته متقدّماً.

قالوا : وإذا انجرّ ما بعدهما، فهما حرفاً جرّاً، فإن كان الفعل العامل فيهما ماضياً، فهما بمعنى «من» نحو : ما رأيته مذ يوم الجمعة، أي منه.

ولا يتمّ لهم ذلك في نحو قولك : ما رأيته مذ يومين، إذا أردت جميع المدة، إذ لا معنى لقولك : ما رأيته من يومين، إلا أن يُفسّروه بمن أول يومين، بتقدير المضاف وهو «أول».

(١) ط : كالمفسر.

وإن كان الفعلُ حالاً، نحو: ما أراه منذ شهرنا ومنذ اليوم، فهما بمعنى «في»، قال الأندلسي: وهذا تقريب، وإلا، فمذ يقتضي ابتداء الغاية ولا تقتضيه «في».

هذا تمام الكلام في تقرير المذاهب، وإليك الخيار في الاختيار.

وإذا عطفت على المجرور بمذ ومنذ، أو المرفوع، جاز لك أن توافق بالمعطوف ما بعد «مذ» جرّاً أو رفعاً، وأن تنصبه بالعطف على نفس «مذ» على ما اخترناه؛ لأنه (١٦٧ ب) ظرف منصوب، ارتفع ما بعده أو انجرّ، إلا أن المعطوف إن وافق ما بعد «مذ» في كونه لأول المدة أو لمجموع المدة، فالعطف عليه أولى، وإن لم يوافق، فالعطف على «مذ» أولى.

فمثال الموافقة في المجموع: ما رأيته مذ سنة ويوم، وفي أول المدة: ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس، أو مذ يوم الجمعة ويوم السبت، إذا لم يكن العدد مقصوداً، بل المقصود مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل.

ومثال المخالفة: ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة أيام، أو: مذ خمسة أيام ويوم الجمعة؛ لأن أخذ الزمانين لأول المدة والآخر لمجموعها.

قال البصريون بناءً على مذهبهم، وهو أن الزمان مقدّر قبل الجملة التي بعد «مذ»: يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو: مذ قام زيد ويوم الجمعة، أمّا الرفع والجر فعلى الزمان المقدّر، والنصب على معنى: مذ قام زيد، لأن معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقدير فعل آخر أي: وما رأيته يوم الجمعة، وعلى ما ذكرنا، لا يجوز إلا العطف على «مذ» إذ لا زمان مقدّر بعده.

قيل: وَرُبَّمَا دَخَلَتْ كَافُ الْجَرِّ عَلَى «مذ»، يُرَوَّى عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مُذُّكُمْ قَعْدُ فُلَانٍ؟ فَقَالَ: كَمُذُّ أَخَذْتُ فِي حَدِيثِكَ.

قيل: والكاف في «كم» للتشبيه، دَخَلَتْ عَلَى مَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةِ فَحُذِفَتْ أَلْفُهَا وَسَكَنْتِ الْمِيمُ، وَذَلِكَ<sup>(١)</sup>، كَمَا قَالَ<sup>(٢)</sup>:

٥١٦ يا أبا الأسود لِمَ خَلَيْتَنِي<sup>(٣)</sup> لَهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذَكَرَ

---

(١) ط: التقاء.

(٢) لم أهتم إلى قائله. قال البغدادي: «والبيت مع كثرة تداوله في كتب النحو والصرف لا يعرف قائله. والله أعلم». الخزانة ١١١/٧ «ه».

والبيت في: الخزانة ١٠٨/٧ ط. هارون، والمغني ط. المبارك ص ٣٩٣؛ وفيه: (لَمْ خَلَيْتَنِي) بدل (لَمْ أَسْلَمْتَنِي)، وشرح شواهد أبيات المغني للبغدادي ٢١٩/٥، ومعاني الفراء ٤٦٦/١، والإنصاف مسألة ٢٥، والأمال الشجرية ٢٣٣/٢، وشرح شواهد الشافية ٢٢٤.

والهموم: الأحران، والطُّرُق: المَجِيء لَيْلاً، وَذَكَرَ: جَمْعُ ذَكَرْتُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْجَمْعِ عَلَى فِعْلٍ أَنْ يَكُونَ مَفْرُودَ فِعْلَةٍ مَكْسُورِ الْفَاءِ مُؤَنَّثًا بِالتَّاءِ، وَرَبَّمَا يَكُونُ جَمْعُ ذَكَرَ، وَهُوَ نَقِضُ النِّسْيَانِ، أَوْ جَمْعُ ذِكْرَةٍ بِمَعْنَى ذَكَرَى، فَعَلَى الْأَوَّلِ مُحْفُوظٌ، وَعَلَى الثَّانِي مَقِيسٌ.

الشاهد فيه أَنَّ (لَمْ) مَرْكَبَةٌ مِنَ اللَّامِ، وَ(مَا) الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ، فَلَمَّا جُرَتْ بِاللَّامِ حُذِفَتْ أَلْفُهَا وَسَكَنْتِ الْمِيمُ، كَمَا أَنَّ كَمَ مَرْكَبَةٌ مِنَ الْكَافِ وَمَا الْإِسْتِفْهَامِيَّةُ.

(٣) د، م: خَلَفْتَنِي.

[ وهذا آخر الكلام في<sup>(١)</sup> : مذ ، ومنذ ]

## [ لدى ، وَلَدُنْ : استعمالهما ، اللغات في لدن ]

قوله : «ومنها : لدى ، وَلَدُنْ<sup>(٢)</sup> ، وقد جاء : لَدُن وَلَدِن وَلَدُنْ وَلَدُنْ» .

لَدُنْ مثل عَضُدْ ، ساكنة النون ، هي المشهورة ، ومعناها أول غاية زمان أو مكان ، نحو : لدن صباح ، و : «مِنْ لَدُنْ<sup>(٣)</sup> حكيمٍ عليمٍ<sup>(٤)</sup>» ، وَقَلَّمَا تَفَارَقَهَا «مِنْ» ، فإذا أُضيفت إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان ، لِمَا تَقَدَّمَ ، أن ظروف المكان لا يُضاف منها إلى الجملة إِلَّا «حيث» ، وذلك كقوله<sup>(٥)</sup> :

٥١٦ صريعُ غوانٍ راقهِنَّ ورُقْنَهْ \* لَدُنْ شَبَّ حتى شَابَ سُودُ الذوائِبِ

وَيَجُوزُ تصديرُ الجملةِ بحرفِ مصدرِي ، لَمَّا لم يتمحض «لدن» في الأصل للزمان ، قال عمرو بنُ حَسَّانٍ<sup>(٦)</sup> :

(١) هذه العبارة ليست في الأصل ، وهي في م ، ط .

(٢) انظر في لهجة «لدن» وأصحابها : أعراب القرآن للنحاس ٩٦٤/٣ ، والتسهيل ص ٩٧ فقد ذكر ابن مالك تسع لغات لـ (لدن) .

(٣) النمل / ٦ ، والآية بتمامها : ﴿وَإِنَّكَ لَتَلْقَى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ .

(٤) ط : ساقطة .

(٥) القُطامي (ديوانه ٥٠ ط . ياكب بارت - ليدن سنة ١٩٠٢م) ، وهو عمير بن شبيب ، وبهذا البيت سمي صريع الغواني ، وهو لقب أطلق على مسلم بن الوليد أيضاً .

والبيت في : الخزنة ٨٦/٧ (هارون) ، ومغني اللبيب ٢٠٨ ط . المبارك ، وشرح أبيات المغني للبغدادى ٣٩٢/٣ ، والأمالى الشجرية ٢٢٣/١ ، وَعَبَثَ الوليد ص ٢٣٧ ط . دمشق ، الشركة المتحدة] ، ومعاهد التنصيص ١٨١/١ [طبعة محمد محيى الدين ، مصر ١٩٤٧ - ١٩٤٨م] .

الشاهد فيه على أَنَّ (لدن) مجرورة بمن مضمرة ، أي مِنْ لَدُنْ شَبَّ ، وكذلك إن أُضيفت (لدن) إلى الجملة تَمَحَّضَتْ للزمان .

(٦) هو شاعر صحابيٌّ ، ذكره ابنُ حجر في الإصابة في تمييز الصحابة ٥٨٠٧ ط . السعادة سنة ١٣٢٣هـ .

والبيت في : الخزنة ١١٢/٧ ط . هارون ، إصلاح المنطق ٣٣ ، ١٦٧ ، ٣٦٤ ، الأمالى الشجرية ٢٢٢/١ .

٥١٧ فَإِنَّ الْكُثْرَ أَعْيَانِي قَدِيمًا \* ولم أَقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلَامٌ

وفيها ثمانى<sup>(١)</sup> لغاتٍ : لَدُن بفتح الدال ، وَلَدِن بكسرها<sup>(٢)</sup> ، فكأن «لَدُن» خففت<sup>(٣)</sup> بحذف الضمة ، كما في عَضُد ، فالتقى ساكنان ، وإِذَا أَنْ تحذف النون فيبقى «لَدُ» وإِذَا أَنْ تحرك الدال فتحاً أَوْ كسراً للساكنين ، وإِذَا أَنْ تحرك النون للساكنين كسراً ؛ لِأَنَّ زوال<sup>(٤)</sup> الساكنين يَحْصُلُ بكل ذلك ، فهذه خَمْسُ لُغَاتٍ ، مع «لَدُن» التي هي أصلها ، وقد جاء : لَدُن وَلَدُ ، فكأن لَدُن خُفِفَ بِنَقْلِ ضَمَّةِ الدَّالِ إِلَى اللام ، وإن كان نحو : عَضُد في عَضُد قليلاً ، كما يَجِيءُ في التصريف ، فالتقى ساكنان ، وإِذَا أَنْ تحذف النون ، وإِذَا أَنْ تكسر للساكنين ، وقد جاء : لَدُ ، بحذف نون «لَدُن» التي هي أُمُّ الْجَمِيعِ وَأَشْهُرُ اللُّغَاتِ .

ولدى ، بمعنى لدن ، إِلَّا أَنْ لَدُن ولغاتها المذكورة ، يَلْزِمُهَا معنى الابتداء ، فلذا يلزمها «مِنْ» إِمَّا ظاهراً ، وهو الْأَغْلَبُ ، أو مقدّرة ، فهي بمعنى : مِنْ عِنْد ، وَأَمَّا «لدى» ، فهو بمعنى «عند» ولا يلزمه معنى الابتداء ، وعند ، أَعْمُ تَصَرُّفاً مِنْ لَدَى ؛ لِأَنَّ «عند» يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَاضِرِ الْقَرِيبِ ، وفيما هو فِي حِرْزِكَ وَإِنْ كَانَ بَعِيداً ، بخلاف لَدَى ، فإنه لا يستعمل في البعيد .

وإِعْرَابُ لَدُن المشهورة : لَغَةً قَيْسِيَّةٌ<sup>(٥)</sup> .

ومعنى البيت : كنت متوسطاً ، لم أفقر فقراً شديداً ، ولا أمكنتني جمع المال الكثير . وروى : «أعاني» أي أذلني وأخضعني .

الشاهد فيه على أن الجملة التي بعد (لدن) يجوز تصديرها بحرف مصدري .

(١) ذكرها القاسم بن الحسين الخوارزمي في كتابه التخمين ٣١٢/٢ .

(٢) انظر الدُّرَرُ المَبْنُوتَةُ ص ١٧٨ .

(٣) ط : خفف .

(٤) م ، د : «لأن التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الأول ، كما في «لم يكن الذين» ، وتحريك الثاني ، كما في «لم يلد» .

(٥) في د عبارة أخرى : «وإِعْرَابُ اللُّغَةِ الْأُولَى ، أعني التي على وزن عضد لغة قيسية» .

قَالَ المصنّف<sup>(١)</sup>: الوجهُ في بناء<sup>(٢)</sup> لدن وأخواته، أنَّ من لغاتها ما وَضَعَهُ وَضَعُ الحروف ، فحمل البقية عليها تشبيهاً بها، ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وَجْهٌ؛ لأنها مثلُ (عند)، وهو مُعَرَّبٌ بالاتِّفَاقِ .

والذي أرى : أنَّ جَوَّازَ وَضَعِ بعضِ الأسماءِ وَضَعَ الحروفِ، أي على أَقَلِّ من ثلاثة أحرف، بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال، في الكلام مبنية لمشابتها للمبني، على ما ذكرنا في صدر الكتاب في حَدِّ الإعراب، فلا يَجُوزُ أن يكون بناؤها مبنياً على وَضْعِهَا وَضَعُ الحروفِ، فالوَجْهُ، إِذَنْ، في بناء لدن أن يُقالَ: إنه زاد على سائر الظروف غير المنصرفة في عدم التصرف بكونه، مع عَدَمِ تَصَرُّفِهِ، لازماً لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحروف، دونها<sup>(٣)</sup>.

وأما «لدى» وهو بمعنى «عند»، فلا دليل على بنائه، ومعنى «عند»: القُرْبُ حِسّاً أو معنىً، نحو: عندي أَنْكَ غنيٌّ، وربما فُتِحَتْ عينُه أو ضُمَّتْ، ويلزمها النصب إلا إذا انجَرَّتْ بِمَنْ .

وَمَنْ حَذَفَ نونَ «لدن» لم يُجَوزْ حَذْفُهَا مع الإضافة، فلا يقول: من لَدِه، بل: من لَدُنْه، ولدنك، وتجرُّ «لدن» ما بعدها بالإضافة لفظاً<sup>(٤)</sup> إن كان مفرداً، وتقديراً إن كان جملةً .

وإن كان ذلك لفظ «غدوة»، جاز نَصْبُهَا أيضاً، مع<sup>(٥)</sup> الجرِّ، وقد ترفع، أما النصبُ، فإنه وإن كان شاذّاً، فوجهه كَثْرَةُ استعمالِ لدن مع غدوة، دون سائر

(١) الإيضاح في شرح المفصل ٥١٥/١، وشرحه على الكافية ص ٨٢ .

(٢) انظر الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ١٣٩، وسيبويه ١٠٧/١ بولاق، واللسان (لدن) .

(٣) انظر المسائل البغداديات ص ٣٥٠ .

(٤) انظر نوادر أبي زيد ص ٤٧٢ .

(٥) قال سيبويه: «الجر في غدوة هو الوجه والقياس». الكتاب ١٠٧/١ بولاق، وانظر ظاهرة الشذوذ في النحو

العربي د. دَجْنِي ص ٤٩ .

الظروف، كبكرة، وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة، تُفتح وتُضم وتُكسر كما سَبَقَ في لُغَاتِهَا<sup>(١)</sup>، ثم قد تُحذف نونه، (١٦٨ أ) فشابهت<sup>(٢)</sup> حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها، فصار لدن غدوة، في اللفظ، كراقودَ خَلاً، فنصبها تشبيهاً بالتمييز، أو تشبيهاً بالمفعول الذي هو الأصل نحو: ضاربٌ زيداً.

وغدوة، بعد لدن، لا تكون إلا منونةً، وإن كانت معرفة، أيضاً، إمّا تشبيهاً بالتمييز، فإنه لا يكون إلا نكرة، وإمّا لأننا لو حَذَفْنَا التنوينَ، لم يُدْرَ أمنصوبةٌ هي أم مجرورةٌ؟.

وأما<sup>(٣)</sup> الرَّفْعُ فَعَلَى حَذْفِ أَحَدِ جُزْأَيِ الْجُمْلَةِ، أي: لدن كان غدوةً، كما قلنا في: مذيومُ الْجُمُعَةِ.

وَأَلِفٌ لَدَى، تُعَامَلُ مَعَامَلَةَ أَلِفِ «عَلَى» و«إِلَى» فَتَسَلِّمُ مَعَ الظَّاهِرِ، وَتُقَلِّبُ يَاءً غَالِباً، مَعَ الْمَضْمَرِ.

وقد حَكَى سَيُوه<sup>(٤)</sup> عن الخليل عن قومٍ مِنَ الْعَرَبِ: لَدَاكَ، وَإِلَاكَ، وَعَلَاكَ، قَالَ<sup>(٥)</sup>:

٥١٨ طاروا عَلاَهُنَّ فَطَرُ عَلاَهَا \* واشدُّ بِمَشَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا

(١) ط: أَلْفَاتِهَا.

(٢) في الأصل: فشابهه، وقوله: «فشابهت» من م.

(٣) ط: وأم.

(٤) الكتاب ١٠٤/٢ بولاق.

(٥) بعض أهل اليمن. الخزانة ١١٣/٧ ط. هارون، ابن يعيش ٣/٣٤، نوادر أبي زيد ص ٢٥٨، ٢٥٩؛ وفيه:

«قال المفضل وأنشدني أبو العول لبعض أهل اليمن:

أَيُّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا \* طاروا عليهنَّ فَشَلَّ عَلاَهَا

واشدُّ بِمَشَى حَقَبٍ حَقَّوَاهَا \* ناجيةً وناجياً أباهاء



وإنما قلب ألف هذه الكلم الثلاث مع المضممر، تشبيهاً بألف «رَمَى» إذا اتَّصل بالمضممر المرفوع نحو: رميت، وإنما شُبِّهَ الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو: رَمَاكَ، لأن الجارَّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصب مع المنصوب، ولم يُشَبَّهْ بِأَلِفِ «غَزَا» لأن الواو ثقيلٌ، والياء أقرب إلى الألف من الواو.

وإنما لم يقلب نحو: عصاك، وفَتَاكَ، لأن لهذه الألفات أصلاً، فكره قلبها تشبيهاً بشيء آخر، بخلاف أَلِفِ إِلَى، وَعَلَى وَلَدَى.

وَقُلْتُ أَلْفُ «على» الاسمية، وإن كان لها أصلٌ في الواو، تشبيهاً لها بَعَلَى الحرفية، ولا يتصل من المقصور الذي لا أصل لألفه، بالمضممر إلا هذه الثلاثة، وأما حتاه، على ما جوز المبرد<sup>(١)</sup> فليس بِمَسْمُوعٍ وإنما هو قياسٌ منه .

---

وكذا الرواية في شرح شواهد الشافية ص ٣٥٥؛ وفيه: «فَطَرُ» بدل «فَشَلُ»، واللسان (علا)، ومعجم الشواهد ٥٥٦/٢.

على أن القياس [عليهن]، و[عليها]؛ لكن لغة أهل اليمن قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً، وهذا الشعر من كلامهم.

وقوله: أي قلوصل راكب، بإضافة قلوصل إلى راكب، و(أي) استفهامية تعجبية، وقد اكتسبت التأنيث من قلوصل، ولهذا أعاد الضمير إليها مؤنثاً. و(أي) منصوب، من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء، و(القلوصل) - يفتح القاف - : الناقة الشابة، و(طاروا): أسرعوا.

الشاهد فيه أنه قد حُكِيَ عن قوم من العرب: لَدَاكَ، وإِلَاكَ، وَعَلَاكَ، فلم يقبلوا الألف ياءً مع المضممر في علاهن وعلاها، وفي المثنى؛ أعني حقواها. وكان القياس: عليهن، وعليها، وحقويها.

(١) المغني ص ١٦٦، وانظر رصف المبانى ١٨٥، وضرائر الشعر ٣٠٩، والجامع الصغير ص ١٣٧، والخزانة ٤٧٢/٩ هارون، والكواكب الدرية على متممة الأجرومية ٥٤/٢، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب ص ٣٨٢.



## [ قَطُّ وَعَوْضٌ : معناهما ، واستعمالاهما ]

قوله ؛ «وَقَطُّ لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ ، وَعَوْضٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ الْمَنْفِيِّ» .

معنى «قط» : الوقت الماضي<sup>(١)</sup> عموماً ، ومعنى «عَوْضٌ» : المستقبل عموماً<sup>(٢)</sup> ، ويختصان بالنفي ، وَعَوْضٌ ، في الأصل ، اسمٌ للزمان والدهر ، فقط وَعَوْضُ المبنيان ، بمعنى : أبداً ، لكنَّ عَوْضٌ ، قد يستعمل لمجرد الزمان ، لا بمعنى أبداً ، فيعرب ، قال<sup>(٣)</sup> :

فلولا نَبَلٌ<sup>(٤)</sup> عَوْضٍ في \* حُطْبَيَّ وَأَوْصَالِي

ويقال : افعل ذلك من ذي عوض ، كما يقال : من ذي أنف ، أي فيما يستقبل ، وقط ، لا يستعمل إلا بمعنى أبداً ؛ لأنه مشتق من القَطِّ وهو القَطْع ، كما تقول : لا أَفْعَلُهُ أَبَتَةً ، إِلَّا أَنْ «قط» يُبْنَى لِمَا سَنَذْكُرُهُ ، بخلاف : أَبَتَةً .

وربما استعمل قط ، بدون النفي<sup>(٥)</sup> ، لفظاً ومعنى ، نحو : كنت أراه قط ، أي دائماً وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنىً ، نحو<sup>(٦)</sup> :

(١) انظر المغني ط . المبارك ص ٢٣٣ ، والتسهيل ص ٩٥ .

(٢) انظر المغني ص ٢٠٠ .

(٣) الفَندُ الزُّمَانِي ، والبيت من أبيات ثمانية ، أوردها أبوتمام في الحماسة بشرح المرزوقي ٥٣٨ [تحقيق هارون ،

لجنة التأليف سنة ١٣٧٢هـ] الخزانة ١١٦/٧ هـ ، الهمع ٢١٣/١ .

قوله : (في حُطْبَيَّ) متعلق بنفس النَّبَلِ ، لما فيها من معنى الحِدَّةِ والنفوذ ، ولا يجوز أن يكون حالاً من نَبَلٍ ؛ لأنَّ أبا الحسن منع اشتغال الحال مع لولا ؛ لأنها ضرب من الخبر ، والخبر هنا محذوف البتة . ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أي : هي في حُطْبَيَّ فيكون في حُطْبَيَّ متعلقاً بمحذوف . وأما حُطْبَيَّ فإنه معظم بدنه ، وهو قول أحمد بن يحيى ، وهو من قولهم :

رجل حُطْبٌ للجافي الغليظ . وحُطْبِيٌّ : فُعْلَى كالحُدْرَى والبُدْرَى وحُطْبَاتِي بالياء خطأ .

والأوصال جمع وُصْل ، بكسر الواو ، وسكون الصاد ، وهو المَفْصِل . والشاهد فيه على أن (عَوْضاً) قد يستعمل لمجرد الزمان فيعرب .

(٤) ط : نيل . (٥) ط : الفى . (٦) سبق تحريجه ص ٣٨٦ من القسم الأول .

## ... هل رأيت الذئب قط

وقد يُستعمل عَوْضُ المَبْنِيِّ للمُضِيِّ ، ومع الإثبات أيضاً، قال<sup>(١)</sup> :

٥٢٠ - ولولا دفاعي عن عِفَاق ومشهدي \* هَوَتْ بعِفَاق عَوْضُ عَفَاءٍ مُغْرِبُ

وهو منفي معنى ، لكونه في جواب لولا .

وبناء عَوْضُ على الضم لكونه مقطوعاً عن الإضافة ، كَقَبْلُ ، وَبَعْدُ ، بدليل إعرابه مع المضاف إليه نحو: عَوْضُ العائِضِينَ<sup>(٢)</sup> ، أي : دهر الداهرين<sup>(٣)</sup> ، ومعنى الداهر، والعائِضُ : الذي يَبْقَى على وجه الدهر، فكأن المعنى : ما بقي في الدهر داهرٌ .

وَبُنِيَ قَطُ ، قيل لأنَّ بعضَ لغاته ، على وضع الحروف ، كما يَجِيءُ ، وَالْأَوَّلَى أَنَّ يُقَالَ : بُنِيَ لِتَضْمِينِهِ لَامَ الاستغراقِ لُزُوماً ، لاستغراقِهِ جميعَ الماضي ، وأماً أبداً ، فليس الاستغراقُ لازماً لمعناه ، ألا ترى إلى قولهم : طال الأَبَدُ على لَبَدٍ<sup>(٤)</sup> .

وَبُنِيَ «قَطُ» على الضم حَمَلاً على أخيه عَوْضُ ، وهذه أشهرُ لغاته ، أعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة ، وقد تُخَفَّفُ<sup>(٥)</sup> الطاء في هذه ، وقد تضم القاف اتباعاً

---

(١) لم أهد إلى قائله . قال البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ - : « وهذا البيت لم أَرَهُ إلا في هذا الشرح ، ولم أقف على قائله ،

ولا على شعره » . الخزانة ١٣٠ / ٧ ط . هـ .

وقال الأستاذ هارون : « لم أجد له تخريجاً » .

وعِفَاق : اسم جماعة ، منهم عِفَاقُ بن المُسَيِّح ، أو عِفَاقُ بن مُرِّي .

الشاهد فيه أَنَّ (عَوْضاً) المَبْنِيَّ قد يستعمل للمُضِيِّ ومع الاستعمال لفظاً . فإن (هَوَتْ) ماضٍ مثبت ، وهو عامل

في (عَوْضُ) ، لكنه منفي معنى ؛ لكونه جواب لولا .

(٢) هذا مثَّل ، وتماهه : « لا أفعله عَوْضُ العائِضِينَ » . مجمع الأمثال ٢ / ٢٢٩ ، والمُسْتَقْصَى ٢ / ٢٤٤ .

(٣) هذا مثَّل ، ونصُّه : « لا أفعله دهر الداهرين » . مجمع الأمثال ٢ / ٢٢٩ .

(٤) ط : أبَد .

(٥) ط : يخفف .

لضمة الطاء : المشددة أو المخففة ، كمنذ ، وقد جاء : قَطْ ساكنة الطاء ، مثل قط ،  
الذي هو اسمٌ فِعْلٍ .

وجاء في عوض ، فَتَحُ الضاد وكسرها أيضاً ، وأكثر ما يستعمل عوض مع الْقَسَم ،  
كقوله<sup>(١)</sup> :

٥٢١ رَضِيعِي لَبَانٍ ثَدِي أُمِّ تَقَاسِمَا \* بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا تَنْفَرُقُ

---

(١) الأعشى (شعره ص ٦٨ ، دار كرم ، دمشق) ؛ وفيه : تَحَالَفَا بَدَل تَقَاسِمَا . وَاللَّبَانُ كِتَابٌ هُوَ الرِّضَاعُ ،  
وَالْأَسْحَمُ الدَّاجِي : اللَّيْلُ الْحَالِكُ .

الْخَزَانَةُ ١٣٨/٧ ، الْمُغْنِي ص ٢٠٠ ط . الْمُبَارَك ، شَرَحَ أَبْيَاتَ الْمُغْنِي لِلْبَغْدَادِيِّ ٢/٢٧٧ ، وَ ٣/٣٢٧ وَ  
٧/٢٤٦ ، وَاللِّسَانُ (عَوْضُ) ، وَجُمَلُ الزَّجَاجِيِّ ص ٧٥ الطَّبعة الجَدِيدَةُ ، وَالْحُلُّ ص ١٠٤ ؛ وَفِيهِ تَحَالَفَا بَدَل  
تَقَاسِمَا .

وَعَوْضُ : قِيلَ ظَرْفٌ لِيَنْفَرُقَ ، وَقَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ : قَسَمَ ، وَهُوَ اسْمٌ لَصْنَمٍ كَانَ لِبَكْرِ بْنِ وَائِلٍ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ :  
حَلَفْتُ بِمَآثِرَاتٍ حَوْلَ عَوْضٍ \* وَأَنْصَابٍ تَرَكَنَ لَدَى السَّعِيرِ  
الشَّاهِدُ فِيهِ عَلَى أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَسْتَعْمَلُ (عَوْضُ) مَعَ الْقَسَمِ ، أَيُّ تَكُونُ مِنْ مَتَعَلِّقَاتِ جَوَابِ الْقَسَمِ ، فَعَوْضٌ مَتَعَلِّقٌ  
بِتَنْفَرُقَ ؛ أَيُّ : لَا تَنْفَرُقُ أَبَدًا . وَانْظُرِ الصَّاحِبِي ص ٢٣٥ .

(٢) د : تَخَالَفَا .



## [ ظُروفُ أُخرى لم يذكرها ابنُ الحاجب ]

ومن الظروفِ المبنية: أمس<sup>(١)</sup>، عند الحجازيين، وعِلَّةُ بنائه: تضمُّنه لِلام التعريف، وذلك أَنَّ كُلَّ يومٍ متقدِّمٍ على يومٍ فهو أَمْسُهُ، فكان في الأصل نكرةً، ثم لَمَّا أُريدَ: أمس يوم التكلُّم، دخله لام التعريف العَهْدِي، كما هو عادة كل اسم قُصِدَ به إلى واحدٍ من بين الجماعة المسمَّاة به، كما ذكرنا في باب غير المنصرف، ثم حُذِفَتِ اللامُ وَقُدِّرَتْ، لتبادر فهم كل من يسمع أمس، مطلقاً من الإضافة، إلى أمس يوم التكلُّم، فصار معرفةً، نحو: لقيته أمس الأحد.

ولم يَتَّصِ صباحاً ومساءً، وأخواتهما المعينة، مع كونها، أيضاً، معدولة عن اللام، لأن التعريف الذي هو معنى «اللام»<sup>(٢)</sup>، غير ظاهر فيها من دون قرينة، ظهوره في أمس، لأنك إذا قلت: كلمته صباحاً ومساءً، وقصدت صباح يومك، ومساءً ليلتك، لم يتبين تعريفهما، كما يتبين في قولك: لقيته أمس.

وأما سَحَرٌ<sup>(٣)</sup>، فامرؤه مُشْكِلٌ، سواء قلنا ببنائه أو بترك صَرْفِهِ، لأنه مخالف لأخواته، من: صباحاً، ومساءً، وضُحَى، معينة، إذ هي معربةٌ منصرفة، فهو شاذٌّ من أخواته، مبنياً كان أو غير منصرفٍ.

وإنما لم يَتَّصِوا «غداً» مع قصد غد يوم التكلُّم، كما بُني أمس، تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدَّر وجوده، وذلك لأن التعريف فَرَعُ الوجود، ووجوده ذِهْنِيٌّ، فكذا تعريفه، بخلاف «أمس» فإنه قد حصل له وجود، وإن كان

(١) انظر سيبويه ٤٣/٢ بولاق، والمقتضب ١٧٣/٣، و٣٣٤/٤، والتخميم ٣٢٠/٢، ودراسات لأسلوب القرآن ٣ جـ ٢ ص ٧١٨، والدرر المبثثة ص ٧٤.

(٢) في م، د: «اللام المقدَّر ليس بظاهر فيها...»

(٣) انظر سيبويه ١١٥/١ بولاق، والمقتضب ٣٧٨/٣، ٣٧٩، و٣٣٣/٤، ٣٥٣، ٣٥٦، وشرح عمدة الحافظ ص ٨٦٩.

متتفياً في حال التكلم، فتعريفه يكون أقوى، مع أنه قد رُوي عن بعض العرب إعرابه مع صَرْفِهِ، كغَدٍ، وليس<sup>(١)</sup> بمشهور .

(١٦٨ ب) وأما بنو تميم ، فالذي نقل عنهم سيبويه<sup>(٢)</sup> : إعرابه غير منصرفٍ في حال الرفع، وبناءؤه على الكسر<sup>(٣)</sup>، كالحجازيين، في حالتي النصب والجَر، قال سيبويه<sup>(٤)</sup> : وبعض بني تميم يفتحون أَمَسَ بعد «مذ» .

قال السَّيرافي<sup>(٥)</sup> : وإنما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صَرْفَهُ، وما بعد «مذ» يرفع ويخفض، فلما ترك صَرْفَهُ مَنْ يرفع منهم، نحو: مذ أَمَسَ<sup>(٦)</sup>، تركه أيضاً بعدها مَنْ يجر، فكان مشبهاً بنفسه، قال<sup>(٧)</sup> :

٥٢٢ لقد رأيت عجباً مذ أَمَسَا \* عجائزاً مثل السَّعالي خَمَسَا

قال : وهذا قليل ؛ لأن الخفض بعد «مذ» قليل .

---

(١) ط : وليست بمشهوره .

(٢) الكتاب ٤٣/٢ بولاق .

(٣) انظر نوادر أبي زَيْد ص ١٦٢ .

(٤) الكتاب ٤٤/٢ بولاق، وانظر التسهيل ص ٩٥ هامش (١)، وَجُمَلَ الرَّجَّاجِي ص ٢٩٩ ط . جديدة ] .

(٥) سيبويه ٢٨٤/٣ ط . هارون .

(٦) حاشية المقتضب ١٧٣/٣ ، ٣٣٤/٤ .

(٧) رَجَزٌ لم يُعرف قائله، وقيل إنه للعجاج ، وليس في ديوانه .

وهو في : سيبويه ٤٤/٢ وفيه : «وقد فتح قومٌ أَمَسَ في مُذٍّ لَمَّا رفعوا، وكانت في الجرهي التي تُرفع شَبْهُهَا بها»، ونوادر أبي زيد ص ٢٥٧ وفيه : «قوله : (أَمَسَا) ذَهَبَ بها إلى لغة بني تميم، يقولون ذهب أَمَسٌ بما فيه، فلم يَصْرِفْهُ» .

وروي أبو زيد وسيبويه بدل (السَّعالي) : الأفاعي، وشواهد الشعر في كتاب سيبويه ص ٢١٩ ، ٤١٩ ، والحُلُل ص ٣٥١ ، وانظر أيضاً سيبويه ٢٨٤/٣ ط . هارون حاشية (٥) .

وقوله (عجائزاً) نوته لضرورة الشعر، جمع عجوز، ولا تقل عجوزة، وهي عطف بيان، أو بدل من (عجبا)، والسَّعلاة: أنثى الغول، أو ساحرة الجن .

والشاهد فيه : إعراب (أَمَسَ) مع منعها من الصرف للعلمية والعدل عن الأَمَس، و (مذ) يرفع ما بعدها ويخفض أيضاً كما هنا .



قال سيبويه<sup>(١)</sup>: إذا سَمِيَتْ بأَمْس رجلاً، على لغة أهل الحجاز، صرفته، كما تُصَرِّفُ «غاق» إذا سَمِيَتْ به، وذلك أَنَّ كل مفرد مبني تُسَمَّى به شخصاً، فالواجب فيه الإعرابُ مع الصرف، كما يَجِيء في باب الأعلام .

وإن سَمِيَتْ به على لغة بني تميم، صرفته أيضاً في الأحوال، لأنه لا بُدَّ من صرفه في النصب والجر، لأنه مبنيٌّ على الكسر عندهم، فيهما، وإذا صرفته في الحالتين، وَجَبَ الصَّرْفُ في الرفع، أيضاً؛ إذ ليس في الكلام اسمٌ منصرفٌ في الجر والنصب، غيرَ منصرفٍ في الرفع .

وَوَجْهُ مَنعِ الصرفِ في أَمْس : اعتبارُ عِلْمِيَّتِهِ المقدرة، كما قلنا في باب غير المنصرف، واختاروا مَنعَ صرفه رفعاً، وبناءً نصباً وجرّاً، كما اختاروا بناء نحو: حضار، وترك صرف نحو حَذَامٍ وَقَطَامٍ، مع أَنَّ الجميع من باب واحد، والوَجْهُ في هذا: مِثْلُ الوجهِ في ذاك، وذلك أَنَّهُ جازَ أن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعِلَّةُ مَنعِ الصرف، كما يَبَيِّنُا فابتدأوا باعتبار الإعراب أولاً إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء، واختيرَ أَسْبَقُ الإعراب وأشرفه، أعني الرفع، فصار في حال الرفع معرباً غيرَ منصرفٍ، والحالتان الباقيتان أعني الجرُّ والنصبُ مستويتان حركة في غير المنصرف، فأرادوا أن تَبْقَى هذه الكلمةُ فيهما على ذلك الاستواء، فلو جعلنا مستويين في الضم لم يَبَيِّنْ إعرابهما رفعاً، إذ كانت تصير مثل حيث، في الأحوال، ولو سُوِّيَ بينهما في الفتح لم يَبَيِّنْ بناؤهما، إذ كانت تصير كغير المنصرف، فلم يبقَ إلَّا الكسر، وأيضاً، أَوَّلُ ما تُبْنَى عليه الكلمة بعد السكون: الكسر، وأيضاً، تكون<sup>(٢)</sup> هذه الكلمةُ في حالة البناء على الحركة التي بُنِيَتْ عليها عند أهل الحجاز .

(١) الكتاب ٤٤/٢ = ٢٨٤/٣ ط . هارون .

(٢) ط : يكون .

وقال الزمخشري<sup>(١)</sup> وجماعة من النحاة: إنَّ أمس معربٌ عند بني تميمٍ مطلقاً، أي في جميع الأحوال .

ولعله غرَّهم قولُ بعض بني تميمٍ :

لقد رأيت عجباً مذ أمسا<sup>(٢)</sup> ٥٢٢

وقد قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : إنَّ بعضهم يفتحون<sup>(٤)</sup> أمس بعد «مذ» ، فقيّد هذا القول بقوله : بعضهم، ويقولوه : بعد «مذ» ، فكيف يطلق بأنَّ كلَّهم يفتحون في موضع الجر، بعد أي جارٍ كان .

فإن نكر «أمس» كقولك : كل غدٍ يصير أمساً، وكلُّ أمس يصير أوَّل من أمس، أو أضيف، نحو: مضى أمسنا، أو دخله اللام نحو: ذهبَ الأمسُ بما فيه : أُعربَ اتفاقاً؛ لِزوالِ عِلَّةِ البناءِ وهي تقديرُ اللام .

وربَّما بُني المقترنُ باللام، ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام، الأصلية<sup>(٥)</sup> .

قال سيبويه<sup>(٦)</sup> : ولا يُصغَرُ أمس، كما لا يصغرُ غداً<sup>(٧)</sup>، وإنَّ ثُنْيَ أوْ جُمعَ فالإعراب؛ لأنَّ اللامَ إنما قُدِّرَتْ لتبادرِ الذهنِ إلى واحدٍ من الجنسِ لشهرتهِ من بين أشباهه، فإذا ثُنِّيَ أوْ جُمعَ، لم يَبْقَ ذلك الواحدُ المعين، فتظهر اللام، لعدم شهرةِ المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرةً الواحد .

(١) ابن يعيش ١٠٦/٤ .

(٢) انظر نوادر أبي زيد ص ٢٥٧ .

(٣) الكتاب ٤٤/٢ بولاق = ٢٨٤/٣ ط . هارون .

(٤) انظر التسهيل ص ٩٥ .

(٥) تكملة من م .

(٦) الكتاب ١٣٦/٢ = ٤٧٩/٣ ط . هارون .

(٧) لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيد وعمرو . سيبويه ٣٧٩/٣ هارون .

وليس بناءً أمس على الفتح لغةً ، كما قال الزجاجي<sup>(١)</sup> ، مُعْتَرَأً بقوله :

لقد<sup>(٢)</sup> رأيت عجباً مُذْ أَمَسَا ٥٢٢

## [ الآن ]

ومنها «الآن»<sup>(٣)</sup> ، قَالَ الزَّجَّاجُ<sup>(٤)</sup> : بُنِيَ لتضمنه معنى الإشارة ، إذ معناه : هذا الوقت ، وهذا مذهبه في «أمس» وفيه نَظَرٌ ؛ إذ جميعُ الأعلامِ هكذا متضمنةٌ معنى الإشارة مع إعرابها .

وقال السَّيرافي<sup>(٥)</sup> : لِسَبِّهِ الحرف ، بِلِزُومِهَا في أصلِ الوَضْعِ مَوْضِعاً واحداً ، وبقائها في الاستعمالِ عليه ، وهو التعريفُ باللام ، وسائرُ الأسماءِ تكون في أولِ الوَضْعِ نكرةً ، ثم تتعرف ، ثم تُنْكَرُ<sup>(٦)</sup> ، ولا تَبْقَى على حال ، فلَمَّا لم يُتَصَرَّفْ فيه بِنَزْعِ اللام ، شابه الحرف (١٦٩ أ) ؛ لأن الحروف لا يُتَصَرَّفُ فيها .

وقال أبو علي<sup>(٧)</sup> : بُنِيَ لتضمنه اللام كَأَمَسَ ، وَأَمَّا اللامُ الظاهرةُ فزائدةٌ ، إذ شَرَطَ اللامَ المَعْرِفَةَ أن تدخل على النكرات فتعرَّفُها ، والآن ، لم يُسمع مجرداً عنها ، وقال الفراء<sup>(٨)</sup> : أصلُهُ ، الفِعْلُ ، من : آن يَثِينُ<sup>(٩)</sup> ، أدخل عليه اللام بمعنى الذي : أي

(١) قال : «ومن العرب مَنْ يَبْنِيهِ على الفتح» . الجُمْلُ ص ٢٩٩ [الطبعة الجديدة] .

(٢) ط : ساقطة .

(٣) انظر العِلَّةَ في بناء «الآن» ، في الإنصاف مسألة ٧١ ج ٢/٢٩٩ ، والصاحبي ص ٢٠٢ ، ودراسة نحوية لمشكل إعراب القرآن ص ٣٠٩ .

(٤) الهمع ٢٠٧/١ .

(٥) الإنصاف ، مسألة ٧١ ج ٢/٣٠١ .

(٦) تنكر .

(٧) الهمع ٢٠٧/١ ، وليس في كلام العرب ص ٢٩٨ (حاشية) ، والإنصاف مسألة ٧١ ج ٢/٣٠١ ، والتَّيَّيَانُ لِلْعُكْبَرِي ٧٧/١ ، والبُرْهَانُ ٢٤٧/٤ .

(٨) معاني القرآن ٤٦٧/١ ، ٤٦٨ ، والتسهيل ص ٩٥ ، والهمع ٢٠٨/١ .

(٩) ط : يَأِين .

الوقت الذي حان ودَخَلَ، قال: هذا كما نقل عن النبي<sup>(١)</sup> صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن: قيل وقال<sup>(٢)</sup>» فإنهما فعلاَنِ استعمالاً الأسماء، وتُركا على البناء الذي كانا عليه.

والجواب: أنَّ: قيل وقال، مَحْكِيَّانِ، والمعنى: نهى عن قول قيل كذا، وقال فلان كذا، يعنى كثرة المَقالات، والآن ليس بمحكيٍّ، وكذا مذهب الفراء<sup>(٣)</sup> في «أمس»: أنه أمرٌ من: أَمَسَى يُمَسِي.

وقد يقال في الآن: لان، وهو من باب تخفيف الهمزة.

## [ لَمَّا ]

ومنها «لَمَّا»<sup>(٤)</sup> وهو ظَرْفٌ بمعنى «إِذْ» اسمٌ عند أبي<sup>(٥)</sup> علي، ويُستعمل استعمال الشرط، كما يستعمل: كُلَّمَا، وكلام سيبويه<sup>(٦)</sup> محتمل، فإنه قال: لَمَّا لوقوع أمر

(١) تمامه: «... وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال». والحديث رواه البخاري في كتاب

الاعتصام ٦٣، وكتاب الرقاق ٦٠، وهو في مُسْنَدِ أحمد ٣٢٧/٢، ٣٦٠، ٣٦٧، والموطأ ص ٩٩، وسنن الدارمي ٢/٢١١، ومسلم في باب الأقضية ١٠، ١١، ١٣، ١٤.

انظر إعراب الحديث النبوي للعكبري ص ١٧٢، والإنصاف مسألة ٧١.

«هذا الحديث كان مكى القيرواني هو أول من احتج به». موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف.

د. خديجة الحديثي ص ١٥٠ وما بعدها.

(٢) قيل وقال على الحكاية. وقيل وقال على الإعراب.

(٣) ومذهب الكسائي أيضاً. الهمع ١/٢٠٨.

(٤) انظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ق ١ ج ٢ ص ٦٢٤.

(٥) وعند ابن السراج [التخميم ٢/٣٢٠]، وعند ابن جني [الخصائص ٢/٢٥٣، ٢٢٢]، وقال ابن هشام:

«وزعم ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين، وقال ابن مالك: بمعنى إذ...».

المغني ط. م ص ٣٦٩، وانظر الجني الداني ٥٩٤، والبحر ٦/٣٠٠، ٤٦٧.

(٦) الكتاب ٢/٣١٢ بولاق.

لغيره، وإنما يكون مثل «لو»، فشبهها بلو، ولو: حَرَفٌ، فقال ابنُ خروف<sup>(١)</sup>: «إِنَّ «لَمَّا»<sup>(٢)</sup> حرفٌ، وَحَمَلَ كَلامَ سيبويه<sup>(٣)</sup> على أَنه شرطٌ في الماضي كَلَوْ، إِلَّا أَنَّ (لو)، لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، وَلَمَّا لثبوت الأول<sup>(٤)</sup>، وقال: لو كان ظرفاً، لم يجز: لَمَّا أَسْلَمَ دَخَلَ الْجَنَّةَ .

والجواب: أَنه على التأكيد والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت، ومن قال إنه ظرفٌ، قال: وضع كلمة الشرط مع جملتيها للغرض الذي ذكرناه في «إذا» .

ويليه فِعْلٌ ماضٍ لفظاً ومعنى، وجوابه، أيضاً، كذلك أو جملة اسمية، مقرونة بإِذا المفاجأة، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى<sup>(٥)</sup>: «فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ»<sup>(٦)</sup> . . . «أَوْ مَعَ الْفَاءِ، وَرُبَّمَا كَانَ مَاضِياً مَقْرُوناً<sup>(٧)</sup> بِالْفَاءِ، وَقَدْ يَكُونُ مُضَارِعاً .

وقريبٌ من الظروف المبنية قولهم: لَهَيَ أبوك، أي لله أبوك، لأن أصله الجارُ والمجرور، وَحُكْمُهُ حَكْمُ الظُرُوفِ عندهم، حذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وَقُدِّرَ لام التعريف فبقي: لاه<sup>(٨)</sup> أبوك، كما قال<sup>(٩)</sup>:

(١) على بن محمد الحضرمي، أخذ عن ابن طاهر وابن ملكون. له: شرح الكتاب، وشرح الجمل، وردَّ على السهيلي. توفي سنة ٦٠٩ هـ .

(البُلْغَةُ ١٦٤، البُغْيَةُ ٢/٢٠٣) .

(٢) مغني اللبيب ط . المبارك ص ٣٦٩ . (٣) الجني الداني ص ٥٩٤ .

(٤) ط : «ولما لثبوت الثاني لثبوت الأول» .

(٥) النساء / ٧٧، وتام الآية: ﴿الَّذِينَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْ لَا أَخَّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾

(٦) ط : ساقطة .

(٧) ذهب ابن مالك منفرداً عن النحاة إلى أَنَّ الفاء تقع في جواب «لَمَّا» المغني ٣٧٠ ط . م .

(٨) انظر الأحاجي النحوية ص ٩٨ .

(٩) ذو الإصبع العُدَوَانِي (المفضليات ص ١٦٠ ط ٣، أحمد شاكر وهارون، لبنان)، خاطب به ابن عم له، وكان

ينافسه ويعاديه .

٥٢٣ لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ، لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ \* عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

فبني لتضمنه<sup>(١)</sup> الحرف، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألف إلى أصلها من الياء لسكون العين، كما هو أحد مذهبَي سيبويه<sup>(٢)</sup> في «الله»، وهو أنه من: لَاهِ يَلِيهِ أَيُّ تَسْتَرُ، ففتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة.

وقد تُحذَفُ الياء فيقال: لِهْ أبوك، وإنما قلب، لأن الكسر لم يَبْنِ في: لَاهِ؛ للتباسه بالجر الذي هو أصله، فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية، ولو قالوا «لاهِ» بِلَا قَلْبٍ، لالتبس بالإعرابية في نحو: أَللهِ لَأَفْعَلَنَّ.

### [ مَعَ ، واستعمالاتها ]

وأما «مع» فهو ظرفٌ بلا خلاف<sup>(٣)</sup>، عَادَمُ التَّصْرِيفِ، معرَّبٌ، لازمُ النصب، وظاهر كلام سيبويه أنه مبني، قال<sup>(٤)</sup>: سألتَه، يعني الخليل، عن «مَعَكُمْ» لأي شيء نصبتها، يعني: لِمَ لَمْ تَبْنِ عَلَى السَّكُونِ؟، هذا لفظه.

الخزانة ١٧٣/٧ هارون، إيضاح الشعر ورقة ١٨/أ، المعني ط. م ص ١٩٦، شرح أبيات المعني للبغدادي ٢٩٠/٣، الاقتضاب ص ٤٤١، ٤٤٢، ضرائر الشعر ١٤٤، شرح جَمَلِ الرَّجَاجِي ٤٧١/١، ٤٨٣.

«لاهِ ابْنُ عَمِّكَ»: أراد: لله ابْنُ عَمِّكَ، فحذف اللام الخافضة اكتفاءً بالتي تليها. ورواه أحمد بن عبيد بخفض «ابن»، وقال: هو قَسَمٌ، المعنى: وَرَبَّ ابْنِ عَمِّكَ. الدَّيَّانُ: القائم بالأمر القاهر. خزاه يخزوه: إذا ساسه ودبر أمره. [حاشية المفضليات ص ١٦٠].

الشاهد فيه على أن الأصل: لله ابْنُ عَمِّكَ، فحذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدّر لام التعريف فبقي لاهِ ابْنُ عَمِّكَ، فبني لتضمن الحرف.

(١) ط: لتضمن.

(٢) الكتاب ٣٠٩/١ بولاق من (آله). ومن (لاهِ) ٢/٢٤٤.

(٣) انفرد النحاس (المتوفى ٦٩٨هـ) عن النحاة جميعاً، فَرَعَمَ أَنْ «مع» حرف جرّ. الهمع ١/٢١٧.

(٤) الكتاب ٤٥/٢ بولاق.

فَمَنْ قال إنها مبنية<sup>(١)</sup>، فلمشابهتها<sup>(٢)</sup> للحرف بِقَلَّةِ التصرُّفِ فيه؛ إذ لا تكون إلا منصوبة، والأولى الحُكْمُ بإعرابه، لدُخول التنوين في نحو: كُنَّا مَعًا، وانجراره<sup>(٣)</sup> بمن، وإن كان شاذًّا نحو: جِئْتُ مِنْ<sup>(٤)</sup> مَعِهِ، أي من عنده، وتسكينُ عَيْنِهَا لُغَةً رَبْعِيَّةً<sup>(٥)</sup>، يقولون: مَعَ زَيْدٍ، فإذا لاقى ساكنًا بعده، كسروا عَيْنَهُ نحو: كنت مع القوم، قال بعضهم<sup>(٦)</sup>، وهو الحَقُّ، هي في هذه اللغة حرفُ جَرٍّ، إذ لا موجبُ للبناء فيه، على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف، وقد ذكرنا ما عليه، ولو كان أيضًا كذا، وكان وضعه كذلك موجبًا للبناء، لبنى من دون الإسكان، أيضًا.

ثم نقول: يلزم إضافة «مع» إن ذُكِرَ معه أَحَدُ المصطحبين، نحو كنت مع زيد، وإن ذُكِرَ قبله المصطحبان، لم يبق ما يضاف إليه، فينصب منونًا على الظرفية، نحو: جِئْنَا مَعًا: أي في زمان، وَكُنَّا مَعًا، أي في مكان، وقيل: انتصابُهُ على الحالِّية، أي مجتمعين<sup>(٧)</sup>!

والفرق بين: فعلنا معًا، وفعلنا جميعًا: أَنَّ «معًا» يُفيد الاجتماع في حال الفعل، وجميعًا بمعنى كلنا، سواءً اجتمعوا أو لا.

والألف في «معًا» عند الخليل<sup>(٨)</sup>، بدل من التنوين، إذ لا لامَ له في الأصل،

(١) في د: «فَمَنْ قال إنها مبنية، قال لكون وضعها وضع الحروف أو لمشابهتها للحرف».

(٢) فلمشابهته.

(٣) من قوله «وانجراره» عبارة أخرى في م: «والجر نحو خرجت من معه، أي من عنده وإن كان دخول من عليه شاذًّا».

(٤) في المغني ص ٤٣٩ ط. م: (مع) اسمٌ بدليل التنوين في قولك «معًا» ودخول الجار في حكاية سيويه: «ذهبت من معه».

(٥) ولغة غَنَم. المغني ص ٤٣٩، والجنى الداني ص ٣٠٥.

(٦) في المغني ص ٤٣٩ ط. م أن صاحب هذا الرأي هو أبو جعفر النحاس.

(٧) انظر المغني ص ٤٣٩ ط. م.

(٨) الهمع ٢١٨/١، والجنى ٣٠٧، والكتاب ٤٥/٢ بولاق.

عنده، وهي عند يونس<sup>(١)</sup>، والأخفش، وهو الحق، مثل ألف فتى، بدل من اللام، استنكاراً لإعزاب الموضوع على حرفين، فمع، عندهما عكس «أخوك»، تُرَدُّ لَامُهَا في غير الإضافة، وتُحَذَفُ<sup>(٢)</sup> في الإضافة؛ لقيام المضاف إليه مقامَ لامِها.

---

(١) الجنى ٣٠٧، والتسهيل ص ٩٨.

(٢) ط : ويحذف.



## [ الظروف المضافة إلى الجمل ]

قوله : والظروف المضافة إلى الجمل ، وإذ ، يجوز بناؤها على الفتح .

«وكذلك مثل ، وغير ، مع ما ، وأن» .

قد مضى شرحه فيما تقدم<sup>(١)</sup>

---

(١) د : في آخر بحث «حيث» .



## [ معنى المعرفة ، وحصر المعارف ]

قوله (١٦٩ ب) «المعرفة»<sup>(١)</sup> والنكرة، المعرفة : ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه، وهي : «المُضَمَّرَات، والأعلام، والمُبْهَمَات، وما عُرِفَ بالآلف واللام»<sup>(٢)</sup> أو بالنداء<sup>(٣)</sup>، - والمضاف إلى أحدها معنى»<sup>(٤)</sup>

قوله : «بعينه»، احترازٌ عن النكرات، ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحداً معيناً، إذ لو أراد ذلك، لم يدخل في حَدِّهِ إِلَّا الأعلام، إذ المُضَمَّرَات والمبهمات، وذو اللام، والمُضاف إلى أحدهما، تَصْلُحُ لكل معيّن قصده المستعمل، فالمعنى : ما وُضِعَ لِيُسْتَعْمَلَ في واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصوداً الواضع، كما في الأعلام أو، لا، كما في غيرها .

ولو قال : ما وضع لا استعماله في شيء بعينه، لكان أصرَحَ .

وإنما جَعَلَ ذا اللام موضوعاً، كالرجل والفرس، وإن كان مركباً، لِمَا مَرَّ في حَدِّ الاسم، أن المركبات، أيضاً موضوعة، بالتأويل الذي ذكرنا هناك أو جَعَلَ اللام من حيث عَدَم استقلاله وكونه كَجُزءِ الكلمة كأنه موضوعٌ مع ما دخل عليه، وَضَعَ الأفراد .

---

(١) انظر حد المعرفة في شرح الحدود النحوية للفاكهي ص ٣٠٦، وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ٨٢، والفوائد الضيائية ١٤٩/٢ .

(٢) التي هي آل عند الخليل وسيبويه، أو اللام وَخَذَهَا عند الأخفش وسيبويه على القول الآخر، المشهور عنه . انظر سيبويه ٦٣/٢، ٦٤، ٣٠٨ بولاق .

(٣) زاده ابن مالك، وهو المنادى المقصود كيا رجل لمعيّن، ولم يذكره المتقدمون إمّا لرجوعه إلى المعرف بآل، وإمّا لأنه فَرَعَ المضممر . [شرح الحدود ص ٣٠٨] .

(٤) «هذا ما عليه الجمهور، وجرى عليه السَّعْدُ التفتازاني في الْمُطَوَّل . . .» [شرح الحدود ص ٣٠٧] .

ويدخل في هذا الحدّ : العَلَمُ المنكّر، نحو : رُبّ سعادٍ وزينب لقيتهما لأنهما  
وُضِعَا لشيءٍ مُعَيَّن، ويدخل فيه المضمر في نحو<sup>(١)</sup> : رُبّه رَجُلًا، ونِعَمَ رَجُلًا،  
وَبَشَّ رَجُلًا ، والحقُّ أنه مُنكّر .

ولا يُعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قَبْلَ بحكم<sup>(٢)</sup> من  
الأحكام نحو: جاءني رجلٌ فضربتُه، لأن هذا الضمير لهذا الرجل الجائي، دون  
غيره من الرجال وكذا ذو السلام في نحو: جاءني رجلٌ فضربت الرجل، وأمّا  
الضمير في نحو: رُبّ شاةٍ<sup>(٣)</sup> وسخلتها، فنكرةٌ، كما في : رُبّه رَجُلًا؛ لأنه لم  
يختص المنكر المعود إليه بحكمٍ أوَّلًا .

والأَصْرَحُ في رسم المعرفة أن يُقال : ما أُشير به إلى خارج مختص إشارةً  
وضعيةً، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات، والمعرف باللام  
العهدية، وإن كان المعهود نكرة، «إذا كان المنكر المعهود إليه، أو المعهودُ،  
مخصوصاً<sup>(٤)</sup> قَبْلَ بحكم<sup>(٥)</sup>، لأنه أُشير بهما إلى خارج مخصوص وإن كان مُنكّراً .

وأما إن لم يختص المعهود إليه بشيء قَبْلَ<sup>(٦)</sup>، نحو: أَرَجُلٌ قائمٌ أبوه، و<sup>(٧)</sup>:

(١) ط : ساقطة .

(٢) ط : يحكم .

(٣) انظر سيبويه ٢٤٤/١ ، ٣٥٦ بولاق .

(٤) د : «إذا كان النكرة المعهود إليها، أو المعهودة مخصوصة» .

(٥) ط : يحكم .

(٦) ط : قيل .

(٧) نسبه سيبويه، والمبرد إلى خدّاش بن زهير، ونسبه البغدادي إلى ثروان بن فزارة العامري .

سيبويه ٢٣/١ بولاق، والمقتضب ٩٤/٤ الطبعة الأخيرة، الخزّانة: ١٩٢/٧ هارون، ابن يعيش ٩١/٧،  
شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٤١/٧ .

والأم هنا معناها: الأصل، وهذا معنى شائع، فإن الأم في اللغة تطلق على أصل كل شيء، سواء أكان في  
الحيوان أم غيره .

وعلى هذا يسقط ردُّ الأسود الغنّديّاني على ابن السّيرافي في قوله: «كيف يكون الحمار والظبي أمّين وهما  
ذَكَرُ الحيوان؟» [فُرُوحُ الأديب ص ٥٣] .

الشاهد فيه ههنا أن الضمير المستتر في (كان) نكرة؛ لأنه عاد على نكرة غير مختصة بشيء وهو (ظبي) . وسبق  
تخريجه .

٥٢٤ فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي<sup>(١)</sup> بعد حولٍ \* أَظْبِيْ كَانَ أُمُّكَ أَمَّ حِمَارٍ

كما يَجِيءُ البحثُ فيه في باب كان، ونحو: رَبُّهُ رَجُلًا، وَبِئْسَ رَجُلًا وَنِعَمَ رَجُلًا، وبِالْهَا قِصَّةٌ، وَرَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ، فالضمائرُ كُلُّهَا نَكَرَاتٌ<sup>(٢)</sup>، إذ لم يَسْبِقْ اختصاصُ المعهود<sup>(٣)</sup> إليه بحكم .

ولو قُلْتَ : رب رجل كريم وأخيه، لم يَجْزِ، وكذا كُلُّ شَاةٍ سَوْدَاءٍ وَسَخْلَتِهَا بَدْرَهُمْ ؛ لأنَّ الضميرَ يَصِيرُ معرفةً بِرَجُوعِهِ إِلَى نَكْرَةٍ مُخْتَصَةٍ بِصِفَةٍ .

ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكها، نحو : محمد، وعلي، إذ يُشار بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا إِلَى مَخْصُوصٍ عِنْدَ الْوَضْعِ .

ويخرج منه النكرات المعيّنة للمخاطب نحو قولك : جاءني رجل تعرفه، أو : رجل هو أخوك ؛ لأنَّ «رَجُلًا» لم يوضع للإشارة إلى مختص، بل اختص في هذا الاستعمال بصفته، وكذا يخرج نحو : لقيت رجلاً ، إذا علم المخاطب ذلك الملقى، إذ ليس فيه إشارة، لا استعمالاً ولا وضعاً .

فقولنا : ما أُشِيرُ بِهِ ، يشترك فيه جميع المعارف، ويختص اسم الإشارة بِكَوْنِ الإشارة فيه<sup>(٤)</sup> حِسِّيَّةً ، كما مرَّ في بابهِ .

وإنما قُلْنَا إِلَى خَارِجٍ، لأنَّ كُلَّ اسمٍ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى<sup>(٥)</sup> ما سَبَقَ عِلْمُ المخاطب بِكَوْنِ ذَلِكَ الاسمِ دَالًّا عَلَيْهِ، ومن ثَمَّة لَا يَحْسُنُ أَنْ يَخاطَبَ بِلِسَانٍ مِنَ الْأَلْسِنَةِ إِلَّا مَنْ سَبَقَتْ<sup>(٦)</sup> معرفته لذلك اللسان .

(٥) م ، د : «على معنى ما سبق» .

(٦) ط : سبق .

(١) من م .

(٢) ط : نكرة .

(٣) ط : المرجوع .

(٤) ط : فيها .

فعلى هذا، كُلُّ كلمةٍ : إشارةٌ إلى ماثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوعٌ له، فلولم نُقلْ إلى خارج، لدخل فيه جميع الأسماء : معارفها ونكراتها .

فتبين بما ذكرنا أن قَوْلَ الْمُصَنِّفِ في نحو قولك : اشْرَبِ الماءَ، واشترِ اللحمَ، وقوله تعالى<sup>(١)</sup> : «أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ»<sup>(٢)</sup> ، : أن اللامَ، إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب، ليس بشيء، لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام<sup>(٣)</sup> فالحق أن تعريف اللام في مثله لفظي، كما أن العلمية في نحو أسامة لفظية، كما يجيء في الأعلام .

فنقول أولاً : إن التنوين في كل اسم متمكن غير علمٍ، يفيد التمكن، والتشكيك معاً، ومعنى تنكير الشيء : شياؤه في أمته، وكونه بعضاً مجهولاً من جملة، إلا في غير الموجب، نحو : ما جاءني رجل، فإنه لاستغراق (١٧٠ أ) الجنس، فكلُّ اسمٍ دخله اللام، لا يكون فيه علامة كونه بعضاً من كل ؛ إذ تلك العلامة هي التنوين، وهو لا يجامع اللام، كما مرَّ في أول الكتاب .

فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة، لا حالية ولا مقالية دالة على أنه بعضٌ مجهول من كل، كقرينة الشراء<sup>(٤)</sup> الدالة على أن المشتري بعض، في قولك : اشترِ اللحمَ، ولا دلالة على أنه بعضٌ معين، كما في قوله تعالى : «أَوْأَجِدُ على النار هدى»، فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي، والاسم المحلى بها لاستغراق الجنس، سواء كان مع علامة الوحدة، كالضربة، أو مع علامة التثنية أو الجمع، كالضربتين، والعلماء، أو تجرد عن جميع تلك العلامات، كالضرب، والماء .

(١) يوسف / ١٣، والآية بتمامها : ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذَّنْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾ .

(٢) ط : الذئب .

(٣) لأن اللفظ الذي تدخل عليه اللام دال على الماهية بدون اللام، فتحمل اللام على الفائدة الجديدة أولى من

حملة على تعريف الطبيعة، ولذا قال فالحق أن تعريف .. إلخ . (٤) ط : الشرى .

ولأنما وجب حمله على الاستغراق لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة فإما أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورهما في الذهن خالية عن الكليّة والبعضيّة، لكن كلامنا في الشخصيات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية، فإذا لم يكن للبعضية، لعدم دليلها أي التنوين، وجب كونه للكل، فعلى هذا، قوله عليه<sup>(١)</sup> السلام: «الماء طاهر<sup>(٢)</sup>»، أي كل الماء، و: «النوم حَدَثٌ<sup>(٣)</sup>»، أي كل النوم، إذ ليست في الكلام قرينة البعضية، لا مطلقة، ولا معينة، فهذا جاز، وإن كان قليلاً، وصف المفرد بالجمع، نحو قولهم: أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض، على ما حكى الأخفش.

و: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان<sup>(٤)</sup>»، مفيد للاستغراق الذي يفيد الاسم لو كان منكراً، نحو: لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان، فالمفرد في مثله يعم جميع المفرد، والمثنى جميع المثنى، فلا يُستثنى من المفرد إلا المفرد، فقولك إن الرجل خَيْرٌ مِنَ المرأةِ إِلَّا الزيدَينِ: أي إِلَّا كل واحد منهما، وقوله تعالى: «إِنَّ الْإِنْسَانَ

(١) م، ط: «صلى الله عليه وسلم».

(٢) أخرجه ابن حجر عن أبي أمامة بسند فيه ضعف، قال رواه البيهقي بلفظ إن الماء طاهر إلا أن يغير ريحه أو طعمه أو لونه نجاسة. تحدث فيه ورواه السيوطي في الجامع الصغير بلفظ: الماء طهور إلا ما غلب عليه ريحه أو طعمه. أخرجه الدارقطني عن ثوبان ورواه في ذيل الجامع الصغير أيضاً بلفظ الماء طهور لا ينجسه شيء.

أخرجه أحمد عن أبي سعيد والنسائي وابن جبان والحاكم عن ابن عباس. [المخطوط ٣٤٥ رقم ٨].  
(٣) «أوردتها السيوطي في ذيل الموضوعات بلفظ النوم حَدَرُ والغشيان حدث. قال الذهبي: هذا موضوع، والخدر يفتحان: الضعف والفتور كما يصيب الشارب قبل السكر، قاله ابن الأثير. وفي الصحاح: وغشي عليه غشية وغشياً وغشياناً فهو مغشي عليه». مخطوطة البغدادية رقم ٨.

(٤) «رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه عن أم الفضل، كذا في الجامع الكبير للسيوطي، قال ابن الأثير في النهاية: لا تحرم الملجة والملجتان، المَلَجُ: المَص. مَلَجَ الصبي أمه يملجها مَلَجاً، إذا رضعها، والملجة: المرة. والإملاجة: المرة أيضاً من أملجته أمه، أي: أرضعته، يعني أن المصّة والمصتين لا يحرمان ما يحرمه الرضاع الكامل». [المخطوط ق ٣٤٥ رقم ٨].

(٥) المص ٢ / ٣، وتامهما: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَيْرٌ ۖ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾

لَفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا»، أي إِلَّا كل واحد منهم، ولا يجوز أن تقول: الرجل يرفع هذا الحجر إِلَّا الزيدين معاً، ولا: إِلَّا ثلاثكم معاً، بَلَى، يجوز ذلك إذا كان الاستثناء منقطعاً.

وكذا لَا يُسْتَنَى من المثنى إِلَّا المثنى، فمعنى: إن الرجلين يرفعان هذا الحجر، إِلَّا إخوانك: أي إِلَّا الاثنين منهم، ولا يجوز: الرجلان يرفعان هذا الحجر إِلَّا إخوانك معاً، بلى، يجوز على الانقطاع.

وَأَمَّا الجمع فَيَصِحُّ استثناء الجمع والمثنى والواحد منه نحو: لقيت العلماء إِلَّا الزيدين، وإِلَّا زيداً، وذلك لأن الجمع المحلَّى باللام في مثل هذا الموضع يُسْتَعْمَل بمعنى منكر مضاف إليه كل مفرد وغيره، فمعنى لقيت العلماء إِلَّا زيداً: أي: كل عالم وكل عالمين وكل علماء، وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب، قال النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(١)</sup>: «لَا تَحْرَمُ الإِمْلَاجَةَ» أي كل واحد من هذا الجنس، وكذا: الإِمْلَاجَتَانِ، أي كل اثنين<sup>(٢)</sup> اثنين من هذا الجنس.

فَلَا يُسْتَنَى من الواحد إِلَّا الواحد، ولا من المثنى إِلَّا المثنى، وَأَمَّا الجمعُ نحو: ما لقيت العلماء، فهو بخلافهما، بل هو بمنزلة منكر في سياق غير الموجب، مفرد، وغيره، في استعمالهم، أي: ما لقيت أحداً من العلماء، ولا الزيدين، ولا اثنين، ولا جماعة، فَيَصِحُّ استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه، نحو: ما لقيت العلماء إِلَّا زيداً، وإِلَّا الزيدين وإِلَّا الزيدين، فقوله تعالى: «لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ»<sup>(٣)</sup>، أي شيء من الأبصار لا جميع الأبصار<sup>(٤)</sup>، كما تَوَهَّمَهُ بعضهم، فَحَالَ الجمع في الموجب وغيره، حال المثنى والمفرد.

(١) سبق تخريجه.

(٢) تكرار كلمة «اثنين» مقصود؛ لأن المعنى لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ.

(٣) الأنعام / ١٠٣، ونصها: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْآبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾.

(٤) في د: بعد قوله «لا جميع الأبصار» مايلي: «لأنه من قبيل سلب العموم، وفي طريقته لم يقم كل إنسان، لا جميع الأبصار؛ لأنه من قبيل عموم السلب، نحو: كل إنسان لم يقم كما توهمهم بعضهم...».



هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم .

وأما النكرة المستغرقة، نحو: ما لقيت رجلاً، أو رجلين أو رجالاً، فلا يُستثنى من واحدٍ ومثنى ومثناها ومجموعها إلا أمثالها، فقولك: ما لقيت رجلاً إلا الزيدَين، أي إلا كل واحد منهما<sup>(١)</sup>، ولا يجوز أن تقول: لا يرفع هذا الحجر رجل إلا الزيدَين معاً، وتقول: ما لقيت أخوين متصافيين<sup>(٢)</sup> إلا الزيدَين، وإلا بني فلان أي إلا<sup>(٣)</sup> اثنين منهم ولا يجوز إلا زيداً، وتقول: ما لقيت رجلاً إلا الزيدَين، ولا يجوز: إلا أخويك، ولا: إلا زيداً، إلا على الانقطاع؛ لأن المعنى: ما لقيت جماعة من الرجال .

وإن كان هناك قرينة دالة على أنه ليس المراد به الاستغراق، فإن كان هناك عهدٌ، فاللام عهديّة للتعريف، على ما يجيء في بابه، (١٧٠ ب) وإن لم يكن، فإن كان فيه علامة الوحدة أو التثنية نحو: ما أعطيك إلا التمرة أو التمرتين، فلا فرق، إذن، بين المعرف والمنكر معني، فكأنك قلت ما أعطيك إلا ثمرة أو تمرتين، وإن لم يكن فيه علامتهما، نحو: اشتريت التمر، ولقيت الرجال، فالفرق بين ذي اللام والمجرد: أن المجرد، لأجل التنوين الذي فيه للتكثير، يُفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة، فمعنى اشتريت تمرّاً، ولقيت رجالاً: شيئاً من التمر، وجماعة من الرجال، بخلاف المعرف باللام، فإن المراد به: الماهية مجردة عن البعضية، لكن البعضية مستفادة من القرينة . كالشراء<sup>(٤)</sup>، واللقاء، فكأنك قلت: لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس، فهو كعامٍ مخصوصٍ بالقرينة .

(١) ط : منهم .

(٢) في د ، بعد قوله «متصافين» مايلي : «لأن التصافى لا يكون إلا بين اثنين، فلا يجوز التأويل بكل واحدٍ

منهما» .

(٣) ط : أي الاثنين منهم .

(٤) ط : كالشراء .

فالمجرّد ، وذو اللام ، إذن ، بالنظر إلى القرينة ، بمعنى ، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان ، فَمِنْ ثَمّة جازَ وَصَفُ المَعْرِفِ باللام من هذا النوع ، بالمنكر نحو قوله<sup>(١)</sup> :

ولقد أمرُ على اللئيمِ يَسُبُّني \* ... ٥٥

وكذا : مررت بالرجل مثلك ، وما يحسن بالرجل خير منك ، كما مرّ في باب الوصف فعلى هذا ، كُلُّ لامٍ تعريفٍ ، لا معنى للتعريف فيها إلّا التي للمعهود الخارجي .

قوله : « وهي المضمّرات » ، قد تقدّم ذكرها ، ويعني بالمبهمات : أسماء الإشارة والموصولات ، وقد تقدم ذكرها ، وإنما سُمّيت مُبْهِمَاتٍ ، وإن كانت معارف ؛ لأنَّ اسمَ الإشارة من غير إشارة حسية إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب ، لأنَّ بحضرة المتكلم أشياء يحتمل أن تكون مشاراً إليها ، وكذا الموصولات ، من دون الصلات مبهمة عند المخاطب ، ولم يقولوا للمضمّر الغائب : مبهم لأن ما يعود إليه متقدّم ، فلا يكون مبهماً عند المخاطب عند النطق به ، وكذا ذو اللام العهدية .

قوله : « وما عُرِفَ باللام » ، هذا مذهب سيبويه<sup>(٢)</sup> ، أعني أنَّ حَرَفَ التعريف هو<sup>(٣)</sup> اللام وحدها ، والهمزة للوصل<sup>(٤)</sup> ، فتحت مع أنَّ أَصْلَ همزات الوصل : الكسر ، لكثرة استعمال لام التعريف ، والدليل على أنَّ اللام هي المعرفة فقط : تَخَطُّي العامل إياها ، نحو : بالرجل ، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء

(١) سبق تخريجه ص ٢٦٩ من القسم الأول .

(٢) الكتاب ٣٠٨/٢ بلاق ، وانظر المقتضب ٢٢١/١ هامش (٤) ، و٣٧٨/٢ ، والبدیع في علم العربية لابن الأثير (مخطوط) ورقة ١٢/ب .

(٣) ط : هي .

(٤) أي جيء بها توصلًا إلى النطق بالسكن .

منها، ولو كانت على حرفين، لكان لها نوعٌ استقلالٍ، فلم يَتَحَطَّطْها العاملُ الضعيفُ، وأما نحو: أَنْ لَا تَفْعَلَ وَإِنْ لَا تَفْعَلَ، وبلا مالٍ فَلِجَعْلِهِمْ «لا»، خاصةً، من جميع ما هو على حرفين، كجزء الكلمة، فلذا يقولون اللافرس، واللا إنسان، وأما نحو بهذا، و: «فَبِمَا رَحْمَةٍ<sup>(١)</sup>»، فَإِنَّ الفاصلَ بين العامل والمعمول، ما لم يغيَّر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده، عُدَّ الفصل به كلا فصل، وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته، كان نحو: الرجل، مغايراً للرجل حتى جاز تواليهما في قافيتين، ولم يكن إبطاءً<sup>(٢)</sup>؛ وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج، وأيضاً، دليل التنكير، أي التنوين: على<sup>(٣)</sup> حرف، «فالأولى كون دليل التعريف مثله.

وقال الخليل<sup>(٤)</sup>: «أَلْ» بكمالها: آلة التعريف، نحو: هل، وقد، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكر، نحو قولك: «ألى»، إذا تذكرت ما فيه اللام، كالكتاب، وغيره، وبفصلها من الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقف على «قَدْ» في نحو قوله<sup>(٥)</sup>:

(١) آل عمران / ١٥٩، والآية بتمامها: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾.

(٢) «الإبطاء أن تتكرر القافية في قصيدة واحدة؛ بمعنى واحد، كالرَّجُل والرَّجُل. فإن كان لمعنيين لم يكن إبطاء، نحو: رجل نكرة، والرجل معرفة، وذهب بمعنى الفعل وذهب بمعنى الجواهر. وأصل الإبطاء: أن يبطأ الإنسان في طريقه على أثر وطء، فَيُعِيدُ الوطء على ذلك الموضع. فكذا إعادة القافية، وهو من هذا...».

[الوافي في العروض والقوافي، صنعة الخطيب التبريزي، تحقيق عمر يحيى ود. قباوة، دار الفكر، دمشق ط ٣ ص ٢٤٢]. وانظر المعيار في أوزان الأشعار ص ١٢٧. ومختصر القوافي ص ٣٢، ٣٣.

(٣) في د، بعد قوله: «دليل التنكير»: «الذي هو ضدّ التعريف على حرف، وهو النون، فالأولى...».

(٤) سيبويه ٦٤/٢، ٢٧٢ بلاق، والتسهيل ص ٤٢.

(٥) النابتة الذبياني (ديوانه ٣٠ ط. شكري فيصل، بيروت سنة ١٩٦٨م)؛ وفيه أفد بدل أرف.

وهو في: الخزانة ١٩٧/٧ هارون، الأزهية ٢١١، ابن يعيش ١١٨/٨، رصف المباني ٧٢، الخصائص ٣٦١/٢. وأرف من باب فَرَح، أي: دَنَا. الشاهد فيه أن (قد) كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

٥٢٥ أَزَفَ التَّرْحُلُ<sup>(١)</sup> غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا \* لَمَّا تَزُلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدْ  
وذلك قوله<sup>(٢)</sup>

٥٢٦ يَا خَلِيلِيَّ أَرْبَعًا وَاسْتَخْبِرَا أَلْ \* مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ أَهْلِ الْحِلَالِ  
وإنما حُذِفَ عنده ، همزة القطع في الدَّرَجِ لِكثرة الاستعمال .

وذكر المبرد في كتابه<sup>(٣)</sup> «الشافي» ، أَنَّ حَرْفَ التعريف<sup>(٤)</sup> : الهمزة المفتوحة  
وحدها ، وإنما ضُمَّ إليها<sup>(٥)</sup> اللام لِثَلَا يشته التعريف بالاستفهام .

وفي لغة حَمِيرَ ، وَفَرٍّ مِنْ طَيِّءَ : إِبْدَالُ الميم من لام التعريف ، كما روى النَّمِرُ  
ابنُ تَوَلَّبٍ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَمِصِيَّامُ فِي أَمَسْفَرٍ»<sup>(٦)</sup> .

ولَامُ الْعَهْدِ : التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره ، أي لقيه وأدركه ،  
يقال : عهدت فلاناً أي أدركته ، وعهده إمَّا بِجَرِّي<sup>(٧)</sup> ذكره مقدماً ، كما في قوله

---

(١) ط : الترحل .

(٢) عبيد بن الأبرص (ديوانه ٥٨ ، تحقيق شارل ليل ، لندن سنة ١٩١٣م) . وهو في : الخزائن ٢٠٥/٧ هارون ،  
الخصائص ٢٥٥/٢ ، المنصف ٦٦/١ . و«الحلال» - بكسر الحاء - جماعة البيوت ، أو مئة بيت ، أو جمع  
حال بمعنى نازل .

الشاهد فيه أن الشاعر إذا اضطر فصل (ال) من الكلمة كما تفصل قد ، ويصلح الوقف عليها .

(٣) د ، ط : كتاب .

(٤) انظر المقتضب ٢٢١/١ هامش (٤) ، الطبعة الأخيرة ، ٨٣/١ ، ٩٠/٢ ، ٩٤ .

(٥) ط : ضم اللام إليها .

(٦) هذا اللفظ في مُسْنَدِ أَحْمَدَ ٤٢٤/٥ عن كعب بن عاصم الأشعري عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهو بآل التعريف في البخاري ٣٠/٣ ، ومُسْلِمَ ١٤٢/٣ ، وأبي داود ٥٦١/١ عن جابر ، وابن ماجه ٥٣٢/١  
عن ابن عُمر .

والحديث في الأحاجي ٤٥ ، وشرح عمدة الحفاظ ص ٩٧ ، والمُمتنع ٣٩٤/١ ، وابن يعيش ٢٠/٩ و ٣٣/١٠ .

(٧) ط : يجري .

تعالى : ﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ۚ ﴾<sup>(١)</sup> ، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر، بلا جري ذكره نحو قولك : خرج الأمير ، أو القاضي ، إذا لم يكن في البلد إلا قاضٍ واحدٌ مشهورٌ ، أو أميرٌ واحدٌ .

وقد تَزَادَ<sup>(٢)</sup> اللام في العَلَم كقوله<sup>(٣)</sup>

٥٢٧ أما ودماءٍ فائزاتٍ تخالها \* على قَنَةِ العُرَى وبالنَّسْرِ عَنَدَمَا

على ما يَجِيءُ ، وفي الحال نحو : الجماء الغفير، وفي التمييز، نحو: الأحد عَشَرَ الدَّرْهَمَ ، على قُبْحٍ ، كما يأتي في باب العدد، وقد تكون الزائدة لازمةً ، كما في «الذي»<sup>(٤)</sup> ومتصرفاته .

ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضاً من الضمير ، نحو: برجل<sup>(٥)</sup> حسن الوجه، أي وجهه، وعند البصريين، لا يعوض اللام من الضمير، في كل موضع شرط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره، كقوله<sup>(٦)</sup>:

(١) المُرْثَل / ١٥ ، ١٦ ، وَفُصِّلَ الْاِثْنَيْنِ : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ رَسُولًا شَاهِدًا عَلَيْكَ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۖ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴾

(٢) ط : يَزَادُ .

(٣) هو عمرو بن عبد الحنَّ . الخزانة ٢١٤/٧ ، ٢١٦ وفيه

أما والدماء المائزات تخالها \* على قَنَةِ العُرَى وبالنَّسْرِ عَنَدَمَا

وهو في : الأمالي الشجرية ١٥٤/١ ، و ٣٤١/٢ ، والإنصاف ٣١٨ [ط . السعادة سنة ١٣٨٠هـ] ، وكتاب

الاختيارَيْن ص ٧٢٤ ، والمنصف ١٣٤/٣ ؛ وفيه : «وأشدنا أبو علي :

أما ودماءٍ لا تزال كأنها \* على قَنَةِ العُرَى وبالنَّسْرِ عَنَدَمَا

فالآلف واللام في (النس) بمنزلتها في اللات والعُرَى . وَنَسَر : الصنم الذي كان قوم نوح يعبدونه .

الشاهد فيه أنَّ لَامَ التعريف قد تَزَادَ في العَلَم .

(٤) في المغني ص ٧٧ : «أجاز الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابةً أَل عن الضمير المضاف

إليه . . . .»

(٥) في م : «في نحو : مررت برجل . . . .» (٦) سبق تحريجه ص ٩٠٣ من القسم الأول .

لِحَافِي لِحَافِ الضَّيْفِ وَالسُّرْدُ بُرْدُهُ \* وَلَمْ يُلْهِني عَنْهُ <sup>(١)</sup> غَزَالُ مُقَنَّعٍ ٢٩٣

وقال الكوفيون : قد يكون اللامُ للتعظيم ، كما في «الله» وفي الأعلام ، ولا يعرفها البصريون .

واللام في وصف اسم الإشارة ، ووصف المنادى ، نحو : هذا الرجل ، ويا أيها الرجل : لتعريف الحاضر بالإشارة (١٧١ أ) إليه ، وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب ، نحو : ضرب الرجل .

ويعرض للام العهدية : الغلبة ، كالصَّعِق <sup>(٢)</sup> ، والبيت كما نذكر في الأعلام .

قوله : «والنداء» ، نحو : يا رجل ، ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلكونه فَرَعَ المضمرات ، لأن تعرفه ، لوقوعه موقع كاف الخطاب ، كما مرَّ في باب النداء .

قوله : «والمضاف إلى أحدها معنى» ، احتراز عن الإضافة اللفظية ، وإنما يتعرف بالإضافة المعنوية : ما ليس من الأسماء المتوغلة في الإبهام ، كغير ، ومثل ، وشبهه ، على ما مرَّ في باب <sup>(٣)</sup> الإضافة .

---

(١) من م .

(٢) هو خويلد بن نفيل ، مات بصاعقة ، أو أنه كان يسمع الصوت القوي فيصعق ، أي يغشى عليه ، فلقب بذلك .

[شرح شافية ابن الحاجب ١٩/٢ هامش (٢)] .

(٣) ط : ساقطة .

## [ تفصيل الكلام على المعارف ]

قوله : العلم<sup>(١)</sup> ما وُضِعَ لشيءٍ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد» .  
قوله : «غير متناول غيره» يخرج سائر المعارف ، لتناولها بالوضع أيّ معيّن كان ،  
بخلاف العلم على ما تقدم .

قوله : «بوضع واحد» ، متعلق بمتناول ، أي لا يتناول غير ذلك المعين بالوضع  
الواحد ، بل إن تناول ، كما في الأعلام المشتركة ، فإنما يتناوله بوضع آخر ،  
أي بتسمية أخرى ، لا بالتسمية الأولى ، كما إذا سُمّي شخص بزيد ، ثم  
يُسَمّى به شخص آخر ، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعينين ، لكن تناوله  
المعيّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول ، بخلاف سائر المعارف ، كما  
تبيّن ، فإنما ذكر قوله : «بوضع واحد» ، لثلاث تخرج الأعلام المشتركة عن حدّ  
العلم .

ولا يخرج علم الجنس نحو : أسامة عن هذا الحد ، على ما ذكر<sup>(٢)</sup> المصنف<sup>(٣)</sup> ،  
وذلك أنه قال : أعلام الأجناس وُضِعَتْ أعلاماً للحقائق الذهنية المتعلّقة<sup>(٤)</sup> كما  
أشير باللام في نحو : اشتر اللحم ، إلى الحقيقة الذهنية ، فكل واحد من هذه  
الأعلام موضوعٌ لحقيقة في الذهن متحدة ، فهو ، إذن ، غير متناول غيرها وضعاً ،  
وإذا أطلق على فردٍ من الأفراد الخارجية ، نحو : هذا أسامة مُقبلاً ، فليس ذلك  
بالوضع ، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي  
لجزئياته الخارجية ، نحو قولهم : الإنسان حيوانٌ ناطقٌ ، فلفظ أسد ، مثلاً ، موضوعٌ

(١) انظر شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨٣ ، والفوائد الضيائية ١٥٣/٢ .

(٢) ط : ذكره .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ٨٤/١ .

(٤) ط : المتعلقة ، وهذا خطأ .

حقيقةً لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج، على وجه التشريك، وأسامة، موضوعٌ للحقيقة الذهنية حقيقة، بإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة، ولم يصرح المصنف بكونه مجازاً، ولا بد من كونه مجازاً في الفرد الخارجي، إذ ليس موضوعاً له على ما اختار، وقال: إنَّ الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمواطنين .

قالَ الأندلسيُّ، فلا تقول في أسد معيَّن في الخارج: أسامة، كما تقول: الأسد<sup>(١)</sup>: لأنَّ المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس إلا شيئاً من هذا الجنس مطلقاً، لا واحداً معيناً محصور الأوصاف المعرفة .

وكذا ينبغي ، عنده ، ألاَّ يقعُ أسامة على الجنس المستغرق خارجاً، فلا يقال: إنَّ أسامة كذا ، إلاَّ الأسدُ الفلاني ؛ لأنَّ الحقيقةَ الذهنيةَ ليس فيها معنى الاستغراق كما أنه ليس فيها التعيين .

والحاملُ للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعَلَم الجنس: أنهم رأوا نحو أسامة، وثعاله، وأبي الحُصَيْن<sup>(٢)</sup>، وأُمَّ عامر<sup>(٣)</sup>، وأوَيْس<sup>(٤)</sup>: لها حكم الأعلام<sup>(٥)</sup> لفظاً من منع صرف أسامة، وترك إدخال اللام على نحو أوَيْس، وإضافة أب وأم، وابن وبنت إلى غيرها، كما في الكُنَى في أعلام الأناسي، وتَجِيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كله، تطلق على المنكر، بخلاف نحو: أسد، وذئب، وضُبُع، فإنَّ ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة .

---

(١) انظر سيبويه ٢٦٣/١ بولاق .

(٢) ط : وأبا الحصين .

(٣) كنية الضُّبُع .

(٤) ط : وأويسا ، وهو علم جنس للذئب وهو بصيغة المصغر .

(٥) انظر سيبويه ٢٦٣/١ بولاق .



وأقول : إذا كان لنا تأنيث لفظي، كغرفة، وبُشرى، وصحراء؛ ونسبة لفظية، نحو: كرسي، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظي، إمّا باللام، كما ذكرنا قبل، وإمّا بالعلمية، كما في أسامة، وثعالة .

ثم نقول: هذه الأعلام اللفظية، وضعوها لغير الأناسي، من الطير والوحوش، وأحناش الأرض، والمعاني، فوضعوا لبعضها اسماً وكنيةً، نحو: أسامة، وأبي<sup>(١)</sup> الحارث، في الأسد<sup>(٢)</sup>، ولبعضها اسماً بلا كنية، كقُثم للضبَّعان، ولبعضها كنية بلا اسم نحو: أبي براقش<sup>(٣)</sup>، ثم، بعضها مما لا اسمَ جنسٍ له، نحو: ابن مُقرض<sup>(٤)</sup>، وحمار قَبَانٍ<sup>(٥)</sup>.

وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوها معنىً يناسب المسمى بها، كحضاجر، لعظم بطنها، وابن دأية، لوقوعه على دأية البعير، ونحو ذلك .

وقالوا في المعاني: للمنية: شعوب، وأم قشعم، وللمبرة: برة، وللكنية: زوبر، وللغدر: كيسان .

وقالوا في الأوقات: غدوة، وبكرة .

---

(١) ط : وأبو الحارث .

(٢) م ، د : للأسد .

(٣) «أبو براقش : طائر يتلون ألواناً شبيهة بالقنفذ، أعلى ريشه أغبر، وأوسطه أحمر، وأسفله أسود، فإذا انتفش تغير لونه ألواناً شتى . . . لسان العرب / براقش / ١ / ١٩٩ طبعة الخياط .

(٤) «ابن مُقرض : ذُوَيْبَةٌ تقتل الحمام» اللسان / قرص / ٣ / ٦٠ طبعة الخياط .

(٥) «حمار قَبَانٍ : ذُوَيْبَةٌ معروفة، وقَبَانٌ هو فَعْلَانٌ وليس بِفَعَالٍ، والدليل امتناعه من الصرف بدليل قول الراجز:

يا عجباً لقد رأيت عجباً \* حمار قَبَانٍ يسوق أربنا

ولو كان فَعْلَالٌ لا نصرف . اللسان / قين / ٣ / ١٥ طبعة الخياط هذا ما جاء في اللسان .

وقال الشيخ عزيمة - رحمه الله - : «قَبَانٌ : يرجع إلى القيب، وهو الضمور، أو إلى القين، وهو الذهب في الأرض، وهما اشتقاقان واضحيان ؛ لجواز صرفه ومنعه من الصرف : المعني في تصريف الأفعال ص ٨٩ . وانظر

شرح الشافية للرضي ٣٤٤/٢، ٣٧٦ وابن يعيش ١٥٩/٩ .

قالوا: ومنه: سبحان، علم التسييح، ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل: مضافاً، فلا يكون علماً، وإذا قطع عن الإضافة فقد جاء منوناً في الشعر، كقوله<sup>(١)</sup>:

سبحانه ثم سبحاناً نَعُوذُ به \* وَقَبَلْنَا سَبَّحَ الْجُودِيَّ وَالْجُمْدُ<sup>(٢)</sup> ٢٣٤  
وقد جاء باللام كقوله<sup>(٣)</sup>:

٥٢٨ سبحانك اللهم ذا السُّبحان

قالوا: دليل علميته قوله<sup>(٤)</sup>

أقول لما جاءني<sup>(٥)</sup> فخرُهُ \* سبحان من علقمة الفاخر ٣٢٥

ولا مَنَعَ مِنْ أَنْ يُقَالَ: حَذَفَ المضاف إليه، وهو مُرَادٌ لِلْعِلْمِ به، فأبقى على حاله، مراعاةً لأغلب أحواله، أعني التجرد عن التنوين، كقوله<sup>(٦)</sup>:

خالط من سلمى خياشيم وفا

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٤ من القسم الأول . (٢) د : والحمد :

(٣) راجز من أهل اليمن، أنشده ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٥٢/١، قال في نظمها:

سُبْحَانَ فِي غَيْرِ اخْتِيَارٍ أَفْرَدَا \* مُلَابِسَ التَّنْوِينِ أَوْ مَجْرَدًا

وشد قول راجز ربّاني \* سبحانك اللهم ذا السُّبحان

لم أهتم إلى قائله، وهو في: الخزانة ٢٤٣/٧ هارون، الأمالي الشجرية ٣٤٨/١، معجم شواهد العربية ٥٥٣/٢، معجم شواهد النحو الشعرية ص ٢٣٧ + ٧٧٠ برقم ٣٦٨٧.

و«ذا» بمعنى صاحب، منصوب؛ لأنه تابع لـ «اللهم» على المحل.

الشاهد فيه أن (سبحان) جاء معرفاً باللام، فلا يكون علماً، فلا يأتي فيه مازعمه بعضهم من أنه علم ولو أضيف.

(٤) سبق تخريجه في القسم الأول ص ٧٧٦ (٥) ليس في الأصل، وهو في م . (٦) رجز للعجاج (ديوانه ٤٩٢ د . عزة حسن). وقبلة: حتى تناهى في صهاريج الصفا. المخصص ١٣٦/١ - ١٣٨، ابن يعيش ٨٩/٦، الخزانة ٢٤٦/٧ هارون، المسائل العسكرية ص ٦٦، البغداديات ١٥٦، ١٦٠، ٣٨٥.

والخياشيم: جمع خَيْشُوم، وهو أقصى الأنف.

الشاهد في (وفاً) حيث جاء على قول من لم يُبدَلْ من التنوين الألف في النصب في عدم إبدال التنوين ألفاً كالجر والرفع.

أو على أن أصل (وفا): وفاها، حذف المضاف إليه، وبقي المضاف على حاله.

(١٧١ ب) وأما : أُولَى لك ، فهو عَلَمٌ للوعيد<sup>(١)</sup> ، فأُولَى : مبتدأ ، ولك : خبره ، والدليل على أنه ليس بأفعل تفضيل ، ولا أفعل فعلاء ، وأنه عَلَمٌ : ما حكى أبو زيد ، من قولهم أولاة الآن ، وهاه<sup>(٢)</sup> الآن ، إذا أوعدوا ، فدخل تاء التانيث دالٌّ على أنه ليس بأفعل التفضيل ولا أفعل فعلاء ، بل هو مثل : أرمل وأرملة وأصحاة<sup>(٣)</sup> ، وأولاة ، أيضاً ، علم ، فمن ثمة لم ينصرف ، وهو مِنْ وَلِيَّةِ الشر ، أي : قَرَبُهُ ، وليس أُولَى ، اسم فعلٍ أيضاً ، بدليل أولاة في تانيثه ، بالرفع ، والآن : خبر أولاة ، أي الشر القريب الآن ، وأمّا هاه ، الآن ، فالزمان متعلق باسم الفعل ، كذا قال أبو علي .

فَتَجَرَّدُ أُولَى ، من التنوين ، للعلمية والوزن ، وَقَبُولُهُ التَاءَ لَا يَضُرُّ الْوِزْنَ ، لأنَّ ذلك<sup>(٤)</sup> في علم آخر ، فهو كما لو سميت بأرمل ، وأرملة ، فكلاهما ممتنعان من الصرف ؛ إذ كُلُّ عَلَمٍ موضوعٌ وَضْعاً مستأنفاً .

واعلم أنَّ الْعَلَمِيَّةَ وإن كانت لفظية ، إِلَّا أَنَّهَا لَمَّا مَنَعَتْ الاسمَ تنوينَ التنكير صار لفظ أسامة وثعالة ونحوهما ، كالأسد والثعلب ، إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي ، فكما أن مثل ذلك من المعرّف باللام ، يحمل على الاستغراق إِلَّا مع القرينة المخصصة ، فكذا مثل هذا الْعَلَمُ ، يقال : أسامة خير من ثعالة أي كُلُّ واحدٍ من أفراد هذا الجنس ، خيرٌ من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسية الْمُخَصَّةُ ، قَالَ<sup>(٥)</sup> :

(١) «قولهم أُولَى لك : تهديدٌ ووعيد ، قال الأصمعي : معناه قاربه ما يهلكه ، أي نزل به وأنشد :

فَعَادَى بَيْنَ حَدَثَيْنِ مِنْهَا \* وَأُولَى أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلَاثِ

أي قارب أن يزيد . قال ثعلب : لم يقل أحد في أُولَى أحسن مما قاله الأصمعي » . [حاشية الشريف الجرجاني من المطبوع ١٣٣/٢]

(٢) موضوع الحديث عن أولاة ، وكلمة هاه ، مما ذكره الأنصاري ، وهي أيضاً كلمة تهديد ، وقد أوردها معاً أبو الفتح في الخصائص ٤٤/٣ .

(٣) ط : أصحاة .

(٤) سبق تخريج البيت .

(٥) د ، ط : ذاك .

ولأنت أشجع<sup>(١)</sup> من أسامة إذ \* دُعِيَتْ نَزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

فَيَصِحُّ الاستثناء من مثله، كما صَحَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾<sup>(٢)</sup>، تقول: أسامة يفرس الإنسان إِلَّا الداجن منه<sup>(٣)</sup>، والقرينة المخصصة، نحو: لقيت أسامة، فحال هذه الأعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي إذا كان ذو اللام مفرداً مجرداً عن علامة الوحدة والتثنية نحو: الضرب، واللحم، والسوق، وقد عَرَفَتْ حُكْمَهُ .

وقد<sup>(٤)</sup> أجرى النُّحاة في اصطلاحهم، من غير أن يقع ذلك في كلام العرب: الأمثلة التي يوزن بها، إذا عُبرَ عن موزوناتها: مُجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، ككل، ورُبُّ، على ما يَجِيءُ، فقالوا: فعْلان الذي مؤنثه فعْلانة منصرف، فوصفوها بالمعرفة، ونصبوا عنها الحال كقولهم: لا يَنْصَرِفُ أَفْعُلُ صِفَةً، ومنعوا الصرف منها ما جامع العلمية فيه سبب<sup>(٥)</sup> آخر، كتاء التأنيث، نحو: فاعلة، أو وزن الفعل المعتبر، كأفعل، أو الألف والنون المزيديتين، كفعْلان، أو الألف الزائدة المقصورة، لا للتأنيث .

وإذا نُكِّرَتْ هذه كُلُّها بدخول كل، أو رُبُّ، أو مِن الاستغرافية أو غيرها من علامات التنكير: انصرفت، نحو: كل فعْلانٍ حاله كذا . وإن كان على وزن أقصى الجموع أو مع ألف التأنيث، لم ينصرف معرفة، ونكرة، فإن صلحت الألف للتأنيث ولغيره، نحو: كل فعلى، ينقلب ألفه في التثنية ياءً، فإنه يجوز فيه

(١) ط : أجراً .

(٢) العصر / ٢ ، ٣ ، ونص الأبيات: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالْحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ .

(٣) ط : منها .

(٤) انظر المقتضب ٣/ ٣٨٣ و ٣٨٥ .

(٥) د : سبباً ، وهذا خطأ .

الاعتباران : إن جعلت ألفه للتأنيث لم تَصْرِفْهُ ، وإن جعلتها لغيره ، صرفته ، لتذكيره بدخول «كل» ، وذلك لأن نحو أَرَطَى وَسَلَمَى ، داخِلان في «فَعْلَى» .

فهذه الأوزان : يُقَصَّدُ بها استغراقُ الجنس ؛ لأن معنى قولك : فعْلان الذي مؤنثه فعْلَى : غير منصرف : كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقه ، كما أن معنى قَوْلِكَ : تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ ، وَرَجُلٌ خَيْرٌ مِنْ إِمْرَأَةٍ ، ذلك .

وإنما عدَّ الأول من الأعلام دون الثاني ، بدليل صرف : تَمْرَةٌ ، وَجَرَادَةٌ ، لأنهم رأوا بعضه منقولاً كالأعلام ، مِنْ مدلولٍ إلى آخر ، فَإِنَّ «أفعل» مثلاً ، وضع لغةً ، للزائد في الفعل على آخر ، فهو ، من الفعل ، كأكبر من الكبر ، ثم عبَّر به عن كل لفظٍ أوله همزة مزيّدة مفتوحةً ، وثانيه فاء ساكنة بعدها عينٌ مفتوحةٌ ، بعدها لامٌ ، وبعضه مرتجلاً كارتجال الأعلام ، نحو قولك : فَعَلَّلَةٌ التي هي مصدر الرباعي حَكُمُها كذا ، فَإِنَّ «فعللة» لا معنى لها لغةً .

وقوى هذا الوجه المجوز لإلحاقها بالأعلام : أنهم رأوها إذا عَبَّرَتْ عن موزوناتِها : لم تقع على فرد مشاعٍ منها ، كما تقع النكرات ، فَبُعِدَتْ مِنَ النكرات لفظاً ومعنىً .

فإن قُلْتَ : فَلِمَ جعلوا هذه الكنايات من قِسم الأعلام ، دون الأوزان التي يُكنى بها عن موزوناتِها مع اعتبار معنى الموزونات ، كما تقول : مررت برجل فاعل ، أي عاقل ، أو جاهل ، على حَسَبِ القرينة القائمة على المعنى المراد ؟

قُلْتُ : لأنها لما كانت دالةً على لفظةٍ معيَّنة لها معنى معيَّن ، والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسط إشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريحٌ فيه : صارت كموزوناتِها دالةً على المعنى الجنسي ، فكأن لفظ الكناية منقولٌ من جنسٍ إلى جنسٍ آخر ، أو مرتجلٌ لجنس ، فلم يصلح أن يجعل علماً ، بخلاف الأول فإن

المراد منه : موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسي ، ومن ثم<sup>(١)</sup> قال الخليل<sup>(٢)</sup> :  
لما سأله سيبويه عن قولهم : كل أفعل ، إذا كان صفة لا ينصرف : كيف تصرف  
«أفعل» (١٧٢أ) وقد قلت لا ينصرف؟ فقال : أفعل ههنا ليس بوصفٍ ، وإنما زعمتُ  
أن ما كان على هذا المثال وكان وصفاً : لا ينصرف .

وكما أن «أفعل» في هذا الكلام ، ليس بوصفٍ : ليس بعلمٍ أيضاً ، لدخول لفظ  
«كل» المختص بالتركات عليه ، ففي «أفعل» ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا  
علمية .

وإن كان موزون هذه الأوزان معها ، كما تقول : وزن إصبع : إفعل ، فالأولى  
والأكثر أنه لا يجري مجرى الأعلام ، فيصرف «إفعل» إذ كان الأول أعني الذي عُبر  
به من لفظ موزونه إنما أُجرى مجرى الأعلام لكونه كالعلم منقولاً إلى مدلول آخر ،  
أعني الموزون أو مرتجلاً له ، و«أفعل» في قولك : وزن إصبع : إفعل ، ليس عبارة  
عن الموزون بل عن الوزن فقط<sup>(٣)</sup> أي : وزن أصبع : هذا الوزن لا هذا الموزون ،  
فعلى هذا كان القياس أن نقول : وزن طلحة : فعلة بالتنوين . في الوزن ، إذ ليس  
فيه العلمية ؛ إلا أنه حذف منه التنوين ليقابل موزونه في التجرد من التنوين ولم  
يُحذف لمنع الصرف .

والزَمْخَشَرِيُّ<sup>(٤)</sup> جعل هذا القسم ، أيضاً ، علماً ، وهو الحق ، فيقول : وزن  
إصبع : إفعل بحذف التنوين ، قال المصنّف : إنما ذهب إليه إجراء له مجرى أسامة  
إذا أطلقته على واحد من الأساد ، فإنك تجريه مجرى الأعلام ، كما كان في هذا  
الجنس علماً نحو قولك : أسامة خير من ثعالة ، فكذا يجري الوزن ههنا مجرى  
الجنس ، أعني الذي ليس معه الموزون : نحو أفعل حُكمه كذا .

(٣) ط : ساقطة .

(٤) ابن يعيش ٣٩/١ .

(١) ط : ثمة .

(٢) سيبويه ٦/٢ بلاق ، والهمع ٧٣/١ .

وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر؛ لأنَّ مثْلَ هذا الوزن إذا لم يكن معه الموزونُ فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون «فبمعنى<sup>(١)</sup> الوزن»، إذ معنى : وزن إصبع إفعال، وزن إصبع هذا الوزن المعين، فليس في الحالين كأسماء في حاله، أي كونه جنساً وكونه فرداً من أفراد، فإنه في الحالين بمعنى .

وأيضاً، ليس تعريفُ أَسْمَاءَ لِكَوْنِهِ عِلْماً لِمَاهِيَةٍ مَعِيْنَةٍ، كما ادَّعى، وليس أَسْمَاءُ المراد به واحد من الجنس مجازاً عنها محمولاً عليها في العلمية، كما بينّا، بل تعريفه في الحالين لفظيٌّ، سواء كان جنساً، أو فرداً مشاعاً، وليس قياسياً فيقاس عليه .

والأولى أن يُقال : إنما ذهب إليه ؛ لِكَوْنِهِ منقولاً من معنى إلى معنى آخر، هو الوزن أو مرتجلاً له، ومع إجراءاته، لمثل هذا، مُجْرَى الأعلام بنون نحو: مُفَاعَلَةٌ، نحو قولك: ضاربٌ يُضاربُ مُضَارَبَةً: على وزن فاعلٍ يُفَاعِلُ مُفَاعَلَةً، وهو تنوينُ المقابلة، عنده، لا تنوينُ الصَّرفِ .

والقسم الذي هو كناية عن موزونه فقط مع اعتبار معناه : حُكْمُهُ عند سيبويه في الصرف وتركه : حكم الموزون، قال<sup>(٢)</sup> المتنبي :

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاقِبَهَا \* ديار بكر ولم<sup>(٣)</sup> تخلع ولم تهَبِ

فمنعه الصرف؛ لأنَّ موزونه : خَوْلَةٌ، وتقول: مررت برجلٍ أفعال، أي أحمق .

(١) ط : «معناه الموزون» .

(٢) في د : «قال أبو الطيب المتنبي» ، وقد سبق تخريج البيت .

(٣) من م .

وقال المازني<sup>(١)</sup>: ليس في فَعْلَة، علمية، ولا في أَفْعَل معنى الوصف .  
فهو، إِذَنْ، يَنْظر إلى لفظ الكناية، لا إلى الموزون المكنى عنه، فلا يصرف  
نحو: فَعْلَى وَمَفَاعِل، لاشتغالهما على سبب منع الصرف، ويصرف نحو: مررت  
برجلٍ أَفْعَل أي أحمق، وفَعْلَة، أي حَمَزَة .

ومذهب سيويه<sup>(٢)</sup> هو الْحَقُّ، إِذْ معناه معنى الموزون، والكناية عن الْعَلَم جارية  
في اللفظ مَجْرَاه، بدليل ترك إدخالهم اللام على فلان، وفلانة، ومنعهم صرف  
فلانة، كما يَجِيءُ .

وَأَمَّا إِنْ أُرِدَتْ بِالْأَوْزَانِ أَوْزَانُ الْفِعْلِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ موزوناتها، حركةٌ وَسُكُونٌ،  
وتَجَرُّدٌ عَنِ التَّنْوِينِ، كَانَ الْموزُونُ معها أَوْ، لا، نحو قولك: أَفْعَلُ : أمر،  
واستفعل: حكمه كذا، وضَارِبٌ يُضَارِبُ، على وزن فَاعِلٍ يُفَاعِلُ إشعاراً بكونه  
مُرَاداً به الفعل الذي لَاحَظَ له، لا في الصرف، ولا في تركه، أو مُرَاداً به وزن  
الفعل، لكنه مع ذلك عِلْمٌ لوصفه بالمعرفة، كقولك: أَفْعَلُ الذي همزته مكسورة:  
أَمْرٌ لِلْمَخَاطَبِ .

فجُمْلَةُ الْكَلَامِ: أَنَّ الْأَوْزَانَ: إما أَنْ يراد بها الموزونات أَوْ، لا، والأول إن كان  
وزن فِعْلٍ فحكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علماً .  
وإن كان وزن الاسم، فَإِنْ كَانَ كنايةً عَنِ موزونه؛ ومعناه: معناه فليس بعِلْمٍ،  
إِلَّا إِذَا كَانَ كنايةً عَنِ الْعِلْمِ نَحْوَ قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاقِبَهَا . . . . البيت

(١) الخصائص ١/١٩٩، والهمع ١/٧٣ .

(٢) الكتاب ٢/٦ بولاق .

(٣) المتنبي . والبيت بتمامه :

كَأَنَّ فَعْلَةً لَمْ تَمَلَأْ مَوَاقِبَهَا \* ديار بكرٍ ولم تخلع ولم تَهَبِ

(ديوانه ١/٨٨) وقد تقدّم البيت .



وفي جَرِيهِ مَجْرَى موزونه في الصرف وعدمه خلافٌ بين سيويه<sup>(١)</sup> والمازني<sup>(٢)</sup>، وإن لم يكن معناه معنى الموزون، بل المراد لفظُ الموزون فقط، فالكُلُّ أعلام، لا ينصرف، إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخر، وإن نكرته فَحُكْمُهُ حُكْمُ النكرات في الصرف وتركه، وإن لم يُردَّ بها الموزونات بل<sup>(٣)</sup> أريد الأوزان فهي أعلام وفاقاً لجارالله<sup>(٤)</sup> العلامة .

وقال ابنُ جني، في سر الصناعة، وكذا في بعض نُسخِ المُفَصَّل<sup>(٥)</sup> ما معناه: إنَّ الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد، لا المعدود، كانت أعلاماً، فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سببٌ آخر، كقولك: ستة ضعف ثلاثة، غير منصرفين، ومائة ضعف خمسين .

قال المصنّف: الظاهر: أنَّ جار الله<sup>(٦)</sup> كان أثبتَهُ، ثم أسقطه لضعفه<sup>(٧)</sup>، قال: ووجه إثباته أن «سته» مبتدأ فلولاً أنه علمٌ لكنت مبتدئاً بالنكرة من غير تخصيص، [وأيضاً، المراد به: كل ستة، فلولاً أنه علمٌ لكنت مستعملاً مفرداً نكرة في الإيجاب<sup>(٨)</sup>، للعموم].

قال: ونعم ما قال، وَجْهُ ضَعْفِهِ: أنه يؤدي إلى أن تكون أسماء الأجناس كُلُّها أعلاماً؛ إذ ما من نكرةٍ إِلَّا وَيَصِحُّ استعمالُها كذلك، نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ، أي

(١) الكتاب ٦/٢ بولاق .

(٢) الخصائص ١/١٩٩ .

(٣) بعد قوله: «بل...»، في م، د عبارة أخرى: «بل قصد مجرد الأوزان، فهي أعلام وفاقاً للزمخشري، ووقع في بعض نُسخِ المُفَصَّل، وكذا في سر الصناعة لابن جني ما معناه» .

(٤) أي الزمخشري .

(٥) المفصل ٢١٢، والإيضاح في شرح المفصل ١/٦٠٧ .

(٦) أي الزمخشري .

(٧) في ط: لضعيفه .

(٨) د: ساقطة .

كل رجل، وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على (١٧٢ب) أن الحكم غير مختص ببعض من جنسها، فمَجُوزُ الابتداء بالنكرة ههنا، كَوْنُهَا للعموم .

وقال<sup>(١)</sup>: جاءت النكرة غير المبتدأ، أيضاً، في الإيجاب المستغرق، لكن قليلاً، كقوله تعالى: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا﴾<sup>(٣)</sup>

واعلم أنه إذا قُصِدَ بكلمة: ذلك اللفظ، دون معناها، كقولك: أين: كلمة استفهام، وضرب: فعل ماضٍ، فهي علم، وذلك لأنَّ مثل هذا: موضوع لشيءٍ بعينه غير متناولٍ غيره، وهو منقول؛ لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول آخر هو اللفظ.

## [ العَلَمُ الاتِّفَاقِي ، ومعنى الغَلْبَةِ في الأعلام ]

وقد يكون بعض الأعلام اتِّفَاقِيًّا، أي يصير عِلْمًا، لا بَوَضْعٍ واضحٍ مُعَيَّنٍ بل لأجل الغَلْبَةِ، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه .

ثمَّ اعْلَمْ أَنَّ اسمَ الجنسِ إنما يطلق على بعض أفرادهِ المُعَيَّنِ : بأداتِي التعريف، وهما: اللَّامُ والإضافة، فالعلم الغالب: إما مضاف، أو ذو لام، فالمضاف نحو: ابن عباسٍ، غَلَبَ بالإضافة، على عبدالله، من بين أخوته، وكذلك: ابنُ عُمَرَ، وغير ذلك، وذو اللام، كالصَّيْقِ والنَّجْمِ، واللَّامُ في الأصل لتعريف العهد، وقد تقدم أَنَّ العَهْدَ قد يكون بِجَرَيِ ذِكْرِ المعهودِ قَبْلُ، وقد يكون بِعِلْمِ المخاطبِ به قبل الذكر؛ لِشُهْرَتِهِ، فاللَّامُ التي في الأعلام الغالبة من القسم

(١) في الأصل، وط: «وقد جاءت»، وقوله: «وقال» من م، د.

(٢) الانفطار / ٥، والآية بتمامها: ﴿عَلِمْتَ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾.

(٣) الشمس / ٧.

الثاني، فإن<sup>(١)</sup> معنى النَجْم، قبل العلمية: الذي هو المشهورُ المعلومُ للسامعين من النجوم، لِكَوْنِ هذا الاسمِ أَلْيَقَ به من بين أمثاله، وكذا: البيت في بيت الله؛ لأنَّ غيرَه كأنه بالنسبة إليه، ليس بيتاً، وكذا: المضاف نحو: ابن عباس<sup>(٢)</sup>؛ لأن التعريفَ الحاصلَ بالإضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد، سواء، فلا يقال غلام زيد، إِلَّا لِأَلْيَقِ غِلْمَانِهِ بهذا الاسم، بكونه أعْظَمَهُمْ أَوْ أَحْصَهُمْ به، وبالجملة: لِأَشْهَرِهِمْ بِغِلَامِيَّتِهِ حتى كَأَنَّ غيرَه، ليس غلاماً له بالنسبة إليه .

فالحاصلُ أَنَّ المضاف، وذا اللام، الغالِبَيْنِ في العلمية، يجب كونهما أشهرَ فيما غلبا فيه، منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العَلَمِيَّة، فإذا صارَا عِلْمَيْنِ، اتَّفَاقِيًّا، لَزِمَتْ<sup>(٣)</sup> الإضافة<sup>(٤)</sup> فيما كان مضافاً، فلا يَجُوزُ تجريدُه عنها، وأما ذو اللام فالأكثر فيه، أيضاً، لُزُومُ اللام، وقد يَجُوزُ تجريدُه عنها، كما قيل في النابغة: نابغة، وذلك قليلٌ .

قال سيبويه<sup>(٥)</sup>: يكون «اثنان» عِلْماً لليوم المعين بلا لام، تقول: هذا يوم اثنين، مباركاً فيه<sup>(٦)</sup>، وَرَدُّهُ الْمَبْرُودُ<sup>(٧)</sup>، وقال: هو حالٌ من النكرة، قال: ولا يكون عِلْماً إِلَّا مع اللام لِكَوْنِهِ من الغالبة .

وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء، فليرجع إليه .

(١) د : كان معنى .

(٢) د : ابن العباس .

(٣) ط : لزمت .

(٤) م : بعد قوله : «لزمَت الإضافة» مايلي : «في المضاف ، فلا يجوز تجريده عن المضاف إليه» .

(٥) الكتاب ٤٨/٢ بولاق .

(٦) في سيبويه ٤٨/٢ بولاق : «أتيتك يوم اثنين مباركاً فيه» .

(٧) المقتضب ٢٧٥/٢ ، ٣٨٢/٣ .